حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويُطبع معه تامًّا

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

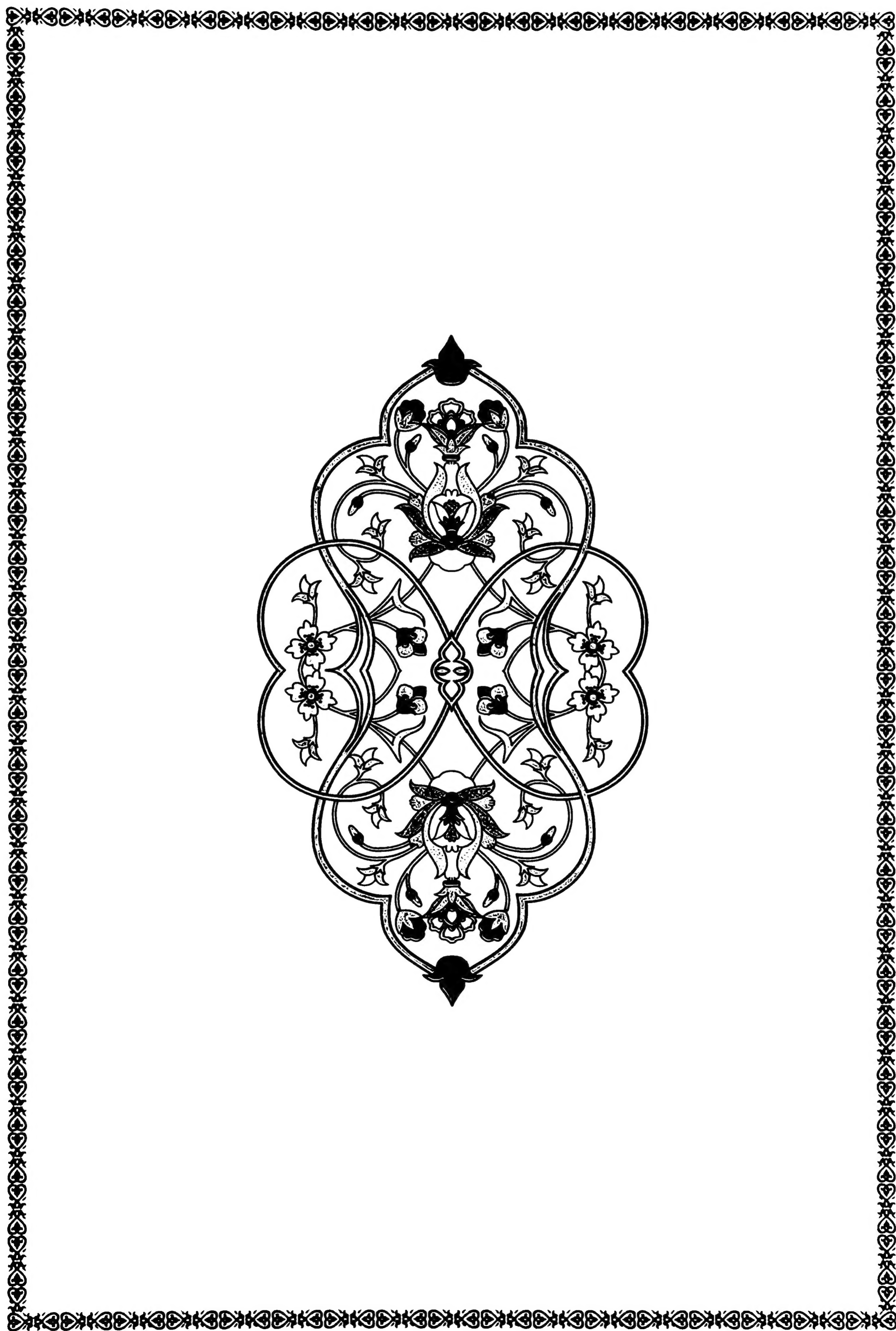
الجزء الرابع

دار التقوى

دمشق الشام

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الرابع

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف: شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى: ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي: 978-9933-610-45-6



دار التقوى
للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني
هاتف: ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص. ب: ٣٠٧٢١
جوال: ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+
daraltaqwa.pu@gmail.com

إعمال المصدر

٤٢٤ـ بِفِعْلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ . . . .

(إعمالُ المصدر)

❀ قوله : (إعمالُ المصدر) قال في « التصريح » : (مدلولُ المصدرِ : الحَدَثُ ، ومدلولُ اسمِ المصدرِ : لفظُ المصدرِ الدالُّ على الحَدَثِ ؛ فدَلالةُ اسمِ المصدرِ على الحَدَثِ إنَّما هي بواسطةِ دَلالتِهِ على المصدر)[1] .

❀ قوله : (بِفِعْلِهِ المصدرَ) ماضياً كان ، أو حاضراً ، أو مستقبلاً ؛ نحوُ : (أَعْجَبَني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً أمسِ) ، و(يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً الآنَ) ، أو (غداً) ، بخلافِ اسمِ الفاعل ؛ لا يعملُ إلا بمعنى الحال أو الاستقبالِ ،

[إعمالُ المصدر]

❀ قوله : (لا يعملُ إلا بمعنى الحال. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إذا لم يكن صلةً لـ (أل) ، وإلا عَمِلَ في الأحوال الثلاثةِ ، كما سيأتي في كلام المُصنِّف[2] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٢) .

(٢) انظر (٤/ ٤٦) .

. . . . في العَمَلْ — مضافاً أَوْ مُجرَّداً أو معَ (أَلْ)

٤٢٥ـ إنْ كانَ فِعْلٌ معَ (أنْ) أو (ما) يَحُلْ — مَحَلَّـهُ ولاسـمِ مصـدرٍ عَمَـلْ

قال المُصنِّفُ : (لأنَّ المصدرَ أصلٌ ، والفعلَ فرعُهُ ، فلم يتقيَّدْ عملُهُ بزمانٍ ، وعَمِلَ عَمَلَ الماضي والحالِ والاستقبالِ ؛ لأنَّهُ أصلُ كلٍّ منها ، بخلاف اسمِ الفاعلِ ؛ لأنَّهُ عَمِلَ لشَبَهِهِ ، فاعتُبِرَ عملُهُ بما أَشْبَهَهُ ؛ وهو المضارعُ) انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (في العَمَلْ) ؛ فيتعدَّىٰ تَعَدِّيَ فعلِهِ ؛ نحوُ : (مُرُورُكَ بزيدٍ حَسَنٌ) ، و(إعراضُكَ عن عمرٍو قبيحٌ) ، و(إعطاؤُكَ زيداً دِرْهماً جزاءٌ له) ، و(عِلْمُكَ زيداً قائماً معروفٌ) ، و(إعلامُكَ زيداً عَمْراً أخاكَ غريبٌ) ، و(أمرُكَ زيداً الخيرَ خيرٌ) انتهىٰ « شاطِبي »[2] .

❁ قوله : (مُضافاً أَوْ مُجرَّداً. . .) إلىٰ آخره : أحوالٌ مِنَ (المصدرَ) .

❁ قوله : (إنْ كانَ فِعْلٌ. . .) إلىٰ آخره : (إنْ) : شرطيَّةٌ ، و(كان) : فعلُ الشرط ، وجوابُهُ : محذوفٌ ، و(فِعْلٌ) : اسمُ (كان) ، و(معَ « أَنْ ») بفتح الهمزة : نعتٌ لـ (فِعْلٌ) ، و(أو « ما ») : معطوفٌ علىٰ (أنْ) ،

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٢) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ١٠٦) .
(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٢١٢) ، وزاد بعد المثال الثاني : (و« رغبتُكَ في الخير خيرٌ » ، و« إكرامُكَ زيداً حَسَنٌ ») .

يعملُ المصدرُ عملَ فعلِهِ في مَوضِعَينِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ نائباً مَنابَ الفعلِ[1] ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ؛ فـ(زيداً) : منصوبٌ بـ (ضَرْباً) ؛ لنيابته مَنابَ (اضْرِبْ) ، وفيه ضميرٌ مُستتِرٌ

وجملةُ (يَحُلْ) : في محلِّ نصبٍ خبرٌ لـ (كان) ، و(مَحَلَّهُ) : مفعولُهُ .

والمعنىٰ : أَلْحِقِ المصدرَ بفعلِهِ في العمل إنْ صحَّ أنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مع (أنْ) أو (ما) .

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ هٰذا شرطٌ لازم ، وقد جَعَلَهُ في « التسهيل » غالباً[2] .

❀ قوله : (وقد جَعَلَهُ في « التسهيل » غالباً) احترَزَ بالغالب : عن قول بعض العرب : (سَمْعُ أُذُني أخاكَ يقولُ ذلك) ؛ فـ (سَمْعُ) : مبتدأٌ مضاف لفاعله ، و(أخاك) : مفعولُهُ ، و(يقول ذلك) : حالٌ سدَّتْ مسدَّ الخبر ؛ علىٰ حدِّ : (ضَرْبي العبدَ مُسيئاً) ؛ أي : سَمْعُ أُذُني أخاكَ حاصلٌ إذا كان يقولُ ذلك[3] .

ونحوِ : (إنَّ ضَرْبَكَ زيداً قبيحٌ) ، و(كان إكرامُكَ بكراً حَسَناً) ، و(لا إعراضَ عن أحد) .

فهٰذه المصادرُ عاملةٌ مع أنَّهُ يمتنعُ تأويلُها بالفعل ؛ لالتزام العربِ عدمَ

---

(١) اختلف فيه ؛ فقيل : لا ينقاسُ عمله ، وقيل : ينقاسُ في الأمر والدعاء والاستفهام فقط ، وقيل : والإنشاءِ والتوبيخ والوعد . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٣٠ـ٤٣١) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٤٢) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٣٣ـ ٥٣٤) .

(٣) في (ط ، ي) : (إذ) بدل (إذا) ، وسيأتي توجيهه في هٰذه القولة .

مرفوعٌ به كما في (اضْرِبْ) ، وقد تقدَّم ذلك في (باب المصدر)[1] .

والمَوضِعُ الثاني : أنْ يكونَ المصدرُ مُقدَّراً بـ (أنْ) والفعلِ ، أو بـ (ما) والفعلِ ، وهو المُرادُ بهٰذا الفصل .

فيُقدَّرُ بـ (أنْ) : إذا أُرِيدَ المُضِيُّ أو الاستقبالُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً أمسِ) ، أو (غداً) ، والتقديرُ : (مِنْ أنْ ضَرَبتَ زيداً أمسِ) ، أو (مِنْ أنْ تَضرِبَ زيداً غداً) .

❁ قوله : (فيُقدَّرُ بـ « أنْ » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ لإعمال المصدرِ شروطاً :

وقوعِهِ في هٰذه المواضع ؛ لأنَّهم ـ كما في « الدَّمَامِينيِّ » ـ لا يقولون : (أنْ أضربَ العبدَ مُسيئاً) ، ولا يُوقِعُون (أنْ) وصلتَها بعدَ (إنَّ) و(كان) إلا مفصولةً بالخبر ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا ﴾ [طه : ١١٨] ، ولا الحرفَ المصدريَّ وصلتَهُ بعدَ (لا) غيرِ المُكرَّرة . انتهىٰ[2] .

وعلَّل بعضُهُمُ الأوَّلَ : بأنَّهُ لا يصحُّ تقديرُهُ بـ (ما) ولا بـ (أنِ) المُخفَّفة ؛ لاشتراطِ أنْ يسبقَهُما طالبٌ يعملُ فيهما ، ولا بـ (أنِ) المصدريَّةِ مع أنَّهُ لا يُشترَطُ أنْ يتقدَّمَها شيءٌ ؛ بدليل : ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ؛ لأنَّها تُخلِّصُ المضارعَ للاستقبال ، والقصدُ الإخبارُ بأنَّ السمعَ حاصلٌ ، لا سيحصلُ . انتهىٰ ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ التقديرَ : (سمعُ أُذُني أخاك حاصلٌ إذ كان) .

---

(١) انظر (٣/ ٢٢٤ـ٢٢٦) .

(٢) تعليق الفرائد (١/ ق ٢٧٨) .

. . . .

. . . .

ونُظِّرَ فيه : بأنَّهُ يصحُّ تقديرُ (أنْ) مع الماضي ؛ فالأوَّلُ أَوْلىٰ[1] ، وهو مبنيٌّ علىٰ تسليمِ أنَّ المُقدَّرَ (إذ) التي للماضي ، أمَّا علىٰ أنَّ المُقدَّرَ (إذا) التي للمستقبل ، والتقديرُ : (سمعُ أُذُني أخاك حاصلٌ إذا كان) . . فلا نُسلِّمُ أنَّ القصدَ الإخبارُ بأنَّ السمعَ حاصلٌ لا سيحصلُ .

ومَنْ جَعَلَ ما ذُكِرَ شرطاً لازماً أجابَ عن الأمثلة المذكورةِ ونحوِها : بأنَّ التقديرَ بـ (أنْ) والفعلِ أو (ما) والفعلِ موجودٌ فيما ذُكِرَ بحسَب الأصلِ وإنِ امتنعَ لهٰذا العارض ؛ وهو الوقوعُ في تلك المواضع ، وبأنَّهُ لا يلزمُ مِنْ كون اللفظِ مُقدَّراً بآخَرَ صحَّةُ النطقِ به مكانَهُ ، كما ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ وشارحُ « الجامع »[2] .

فالحاصلُ : أنَّ الشرطَ كونُ المصدرِ بمعنى الفعلِ وإن لم يصحَّ حُلُولُهُ محلَّهُ ، **ويخرجُ به** : المصدرُ الذي لم يُرَدْ به الحدوثُ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ) ؛ فالعاملُ في (صوتَ) الثاني محذوفٌ ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يُرَدْ به الحدوثُ حتىٰ يُؤوَّلَ بالفعل ويعملَ .

وكذلك المصدرُ المُرادُ به اسمُ عينٍ ؛ كأن يُرادَ بالصوت الأوَّلِ في هٰذا المثال الشيءُ المسموعُ ؛ فإنَّهُ لا يُؤوَّلُ بالفعل .

وكذلك المصدرُ المُؤكِّد ، والمُبيِّنُ للعدد ؛ لأنَّ تأويلَ الثاني يُفوِّتُ العددَ ، وتأويلَ الأوَّلِ يجعلُهُ نوعياً بإسناد الفعلِ إلىٰ فاعله والقصدُ أنَّهُ لمُجرَّد

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٣٢) .

(٢) انظر « السراج المنير » (ق/ ٢٦٤) .

ـ أنْ يكونَ مُظهَراً ؛ فلا يعملُ مُضمَراً ، خلافاً للكُوفيِّينَ .

ـ وأنْ يكونَ مُكبَّراً ؛ فلو صُغِّرَ لم يعمل .

التوكيد ، أمَّا النوعيُّ فيعملُ ولو في حالِ كونِهِ مفعولاً مطلقاً ؛ كـ (ضربتُ زيداً ضَرْبَ عمرٍو بكراً) ، كما قيل ، ولا يخفىٰ أنَّ المفعولَ المطلقَ في الحقيقة محذوفٌ ؛ أي : (ضرباً مثلَ ضَرْبِ عمرٍو بكراً) ؛ فجميعُ أقسامِ المفعولِ المطلقِ غيرِ النائب لا تعملُ .

وفي « الأَسْقاطيِّ » : (قال ابنُ هشامٍ : قد يُورَدُ علىٰ هـٰذا الشرط : أنَّ المُحلَّىٰ بـ « أل » لا يَحُلُّ محلَّهُ فعلٌ مع أنَّهُ يعملُ ، والجوابُ : أنَّهُ يَحُلُّ ، و« أل » كالجزء منه) انتهىٰ[1] .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ الفعلَ ليس حالّاً مَحَلَّ المصدرِ وحدَهُ حتىٰ يلزمَ دخولُ « أل » على الفعل ، بل مَحَلَّ المصدر مع « أل » ؛ لأنَّ « أل » كالجزء مِنَ المصدر ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (فلا يعملُ مُضمَراً) ؛ أي : لضعفه بالإضمار بزوال حروفِ الفعلِ ؛ فلا يجوزُ على الأصحِّ : (مُرُوري بزيد حَسَنٌ وهو بعمرو قبيحٌ) ، خلافاً للكُوفيِّينَ[2] .

❀ قوله : (فلو صُغِّرَ لم يعمل) ؛ أي : لخروجه بالتصغير عن الصِّيغة التي

---

(١) القول الجميل (ق/٥٦) .

(٢) انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٥/٢٢٥٧) ، و« المساعد » (٢/٢٢٦) .

. . . .

ـ وأنْ يكونَ غيرَ محدودٍ ؛ بأنْ يكونَ علىٰ صيغةٍ تَدُلُّ على المَرَّة[1] ؛ فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل إلا شاذّاً .

هي أصلُ الفعل ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني ضُرَيبُكَ زيداً) ، وقيل : يعملُ مُصغَّراً ، ويُوافِقُهُ : (رُوَيداً زيداً) .

❁ قوله : (فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل) ؛ أي : لأنَّ صيغتَهُ حينئذٍ ليستِ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل ، فلو كانتِ التاءُ في أصل بناءِ المصدر ؛ كـ (رحمة) و(رغبة) و(رهبة) . . عَمِلَ ؛ لعدم الوَحْدة ، فلا يكونُ محدوداً .

❁ قوله : (إلا شاذّاً) ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

يُحابِي بهِ الجَلْدُ الذي هوَ حازمٌ بضَرْبةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ راكبِ

أي : يُحْيِي به ؛ أي : بالماء ، و(الجَلْد) بفتح الجيم وسكون اللام : القويُّ ؛ فاعلٌ ، و(الحازم) : الضابطُ ، و(المَلَا) مقصوراً : هو التراب .

والشاهدُ : في نصبه بـ (ضَرْبة) ، و(نفسَ) : مفعولٌ لـ (يُحابي) ؛

---

(١) قوله : (بأن يكون . . .) إلىٰ آخره : تصويرٌ للمنفي الذي هو المحدود ، كما هو واضحٌ .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٠٨) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٤٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٢٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ٥٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٣٤ـ ٣٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٥ـ ١٤١٦) .

ويُقدَّرُ بـ (ما) : إذا أُريدَ به الحالُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبكَ زيداً الآنَ) ، التقديرُ : (ممَّا تَضرِبُ زيداً الآنَ)[١] .

ـ وأنْ يكونَ غيرَ متبوعٍ بنعتٍ أو غيرِهِ .

ـ وأنْ يكونَ مفرداً ؛ فلو جُمِعَ لم يعمل إلا شذوذاً .

يصفُ الشاعرُ مسافراً معه ماءٌ ، فتيمَّم وأحيا بالماء نفسَ راكبٍ كاد يموتُ عطشاً .

❁ قوله : (وأنْ يكونَ غيرَ متبوع) ؛ أي : قبلَ العمل ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني ضَرْبُكَ الشديدُ زيداً) ؛ لأنَّ معمولَ المصدر بمنزلةِ جزءِ الصِّلَة مِنَ الموصول بالنَّظَر إلىٰ حالة التصريح بالمصدر ، وأمَّا بعدَ تقديرِ المصدر بـ (أنْ) أو (ما) والفعلِ .. فجزءُ صِلَةٍ حقيقةً ، وصِلَةُ الموصولِ لا تُفصَلُ منه ، فكذا ما بمنزلةِ جزئِها .

❁ قوله : (فلو جُمِعَ لم يعمل) ، وكذا لو ثُنِّيَ ؛ وذلك لأنَّ تثنيتَهُ وجمعَهُ يُخرِجانِهِ عن صيغته الأصليَّةِ التي هي أصلُ الفعل .

❁ قوله : (إلا شذوذاً) ؛ كقوله[٢] : [من البسيط]

---

(١) مقتضاه : أنَّ (ما) لا تُقدَّر مع الماضي ولا المستقبل ، وليس كذلك ، بل هي صالحةٌ للأزمنة الثلاثة ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّما خصُّوها بذكر الحال ؛ لتعذُّره مع (أنْ) ، ولأنَّ دلالةَ (أنْ) مع الماضي على المُضِيِّ ومع المضارع على المستقبل .. أشدُّ مِنْ دلالة (ما) عليهما . « خضري » (٢/ ٥٣٥) .

(٢) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٠٩) ضمن قصيدة طويلة يمدح بها هَوْذة بن علي الحنفيَّ ، ومطلعها : =

وهٰذا المصدرُ المُقدَّرُ يعملُ في ثلاثة أحوالٍ :

ـ مُضافاً ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً) .

ـ وألَّا يكونَ محذوفاً ، ولا مُؤَخَّراً .

ـ وألَّا يكونَ مفصولاً مِنْ معمولِهِ .

وقد نَظَمْتُ هٰذه الشروطَ فقلتُ : [من الرجز]

قد جرَّبوهُ فما زادتْ تجارِبُهُم أبا قُدامةَ إلا المجدَ والفَنَعَا

(تجارِبُهُم) بكسر الراء : جمع (تَجْرِبة) ، و(الفَنَع) بالفاء والنون المفتوحتَينِ والعين المُهمَلة : الخيرُ والكرمُ ، والفضلُ والثناء .

* قوله : (وألَّا يكونَ محذوفاً) ؛ فلا يُقالُ : إنَّ باءَ البسملة مُتعلِّقةٌ بمصدرٍ محذوف تقديرُهُ : (ابتدائي) ؛ لضعفه بالحذف معَ فرعيَّتِهِ في العمل .

* قوله : (ولا مُؤَخَّراً) ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني زيداً ضَرْبُكَ) ؛ لضعفه بالتأخير .

* قوله : (وألَّا يكونَ مفصولاً مِنْ معمولِهِ) ؛ أي : بأجنبيٍّ ؛ فلا يُقالُ : إنَّ ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق : ٩] معمولٌ لـ ﴿ رَجْعِهِ ﴾ [الطارق : ٨] ؛ لأنَّهُ قد فُصِلَ بينهما بخبر (إنَّ)[١] ، فحَصَلَ له ضعفٌ بذلك .

= بانتْ سعادُ وأمسىٰ حبلُها انقطعا واحتلَّتِ الغَمْرَ فالجُدَّينِ فالفَرَعَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٤٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٥) .

(١) وهو قوله : (لقادر) .

ـ ومُجرَّداً عن الإضافة و(أل) ؛ وهو المُنوَّنُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبٍ زيداً) .

ـ ومُحلّىً بالألف واللام ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنَ الضَّرْبِ زيداً) .

وإعمالُ المضافِ أكثرُ مِنْ إعمال المُنوَّن[1] ، وإعمالُ المُنوَّنِ أكثرُ مِنْ إعمال المُحلَّىٰ بـ (أل) ؛ ولهٰذا بَدَأَ المُصنِّفُ بذِكْرِ المضاف ، ثمَّ المُجرَّدِ ، ثمَّ المُحلَّىٰ .

أَعْمِلْ كفِعْلٍ مصدراً بشرطِ أنْ ... يكونَ فَرْداً ظاهراً مُكبَّرَا

وغيرَ محدودٍ ومتبوعٍ ولا ... يكونَ محذوفاً ولا مُؤخَّرَا

وغيرَ مفصولٍ كذا حُلُولُ (أنْ) ... أو (ما) وفعلٍ في مَحَلِّهِ اذْكُرَا

وقالَ في « التسهيلِ » هٰذا غالبٌ ... فاحفَظْ له يا صاحِبِي لِتُنصَرَا

❀ قوله : (وهو المُنوَّنُ) ؛ أي : لفظاً أو تقديراً ؛ ليشملَ مثلَ قولِهِ تعالىٰ : (فإنَّها مِنْ تقوى القلوبُ) علىٰ قراءةِ رَفْعِ (القلوب) . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (ليشملَ مثلَ قولِهِ تعالىٰ : فإنَّها. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (تقوىٰ) ليس مُنوَّناً لفظاً ؛ لوجودِ ألفِ التأنيثِ المقصورة ، لٰكنَّهُ مُنوَّنٌ تقديراً ككلِّ ممنوعٍ مِنَ الصرف ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : في الاستعمال ، وإلا فالمُنوَّنُ أقيسُ ؛ لشبهه الفعلَ في التنكير ، ويليه المضافُ ؛ لأنَّهُ كثيراً ما يُنوىٰ فيه الانفصال . « خضري » (٢/ ٥٣٥) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٤٠) ، وانظر « الدر المصون » (٨/ ٢٧٣) .

ومِنْ إعمال المُنوَّنِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ـ١٥] ؛ فـ(يتيماً) : منصوبٌ بـ(إطعامٌ) ، وقولُ الشاعر[1] : [من الوافر]

٢٤٦ـ بضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رؤوسَ قومٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عنِ المَقِيلِ

فـ(رؤوسَ) : منصوبٌ بـ(ضربٍ) .

---

* قوله : (﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾) إطعامٌ : مصدرٌ ، وفاعلُهُ : محذوفٌ ، و(يتيماً) : مفعولُهُ ، والتقدير : (أو إطعامُهُ يتيماً) ، و(المَسْغَبة) : المَجَاعةُ ؛ مِنْ (سَغِبَ) : إذا جاعَ .

* قوله : (بضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رؤوسَ . . .) إلىٰ آخره : (بضَرْب) : مُتعلِّقٌ بـ(أَزَلْنا) ، و(بالسُّيُوفِ) : مُتعلِّقٌ بـ(ضَرْب) ، و(هامَهُنَّ) : جمعُ (هامة) ؛ وهي الرأسُ ، والضميرُ فيه : يرجعُ إلى (الرؤوس) ، والمعنىٰ : أَزَلْنا رؤوسَ الرؤوسِ ، ومثلُ هٰذا يجوزُ لأجل التأكيدِ[2] ، ولاختلاف اللفظَينِ ، كذا أفادَهُ العَيْنيُّ[3] .

قلتُ : يصحُّ رجوعُ الضميرِ في (هامَهُنَّ) للقوم ؛ فإنَّهُ اسمُ جمعٍ يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ ؛ فيكونُ الضميرُ راجعاً للمضاف إليه ، وهٰذا سائغٌ شائعٌ ،

. . . .

(١) البيت للمَرَّار بن منقذ التميمي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٩٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٢٨ـ ١٢٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢١٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٩٦ـ١٣٩٧) .

(٢) قوله : (ومثل هٰذا) ؛ أي : في إضافة الشيء إلىٰ نفسه .

(٣) فرائد القلائد (ق/ ١٢٩) .

ومِنْ إعماله وهو مُحلّىً بـ (أل) : قولُهُ[1] : [من المتقارب]

٢٤٧ـ ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُراخِي الأَجَلْ

وقولُهُ[2] : [من الطويل]

فلا يحتاجُ إلىٰ تكلُّفٍ ، ثمَّ رأيتُهُ أشار لهٰذا في « الشواهد الكبرىٰ »[3] .

و(المَقِيل) بفتح الميم : الأعناق .

❀ قوله : (ضعيفُ النِّكايةِ . . .) إلىٰ آخره : (النِّكايةُ) بكسر النون : الإضرارُ ، و(يَخالُ) بمعنىٰ : يَظُنُّ ؛ مضارعُ (خالَ) ، و(الفِرار) بكسر الفاء : الهَرَب ، و(يُراخِي) بالخاء المُعجَمة ؛ أي : يُباعِدُ الأَجَل ؛ يهجو رجلاً بالضَّعف والعَجْزِ عن مُكافأة أعدائِهِ والانتصافِ منهم إذا ظَلَمُوهُ ، ثمَّ ذَكَرَ أنَّهُ يَظُنُّ أنَّ الفِرارَ عن الحرب يُباعِدُ الأجلَ ويَحرُسُ نَفْسَهُ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (١/ ١٩٢) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١١٦) ، والرضي في « شرح الكافية » (٣/ ٤٠٩) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٩٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٤٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ٢٠٨) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٣٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٢١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٩٧ـ١٣٩٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ١٢٧ـ١٢٩) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١١٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٢٢١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٣٣) ، وبعده بيت ذكره المُحشِّي ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٣) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١٣٩٧) .

٢٤٨ـ فإنَّكَ والتَّأبِينَ عُرْوَةَ بعدَما دعـاكَ وأَيْـدِينـا إليـهِ شَـوَارِعُ

وقولُهُ[١] : [من الطويل]

❀ قوله : (فإنَّكَ والتَّأْبِينَ . . .) إلىٰ آخره : (التَّأْبِين) : مصدرُ (أَبَّنتُ الرجلَ) بالتشديد : إذا بَكَيتَهُ وأَثْنَيتَ عليه بعدَ الموت ، و(التَّأْبِين) أيضاً : أنْ تقفوَ أَثَرَ الشيء ، أو مصدرُ (أُبِنَ يُؤبَنُ) ؛ يُقالُ : (فُلانٌ يُؤبَنُ بكذا) ؛ أي : يُذكَرُ بقبيح ، أفاده في « الصحاح »[٢] ، وهو بالنصب عطفاً على اسمِ (إنَّ) ، وخبرُها : قولُهُ في البيت بعدَهُ :

لَكَالرَّجُلِ الحادي وقد تَلَعَ الضُّحىٰ وطيـرُ المَنَـايـا فـوقَهُـنَّ أَوَاقِـعُ

و(دعاكَ) بالدال المُهمَلة ، وضَبَطَهُ بعضُهُم : (وَعَاكَ) مِنَ الوَعْي ؛ وهو الحفظُ ، و(الحادي) : مِنَ الحَدْو ؛ وهو سَوْقُ الإِبلِ والغناءُ لها ، وقولُهُ : (تَلَعَ الضُّحىٰ) ؛ أي : ارتفعَ ، وقولُهُ : (أَوَاقِعُ) أصلُهُ : (وَوَاقِعُ) ؛ لأنَّهُ جمعُ (واقعة) ؛ فأُبدِلَتِ الواوُ همزةً ، و(بعد) : منصوبٌ على الظرفيَّة ، و(ما) : مصدريَّةٌ ، وجملةُ (وأَيْدِينا إليهِ شَوَارِعُ) : حاليَّةٌ .

. . . .

---

(١) نسبه سيبويه إلى المَرَّار الأسدي ، والجَرْميُّ إلىٰ مالك بن زُغْبة الباهلي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٩٢ـ١٩٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١١٦) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤١٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢١٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٥٩ـ ٦٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٣٦ـ١٠٣٧ ، ١٣٩٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ١٢٩ـ١٣٤) .

(٢) الصحاح (٥/ ٢٠٦٦) .

٢٤٩ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى المُغِيرةِ أنَّني كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فـ (أعـداءَهُ) : منصـوبٌ بـ (النِّكـايـة) ، و(عُـرْوةَ) : منصـوبٌ بـ (التَّأْبين) ، و(مِسْمَعَا) : منصوبٌ بـ (الضَّرْب) .

وأشار بقوله : (ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ) : إلىٰ أنَّ اسمَ المصدرِ قد يعملُ عملَ الفعل ، والمُرادُ باسم المصدر :

❀ قوله : (لَقَدْ عَلِمَتْ . . .) إلىٰ آخره : (أُولى المُغِيرة) ؛ أي : أوائلُ الخيلِ المُغِيرةِ ؛ بالغين المُعجَمة ؛ مِنْ (أغار على العدوِّ) ، و(أَنْكُل) ؛ أي : أَعجِز ، وهو بضمِّ الكاف وفتحِها مضارعُ (نَكَلَ) ؛ مِنْ بابَيْ (قَعَدَ) و(تَعِبَ) ، كما في « المصباح »[1] ، ويُروىٰ بدلَ (كررتُ) : (لَقِيتُ) ، و(لَحِقتُ) ، و(ضربتُ) ، و(مِسْمَعَا) بكسر الميم : اسمُ رجل .

❀ قوله : (اسمَ المصدرِ قد يعملُ) اعلَمْ : أنَّ اسمَ المصدرِ :

إنْ كان عَلَماً : لم يعمل اتِّفاقاً ؛ نحوُ : (يَسَارِ) ، و(فَجَارِ) ، و(بَرَّةَ) .

❀ قوله : (أي : أوائلُ الخيلِ المُغِيرةِ) (أوائل) : تفسيرٌ لـ (أُولى) الممدودِ الهمزةِ مُقابِلَ (الأُخْرىٰ) .

وفي قوله : (الخيلِ المُغِيرةِ) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (المُغِيرة) صفةٌ لموصوفٍ محذوف ، والظاهرُ : أنَّ المُرادَ : رُكَّابُ تلك الأوائلِ ، لا نفسُ الأوائل ، أو يُرادَ : نفسُ الأوائلِ مبالغةً ؛ كأنَّ ذلك لشدَّة وضوحِهِ عَلِمَهُ ما لا يعقل .

❀ قوله : (نحوُ : « يَسَارِ » ، و« فَجَارِ » ، و« بَرَّةَ ») الأوَّلُ : عَلَمٌ لليُسْر

---

(١) المصباح المنير (٢/٨٥٩) .

. . . .

. . . .

مُقابِلَ العُسْر ، والثاني : عَلَمٌ للفجور ، والثالثُ : علمٌ للبِرِّ .

واعتُرِضَ جَعْلُ الأخيرَينِ اسمَ مصدرٍ : بانطباقِ تعريفِ المصدر عليهما ، وعدمِ انطباقِ تعريفِ اسم المصدر عليهما .

وهٰذا الاعتراضُ إنَّما يتَّجهُ علىٰ أنَّ فعلَهُما (فَجَرَ) و(بَرَّ) ، وهو الظاهرُ الذي يَدُلُّ عليه قولُهُم : (بمعنى الفجور والبِرِّ) ، أمَّا إذا كان فعلُهُما (أَفْجَرَهُ) و(أَبَرَّهُ) ـ أي : صيَّره ذا فُجُور وذا بِرٍّ ـ . فلا ، وتعريفُ المصدرِ : ما دلَّ علىٰ مُجرَّد الحَدَث ، ولم تَنْقُصْ حروفُهُ عن حروف فعلِهِ ، وتعريفُ اسمِ المصدر : ذَكَرَهُ الشارحُ .

ولك أنْ تقولَ : ما ذَكَرَهُ الشارحُ تعريفٌ لنوعٍ مِنِ اسم المصدر ؛ وذلك النوعُ هو الذي يُعتبَرُ فيه النقصُ عن حروف الفعل ، وعلىٰ هٰذا يُؤتىٰ في تعريف المصدر بقيدَينِ آخَرَينِ ؛ فيُقالُ : ولم يكنْ عَلَماً ، ولا ذا ميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة ، فلا يَصدُقُ حينئذٍ تعريفُ المصدرِ علىٰ (فَجَارِ) و(بَرَّة) ، فكلامُ المُصنِّف علىٰ هٰذا في نوعٍ مِنِ اسم المصدر ؛ بجَعْلِ التنوينِ في قوله : (ولاسمِ مصدرٍ) للنوعيَّة ؛ كما في نحو : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾ [البقرة : ٧] ، وهو المُناسِبُ ، وإلا وَرَدَ أنَّ كلامَهُ صادقٌ بالعَلَم منه ، والتنوينُ في قوله : (عَمَل) للتقليل ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ[1] ، وبذلك يتعيَّنُ النوعُ الذي أراده المُصنِّفُ ؛ وهو النوعُ الثالثُ الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي بقوله : (وإن

---

(١) شرح الأشموني (٢/٣٣٦) .

. . . .

وإن كان ميميّاً : فكالمصدر اتِّفاقاً ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ ليس بمصدر[1] ، والتحقيقُ : أنَّ المبدوءَ بميمٍ زائدةٍ ـ كـ (المَضْرَب) و(المَحْمِدَة) ـ مصدرٌ .

وإن كان غيرَهُما : لم يعملْ عندَ البَصْريِّينَ ، . . . .

كان غيرَهُما . . .) إلىٰ آخره .

وبهـٰذا تعلمُ اندفاعَ اعتراضِ الصبَّان علىٰ قول الأُشْمُونيِّ : (إنَّ هـٰذا النوعَ مُرادُ المُصنِّف)[2] . . بأنَّهُ لا دليلَ عليه ؛ قال : (إذ الظاهرُ : أنَّ ذا الميمِ الزائدةِ لغير مُفاعَلةٍ علىٰ كونه اسمَ مصدر . . داخلٌ تحت كلام المُصنِّف ومُرادٌ له) انتهىٰ[3] ؛ فقد عَلِمْتَ أنَّ الدليلَ التقليلُ ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (بميمٍ زائدةٍ) سواءٌ كانتْ لغير المُفاعَلة ؛ كما مُثِّل ، أو لها ؛ كـ (مُضارَبة) و(مُقاتَلة) .

❀ قوله : (و« المَحْمِدَة ») بفتح الميم الأُولىٰ ، وفي الثانية الفتحُ والكسرُ .

❀ قوله : (لم يعملْ عندَ البَصْريِّينَ) ؛ أي : لأنَّ أصلَ وضعِهِ لغير المصدر ؛ فـ (الغُسْلُ) موضوعٌ لِمَا يُغتسَلُ به ، و(الوُضُوءُ) لِمَا يُتوضَّأُ به ، ثمَّ استُعمِلَ في الحَدَث . انتهىٰ « تصريح »[4] .

---

(١) وممَّا جاء من إعماله : قولُ الشاعر : (من الكامل)

أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً ... رَدَّ السلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٣٦) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٤٣٥) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٤) .

ما ساوى المصدرَ في الدَّلالة[1] ، وخالفَهُ بخُلُوِّه لفظاً وتقديراً مِنْ بعضِ ما في

ويعمل عندَ الكُوفيِّينَ والبغداديِّينَ[2] ، وعليه الأبياتُ الآتيةُ في كلام الشارح .

❀ **قوله** : (**في الدَّلالة**) ؛ أي : علىٰ معنى المصدرِ ، **خَرَجَ بذلك** : نحوُ (الكُحْل) و(الدُّهْن) ؛ فإنَّهُ اشتملَ علىٰ حروفِ الفعلِ ، ولـٰكنَّهُ لم يَدُلَّ علىٰ معنى المصدرِ الذي هو الحدثُ ، بل دلَّ علىٰ جوهره .

و(**الكلامُ**) **في الأصل** : اسمٌ لِمَا يُتكلَّمُ به ، ثمَّ استُعمِلَ في عُرْف اللغة بمعنى المصدر ، وكذلك (**العَطَاءُ**) **في أصل اللغة** : اسمٌ للمُعطىٰ ، ثمَّ استُعمِلَ في عُرْف اللغة بمعنى المصدر ، كما يُؤخَذُ مِنَ « الرَّضِيِّ »[3] .

وعلىٰ هـٰذا : ففَرْقُهُم بينَ (الوُضُوء) ـ بالضم ـ و(الوَضُوء) ـ بالفتح ـ حيثُ جعلوا الأوَّلَ اسماً للفعل ، والثانيَ اسماً لِمَا يُتوضَّأ به . . إنَّما هو باعتبار عُرْفِ اللغة ، لا أصلِها[4] .

❀ **قوله** : (**ويعمل عندَ الكُوفيِّينَ. . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ الآنَ دالٌّ على الحَدَث .

❀ **قوله** : (**خَرَجَ بذلك**) ؛ أي : مِنْ قوله : (**ما ساوى المصدر**) .

---

(١) زيد في نسخة محمد محيي الدين : (علىٰ معناه) ، وعلى المحذوف كَتَبَ المُحشِّي .
(٢) انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٢٠٩ـ٢١١) ، و« المساعد » (٢/ ٢٣٩) .
(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢١ ، ٣٠٤) .
(٤) في (ك) : (وهـٰذا يَرِدُ علىٰ مَنْ فرَّق بين المضموم والمفتوح ، وجعل الأوَّل للفعل والثانيَ للعين ، أو بالعكس) بدل (و« الكلام » في الأصل. . .) إلىٰ آخره .

فعله دونَ تعويضٍ ؛ كـ (عطاءٍ) ؛ فإنَّهُ مُساوٍ لـ (إعطاءٍ) معنىً ، ومُخالِفٌ له بخُلُوِّهِ مِنَ الهمزة الموجودةِ في فعله[1] ، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً ، ولم يُعوَّضْ عنها شيءٌ .

واحتَرَزَ بذلك : ممَّا خلا مِنْ بعضِ ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً ؛ فإنَّهُ لا يكونُ اسمَ مصدر ، بل يكونُ مصدراً ؛ وذلك نحوُ : (قِتالٍ) ؛ فإنَّهُ مصدرُ (قاتَلَ) ، وقد خلا مِنَ الألف التي قبلَ التاءِ في الفعل ، لٰكن خلا منها لفظاً ولم يَخْلُ منها تقديراً ؛ ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع ؛ نحوُ : (قاتَلَ قِيتَالاً) ، و(ضارَبَ ضِيرَاباً) ، لٰكنِ انقلبتِ الألفُ ياءً لكَسْرِ ما قبلَها .

واحتَرَزَ بقوله : (دونَ تعويضٍ) : ممَّا خلا مِنْ بعضِ ما في فعله لفظاً وتقديراً ولٰكن عُوِّضَ عنه شيءٌ ؛ فإنَّهُ لا يكونُ اسمَ مصدرٍ ، بل هو مصدرٌ ؛

❀ قوله : (دونَ تعويضٍ) مُتعلِّقٌ بـ (خُلُوِّهِ) .

والحاصلُ : أنَّ اسمَ الحَدَثِ : إمَّا أنْ تكونَ أحرفُهُ أحرفَ فعلِهِ ، أو أَزْيَدَ منها ، أو أَنْقَصَ .

فالأوَّلُ : نحوُ : (التكلُّمِ) ، و(التعلُّم) .

والثاني : نحوُ : (الإكرامِ) ، و(الانطِلاقِ) ، و(الاغتِسال) .

. . . .

---

(١) القياس : حذفُ الكون العام ، فلو قال : (بخُلُوِّهِ مِنَ الهمزة التي في فعله) .. لكان موافقاً للقياس ، وحذفُ الكونِ العام هو مذهب الجمهور ، وخالفهم ابن جني فجوَّز ذِكْره . انظر « شرح المفصل » (١/ ٢٣٢) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٣١٨) ، وما سبق في (٢/ ٢٦١) .

وذلك نحوُ : (عِدَة) ؛ فإنَّهُ مصدرُ (وَعَدَ) ، وقد خلا مِنَ الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً ، ولكن عُوِّضَ عنها التاءُ .

وزَعَمَ المُصنِّفُ[1] : أنَّ (عطاء) مصدرٌ ، وأنَّ همزتَهُ حُذِفَتْ تخفيفاً ، وهو خلافُ ما صرَّح به غيرُهُ مِنَ النَّحْويِّينَ .

ومِنْ إعمال اسمِ المصدرِ : قولُهُ[2] : [من الوافر]

والنوعانِ مِنْ باب المصدر .

والثالثُ : إن كان ما تُرِكَ منه لفظاً موجوداً تقديراً ؛ بحيثُ يصحُّ النُّطْقُ به مع بقاء البِنْية غيرَ مُغيَّرة ؛ نحوُ : (قاتَلَ قِتالاً) ؛ فإنَّهُ يُقال : (قِيتالاً) .. فهو أيضاً مصدرٌ .

وإن لم يكن كذلك : فإنْ عُوِّضَ في آخره عن المحذوف ؛ نحوُ : (وَعَدَ عِدَةً) ، أو في غير الآخِرِ ؛ نحوُ : (عَلَّمَ تعليماً) ، و(سَلَّمَ تسليماً) .. فمصدرٌ أيضاً ، والعِوَضُ في (التعليم) و(التسليم) : التاءُ التي في أوَّله ،

. . . .

---

(١) في النسخ ما عدا (و) : (ابنُ المصنف) ، ولم أجد النقل في « شرح ابن الناظم » ، بل في « شرح والده على التسهيل » (٣/ ١٢٢) .

(٢) البيت للقُطامي في « ديوانه » (ص٣٧) ضمن قصيدة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي ، ومطلعها :

قِفِي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعَا ... ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٢٣) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤١٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٤١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٦٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٠١ـ١٤٠٢) .

٢٥٠ـ أَكُفْراً بعدَ رَدِّ الموتِ عنِّي وبعدَ عَطَائِكَ المئةَ الرِّتاعَا

فـ (المئةَ) : منصوبٌ بـ (عَطَائك) ، ومنه : حديثُ « المُوطَّأ » :

لا المَدَّةُ التي قبلَ الآخر ؛ لأنَّها تثبتُ في الآخِرِ لغير تعويض ؛ كـ (الانطِلاق) ، و(الإكرام) .

وإن لم يُعوَّض فهوَ اسمُ مصدرٍ ؛ كـ (أَعْطىٰ عَطَاءً) ، و(تكَلَّمَ كلاماً) انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « الدَّمَامِينيِّ » ، أفادَهُ الأَسْقاطيُّ[1] .

❀ قوله : (أَكُفْراً بعدَ . . .) إلىٰ آخره : الهمزةُ : للاستفهام الإنكاريِّ ، و(كُفْراً) : منصوبٌ بفعلٍ محذوف ، والخطابُ لزُفَرَ بنِ الحارث الكِلَابيِّ ؛ أي : أَكُفْراً بعدَ ردِّ زُفَرَ الموتَ عنِّي ؟!

وكان مِنْ خَبَرِه : أنَّ الشاعرَ أُسِرَ ، فخلَّصه زُفَرُ ، وردَّ عليه مالَهُ ، وأعطاه مئةَ بعيرٍ مِنْ غنائم القومِ الذين أَسَرُوهُ ، وإليه أشار بقوله : (وبعدَ عَطَائِكَ) ، وهو اسمُ مصدرٍ مضافٌ إلىٰ فاعله ، و(المئة) : مفعولُهُ الثاني ؛ أي : عَطَائِكَ إيَّاي المئةَ ، و(الرِّتاعا) بكسر الراء : جمعُ (راتعة) ؛ وهي الإبِلُ التي تَرتَعُ ؛ صفةٌ لـ (مئة) .

❀ قوله : (حديثُ « المُوطَّأ ») « المُوطَّأ » ـ بزِنَة المفعول ـ : اسمُ كتابٍ للإمام مالكٍ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لِمَا قيل : إنَّ جَمْعاً مِنْ أهل العلم تَوَاطَؤُوا ـ أي : اتَّفقوا ـ علىٰ صحَّته .

. . . .

(١) تنوير الحالك علىٰ منهج السالك (ق/١٦٨) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ ق٢٨١) .

(مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ)[1] ؛ فـ (امرأتَهُ) : منصوبٌ بـ (قُبْلة) ، وقولُهُ[2] : [من الطويل]

٢٥١ـ إذا صَحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يَجِدْ عَسِيـراً مِـنَ الآمـالِ إلَّا مُيسَّـرَا

وقولُهُ[3] : [من الوافر]

❀ قوله : (مِنْ قُبْلَةِ) القُبْلةُ ـ بضمِّ القاف ـ : اسمُ مصدرٍ لـ (قَبَّلَ) مضافٌ لفاعله ، و(امرأته) : مفعولٌ ، و(الوضوء) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : في المجرور قبلَهُ .

❀ قوله : (إذا صَحَّ عونُ الخالقِ . . .) إلىٰ آخره : (العَوْن) : اسمُ مصدرٍ بمعنى الإعانة ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ أُضِيفَ إلىٰ فاعله ، ونصبَ المفعولَ ؛ وهو (المرء) ، و(مِنَ الآمالِ) بالمدِّ : جمعُ (أَمَل) بمعنى الرجاء ، في محلِّ نصبِ صفةُ (عَسِيراً) ؛ أي : عَسِيراً كائناً مِنَ الآمال ، و(إلَّا مُيسَّرَا) : مُستثنىً مِنْ (عَسِيراً) .

❀ قوله : (مُستثنىً مِنْ « عَسِيراً ») الأظهرُ : أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (يَجِدْ) ؛ فهو مُستثنىً مِنْ أعمِّ الأخبارِ بحسَبِ الأصل .

---

(١) الموطأ (١/ ٤٤) موقوفاً علىٰ سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٢٣) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٤) .

(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٢٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٥) .

٢٥٢ـ بِعِشْـرتِـكَ الكِـرَامَ تُعَدُّ مِنْهُـم   فـلا تُـرِيَـنْ لغيـرِهِـمُ الـوفـاءَ

وإعمالُ اسمِ المصدر قليلٌ ، ومَنِ ادَّعى الإجماعَ علىٰ جواز إعمالِهِ . . فقد وَهِمَ ؛ فإنَّ الخلافَ في ذلك مشهورٌ[١] ، وقال الصَّيْمَرِيُّ : إعمالُهُ شاذٌّ ، وأَنْشَدَ : أَكُفْراً . . . البيت[٢] .

وقال ضياءُ الدين بنُ العِلْجِ في « البسيط » : (ولا يَبْعُدُ أنَّ ما قام مَقامَ المصدرِ يعملُ عملَهُ) ، ونَقَلَ عن بعضِهم أنَّه أجاز ذلك قياساً .

٤٢٦ـ وبعدَ جَرِّهِ الذي أُضِيفَ لَهْ   . . . .

❀ قوله : (بِعِشْرتِكَ . . .) إلىٰ آخره : الباءُ : مُتعلِّقةٌ بقوله : (تُعَدُّ) ، و(العِشْرة) : اسمُ مصدرٍ بمعنى المُعاشَرة ؛ وهي المُخالَطةُ ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ أُضِيفَ إلىٰ فاعله ، ونصبَ المفعولَ ؛ وهو (الكرام) ، و(الوفاءَ) : مفعولٌ لقوله : (فلا تُرِيَنْ)[٣] ، والمعنىٰ ظاهرٌ .

❀ قوله : (الصَّيْمَرِيُّ) بفتح الميم : نسبةٌ إلىٰ (صَيْمَرَةَ) مدينةٍ ببلاد العجم ، كما في « المصباح »[٤] .

❀ قوله : (ابنُ العِلْجِ) بكسر العين المُهمَلة .

❀ قوله : (وبعدَ جَرِّهِ) بعدَ : منصوبٌ على الظرفيَّة بقوله : (كَمِّلْ) ،

. . . .

---

(١) وقد ذكره المُحشِّي في (٤/ ٢٠ـ ٢١) .

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٤٤ـ ٢٤٥) .

(٣) ويُروى أيضاً ـ ويحتمله في بعض النسخ ـ : (فلا تُرَيَنْ ، أَلُوفا) ، ولعلَّ المثبت هو ما كتب عليه المُحشي ، كما يُفهَم من إعرابه .

(٤) المصباح المنير (١/ ٤٧٤) .

. . . .   كَمِّـلْ بنصـبٍ أو بـرفـعٍ عَمَلَـهْ

يُضافُ المصدرُ إلى الفاعل فيَجُرُّهُ ، ثمَّ يَنصِبُ المفعولَ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ زيدٍ العسلَ) ، وإلى المفعول ، ثمَّ يرفعُ الفاعلَ[1] ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ العسلِ زيدٌ) ، . . . .

وهـو مضـافٌ إلـىٰ (جـرِّه) ، و(جَـرِّهِ) : مصـدرٌ مضـافٌ إلـىٰ فـاعِلِـهِ ، و(الذي) : مفعولُهُ ، وجملةُ (أُضِيفَ) : صِلَةُ الموصول .

قال ابنُ قاسمٍ : (وقولُهُ : « وبعدَ جَرِّهِ . . . » إلىٰ آخره . . صريحٌ في أنَّ جرَّ المضافِ إليه بالمضاف ، لا بالإضافة ، ولا بالحرف المُقدَّرِ ؛ ففيه بيانٌ لهٰذه المسألةِ الحَسَنة)[2] .

❁ قوله : (كَمِّلْ) ؛ أي : إنْ أردتَ التكميلَ ؛ لأنَّهُ غيرُ لازمٍ ؛ إذ صُوَرُهُ خمسةٌ :

ـ أنْ يُضافَ إلىٰ فاعله ثمَّ يُؤتىٰ بمفعوله ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] .

ـ وعكسُهُ ؛ نحوُ (أَعْجَبَنِي شُرْبُ العسلِ زيدٌ) .

. . . .

---

(١) والإضافة إلى المفعول قليلة ، وقيل : إنها تختصُّ بالشعر كما سيأتي .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٢) ، وانظر ما سبق في (٣/ ٥٨٥) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٥٣ـ تَنْفِي يداها الحَصَىٰ في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّراهِمِ تَنْقَادُ الصَّيارِيفِ

ـ وأنْ يُضافَ إلى الفاعل ثمَّ لا يُذكَرَ المفعولُ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [التوبة : ١١٤] ؛ أي : ربَّهُ .

ـ وعكسُهُ ؛ نحوُ : ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : دعائِهِ .

ـ وأنْ يُضافَ إلى الظرف ، فيَرفَعُ ويَنصِبُ كالمُنوَّن ؛ نحوُ : (أَعْجَبَني انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عَمْراً) .

❀ قوله : (تَنْفِي يداها . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (يداها) : عائدٌ على الناقة ، و(الهاجِرة) : نصفُ النهار ، وهو مِنْ (نفى الشيءَ) : إذا طَرَدَهُ ، و(يداها) : فاعلُهُ ، و(نَفْيَ الدَّراهم) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ أي : كنَفْيِ الدراهمِ ، ويُرْوى : (الدراهيم) بإثبات الياء ؛ فيكونُ جمعَ (دِرْهامٍ) لغة في (درهم) ، أو جمعَ (دِرْهم) علىٰ غير قياسٍ[2] ، والياءُ علىٰ هـٰذا : للإشباع ،

❀ قوله : (منصوبٌ بنزع الخافض) فيه : أنَّهُ منصوبٌ على المصدر المُبيِّنِ للنوع ، غايةُ الأمرِ : أنَّ المعنىٰ على التشبيه ؛ كـ (لي بُكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلة) .

---

(١) نسبه سيبويه وغيره إلى الفرزدق ، وقاله واصفاً ناقته بسرعة السير في الهواجر ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/٢٨) ، و« شرح الرضي » (٢/٢٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٢٤٩ـ٢٥٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/٣٣٧)، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٤١١ـ١٤١٢) ، و« خزانة الأدب » (٤/٤٢٥ـ٤٢٨) .

(٢) جاء علىٰ هـٰذه الرواية في (و) .

وليس هٰذا الثاني مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم .

ويُرْوى (الدَّنانير) جمعُ (دينار)[1] .

والياءُ في (الصَّيارِيفِ) : للإشباع ، وهو جمعُ (صَيْرَفٍ) ، قال في « المصباح » : (صَرَفْتُ الذهبَ بالدراهم : بِعْتُهُ ، واسمُ الفاعلِ مِنْ هٰذا : « صَيْرَفيٌّ » ، و« صَيْرَفٌ » ، و« صَرَّافٌ » للمبالغة)[2] .

والشاهدُ : في قوله : (نَفْيَ الدراهم) ؛ فإنَّ (نَفْيَ) مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، والفاعلُ : (تَنْقادُ) بفتح أوَّلِهِ مصدرُ (نَقَدَ) علىٰ غير قياسٍ مضافٌ إلىٰ فاعله ؛ وهو (الصَّيَاريفِ) ؛ أي : كما يَنفِي نَقْدُ الصَّيارِفِ الدراهمَ .

فائدة

[في ذِكْرِ ما جاء علىٰ (تِفْعالٍ) بكسر التاء سماعاً]

جميعُ ما أتىٰ مِنَ المصادر علىٰ وزنِ (تفعال) . . فهو بالفتح ، سوىٰ (تِلْقاءٍ) و(تِبْيانٍ) ؛ فإنَّهُما بالكسر[3] ، وقد نَظَمْتُ ذلك فقلتُ : [من الطويل]

بـ (تِلْقاءَ) معْ (تِبْيانَ) فاْكسِرْ لأوَّلٍ   وغيرَهُما فاْفتَحْ كـ (تَذْكارِكَ الجَلِي)

. . . .

---

(١) جاء كذلك في (ز ، ح) ونسخة أُشير إليها في (و) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤٦٢) .

(٣) وزِيد عليهما : (تِنْضال) ، وأمَّا أسماءُ الأجناس والصفات : فقد جاءتْ منها عدَّةُ أسماء علىٰ (تِفْعال) ؛ كـ (تِجْفاف) ، و(تِمْساح) ، و(تِقْصار) ، و(تِبْراك) ، و(تِعْشار)، و(تِضْراب)، وغيرها . انظر « درة الغواص » (ص١٧٠) ، و« المزهر » (١/ ٩٢) .

وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ؛ فأُعرِبَ (مَنْ) فاعلاً بـ (حِجُّ)[١] ، ورُدَّ : بأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : (ولله علىٰ جميعِ الناسِ أنْ يَحُجَّ البيتَ المُستطِيعُ) ، وليس كذلك[٢] ؛ فـ (مَنْ) : بدلٌ مِنَ (الناس)[٣] ، والتقديرُ : (ولله على الناس مُستطِيعِهم حِجُّ البيت) ، وقيل : (من) : مبتدأٌ ، والخبرُ : محذوفٌ[٤] ، والتقديرُ : (مَنِ استطاعَ منهم فعليه ذلك)[٥] .

❀ قوله : (« ولله علىٰ جميعِ الناسِ » . . .) إلىٰ آخره ، وهو فاسدٌ ؛ لاقتضائه أنَّهُ يجبُ على الناس مُستطيعِهِم وغيرِ مُستطيعِهِم أنْ يَحُجَّ البيتَ المُستطيعُ .

❀ قوله : (وهو فاسدٌ) يُدفَعُ الفسادُ : بجَعْلِ (أل) في (الناس) للعهد الذِّكْريِّ ؛ وهم المستطيعونَ ؛ لتقدُّم ذِكْرِهِم رتبةً ؛ إذ حقُّ المبتدأِ ومُتعلِّقاتِهِ التقديمُ على الخبر ومُتعلِّقاته .

---

(١) قاله بعض البَصْريِّين . انظر « البحر المحيط » (٣/ ١٣) ، و« الدر المصون » (٣/ ٣٢١ـ٣٢٢) .

(٢) وبعضُهُم التزم هـٰذا المعنىٰ علىٰ إعرابِ (مَنْ) فاعلاً ، وقال : نعم ، نقولُ بمُوجَبه ، وأنَّ الله تعالىٰ كلَّف الناسَ ذلك ؛ حتىٰ لو لم يَحُجَّ المستطيعونَ لَزِمَ غيرَ المُستطِيعِينَ أنْ يأمروهم بالحج حَسْبَ الإمكان ؛ لأنَّ إحجاجَ الناسِ إلى الكعبة وعرفةَ فرضٌ واجب . انظر « الدر المصون » (٣/ ٣٢٢) .

(٣) بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ ، والرابطُ محذوف كما سيُقدِّره الشارح .

(٤) أي : إن كانت (مَنْ) موصولةً ، وإن كانت شرطيَّةً فالمحذوفُ جوابها ، وتقديره : (فليحُجَّ) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٨٥) .

(٥) قاله الكسائي . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٨٥) .

ويُضافُ المصدرُ أيضاً إلى الظرف ، ثمَّ يرفعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المفعولَ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زيدٌ عَمْراً) .

٤٢٧ـ وجُرَّ ما يتبعُ ما جُرَّ ومَنْ راعىٰ في الِاتْباعِ المَحَلَّ فحَسَنْ

إذا أُضِيفَ المصدرُ إلى الفاعل . . ففاعلُهُ يكونُ مجروراً لفظاً مرفوعاً محلّاً ؛ فيجوزُ في تابعه مِنَ الصفة والعطفِ وغيرِهما . . مُراعاةُ اللفظِ فيُجَرُّ ، ومُراعاةُ المحلِّ فيُرفَعُ ؛ فتقولُ : (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ زيدٍ الظريفِ) ، و(الظريفُ) .

ومِنْ إتباعِهِ المحلَّ : قولُهُ[1] : [من الكامل]

❀ قوله : (وجُرَّ ما يتبعُ . . .) إلىٰ آخره : (جُرَّ) : فعلُ أمرٍ ، و(ما) : مفعولُهُ ، أو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول و(ما) نائبُ فاعلٍ ، و(يتبعُ) : صِلَةُ (ما) ، و(ما جُرَّ) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ نصبٍ على المفعوليّة بـ(يتبعُ) ، و(جُرَّ) : فعلٌ ماضٍ لا غيرُ ؛ لأنَّ الطَّلَبَ لا يُوصَلُ به الموصولُ .

❀ قوله : (فحَسَنْ) خبرُ محذوفٍ ، والجملةُ : جوابُ الشرط ؛ أي : فهو حَسَنٌ ؛ يعني : ما ذُكِرَ مِنْ مُراعاةِ المَحَلِّ حَسَنٌ ، أو فرأيُهُ حَسَنٌ .

❀ قوله : (يعني : ما ذُكِرَ مِنْ مُراعاةِ المَحَلِّ) ، أو : هٰذا الشخصُ المُراعي نَفْسُهُ (حَسَنٌ) ؛ أي : محمودٌ ؛ لعدم مُخالفتِهِ للقواعد النَّحْويّة .

---

(١) البيت لسيدنا لبيد بن ربيعة رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٨٦) ضمن قصيدة يصف بها حماراً وأتانه ، شبَّه به ناقته ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ٤١٢) ، =

٢٥٤ـ حتَّىٰ تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وهاجَها طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

فرَفَعَ (المظلوم) ؛ لكونه نعتاً لـ (المُعقِّب) على المحلِّ .

وإذا أُضِيفَ إلى المفعول . . فهو مجرورٌ لفظاً منصوبٌ محلّاً ؛ فيجوزُ أيضاً

❀ **قوله : (حتىٰ تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ . . .) إلىٰ آخره : (تَهَجَّرَ) بمعنىٰ :** سار في الهاجِرة التي هي وقتُ اشتدادِ الحرِّ ، و(**الرَّواح**) **المُرادُ به** : ما بينَ الزوالِ والليل ، و(**هاجَها**) : **الضميرُ فيه** : للأَتَان ؛ وهي أنثى الحميرِ ؛ أي : أَثَارَها في وقتِ طَلَبِ الماء ؛ أي : طَلَبَها الحمارُ ، وفي نسخة : (هاجَهُ)[1] ، و(طَلَبَ) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ أي : هاجَهُ الطَّلَبُ مِثْلَ طَلَبِ المُعقِّبِ ، و(حقَّه) : منصوبٌ ؛ لأنَّهُ مفعولُ (طَلَب) .

❀ **قوله : (وفي نسخة : « هاجَهُ ») ، وعليها : فالضميرُ للماء المعلومِ مِنَ المَقام .**

❀ **قوله : (منصوبٌ بنزع الخافض) فيه : أَنَّهُ منصوبٌ على المصدريَّة ؛** علىٰ حدِّ : (قَعَدْتُ جلوساً) ، إلا أنَّ المصدرَ هنا مُبيِّنٌ للنوع ، والمعنىٰ على التشبيه ، نظيرُ ما سبق قريباً[2] .

❀ **قوله : (الطَّلَبُ) الأنسبُ : حذفُ (أل) .**

= و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٥٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٤٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٠٥ـ١٤٠٧) .

(١) جاء كذلك في (و ، ح) و« ديوان لبيد » ، وكلاهما مرويٌّ .

(٢) انظر (٤/ ٢٨) .

في تابعه مُراعاةُ اللفظِ والمحلِّ، ومِنْ مراعاة المحلِّ : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٥٥ـ قـد كنـتُ دَايَنْـتُ بهـا حَسَّـانَـا

مَخَـافَـةَ الإفـلاسِ واللَّيَّـانَـا

فـ(اللَّيَّانا) : معطوفٌ على محلِّ (الإفلاس) .

والشاهدُ : في (المظلومُ) ، كما ذَكَرَهُ الشارح .

و(المُعقِّب) بضمِّ الميم وكسرِ القاف اسمَ فاعل : الغريمُ الطالبُ ؛ لأنَّهُ يأتي في عَقِبِ غريمِهِ .

❀ قوله : (قد كنتُ دَايَنْتُ) مِنَ المُدايَنةِ ؛ وهي المعاملةُ ، وقولُهُ : (مَخَافةَ الإفلاسِ) : مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، وفاعلُهُ : محذوفٌ ؛ أي : مَخَافَتِي الإفلاسَ ، و(اللَّيَّان) بفتح اللام أكثرُ مِنْ كسرها مع تشديد الياء ؛ وهو المَطْلُ بالدَّين .

. . . .



---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج كما قال سيبويه ، وهما في « ديوانه » (ص١٨٩) ، وقال أبو علي الفارسي : إنهما لزياد العنبري ، وصحَّحه العيني ، وانظر ما سبق في (١/ ٤٥٣) ، وهما من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٩١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٢٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٥٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٤٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٠٩ـ١٤١٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٤٦ـ٤٩) .

إعمال اسم الفاعل

(إعمالُ اسمِ الفاعل)

❀ قوله : (إعمالُ اسمِ الفاعل) عرَّفَهُ في « شرح الكافية » : بأنَّهُ ما صِيغَ مِنْ مصدرٍ مُوازِناً للمضارع ؛ ليَدُلَّ على فاعله ، غيرَ صالحٍ للإضافة إليه[1] .

[إعمالُ اسمِ الفاعل]

❀ قوله : (مُوازِناً للمضارع) خَرَجَ به : ما وازنَ الماضيَ ؛ كـ (فَرِح) .

وقولُهُ : (ليَدُلَّ على فاعله) ؛ أي : فاعلِ المصدر ، خَرَجَ به : اسمُ المفعولِ ، وما بمعناه ؛ كـ (قَتِيل) بمعنى (مقتول) ؛ زيادةً على خروجه بما قبلَهُ .

وقولُهُ : (غيرَ صالحٍ للإضافة إليه) ـ أي : إلى الفاعل ـ احترازٌ عن (طاهر القلبِ) ؛ فإنَّهُ مضافٌ للفاعل ، وهو (القلب) ؛ فإنَّ جميعَ ذلك مِنْ قَبِيل الصفة المُشبَّهة ، ما عدا محترزَ الثاني .

وفي هـٰذا القيدِ الأخيرِ نَظَرٌ ؛ فإنَّ اسمَ الفاعل إذا كان لازماً صحَّتْ إضافتُهُ إلى الفاعل باتِّفاقٍ ؛ كـ (زيدٌ قائمُ الأب) ، وإن كان مُتعدِّياً لواحد ففيه

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٧ـ١٠٢٨) .

. . . .

. . . .

خلافٌ ، وإن كانَ متعدِّياً لأكثرَ فإنَّهُ لا يُضافُ اتفاقاً ؛ فحيثُ كان في اسم الفاعل هـٰذا التفصيلُ كيف يُجعَلُ ما ذُكِرَ قيداً في الماهيَّة ؟! **فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ بدلَ هـٰذا القيدِ** : (مُفِيداً للحدوث) ؛ احترازاً عمَّا وَازَنَ المضارعَ مِنَ الصفات المُشبَّهة وأفعل التفضيل ؛ فإنَّ ما ذُكِرَ للدوام لا للحدوث .

ولذا أَعْرضَ المُصنِّفُ عن هـٰذا في « التسهيل » ، وعرَّفه : بأنَّهُ الصفةُ الدالَّةُ علىٰ فاعل الحَدَث ، الجاريةُ في مُطلَقِ الحركاتِ والسَّكَنات على المضارع مِنْ أفعالها في حالتَيِ التذكير والتأنيث ، المُفِيدةُ لمعنى المضارع أو الماضي[1] .

فخَرَجَ بـ (الدالَّة على الفاعل) : اسمُ المفعولِ وما بمعناه ؛ كـ (قتيل) بمعنىٰ (مقتول) ، **وبـ (الجارية على المضارع)** : الجاريةُ على الماضي ؛ كـ (فَرِح) ، وغيرُ الجاريةِ علىٰ فِعْلٍ ؛ كـ (كريم) ، **وبـ (التأنيث)** : نحوُ (أَهْيَف) ؛ فإنَّهُ لا يجري على المضارع إلا في التذكير ؛ لأنَّ مُؤنَّثَهُ (هَيْفاء) ، **وبإفادةِ معنى المضارعِ أو الماضي** : نحوُ (ضامر الكَشْحِ) ممَّا دلَّ على الاستمرار ، **ويخرجُ بها أيضاً** : أفعلُ التفضيل ؛ لأنَّهُ للدوام ، كما خرج بما قبلها .

فهـٰذه المُخرَجات ما عدا الأوَّلَ والأخيرَ . . صفاتٌ مُشبَّهة ، لا اسمُ فاعل ، **هـٰذا هو الاصطلاحُ المشهورُ** .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٣٦) ، ولفظه فيه : (وهو الصفة الدالة علىٰ فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي) .

❁ قوله : (كفِعْلِهِ ٱسمُ فاعلٍ في العَمَلِ) ؛ أي : مِنْ جهة التَّعَدِّي واللُّزُوم ، وإن كان اسمُ الفاعلِ تجوزُ إضافتُهُ لمعموله ، وتدخلُ اللامُ علىٰ معمولِهِ المُتأخِّرِ ، بخلاف الفعلِ فيهما .

وأمَّا ما سيأتي في (أبنية أسماء الفاعلين) مِنْ أَنَّهُ يُطلَقُ عليها اسمُ فاعل . . فباعتبارِ اصطلاحٍ آخَرَ ، وهو مجازٌ .

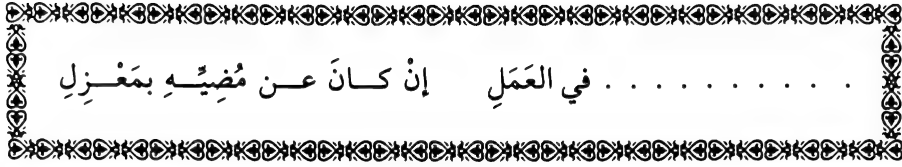
ثمَّ ظَهَرَ الجوابُ عن هـٰذا الإشكال : بأنَّ اسمَ الفاعلِ اللازمَ أو المُتعدِّيَ لواحد لا تصحُّ إضافتُهُ إلا إذا أُرِيدَ منه الدوامُ والثبوت ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في آخِرِ الباب[1] ، وحين أُرِيدَ به الدوامُ والثبوتُ يخرجُ عن كونه اسمَ فاعل إلىٰ كونه صفةً مُشبَّهةً ؛ فاسمُ الفاعلِ الحقيقيُّ لا تصحُّ إضافتُهُ أصلاً ، كما أفاده هـٰذا القيدُ .

❁ قوله : (وتدخلُ اللامُ) ؛ أي : لامُ الجرِّ التي للتقوية ، وقولُهُ : (علىٰ معموله المُتأخِّرِ) ؛ أي : الذي يتعدَّىٰ إليه بنفسه ، وإنَّما تدخلُ اللامُ ؛ لجَبْرِ ضَعْفِهِ الحاصلِ بكونه فرعاً في العمل ، وأمَّا الفعلُ فلا تدخلُ لامُ التقوية علىٰ معموله المُتأخِّرِ الذي يتعدَّىٰ إليه بنفسه ، وأمَّا قولُهُ[2] : [من الكامل]

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٥ـ٣٤٦) .

(٢) عجز بيت لابن مَيَّادة الرَّمَّاح بن أَبْرَد المُرِّي في « ديوانه » (ص١١٢) ، وصدره : (وملكتَ ما بينَ العراقِ ويثربٍ) ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها والي المدينة =



. . . . في العَمَلِ إنْ كَـانَ عَـن مُضِيِّـهِ بمَعْـزِلِ

❀ قوله : (في العَمَلِ) مُتعلِّقٌ بما في قوله : (كفِعْلِهِ) مِنْ معنى التشبيه[1] ، أو حالٌ مِنَ الضمير في الظرف ، أو مُتعلِّقٌ بالاستقرار .

❀ قوله : (إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ) ؛ أي : عن مُضِيِّ حَدَثِهِ ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (مَعْزِلِ) بكسر الزاي[2] ، والباءُ : للظرفيَّة بمعنىٰ (في) ؛ أي : في مَعْزِلٍ عن مُضِيِّهِ .

مُلْكـاً أجـارَ لمسلـمٍ ومُعـاهِـدِ

فاللامُ فيه زائدةٌ زيادةً مَحْضةً ، لا للتقوية .

= عبدَ الواحد بن سليمان بن عبد الملك ، ومطلعها :

ما هاجَ قلبَكَ مِنْ معارفِ دِمْنَةٍ بـالبـرقِ بيـنَ أصـالـفٍ وفَـدافِـدِ

والبيت من شواهد : « أوضح المسالك » (٣/ ٢٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٩٦) ، و« المساعد » (٢/ ٢٥٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٨٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٠٧ـ٣٠٨) .

(١) أي : بناءً علىٰ مذهبِ مَنْ يُجيز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٤٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٤٠) .

(٢) قال ياسين في « حاشيته على الألفية » (١/ ٤٣١) : (قوله : « عن مُضِيِّهِ » لا يكونُ خبراً ؛ لنقصانه ، ولا مُتعلِّقاً بـ « مَعْزِل » : لأنَّهُ اسم مكان لا مصدر ، وإنَّما المصدرُ « مَعْزَل » بفتح الزاي ؛ كـ « المَضْرَب » ، ولا معنىٰ له هنا ، وإنَّما هو حالٌ ، وهو صفةٌ لـ « مَعزِل ») ، وانظر الاعتراضَ الآتي وردَّه .

. . . .

واعتُرِضَ هـٰذا : بأنَّ (مَعْزِل) اسمُ مكان ، فلا يعملُ ، ويُرَدُّ هـٰذا : بأنَّهُ يَصلُحُ للمصدر أيضاً ، لـٰكنَّهُ حينئذٍ سماعيٌّ لا قياسيٌّ ؛ إذ القياسُ في مصدره : الفتحُ ، كما بُيِّنَ في محلِّهِ .

ومحلُّ هـٰذا الشرطِ : إذا لم يكنِ الماضي صالحاً لأنْ يقعَ في موضعِهِ المضارعُ ، وإلا عَمِلَ ؛ نحوُ : (كان زيدٌ ضارباً عَمْراً أمسِ) ؛ فإنَّهُ يصحُّ : (زيدٌ يضربُ عَمْراً أمسِ) ، بخلاف : (هـٰذا ضاربُ زيداً أمسِ) ؛ فإنَّهُ لا يصحُّ : (هـٰذا يضربُ زيداً أمسِ) ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

❀ قوله : (اسمُ مكان) ، والمُرادُ هنا : المكانُ المجازيُّ الذي هو التركيبُ .

❀ قوله : (ويُرَدُّ هـٰذا : بأنَّهُ يَصلُحُ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ في الجواب : أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ يكتفيانِ بما فيه رائحةُ الفعل ، واسمُ المكانِ كذلك ؛ فهو كقولك : (رأيتُ مدخلَكَ إلى الدار) .

❀ قوله : (إذ القياسُ في مصدره : الفتحُ) ؛ أي : لأنَّ مضارعَهُ بكسر العين ، والقياسُ في مصدره الميميِّ ما ذُكِرَ .

❀ قوله : (فإنَّهُ يصحُّ : زيدٌ يضربُ . . .) إلىٰ آخره : صوابُهُ : (فإنَّهُ يصحُّ : كان زيدٌ يضربُ . . .) إلىٰ آخره ، كما في بعض النسخ[2] .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٣) .

(٢) جاء على الصواب في (ب ، د ، هـ) .

لا يخلو اسمُ الفاعلِ : مِنْ أنْ يكونَ مقروناً بـ (أل) ، أو مُجرَّداً .

فإن كان مُجرَّداً[1] : عَمِلَ عملَ فعلِهِ مِنَ الرفعِ والنصبِ إن كان مُستقبلاً أو حالاً ؛ نحوُ : (هٰذا ضاربٌ زيداً الآنَ) ، أو (غداً) .

وإنَّما عَمِلَ ؛ لجَرَيانِهِ على الفعل الذي هو بمعناه ؛ وهو المضارعُ ، ومعنىٰ جَرَيانِهِ عليه : أنَّهُ مُوافِقٌ له في الحَرَكات والسَّكَنات ؛ لمُوافَقة (ضَارِبٍ)

❁ قوله : (إن كان مُستقبلاً أو حالاً) هٰذا الشرطُ بالنسبة لنصب المفعول ، أمَّا الفاعلُ : فإنَّهُ يرفعُهُ إذا كان بمعنى الماضي أيضاً ؛ مُضمَراً بلا خلافٍ ، وظاهراً علىٰ كلام سيبويهِ ، ذَكَرَهُ في « النُّكَت »[2] ، لٰكن نَقَلَ ابنُ قاسمٍ أنَّ فيه خلافاً ، والأصحَّ : العملُ[3] .

❁ قوله : (لٰكن نَقَلَ ابنُ قاسمٍ أنَّ فيه خلافاً) ؛ أي : في رفعه للمضمر ؛ حتىٰ يظهرَ الاستدراكُ ؛ إذ الخلافُ في الظاهر مُستفادٌ مِنَ التقييد بقوله : (علىٰ كلام سيبويهِ) ؛ فلا يصحُّ رجوعُ الاستدراكِ للظاهر ، فتعيَّنَ أنَّهُ راجعٌ للمضمر .

والكلامُ كلُّهُ في المضمر البارز ، أمَّا المضمرُ المستترُ فيرفعُهُ بلا خلافٍ ، كما في « التصريح »[4] .

---

(١) وسيأتي قسيمه في (٤/٤٦) عند قوله : (وإن يكنْ صلةَ « أل » . . .) .

(٢) نكت السيوطي (ق/١٥٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١١٥) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٢٣) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/٦٦) .

لـ (يَضْرِبُ) ؛ فهو مُشبِهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنىً .

وإن كان بمعنى الماضي . . لم يعمل ؛ لعدم جَرَيانِهِ على الفعل الذي هو بمعناه ؛ فهو مُشبِهٌ له معنىً لا لفظاً ؛ فلا تقولُ : (هـٰذا ضاربٌ زيداً أمسِ) ، بل تجبُ إضافتُهُ ؛ فتقولُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) ، وأجاز الكِسَائيُّ إعمالَهُ[1] ، وجعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف : ١٨] ؛ فـ (ذراعَيهِ) : منصوبٌ بـ (باسطٌ) وهو ماضٍ ، وخرَّجَهُ غيرُهُ : على أنَّهُ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ[2] .

❀ قوله : (مُشبِهٌ له معنىً) الضميرُ في (له) : راجعٌ للفعل الماضي ؛ أي : لأنَّ (ضارباً) مثلاً لم يَجْرِ على (ضَرَبَ) في الحَرَكات والسَّكَنات .

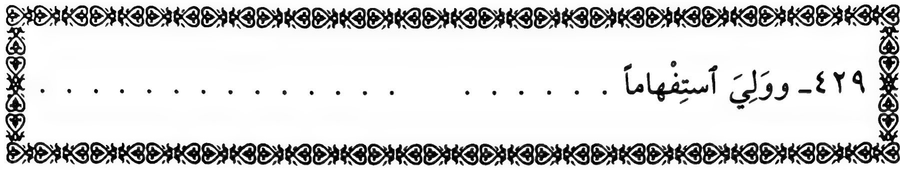
❀ قوله : (حكايةُ حالٍ ماضيةٍ) ، والمعنىٰ : يَبسُطُ ذراعَيهِ ؛ بدليل : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ [الكهف : ١٨] ، ولم يقل : (وقَلَّبْناهم) ، قال الأندلسيُّ : (حكايةُ الحالِ الماضيةِ : أنْ تُقدِّرَ نَفْسَكَ كأنَّكَ موجودٌ في ذلك الزمنِ ، أو تُقدِّرَ ذلك الزمنَ

❀ قوله : (أو تُقدِّرَ ذلك الزمنَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذه طريقةُ الجمهور ، وما قبلُ طريقةُ الأندلسيِّ ، خلافاً لما يُوهِمُهُ كلامُ المُحشِّي ؛ مِنْ أنَّ الطريقتَينِ

---

(١) وتبعه هشامٌ علىٰ ذلك ، قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٤١) : (محلُّ الخلاف : في نصبه المفعولَ ؛ كالمثال ، أمَّا الفاعلُ : فإن كان ضميراً رفعه اتِّفاقاً ، أو ظاهراً فكذلك علىٰ ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابنُ عُصْفُور ، قال السُّيُوطيُّ : وهو الأصحُّ ، لـٰكن بشرطِ الاعتماد علىٰ شيء ممَّا ذكروه . انتهىٰ ، ومقتضاه : أنَّهُ يرفعُ الضمير وإن لم يعتمد في نحو : « ضاربٌ أنتَ أمسِ ») .

(٢) انظر « شرح المفصل » (٤/ ١٠٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٦٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٠) .



موجوداً الآن ، ولـٰكنَّ هـٰذا في حقِّ المخلوقِ ، لا في حقِّ الخالقِ ؛ لأنَّ الدُّنيا والآخرةَ في عِلْم الله تعالىٰ كالساعة الواحدةِ) انتهىٰ « فارِضي »[١] .

❁ **قوله : (وَوَلِيَ ٱستِفْهاماً) الواو** : إمَّا للعطف علىٰ (كان) ، أو للحال بتقدير (قد) ؛ أي : وقد وَلِيَ ، وما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هـٰذا البيتِ في معنى الشرطِ الواحدِ ؛ ولذا قال الأُشْمُونيُّ : (ووَلِيَ ما يُقرِّبُهُ مِنَ الفعليَّةِ ؛ بأنْ وَلِيَ استفهاماً . . .) إلىٰ آخره[٢] .

والحاصلُ : أنَّ اسمَ الفاعلِ إن كان بـ (أل) عَمِلَ مطلقاً ، **وإلا عَمِلَ بأربعة شروطٍ** : **الأوَّلُ** : كونُهُ بمعنى الحال أو الاستقبالِ ، **والثاني** : **الاعتمادُ** ، **والثالثُ** : **ألَّا يُوصَفَ** ، **والرابعُ** : **ألَّا يُصغَّرَ** .

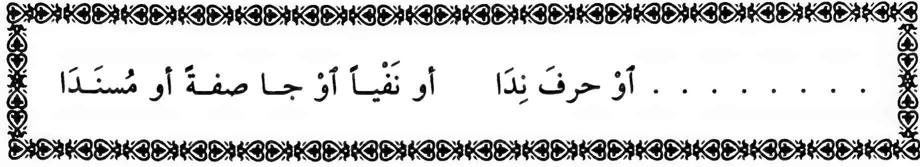
للأندلسيِّ ، لـٰكن الذي قاله الجمهورُ : هو أنْ يُقدَّرَ الفعلُ الماضي واقعاً زمنَ التكلُّم ، لا الزمنُ الماضي موجوداً الآن ، كما صَنَعَ المُحشِّي .

❁ **قوله : (ولـٰكنَّ هـٰذا في حقِّ المخلوقِ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : حكايةَ الحالِ إنَّما هي بالنسبة لحال المخاطَبِينَ ، لا بالنسبة لله ؛ لأنَّ الدنيا . . . إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٨) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٣٩) ، فإن لم يعتمد لم يعمل عند الجمهور ، خلافاً للكُوفيِّينَ والأخفش ، والاعتمادُ شرطٌ لعمله في المفعول والفاعلِ الظاهر ، كما سبق تعليقاً قبل قليل ، وعدمُ المضي شرطٌ لعمله في المفعول فقط .



. . . . أَوْ حرفَ نِدَا   أو نَفْياً أَوْ جا صفةً أو مُسنَدَا

❀ قوله : (أَوْ حرفَ نِدَا) الصوابُ : أنَّ النداءَ ليس مِنْ ذلك ، والمُسوِّغَ إنَّما هو الاعتمادُ على الموصوف المحذوفِ ، والتقديرُ في نحوِ : (يا طالعاً جبلاً) : (يا رجلاً طالعاً جبلاً) انتهىٰ « أُشْمُوني »[١] .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُصنِّفَ لم يَدَّعِ أنَّ النداءَ مُسوِّغٌ ، بل ادَّعىٰ أنَّهُ إذا وَلِيَ حرفَ النداء عَمِلَ ، وذلك يَصدُقُ بكون المُسوِّغِ الاعتمادَ على الموصوف المحذوفِ ، فالمُصنِّفُ ذَكَرَ مَظِنَّةَ المُسوِّغِ لا المُسوِّغَ .

وفيه : أنَّهُ لا فائدةَ حينئذٍ في هٰذا ؛ لأنَّهُ ذَكَرَ الاعتمادَ على الموصوف في قولِهِ : (وقد يكونُ نعتَ . . .) إلىٰ آخره .

وأُجِيبَ : بأنَّ فائدتَهُ : دَفْعُ توهُّمِ أنَّ مجيئَهُ صفةً إنَّما يُعتبَرُ في غير النداء ، وأنَّ النداءَ مانعٌ مِنِ اعتباره ؛ لأنَّ النداءَ مُبعِدٌ مِنَ الفعل ؛ لكونه مِنْ خواصِّ الاسمِ ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[٢] .

❀ قوله : (أو نَفْياً) ؛ أي : ولو تأويلاً ؛ نحوُ : (إنَّما قائمٌ الزيدانِ) ؛ أي : ما قائمٌ إلا الزيدانِ . انتهى « ابن قاسم »[٣] .

. . . .

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٥)، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٤) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٤)، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/ ١٥٧) .

أشار بهٰذا البيتِ : إلىٰ أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ إلا إذا اعتمدَ علىٰ شيءٍ قبلَهُ ؛ كأنْ يقعَ بعدَ الاستفهامِ ؛ نحوُ : (أضاربٌ زيدٌ عَمْراً ؟) ، أو حرفِ النداء ؛ نحوُ : (يا طالعاً جبلاً) ، أو النفيِ ؛ نحوُ : (ما ضاربٌ زيدٌ عَمْراً) .

أو يقعَ نعتاً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً) ، أو حالاً ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ راكباً فرساً) ، ويشملُ هـٰذَينِ النوعَينِ قولُهُ : (أو جا صفةً) .

وقولُهُ : (أو مُسنَدَا) معناه : أنَّهُ يعملُ إذا وَقَعَ خبراً ، وهـٰذا يشملُ : خبرَ المبتدأ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضاربٌ عَمْراً) ، وخبرَ ناسخِهِ ، أو مفعولَهُ ؛ نحوُ : (كان زيدٌ ضارباً عَمْراً) ، و(إنَّ زيداً ضاربٌ عَمْراً) ، و(ظننتُ زيداً ضارباً عَمْراً) ، و(أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً ضارباً بكراً) .

٤٣٠ـ وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ فيَستحِقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

قد يعتمدُ اسمُ الفاعلِ علىٰ موصوفٍ مُقدَّرٍ[١] ، فيعملُ عملَ فعلِه ، كما لو اعتمد علىٰ مذكور ، . . . .

. . . .

. . . .

(١) أي : بقرينةٍ حاليّة ؛ كاختصاص الصفة ؛ نحو : (مررتُ بعاقل) ، أو مقاليّة ؛ كبيتي الشارح الآتيين ؛ بدليل بقيّتهما ، وكالنداء ؛ لأنَّهُ ظاهرٌ في العاقل ، بخلاف : (مررتُ بقائم) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٤٢) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٥٦ـ وكم مالئٍ عَيْنَيهِ مِنْ شيءِ غيرِهِ إذا راحَ نحوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَىٰ

فـ (عينَيهِ) : منصوبٌ بـ (مالئ)، و(مالئ) : صفةٌ لموصوفٍ محذوف، والتقديرُ : (وكم شخصٍ مالئٍ) ، ....

❀ قوله : (وكمْ مالئٍ . . .) إلىٰ آخره : (كم) : خبريَّةٌ في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، خبرُهُ : محذوفٌ ؛ أي : لا يُفِيدُهُ نَظَرُهُ شيئاً ، و(مِنْ شيءِ غيرِهِ) : مُتعلِّقٌ بـ (مالئ) ، و(شيء) : مضافٌ إلىٰ (غيره) ، و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرطِ ، وجوابُها : محذوفٌ ؛ أي : مَلأَ عَيْنَيْهِ ، و(راحَ) : مِنَ الرَّواح بالعَشِيِّ ، وهي مِنْ أخوات (كان) ؛ فـ (البِيضُ) : اسمُها ، والخبرُ : قولُهُ : (نحوَ الجَمْرة) بالجيم ، ويُرْوىٰ بجرِّ (البِيض) بدلاً مِنْ (شيء) ؛ فاسمُ (راحَ) : مستترٌ يرجعُ إلىٰ (مالئ) .

وأراد بالجَمْرة : واحدةَ (الجِمَار) التي تُرمىٰ بمنىً ، ورَمْيُ الجِمارِ فيها بعدَ الزوال ، وقيل : المُرادُ بالجَمْرة هنا : المَوضِعُ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لاجتماع الجِمَار فيه ؛ وهي الحجارةُ التي تُرمىٰ .

❀ قوله : (أي : مَلأَ عَيْنَيْهِ) ، ولا يُفِيدُ النَّظَرُ شيئاً .

---

(١) البيت ثاني مقطوعة لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص٢١) ، ومطلعها :

وكـم مِـنْ قتيـلٍ لا يُبـاءُ بـهِ دمٌ ومِـنْ غَلِـقٍ رهنـاً إذا ضمَّـهُ مِنَـىٰ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٦٤ـ١٦٥) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٨ـ١٤٢١) .

ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٥٧ـ كناطحٍ صخرةً يوماً ليُوهِيَها فلم يَضِرْها وأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

و(البِيض) بكسر الباء المُوحَّدة : جمعُ (بيضاءَ) ، وأراد بها : النساءَ الحِسانَ ، و(الدُّمىٰ) بضمِّ الدال المُهمَلة وفتحِ الميم : جمعُ (دُمْية) ؛ وهي الصُّورةُ مِنَ العاجِ ، شبَّهَهنَّ بها ؛ لحُسْنها وبياضِها ، ومِنَ القصيدة : قولُهُ :

فلـم أَرَ كـالتجميرِ مَنْظَـرَ نـاظـرٍ ولا كليالي الحجِّ أَفْلَتْنَ ذا هَوَىٰ[2]

❀ قوله : (كناطحٍ صخرةً . . .) إلىٰ آخره : (يُوهِيَها) بالياء ؛ بدليلِ : (وأَوْهىٰ) بعده ؛ يُقالُ : (أَوْهَيتُ الجلدَ) : إذا خرقتَهُ ، وسُمِعَ : (ليُوهِنَها) بالنون[3] ، و(الوَعِل) بفتح الواو وكسرِ العين وفتحها : تَيْسُ الجبل .

❀ قوله : (فلم أَرَ كالتجميرِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ المعنىٰ : أَنَّهُ لم يرَ مَحَلَّ نَظَرِ ناظرٍ مثلَ موضعِ رميِ الجِمار ، ولم يرَ مثلَ ليالي الحجِّ التي شَغَلْنَ ذا هوىً وحبٍّ عن أشغاله التي هي أعمالُ الحج .

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٦١) ضمن معلقته الشهيرة ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٠٢) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٧ـ١٤١٨) .

(٢) يحتملُ : أنَّها في « الأنبابي » : (أَشْغَلْنَ) بدل (أَفْلَتْنَ) وإن كان (أَشْغَلَ) ضعيفاً أو نادراً في اللغة ؛ لما سبق في (٣/ ٥٧٣) ، وفي (هـ) : (أَفْتَنَّ) ، وقال الزُّبيدي : إن (أَفْلَتْنَ) مُصحَّفٌ عن (أَقْلَتْنَ) ، والقَلَت : الهلاك ، ونسبةُ التصحيف مبنيةٌ علىٰ أنَّهُ لم يفهم معنى الكلمة ، وهي بمعنىٰ رواية القاف ، ومنه الحديث : « إنَّ أُمَّتي افتُلِتَتْ » ، وأما ما في (هـ) فمعناه : صيَّرتْهُ مفتوناً . انظر « المدخل إلىٰ تقويم اللسان » (ص٩٢ـ٩٣) .

(٣) جاء بالنون في جميع نسخ « الشرح » ، وفي « الديوان » : (ليفلقَها) .

التقديرُ : (كوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً) .

٤٣١ـ وإنْ يَكُنْ صِلَةَ (ألْ) ففي المُضِي وغيــرِهِ إعمــالُــهُ قــدِ ٱرتُضِــي

إذا وَقَعَ اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام . . عَمِلَ ماضياً ومستقبلاً وحالاً ؛ لوقوعه حينئذٍ مَوقِعَ الفعلِ ؛ إذ حقُّ الصِّلَةِ أنْ تكونَ جملةً ؛ فتقولُ : (هـٰذا الضاربُ زيداً الآنَ) ، أو (غداً) ، أو (أمسِ) ، هـٰذا هو المشهورُ مِنْ قول النَّحْويِّينَ .

والمعنىٰ : أنَّكَ تُكلِّفُ نفسَكَ ما لا تصلُ إليه ويرجعُ ضررُهُ عليك .

❀ قوله : (كوَعِلٍ ناطحٍ) القرينةُ على الموصوف المُقدَّر : ما ذُكِرَ في بقيَّة البيتِ ؛ فالقرينةُ مقاليَّةٌ .

❀ قوله : (ففي المُضِي) ؛ أي : فمعَ مُضِيِّ حَدَثِهِ ؛ فـ (في) : للمُصاحبة ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (ارتُضِي) الواقعِ خبراً عن قوله : (إعمالُهُ) ، والجملةُ : جوابُ الشرط .

❀ قوله : (قدِ ٱرتُضِي) ؛ أي : ارتُضِيَ إعمالُهُ مِنْ غير اشتراطِ اعتمادٍ ، كما في « التصريح »[1] ، ومِنْ غيرِ اشتراطِ كونِهِ غيرَ مُصغَّرٍ ولا موصوفٍ ، كما صرَّح به السُّيُوطيُّ في « ألفيَّته »[2] .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٥) .

(٢) ألفية السيوطي النحوية (ص٤٩) .

وزَعَمَ جماعةٌ مِنَ النَّحويِّينَ منهم الرُّمَّانيُّ. . أنَّهُ إذا وقع صِلَةً لـ (أل) لا يعملُ إلا ماضياً ، ولا يعملُ مستقبلاً ولا حالاً ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا يعملُ مطلقاً[1] ، وأنَّ المنصوبَ بعدَهُ منصوبٌ بإضمار فعلٍ[2] .

والعَجَبُ أنَّ هـٰذَينِ المذهبَينِ ذَكَرَهُما المُصنِّفُ في « التسهيل »[3] !! وزَعَمَ ابنُهُ بدرُ الدين في « شرحه » : أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وَقَعَ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ ماضياً ومستقبلاً وحالاً باتِّفاقٍ ، وقال بعدَ هـٰذا أيضاً : (ارتضىٰ جميعُ النَّحْويِّينَ إعمالَهُ) ؛ يعني : إذا كان صِلَةً لـ (أل)[4] .

٤٣٢ـ (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعالٌ) أَوْ (فَعُولُ) في كَثْرةٍ عن (فاعلٍ) بَدِيلُ

❁ قوله : (والعَجَبُ أنَّ هـٰذَينِ. . .) إلىٰ آخره : قد يُجابُ : بأنَّ ابنَ الناظمِ يرىٰ أنَّ ما حكاه والدُهُ في « التسهيل » طريقةٌ ضعيفةٌ . انتهى « ابن قاسم »[5] .

❁ قوله : (فَعَّالٌ. . .) إلىٰ آخره : (فَعَّالٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغ ذلك كونُهُ عَلَماً علىٰ مثالٍ خاصٍّ ، وقولُهُ : (أو « مِفْعالٌ » أو « فَعُولُ ») : معطوفانِ

---

(١) أي : و(أل) فيه معرفة لا موصولة . « خضري » (٢/ ٥٤٣) .
(٢) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٧٦ـ٧٨) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٣٣٦ـ٣٣٧) .
(٣) تسهيل الفوائد (ص١٣٧) .
(٤) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٣٠٢ـ٣٠٣) .
(٥) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٤) .

٤٣٣ـ فيَستحِقُّ ما لهُ مِنْ عَمَلِ . . . .

عليه ، وقولُهُ : (بَدِيل) : خبرٌ ، وقولُهُ : (في كَثْرةٍ عن « فاعلٍ ») : مُتعلِّقانِ بـ (بَدِيلُ) ، وأَفْرَدَ الخبرَ ؛ لأنَّ العطفَ بـ (أو) ، أو لأنَّ (بَدِيلاً) يستوي فيه المفردُ والجمعُ ؛ على حدِّ : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم : ٤] .

❀ قوله : (فيَستحِقُّ . . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ جميعَ الأمثلةِ الخمسةِ تعملُ قياساً ، وهو الأصحُّ . انتهىٰ « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »[1] ، وقال الكُوفيُّونَ : لا تعملُ ؛ لأنَّها زادتْ علىٰ معاني أفعالِها ، فاستحقَّتْ ألَّا تُحمَلَ عليها[2] .

❀ قوله : (ما لهُ مِنْ عَمَلِ) ؛ أي : بالشروط المذكورةِ في اسم الفاعل ؛ فلا تعملُ بمعنى الماضي دونَ (أل) ، خلافاً لابنَيْ طاهرٍ وخَرُوفٍ ، ولا غيرَ مُعتمدةٍ علىٰ شيءٍ ممَّا تقدَّم ، خلافاً للكُوفيِّينَ[3] .

❀ قوله : (لأنَّها زادتْ علىٰ معاني أفعالِها) ؛ أي : لإفادتها المبالغةَ دونَ المضارع ، وخالفتْ في الوزن أيضاً ، وجعلوا المنصوبَ بعدَها علىٰ تقدير فعلٍ .

❀ قوله : (خلافاً للكُوفيِّينَ) فيه : أنَّ الكُوفيِّينَ يمنعون عملَها مطلقاً كما قدَّمه ؛ فالصوابُ : حذفُ ذلك .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١١٦) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨٦) .

(٢) انظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨٧ـ٢٩١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٥) .

(٣) انظر « همع الهوامع » (٣/ ٧٧) .

. . . . وفي (فَعِيلٍ) قلَّ ذا و(فَعِلٍ)

يُصاغُ للكَثْرة : (فَعَّالٌ) ، و(مِفْعال) ، و(فَعُول) ، و(فَعِيل) ، و(فَعِل)[١] ؛ **فتعملُ عملَ الفعلِ** علىٰ حدِّ اسم الفاعل ، **وإعمالُ الثلاثةِ الأُوَلِ أكثرُ مِنْ إعمال (فَعيلٍ) و(فَعِل)** ، **وإعمالُ (فَعِيلٍ) أكثرُ مِنْ إعمال (فَعِل)**[٢] .

فمِنْ إعمال (فَعَّالٍ) : ما سَمِعَهُ سيبويهِ مِنْ قول بعضِهم : (**أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ**)[٣] ، وقولُ الشاعر[٤] : [من الطويل]

❁ قوله : (وفي « فَعِيلٍ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (قَلَّ) ، و(ذا) : فاعلُهُ ، و(فَعِلٍ) : معطوفٌ عليه ؛ أي : قلَّ هـٰذا العملُ أو الإبدالُ .

❁ قوله : (أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ) فيه : إعمالُ ما بعدَ الفاء فيما قبلَها ،

. . . .

---

(١) وتُصاغ من الثلاثي ؛ بدليل قول الناظم : (عن فاعل) ، وجاء من غيره شذوذاً : (سَآر) مِنْ (أَسْأَر) ، و(مِعْطاء) مِنْ (أَعْطىٰ) .

(٢) أنكر أكثر البَصْريِّينَ منهم المازنيُّ والمُبرِّد إعمالَ (فَعِيل) و(فَعِل) ، والجَرْميُّ إعمالَ الأخير فقط ، وسبق أنَّ الكُوفيِّينَ منعوا إعمالَها جميعِها ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٣ ـ ٨٥٤) .

(٣) الكتاب (١/ ١١١) .

(٤) البيت للقُلَاخ بن حَزْن بن جناب ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٧٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٤)، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٢١ـ١٤٢٢) .

٢٥٨ـ أَخَا الحربِ لبَّاساً إليها جِلاَلَها وليس بوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا

فـ (العَسَلَ): منصوبٌ بـ (شَرَّاب)، . . . .

وهو جائزٌ في مِثْل هٰذا ، وفيه : تقديمُ المعمول ، وهو جائزٌ ؛ كقول الشاعر[1] : [من الطويل]

كريمٌ رؤوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

فنصب (رؤوسَ) بـ (ضَرُوبُ) انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❁ قوله : (أَخَا الحربِ . . .) إلىٰ آخره : قبلَهُ :

فإنْ تكُ فاتَتْكَ السماءُ فإنَّني بأَرْفَعِ ما حَوْلي مِنَ الأرضِ أَطْوَلَا

وقد يُقالُ : يُمكِنُ أنَّ الكُوفيِّينَ يمنعون عملَها في المنصوب لا في المرفوع ؛ بدليل كلامِهِم ، فلا يُنافي جوازَ عملِها في المرفوع ؛ فقولُهُ : (خلافاً للكُوفيِّينَ) ؛ أي : فإنَّهُم يُجوِّزون عملَها في المرفوع مِنْ غير اعتمادٍ ؛ كما في قوله[3] : [من الطويل]

خبيرٌ بنو لِهْبٍ . . . . . .

---

(١) عجز بيت لكعب بن سعد الغَنَوي ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٢٣٤) ، وصدره : (بكيتُ أخا لأْواءَ يُحمَدُ يومُهُ) ، وهو ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٣/ ٤٩٢ـ ٤٩٣) ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٣١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٩٢) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٩) .

(٣) جزء من بيت سبق تخريجه في (٢/ ٢٠٩ـ ٢١٠) .

و(جِلاَلَها): منصوبٌ بـ (لبَّاس).

ومِنْ إعمالِ (مِفْعالٍ) : قولُ بعض العرب : . . . .

والمعنىٰ : إن لم تبلُغْ أنتَ أيها المُخاطَبُ الرتبةَ العَلِيَّةَ . . فإنَّني أرفعُ مِنْ جميع مَنْ يُناسِبُنِي وأَعْلىٰ ذِكْراً ، وقولُهُ : (بأَرْفَع) خبرُ (إنَّ) ، و(أَطْولا) : منصوبٌ على الحال ؛ أي : أنا بأَرْفَعِ الأمكنةِ التي حَوْلي طائِلاً كلَّ شيءٍ ، وقولُهُ : (أَخَا الحرب) : منصوبٌ على الحال ، وكذا (لبَّاساً) ، وصاحبُها : الضميرُ في (إنَّني) ، و(أَخَا الحرب) كنايةٌ عن أنَّهُ لا يُفارِقُها .

وأراد بـ (الجِلال) ـ بكسر الجيم جمعُ (جُلٍّ) بضمِّها ـ : ما يُلبَسُ في الحرب مِنَ الدُّرُوع ، و(الوَلَّاج) : مبالغةٌ في (والِج) مِنَ الوُلُوج ؛ وهو الدخولُ ، و(الخوالف) بالخاء المُعجَمة : جمعُ (خالفة) ، وهي في الأصل : عمادُ البيت ، وأراد بها : البيتَ نَفْسَهُ ، و(أَعْقَلَا) بالعين المُهمَلة والقاف ؛ مِنَ العقل ؛ يُقالُ : (أَعْقَلَ الرجلُ) : إذا اضطربتْ رِجْلاه مِنَ الفَزَع ، ونصبُهُ على الحال ، أو على الخبريَّة لـ (ليس) إن لم يُمنَعْ تَعْدادُ خبرِها .

والمُرادُ : أنَّهُ ثابتُ القدمِ في الحرب ، وبينَهُ وبينها مُؤاخاةٌ ، وإذا هاجتِ الحربُ لا يدخلُ البيتَ ويستترُ فيه ، بل يظهرُ ويُحارِبُ .

❀ قوله : (منصوبٌ بـ« لبَّاس ») ؛ أي : لاعتماده علىٰ صاحب الحال .

. . . .

(إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها)[1] ؛ فـ(بَوَائِكَها) : منصوبٌ بـ(مِنْحارٌ) .

ومِنْ إعمال (فَعُولٍ) : قولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

❀ قوله : (لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها) المِنْحارُ ـ بالحاء المُهمَلة ـ : مبالغةٌ في (ناحِر) ، و(البَوَائِك) : جمعُ (بائِكة) ؛ وهي السمينةُ [الحَسَنةُ] مِنَ النُّوق . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❀ قوله : (منصوبٌ بـ« مِنْحارٌ ») ؛ أي : لاعتماده علىٰ مُخبَر عنه ؛ وهو اسمُ (إنَّ) .

. . . .

---

(1) انظر « الكتاب » (١/ ١١٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨١) .

(2) البيتان للراعي النُّمَيري في « ديوانه » (ص٥٢) ، ونَسَبَ الثانيَ سيبويه إلىٰ أبي ذؤيب ، وصوَّب السِّيرافي نسبتهما للراعي ، وهما ضمن قصيدة يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد ، ومطلعها :

علـى الـدارِ بـالـرُّمَّـانتَيـنِ تعـوجُ   صُـدُورُ مَهَـارَىٰ سَيْـرُهُـنَّ وَسِيـجُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٧٩) ، و« شرح ابن الناظم » (١/ ٣٠٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٢٢ـ١٤٢٣) ، و« شرح الكتاب » للسيرافي (١/ ٤٤١) .

(3) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٨) ، وفي النسخ : (الحسناء) بدل (الحسنة) ، والمثبت من « تاج العروس » (٢٧/ ٨٦) .

٢٥٩ـ عَشِيَّةَ سُعْدَىٰ لو تَرَاءَتْ لراهبٍ   بـدُومَـةَ تَجْـرٌ دونَـهُ وحَجِيـجُ

❁ **قوله** : (**عَشِيَّةَ سُعْدَىٰ . . .**) إلىٰ آخره : (**عَشِيَّة**) : **نصبٌ** على الظرفيَّة ، و(**سُعْدىٰ**) : اسمُ محبوبتِهِ مبتدأٌ ، **خبرُهُ** : جملةُ (**لو تَرَاءَتْ**) ؛ بمعنىٰ : ظهرتْ ، و(**الراهب**) : عابدُ النصارىٰ .

و(**دُومَة**) بضمِّ الدال المُهمَلة عندَ اللُّغَوِيِّين ، وبفتحها عندَ المُحدِّثين : موضعٌ فاصلٌ بين الشام والعراقِ علىٰ سَبْعِ مراحلَ مِنْ دمشقَ ، وعلىٰ ثلاثةَ عشرَ مِنَ المدينة الشريفةِ ، قيل : سُمِّيتْ باسم دُومى بنِ إسماعيلَ عليه الصلاةُ والسلام ؛ لأنَّهُ نزَلَها وسَكَنَها ، وهو مضبوطٌ بالضمِّ ، لكنْ غُيِّرَ وقيل : دَوْمة ، كما في « المصباح »[1] .

و(**تَجْرٌ**) : جمعُ (تاجِر) . . . .

❁ **قوله** : (« **عَشِيَّة** » : **نصبٌ على الظرفيَّة**) ؛ أي : بعاملٍ سبق ذِكْرُهُ قبل هـٰذا البيت ؛ بناءً علىٰ أنَّها مضافةٌ للجملة الاسميَّة بعدَها ؛ أي : عشيَّةَ كونِ سُعْدىٰ مِنَ الجمال بحيثُ لو تراءتْ . . . إلىٰ آخره ، **ويحتملُ** : أنَّها ظرفٌ لـ(تراءتْ) ؛ فلا تكونُ مضافةً لِمَا بعدَها ، ولم تُنوَّنْ حينئذٍ ؛ للضرورة ، أو لمنع صرفها ؛ بأنْ أُرِيدَ بها عشيَّةٌ مُعيَّنةٌ ؛ أي : لو تراءتْ سُعْدَىٰ لراهبٍ وقتَ العشيَّةِ . . قَلَىٰ دينَهُ . . . إلىٰ آخره .

❁ **قوله** : (**جمعُ « تاجِر »** . . .) إلىٰ آخره : **فيه** : أنَّ (فَعْلاً) ليس مِنْ أوزان الجموع ، وكذا (فعيل) ؛ **فقولُهُ** : (**جمعُ « تاجر »**) و(**جمعُ « حاجٍّ »**) **المُناسِبُ** : (اسمُ جمعِ « تاجر ») ، و(اسمُ جمعِ « حاجٍّ ») .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٧٨) .

قَلَىٰ دِينَهُ وٱهْتاجَ للشوقِ إنَّها على الشوقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

فـ(إخوانَ) : منصوبٌ بـ(هَيُوجُ) .

ومِنْ إعمال (فَعِيل) : قولُ بعضِ العرب : (إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دعاءَ مَنْ دعاهُ)[1] ؛ فـ(دعاءَ) منصوبٌ بـ(سميعٌ) .

مبتدأٌ ، و(حَجِيج) : جمعُ (حاجٍّ) معطوفٌ عليه ، و(دونَهُ) ـ وفي نسخة : (عندَهُ)[2] ـ : خبرٌ ، و(قَلَىٰ) بالقاف ـ أي : أَبْغَضَ ـ جوابُ (لو) ، و(ٱهْتاجَ) بمعنىٰ : ثارَ ، و(هَيُوج) : اسمُ فاعلٍ منه ، ومعنىٰ (إخوان العَزَاء) بالمدِّ ؛ أي : أصحاب الصبر .

❀ قوله : (مبتدأٌ) ، وسوَّغَ الابتداءَ به العطفُ عليه ، كذا قيل ، وفيه : أنَّ العطفَ لا يُسوِّغُ إلا بشرطِ كونِ أحدِ المُتعاطِفَينِ يصحُّ الابتداءُ به ؛ بأن كان معرفةً أو نكرةً لها مُسوِّغٌ كما مرَّ في محلِّهِ[3] ، ولا مُسوِّغَ هنا .

فإن اعتُبِرَ في أحدهما كونُهُ وصفاً لمحذوف ؛ أي : (قومٌ حَجِيجٌ) مثلاً علىٰ حدِّ : (مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر) ، أو الوصفُ المُقدَّرَ ؛ أي : (حجيجٌ كثيرٌ) ؛ لأنَّ المقامَ للمبالغة . . فالآخَرُ مثلُهُ في ذلك ، ولا حاجةَ للعطف ، فإن جُعِلَتِ الجملةُ حالاً مِنْ (راهب) . . كان المُسوِّغُ وقوعَ المبتدأِ في صدر الجملةِ الحاليَّة .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٨١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٣١٣) .

(٢) جاء كذلك في (و) .

(٣) انظر (٢/ ٢٨٥) .

ومِنْ إعمال (فَعِل) : ما أَنْشَدَهُ سيبويهِ(١) : [من الكامل]

٢٦٠ـ حَـذِرٌ أمـوراً لا تَضِيـرُ وآمِـنٌ   مـا ليـسَ مُنجِيَـهُ مِـنَ الأقـدارِ

❀ قوله : (حَذِرٌ أموراً) ؛ أي : هو حَذِرٌ ؛ بمعنىٰ خائف ؛ بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِ الذال ، وجملةُ (لا تَضِيرُ) : صفةٌ لـ (أموراً) ؛ مِنْ (ضارَ يَضِيرُ) ؛ بمعنىٰ : ضَرَّ يَضُرُّ ، قال العَيْنيُّ : (والظاهرُ مِنَ البيت : أنَّهُ ذمٌّ ،

❀ قوله : (والظاهرُ مِنَ البيت : أنَّهُ ذمٌّ) ؛ أي : فهو يذمُّهُ بفَرْطِ الغَبَاوَةِ ، ووضعِهِ الشيءَ في غير مَوْضِعِهِ ؛ حيثُ يبالغُ في الحَذَرِ والخوفِ مِنْ أمورٍ لا تضرُّ ؛ للقطع بعدم حصولِها ، أو لغلبة السلامةِ منها ، أو لكونها في ذاتها لا تضرُّ ، والأوَّلانِ أنسبُ بلاحق قولِهِ : (وآمِنٌ ما ليسَ مُنجِيَهُ مِنَ الأقدارِ) ؛ أي : للقطع بحصوله ، أو لغلبةِ نزولِهِ ووقوعِهِ ، فيكونُ جَدِيراً بمزيد الحذرِ منه ، لا بالأمن مِنْ تلك الأمورِ على العكس منه ، فقد وَضَعَ كلّاً مِنَ الحذر والأمنِ في غير موضعِهِ ، وما ذاك إلا لفَرْطِ غَبَاوَتِهِ وتَنَاهِي غفلتِهِ .

وقولُهُ : (مِنَ الأقدارِ) مُتعلِّقٌ بـ (مُنجِيَهُ) مع حذف مضاف ؛ أي : مِنْ

---

(١) قال السيرافي : (هٰذا بيتٌ لا يصحُّ عن العرب ، ورَوَوا عن أبي عثمان المازنيِّ عن اللاحقيِّ عن الأخفش أنَّهُ قال : سألني سيبويهِ عن شاهد في تعدِّي « حَذِر » ، فعَمِلْتُ له هٰذا البيت ، ويُروىٰ أيضاً : أنَّ البيتَ لابن المُقفَّع) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٨١) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤٢٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٧) ، و« المساعد » (٢/ ١٩٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٢٧ـ١٤٢٨) ، و« شرح الكتاب » للسيرافي (١/ ٤٤٣) .

. . . .

ويحتملُ : أنْ يكونَ مدحاً ؛ يمدحُهُ بكَثْرة الحَذَرِ)[1] .

و(**مُنجِيَهُ**) : اسمُ فاعلٍ مِنَ الإنجاء ، و(**الأَقْدار**) : جمعُ (قَدَر) .

نزولِ الأقدارِ به ، وليس بياناً لـ (ما) ، وأيّاً ما كان فالأقدارُ بمعنى الأشياءِ المُقدَّرةِ مِنَ الشرِّ لا مطلقاً ؛ أخذاً مِنْ قولـه : (وآمِنٌ ما ليس مُنجِيَهُ) .

❀ قوله : (**ويحتملُ : أنْ يكونَ مدحاً ؛ يمدحُهُ بكَثْرة الحَذَرِ**) ؛ أي : لوُفُور عقلِهِ وحُسْنِ رأيِهِ ؛ بسَعْيِهِ فيما ينفعُ فيه السعيُ ، وإحجامِهِ عمَّا لا ينفعُ فيه ، فيكونُ كلٌّ مِنَ الحَذَر والأمنِ مجازاً عن لازمه ؛ مِنَ السعيِ في الأوَّل ، وعدمِ السعيِ في الثاني .

وعليه : **يتعيَّنُ كونُ المُرادِ بالأمور التي لا تَضِيرُ** : الأمورَ التي لا تتحتَّمُ إصابتُها ، لا ما لا يَضِيرُ أصلاً ، **وبما ليس مُنجِيَهُ مِنَ الأقدار** : ما لا مَحِيصَ عن إصابته ، فلوُفُور عقلِهِ يسعىٰ في دَفْعِ أو رَفْعِ الأوَّلِ عسىٰ أنْ يتحقَّقَ[2] ، ولا يسعىٰ في دَفْعِ أو رَفْعِ الثاني ؛ لعدم الفائدةِ وإراحةِ نَفْسِهِ ؛ **فقولُهُ** : (**وآمِنٌ ما ليس مُنجِيَهُ من الأقدار**) ؛ أي : حالُهُ كحال الآمِنِ ؛ بجامع عدمِ السعيِ في دَفْعِ أو رَفْعِ المكروهِ ، وإلا فهو قاطعٌ بنزوله وإصابتِهِ له ، فكيف يكونُ آمِناً منه ؟!

---

(١) المقاصد النحوية (٣/ ١٤٢٧) .

(٢) أي : يتحقَّق الدفع أو الرفع ، وفي (ي) : (يتخفَّف) ، ولم تعجم في (ك) .

وقولُهُ[1] : [من الوافر]

٢٦١ـ أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمِلَيـنِ لهـا فَـدِيـدُ

❀ **قوله** : (**أَتَانِي أَنَّهُم**. . .) إلىٰ آخره : (**أَنَّهُم**) بفتح الهمزة : فاعلُ (أتاني) ، و(**مَزِقُونَ**) : جمعُ (مَزِق) بالزاي ؛ مبالغةٌ في (مازِق) ، **وعِرْضُ الرجل** : جانبُهُ الذي يَصُونُهُ مِنْ نَفْسه وحَسَبِهِ ويُحامي عنه ، و(**الجِحاش**) بجيمٍ ثمَّ حاءٍ مُهمَلة وآخرُهُ شينٌ مُعجَمة : جمعُ (جَحْش) ؛ وهو الصغيرُ مِنَ الحمير ؛ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : هم جِحاشٌ ، و(**الكِرْمِلَينِ**) بكسر الكاف وفتحِ اللام : اسمُ ماءٍ في جبل طَيِّئٍ ، و(**الفَدِيد**) بالفاء : الصِّياحُ والتصويتُ .

والمعنىٰ : هٰؤلاءِ القومُ عندي بمنزلة جُحُوشِ هٰذا الموضعِ التي تُصوِّتُ عنده .

. . . .

---

(١) البيت لسيدنا زيد الخير الطائي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٤٢) يهجو به قوماً طعنوا في نسبه ، وقبله :

أَلَـمْ أُخْبِـرْكُمـا خبـراً أَتَـانِـي أبـو الكَسَّـاحِ جـدَّ بـهِ الـوعيـدُ

وفي (و ، ح) : (لهم فديدُ) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٧ ـ ٨٥٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢٤) ، و« المساعد » (٢/ ١٩٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٩٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٤) ، وهٰذا الشاهدُ خالٍ مِنَ الطعن السابق في البيت قبله ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٢٨ـ١٤٣٠) .

فـ (أموراً) : منصوبٌ بـ (حَذِرٌ) ، و(عِرْضِي) : منصوبٌ بـ (مَزِق) .

٤٣٤ـ وما سوى المفردِ مِثْلَهُ جُعِلْ   في الحُكْمِ والشُّرُوطِ حيثُما عَمِلْ

❁ قوله : (فـ« أموراً » : منصوبٌ بـ« حَذِرٌ ») ؛ لاعتماده على المبتدأ .

❁ قوله : (و« عِرْضِي » : منصوبٌ بـ « مَزِق ») ؛ لاعتماده على اسمِ (أنَّ) المفتوحةِ على الفاعليَّة .

❁ قوله : (وما سوى المفردِ. . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولٌ مبتدأٌ ، صِلَتُهُ : (سوى المفرد) ، وجملةُ (جُعِلَ مِثْلَهُ) : خبرٌ ، و(مِثْلَهُ) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم بـ (جُعِلْ)[1] ، و(في الحُكْم) : مُتعلِّقٌ به ، و(الشُّرُوط) : معطوفٌ عليه ، وأراد به : ما فوقَ الواحد ؛ لأنَّ الذي قدَّمه شرطانِ[2] .

❁ قوله : (حيثُما عَمِلْ) قال المَكُوديُّ : (مُتعلِّقٌ بـ « جُعِلْ »)[3] ؛ وعليه : فـ (ما) : زائدةٌ ، وجملةُ (عَمِلْ) : في محلِّ جرٍّ بإضافة (حيثُ) إليها ، ويحتملُ : أنْ تكونَ (حيثُما) شرطيَّةً ، و(عَمِلْ) فعلُ الشرط ،

❁ قوله : (ويحتملُ : أنْ تكونَ « حيثُما » شرطيَّةً) ، وعليه : يكونُ العاملُ فعلَ الشرط الذي هو (عَمِل) ، لا (جُعِل) ؛ لأنَّ اسمَ الشرطِ لا يعملُ فيه ما قبلَهُ .

---

(١) وهو المفعول الثاني ، والمفعولُ الأوَّل هو الضمير المستتر في (جُعِل) .
(٢) انظر (٤/ ٣٧ ، ٤١ـ٤٢) .
(٣) شرح المكودي على الألفية (ص١٨٣) .

ما سوى المفردِ : هو المُثنَّىٰ ، والمجموعُ ؛ نحوُ : (الضاربَينِ) ، و(الضاربتَينِ) ، و(الضاربِينَ) ، و(الضُّرَّابِ) ، و(الضَّوَارِبِ) ، و(الضارباتِ) ؛ فحُكْمُها حُكْمُ المفردِ في العمل وسائرِ ما تقدَّم ذِكْرُهُ مِنَ الشروط ؛ فتقولُ : (هٰذانِ الضاربانِ زيداً) ، و(هٰؤلاءِ القاتلونَ بكراً) ، وكذلك الباقي ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٦٢ـ أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[2]

وجوابُهُ محذوفٌ ؛ أي : فهو قد جُعِلَ مثلَ المفردِ في الحُكْم والشروطِ ، ولا يخفىٰ أنَّ قولَهُ : (حيثُما. . .) إلىٰ آخره تكملةٌ ؛ لأنَّهُ مفهومٌ مِنْ قوله : (في الحُكْم) ؛ أي : العمل .

❊ قوله : (هو المُثنَّىٰ ، والمجموعُ) ؛ أي : مِنِ اسم الفاعل وأمثلةِ المبالغة ، كما يُعلَمُ مِنَ الشواهد .

❊ قوله : (أَوَالِفاً مَكَّةَ. . .) إلىٰ آخره : (أَوَالِفاً) : منصوبٌ على الحال مِنْ قوله :

---

(١) الشطر للعجاج بن رؤبة في « ديوانه » (١/ ٤٥٣) ضمن أرجوزة طويلة مطلعها :

يـا دارَ سَلْمىٰ يـا ٱسلَمِي ثـمَّ ٱسْلَمِـي
بسَمْسَـمٍ أو عـن يميـنِ سَمْسَـمِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١٠)، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٥)، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٨)، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٦٧)، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٣٣ـ١٤٣٥) .

(٢) زيد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (أصله : الحمام)، وحذفه موافقٌ للمُحشِّي .

وقولُهُ[1] : [من الرمل]

القاطِناتِ البيتَ غيرَ الرُّيَّمِ

و(القاطن) : الثابتُ ، و(الرُّيَّم) بضمِّ الراء وتشديدِ المُثنَّاةِ التحتيَّة : جمعُ (رائِم) ؛ مِنْ (رامَ) بمعنىٰ : بَرِحَ .

وقوله : (أَوَالِفاً) جمعُ (آلِفَة) ؛ كـ (ضاربة وضوارب) ؛ مِنَ الأُلْفة ، وهو محلُّ الشاهد ؛ حيثُ نَصَبَ (مكَّة) وهو جمعٌ ؛ لاعتماده علىٰ صاحب الحال .

و(الحَمِي) بكسر الميم : أصلُهُ : (الحَمَام) بفتح الحاء المُهمَلة ؛ حُذفتِ الميمُ الأخيرة ، ثمَّ قُلِبَتِ الألفُ ياءً ، ثمَّ قُلبتْ فتحةُ الميم كسرةً للقافية ، وقيل : حُذفتِ الألفُ وأُبدلتِ الميمُ الثانية ياءً ، وقُلبتْ فتحةُ الميم كسرة .

---

(1) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص٧٢) ضمن قصيدة طويلة أولها :

أَصَحَوْتَ اليومَ أم شاقَتْكَ هِرْ ... ومِنَ الحبِّ جنونٌ مُستعِرْ
لا يَكُنْ حبُّكِ داءً قاتلاً ... ليس هٰذا منكِ ماويَّ بحُرْ

ومن أبياتها المشهورة :

نحنُ في المَشْتاةِ ندعو الجَفَلىٰ ... لا ترى الآدِبَ فينا يَنتَقِرْ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١٢ـ١١٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٨٠) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤٢٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٩٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٣٠ـ١٤٣١) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ١٨٧ـ١٩٢) .

٢٦٣ـ ثـمَّ زادُوا أَنَّهُـم فـي قـومِهِـم غُفُـــرٌ ذنبَهُـــمُ غيـــرُ فُخُـــرْ

و(الوُرْق) بضمِّ الواو : جمعُ (وَرْقاءَ) بالمدِّ ؛ وهي التي في لونها بياضٌ وسوادٌ .

❀ **قوله : (ثمَّ زادُوا أَنَّهُم . . .)** إلىٰ آخره : هو مِنَ الرَّمَل ، و(**أَنَّهُم**) : بفتح الهمزة علىٰ تقدير الباءِ ؛ أي : بأَنَّهُم ، و(**غُفُر**) بضمَّتَينِ : جمعُ (غَفُور) ، وكذا (**فُخُر**) بالخاء المُعجَمة ؛ جمعُ (فَخُور) ؛ مِنَ الافتخار ، ومعناه : أَنَّهُم زادُوا علىٰ غيرهم بأَنَّهُم لا يَفْخَرونَ بشرفهم ولا يُعْجَبونَ بنفوسهم ، ولـٰكنَّهُم يتواضعون للناس .

ويُرْوىٰ : (فُجُر) بالجيم جمعَ (فَجُور)[1] ؛ مِنَ الفُجُور ؛ وهو الكثيرُ الفِسْقِ ، ويقعُ على القليل والكثير ؛ يُقالُ : (فَجَرَ الرجلُ) : إذا كَذَبَ ، ومعناه : أَنَّهُم لا يَكذِبونَ ولا يَفسُقونَ ، قاله ابنُ السِّيد[2] .

❀ **قوله : (علىٰ تقدير الباءِ)** فيه : أَنَّهُ يتعدَّىٰ بنفسه ، فلا حاجةَ إلىٰ تقدير الباء ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الباءَ سببيَّةٌ ، والمفعولَ محذوفٌ ؛ لقصد العموم ، وذَكَرَ بعضُ الأفاضل : أنَّ الإضافة في (ذنبَهُم) لأَدْنىٰ ملابسة ؛ أي : ذنبَ الغيرِ معهم[3] ، لـٰكن هـٰذا علىٰ أنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الغافرِينَ الممدوحِينَ الذين هم مرجعُ الضمير في (زادوا) ، أمَّا إذا كان راجعاً إلى القوم . . فالإضافةُ حقيقيَّةٌ .

---

(١) ضُبطت الكلمة في (و) بالخاء والجيم .

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل (ص٨١) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/٤٥٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/٥٤٦) .

والشاهدُ : في قوله : (غُفُرٌ ذنبَهُمُ) ؛ حيثُ نُصِبَ (ذنبَهُم) بـ (غُفُر) ؛ لاعتماده على اسمِ (أنَّ) المفتوحةِ .

❀ قوله : (وٱنصِبْ . . .) إلىٰ آخره : فُهِمَ مِنْ تقديمه النصبَ : أنَّهُ أَوْلىٰ مِنَ الخفض ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، وقيل : هما سواءٌ ، وقيل : الإضافةُ أَوْلىٰ ؛ للخِفَّة .

وفُهِمَ منه : أنَّهُ لا يُضافُ للفاعل ، وإنَّما يُضافُ للمفعول ، أو الخبرِ ؛ حُكِيَ : (أنا كائنُ أخِيكَ) ، أمَّا الحالُ والتمييز ونحوُهُما فلا .

❀ قوله : (بذي الإعمالِ) أمَّا تِلْوُ غيرِ العامل : فيتعيَّنُ فيه الجرُّ بالإضافة ، وأمَّا غيرُ التِّلْوِ : فلا بُدَّ مِنْ نصبه مطلقاً ، واحترَزَ بقوله : (تِلْواً) : عمَّا فَصَلَ

❀ قوله : (وأمَّا غيرُ التِّلْوِ : فلا بُدَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غيرُ التِّلْوِ لاسم الفاعل غيرِ العامل ، كما هو الفَرْضُ ؛ فهو مُقابِلٌ لقوله : (أمَّا تِلْوُ غيرِ العامل) .

وحينئذٍ : فالمُرادُ بالإطلاق : عدمُ تقييدِ غيرِ التِّلْو بأنْ يكونَ واحداً أو أكثرَ ؛ كـ (هـٰذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً) ، و(مُعلِمُ بكرٍ أمسِ عمراً قائماً) ، ونصبُهُ حينئذ بفعلٍ مُقدَّرٍ ، لا بالوصف المذكور ، ولا بوصفٍ مُقدَّر ؛ لأنَّ الوصفَ الماضيَ لا يعملُ ، وعندَ السِّيرافيِّ بالوصف المذكورِ وإن كان ماضياً ؛ لشَبَهِهِ المُحلَّىٰ بـ (أل) في عدم التنوين بسبب الإضافةِ ، ولطَلَبه له ،

. . . . تِلْـواً وأخْفِـضِ   وهْـوَ لنصـبِ مـا سـواهُ مُقتضِـي

بينه وبين معمولِهِ فاصلٌ ؛ فإنَّهُ يتعيَّنُ فيه النصبُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة : ٣٠] .

❁ قوله : (تِلْواً) ، وقولُهُ : (وهْوَ لنصبِ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ ما سوى التالي قد يكونُ فاعلاً فيجبُ رفعُهُ ؛ نحوُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ أبوهُ) .

وبأنَّهُ قَرَّرَ في (باب الإضافة) جوازَ الفصلِ بين المُتضايِفَينِ بالمفعول في اسم الفاعلِ ؛ كما قُرِئَ : (مُخلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) ؛ . . . .

فعَمِلَ فيه كغيره مِنَ المُقتضِيات ، ولمَّا تعذَّرتِ الإضافةُ تعيَّنَ النصبُ للضرورة ، وعليه يُخرَّجُ : ﴿ وَجَاعِلِ الَّيْلِ سَكَنًا ﴾ [الأنعام : ٩٦] [١] ، بلا احتياجٍ إلى اعتبار الاستمرار .

❁ قوله : (كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في أنَّهُ لا تجوزُ إضافةُ (جاعل) لـ (خليفة) ؛ لوجودِ الفصل بالظرف ، وفيه : أنَّ الفصلَ به لا يمنعُ الإضافةَ لِمَا بعدَهُ ، كما مرَّ في بابها[٢] ، فتنبَّهْ .

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخَلَف : ﴿ وَجَعَلَ الَّيْلَ ﴾ ، والباقون : بالألف علىٰ أنه اسم فاعل مضاف لما بعده . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٧٠) ، و« الدر المصون » (٥/ ٦٠ـ٦١) .

(٢) انظر (٣/ ٦٩٧ـ٧٠٠) .

يجوزُ في اسم الفاعلِ العاملِ إضافتُهُ إلىٰ ما يَلِيهِ مِنْ مفعول ، ونصبُهُ له ؛

فكيف يقولُ : (تِلْواً) ؟!(١) .

وأُجِيبَ عن الأوَّل : بأنَّ الفاعلَ خَرَجَ بذِكْر النصب ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يُنصَبُ .

وعن الثاني : بأنَّ كلامَهُ مُقيَّدٌ بكلامه ؛ فهنا إنَّما تكلَّم علىٰ حُكْم الأصل في المسألة ، وفي الإضافة تكلَّم علىٰ ما يَعرِضُ مِنَ الفصل ، أو نقولُ : أراد التاليَ لفظاً أو تقديراً . انتهى « ابن قاسم »(٢) .

❀ قوله : (في اسم الفاعلِ العاملِ) سواءٌ كان مفرداً ، أو مُثنّىً ، أو

❀ قوله : (فكيف يقولُ : « تِلْواً » ؟!) الأنسبُ أنْ يقولَ بدلَ هٰذا : (فكيف يقولُ : « وهو لنصبِ ما سواهُ مُقتضِي » ؟!) ؛ فإنَّهُ هو الذي يُتوهَّمُ منه خلافُ ما ذَكَرَ ، وعبارةُ « ابنِ قاسمٍ » ليس فيها ما ذَكَرَهُ المُحشِّي بقوله : (فكيف يقولُ : « تلواً » ؟!) ، كما نقلها عنه المَدَابِغيُّ(٣) .

❀ قوله : (وعن الثاني : بأنَّ كلامَهُ مُقيَّدٌ بكلامه) ؛ أي : كلامُهُ هنا مُقيَّدٌ بكلامه هناك ؛ فقولُهُ هنا : (وهو لنصبِ ما سواهُ مُقتضِي). . محلُّهُ : إذا كان التالي غيرَ الأمور الثلاثةِ التي يجوزُ الفصلُ بكلٍّ منها بين المتضايفَينِ ؛ بدليل كلامِهِ في (باب الإضافة) .

❀ قوله : (التاليَ لفظاً أو تقديراً) ؛ فاللفظيُّ : كـ (مُعطِي زيدٍ درهماً) ،

---

(١) انظر (٣/ ٧٠٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٧) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٥) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق ٤٤٢ـ ٤٤٣) .

فتقولُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ) ، و(ضاربٌ زيداً) ، فإن كان له مفعولانِ وأَضَفْتَهُ إلىٰ أحدهما . . وَجَبَ نصبُ الآخَرِ ؛ فتقولُ : (هـٰذا مُعطِي زيدٍ درهماً) ، و(مُعطِي درهمٍ زيداً) .

٤٣٦ـ وٱجْرُرْ أوِ ٱنصِبْ تابعَ الذي ٱنْخَفَضْ كـ (مُبتغِي جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضْ)

يجوزُ في تابع معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرورِ بالإضافة . . الجرُّ والنصبُ؛ نحوُ:

مجموعاً . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

* قوله : (تابعَ الذي . . .) إلىٰ آخره : (تابعَ) : مضافٌ لمعرفة ؛ فيَعُمُّ سائرَ التوابع ، ولا يَضُرُّ التمثيلُ بالعطف ؛ لأنَّ المثالَ لا يُخصِّصُ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

* قوله : (كمُبتغِي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مَنْ نَهَضَ مُبتغِي جاهٍ ومالاً ؛ فـ (مَنْ) بفتح الميم : مبتدأٌ ، و(نَهَضْ) : صِلَتُهُ ، و(مُبتغِي) : خبرٌ مُقدَّمٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرة ، ومضافٌ إلىٰ (جاه) ، و(مالاً) : معطوفٌ علىٰ محلِّ (جاهٍ) ، كما هو رأيُ الناظم .

والتقديريُّ : كـ (مُعطِي درهماً زيدٍ) ؛ لأنَّ أصلَهُ : (مُعطِي زيدٍ درهماً) ؛ فـ (زيد) وإن لم يتلُ لفظاً تالٍ تقديراً .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٩ـ١٠٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٦) .

(هٰذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو) و(عَمْراً) ؛ فالجَرُّ : مُراعاةٌ للَّفظ ، والنصبُ : علىٰ إضمار فعلٍ ، وهو الصحيحُ ، والتقديرُ : (ويضربُ عَمْراً) ، أو مُراعاةٌ لمحلِّ المخفوضِ ، وهو المشهورُ ، وقد رُوِيَ بالوجهَينِ قولُهُ[1] : [من الكامل]

٢٦٤ـ الواهبُ المئةِ الهِجَانِ وعبدَها عُوذاً تُزجَّىٰ بينَها أطفالُها

❋ قوله : (إضمار فعلٍ ، وهو الصحيحُ) هو مذهبُ سيبويهِ[2] ، وقال الناظمُ : (لا حاجةَ إلىٰ تقديرِ ناصبٍ غيرِ ناصبِ المعطوف عليه)[3] ، وعلىٰ قول سيبويهِ : هل يُقدَّرُ فعلٌ لأنَّهُ الأصلُ في العمل ، أو وصفٌ مُنوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قولانِ[4] .

❋ قوله : (الواهبُ المئةِ الهِجَانِ . . .) إلىٰ آخره : (الهِجَان) : بكسر الهاء بوزن (كتاب) ، يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث مِنَ الإبل ، والمفردُ

. . . .

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٢٩) ضمن قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب ، ومطلعها :

رحلتْ سُمَيَّةُ غُدْوةً أَجْمالَها غَضْبىٰ عليكَ فما تقولُ بدا لها

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٨٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٨٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٢٣٤) ، و« المساعد » (٢/ ٢٠٤ـ٢٠٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٠٨) ، وانظر « خزانة الأدب » (٤/ ٢٥٥ـ٢٦٥) .

(٢) الكتاب (١/ ١٧١ـ١٧٢) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٤٧) .

(٤) انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٢٣١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٠٢) .

بنصب (عبد) وجرِّهِ ، . . . .

والجمع ؛ أي : الكرامِ البِيضِ ، كما في « المصباح »[1] .

و(العُوذ) بضمِّ العين المُهمَلة وسكونِ الواو : جمعُ (عائذ) بذالٍ مُعجَمة ؛ وهي الناقةُ الحديثةُ النِّتاجِ ؛ بأنْ مضىٰ مِنْ ولادتِها عشرةُ أيَّام أو خمسةَ عشرَ يوماً ، ثمَّ يُقالُ لها بعد ذلك : (مُطْفِلٌ) ، كما في « الصحاح »[2] ، و(تُزجَّىٰ) بزاي مُعجَمةٍ فجيمٍ ؛ أي : تُساقُ بينها أطفالُها[3] ؛ جمعُ (طِفْل) ؛ وهو الولدُ الصغير ، ويُطلَقُ : علىٰ ولد الإنسان أيضاً ، كما في « المصباح »[4] .

وحاصلُ المعنى : الذي وَهَبَ مئةً مِنْ كرائم الإبِلِ وعبداً مُصاحِباً لها حالَ كونِها قريبةَ عهدٍ بالولادة موصوفةً بأنَّها تُساقُ أولادُها بينها ؛ فقوله : (عُوذاً) : منصوبٌ على الحال ، وجملةُ (تُزجَّىٰ) : صفتُهُ .

وهـٰذا البيت لم أرَ مَنْ تكلَّم عليه بتمامه[5] .

. . . .

(١) المصباح المنير (٢/ ٨٧٢) .
(٢) الصحاح (٢/ ٥٦٧) .
(٣) الظاهر من هـٰذا التفسير : أنَّ (تُزجَّىٰ) مبني للمفعول ، و(أطفالها) مرفوع بالنيابة ، وقد ضُبط كذلك في نسخ « الشرح » ، وجاء في « الديوان » مبنيّاً للفاعل ، و(أطفالها) منصوباً علىٰ أنَّهُ مفعول ، ولعلَّهُ الأولىٰ ؛ لأنَّ البيت ورد في قصيدة لامية مفتوحة .
(٤) المصباح المنير (٢/ ٥١١) .
(٥) تكلَّم عليه الإمام عبد القادر البغدادي في « الخزانة » (٤/ ٢٥٦ـ ٢٦٠) بما لا مزيد عليه .

وقال الآخرُ[1] : [من البسيط]

٢٦٥ـ هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ

بنصبِ (عبد) عطفاً علىٰ محلِّ (دينارٍ) ، أو علىٰ إضمار فعلٍ ، والتقديرُ : (أو تَبعَثُ عبدَ ربٍّ)[2] .

٤٣٧ـ وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلٍ يُعطَى اسمُ مفعولٍ . . . . .

❀ قوله : (هل أنتَ باعثُ) ؛ أي : مُرسِلُ ، و(دينار) : اسمُ رجل[3] ، وكذا (عبدَ ربٍّ) ، و(أخا عَونِ) : بدلٌ مِنْ (عبدَ ربٍّ) .

❀ قوله : (وكلُّ ما قُرِّرَ) لفظُ (كل) : إمَّا مرفوعٌ على الابتداء و(ما) موصولةٌ والخبرُ جملةُ (يُعطَىٰ . . .) إلىٰ آخره ، أو منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (يُعطَىٰ) قُدِّمَ[4] ؛ . . . .

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقيل : إنه مصنوع ، ونُسب أيضاً إلىٰ جرير وتأبط شرّاً وغيرهما ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٧١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٣٠٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٤٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٣٨ـ ١٤٣٩) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٢١٥ـ ٢١٩) .

(٢) قال الأشموني في « شرحه » (٢/ ٣٤٥) : (ولو جُرَّ « عبد رب » لجاز) ، وكتب عليه الصبَّان في « حاشيته » (٢/ ٤٥٥) : (بل هو الأرجح) .

(٣) ويحتمل : أنَّهُ أراد واحدَ الدنانير . انظر « خزانة الأدب » (٨/ ٢١٨) .

(٤) وقد ضُبط (كل) بالوجهين في (ل) التي بخط الإمام ابن هشام .

. . . .

نحوُ[1] : [من المتقارب]

أكـــلَّ امْـــرِئٍ تَحسَبِيـــنَ امــرأً . . . .

و(اسم مفعول) بالنصب على أنَّهُ مفعولٌ أوَّل ؛ لأنَّهُ الآخِذُ ، وأمَّا على الأوَّل : فلك فيه الرفعُ على أنَّهُ نائبُ فاعلِ (يُعطَى) والمفعولَ الثانيَ محذوفٌ ؛ أي : يُعطاهُ ، والنصبُ على أنَّهُ مفعولٌ أوَّل ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُستترٌ عائدٌ إلى (كل) هو المفعولُ الثاني .

وكلٌّ مِنْ هـٰذَينِ أحسنُ مِنْ جهةٍ ؛ أمَّا على رَفْعِ (اسم مفعول) : فمِنْ جهةِ إقامة المفعولِ الأوَّل دونَ الثاني مُقامَ الفاعل ، وعلى نصبه : فمِنْ جهةِ سلامتِهِ مِنَ الحذف ، تأمَّلْ[2] .

---

* قوله : (نحوُ : أكلَّ أمرئٍ تَحسَبِينَ . . .) إلى آخره ؛ أي : نظيرُهُ في مُطلَقِ تقديمِ المفعول وإن كان المُقدَّمُ فيما نحن فيه هو المفعولَ الثانيَ ، وفي البيت المفعولَ الأوَّل ، كما يُعطِيهِ التأمُّلُ في المعنى .

* قوله : (بالنصب على أنَّهُ مفعولٌ أوَّل) صوابُهُ : (بالرفع على أنَّهُ نائبُ

---

(١) سبق تخريجه في (٣/ ٦٨٧) .

(٢) وضُبِطَ (اسم) بالرفع فقط في (ل) ، وكتب على (كل) و(اسم) ابنُ هشام في « حاشيته الصغرى على الألفية » (ص ٣٩٠ـ ٣٩١) ؛ فقال : (إن رُفِع « كل » فمبتدأٌ ، خبرُهُ : « يُعطى » ؛ أي : يُعطاهُ ، « اسم » : مرفوع ، وإن جُعلتْ « كل » مفعولَ « يُعطى » . . فتُنصب ، و« اسم » أيضاً مرفوع ؛ لأنَّهُ مفعوله الأول نائب عن فاعله ، والحاصلُ : أنَّ « اسم » لا بدَّ مِنْ رفعه ، وأنَّهُ يجوز وجهان في « كل » ؛ بناء على أنَّهُ هل الأصل : « يُعطاهُ » ، أم لا ؟) انتهى بتصرف يسير .

. . . . بلا تَفَاضُلِ

٤٣٨ـ فهْوَ كفعلٍ صِيغَ للمفعولِ في معناهُ كـ (المُعطَىٰ كَفَافاً يَكتفِي)[(١)]

❁ قوله : (بلا تَفَاضُلِ) مُتعلِّقٌ بـ (يُعطَىٰ) ؛ أي : لا يُشترَطُ في عمل اسمِ المفعول أزيدُ مِنَ الشروط المُعتبرةِ في عمل اسمِ الفاعل ، ولا يُغني عن ذلك قولُهُ : (وكلُّ ما قُرِّر . . .) إلىٰ آخره ؛ فجَعْلُهُ تأكيداً خطأٌ ظاهرٌ . انتهىٰ « بُهُوتي »[(٢)] .

❁ قوله : (كالمُعطَىٰ . . .) إلىٰ آخره : (أل) في (المُعطَىٰ) : موصولٌ اسميٌّ مبتدأٌ ، نُقِلَ إعرابُهُ إلىٰ ما بعدَهُ ؛ لكونه علىٰ صورة الحرف ، وفي (المُعطَىٰ) ضميرٌ مستترٌ نائبُ فاعلِ (مُعطَىٰ) يعودُ إلىٰ (أل) ، وهو المفعولُ الأوَّل ، و(كفافاً) : مفعولٌ ثانٍ ، وجملةُ (يَكتفِي) : خبرُ المبتدأ .

فاعلٍ هو المفعول الأوَّل) .

---

(١) قوله : (فهو) الأظهرُ : كونُ الفاءِ فصيحةً ؛ أي : إذا أردتَ كيفيَّةَ عمل اسم المفعول المُستوفي للشروط . . فهو كفعل . . . إلىٰ آخره ، ولا يظهرُ كونُها تفريعيَّةً ؛ لأنَّ ما بعدَها لم يُعلَمْ من الكلية السابقة ، وقوله : (في معناه) أي : في جزئه ؛ وهو الحدث ، والمُراد : في عمله ؛ مِنْ إطلاق السبب وإرادة المُسبَّب ؛ لأنَّ عملَ اسمِ المفعول مُسبَّبٌ عن كونه بمعنىٰ فعله ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ الكلامَ في العمل لا المعنىٰ . « خضري » (٢/٥٤٨) .

(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٥١٨) .

جميعُ ما تقدَّم في اسم الفاعل ؛ مِنْ أنَّهُ إنْ كان مُجرَّداً عَمِلَ إنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبالِ بشرطِ الاعتمادِ ، وإن كان بالألفِ واللامِ عَمِلَ مطلقاً . . يَثبُتُ لاسم المفعولِ ؛ فتقولُ : (أمضروبٌ الزيدانِ الآنَ) ، أو (غداً ؟) ، أو (جاء المضروبُ أبوهما الآنَ) ، أو (غداً) ، أو (أمسِ) .

وحُكْمُهُ في المعنىٰ والعملِ : حُكْمُ الفعلِ المبنيِّ للمفعول ؛ فيرفعُ المفعولَ كما يرفعُهُ فعلُهُ ؛ فكما تقولُ : (ضُرِبَ الزيدانِ) . . تقولُ : (أمضروبٌ الزيدانِ ؟)[1] ، وإن كان له مفعولانِ رَفَعَ أحدَهُما ونَصَبَ الآخَرَ ؛ نحوُ : (المُعطىٰ كَفَافاً يَكتفِي) ؛ فالمفعولُ الأوَّل : ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ على الألف واللام ، وهو مرفوعٌ لقيامه مَقَامَ الفاعل ، و(كَفَافاً) : المفعولُ الثاني .

٤٣٩ـ وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرتفِعْ معنىً . . . .

قال الشاطِبيُّ : (والكَفَافُ : ما يَكْفِي الإنسانَ مِنْ غير إسرافٍ)[2] ، وهو بفتح الكاف بوزن (سَحَاب) ، كما في « القاموس »[3] .

❁ قوله : (وقد يُضافُ ذا) ؛ أي : اسمُ المفعول (إلى اسمٍ مُرتفِع) به في

. . . .

(١) وإذا أُريد باسم المفعول الثبوتُ . . كان صفةً مُشبَّهة ، فيُعرَبُ مرفوعُهُ فاعلاً ـ كما هو شأن الصفة ـ لا نائباً ؛ لانسلاخه عمَّا كان له قبلُ ، فأُعطي حكمَ الصفة ، نقله الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٤٩) عن المُوضِّح في « حواشيه » .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٣١٦) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ١٨٥) .

المعنىٰ ؛ وذلك بعدَ تحويلِ الإسنادِ عنه إلىٰ ضميرٍ راجعٍ للموصوف باسم المفعول ، ونصبِ الاسمِ المرفوعِ به على التشبيه بالمفعول ؛ إذ لا يصلُحُ إضافةُ الوصفِ لمرفوعه ؛ لأنَّهُ عينُهُ ، فيلزمُ إضافةُ الشيءِ إلىٰ نَفْسه ، ولا يصحُّ حذفُهُ ؛ لعدم الاستغناءِ عنه ، فلم يبقَ طريقٌ إلىٰ إضافته إلىٰ مرفوعه إلا بالتحويل المُتقدِّمِ ، ثمَّ يُجَرُّ بالإضافة ؛ فِراراً مِنْ إجراء وصفِ المُتعدِّي لواحدٍ مُجْرى المُتعدِّي لاثنَينِ .

فالحاصلُ : أنَّ النصبَ مُتفرِّعٌ عن الرفع ، وأنَّ الجرَّ مُتفرِّعٌ عن النصب ، كما في « الأُشْمُونيِّ » و« التصريح » وغيرِهما[1] .

قال الفارِضيُّ : (واعلَمْ : أنَّ إضافةَ اسمِ المفعولِ إلىٰ مرفوعه . . فيها مجازٌ ، فإذا قلتَ : « زيدٌ مضروبٌ أخوهُ » . . كانتِ النسبةُ التي هي الضَّرْبُ مُسندةً إلى الأخ ، فإذا قصدتَ الإضافةَ حَوَّلتَ الإسنادَ عن الأخ إلىٰ ضمير « زيد » ، فأزلتَ نسبةَ الضَّرْبِ عن الأخ ، وجعلتَ في « مضروب » ضميراً يعودُ علىٰ « زيد » بطريقِ المجاز ؛ لأنَّهُ ليس مضروباً في الحقيقة) انتهىٰ[2] .

❁ **قوله** : (كمحمودُ المقاصِدِ . . .) إلىٰ آخره : أصلُهُ : (الوَرِعُ محمودةٌ

❁ **قوله** : (بطريقِ المجاز) ؛ أي : العقليِّ ؛ مِنْ بابِ إسنادِ الشيءِ

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٥) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٧٢) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٣١٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٠) .

يجوزُ في اسم المفعولِ أنْ يُضافَ إلىٰ ما كان مرفوعاً به ؛ فتقولُ في قولك : (زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ) : (زيدٌ مضروبُ العبدِ) ؛ فتُضِيفُ اسمَ المفعول إلىٰ ما كان مرفوعاً به ، ومثلُهُ : (الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ) ، والأصلُ : (الوَرِعُ محمودٌ مقاصدُهُ) .

ولا يجوزُ ذلك في اسم الفاعل ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً) ؛ تُرِيدُ : (ضاربٍ أبوهُ زيداً) .

مقاصِدُهُ) ؛ فـ (مقاصِدُهُ) : رُفِعَ بـ (محمودةٌ) على النِّيابة ، فحُوِّلَ إلىٰ : (الوَرِعُ محمودٌ المقاصِدَ) بالنصب على التشبيه بالمفعول ، ثمَّ حُوِّلَ إلىٰ : (محمودُ المقاصدِ) بالجرِّ .

❀ قوله : (زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ) تَبِعَ فيه ابنَ الناظم[1] ، قال ابنُ هشام : (عندي : أنَّهُ ينبغي التوقُّفُ في هٰذا ؛ فإنَّ ذلك يَؤُولُ إلى الإخبار عن « زيد » بأنَّهُ مضروبٌ، وذلك خلافُ الواقع، بخلاف تمثيلِ أبيه بـ« محمودُ المقاصدِ » ؛ لأنَّ مَنْ حُمِدَتْ مقاصدُهُ لا يمتنعُ أنْ يُقالَ فيه : « محمودُ المقاصدِ ») انتهىٰ « ياسين »[2] .

لمُلابسه لأجل المبالغة ، وحيثُ كان المقصودُ المبالغةَ لا الحقيقةَ . . يندفعُ التوقُّفُ الآتي في : (زيدٌ مضروبٌ [عبدُهُ])[3] .



---

(١) شرح ابن الناظم (ص٣٠٨) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٤٤٣) ، وانظر « حاشية ابن هشام الكبرىٰ على الألفية » (ص ٣٧٦) .

(٣) في النسخ : (العبد) بدل (عبده) ، وانظر قولة السجاعي هنا .

أبنية المصادر

٤٤٠ـ (فَعْلٌ) قياسُ مصدرِ . . . .

(أبنيةُ المصادر)

❁ قوله : (أبنيةُ المصادر) جمعُ (بناءٍ) بمعنى الصِّيغة ؛ أي : صِيغُ المصادر ، وقدَّم إعمالَ البابَينِ علىٰ أَوْزِنتهما ؛ لمناسبة علمِ الإعرابِ ، وهٰذا مِنْ علم الصرف ؛ فذِكْرُهُ هنا استطراديٌّ ؛ لمُناسَبةِ عملِ المصدر .

❁ قوله : (« فَعْلٌ » قياسُ . . .) إلىٰ آخره : (فعلٌ) : مبتدأٌ ، وهٰذه الأوزانُ مِنْ قَبِيلِ الأعلام ، و(قياس) : خبرٌ ، ويجوزُ العكس .

[أبنيةُ المصادر]

❁ قوله : (لمناسبة علمِ الإعرابِ) ؛ أي : الذي الكلامُ فيه ، فكان تقديمُ الإعمالِ أهمَّ ، ودُفِعَ بهٰذا : ما يُقالُ : معرفةُ الذاتِ ـ كالأبنية هنا ـ مُقدَّمةٌ على الصفة ؛ كالعمل هنا .

❁ قوله : (مِنْ قَبِيلِ الأعلام) فحينئذٍ : مدلولُ (فَعْلٍ) بالسكون : كلُّ ما وازنه ؛ مِنْ نحوِ (ضَرْب) و(أَكْل) ؛ فلا حاجةَ لتقدير المضافِ الذي ذَكَرُوهُ ؛ بأنْ يُقالَ : (موازنُ فَعْلٍ) .

. . . . المُعدَّىٰ مِــنْ ذي ثــلاثــةٍ كـ (رَدَّ رَدًّا)

الفعلُ الثُّلاثيُّ المُتعدِّي يجيءُ مصدرُهُ علىٰ (فَعْلٍ) قياساً مُطَّرِداً ، نصَّ علىٰ ذلك سيبويهِ في مواضعَ[1] ؛ . . . .

❀ قوله : (المُعدَّىٰ) صفةُ موصوفٍ محذوفٍ ؛ أي : الفعلِ المُعدَّىٰ ، و(مِنْ ذي ثلاثةٍ) : حالٌ مِنَ الضمير في (المُعدَّىٰ) ؛ أي : حالَ كونِهِ مُشتقّاً مِنْ مصدرِ فعلٍ ذي ثلاثة ، ويُستثنَىٰ منه : ما دلَّ علىٰ صناعة ؛ نحوُ : (عَبَرَ الرُّؤْيا عِبارةً) .

❀ قوله : (قياساً مُطَّرِداً) المُرادُ بالقياس هنا : أنَّهُ إذا وَرَدَ شيءٌ ولم تَعلَمْ كيف تكلَّموا بمصدرِهِ.. فإنَّكَ تَقِيسُهُ علىٰ هـٰذا ، لا أنَّكَ تَقِيسُ معَ وجودِ السماع ، قال ذلك سيبويهِ والأخفشُ والجمهورُ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (أي : حالَ كونِهِ مُشتقّاً مِنْ مصدرِ فعلٍ ذي ثلاثة) أشار : إلىٰ أنَّ الكلامَ علىٰ تقدير مضافٍ ، وأنَّ (مِنْ) للابتداء ، وهـٰذا تكلُّفٌ لا داعيَ إليه ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ (مِنْ) للتبعيض ؛ أي : حالَ كونِهِ بعضَ الأفعالِ الثُّلاثيَّة[3] .

❀ قوله : (نحوُ : عَبَرَ الرُّؤْيا) في كونه صناعةً نَظَرٌ ، والمثالُ الواضحُ :

---

(١) انظر مثلاً « الكتاب » (٤/ ٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٣) ، وقيل : يجوزُ القياس مع ورود السماع بغيره ، كما هو ظاهرُ قول الفرَّاء . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٤٩١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٦٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٥٩) .

فتقولُ : (رَدَّ رَدّاً) ، و(ضَرَبَ ضَرْباً) ، و(فَهِمَ فَهْماً) ، وزَعَمَ بعضُهُم : أَنَّهُ لا ينقاسُ ، وهو غيرُ سديدٍ .

٤٤١ـ و(فَعِـلَ) الـلازمُ بـابُـهُ (فَعَـلْ) كـ (فَرَحٍ) وكـ (جَوىً) وكـ (شَلَلْ)

❁ قوله : (فتقولُ : « رَدَّ رَدّاً ») الحاصلُ : أنَّ الفعلَ إمَّا مفتوحُ الوسطِ مُتعدِّياً ؛ كـ (ضَرَبَهُ) ، وقاصراً ؛ كـ (قَعَدَ) ، أو مكسورُهُ كذلك[1] ؛ كـ (سَلِمَ) بكسر اللام ، وكـ (فَهِمَ) ، أو مضمومُهُ ، ولا يكونُ إلا لازماً ؛ كـ (ظَرُفَ) .

❁ قوله : (بابُهُ « فَعَلْ ») ؛ أي : قاعدةُ مصدرِهِ وقياسُهُ .

❁ قوله : (كـ « فَرَحٍ » . . .) إلىٰ آخره : مَثَّلَ بأمثلةٍ ثلاثةٍ ؛ للصحيح ، والمُعتلِّ ، والمُضاعَف .

❁ قوله : (وكـ « جَوىً ») الجَوَى : الحُرْقةُ وشِدَّةُ الوجدِ مِنْ عِشْقٍ وحُزْن . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (وكـ « شَلَلْ ») يُقالُ : (شَلَّتْ يدُهُ) ؛ أي : فسدتْ عُرُوقُها ،

(حاك حِياكة) ، و(خاط خِياطة) ، و(حَجَمَ حِجامة)[3] .

---

(١) أي : مُتعدِّياً وقاصراً دون التفاتٍ إلى الترتيب المذكور ، وإلا فكان الأَوْلىٰ : أن يُمثِّل بعدُ بـ (فَهِمَ) ثمَّ بـ (سَلِمَ) .

(٢) الدرر السنية (٢/٦٥٨) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/٤٥٩) .

أي : يجيءُ مصدرُ (فَعِلَ) اللازم علىٰ (فَعَل) قياساً ؛ كـ (فَرِحَ فَرَحاً) ، و(جَوِيَ جَوىً) ، و(شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلاً) .

٤٤٢ـ و(فَعَلَ) اللازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لهُ (فُعُولٌ) بٱطِّرادٍ كـ (غَدَا)

فبَطَلَتْ حركتُها .

❀ قوله : (مِثْلَ « قَعَدَا ») حالٌ مِنَ الضمير في (اللازِمُ) ، أو مفعولٌ لمحذوفٍ .

❀ قوله : (كـ « غَدَا ») معطوفٌ علىٰ (مثلَ) بعاطفٍ محذوف ؛ أي : مثلَ (قَعَدَ) ومثلَ (غدا)[1] ، ودفَعَ بذلك : أنْ يُتوهَّمَ أنَّهُ لا يأتي في المُعتلِّ لثِقَلِهِ ، ومنه : ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان : ٢١] ، ﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء : ٤] .

ووجهُ تقديرِ العاطف : أنَّهُ لا وجهَ لتَعْداد المثالِ مِنْ غير عاطفٍ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❀ قوله : (ووجهُ تقديرِ العاطف : أنَّهُ لا وجهَ . . .) إلىٰ آخره : لك أنْ تقولَ : إنَّ (قَعَدَ) مثالٌ للّازم ؛ مِنْ حيثُ فتحُ العين ، و(غدا) مثالٌ له ؛ مِنْ حيثُ المصدرُ ، فاختلافُ المُمثَّلِ له هو الوجهُ في عدم العطف .

---

(١) وقوله : (باطِّرادٍ) حالٌ مِنَ المستكنِّ في (له) . « خضري » (٢/ ٥٥١) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٧) .

٤٤٣ـ ما لم يَكُنْ مُستوجِباً (فِعَالَا) أو (فَعَلَاناً) فَادْرِ أو (فُعَالَا)

* قوله : (ما لم يَكُنْ) ؛ أي : مُدَّةَ عدمِ كونِهِ (مُستوجِباً) بكسر الجيم ؛ أي : مُستحِقّاً (فِعَالَا) بكسر الفاء ؛ أي : وما لم يَدُلَّ علىٰ حِرْفةٍ أو وِلاية ؛ فقياسُهُ : (الفِعَالة) ؛ كـ (تَجَرَ تِجَارةً) في المتاع ، و(سَفَرَ بينَهُم سِفَارةً) : إذا أَصْلَحَ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

والحاصلُ : أنَّ (فَعَلَ) القاصرَ يَطَّرِدُ في مصدره (فُعُولٌ) ، إلا في هٰذه المعاني السبعةِ الآتية ؛ وهي : الامتناعُ ، والتَّقَلُّبُ ، والداءُ ، والصوتُ ، والسَّيرُ ، والحِرْفةُ ، والوِلايةُ .

والغالبُ في الامتناع : (فِعَالٌ) ، وفي التقلُّب : (فَعَلان) ، وفي الداء : (فُعَال) ، وفي الصوت : (فُعَال) ، أو (فَعِيل) ، وقد يجتمعانِ ؛ نحوُ : (نَعَقَ نُعَاقاً ونَعِيقاً) ، وقد ينفردُ (فُعَالٌ) : نحوُ : (بَغَمَ بُغَاماً)[2] ، وقد ينفردُ (فَعِيلٌ) ؛ نحوُ : (صَهَلَ صَهِيلاً) ، واطَّرَدَ انفرادُ (فُعَالٍ) في الرُّغَاء ، و(فَعِيلٍ) في السَّير ، واطَّرَدَ في الولايات والحِرَف : (فِعَالَةٌ) انتهىٰ « تصريح »[3] .

* قوله : (أو فُعَالَا) بضمِّ الفاء ، زاد الأُشْمُونيُّ : (أو فَعِيلاً) ؛ أخذاً مِنْ

---

* قوله : (وسَفَرَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : (وأَمَرَ إِمارةً) .

* قوله : (واطَّرَدَ انفرادُ « فُعَالٍ » في الرُّغَاء) ؛ أي : الصوتِ ؛ أي :

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٧) .

(٢) البُغَامُ : صياحُ الظبية إلىٰ ولدها بأرخم ما يكون .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٤) .

٤٤٤ـ فأَوَّلٌ لِذِي ٱمتِنـاعٍ كـ (أَبَىٰ)　　والثـانِ للـذِي ٱقْتَضَـىٰ تَقَلُّبـا
٤٤٥ـ للدَّا (فُعَالٌ) أو لصوتٍ . . . .　　. . . . .

قولِهِ : (وشَمَلْ سَيْراً . . .) إلىٰ آخره[١] .

❀ قوله : (كـ « أَبَىٰ ») بمعنى : امتنعَ ؛ فهو لازمٌ ، وهو مُرادُ الناظم ، لا بمعنىٰ : كَرِهَ ، فاندفع الاعتراضُ : بأنَّهُ مُتعدٍّ وكلامُنا في اللازم ، قال في « المصباح » : (أَبَى الرجلُ يَأْبىٰ إباءً ـ بالكسر والمدِّ ـ وإباءةً : امتنعَ)[٢] ، وفي « التصريح » : (أَبَيْتُ الشيءَ ؛ أي : كَرِهتُهُ)[٣] .

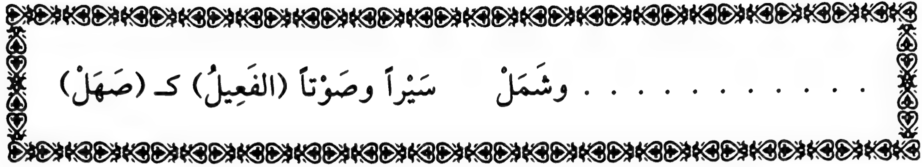
❀ قوله : (تَقَلُّبَا) المُرادُ بالتقلُّب : الحركةُ المُشتمِلةُ على اهتزازٍ واضطرابٍ ، لا مُطلَقُ الحركة ؛ فلا انتقاضَ بـ (قام قِياماً) ، و(قَعَدَ قُعُوداً) ، و(مشىٰ مَشْياً) ، كما يُؤخَذُ مِنِ « ابن قاسم »[٤] .

❀ قوله : (للدَّا « فُعَالٌ ») ؛ . . . .

المُطَّرِدُ والكثيرُ أنْ يكونَ (فُعَالٌ) وحدَهُ في الصوت ، وأمَّا (فَعِيل) فهو قليلٌ في الصوت ، وقولُهُ : (و« فَعِيلٍ » في السَّير) ؛ أي : واطَّردَ (فَعِيل) في السير .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٧ـ٣٤٨) .
(٢) المصباح المنير (١/ ٣) .
(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٣) .
(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٠) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٤٤٨) .



. . . . وشَمَلْ   سَيْراً وصَوْتاً (الفَعِيلُ) كـ (صَهَلْ)

يأتي مصدرُ (فَعَلَ) اللازمِ علىٰ (فُعُولٍ) قياساً ؛ فتقولُ : (قَعَدَ قُعُوداً) ،

أي : لمصدرِ الفعلِ ذي الدَّاء ؛ أي : الدالِّ على الداء ؛ أي : المرضِ ، وقولُهُ : **(أو لصوتٍ)** ؛ أي : **لفعلٍ دالٍّ علىٰ صوتٍ** . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ **قوله** : (وشَمَلْ) بفتح الميم وكسرِها ، وينبغي أنْ يُقرَأَ هنا بالفتح ؛ حَذَراً مِنْ عيب السِّناد ؛ وهو اختلافُ حركةِ الحرفِ الذي قبلَ الرَّوِيِّ المُقيَّد . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[2] .

❀ **قوله** : (سَيْراً وصَوْتاً) ؛ أي : مصدرَ ذي السيرِ والصوتِ ؛ أي : الفعلِ الدالِّ عليهما ، وقولُهُ : (كـ « صَهَلْ ») ؛ أي : مُوازِنِهِ . انتهى « ابن قاسم »[3] .

❀ **قوله : (أي : لمصدرِ الفعلِ) لا حاجةَ لتقدير هـٰذا المضافِ ، كما لا يخفىٰ .**

❀ **قوله : (أي : مُوازِنِهِ) لا حاجةَ لتقدير هـٰذا المضافِ ، بل (صَهَلَ) نَفْسُهُ مثالٌ للفعل الدالِّ على الصوت .**

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٢٨) ، وقوله : (لفعل) ؛ أي : لمصدر فعلٍ .

(٢) انظر « حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٤٤٩) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٢٨) .

و(غَدَا غُدُوّاً) ، و(بَكَرَ بُكُوراً) .

وأشار بقوله : (ما لم يَكُنْ مُستوجِباً « فِعالًا » . . .) إلى آخره : إلى أنَّهُ إنَّما يأتي مصدرُهُ على (فُعُولٍ) إذا لم يستحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ على (فِعَالٍ) ، أو (فَعَلَان) ، أو (فُعَال) .

فالذي استحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ على (فِعَالٍ) : هو كلُّ فعلٍ دلَّ على امتناعٍ ؛ كـ (أَبىٰ إِبَاءً) ، و(نَفَرَ نِفَاراً) ، و(شَرَدَ شِرَاداً) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (فأوَّلٌ لذي ٱمتِناعٍ) .

والذي استحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ على (فَعَلَان) : هو كلُّ فعلٍ دلَّ على تقلُّبٍ ؛ نحوُ : (طافَ طَوَفَاناً) ، و(جالَ جَوَلَاناً) ، و(نزَا نزَوَاناً) ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (والثانِ للذي ٱقتضىٰ تقلُّبَا) .

❁ قوله : (وشَرَدَ) ؛ بمعنىٰ : نَفَرَ .

❁ قوله : (وجالَ) في « المصباح » : (جالَ الفرسُ في المَيْدان : قَطَعَ جوانبَهُ ، والجُول : الناحيةُ ، والجمعُ : « أَجْوَالٌ » ؛ مثلُ « قُفْلٍ وأَقْفال » ؛ فكأنَّ المعنىٰ : قَطَعَ الأَجْوَالَ ؛ وهي النواحي ، وجالَ في البلاد : طافَ غيرَ مُستقِرٍّ فيها) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

❁ قوله : (ونزَا) بالنون والزاي ؛ يُقالُ : (نزَا الفحلُ نَزْواً ـ مِنْ باب « قَتَلَ » ـ ونزَوَاناً) : وَثَبَ ، والاسمُ : (النُّزَاء) بالكسر والضمِّ مع المدِّ ؛

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٥٩) .

والذي استحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ علىٰ (فُعَالٍ) : هو كلُّ فعلٍ دلَّ علىٰ داءٍ ، أو صوتٍ ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (سَعَلَ سُعَالاً) ، و(زُكِمَ زُكَاماً) ، و(مَشَىٰ بطنُهُ مُشَاءً)[1] ، . . . .

يُقالُ ذلك في الحافرِ والظِّلْفِ والسِّباع . انتهىٰ « مصباح »[2] .

❀ قوله : (و« زُكِمَ زُكَاماً ») اعترِضَ التمثيلُ به مِنْ وجهَينِ :

الأَوَّلُ : أَنَّهُ لم يُسمَعْ إلا مبنيّاً للمفعول .

والثاني : أنَّ بناءَهُ للمفعول يستلزمُ كونَهُ مُتعدِّياً والكلامُ في اللازم .

وأُجِيبَ عن الأوَّل : بأَنَّهُ مبنيٌّ للفاعل بحسَبِ الأصل ؛ فأصلُهُ : (زَكَمَ) وإن لم يُنطَقْ بهـٰذا الأصل .

وعن الثاني : بأنَّ بناءَهُ للمفعول لا يستلزمُ كونَهُ مُتعدِّياً ؛ بدليلِ أَنَّهُ يَطلُبُ فاعلاً لا نائبَ فاعل ؛ علىٰ أنَّ المُرادَ بكونه مبنيّاً للمفعول : . . . .

❀ قوله : (أَنَّهُ لم يُسمَعْ إلا مبنيّاً للمفعول) ؛ أي : والكلامُ في صيغة المبنيِّ للفاعل ، لا في صيغة المبنيِّ للمفعول ؛ بدليلِ قولِهِ : (« وفَعَلَ » اللازمُ مثلُ « قَعَدَا ») .

❀ قوله : (وإن لم يُنطَقْ بهـٰذا الأصل) مُفادُ كلام « القاموس » : أَنَّهُم نطقوا بـ (زَكَمَهُ) ، لـٰكن لا نُسلِّمُ كونَهُ أصلاً لـ (زُكِمَ) .

❀ قوله : (لا يستلزمُ كونَهُ مُتعدِّياً) ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ (مَرَّ) لازمٌ ومع ذلك يُبنىٰ للمفعول حقيقةً ؛ فالبناءُ للمفعول لا يُنافي اللزومَ الذي الكلامُ فيه .

وقولُهُ : (بدليلِ أَنَّهُ يَطلُبُ فاعلاً . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ : تأخيرَ

---

(1) يُقالُ : مشىٰ بطنُهُ : إذا لان ما فيه .

(2) المصباح المنير (٢/ ٨٢٥) .

ومثالُ الثاني : (نَعَبَ الغُرابُ نُعاباً) ، و(نَعَقَ الراعي نُعَاقاً) ، و(أَزَّتِ القِدْرُ أُزَازاً) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (للدَّا « فُعَالٌ » أو لصوتٍ) .

أنَّهُ علىٰ صورة المبنيِّ للمفعول ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ للفاعل ، لـٰكن أتىٰ علىٰ صورة المبنيِّ للمفعول ، ومثلُهُ : (نُتِجَتِ الشاةُ) ؛ فـ(الشاةُ) : فاعلٌ لا نائبُ فاعل .

❀ قوله : (نَعَبَ) بالعين المُهمَلة ؛ بمعنىٰ : نَعَقَ .

❀ قوله : (وأَزَّتِ القِدْرُ) ؛ أي : غَلَتْ .

هـٰذا بعدَ الترقِّي ، هـٰذا كلُّهُ إذا جُعِلَ قولُهُ : (علىٰ أنَّ . . .) إلىٰ آخره تَرَقِّياً ، أمَّا إذا جُعِلَ تقييداً ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ . . . إلىٰ آخره . . فالأمرُ ظاهرٌ .

❀ قوله : (أنَّهُ علىٰ صورة المبنيِّ للمفعول . . .) إلىٰ آخره ؛ فالمعنىٰ على البناء للفاعل ؛ كما في (جُنَّ) ، وإن وَرَدَ (زَكَمَهُ) ؛ فيكونُ المعنىٰ أنَّهُ قام به الزكامُ ، لا أنَّهُ أُوقِعَ عليه الزكامُ ، كما أنَّ المعنىٰ في (جُنَّ) أنَّهُ قام به الجنونُ ، لا أنَّهُ أُوقِعَ عليه الجنون ، وكونُ المعنى الذي يُرادُ منه هو ذلك . . مرجعُهُ مُشافهةُ الأئمَّةِ الذين حكموا بذلك للعرب ، وأخذُهُم ذلك عنهم .

وبعضُهُم يجعلُ المعنىٰ في المبنيِّ للمفعول مِنْ نحو (جُنَّ) . . معنى المبنيِّ للمفعول حقيقةً ، ولعلَّهُ أَخَذَ بظاهر البناء للمفعول ، أو أَخَذَ عن العرب أيضاً ، ولا مانعَ مِنِ اختلاف العرب في ذلك .

❀ قوله : (ومثلُهُ : « نُتِجَتِ الشاةُ ») ؛ أي : (وجُنَّ) كما علمتَ ، و(عُنِيَ بحاجتك) ؛ أي : اعتنىٰ ، و(زُهِيَ علينا) ؛ أي : تكبَّر ، و(سُقِطَ في يده) ؛ أي : نَدِمَ ؛ فهـٰذه ستةُ أفعالٍ مبنيَّةٌ للمفعول صورةً ، وقد علمتَ أنَّ

وأشار بقوله : (وشَمَلْ سَيْراً وصَوْتاً « الفَعِيلُ ») : إلىٰ أنَّ (فَعِيلاً) يأتي مصدراً لِمَا دلَّ علىٰ سيرٍ ، ولِمَا دلَّ علىٰ صوت ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (ذَمَلَ ذَمِيلاً) ، و(رَحَلَ رَحِيلاً) ، ومثالُ الثاني : (نَعَبَ نَعِيباً) ، و(نَعَقَ نَعِيقاً) ، و(أَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزاً) ، و(صَهَلَتِ الخيلُ صَهِيلاً)[1] .

٤٤٦ـ (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لـ (فَعُلَا) كـ (سَهُلَ الأمرُ) و(زيدٌ جَزُلَا)

إذا كان الفعلُ علىٰ (فَعُلَ) ـ ولا يكونُ إلا لازماً ـ . . يكونُ مصدرُهُ علىٰ

❁ قوله : (ذَمَلَ) بالذال المُعجَمة : هو السيرُ اللَّيِّنُ ، كما في « القاموس »[2] .

❁ قوله : (فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ. . .) إلىٰ آخره : إنْ أراد التخييرَ فبعيدٌ ،

بعضَهُم يجعلُ المعنىٰ فيها معنى المبنيِّ للمفعول حقيقةً .

❁ قوله : (فبعيدٌ) ؛ أي : لأنَّهُ يَقتضِي جوازَ (سُهُولةٍ) و(سَهَالةٍ) في (سَهُلَ) ، وجوازُ (سَهَالةٍ) في (سَهُلَ) بعيدٌ .

---

(١) أفاد بهٰذا مع ما مرَّ : أنَّهُ قد يجتمعُ في الصوت (فَعِيلٌ) و(فُعَالٌ) ، ومنه : (صَرَخ صُرَاخاً) و(صَرِيخاً) ، وينفرد (فَعِيلٌ) ؛ كـ (صَهَلَ صَهِيلاً) ، ولم يُمثِّلْ لانفراد (فُعَال) ؛ كـ (بَغَمَ الظبيُ بُغَاماً) ؛ بمعنىٰ : صَوَّتَ ، أمَّا الداء : فيختصُّ به (فُعَالٌ) ، والسير : فيختصُّ به (فَعِيلٌ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٥٣) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٣٦٧) .

وإلا لَزِمَ الوقفُ على السماع . انتهى « ابن قاسم »[1] .

وكلامُ الشارحِ الآتي يَدُلُّ على أَنَّهُما على التوزيع ، وكذا تمثيلُ المُصنِّف ؛ لأَنَّهُ قال : (كـ « سَهُلَ الأمرُ ») ، ومصدرُهُ (سُهُولَةٌ) ، وقال : (و« زيدٌ جَزُلَا ») ، ومصدرُهُ (جَزَالَةٌ) ، وقد ذَكَرَ في « شرح لاميَّة الأفعال » ضابطاً ؛ وهو : أنَّ المصدرَ : (فُعُولَةٌ) إذا كان الوصفُ على (فَعْلٍ) ؛ كـ (سَهْلٍ) ، و(فَعَالَةٌ) إذا كان على (فَعِيلٍ) ؛ كـ (ظَرِيفٍ)[2] .

وقوله : (وإلا لَزِمَ الوقفُ على السماع) ؛ أي : وقد لا يحصلُ ؛ فلا معنى لكون المصادرِ المذكورةِ قياسيَّةً .

ويُجابُ عن ذلك : بأنَّ المُرادَ : أنَّ كلّاً منهما مصدرٌ قياسيٌّ لـ (فَعُلَ) مضموم العين ، فإذا وردا فذاك ، أو أحدُهُما اقتُصِرَ عليه ، أو لم يَرِدْ واحدٌ منهما خُيِّرَ بينهما ، فأيَّهُما نطقتَ به جاز ، ولا بُعْدَ في ذلك ، لٰكنَّ القياسَ هنا لا بالمعنى الذي في كلام المُصنِّف وبيَّنه المُحشِّي سابقاً ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (وقد ذَكَرَ في « شرح لاميَّة الأفعال » ضابطاً . . .) إلى آخره : هٰذا الضابطُ أغلبيٌّ ؛ فإنَّ (ضَخُمَ) وصفُهُ على (فَعْل) ، ومصدرُهُ (ضَخَامة) لا (ضُخُومة) ، و(مَلُحَ) ـ أي : صارَ مالحاً ـ مصدرُهُ (مُلُوحة) ، وليس وصفُهُ على (فَعْل) ولا (فَعِيل) .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٨) .

(٢) شرح ابن الناظم على لامية الأفعال (ص٧٣) .

(فُعُولَةَ) ، أو علىٰ (فَعَالَةَ) ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (سَهُلَ سُهُولةً) ، و(صَعُبَ صُعُوبةً) ، و(عَذُبَ عُذُوبةً) ، ومثالُ الثاني : (جَزُلَ جَزَالةً) ، و(فَصُحَ فَصَاحةً) ، و(ضَخُمَ ضَخَامةً) .

٤٤٧ـ وما أَتَىٰ مُخالِفاً لِمَا مَضَىٰ فبابُهُ النَّقْلُ كـ (سُخْطٍ) و(رِضَا)

❀ قوله : (وضَخُمَ) ؛ أي : عَظُمَ .

❀ قوله : (فبابُهُ النَّقْلُ) ؛ أي : قاعدةُ مصدرِهِ السماعُ .

❀ قوله : (كـ « سُخْطٍ » و« رِضَا ») نَظَّرَ فيه ابنُ قاسمٍ : بأنَّهما يُستعمَلانِ

❀ قوله : (نَظَّرَ فيه ابنُ قاسمٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ قولَ المُصنِّفِ : (لِمَا مضىٰ) معناه : ما مضىٰ مِنَ المصادرِ القياسيَّةِ للفعل الثلاثيِّ مُتعدِّياً أو لازماً ؛ فليس هٰذا في اللازم فقط ؛ علىٰ أنَّهُ قد يُقالُ : لا نُسلِّمُ أنَّهُما مُتعدِّيان ، بل هما لازمان ، وقولُهُم : (سَخِطَهُ) و(رَضِيَهُ) على التوسُّع بإسقاط الجار ، والأصلُ : (سَخِطَ عليه) ، و(رَضِيَ عنه) ، فهٰذا النَّظَرُ مِن ابنِ قاسمٍ لا وجهَ له أصلاً في كلام المُصنِّف .

نعم ؛ يَرِدُ علىٰ قولِ الأُشْمُونيِّ : (إنَّ قياسَ مصدرِهما « فَعَل » بفتحتَينِ)[1] ؛ فإنَّ ذلك يَقتضِي أنَّهُما لازمان ، وليس كذلك ، ويُجابُ عن الأُشْمُونيِّ بما تقدَّم في قولنا : (علىٰ أنَّهُ قد يُقال . . .) إلىٰ آخره[2] ، تأمَّلْ .

---

(١) شرح الأشموني (٢/٣٤٨) .

(٢) تقدم في هٰذه القولة .

يعني : أنَّ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ في هٰذا الباب هو القياسُ الثابت في مصدرِ الفعلِ الثُّلاثيِّ ، وما وَرَدَ علىٰ خلاف ذلك . . فليس بمَقِيسٍ ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع ؛ نحوُ : (سَخِطَ سُخْطاً) ، و(رَضِيَ رِضاً) ، و(ذَهَبَ ذَهَاباً) ، و(شَكَرَ شُكْراناً)[1] ، و(عَظُمَ عَظَمَةً) .

مُتعدِّيَينِ ؛ فيُقالُ : (رَضِيَهُ) و(سَخِطَهُ) ، فكيف يَعُدُّهُما مِنَ اللازم ؟[2] .

وقد يُقال : إنَّهُما يُستعملانِ أيضاً لازمَينِ ، كما صرَّح به في « المصباح »[3] .

❁ قوله : (نحوُ : سَخِطَ سُخْطاً ، ورَضِيَ . . .) إلىٰ آخره : القياسُ : (سَخَطاً) بفتح السين والخاء ، و(رَضاً) بفتح الراء .

❁ قوله : (ذَهَاباً) بفتح الذال ، قياسُهُ : (ذُهُوباً) بضمِّها .

❁ قوله : (شُكْراناً) قياسُهُ : (شَكْراً) بفتح الشين وسكونِ الكاف .

❁ قوله : (عَظَمَةً) قياسُهُ : (عُظُومة) ، أو (عَظَامة)[4] .

❁ قوله : (بفتح السين . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ مصدرُ اللازمِ .

❁ قوله : (قياسُهُ : « ذُهُوباً » بضمِّها) فيه : أنَّهُ دالٌّ على السير ؛ فقياسُ مصدرِهِ : (ذَهِيبٌ) علىٰ وزن (فَعِيل) .

---

(١) في (هـ) : (شُكْراً) بدل (شكراناً) ، وكلاهما صحيح .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٨) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٣١٢ ، ٣٦٦) ، وانظر « تنوير الحالك » (ق/ ١٧٧) .

(٤) وهٰذا الأخير لا يدخل تحت الضابط المنقول سابقاً في (٤/ ٨٥) عن « شرح لامية الأفعال » .

٤٤٨ـ وغيرُ ذي ثلاثةٍ مَقِيسُ مصدرُهُ كـ (قُدِّسَ التقديسُ)

❀ قوله : (وغيرُ ذي ثلاثةٍ . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأٌ ، و(مَقِيسُ) : خبرُهُ ، و(مصدرُهُ) : نائبُ فاعلٍ ، ويجوزُ كونُهُ مبتدأً مُؤخَّراً ، و(مَقِيس) خبرٌ مُقدَّم ، والجملةُ خبرُ (غيرُ) ، والرابطُ : الضميرُ في (مصدره) ، والتقديرُ : (وغيرُ ذي الثلاثةِ مصدرُهُ مَقِيسٌ) ، كذا قاله المُعرِبُ[١] .

وفي « الفارِضيِّ » : (أنَّ « مَقِيسُ » مصدرٌ ميميٌّ مبتدأٌ ثانٍ مضافٌ إلىٰ

❀ قوله : (كذا قاله المُعرِبُ) ، وفيه : أنَّ هـٰذا الإعرابَ بوجهَيهِ يقتضِي : أنَّ مصدرَ غيرِ الثُّلاثيِّ مَقِيسٌ دائماً ، وليس كذلك ؛ بدليل قولِهِ : (واجعلْ مَقيساً ثانياً لا أوَّلا) ، وقولِهِ : (وغيرُ ما مرَّ السماعُ عادَلَهْ) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ مُرادَهُ : أنَّ كلَّ فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ لا بدَّ له مِنْ مصدرٍ مَقِيسٍ ، كما فسَّره الأُشْمُونيُّ بذلك[٢] .

هـٰذا إذا كان (كقُدِّسَ . . .) إلىٰ آخره خبراً لمحذوف ، أمَّا إذا جُعِلَ حالاً فلا يَرِدُ ما ذكر ؛ إذ المعنىٰ : وغيرُ الثُّلاثيِّ حالَ كونِهِ كـ (قُدِّسَ التقديسُ) . . مصدرُهُ مَقِيسٌ ، والمُرادُ : المصدرُ المذكورُ إنْ وَرَدَ لِمَا ذكر مصادرُ سماعيَّةٌ ، وإلا فلا حاجةَ للتقييد بالمصدر المذكور .

❀ قوله : (وفي « الفارِضيِّ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا وإن لم يَرِدْ عليه

---

(١) تمرين الطلاب (ص٩٤) .

(٢) شرح الأشموني (٢/٣٤٩) .

. . . .

« مصـدره » ، و« التقـديـسُ » : خبـرُ الثـانـي ، والجملـةُ : خبـرُ الأوَّل ،

ما وَرَدَ على المُعرِب . . إلا أَنَّهُ يَرِدُ عليه : أَنَّهُ لا يستقيمُ العطفُ في قوله : (وزَكِّهِ تزكيةً . . .) إلىٰ آخره ، فيُحتاجُ إلىٰ جَعْله مُستأنفاً ، وهو بعيدٌ جدّاً .

وقيل : إنَّ (مَقِيس) بمعنىٰ (قياس) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(مصدره) : مضافٌ إليه ، و(كقُدِّس . . .) إلىٰ آخره : خبرُ الثاني ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، وما بعدَهُ مِنْ قوله : (وزكِّهِ . . .) إلىٰ آخره . . معطوفٌ عليه ، و(التقديسُ) حينئذ : نائبُ فاعلِ (قُدِّس) ؛ أي : وغيرُ الثُّلاثيِّ قياسُ مصدرِهِ كائنٌ كـ (قُدِّسَ التقديسُ) و(زكِّهِ) . . . إلىٰ آخره ؛ أي : كائنٌ كـ (التقديس) مِنْ (قُدِّسَ) ، و(التزكيةِ) مِنْ (زَكِّهِ) ، و(الاستخراجِ) مثلاً مِنِ (استخرجَ) ، كما يُفهِمُهُ قولُهُ : (وما يَلِي الآخِرُ . . .) إلىٰ آخره .

ولا يخفىٰ أَنَّهُ يُحتاجُ بعدَ هٰذا التكلُّفِ إلىٰ تكلُّف يدفعُ أَنَّ العبارةَ تَقتضِي علىٰ هٰذا الوجه : أَنَّ كلَّ فعلٍ غيرِ ثُلاثيٍّ قياسُ مصدرِهِ كائنٌ كهٰذه المصادر كلِّها ؛ بأنْ يُقالَ[1] : المُرادُ : الحُكْمُ على المجموع بأنَّ قياسَ مصدرِهِ كائنٌ كهٰذه المصادر ، ويُرتكَبَ التوزيعُ .

ويصحُّ أنَّ (مَقِيسُ مصدرُهُ) : مبتدأٌ وخبر ، أو شِبْهُ فعل ونائبُ فاعلٍ ، خبرٌ عن (غير) ، وقولُهُ : (كقُدِّس . . .) إلىٰ آخره : حالٌ من (غير) ؛ أي : غيرُ الفعلِ الثلاثيِّ حالَ كونِهِ كـ (قُدِّس) . . . إلىٰ آخر الأبياتِ . . مقيسٌ مصدرُهُ المذكور في الأمثلة إنْ وَرَدَ غيرُهُ سماعاً ، أو مصدرُهُ لا بقيد الذِّكْرِ إن

---

(١) الباء في (بأن يُقال) تصويرٌ للتكلُّف .

٤٤٩ـ و(زَكِّـهِ تَـزْكِيَـةً) و(أَجْمِـلَا   إِجْمَـالَ مَـنْ تَجَمُّـلاً تَجَمَّـلَا)

والتقديرُ : والفعلُ غيرُ الثُّلاثيِّ كـ« قُدِّسَ » مصدرُهُ « التقديسُ ») انتهىٰ[١] .

فيجوزُ في (مصدره) الجرُّ والرفعُ[٢] .

❀ قوله : (إِجْمَالَ) مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع ؛ لأنَّهُ مضافٌ إلىٰ (مَنِ) الموصولةِ ، و(تَجَمُّلاً) بضمِّ الميم : مصدرٌ مُقدَّمٌ علىٰ عامله ؛ وهو (تَجَمَّلَا) بفتحها[٣] .

لم يَرِدْ غيرُهُ سماعاً ، أو المعنىٰ : أنَّ كلَّ فعلٍ مِنْ ذلك لا بدَّ له مِنْ مصدرٍ مقيس .

ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ علىٰ كلِّ وجهٍ فيه جرُّ (مصدره) : أنَّهُ مُخالِفٌ للرواية ، كما هو ظاهرُ كلامِهِم ، فتنبَّهْ[٤] .

❀ قوله : (والتقديرُ : والفعلُ. . .) إلىٰ آخره : سَقَطَ مِنْ كلامه لفظُ (قياس) ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٢) .

(٢) والمشهور روايةً : الرفع .

(٣) وهو فعلٌ ماضٍ فاعلُهُ ضميرُ (مَنْ) ، والجملةُ صلتُها . « خضري » (٢/ ٥٥٤) .

(٤) وقد صرَّح بالرفع الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٣٤٢) ، وابن جابر في « شرحه » (ق/ ٢٥٠) ، والمكودي في « شرحه » (ص ١٨٧) ، والشيخ خالد في « التمرين » (ص٩٤) ، وصرَّح الفارضي في « شرحه » (ق/ ١٠٢) بالجر فقط نقلاً عن أبي حيان .

٤٥٠ـ و(ٱستَعِذِ ٱستِعاذةً) ثمَّ (أَقِمْ إقامةً) وغالباً ذا التا لَزِمْ

وكان حقُّهُ : أَلَّا يذكرَ (تَجَمُّلاً) ؛ لدخوله تحت الضابطِ الآتي في قوله : (وضُمَّ ما يَربَعُ . . .) إلىٰ آخره .

ويُجابُ عنه : بأنَّ الناظمَ لم يَقصِدْ به بيانَ مصدر (تَفَعَّلَ) ، وإنَّما ذَكَرَهُ تتميماً لمعنىٰ ما قبلَهُ . انتهى « ابن قاسم »[١] .

أو يُقالُ : ذِكْرُهُ هنا مِنْ باب ذِكْرِ الخاصِّ قبلَ العامِّ .

❁ قوله : (وغالباً ذا التا لَزِمْ) ظاهرُهُ تناقضٌ ؛ إذ الغَلَبَةُ تَقتضِي عدمَ اللُّزُومِ ، واللُّزُومُ يُنافي الغَلَبَةَ .

ويُجابُ : بأنَّ هـٰذا بيانٌ لِمَا وَقَعَ مِنَ العرب ، وحاصلُهُ : أنَّ التاءَ لم تنفكَّ عن هـٰذه الصِّيغةِ في أكثر استعمالِهم ؛ فاللُّزُومُ بمعنىٰ عَدَمِ الانفكاكِ في استعمالهم ، وهـٰذا لا يُنافي التقييدَ بالغَلَبَة . انتهى « ابن قاسم »[٢] .

❁ قوله : (ذا التا لَزِمْ) ذا : مبتدأٌ ، والإشارةُ به : إلىٰ مُعتلِّ العين ؛ كـ (أَقِمْ إقامةً) ، وخبرُهُ : (لَزِمْ) ، و(التا) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (لَزِمْ) ، والذي ارتضاه المُعرِبُ : جَعْلُ (ذا) مبتدأً ، والتاءُ مبتدأٌ ثانٍ ، وجملةُ (لَزِمْ) خبرُ الثاني ، وهو وخبرُهُ خبرٌ عن الأوَّل ، والرابطُ محذوفٌ ، تقديرُهُ :

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٩) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٨) .

٤٥١ـ وما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وٱفْتَحَا مَعْ كسرِ تِلْوِ الثَّانِ ممَّا ٱفتُتِحَا
٤٥٢ـ بهمزِ وَصْلٍ كـ (ٱصْطَفَى) وضُمَّ ما يَربَعُ . . . .

(وهـٰذا المصدرُ التاءُ لَزِمَتْهُ غالباً)[١] .

❀ **قوله** : (**وما يَلِي الآخِرُ**) ؛ أي : وما يَلِيهِ الآخِرُ مُدَّ . . . إلىٰ آخره ؛ فـ(ما) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ(مُدَّ) ، و(**الآخِر**) بالرفع : فاعلُ (يَلِي) ، **والجملةُ** : صِلَةُ الموصول ، **والعائدُ** : محذوفٌ .

قيل : هـٰذا شاملٌ لـ(استَعِذِ استعاذةً) ؛ **لأنَّ أصلَهُ** : (استِعْوَاذاً) ؛ فيكونُ ذِكْرُهُ قبلُ مُكرَّراً مع هـٰذا .

قلتُ : **يُمكِنُ الجوابُ** : **بأنَّهُ ذُكِرَ أوَّلاً** ؛ لمناسبةِ نحوِ (إقامة) في لزوم التاءِ في الغالب ، وهنا لا مِنْ حيثُ ذلك ، **وهو ظاهرٌ**[٢] .

❀ **قوله** : (مَعْ كسرٍ) مُتعلِّقٌ بـ(مُدَّ) ، قاله المَكُوديُّ[٣] ، **وكذا** (ممَّا افتُتِحا) ، و(ما) : موصولٌ .

❀ **قوله** : (بهمزِ وَصْلٍ) مُتعلِّقٌ بـ(افتُتِحَ) ؛ **ففيه التضمينُ** .

❀ **قوله** : (يَربَعُ) بفتح أوَّلِهِ وثالثِهِ ؛ مِنْ (رَبَعْتُ القومَ أَربَعُهُم) : إذا

. . . .

(١) تمرين الطلاب (ص٩٥) .
(٢) في هامش (ج) : (أو يُقالُ : ذِكْرُهُ هناك مِنْ ذِكْرِ الخاصِّ قبل العامِّ . انتهىٰ) .
(٣) شرح المكودي على الألفية (ص١٨٨) .

صيَّرتُهُم أربعةً . انتهىٰ « مُعرِب »[1] .

❁ قوله : (في أمثالِ « قد تَلَمْلَمَا ») الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (ضُمَّ) ، و(أمثال) : مضافٌ إلىٰ قوله : (تَلَمْلَمَا) ، ومعناهُ في الأصل : الاجتماعُ ، والمُرادُ : المُماثلةُ في الحَرَكات والسَّكَنات وعددِ الحروف وإن لم يكنْ مِنْ بابه ، كما في « التصريح »[2] .

❁ قوله : (والمُرادُ : المُماثلةُ في الحَرَكات. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفي البَدْءِ بتاء المطاوعة وشِبْهِها .

وقولُهُ : (وإن لم يكنْ مِنْ بابه) ؛ وذلك تسعةُ أوزان ؛ فمُرادُ المُصنِّف بقوله : (أمثالِ قد تَلَمْلَمَا) : (تَلَمْلَمَ) ونحوُهُ مِنْ بقيَّة الأوزان العشرة ؛ وهي :

- (تفَعَّلَ) ؛ كـ (تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً) .
- و(تفاعَلَ) ؛ كـ (تغافَلَ تَغَافُلاً) .
- و(تَفَعْلَلَ) ؛ كـ (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً) .
- و(تَفَيْعَلَ) ؛ كـ (تَبَيْطَرَ تَبَيْطُراً) .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٩٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٦) .

. . . .

. . . .

ـ و(تَمَفْعَلَ) ؛ كـ (تَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً) .

ـ و(تَفَوْعَلَ) ؛ كـ (تَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً) .

ـ و(تَفَعْنَلَ) ؛ كـ (تَقَلْنَسَ تَقَلْنُساً) .

ـ و(تَفَعْوَلَ) ؛ كـ (تَرَهْوَكَ تَرَهْوُكاً) ؛ قال في « القاموس » : (الرَّهْوَكَةُ : استرخاءُ المفاصلِ في المشي ، ومرَّ يَتَرَهْوَكُ ؛ كأنَّهُ يموجُ في مِشْيته) انتهىٰ[1] .

ـ و(تَفَعْلَتَ) ؛ كـ (تَعَفْرَتَ تَعَفْرُتاً) .

ـ و(تَفَعْلَىٰ) ؛ كـ (تدلَّىٰ تَدَلِّياً) ، و(تَدَانىٰ تَدَانِياً) ، و(تَسَلْقَىٰ تَسَلْقِياً) ؛ أي : استلقىٰ علىٰ ظهره ؛ مطاوعَ (سَلْقَيْتُهُ) ؛ أي : أَلقيتُهُ علىٰ ظهره ، كما في « القاموس »[2] .

فكلُّ ذلك بضمِّ رابعِهِ ، لـٰكن قُلِبتْ ضمةُ الأخير كسرةً ؛ لمناسبة الياء ، كما ذَكَرَهُ بعضُ الأفاضل وغيرُهُ[3] ، لـٰكنَّ صريحَ كلامِ الأُشْمُونيِّ : أنَّ اللامَ ياءٌ في (تدلَّىٰ) وما بعده[4] ؛ فالوجهُ أنْ يُقالَ : إنَّ (تدلَّىٰ) معتلُّ اللام مِنْ

---

(١) القاموس المحيط (٣/ ٢٩٥) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢٣٩) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٥٥) .

(٤) شرح الأشموني (٢/ ٣٥٠) .

ذَكَرَ في هٰذه الأبياتِ مصادرَ غيرِ الثُّلاثيِّ ، وهي مَقِيسةٌ كلُّها .

فما كان علىٰ وزنِ (فَعَّلَ) : فإمَّا أنْ يكونَ صحيحاً ، أو مُعتلّاً .

فإن كان صحيحاً : فمصدرُهُ علىٰ (تَفْعِيلٍ) ؛ نحوُ : (قَدَّسَ تَقْدِيساً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، ويأتي أيضاً علىٰ (فِعَّالٍ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ : ٢٨] ، وعلىٰ (فِعَالٍ) بتخفيف العين[1] ، وقد قُرِئَ : (وكذَّبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال[2] .

وإن كان مُعتلّاً : فمصدرُهُ كذلك ، لٰكن تُحذَفُ ياءُ التفعيلِ ويُعوَّضُ عنها التاءُ ، فيصيرُ مصدرُهُ علىٰ (تَفْعِلَةٍ) ؛ نحوُ : (زكّىٰ تَزْكِيةً) ، ونَدَرَ مَجِيئُهُ علىٰ (تَفْعِيلٍ) ؛ . . . .

. . . .

(تَفَعَّلَ) ، و(تدانىٰ) معتلُّها مِنْ (تفاعَلَ) ، و(تَسَلْقَىٰ) معتلُّها مِنْ (تَفَعْلَلَ) ؛ فالمُناسِبُ : إبدالُ (تَفَعْلَىٰ) بـ (تَفَعْلَبَ) أو (تَفَعْبَلَ) ؛ كـ (تَجَلْبَبَ تَجَلْبُباً) ؛ أي : لَبِسَ الجِلْبابَ ؛ وهو ثوبٌ أوسعُ مِنَ الخمار ودونَ الرِّداء ، فتدبَّرْ .

(١) ويأتي أيضاً علىٰ (تَفْعِلَةَ) قليلاً ؛ كـ (جَرَّبَ تَجْرِبةً) . « خضري » (٢/ ٥٥٥) .

(٢) قرأ بالتخفيف : سيدنا علي والأعمش وأبو رجاء وعيسىٰ ، وقرأ الكسائي من السورة نفسها : ﴿لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا كِذَّٰبٗا﴾ [النبأ : ٣٥] ؛ فقيل : هو مصدر (كَذَّبَ) ، وقيل : مصدر (كَذَبَ) ؛ كـ (كَتَبَ كتاباً) ، وانظر « الدر المصون » (١٠/ ٦٥٩ ، ٦٦٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٦٩) .

كقوله(١) : [من مشطور الرجز]

٢٦٦ـ باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيَّا
كما تُنَزِّي شَهْلةٌ صَبِيَّا

وإن كان مهموزاً ـ ولم يذكرْهُ المُصنِّفُ هنا ـ . . فمصدرُهُ علىٰ (تَفْعِيلٍ) ، وعلىٰ (تَفْعِلَةَ) ؛ نحوُ : (خَطَّأَ تَخْطِيئاً وتَخطِئةً) ، و(جَزَّأَ تَجْزِيئاً وتَجْزِئةً) ، و(نَبَّأَ تَنْبِيئاً وتَنْبِئةً) .

---

* قوله : (باتَتْ تُنَزِّي . . .) إلىٰ آخره : الذي في « الشواهد الكبرىٰ » : (وهْيَ تُنَزِّي . . .) إلىٰ آخره(٢) ؛ أي : تلك المرأةُ تُحرِّكُ دَلْوَها ، والشاهدُ : في (تَنْزِيّا) ؛ فإنَّ القياسَ فيه : (تَنْزِيَةٌ) بالياء المُخفَّفة بعدَها تاءُ التأنيث .

و(الشَّهْلَة) بفتح المُعجَمة وسكونِ الهاء : المرأةُ العجوز ، شبَّه يَدَيْها إذا جَذَبَتْ بهما الدَّلْوَ لتخرج مِنَ البئر . . بيَدَي امرأةٍ تُرقِّصُ صبيّاً ، وخصَّ الشَّهْلةَ ؛ لأنَّها أضعفُ مِنَ الشابَّة ؛ فهي تُنَزِّي الصبيَّ باجتهاد .

* قوله : (علىٰ « تَفْعِيلٍ » ، وعلىٰ « تَفْعِلَةَ ») ، والثاني أشهرُ . انتهىٰ « فارِضي »(٣) .

. . . .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٤٧٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣١٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٦٧ـ ٨٦٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٤٠) ، و« المساعد » (٢/ ٦٢٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٤٣ـ ١٤٤٤) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٤٤٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠١) .

وإن كان علىٰ (أَفْعَلَ) : فقياسُ مصدرِهِ علىٰ (إِفْعالٍ) ؛ نحوُ : (أَكْرَمَ إِكْراماً) ، و(أَجْمَلَ إِجْمالاً) ، و(أَعْطىٰ إعطاءً) .

هـٰذا إذا لم يكن مُعتلَّ العينِ ، فإن كان مُعتلَّ العينِ : نُقِلَتْ حركةُ عينِهِ إلىٰ فاء الكلمة وحُذِفَتْ ، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث غالباً ؛ نحوُ : (أقامَ إقامةً) ، والأصلُ : (إِقْوَاماً) ؛ فنُقلتْ حركةُ الواوِ إلى القاف وحُذفتْ ، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث ؛ فصار : (إقامةً) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (ثمَّ أَقِمْ إقامةً) .

❁ قوله : (وحُذِفَتْ) ؛ أي : بعدَ قَلْبِها ألفاً ؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها ، واستشكالُهُ : بأنَّ شرطَ قَلْبِها ألفاً ألَّا يكونَ بعدَها ألفٌ . يُرَدُّ : بأنَّ هـٰذا الشرطَ إنَّما ذَكَرُوهُ في مُعتلِّ اللام ؛ ليخرجَ به نحوُ : (غَزَوَا) و(رَمَيَا) ؛ إذ القلبُ فيه يستلزمُ الحذفَ ، فيلتبسُ بنحوِ (غزا) و(رمىٰ) ، بخلافه في مُعتلِّ العينِ الذي الكلامُ فيه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (بخلافه في مُعتلِّ العينِ الذي الكلامُ فيه) ؛ أي : فتُقلَبُ عينُهُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها وإن كان بعدَها ألفٌ ، هـٰذا كلامُهُ ، وهو سهوٌ .

بل الواقعُ : أنَّهُ يُشترَطُ في قلب العين ألفاً : ألَّا يَلِيَها ساكنٌ ، سواءٌ كان ألفاً أو غيرَهُ ؛ ولذلك صحَّتِ العينُ في (بيان) و(طويل) و(خَوَرْنَق) مع تحرُّكِ العينِ وانفتاحِ ما قبلَها .

ويُشترَطُ في قلب اللام ألفاً : ألَّا يَلِيَها ألفٌ أو ياءٌ مُشدَّدة ، بخلافِ ما إذا

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٦١) .

وأشار بقوله : (وغالباً ذا التا لَزِمْ) إلىٰ ما ذَكَرْناهُ ؛ مِنْ أنَّ تعويضَ التاءِ غالبٌ ، وقد جاء حذفُها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الأنبياء : ٧٣][1] .

. . . .

وَلِيَها ساكنٌ آخَرُ ؛ فإنَّهُ لا يَمنَعُ مِنَ القلب .

وكلُّ ذلك مأخوذٌ مِنْ قول المُصنِّفِ فيما يأتي[2] :

إنْ حُرِّكَ التالي وإنْ سُكِّنَ كَفْ إعلالَ غيرِ اللامِ وهْيَ لا يُكَفْ
إعـلالُهـا بسـاكـنٍ غيـرِ أَلِـفْ أو يـاءِ التشـديـدُ فيهـا قـد أُلِـفْ

وجلَّ مَنْ لا يسهو !! فالإشكالُ باقٍ ، ولم ينفعْ هٰذا الجوابُ .

والأَوْلىٰ في الجواب أنْ يُقالَ : إنَّما قيل في المصدر المذكورِ : (تحرَّكتْ واوُهُ وانفتح ما قبلَها . . .) إلىٰ آخره وإن لم يُوجَدْ فيه الشرطُ ؛ حملاً له علىٰ فعله حيثُ قيل فيه ما ذُكِرَ ؛ وذلك أنَّهُ سُمِعَ المصدرُ مُعلّاً ولم يكن له وجهٌ إلا هٰذا ، بخلافِ نحوِ (بَيَان) ؛ فإنَّهُ لم يُقَلْ فيه ما ذُكِرَ حَمْلاً له علىٰ فعله ؛ لأنَّهُ لم يُسمَعْ مِنَ العرب إعلالُهُ حتىٰ يُتكلَّفَ له هٰذا الوجهُ .

وأمَّا جوابُ ابنِ قاسمٍ : بأنَّ هٰذا الشرطَ ـ وهو تحرُّكُ التالي ـ إنَّما هو فيما يستحقُّ الإعلالَ لذاته ؛ كالفعل ؛ لوجودِ سببِهِ فيه ، بخلاف المصدرِ ؛ فبالحمل عليه[3] . . ففيه : أنَّهُ لا يصحُّ الاحترازُ عن نحو (بَيَان) و(طَوِيل) و(خَوَرْنق) ؛ لخروجه مِنَ الموضوع ، مع أنَّهُم ذَكَرُوا ذلك في المُحتَرَزات ،

---

(١) وهو مقصور على السماع . « خضري » (٢/ ٥٥٦) .
(٢) انظر (٥/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢) .
(٣) انظر « تنوير الحالك » (ق/ ١٧٧) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٤٦٤) .

وإن كان علىٰ وزن (تَفَعَّلَ) : فقياسُ مصدرِهِ : (تَفَعُّلٌ) بضمِّ العين ؛ نحوُ : (تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً) ، و(تَعَلَّمَ تَعَلُّماً) ، و(تكرَّمَ تكرُّماً) .

وإن كان في أوَّله همزةُ وصلٍ[1] : كُسِرَ ثالثُهُ وزِيدَ ألفٌ قبلَ آخرِهِ ، سواءٌ كان علىٰ وزن (انْفَعَلَ) ، أم (افْتَعَلَ) ، أم (اسْتَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (انْطَلَقَ انْطِلاقاً) ، و(اصْطَفَى اصْطِفاءً) ، و(اسَتَخْرَجَ استِخْراجاً) ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وما يَلِي الآخِرَ مُدَّ وٱفتحا) .

فإن كان (استفعلَ) مُعتلَّ العينِ : نُقِلَتْ حركةُ عينِهِ إلىٰ فاء الكلمة وحُذِفَتْ ، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث لزوماً ؛ نحوُ : (استعاذَ استِعاذةً) ، والأصلُ : (اسْتِعْوَاذاً) ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الواو إلى العين ـ وهي فاء الكلمة ـ وحُذِفَتْ ، وعُوِّضَ عنها التاءُ ؛ فصار : (استعاذةً) ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وٱستَعِذِ ٱستِعاذةً) .

. . . .

ولو كان الحملُ مُقتضياً للإعلال . . لَأُعِلَّ (بَيَان) حملاً له علىٰ فعله مع أنَّهُ لم يُعَلَّ ، إلا أنْ يُقالَ : مُرادُهُ : أنَّ الحَمْلَ مُسوِّغٌ للإعلال فيما سُمِعَ فيه ذلك بغيرِ مُوجِبٍ ؛ فهو تخريجٌ لِمَا سُمِعَ ، فلا يلزمُ إعلالُ (بَيَان) للحمل المذكور ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : ثابتةٌ أصالةً ؛ فخَرَجَ : ما أصلُهُ (تفاعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) ؛ فلا يُكسَرُ ثالثُ مصدره ، ولا يُزادُ قبل آخره ألفٌ ؛ كـ (اطَّايَرَ) و(اطَّيَّرَ) ؛ فإنَّ أصلَهُما : (تطايَرَ) و(تَطَيَّرَ) ؛ أُدغِمَتِ التاءُ في الطاء ، وأُتي بهمزة الوصل ؛ فيُقالُ : (اطَّايَرَ يَطَّايَرُ اطَّايُراً) ، أو : (اطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ اطَّيُّراً) . « خضري » (٢/٥٥٦) .

ومعنىٰ قولِهِ : (وضُمَّ ما يَربَعُ في أمثالِ « قد تَلَمْلَمَا ») : أنَّ كلَّ فعلٍ يكونُ علىٰ وزنِ (تَفَعْلَلَ) . . فإنَّ مصدرَهُ يكونُ علىٰ (تَفَعْلُل) بضمِّ رابعه ؛ نحوُ : (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً) ، و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً) .



٤٥٣ ـ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ (فَعْلَلَا) وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لا أَوَّلَا

يأتي مصدرُ (فَعْلَلَ) : علىٰ (فِعْلَالٍ) ؛ كـ (دَحْرَجَ دِحْراجاً) ،

ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ : أنَّ المحذوفَ هو الألفُ الثانيةُ الزائدة ؛ فوزنُ نحوِ (إقامةٍ) : (إفْعَلَةٌ) ، ومذهبُ الأخفشِ والفرَّاءِ : أنَّهُ العينُ ؛ فوزنُهُ : (إفالةٌ)[1] .

❀ قوله : (فِعْلَالٌ) بكسر الفاء : مبتدأٌ ، وهو معرفةٌ كبقيّة الأوزان ، والخبرُ : قولُهُ : (لـ « فَعْلَلَا ») .

❀ قوله : (كـ « دَحْرَجَ دِحْراجاً ») قال في « التصريح » : (لم يُسمَعْ في « دَحْرَجَ » : « دِحْراجاً » ، نصَّ علىٰ ذلك الصَّيمَريُّ ، ولا في المُلحَق بـ « فَعْلَلَ » إلا « حِيقَالٌ » مصدرُ « حَوْقَلَ » ؛ وبذلك يُقيَّدُ قولُ الناظم :

❀ قوله : (وبذلك يُقيَّدُ قولُ الناظم. . .) إلىٰ آخره : المشارُ إليه بـ (ذلك) لم يذكرْهُ المُحشِّي في عبارته ، فأَشْكلَتْ ، وهو مذكورٌ في عبارة « التوضيح » ، ونصُّها مع « الشرح » : و(فِعْلالٌ) بكسر الفاء : قياسُ مصدرِ

---

(١) انظر « معاني القرآن » للفراء (٢/٢٥٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٨٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٣٤٦) .

« فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ . . . » إلىٰ آخره)[1] .

(فَعْلَلَ) ـ إن كان مضاعفاً ؛ وهو ما كانتْ فاؤُهُ ولامُهُ الأُولىٰ مِنْ جنسٍ واحد ، وعينُهُ ولامُهُ الثانيةُ مِنْ جنسٍ واحد ؛ كـ (زِلْزال) و(وِسْواس) بسينَين مُهملتَينِ ، و(وِشْواش) بشينَينِ مُعجمتَينِ ؛ وهو كلامٌ فيه اختلاطٌ .

وهو ـ أي : (فِعْلالٌ) ـ في غير المضاعف سماعيٌّ ؛ كـ (سَرْهَفَ سِرْهافاً) ؛ يُقالُ : (سرهفتُ الصبيَّ) : إذا أحسنتَ غِذاءَهُ ، ولم يُسمَعْ في (دَحْرَج) : (دِحْراجٌ) ، نصَّ علىٰ ذلك الصَّيمَريُّ وغيرُهُ ، ولا في الملحق بـ (فَعْلَلَ) إلا (حِيقَالٌ) مصدر (حَوْقَلَ) ، وبذلك يُقيَّدُ قولُ الناظم :

(فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ (فَعْلَلَا)   وَٱجْعَـلْ مَقِيسـاً ثَـانيـاً لا أَوَّلا

انتهىٰ[2] ؛ أي : فيُقيَّدُ قولُهُ : (لا أوَّلا) بغير المضاعف ، أمَّا المضاعفُ فهو قياسيٌّ أيضاً ، كما قال في صدر العبارة : (وفِعْلالٌ إن كان مضاعفاً) ، وإن كان ظاهرُ كلام المُصنِّف أنَّهُ ليس بقياسيٍّ مطلقاً ، وبعضُهُم جعله قياساً مطلقاً ، تدبَّرْ .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٦) ، وادِّعاءُ الصَّيْمَريِّ أنَّهُ لم يُسمَعْ ردَّه الطَّيِّبُ الفاسيُّ ـ كما في « تاج العروس » (٥/ ٥٥٢ـ٥٥٣) ـ بقوله : (ولا عبرةَ بقول الشيخ خالد في « التصريح » : « لم يُسمَعْ في دَحْرَجَ : دِحْراجاً ، نصَّ علىٰ ذلك الصَّيْمَريُّ وغيره » ؛ فإنَّهُ ثبت في الدواوين اللغوية كلِّها التمثيلُ لمصدر « فَعْلَلَ فِعْلالاً » و« فَعْلَلَةً » : بـ« دَحْرَجَ دِحْراجاً » و« دَحْرَجةً » ، والصَّيْمَريُّ ليس ممَّنْ يُعتدُّ به في هـٰذا الشأن) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٦) ، وانظر « التبصرة والتذكرة » (٢/ ٧٧٣) .

و(سَرْهَفَ سِرْهافاً) ، وعلىٰ (فَعْلَلَةَ) ، وهو المَقِيسُ فيه[1] ؛ نحوُ : (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً) ، و(بَرْهَمَ بَرْهَمَةً) ، و(سَرْهَفَ سَرْهَفَةً) .

٤٥٤ـ لـ (فَاعَلَ) (الفِعَالُ) و(المُفاعَلَهْ) وغيـرُ مـا مَـرَّ السمـاعُ عـادَلَـهْ

❀ قوله : (و« سَرْهَفَ سِرْهافاً ») ؛ أي : نَعَّمَ مِنَ النُّعُومة ؛ يُقالُ : (سَرْهَفْتُ الصبيَّ) : إذا أحسنتَ غذاءَهُ .

❀ قوله : (و« بَرْهَمَ بَرْهَمَةً ») ؛ أي : نَظَرَ مع سكون طَرْفِهِ ، كما في « المصباح »[2] ، وفي بعض النسخ : (بَهْرَجَ)[3] ، والبَهْرَجةُ : الرديءُ مِنَ الشيء ، كما في « المصباح » أيضاً[4] .

❀ قوله : (لـ « فَاعَلَ » « الفِعَالُ » . . .) إلىٰ آخره[5] : محلُّهُ : فيما ليس أوَّلُهُ ياءً ، أمَّا هو : فتتعيَّنُ فيه المُفاعَلةُ ؛ نحوُ : (ياسَرَ مُياسَرةً) ، و(يامَنَ مُيامَنةً) ، وشذَّ : (ياومَهُ يِوَاماً) ، لا (مُيَاوَمةً) .

❀ قوله : (وغيرُ ما مَرَّ السماعُ عادَلَهْ) ؛ أي : قابلَهُ ، أو لازمَهُ ؛

---

(١) أي : في (فَعْلَلَ) ، وكذا فيما أُلحق به ، كـ (جَلْبَبَ جَلْبَبَةً) ، و(قَلْنَسَ قَلْنَسَةً) ، وأمَّا (الفِعْلالُ) : فهو مَقِيسٌ في (فَعْلَلَ) المُضعَّف ؛ كـ (وَسْوَسَ وِسْواساً) ، كما نبَّه عليه المُقرِّر قبل قليل .

(٢) المصباح المنير (١/ ٦٤) .

(٣) هو كذلك في جميع نسخ « الشرح » الخطية .

(٤) المصباح المنير (١/ ٨٩) .

(٥) قال الخضـري في « حاشيتـه » (٢/ ٥٥٧) نقلاً عن الدماميني : (والمُطَّرِد دائماً عند =

كلُّ فعلٍ علىٰ وزن (فاعَلَ) . . فمصدرُهُ (الفِعَالُ) و(المُفاعَلَةُ) ؛ نحوُ : (ضارَبَ ضِرَاباً ومُضارَبةً) ، و(قاتَلَ قِتَالاً ومُقاتَلَةً) ، و(خاصَمَ خِصَاماً ومُخاصَمةً) .

وأشار بقوله : (وغيرُ ما مَرَّ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ ما وَرَدَ مِنْ مصادرِ غيرِ الثُّلاثيِّ علىٰ خلافِ ما مرَّ . . يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ، ومعنىٰ قولِهِ : (عادَلَهْ) : كان السماعُ له عَدِيلاً ؛ فلا يُقدَمُ عليه إلا بثَبَتٍ ؛ كقولهم في مصدر (فَعَّلَ) المُعتلِّ : (تَفْعِيلاً) ؛ نحوُ[1] : [من مشطور الرجز]

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا

فـ(عادَلَ) : فعلٌ ماضٍ ، والهاءُ : مفعولُهُ ، ويصحُّ أنْ يكونَ (عاد) فعلاً بمعنىٰ (رَجَعَ) ، والضميرُ المُستتِرُ عائدٌ على (السماعُ) ، والبارزُ المجرورُ لـ(غيرُ ما مَرَّ) ، أو بالعكس ، ولا قَلْبَ .

وقال الشاطِبيُّ : (ومعنىٰ « عادَلَهُ » : كان له عَدِيلاً ونظيراً في أنَّهُ لا يُقدَمُ عليه إلا بالنَّقْل ، وأصلُهُ : مِنْ قولهم : « عادَلْتُ كذا بكذا » ؛ أي : وازنْتُهُ به وجعلتُهُ عَدِيلاً له ، والعَدِيلُ : هو الذي يُعادِلُكَ في الوزن [والقَدْر]) انتهىٰ[2] .

* قوله : (بثَبَتٍ) بفتح الباء ؛ أي : بدليل ، وأمَّا بسكونها : فمعناه :

= سيبويه : « المفاعلة » ، وأمَّا « الفِعَال » : فقد يُترَكُ ؛ كـ « جالسه مُجالَسةً » ، ولم يقولوا : « جِلاساً ») .

(١) سبق تخريجه في (٤/ ٩٦) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٣٦١) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

والقياسُ : (تَنْزِيةٌ) ، وقولِهِم في مصدر (حَوْقَلَ) : (حِيقالاً) ، وقياسُهُ : (حَوْقَلةٌ) ؛ نحو : (دَحْرَجَ دَحْرَجةً) ، ومِنْ وُرُودِ (حِيقَالٍ) : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٦٧ـ يا قومِ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ

وشَرُّ حِيقَالِ الرجالِ الموتُ

ثابتُ القَلْبِ ؛ تقولُ : (رجلٌ ثَبْتٌ) ؛ أي : ثابتُ القلبِ ، كما في « المختار »[2] .

❀ قوله : (يا قومِ قد حَوْقَلْتُ . . .) إلىٰ آخره ؛ يُقالُ : (حَوْقَلَ الشيخُ) : إذا كَبِرَ وفَتَرَ عن الجماع ، والشاهدُ : في (حِيقَالٍ) ؛ فإنَّهُ علىٰ وزن (فِيعالٍ) ، وهو سماعيٌّ .

❀ قوله : (وشَرُّ حِيقَالِ . . .) إلىٰ آخره : (شَرُّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (الموتُ) ، والذي في « الشواهد » : (وبعضُ حِيقَالِ . . .) إلىٰ آخره[3] .

---

(١) الشطران لرؤبة في ملحق « ديوانه » (ص١٧٠) ، وفيه : (وبعض حيقال) بدل (وشر حيقال) ، وهما من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣١٢) ، و« المساعد » (٢/ ٦٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٣٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٤٤) .

(٢) مختار الصحاح (ص٣٥) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١٤٤٤) ، وجاء كذلك في (و) و« الديوان » .

وقولِهم في مصدرِ (تَفَعَّل) : (تِفِعَّالاً) ؛ نحوُ : (تَمَلَّقَ تِمِلَّاقاً) ، والقياسُ : (تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً) ؛ نحو : (تَمَلَّقَ تَمَلُّقاً) .

٤٥٥ـ و(فَعْلَةٌ) لمَرَّةٍ كـ (جَلْسَهْ) و(فِعْلَـةٌ) لهيئـةٍ كـ (جِلْسَـهْ)

إذا أُرِيدَ بيانُ المَرَّةِ مِنْ مصدر الفعلِ الثُّلاثيِّ . . قيل : (فَعْلَةٌ) بفتح الفاء ؛ نحوُ : (ضربتُهُ ضَرْبةً) ، و(قتلتُهُ قَتْلةً) .

هـٰذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ علىٰ تاء التأنيث ، فإن بُنِيَ عليها[1] وُصِفَ بما يَدُلُّ على الوَحْدة ؛ نحوُ : (نَعْمة) و(رَحْمة) ، فإذا أُرِيدَ المرَّةُ وُصِفَ بواحدة .

❁ قوله : (تَمَلَّقَ) يُقالُ : (تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقاً وتِمِلَّاقاً) ؛ أي : تودَّدَ إليه وتلطَّف له . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (و« فَعْلَةٌ » لمَرَّةٍ) ؛ أي : مِنْ مصدر الفعلِ الثُّلاثيِّ ؛ تقولُ : (جلستُ جَلْسَةً) بفتح الجيم ؛ أي : جلستُ مرَّةً مِنَ الجلوس ، وبكسرها ؛ أي : جلستُ نوعاً منه .

❁ قوله : (لهيئةٍ) هي الحالةُ التي يكونُ عليها الفاعلُ عندَ الفعل .

❁ قوله : (وُصِفَ بواحدة) ؛ أي : بما يَدُلُّ على الوَحْدة ؛ كـ (عَظِيمةٍ)

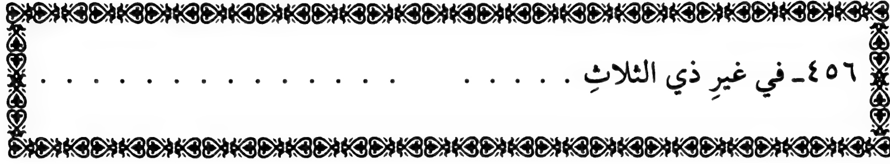
. . . .

---

(١) أي : مع الفتح ، لا مع الضمِّ ؛ كـ (كُدْرة) ، ولا الكسرِ ؛ كـ (نِشْدة) ؛ فإنهما يُفتحان للمرَّة دون الإتيان بالوصف . « خضري » (٢/٥٥٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/٦٦٣) .

وإن أُرِيدَ بيانُ الهيئةِ منه : قيل : (فِعْلَةٌ) بكسر الفاء ؛ نحوُ : (جَلَسَ جِلْسةً حسنةً) ، و(قَعَدَ قِعْدةً) ، و(مات مِيتةً) .



٤٥٦ـ في غيرِ ذي الثلاثِ . . . .

و(فَرْدَةٍ) و(واحدةٍ) ، ومثلُهُ يَجْري في (فِعْلَةَ) بالكسر للهيئة[١] ؛ فإذا كان بناءُ المصدرِ علىٰ (فِعْلَةَ) ؛ كـ (نَشَدَ نِشْدَةً) . . فيُدَلُّ على الهيئة منه بالوصف ؛ فيُقالُ : (نِشْدَةً عظيمةً)[٢] ، وكذا يُقالُ في غير الثُّلاثيِّ ؛ كـ (إقامةً واحدةً) ، و(استقامةً واحدةً) .

❁ قوله : (في غيرِ ذي الثلاثِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ بناءَ الفَعْلَةِ لا يأتي فيه ؛ إذ يلزمُ علىٰ ذلك هَدْمُ البِنْية بحَذْفِ ما قَصَدُوا إثباتَهُ ؛ فكأنَّهُمُ اجتنبُوا ذلك واستغنَوا عنه بنَفْسِ المصدر الأصليِّ . انتهىٰ « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »[٣] .

❁ قوله : (أي : لأنَّ بناءَ الفَعْلَةِ لا يأتي فيه . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ هـٰذا في « التصريح » عِلَّةً لعدم بناء (فِعْلَةَ) للهيئة مِنْ غير الثلاثيِّ[٤] .

(١) أي : ما لم يكن مفعولاً مطلقاً .

(٢) ودخل في ذلك : (فُعْلَة) بالضم أو بالفتح ؛ فإنَّهما يكسران للهيئة . « خضري » (٢/٥٥٨) .

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٤/٣٦٨) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٤٥٤) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/٧٧) .

. . . . بالتَّا المَرَّهْ وشَذَّ فيهِ هَيْئَةٌ كـ (الخِمْرَهْ)

إذا أُرِيدَ بيانُ المَرَّةِ مِنْ مصدر المَزِيدِ على ثلاثة أحرفٍ . . زِيدَ على المصدر تاءُ التأنيث ؛ نحوُ : (أَكْرَمتُهُ إِكْرَامةً) ، و(دَحْرَجتُهُ دِحْرَاجةً) ، وشذَّ بناءُ (فِعْلَةَ) للهيئة مِنْ غير الثلاثيِّ ؛ كقولهم : (هي حَسَنةُ الخِمْرةِ) ؛ فبَنَوا (فِعْلَةَ) مِن (اخْتَمَرَ) ، و(هو حَسَنُ العِمَّةِ) ؛ فبَنَوا (فِعْلَةَ) مِنْ (تَعَمَّمَ)[1] .

❀ قوله : (بالتَّا المَرَّهْ) ؛ أي : الدَّلالةُ على المرَّة في غيرِ ذي الثلاثِ . . بزيادة التاء على مصدرِهِ القياسيِّ ؛ فـ (المرَّهْ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بالتا) .

❀ قوله : (كـ « الخِمْرَهْ ») بكسر الخاء المُعجَمةِ ؛ مِنِ (اختَمَرَتِ المرأةُ) : غطَّتْ رأسَها بالخِمار .

❀ قوله : (مِنْ « تَعَمَّمَ ») ؛ أي : غطَّىٰ رأسَهُ بالعِمامة .

. . . .

(١) خاتمة : يُصاغُ من الثلاثي : (مَفْعَلٌ) بفتح العين للزمان والمكان والمصدر إذا اعتلَّتْ لامُهُ مطلقاً ، أو صحَّتْ ولم تُكسَرْ عينُ مضارعه ؛ كـ (مَقْتَلٍ) و(مَذْهَبٍ) ، فإنْ صحَّتْ مع كسر العين ؛ كـ (يَضْرِبُ) . . فُتحت في المصدر وكُسِرَتْ في الزمان والمكان ، ولا فَرْقَ في صحيح اللام بتفصيله المذكور بينَ كونِهِ واويَّ الفاء كـ (وَعَدَ) أو لا عند طيِّئٍ ، وأمَّا غيرُهُم فيكسرونَ واويَّها للثلاثة ، كُسِرَت عين مضارعه أو لا عند أكثر العرب ، وأمَّا مِنْ غير الثلاثي فالمصدرُ والزمان والمكان بزنة اسم المفعول . « خضري » (٢/٥٥٩) بتصرف .

. . . .

فائدة

[في أنَّهُ لم يَرِدْ عشرةُ مصادرَ إلا للفعل (لَقِيَ)]

قال بعضُهُم : (ليس في كلامِهِم مصدرٌ على عَشَرةِ ألفاظٍ إلا « لَقِيتُهُ لِقاءً » ، و« لِقاءَةً » ، و« لُقىً » كـ « هُدىً » ، و« لُِقِيّاً » بتثليث اللام ، و« لُقْية » ، و« لُقْياناً » ، و« لُقْيانة » ، و« لِقىً » بالكسر مقصوراً) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ **قوله** : (لِقاءً) بكسر اللام مع المدِّ ، و (لِقاءَةً) **الظاهرُ** : أنَّهُ بكسر اللام أيضاً مع المدِّ ، و(لُقْيةً) هو والاثنانِ بعدَهُ بضم اللام ، **كما هو الظاهرُ** ، **فحَرِّرْ** ، ثمَّ رأيتُ في « القاموس » ما نصُّهُ : (لَقِيَهُ ـ كـ « رَضِيَهُ » ـ لِقاءً ، ولِقاءةً ، ولِقايةً ، ولِقِيّاً ، ولِقْياناً ، ولِقْيانةً ؛ بكسرهنَّ ، ولُقْياناً ، ولُقِيّاً ، ولُقْيةً ، ولُقىً ؛ بضمِّهنَّ ، ولَقاءَةً : رآه) انتهىٰ[2] ، **وهو مُخالِفٌ** لِمَا نقله العلَّامةُ المُحشِّي عن الفارِضيِّ .



(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٢) ، وانظر « تاج العروس » (٣٩/ ٤٧١ـ٤٧٣) ، و« ليس في كلام العرب » لابن خالويه (ص٥٨) .

(٢) القاموس المحيط (٤/ ٣٧٩) .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهات بها[1]



(أبنيةُ أسماءِ الفاعِلينَ والمفعولِينَ ، والصفاتِ المُشبَّهاتِ بها)

❀ قوله : (أبنيةُ أسماءِ الفاعلِينَ والمفعولِينَ. . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ هـٰذا الجمعُ : بأنَّهُ اسمٌ للَّفظِ ، وهو غيرُ عاقل .

[أبنيةُ أسماءِ الفاعلِينَ والمفعولِينَ ، والصفاتِ المُشبَّهاتِ بها]

❀ قوله : (اعتُرِضَ هـٰذا الجمعُ) ؛ أي : جمعُ (الفاعِلِينَ) و(المفعولِينَ) ، وكأنَّ هـٰذا المعترضَ فَهِمَ أنَّ إضافةَ (أسماء) إلى (الفاعِلِينَ) و(المفعولِينَ) للبيان ، فيكونُ المُرادُ بالفاعِلِينَ والمفعولِينَ الألفاظَ ، وليس كما فَهِمَ ؛ فإنَّ الإضافةَ لاميَّةٌ .

وأمَّا إضافةُ (أبنية) إلىٰ (أسماء).. فهي للبيان ؛ أي : أبنيةٌ هي

---

(١) قوله : (بها) ؛ أي : بأسماء الفاعِلِينَ ؛ كـ(طاهر القلب) ، أو المفعولِينَ ؛ كـ(محمود المقاصد) إذا أُرِيدَ به الدوام ، ومرفوعُهُ فاعلٌ لا نائب ، لـٰكنَّ الموافقَ لقوله الآتي : (الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل).. رجوعُ الضمير للأوَّل فقط ، وهو المشهورُ . « خضري » (٢/ ٥٥٩) بتصرف .

ورُدَّ : بأنَّهُ اسمٌ للمعنىٰ والذاتِ الفاعلةِ أو المفعولةِ ، لا للَّفظ ، وغلَّب العاقلَ علىٰ غيره فجمعَها جمعَ العُقَلاء ، كما أفادَهُ ابنُ قاسم[1] .

والأَوْلىٰ : حذفُ قولِهِ : (والصفات المُشبَّهات بها) مِنَ الترجمة ؛ لترجمته بها بعدُ ، أو حذفُ الترجمةِ بها بعدُ .

وقد أشار بعضُهُم إلى الاعتذار عن المُصنِّف : بأنَّ جميعَ الأوزانِ المذكورةِ

أسماءُ . . . إلىٰ آخره ، ولك أنْ تجعلَ (الأبنية) عبارةً عن الأوزان ، و(أسماء الفاعِلِينَ . . .) إلىٰ آخره عبارةً عن الموزونات ؛ فتكونَ الإضافةُ لاميَّةً ؛ كإضافة (أسماء) إلى (الفاعِلِينَ) و(المفعولِينَ) .

و(الأبنيةُ) : جمعُ (بناء) ؛ وهو الصيغةُ التي هي مجموعُ المادَّةِ والهيئة .

❁ قوله : (وغلَّب العاقلَ علىٰ غيره) ؛ أي : والمُذكَّرَ على المُؤنَّث .

❁ قوله : (لترجمته بها بعدُ) فيه : أنَّ الترجمةَ الآتيةَ لعمل الصفة المُشبَّهة[2] ، لا لأبنيتها التي الكلامُ فيها .

وقولُهُ : (أو حذفُ الترجمةِ بها بعدُ) فيه : أنَّ الترجمةَ الآتيةَ لعملها كما علمتَ[3] ، وعادتُهُ إفرادُ العملِ بترجمةٍ والأبنيةِ بترجمة ؛ كما أَفْرَدَ عملَ اسمِ الفاعل بترجمة ، وعملَ المصدرِ بترجمة ، غايةُ ما يُقالُ : كان الأَوْلىٰ أنْ يذكرَ

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٣١) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٤٥٦ـ٤٥٧) ، و« تنوير الحالك » (ق/ ١٨٠) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٤٥٦) .
(٢) انظر (٤/ ١٢٥ ، ١٢٨) .
(٣) انظر (٤/ ١٢٥ ، ١٢٨) .

٤٥٧ـ كـ (فاعِلٍ) صُغِ ٱسمَ فاعِلٍ إذا   مِنْ ذي ثلاثةٍ يكونُ . . . . . .

في اسم الفاعل صالحةٌ لأنْ تكونَ صفةً مُشبَّهة إذا أُرِيدَ بها الدوامُ ؛ حتىٰ (فاعلٌ) إذا أُضِيفَ لمرفوعه ؛ كـ (طاهِرِ القلبِ) .

❁ قوله : (كـ « فاعِلٍ ») في موضعِ الحالِ مِنِ (اسمَ فاعلٍ) ، وقال المَكُوديُّ : (مُتعلِّقٌ بـ « صُغْ »)[١] ، و(صُغْ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (صاغ يصوغُ) : إذا اشتقَّ ، و(اسمَ) : مفعولُ (صُغْ) ، و(فاعلٍ) : مضافٌ إليه علىٰ معنى اللام ، و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرطِ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه ، وقولُ المَكُوديِّ : (مُتعلِّقٌ بـ « صُغْ ») مبنيٌّ علىٰ تجرُّد (إذا) مِنْ معنى الشرط ؛ لأنَّ (إذا) الشرطيَّةَ لا يعملُ فيها ما قبلَها ، و(صُغْ) : أمرٌ بمعنى : اشتقَّ ، و(مِنْ ذي ثلاثةٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يكونُ) علىٰ أنَّها تامَّةٌ ، أو خبرُها علىٰ أنَّها ناقصةٌ ، واسمُها ضميرٌ عائدٌ على (اسمَ فاعلٍ) .

أبنيةَ الصفةِ المُشبَّهةِ بعدَ الكلامِ علىٰ عملها كما صَنَعَ في غيرها ، ويُعتذَرُ عنه بما ذكره المُحشِّي[٢] .

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص١٩١) .

(٢) زاد في (ك) : (قوله : « مبنيٌّ علىٰ تجرُّده . . . » إلىٰ آخره : في عبارته سقطٌ ، ونصُّ عبارة المُعرِبِ : « كفاعلٍ » : في موضع الحالِ من « اسمَ فاعل » ، وقال المَكُوديُّ : مُتعلِّقٌ بـ « صُغْ » ، و« إذا » : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه ، وقولُ المَكُوديِّ . . .) إلىٰ آخرِ ما ذَكَرَهُ المُحشِّي ، وهـٰذا التقريرُ بناء علىٰ ما كتب عليه أوّلاً ، كما هو في جميع النسخ ما عدا (ج ، هـ) .

. . . . كـ (غَذَا)

إذا أُرِيدَ بناءُ اسمِ الفاعل مِنَ الفعل الثُّلاثيِّ . . جِيءَ به علىٰ مثالِ (فاعِلٍ) ، وذلك مَقِيسٌ في كلِّ فعلٍ كان علىٰ وزن (فَعَلَ) بفتح العين ، مُتعدِّياً كان أو لازماً ؛ نحوُ : (ضَرَبَ فهو ضارِبٌ) ، و(ذَهَبَ فهو ذاهِبٌ) ، و(غَذَا فهو غاذٍ) .

فإن كان الفعلُ علىٰ وزن (فَعِلَ) بكسر العين : فإمَّا أنْ يكونَ مُتعدِّياً ، أو لازماً .

فإن كان مُتعدِّياً : فقياسُهُ أيضاً : أنْ يأتيَ اسمُ فاعلِهِ علىٰ (فاعِلٍ) ؛ نحوُ : (رَكِبَ فهو راكِبٌ) ، و(عَلِمَ فهو عالِمٌ) .

وإن كان لازماً ، أو كان الثُّلاثيُّ علىٰ (فَعُلَ) بضمِّ العين . . فلا يُقالُ في اسم الفاعل منهما (فاعِلٌ) إلا سماعاً ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله :

---

* قوله : (كـ « غَذَا ») بالغين والذال المُعجمتَينِ : خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ ، قال المَكُوديُّ (و« غذا » يحتملُ : أنْ يكونَ مِنْ « غَذَوتُ الصبيَّ باللَّبَن » ؛ أي : ربَّيْتُهُ به ؛ فيكونَ مُتعدِّياً ، ويحتملُ : أنْ يكونَ بمعنىٰ : « غذا الماءُ » ؛ أي : سالَ ؛ فيكونَ لازماً) انتهىٰ ، ومنه : (غَذَا البولُ) : إذا انقطعَ ، و(غذا الشيءُ) : إذا أَسْرَعَ . انتهىٰ « مُعرِب »[1] .

. . . .

(١) تمرين الطلاب (ص٩٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٩١) .

٤٥٨ـ وهْوَ قليلٌ في (فَعُلْتُ) و(فَعِلْ)   غيرَ مُعَدّىً بل قياسُهُ (فَعِلْ)

❀ قوله : (وهْوَ) ؛ أي : فاعلٌ (قليلٌ) .

❀ قوله : (غيرَ مُعَدّىً) حالٌ مِنْ (فَعِلْ) بكسر العين .

❀ قوله : (بل قياسُهُ) (بل) هنا : حرفُ انتقالٍ ، و(قياسُهُ) : مبتدأٌ ، وخبرُهُ : (فَعِلْ) بكسر العين ، قال شيخُ الإسلامِ : (إطلاقُ اسمِ الفاعلِ على الأوزان التي علىٰ غيرِ « فاعِلٍ » . . تَجَوُّزٌ في الاصطلاح الشائعِ ؛ فإنَّها صفاتٌ مُشبَّهةٌ ، أمَّا ما كان بوزن « فاعِلٍ » : فهو اسمُ فاعل ، إلا إذا أُضِيفَ إلىٰ مرفوعه ـ وذلك فيما دلَّ على الثبوت ؛ كـ « طاهِرِ القلب » ، و« شاحِطِ الدار » ؛ أي : بعيدِها ـ فصفةٌ مُشبَّهةٌ أيضاً ، كما سيأتي في بابها) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (فإنَّها صفاتٌ مُشبَّهةٌ) ؛ أي : إنْ قُصِدَ بها الثبوتُ وإن لم تُضَفْ إلىٰ مرفوعها ، فإنْ قُصِدَ بها الحدوثُ كانت أسماءَ فاعلِينَ ، ونَقَلَ الأَسْقاطيُّ وغيرُهُ : أنَّهُ إذا أُريد بها النصُّ على الحدوث حُوِّلتْ إلىٰ (فاعل)[2] ؛ فيُقالُ : (حاسن) لـ (أحسن) ، وهـٰذا في اسم الفاعل الآتي مِنَ الثلاثيِّ ، أمَّا وصفُ الفاعلِ الآتي مِنْ غير الثلاثيِّ ، ووصفُ المفعولِ الآتي مِنَ الثلاثيِّ وغيرِهِ . . ففيه تفصيلُ ما كان علىٰ وزن (فاعِلٍ) الذي ذَكَرَهُ بقوله : (أمَّا ما كان بوزن « فاعل » . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٦٨) .

(٢) القول الجميل (ق/ ١٣٥) .

٤٥٩ـ و(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نحوُ (أَشِرِ) ونحوُ (صَدْيانَ) ونحوُ (الأَجْهَرِ)

أي : إتيانُ اسمِ الفاعل على وزنِ (فاعِلٍ) . . قليلٌ في (فَعُلَ) بضمِّ العين ؛ كقولهم : (حَمُضَ فهو حامِضٌ) ، وفي (فَعِلَ) بكسر العين غيرَ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : (أَمِنَ فهو آمِنٌ) ، و(سَلِمَ فهو سالِمٌ) ، و(عَقِرَتِ المرأةُ فهي عاقِرٌ) .

❀ قوله : (و« أَفْعَلٌ » « فَعْلَانُ ») معطوفانِ على (فَعِل) بإسقاط العاطفِ مِنَ الثاني .

❀ قوله : (أَشِرِ) بكسر الشين ؛ مِنْ (أَشِرَ يَأْشَرُ أَشَراً) : إذا لم يَحمَدِ النعمةَ والعافيةَ ، ومثلُهُ : (بَطِرٌ) وزناً ومعنىً .

❀ قوله : (ونحوُ « صَدْيانَ ») ؛ كـ (عَطْشانَ) وزناً ومعنىً .

❀ قوله : (الأَجْهَرِ) هو مَنْ لا يُبصِرُ في الشمس .

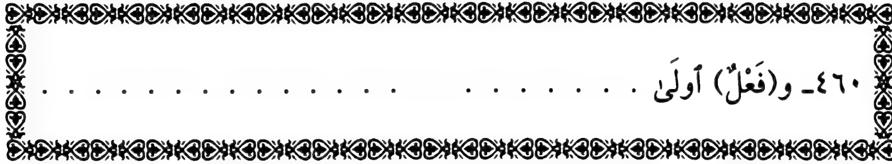
❀ قوله : (نحوُ : « أَمِنَ ») اعترِضَ : بأنَّهُ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : (أَمِنَ زيدٌ الشرَّ) . وقد يُجابُ : بأنَّهُ يُستعمَلُ لازماً ، كما في « المصباح »[1] ، وبأنَّهُ يُقالُ : (أَمِنَ البلدُ) ؛ بمعنى : اطمأنَّ أهلُهُ .

❀ قوله : (وبأنَّهُ يُقالُ . . .) إلى آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لأنَّهُ يُقال . . .) إلىٰ آخره ؛ فليس جواباً ثانياً وإنْ أَوْهَمَتْهُ العبارة .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٣٣) .

بل قياسُ اسمِ الفاعل مِنْ (فَعِلَ) المكسورِ العينِ إذا كان لازماً . أنْ يكونَ علىٰ وزن (فَعِلٍ) بكسر العين[1] ؛ نحوُ : (نَضِرَ فهو نَضِرٌ) ، و(بَطِرَ فهو بَطِرٌ) ، و(أَشِرَ فهو أَشِرٌ) ، أو علىٰ (فَعْلانَ)[2] ؛ نحوُ : (عَطِشَ فهو عَطْشانُ) ، و(صَدِيَ فهو صَدْيانُ) ، أو علىٰ (أَفْعَلَ)[3] ؛ نحوُ : (سَوِدَ فهو أَسْوَدُ) ، و(جَهِرَ فهو أَجْهَرُ) .



٤٦٠ـ و(فَعْلٌ) أَوْلَىٰ . . . .

❀ قوله : (و« فَعْلٌ » أَوْلَىٰ) إنَّما لم يُصرِّحْ بالقياس ؛ لأنَّهُ لم يَطَّرِدْ فيهما السماعُ عنده اطِّراداً يقطعُ فيه بالقياس ، وغيرُهُ يرىٰ : أنَّ (فَعِيلاً) قياسٌ مُطَّرِدٌ دونَ (فَعْلٍ) انتهى « ابن قاسم »[4] .

---

(١) أي : إن دلَّ علىٰ معنىً عارضٍ غيرِ مُستقرٍّ ؛ كـ(فَرِحَ فهو فَرِحٌ) ، و(أَشِرَ فهو أَشِرٌ) ، وشذَّ : (مَرِيض) و(كَهْل) ؛ إذ قياسُهُما كـ(فَرِح) ؛ لأنَّهُما عَرَضانِ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٠) .

(٢) أي : إن دلَّ على الامتلاء ؛ كـ(رَوِيَ فهو ريَّانُ) ، أو حرارةِ الباطن ؛ كـ(صَدِيَ فهو صَدْيانُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٠) .

(٣) أي : إن دلَّ علىٰ لون ؛ كـ(سَوِدَ فهو أَسْوَدُ) ، أو خِلْقةٍ ؛ أي : حالٍ ظاهرةٍ في البدن ؛ كـ(عَوِرَ فهو أَعْوَرُ) ، و(جَهِرَ فهو أَجْهَرُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٠) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢١ـ١٢٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٣٢) ، واستظهر فيها قولَ هٰذا الغير ، ثمَّ أَوْرَدَ عبارة الناظم في « شرح

. . . . و(فَعِيلٌ) بـ (فَعُلْ)   كـ (الضَّخْمِ) و(الجَمِيلِ) والفعلُ (جَمُلْ)

٤٦١ـ و(أَفْعَلٌ) فيهِ قليلٌ و(فَعَلْ)   وبسِوَى (الفاعِلِ) . . . .

---

* قوله : (و« فَعِيلٌ ») عطفٌ على الضمير في (أَوْلىٰ) ، ولا يجوزُ عطفُهُ علىٰ (فَعْلٌ) ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه الفصلُ بينَ (أَوْلىٰ) ومعمولِهِ بأجنبيٍّ .

* قوله : (جَمُلْ) بضمِّ الميم : خبرُ قولِهِ : (والفعلُ) ، وأمَّا (جَمَلَ) بفتح الميم ؛ نحوُ قولِهِم : (جَمَلْتُ الشحمَ) : إذا أَذَبتُهُ . . فإنَّ (فَعِيلاً) منه بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل ، قاله الشاطِبيُّ[1] .

فعلىٰ هـٰذا : قولُهُ : (والفعلُ « جَمُلْ ») : جملةٌ حاليّةٌ مِنَ (الجَمِيل) احتَرَزَ بها : عن (جَمَلَ الشَّحْمَ) بمعنىٰ : أذابَهُ .

* قوله : (و« أَفْعَلٌ » فيهِ قليلٌ) أفعل : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قليلٌ) ، و(فيه) : مُتعلِّقٌ به ، والضميرُ : لـ (فَعُل) مضمومَ العين .

---

* قوله : (عطفٌ على الضمير في « أَوْلىٰ » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه العطفُ علىٰ ضمير الرفع المتصلِ بدون فاصلٍ ؛ فهو هَرَبَ مِنْ ضرورةٍ إلىٰ ضرورة ، إلا أنْ يَدَّعيَ أنَّ هـٰذه أخفُّ .

* قوله : (فعلىٰ هـٰذا : قولُهُ : « والفعلُ جَمُلْ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي :

= التسهيل » ؛ وهي : (ومَنِ استعمل القياسَ فيهما لعدم السماع . . فهو مُصِيبٌ) هـٰكذا دون جَزْم ، ثمَّ قال : (وبالجملة : والمتبادرُ مِنْ حال المُصنِّف : أنَّهُ يقيس فيهما ، فتأمَّلْ) .

(١) المقاصد الشافية (٤/ ٣٧٨) .

قد يَغْنَىٰ (فَعَلْ) . . . .

إذا كان الفعلُ علىٰ وزن (فَعُلَ) بضمِّ العين . . كَثُرَ مجيءُ اسمِ الفاعل منه علىٰ وزنِ (فَعْلٍ) ؛ كـ (ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ) ، و(شَهُمَ فهو شَهْمٌ) ، وعلىٰ (فَعِيلٍ) ؛ نحوُ : (جَمُلَ فهو جَمِيلٌ) ، و(شَرُفَ فهو شَرِيفٌ) .

ويَقِلُّ مجيءُ اسمِ فاعلِهِ علىٰ (أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (خَطُبَ فهو أَخْطَبُ) ، وعلىٰ (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (بَطُلَ فهو بَطَلٌ) .

❀ قوله : (يَغْنَىٰ) بفتح النون : مضارعُ (غَنِيَ يَغْنَىٰ) ؛ كـ (فَرِحَ يَفرَحُ) ، و(فَعَلْ) بفتح العين : فاعلُ (يَغْنَىٰ) ، والمعنىٰ : قد يستغني (فَعَلٌ) بسوىٰ (فاعِلٍ) .

❀ قوله : (كضَخُمَ) بالضاد والخاء المُعجَمتَينِ ؛ بمعنىٰ : غَلُظَ .

❀ قوله : (شَهْمٌ) بالشين المُعجَمة ؛ أي : ذَكِيُّ الفؤاد . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (خَطُبَ) بالخاء والظاء المُعجَمتَينِ ؛ يُقالُ : (خَطُبَ اللونُ) :

فليس حَشْواً ، لـٰكن فيه : أنَّ كونَ الفعلِ (جَمُل) بالضم معلومٌ مِنْ كون الكلامِ في (فَعُل) المضموم ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّهُ مُستأنفٌ لبيان الواقع ، لا للاحتراز ، وأَوْلىٰ منه : أنَّهُ احترازٌ في التمثيل ؛ لينطبقَ المثالُ على المُمثَّل له صريحاً .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٦٧) .

وتقدَّم أنَّ قياسَ اسمِ الفاعل مِنْ (فَعَلَ) المفتوحِ العينِ . . أنْ يكونَ على (فاعِلٍ) ، وقد يأتي اسمُ الفاعلِ منه على غيرِ (فاعِلٍ) قليلاً ؛ نحوُ : (طابَ فهو طَيِّبٌ) ، و(شاخَ فهو شَيْخٌ) ، و(شابَ فهو أَشْيَبُ) ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبِسِوى « الفاعل » قد يَغْنىٰ « فَعَلْ ») .

٤٦٢ـ وزِنَـةُ المضـارعِ ٱسـمُ فـاعِـلِ   مِنْ غيرِ ذي الثلاثِ كـ (المُواصِلِ)
٤٦٣ـ مَعْ كسرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ . . . .

إذا كان أحمرَ إلى الكُدْرة[1] .

❀ قوله : (وزِنَةُ المضارعِ . . .) إلىٰ آخره : (زِنةُ) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(اسمُ فاعِلٍ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، أو (زِنَةُ) : مبتدأٌ علىٰ حَذْفِ مضاف ؛ أي : صاحبُ زِنَةِ المضارعِ اسمُ فاعِلٍ .

❀ قوله : (مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ) ؛ أي : ولو تقديراً ؛ كما في

---

(١) أي : مائلاً إليها ، وجاء في جميع نسخ الشرح المعتمدة بالخاء المعجمة ، وقال الصبان في « حاشيته » (٢/ ٤٧٥) : (قوله : « وخَظُبَ » بالخاء والظاء المُعجَمتَين ؛ علىٰ ما ذكره المُصرِّح وتبعه غيرُهُ ، والذي في « القاموس » : أنَّهُ بالطاء المُهمَلة ، وأنَّ فعلَهُ مِنْ باب « فَرِحَ » ، لا مِنْ باب « ظَرُفَ » كما هو مُقتضىٰ كلام الشارح ، وعبارتُهُ في مادَّة « خطب » بالخاء المعجمة والطاء المهملة : « الخُطْبة ـ بالضم ـ : لونٌ كَدِرٌ مُشرَبٌ حمرةً في صفرة ، أو غُبْرةٌ ترهقُها خُضْرة ، خَطِبَ ؛ كفَرِحَ ، فهو أَخْطَبُ » ، ولم أجد مادَّة « خَظُبَ » بالخاء والظاء المُعجَمتَينِ ، لا في « القاموس » ، ولا في « الصحاح » ، ولا في « المصباح ») .

. . . . مُطلَقَا وضـمٌ ميـمٍ زائـدٍ قـد سَبَقَـا

(مُخْتار) ، وأمَّا قولُهُم : (أَنْتَنَ فهو مُنْتُنٌ) بضمِّ التاء والميم ، و(هو مُنْحَدُرٌ مِنَ الجبل) بضمِّ الدال . . فإِتْباعٌ للأوَّل في المثال الأوَّل ، وللأخير في الثاني . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (مُطلَقَا) حالٌ مِنْ (كسرٍ) .

❀ قوله : (وضمٍّ ميمٍ) ، وأمَّا قولُهُم : (مِنْتِنٌ) بكسر الميم . . فإِتْباعٌ للعين .

❀ قوله : (قد سَبَقَا) نعتٌ لـ (ميمٍ) ، ولم يُبيِّنْ كيفيةَ سَبْقِ هٰذه الميمِ ؛ هل مع حرف المضارعة ، أو في موضعِهِ ؟

والجوابُ : أنَّ مثالَهُ بيَّنَ أنَّ الميمَ عِوَضٌ عن حرف المضارعة لا زائدةٌ عليه ، وأيضاً : فحرفُ المضارعةِ مُختَصٌّ بالفعل ، فلا يُتوهَّمُ بقاؤُهُ في اسم الفاعل ، وأيضاً : لو بَقِيَ مع الميم لم تَحصُلِ الموازنةُ وقد قال : (وزِنَةُ المضارعِ اسمُ فاعلٍ) . . . .

❀ قوله : (وللأخير في الثاني) ؛ أي : لا للأوَّل ؛ لأنَّ الحاءَ مُتحرِّكةٌ ، وهي تمنعُ الإتباعَ .

❀ قوله : (وقد قال : وزِنَةُ المضارعِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هٰذا

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٢٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٣٢) .

٤٦٤ـ وإنْ فتحتَ منهُ ما كانَ ٱنْكَسَرْ صارَ ٱسمَ مفعولٍ كمِثْلِ (المُنْتَظَرْ)

يقولُ : زِنَةُ اسمِ الفاعلِ مِنَ الفعل الزائدِ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ . . زنةُ المضارع منه بعدَ زيادةِ الميم في أوَّله مضمومةً ، ويُكسَرُ ما قبلَ آخِرِه مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان مكسوراً في المضارع أو مفتوحاً ؛ فتقولُ : (قاتَلَ يُقاتِلُ فهو مُقاتِلٌ) ، و(دَحْرَجَ يُدحْرِجُ فهو مُدحْرِجٌ) ، و(واصَلَ يُواصِلُ فهو مُواصِلٌ) ، و(تَدَحْرجَ يَتَدَحْرَجُ فهو مُتدحْرِجٌ) ، و(تَعَلَّمَ يَتَعلَّمُ فهو مُتعلِّمٌ) .

فإنْ أردتَ بناءَ اسمِ المفعولِ مِنَ الفعل الزائدِ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ . . أَتيتَ به علىٰ زِنة اسم الفاعل ، ولـٰكن تفتحُ منه ما كان مكسوراً ؛ وهو ما قَبْلَ الآخِرِ ؛ نحوُ : (مُضارَبٍ) ، و(مُقاتَلٍ) ، و(مُنتظَرٍ) .

انتهىٰ « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (وإنْ فتحتَ منهُ) الضميرُ في (منه) : عائدٌ على اسم الفاعل ، وقال الشاطِبيُّ : (عائدٌ علىٰ ما زاد على الثلاثة)[2] .

لا يُفِيدُ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ قال : (مَعْ كسرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مطلقاً) ، ومع ذلك إذا كُسِرَ وكان المضارعُ غيرَ مكسورٍ يخرجُ عن زِنَةِ المضارع .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٢) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٣٨٣) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٣٨٤) .

٤٦٥ـ وفي ٱسمِ مفعولِ الثُّلاثيِّ ٱطَّرَدْ زِنَةُ (مفعولٍ) كآتٍ مِنْ (قَصَدْ)

إذا أُرِيدَ بناءُ اسمِ المفعولِ مِنَ الفعل الثُّلاثيِّ . . جِيءَ به علىٰ زِنَةِ (مفعولٍ) قياساً مُطَّرِداً ؛ نحوُ : (قصدتُهُ فهو مَقْصُودٌ) ، و(ضربتُهُ فهو مَضْرُوبٌ) ، و(مررتُ به فهو مَمْرُورٌ به)[1] .

٤٦٦ـ ونابَ نَقْلاً عنهُ ذو (فَعِيلِ) نحـوُ (فتـاةٍ أو فتـىً كَحِيـلِ)

ينوبُ (فَعِيلٌ) عن (مفعولٍ) في الدَّلالة علىٰ معناه ؛ نحوُ : (مررتُ

❀ قوله : (وفي ٱسمِ مفعولٍ) مُتعلِّقٌ بقوله : (ٱطَّرَدْ) ، و(زِنَةُ) : فاعلٌ به ، وتقديرُ البيتِ : (اطَّرَدَ زِنَةُ « مفعولٍ » في اسم مفعولِ الفعل الثُّلاثيِّ المُتصرِّف ؛ وذلك كوزنِ مفعولٍ آتٍ مِنْ مصدرِ « قَصَدَ ») .

❀ قوله : (نَقْلاً) هو مصدرٌ في موضع الحال مِنْ (ذو)[2] .

❀ قوله : (نحوُ فتاةٍ أو فتىً) نبَّه بالمثالَينِ : علىٰ أنَّ (فَعِيلاً) يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ، . . . .

. . . .

(١) تنبيه : مُرادُهُ بالثُّلاثيِّ فيما مرَّ : المُتصرِّفُ ، أمَّا الجامد : فلا يُبنىٰ منه اسمُ فاعلٍ ولا مفعول . « خضري » (٢/ ٥٦٢) .

(٢) وهو أيضاً (فَعْلٌ) بمعنىٰ (مفعول) ؛ أي : ناب صاحبُ هـٰذا الوزنِ عن (مفعول) حالَ كونِهِ منقولاً عن العرب .

برجلٍ جَرِيحٍ) و(امرأةٍ جَرِيحٍ) ، و(فتاةٍ كَحِيلٍ) و(فتىً كَحِيلٍ) ، و(امرأةٍ قَتِيلٍ) و(رجلٍ قَتِيلٍ) ؛ فنابَ (جَرِيح) و(كَحِيل) و(قَتِيل) . . عن (مَجْرُوح) و(مَكْحُول) و(مَقْتُول) .

ولا ينقاسُ ذلك في كلِّ شيء ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (ونابَ نَقْلاً عنه ذو « فَعِيلِ ») .

وزَعَمَ ابنُ المُصنِّفِ : أنَّ نيابةَ (فَعِيلٍ) عن (مفعولٍ) كثيرةٌ ، وليستْ مَقِيسةً بالإجماع[1] ، وفي دَعْواهُ الإجماعَ علىٰ ذلك نَظَرٌ ؛ فقد قال والدُهُ في « التسهيل » في (باب اسم الفاعل) عندَ ذِكْرِهِ نيابةَ (فَعِيلٍ) عن (مفعولٍ) : (وليس مَقِيساً ، خلافاً لبعضهم)[2] ، وقال في « شرحه » : (وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ مَقِيسٌ في كلِّ فعلٍ ليس له « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعِلٍ » ؛ كـ « جَرِيح » ، فإن كان للفعل « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعِلٍ » . . لم يَنُبْ قياساً ؛ كـ « عَلِيمٍ »)[3] ، وقال في (باب التذكير والتأنيث) : (وصَوْغُ « فَعِيلٍ » بمعنىٰ « مفعولٍ » معَ

وإنَّما أَفْرَدَ النعتَ ؛ لأنَّ (فَعِيلاً) يُنعَتُ به الواحدُ والأكثرُ[4] ، أو مُراعاةً للعطف بـ (أو) .

---

(١) شرح ابن الناظم (ص٣١٦) ؛ فلا يُقالُ مثلاً : (ضَرِيبٌ) بمعنىٰ (مَضْروب) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٣٨) ، وقولُهُ : (خلافاً لبعضهم) ؛ أي : في نوع منه ؛ وهو ما بيَّنه الشارح بعدُ بقوله : (فيما ليس له « فَعِيلٌ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنه لا لَبْسَ فيه ، بخلاف ما له ذلك ؛ فيُلبِسُ بالفاعل . « خضري » (٢/ ٥٦٣) .

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٨٨) .

(٤) قوله : (وإنَّما أفرد . . . والأكثرُ) زيادة من (ج) .

كَثْرته . . غيرُ مَقِيسٍ)[1] ، فجَزَمَ بأصحِّ القولَينِ كما جَزَمَ به هنا ، وهـٰذا لا يَقتضِي نفيَ الخلاف .

وقد يُعتذَرُ عن ابن المُصنِّفِ : بأنَّهُ ادَّعى الإجماعَ على أنَّ (فَعِيلاً) لا ينوبُ عن (مفعول) ؛ يعني : نيابةً مطلقةً ؛ أي : في كلِّ فعلٍ ، وهو كذلك ؛ بناءً على ما ذَكَرَهُ والدُهُ في « شرح التسهيل » ؛ مِنْ أنَّ القائلَ بانقياسه يَخُصُّهُ بالفعل الذي ليس له (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) .

❀ قوله : (وقد يُعتذَرُ عن ابن المُصنِّفِ) ؛ أي : يُجابُ عنه .

❀ قوله : (الذي ليس له « فَعِيلٌ » بمعنى « فاعِلٍ ») ؛ كـ (جَرِيحٍ) و(قَتِيلٍ) ، وأمَّا الذي له (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) : فنحوُ (قَدِير) و(رَحِيم) ؛ بمعنى (قادِرٍ) و(راحِمٍ) ، والمُرادُ مِنْ هـٰذه العبارة : أنَّ (فَعِيلاً) مَقِيسٌ عندَهُ إن كان بمعنى (مفعولٍ) ، لا إنْ كان بمعنى (فاعِلٍ) ، كما أفادَهُ شيخُنا السيِّد[2] ، وإنَّما لم يكنْ مَقِيساً في ذلك ؛ لئلَّا يلتبسَ .

❀ قوله : (والمُرادُ مِنْ هـٰذه العبارة . . .) إلى آخره : مِنْ أين هـٰذا المُرادُ ؟! إذ مُفادُها : أنَّ كلَّ فعلٍ سُمِعَ فيه (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعل) . . لا يأتي منه (فَعِيلٌ) بمعنى (مفعول) قياساً ؛ لئلا يحصلَ لَبْسٌ ؛ وذلك كـ (عَلِمَ) و(رَحِمَ) و(قَدَرَ) ؛ فإنَّهُ سُمِعَ في ذلك (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) ؛ وهو (عَلِيمٌ) و(رَحِيمٌ) و(قَدِير) ؛ فلا يصحُّ أنْ تَستعمِلَ مِنْ ذلك (فَعِيلاً) بمعنى (مفعول) ، وما لم يُسمَعْ فيه (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) . . يسوغُ لك أنْ

---

(١) تسهيل الفوائد (ص ٢٥٤) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٣٢) .

ونبَّه المُصنِّفُ بقوله : (نحوُ « فتاةٍ أو فتىً كَحِيلِ ») : علىٰ أنَّ (فَعِيلاً) بمعنىٰ (مفعول) يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ ، وستأتي هـٰذه المسألةُ مُبيَّنةً في (باب التأنيث) إن شاء الله تعالىٰ[1] .

وزعم المُصنِّفُ في « التسهيل » : أنَّ (فَعِيلاً) ينوبُ عن (مفعولٍ) في الدَّلالة علىٰ معناه لا في العمل[2] ؛ فعلىٰ هـٰذا : لا تقولُ : (مررتُ برجلٍ جَرِيحٍ عبدُهُ) ، فترفعُ (عبده) بـ (جَرِيح) ، وقد صرَّح غيرُهُ بجواز هـٰذه المسألةِ .

❀ قوله : (لا في العمل) ولو كان رفعاً .

نعم ؛ يتحمَّلُ ضميرَ الرفع ؛ لكونه مُشتقّاً ، قال شيخُنا السيِّدُ : (والمُتَّجِهُ : أنَّهُ يعملُ في المرفوع ولو ظاهراً ، والمنفيُّ عملُهُ النصبَ ، وعندَ ابنِ عُصْفُورٍ يعملُ) انتهىٰ[3] .

تستعملَ منه (فَعِيلاً) بمعنىٰ (مفعول) ؛ كـ (جَرَحَ) و(ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ؛ فيجوزُ لك أنْ تستعملَ مِنْ ذلك (فعيلاً) بمعنىٰ (مفعول) ؛ يَدُلُّ علىٰ ذلك المعنىٰ : كلامُ الشارحِ أوَّلاً وآخِراً ، فتأمَّلْ .



---

(١) انظر (٥/ ٢٢١ـ٢٢٢) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٣٨) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٣٢) ، وعبارة ابن عصفور في « المقرب » (١/ ٨١) : (واسمُ المفعول وما كان من الصفات بمعناه . . حُكْمُهُ بالنظر إلىٰ ما يطلبه من المعمولات حكمُ الفعلِ المبنيِّ للمفعول) .

الصفة المشبّهة باسم الفاعل

٤٦٧ـ صفـةٌ ٱستُحسِـنَ جَـرُّ فـاعِـلِ . . . .

(الصفةُ المُشبَّهةُ باسم الفاعل)

❀ **قوله : (الصفةُ المُشبَّهةُ باسم الفاعل)** ؛ أي : المُتعدِّي لواحدٍ ، **ووَجْهُ الشَّبَهِ باسم الفاعل** : أنَّها صفةٌ قائمةٌ بالفاعل ، وتلحقُها الفروعُ ؛ مِنَ التثنية والجمع ، والتذكيرِ والتأنيث ، ولم تكنْ إيَّاهُ ؛ لكونه دالّاً على التجدُّد ، وهي دالَّةٌ على الدوام والثباتِ ؛ فلها جهةُ مُوافَقةٍ له وجهةُ مُخالفةٍ ، **وأمَّا اسمُ التفضيلِ** : فلِبُعْده عنه ـ لكونه لا يُثنَّىٰ ولا يُؤنَّثُ ـ لم يَنصِبْ ، أفادَهُ العلَّامةُ يحيى الشاويُّ[1] .

❀ **قوله : (صفةٌ ٱستُحسِنَ . . .) إلىٰ آخره : (صفةٌ)** خبرٌ مُقدَّم ،

[الصفةُ المُشبَّهةُ باسمِ الفاعلِ]

❀ **قوله : (والتذكيرِ والتأنيث) الأَوْلىٰ** : حذفُ (التذكير) ؛ لأنَّهُ ليس مِنَ الفروع .

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٥٠١) .

. . . .

و(استُحسِنَ) : صفتُهُ ، و(المُشبِهةُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، ويجوزُ العكس ، و(اسمَ الفاعل) : منصوبٌ بـ(المُشبِهة) ، أو مجرورٌ بإضافته إليه ، والمُرادُ : استُحسِنَ في المجموع ، لا في الجميع ؛ فلا يَرِدُ مسائلُ امتناعِ الجرِّ الآتيةُ في قوله : (ولا تَجْرُرْ بها . . .) إلىٰ آخره[1] .

واعترَضَ ابنُ الناظمِ التعريفَ : بأنَّ فيه دَوْراً ، وتقريرُهُ : أنَّ العِلْمَ بالصفة المُشبَّهةِ مُتوقِّفٌ على استحسان إضافتِها إلى الفاعل ، واستحسانَ إضافتِها إلى الفاعل مُتوقِّفٌ على العِلْم بكونها صفةً مُشبَّهة[2] .

وردَّهُ ابنُ هشامٍ بانفكاك الجهةِ ؛ وذلك أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ وإن كانتْ موقوفةً على استحسان الإضافةِ إلى الفاعل . . فاستحسانُ الإضافةِ إلى الفاعل ليس موقوفاً علىٰ معرفةِ كونِها صفةً مُشبَّهةً ، وإنَّما هو موقوفٌ على النَّظَر في معناها

❀ قوله : (بانفكاك الجهةِ) فيه : أنَّ انفكاكَ الجهةِ إنَّما يُقالُ فيما إذا توقَّفَ كلٌّ منهما على الآخَر ، لـٰكن مِنْ جهتَينِ مُنفكَّتَينِ ، وهنا التوقُّفُ مِنْ أحدهما ، وعدمُ التوقُّفِ رأساً مِنَ الآخر ، وقد يُقالُ هنا : توقُّفُ كلٍّ مِنَ الأمرَينِ على الآخَر مِنْ جهتَينِ ؛ لأنَّ استحسانَ الجرِّ مُتوقِّفٌ على الصفة المُشبَّهة ، لا مِنْ حيثُ كونُها صفةً مُشبَّهةً ، بل مِنْ حيثُ النَّظَرُ في معناها ، والصفةُ المُشبَّهةُ مُتوقِّفةٌ على استحسان الجرِّ مِنْ حيثُ معرفةُ كونِها صفةً مُشبَّهة .

---

(١) انظر (٤/١٣٨ـ١٤١ ، ١٤٣ـ١٤٤) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٣١٨) .

الثابتِ لفاعلها ؛ بحيثُ لو حُوِّلَ إسنادُها عنه إلىٰ ضميره لا يكونُ فيه لَبْسٌ ولا قُبْحٌ ، فتَحْسُنُ حينئذٍ الإضافةُ إلى الفاعل[1] .

❀ قوله : (معنىً) إنَّما قيَّد الفاعلَ بالمعنىٰ ؛ لأنَّهُ لا تُضافُ الصفةُ إليه

❀ قوله : (لا يكونُ فيه لَبْسٌ) ؛ أي : كما في إضافة اسمِ الفاعل المُتعدِّي إلىٰ فاعله .

وقولُهُ : (ولا قُبْحٌ) ؛ أي : كما في إضافة اسمِ الفاعلِ اللازمِ إلىٰ فاعله مِنْ غير تحويلٍ إلى النصب ؛ فإنَّهُ قبيحٌ ؛ للزوم إضافةِ الشيءِ إلىٰ نفسه ، بخلافِ ما إذا حُوِّلَ إلى النصب وأُريد به الدوامُ ؛ فإنَّهُ يُستحسَنُ الجرُّ ، ويكونُ حينئذٍ مِنْ قَبيلِ الصفةِ المُشبَّهة .

وقد مثَّل في « التوضيح » لِمَا هو قبيحٌ بالإضافة في (زيدٌ كاتبُ الأبِ) ؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ أبوه لا يَحسُنُ أنْ تُسنَدَ الكتابةُ إليه إلا بمجازٍ بعيدٍ ، بخلاف الإضافةِ في (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ) ؛ لأنَّ مَنْ حَسُنَ وجهُهُ حَسُنَ أنْ يُسنَدَ الحُسْنُ إلىٰ جُمْلته[2] ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (لأنَّهُ لا تُضافُ الصفةُ إليه . . .) إلىٰ آخره : مُقتضىٰ هٰذا

---

(١) أورده الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٨١) ، وانظر « حاشية ابن هشام الكبرىٰ على الألفية » (ص ٤٠٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٤٧) .

قد سَبَقَ أنَّ المُرادَ بالصفة : ما دلَّ علىٰ معنىً وذاتٍ[1] ، وهـٰذا يشملُ : اسمَ الفاعل ، واسمَ المفعول ، وأفعلَ التفضيل ، والصفةَ المُشبَّهة .

وذَكَرَ **المُصنِّفُ أنَّ علامةَ الصفةِ المُشبَّهةِ** : استحسانُ جَرِّ فاعلِها بها ؛ نحوُ : (حَسَنِ الوجهِ) ، و(مُنطلِق اللِّسانِ) ، و(طاهر القلبِ) ، والأصلُ : (حَسَنٌ وجهُهُ) ، و(مُنطلِقٌ لسانُهُ) ، و(طاهرٌ قلبُهُ) ؛ فـ (وجهُهُ) : مرفوعٌ بـ (حَسَنٌ) على الفاعليَّة ، و(لسانُهُ) : مرفوعٌ بـ (مُنطلِق) ، و(قلبُهُ) : مرفوعٌ بـ (طاهر) .

إلا بعدَ تحويلِ الإسنادِ عنه إلىٰ ضمير الموصوف ، فلم يَبْقَ فاعلاً إلا مِنْ جهة المعنىٰ .

❀ قوله : (قد سَبَقَ . . .) إلىٰ آخره : لم يذكره فيما سَبَقَ أصلاً .

❀ قوله : (نحوُ : « حَسَنِ الوجهِ ») ؛ أي : بجرِّ (الوجه) ، والأصلُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) بالرفع على الفاعليَّة ؛ فإسنادُ الحُسْنِ إنَّما هو لوجهِ زيدٍ في الأصل ، فلمَّا حَسُنَ وجهُهُ حَسُنَ أنْ يُسنَدَ الحُسْنُ إلىٰ جميعِهِ ؛ فتُضافُ الصفةُ لـ (الوجه) ، ويصيرُ الفاعلُ ضميراً في الصفة عائداً علىٰ (زيدٌ) ، ويُجَرُّ (الوجه) بعدَ أنْ كان فاعلاً ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ) انتهىٰ « فارِضي »[2] .

التوجيهِ : أنَّ التقييدَ لبيان الواقعِ ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ بياناً للحُكْم ؛ إذ الحُكْمُ لا يدخلُ التعريف .

---

(١) لم يذكره سابقاً كما نبَّه عليه المُحشِّي .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٣) .

وهـٰذا لا يجوزُ في غيرها مِنَ الصفات ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ ضاربُ الأبِ عمراً) ؛ تُرِيدُ : (ضاربٌ أبوهُ عَمْراً) ، ولا : (زيدٌ قائمُ الأبِ غداً) ؛ تُرِيدُ : (زيدٌ قائمٌ أبوهُ غداً) ، وقد تقدَّم أنَّ اسمَ المفعولِ تجوزُ إضافتُهُ إلىٰ مرفوعه ؛ فتقولُ : (زيدٌ مضروبُ الأبِ)[1] ، وهو حينئذٍ جارٍ مَجْرى الصفةِ المُشبَّهة .

٤٦٨ـ وصَـوْغُهـا مِـنْ لازِمٍ لحـاضِـرِ . . . .

والأصلُ : هو الرفع ، ويتفرَّعُ عنه النصبُ ، ويتفرَّعُ عن النصب الخفضُ ، هـٰذا مِنْ جهة اللفظ ، وأمَّا مِنْ جهة المعنىٰ : فالرفعُ وإن كان أصلاً فهو دونَ النصب والخفضِ ؛ إذ الإسنادُ في الرفع إلىٰ بعض الجملة ، وفي النصب والخفضِ إلىٰ كلِّها . انتهىٰ « تمرين »[2] .

❀ قوله : (وصَوْغُها . . .) إلىٰ آخره : (صَوْغُ) : مبتدأٌ ، و(مِنْ لازمٍ لحاضِرٍ) : مُتعلِّقانِ به ، لا خبرانِ عنه ؛ لعدم الفائدة ، بل هو محذوفٌ لدَلالة

❀ قوله : (لعدم الفائدة) ؛ أي : المقصودةِ ؛ وهي إفادةُ وجوبِ ذلك ، وقد يُقالُ : يصحُّ كونُ ما ذكر خبراً ، والوجوبُ مُستفادٌ من الحصر ؛ إذ المبتدأُ معرفةٌ ، ويُشِيرُ إلىٰ هـٰذا صنيعُ الشارح .

---

(١) انظر (٤/ ٧٣) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٩٨) ، وقوله : (إلىٰ كلها) فيه حذف المُؤكَّد وإقامةُ المُؤكِّد مُقامه ، والراجح : عدم جوازه .

كـ (طاهِرِ القلبِ) (جَمِيلِ الظاهِرِ)

يعني : أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ لا تُصاغُ مِنْ فعلٍ مُتعدٍّ[1] ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ قاتلُ الأبِ بكراً) ، تُرِيدُ : (قاتلٌ أبوهُ بكراً) ، بل لا تُصاغُ إلا مِنْ فعلٍ لازمٍ ؛

السِّياقِ عليه ؛ أي : واجبٌ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً علىٰ (جَرُّ فاعِلٍ) ؛ لأنَّ جرَّ الفاعلِ بها مُستحسَنٌ ، وصَوْغَها ممَّا ذُكِرَ واجبٌ ، كذا قيل .

قلتُ : الاستحسانُ يُطلَقُ على الواجب وغيرِهِ ، فيجوزُ العطفُ ، ويكونُ مِنِ استعمال المشتركِ في معنيَيهِ .

❁ قوله : (كـ « طاهِرِ القلبِ ») مِنْ إضافة الصفةِ لمرفوعها في المعنىٰ ، والأصلُ : (طاهرٌ القلبُ) بالرفع ؛ فحُوِّلَ الإسنادُ إلىٰ ضمير الموصوف ، فانتصبَ الاسمُ بعدَها على التشبيه بالمفعول به ، ثمَّ خُفِضَ بإضافة الصفة إليه ، ومثلُ هٰذا يأتي في قولِهِ : (جميلِ الظاهِرِ) ، إلا أنَّ الأوَّلَ مُجارٍ لفعله ، والثانيَ غيرُ مُجارٍ ، وهو الغالبُ في الصفة المُشبَّهة .

❁ قوله : (يُطلَقُ على الواجب) ظاهِرُهُ : حقيقةً ، كما يُفِيدُهُ قولُهُ : (ويكونُ. . .) إلىٰ آخره ، وفيه : أنَّهُ لو سُلِّمَ أنَّ هٰذا حقيقيٌّ. . فهو غيرُ مُتبادرٍ لا يُحمَلُ عليه الكلامُ في مَقام البيان .

---

(١) أي : ما لم يُنزَّلْ منزلةَ اللازم ، أو يُحوَّل إلىٰ (فَعُلَ) بالضم ؛ كما قيل به في (العليم) و(الرحمٰن) و(الرحيم) . « خضري » (٢/ ٥٦٥) .

نحوُ : (طاهرِ القلبِ) ، و(جَمِيلِ الظاهر) ، ولا تكونُ إلا للحال ، وهو المُرادُ بقوله : (لحاضِرِ) ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ غداً) ، أو (أمسِ) .

ونبَّهَ بقوله : (كـ « طاهرِ القلبِ » « جميلِ الظاهر ») : علىٰ أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ إذا كانتْ مِنْ فعلٍ ثُلاثيٍّ تكونُ علىٰ نوعَينِ[1] :

أحدُهُما : ما وازنَ المُضارعَ ؛ نحوُ : (طاهرِ القلبِ) ، وهـٰذا قليلٌ فيها .

والثاني : ما لم يُوازِنْهُ ، وهو الكثيرُ ؛ نحوُ : (جَمِيلِ الظاهرِ) ، و(حَسَنِ الوجهِ) ، (وكَرِيمِ الأبِ) .

❁ قوله : (ما وازنَ المُضارعَ) ؛ أي : لأنَّ ما كان علىٰ وزنِ (فاعِلٍ) إذا أُضِيفَ لمرفوعه وقُصِدَ ثبوتُ معناه . . انتَظَمَ في سِلْكِ الصفةِ المُشبَّهة . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❁ قوله : (والثاني : ما لم يُوازِنْهُ ، وهو الكثيرُ ؛ نحوُ : جَمِيلِ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو مِنَ الصفة المُشبَّهة وإنْ أُطلِقَ عليه توسُّعاً فيما تقدَّمَ أنَّهُ اسمُ فاعل .

---

(١) أي : بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنَّهُ يلزمُ موازنتُهُ للمضارع ، ومذهبُ الزَّمَخْشَريِّ وابن الحاجب : أنَّها لا تُوازِنُ المضارعَ أصلاً ، ونحوُ : (طاهر القلب) اسمُ فاعل قُصِدَ به الدوام ؛ فأُعطِيَ حكم الصفة ، وليس منها حقيقةً ، والمُختارُ : خلافه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٥) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٣) .

وإنْ كانتْ مِنْ غير ثُلاثيٍّ . . وَجَبَ مُوازنتُها المضارعَ ؛ نحوُ : (مُنطلِقِ اللِّسانِ) .

٤٦٩ـ وعَمَلُ ٱسمِ فاعِلِ المُعدَّىٰ   لها على الحَدِّ . . . .

انتهىٰ « فارِضي »[١] .

❁ قوله : (وعَمَلُ ٱسمِ . . .) إلىٰ آخره : (عَمَلُ) : مبتدأٌ ، و(المُعدَّىٰ) بفتح الدال : نعتٌ لمحذوفٍ ؛ أي : الفعلِ المُعدَّىٰ لواحدٍ ، و(لها) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ .

قال ابنُ هشام : (المُرادُ بالعمل : عملُ النصبِ علىٰ طريق المفعولِ به ، وأمَّا عَمَلُ الرفعِ ، أو عملُ نصبٍ آخَرَ . . فلا يتوقَّفُ علىٰ ذلك الحدِّ ، كما أنَّ اسمَ الفاعل هٰكذا ، قال في « النهاية » : الصفةُ المُشبَّهةُ تَنصِبُ المصدرَ ،

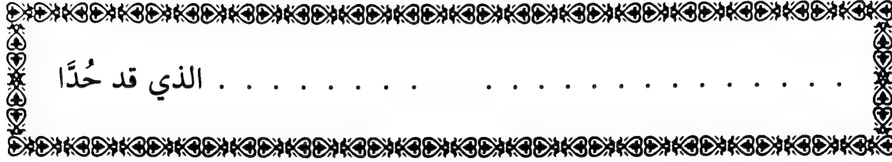
❁ قوله : (علىٰ طريق المفعولِ به) ؛ أي : بحيثُ يكونُ منصوباً على التشبيه بالمفعول به .

❁ قوله : (قال في « النهاية » . . .) إلىٰ آخره : قَصَدَ التنبيهَ علىٰ ما ادَّعاهُ ؛ مِنْ أنَّ لها عملَ نصبٍ آخَرَ .

وقولُهُ : (تَنصِبُ المصدرَ . . .) إلىٰ آخره ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ حُسْناً) ، أو (راكعاً وساجداً) ، أو (وجهاً) ، أو (إلا لِمَّتَهُ)[٢] ، أو (عندَكَ) ،

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٣) .
(٢) اللِّمَّة : الشعر الذي يجاوز شَحْمةَ الأذنين ، والجمع : (لِمَم) و(لِمَام) .



والحالَ ، والتمييزَ ، والمُستثنىٰ ، والظَّرفَينِ ، والمفعولَ له ، والمُشبَّهَ بالمفعول به ، وذَكَرَ في موضعٍ آخَرَ أنَّها لا تعملُ في المفعول المطلق) ، ذَكَرَهُ شيخُنا الحَفْناويُّ[1] ، وبه تعلمُ ما في كلام الشارح .

❀ قوله : (الذي قد حُدَّا) ؛ أي : حُدَّ له في بابه ، وسيذكرُهُ الشارح[2] .

أو (عندَ السؤالِ) ، أو (مُلاقاةً) ، أو (الوجهَ) ، ومثلُ المفعولِ له المفعولُ معه ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ وصاحبَهُ) .

❀ قوله : (وذَكَرَ في موضعٍ آخَرَ . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : الأوَّلُ ، كما هو واضحٌ .

❀ قوله : (وبه تعلمُ ما في كلام الشارح) ؛ فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّهُ يُشترَطُ الاعتمادُ حتىٰ لعمل الرفع ، مع أنَّهُ لا يُشترَطُ له هنا كما لا يُشترَطُ له في اسم الفاعل ، كما يُفيدُهُ قولُ ابنِ هشامٍ : (وأمَّا عملُ الرفعِ فلا يتوقَّفُ علىٰ ذلك الحدِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذي هو وجوبُ الاعتماد .

لٰكن ما يُفيدُهُ كلامُ الشارحِ هو التحقيقُ ؛ فإنَّ اسمَ الفاعلِ يُشترَطُ فيه الاعتمادُ حتىٰ لعمل الرفع ، كما صرَّحوا به ، وقولُ ابنِ هشامٍ في « المغني » :

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٥٢) ، وزيد في بعض المصادر ـ كـ « الارتشاف » (٥/٢٣٤٨) ، و« حاشية الصبان » (٣/٦) ـ المفعولُ معه .

(٢) انظر (٤/١٣٥) .

أي : يَثبُتُ لهٰذه الصفةِ عملُ اسمِ الفاعلِ المُتعدِّي ؛ وهو الرفعُ والنصبُ ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ) ؛ ففي (حَسَنٌ) : ضميرٌ مرفوعٌ هو الفاعلُ ، و(الوجهَ) : منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنَّ (حَسَناً) شبيهٌ بـ (ضارب) ، فعَمِلَ عَمَلَهُ .

❀ قوله : (على التشبيه بالمفعول به) ؛ أي : إن كان معرفةً ، . . . . . .

(إنَّ اشتراطَ الاعتمادِ وكونِهِ بمعنى الحال أو الاستقبال. . إنَّما هو لعمل النصب)[1]. . يعني به : اشتراطَ مجموعِ الأمرَين ، كما قاله الدَّمَامِينيُّ والشُّمُنِّيُّ[2] ، وليس مُرادُهُ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما إنَّما هو شرطٌ لعمل النصب ولا يُشترَطَ لعمل الرفع واحدٌ منهما .

وقولُهُ فيما نقله عنه المُحشِّي : (فلا يتوقَّفُ علىٰ ذلك الحدِّ) ؛ أي : الذي هو وجوبُ الاعتمادِ والدَّلالةِ على الحال أو الاستقبال ؛ أي : مجموعِهما ، وبذلك يُفسَّرُ (الحد) في كلام المُصنِّفِ خلافاً للشارح ؛ فلا مُنافاةَ بين ما نقله المُحشِّي عن ابن هشامٍ وما أوَّل به الدَّمَامِينيُّ والشُّمُنِّيُّ كلامَهُ في « المغني » .

وقد حقَّق الرَّضِيُّ وغيرُهُ : أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ عند الإطلاق ظاهرةٌ في الاتِّصاف في جميع الأزمنة[3] ؛ فيُحمَلُ كلامُ المُصنِّفِ علىٰ حالة الإطلاق ، ومنه يُعلَمُ : أنَّها قد لا تكونُ للحال ولا للاستقبال ؛ فاشتراطُ كونِها لأحدهما

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦١٥) .

(٢) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٣٠٢) برقم : (٤٥٠٢٦) ، حاشية الشُّمُنِّي على المغني (٢/ ١٧٠) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٣٤) .

وأشار بقوله : (على الحدِّ الذي قد حُدَّا) : إلىٰ أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ تعملُ على الحدِّ الذي سَبَقَ في اسم الفاعل ؛ وهو أنَّهُ لا بدَّ مِن اعتمادها ، كما أنَّهُ لا بدَّ مِن اعتماده .

٤٧٠ـ وسَبْقُ ما تعملُ فيهِ مُجْتَنَبْ . . . .

وعلى التمييز إن كان نكرةً ، وقال الكُوفيُّونَ : النصبُ على التمييز فيهما ، والصحيحُ : الأوَّل . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (وسَبْقُ ما تعملُ فيهِ مُجْتَنَبْ) ؛ أي : لضعفها وقوَّتِهِ ، والأظهرُ : أنْ يُخَصَّ المعمولُ هنا ـ أي : في قولِهِ : (ما تعملُ فيه) ـ بالمنصوب ؛ لأنَّهُ الذي تُفارِقُ فيه الصفةُ اسمَ الفاعلِ ، أمَّا المرفوعُ

لعملها كاسم الفاعل . . في محلِّهِ ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ حسنٌ الوجهَ أمسِ) بنصب (الوجه) ؛ فيندفعُ ما قيل : إنَّ كونَها للحال أو الاستقبال لازمٌ لها ، فلا يُعَدُّ شرطاً ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (وعلى التمييز . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ : (وعليه أو على التمييز . . .) إلىٰ آخره ؛ لجواز الوجهين فيه حينئذٍ[2] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٤) ، وقوله : (لهما) ؛ أي : للنكرة والمعرفة ، وهو مبنيٌّ عندَهُم علىٰ جواز التمييز بالمعرفة . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٩٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٢٩) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٢) .

. . . . وكـــونُـــهُ ذا سببيَّـــةٍ وَجَـــبْ

والمجرور : فلا يتقدَّمُ فيهما ؛ لأنَّ المرفوعَ فاعلٌ ، والفاعل لا يتقدَّمُ ، والمجـرورَ مضـافٌ إليـه ، وهـو أيضـاً لا يتقـدَّمُ ، كمـا لا يخفـى . انتهـىٰ « ياسين »[1] .

❀ قوله : (وكونُهُ) مبتدأٌ ، وهو مصدرُ (كانَ) الناقصةِ مضافٌ إلى اسمها ، وهو ضميرٌ يرجعُ إلى الموصول ، و(ذا) : بمعنىٰ (صاحبٍ) ؛ خبرُهُ مِنْ حيثُ نقصانُهُ ، و(سببيَّةٍ) : مضافٌ إليه ، وجملةُ (وَجَبْ) : خبرُهُ مِنْ حيثُ ابتدائيَّتُهُ .

والمُرادُ : أنَّهُ يجبُ في معمولها أنْ يكونَ سببيّاً ؛ أي : مُتَّصِلاً بضمير الموصوفِ لفظاً ؛ نحوُ : (حَسَنٌ وجهَهُ) ، أو معنىً ؛ نحوُ : (حَسَنٌ الوجهَ) ؛ أي : منه[2] ، وقيل : (أل) خَلَفٌ عن المضاف إليه .

. . . .

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٤٦٨) .

(٢) ذكر في هٰذا البيت أمرَينِ تُخالف فيهما الصفةُ المُشبَّهة اسمَ الفاعل ، وتقدَّم منه تصريحاً وتلويحاً أربعة ؛ وهي : استحسانُ الجرِّ بها ، وصوغُها مِنَ اللازم ، وكونُها للدوام ، وعدمُ لزوم جَرْيِها على المضارع ، ويُؤخَذُ واحدٌ مِنْ قوله الآتي : (وما اتَّصل بها . . .) إلىٰ آخره ؛ وهو أنَّهُ لا يُفصل معمولُها منها منصوباً كان أو مرفوعاً ، بخلاف اسم الفاعل ؛ كـ (زيدٌ ضاربٌ في الدار أبوهُ عَمْراً) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٦) .

لمَّا كانتِ الصفةُ المُشبَّهةُ فرعاً في العمل عن اسم الفاعل . . قَصَرَتْ عنه ؛ فلم يَجُزْ تقديمُ معمولِها عليها كما جازَ في اسم الفاعل ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الوجهَ حَسَنٌ)[1] ، كما تقولُ : (زيدٌ عَمْراً ضاربٌ) ، ولم تعمل إلا في سببيٍّ ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) ، ولا تعملُ في أجنبيٍّ ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ حَسَنٌ عَمْراً) ، واسمُ الفاعلِ يعملُ في السببيِّ والأجنبيِّ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ) ، و(ضاربٌ عَمْراً) .

٤٧١ـ فٱرفَعْ بها وٱنصِبْ وجُرَّ مَعَ (ألْ) ودونَ (ألْ) مصحوبَ (ألْ) . . . .

❁ قوله : (مَعَ « ألْ ») حالٌ مِنَ الضمير في (بها) العائدِ على الصفة ، و(دونَ) : معطوفٌ علىٰ (أل) ؛ فهٰذه حالتانِ لها .

وقولُهُ : (مصحوبَ) بالنصب : تنازعَ فيه الأفعالُ الثلاثةُ ؛ فأَعْمَلَ الأخيرَ ـ وهو (جُرَّ) ـ لقُرْبه ، وأَعْمَلَ الأوَّلَينِ في ضميره ثمَّ حذف ، وهٰذا شاملٌ لمسألةٍ واحدة ؛ وهي ما إذا كان المعمولُ بـ(أل) نحوَ (الحسن الوجه)[2] .

❁ قوله : (معطوفٌ علىٰ « أل ») لعلَّهُ : (علىٰ « مَعَ أل ») ، فسَقَطَ مِنْ كلامِهِ لفظةُ (مع) .

---

(١) وأمَّا رفعُ (الوجه) مبتدأً ثانياً علىٰ تقدير : (الوجهُ منه حَسَنٌ) . . فليس ممَّا نحن فيه . « خضري » (٢/٥٦٦) .

(٢) في (د) : (حسن) بدل (الحسن) .

. . . . وما اتَّصَلْ
٤٧٢ـ بهـا مُضـافـاً أَوْ مُجـرَّداً ولا تَجْرُرْ بها مَعْ (أَلْ) سُماً مِنْ (أَلْ) خَلَا

وقولُهُ : (وما اتَّصَلْ) : معطوفٌ علىٰ (مصحوبَ) ، و(مضافاً) : حالٌ مِنْ ضمير (بها) العائدِ على الصفة ، ويدخلُ في هـٰذا أربعُ مسائلَ : المعمولُ المضافُ إلىٰ ما فيه (أل) ؛ نحوُ : (الحسنُ وجهَ الأبِ) ، والمضافُ إلىٰ ضميرِ الموصوفِ ؛ نحوُ : (زيدٌ الحسنُ وجهِهِ) ؛ والمضافُ إلىٰ مضافٍ إلىٰ ضميرِ الموصوفِ ؛ نحوُ : (زيدٌ الحسنُ وجهِ أبيهِ) ، والمضافُ إلىٰ مُجرَّدٍ مِنْ (أل) دونَ الإضافة ؛ نحوُ : (حسنُ وجهِ أبٍ) .

وقوله : (أَوْ مُجرَّداً) معطوفٌ علىٰ (مُضافاً) ، وتحتَهُ صورةٌ واحدة ؛ وهي المُجرَّدُ مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ نحوُ : (حَسَنٌ وَجْهاً) .

فتحصَّل : أنَّ مسائلَ المعمولِ علىٰ ما ذَكَرَهُ الشارحُ ستٌّ[1] ؛ واحدةٌ مِنْ

❊ قوله : (و« مضافاً » : حالٌ مِنْ ضمير « بها ») سَبْقُ قلمٍ ، والصوابُ : أنَّهُ حالٌ مِنْ ضميرِ (اتَّصل) العائدِ علىٰ (ما) ، أو حالٌ مِنْ (ما) الواقعةِ على المعمول ، ويُصرِّحُ بهـٰذا جَعْلُهُ المضافَ في التقسيم صفةً للمعمول .

❊ قوله : (والمضافُ إلىٰ مُجرَّدٍ مِنْ « أل » دونَ الإضافة) كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (مِنْ « أل » والإضافة) ، كما في نسخة[2] .

---

(١) زاد في (ج) : (صور) .
(٢) وجاء على الصواب في (أ ، ب ، هـ) .

قوله : (مصحوبَ « ألْ ») ، وأربعٌ مِنْ قوله : (مُضافاً) ، وواحدةٌ مِنْ قولِهِ : (مُجرَّداً) ، فهـٰذه تُضرَبُ في حالتَيِ الصفةِ باثني عَشَرَ ، فتُضرَبُ في أوجهِ الإعرابِ الثلاثةِ .

فجملةُ الوجوهِ ستةٌ وثلاثونَ ؛ ثمانيةَ عَشَرَ مع الصفة المُجرَّدةِ ، ولا مَنْعَ في شيءٍ منها .

وثمانيةَ عَشَرَ مع الصفة المُصاحِبةِ لـ (أل) ، يمتنعُ منها أربعةٌ ؛ وهو ما لَزِمَ فيه إضافةُ الصفةِ المُقترِنةِ بـ (أل) إلى الخالي منها ، سواءٌ كان ذلك المعمولُ غيرَ مضاف أصلاً ، أو مضافاً إلىٰ ما خلا مِنْ (أل) ، أو مضافاً إلىٰ ضمير ، أو مضافاً إلىٰ مضاف إلىٰ ضمير ، وإليه الإشارةُ بقوله : (ولا تَجْرُرْ بها مع « أَلْ » سُماً) بالضمِّ ؛ أي : (اسماً مِنْ « ألْ » خلا ، ومِنْ إضافةٍ لتالِيها) ، وأمَّا المعمولُ الذي لم يَخْلُ مِنْ (أل) ، أو مِنْ إضافةٍ لما فيه (أل) . . فيجوزُ فيه الأوجهُ الثلاثة .

واعلَمْ : أنَّهُ يَقبُحُ رفعُ معمولِ الصفةِ إذا تجرَّد عن (أل) أو عن الضمير ،

❀ قوله : (يمتنعُ منها أربعةٌ) ؛ أي : لأنَّ الإضافةَ في هـٰذه الصُّوَرِ الأربعةِ لم تُفِدْ تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولا تخفيفاً ولا تحسيناً ، كما لا يخفىٰ ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (إلى الخالي منها) ؛ أي : فيه أو في تالِيهِ .

❀ قوله : (يَقبُحُ رفعُ معمولِ الصفةِ . . .) إلىٰ آخره : ضابطُهُ : أنْ يكونَ المعمولُ نكرةً ، سواءٌ كانتِ الصفةُ معرفةً أو نكرة .

سواءٌ كانتْ مُجرَّدةً أو مُصاحِبةً لـ (أل) ؛ وذلك أربعُ مسائلَ ؛ نحوُ : (الحَسَنُ وجهٌ) ، و(الحسنُ وجهُ أبٍ) ، و(حسنٌ وجهٌ) ، و(حسنٌ وجهُ أبٍ) ، وعِلَّةُ القُبْحِ : عدمُ ذِكْرِ الضميرِ الرابطِ بينَ الصفةِ والموصوفِ وإن كان منوياً .

ويَضعُفُ نصبُ معمولِها في أربعةِ مواضعَ :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ الصفةُ خاليةً مِنْ (أل) ، والمعمولُ مُصاحِبٌ لها ؛ نحوُ : (حَسَنٌ الوجهَ) .

الثاني : كونُ المعمولِ مضافاً لمُعرَّفٍ بـ (أل) ، وهي خاليةٌ منها ؛ نحوُ : (حَسَنٌ وجهَ الأبِ) .

الثالثُ : كونُ المعمولِ مضافاً إلىٰ ضميرِ الموصوفِ ؛ كـ (حَسَنٌ وجهَهُ) .

الرابع : أنْ يكونَ مضافاً لمُضافٍ لضمير الموصوف ؛ كـ (حَسَنٌ وجهَ غلامِهِ) .

وعِلَّةُ الضعفِ في هٰذه الأربعةِ : أنَّها لا تَقْوىٰ قُوَّةَ المَصُوغِ مِنَ المُتعدِّي

❀ قوله : (عدمُ ذِكْرِ الضميرِ الرابطِ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو ما يُفِيدُ فائدتَهُ ؛ كـ (أل) ، سواءٌ جَرَيْنا على القول بأنَّها خَلَفٌ عن الضمير ، أم لا .

❀ قوله : (ويَضعُفُ نصبُ معمولِها. . .) إلىٰ آخره : ضابطُهُ : أنْ تكونَ الصفةُ نكرةً ، والمعمولُ معرفةً .

❀ قوله : (أنَّها لا تَقْوىٰ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا تَقْوىٰ علىٰ عمل النصبِ علىٰ وجهِ كونِ المعمولِ مفعولاً به ، بخلافِ ما إذا كان المعمولُ

٤٧٣ـ ومِـنْ إضـافـةٍ لتـالِيهـا ومـا   لـم يَخْـلُ فهْـوَ بـالجـوازِ وُسِمـا

الصفةُ المُشبَّهة : إمَّا أنْ تكونَ بالألف واللام ؛ نحوُ : (الحَسَن) ، أو مُجرَّدةً عنهما ؛ نحوُ : (حَسَن) ، وعلىٰ كلٍّ مِنَ التقديرَينِ : **لا يخلو المعمولُ مِنْ أحوالٍ ستةٍ** :

الأوَّلُ : أنْ يكـونَ المعمـولُ بـ (أل) ؛ نحـوُ : (الحَسَـنِ الـوجـهِ) ، و(حَسَنِ الوجهِ) .

الثاني : أنْ يكونَ مضافاً لِمَا فيه (أل) ؛ نحوُ : (الحَسَنِ وجهِ الأبِ) ، و(حَسَن وجهِ الأبِ) .

كاسم الفاعل ، وما عدا ذلك فهو حَسَنٌ ، فافْهَمِ المَقَامَ .

❀ **قوله** : (وُسِما) بضمِّ الواو ؛ أي : عُلِمَ .

نكرةً ؛ فإنَّهُ حينئذٍ منصوبٌ على التمييز .

لا يُقالُ : إنَّ هـٰذه العِلَّةَ موجودةٌ فيما إذا كانتِ الصفةُ بـ (أل) .

لأنَّا نقولُ : لمَّا وُجِدتْ (أل) قَوِيَ عملُها ؛ لاعتمادها عليها ؛ لأنَّ (أل) موصولةٌ وإن كان الأصحُّ أنَّها معرفةٌ ؛ لأنَّ الأصحَّ لا يقطعُ النَّظَرَ عن الصحيح .

❀ **قوله** : (وما عدا ذلك فهو حَسَنٌ) ؛ أي : ولو مِنْ جهة ؛ فلا يُنافي أنَّ بعضَها فيه قُبْحٌ وإن كان أقلَّ مِنَ القُبْح المذكور ، تأمَّلْ .

الثالثُ : أنْ يكونَ مضافاً إلىٰ ضمير الموصوفِ ؛ نحوُ : (مررتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُهُ) ، و(برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ) .

الرابعُ : أنْ يكونَ مضافاً إلىٰ مضافٍ إلىٰ ضميرِ الموصوف ؛ نحوُ : (مررتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُ غلامِهِ) ، و(برجلٍ حَسَنٍ وجهُ غلامِهِ) .

الخامسُ : أنْ يكونَ المعمولُ مضافاً إلىٰ مُجرَّد مِنْ (أل) ؛ نحوُ : (الحَسَنِ وجهُ أبٍ) ، و(حَسَنٍ وجهُ أب) .

السادسُ : أنْ يكونَ المعمولُ مُجرَّداً مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ نحوُ : (الحَسَنِ وجهاً) ، و(حَسَنٍ وجهاً) .

فهٰذه اثنتا عَشْرةَ مسألةً ، والمعمولُ في كلٍّ واحدةٍ مِنْ هٰذه المسائل المذكورة . . إمَّا أنْ يُرفَعَ[1] ، أو يُنصَبَ[2] ، أو يُجَرَّ ، فيتحصَّلُ حينئذٍ : ستٌّ وثلاثونَ صورةً .

وإلىٰ هٰذا أشار بقوله : (فٱرفَعْ بها) ؛ أي : بالصفة المُشبَّهة ، (وٱنصِبْ وجُرَّ معَ « أل ») ؛ أي : إذا كانت الصفةُ بـ (أل) ؛ نحوُ : (الحَسَن) ، و(دونَ « أل ») ؛ أي : إذا كانتِ الصفةُ بغير (أل) ؛ نحوُ : (حَسَن)

. . . .

---

(١) أي : على الفاعلية للصفة ، وجوَّز الفارسيُّ كونَهُ بدلَ بعضٍ مِنْ ضميرٍ مستتر في الصفة حيثُ أمكن . « خضري » (٢/ ٥٦٨) .

(٢) أي : تشبيهاً بالمفعول به إن كان معرفةً ، وعليه أو على التمييز إن كان نكرةً . « خضري » (٢/ ٥٦٨) ، وانظر ما سبق من كلام المحشي في (٤/ ١٣٤ـ ١٣٥) .

(مصحوبَ « أل ») ؛ أي : المعمولَ المُصاحِبَ لـ (أل) ؛ نحوُ : (الوجه) ، و(ما اتَّصل بها مضافاً أَوْ مُجرَّداً) ؛ أي : والمعمولَ المُتَّصِلَ بها ـ أي : بالصفة ـ إذا كان المعمولُ مضافاً ، أو مُجرَّداً من الألف واللام والإضافة .

ويدخلُ تحتَ قولِهِ : (مُضافاً) : المعمولُ المضاف إلىٰ ما فيه (أل) ؛ نحوُ : (وجه الأب) ، والمضافُ إلىٰ ضمير الموصوف ؛ نحوُ : (وجهه) ، والمضافُ إلىٰ ما أُضِيفَ إلىٰ ضمير الموصوف ؛ نحوُ : (وجه غلامه) ، والمضافُ إلى المُجرَّد مِنْ (أل) دون الإضافة ؛ نحوُ : (وجه أب) .

وأشار بقوله : (ولا تَجْرُرْ بها مَعْ « أل » . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ هـٰذه المسائلَ ليستْ كلُّها على الجواز ، بل يمتنعُ منها إذا كانتِ الصفةُ بـ (أل) أربعُ مسائلَ :

الأُولىٰ : جَرُّ المعمولِ المضافِ إلىٰ ضمير الموصوفِ ؛ نحوُ : (الحسنِ وَجْهِهِ) .

الثانيةُ : جرُّ المعمولِ المضافِ إلىٰ ما أُضِيفَ إلىٰ ضمير الموصوفِ ؛ نحوُ : (الحسنِ وجهِ غلامِهِ) .

❁ قوله : (بل يمتنعُ منها إذا كانتِ الصفةُ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ هـٰذا : إذا لم تُثَنَّ الصفةُ أو تُجمَعْ ، فإنْ ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ جاز ؛ نحوُ : (الحَسَنَا وجهِ) ، و(الحَسَنُو وجهِ) ، كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ[1] .

. . . .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٦٢) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١١/ ٢٦) .

الثالثةُ : جرُّ المعمولِ المضافِ إلى المُجرَّد مِنْ (أل) دونَ الإضافة ؛ نحوُ : (الحسنِ وجهِ أبٍ) .

الرابعةُ : جرُّ المعمولِ المُجرَّدِ مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ نحوُ : (الحسنِ وجهٍ) .

فمعنىٰ كلامِهِ : ولا تَجْرُرْ بها ـ أي : بالصفة المُشبَّهة ـ إذا كانتِ الصفةُ مع (أل) اسماً خلا مِنْ (أل) ، أو خلا من الإضافة لِمَا فيه (أل) ؛ وذلك كالمسائل الأربع ، وما لم يَخْلُ مِنْ ذلك يجوزُ جرُّهُ ، كما يجوزُ رفعُهُ ونصبُهُ ، كـ (الحسنِ الوجهِ) ، و(الحسنِ وجهِ الأبِ) ، وكما يجوزُ جرُّ المعمولِ ونصبُهُ ورفعُهُ إذا كانتِ الصفةُ بغير (أل) علىٰ كلِّ حالٍ .

---

* قوله : (علىٰ كلِّ حالٍ) ؛ أي : سواءٌ كان المعمولُ فيه (أل) أم لا .

. . . .



التعجّب

٤٧٤ـ بـ (أَفْعَلَ) انْطِقْ بعدَ (ما) تَعَجُّبَا   أو جِئْ بـ (أَفْعِلْ) قبلَ مجرورٍ بِبَا

(التعجُّبُ)

❀ قوله : (التعجُّبُ) هو استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المَزِيّة ؛ فخَرَجَ : وصفُ المفعول ؛ فلا يُقالُ : (ما أَضْرَبَ زيداً !!) تعجُّباً مِنَ الضَّرْب الواقعِ علىٰ (زيد) ، وخَرَجَ بـ (ظاهرِ المَزِيَّة) : الأمورُ الظاهرةُ الأسبابِ ؛ فلا يُتعجَّبُ منها ؛ لقولهم : (إذا ظَهَرَ السَّبَب ، بَطَلَ العَجَب) .

❀ قوله : (بـ « أَفْعَلَ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (انْطِقْ) ، و(تَعَجُّبَا) : منصوبٌ

[التعجُّبُ]

❀ قوله : (فعلِ فاعلٍ) ؛ أي : صفةِ موصوفٍ وإن لم يكن له فيه اختيارٌ ؛ فدَخَلَ نحوُ : (ما أحسنَ زيداً !!) .

وقوله : (ظاهرِ المَزِيَّة) ؛ أي : بسبب زيادةٍ فيه خَفِيَ سببُها ؛ فلا يُتعجَّبُ ممَّا لا زيادةَ فيه ، ولا ممَّا ظَهَرَ سببُهُ ، وبهٰذا تعلمُ ما في قولِهِ : (وخَرَجَ بـ « ظاهر المَزِيَّة » : الأمورُ الظاهرةُ . . .) إلىٰ آخره .

٤٧٥ـ وتِلْوَ (أَفْعَلَ) انصِبَنَّهُ كـ (ما أَوْفىٰ خَلِيلَيْنا) و(أَصْدِقْ بهِما)

على الحال ؛ بمعنىٰ : مُتعجِّباً ، أو ذا تعجُّبٍ ، أو مفعولٌ لأجله ، وإليه أشار الشارحُ بقوله : (بعدَ « ما » للتعجُّب . . .) إلىٰ آخره[1] ، أو منصوبٌ علىٰ نزع الخافضِ ؛ أي : انطِقْ في تعجُّبٍ بوزن (أَفْعَلَ) حالَ كونِهِ كائناً بعدَ (ما) التعجُّبيَّةِ .

❀ قوله : (وتِلْوَ « أَفْعَلَ ») الظاهرُ : أنَّ (تِلْوَ) منصوبٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ يُفسِّرُهُ (انصِبَنَّهُ) ؛ علىٰ حَدِّ : (زيداً اضْرِبْهُ) ؛ فهو مِنْ باب الاشتغال . انتهىٰ « مُعْرِب »[2] .

❀ قوله : (كـ « ما أَوْفىٰ خَلِيلَيْنا ») ما : مبتدأٌ ، و(أَوْفىٰ) : فعلٌ ماضٍ ، والفاعلُ : مستترٌ يعودُ إلىٰ (ما) ، و(خَلِيلَيْنا) : مفعولُهُ ، والجملةُ : في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ .

❀ قوله : (و« أَصْدِقْ بهِما ») بكسر الدال : لفظُهُ أمرٌ ومعناه الخبرُ ؛ فهو فعلٌ ماضٍ ، والمجرورُ : في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّة ، والباءُ : زائدةٌ ، هـٰذا مذهبُ البَصْرِيِّينَ[3] .

---

(١) انظر (٤/١٤٧) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٩٩) .

(٣) وذهب الفرَّاء ومَنْ وافقه : إلىٰ أنَّهُ أمرٌ لفظاً ومعنىً باستدعاء التعجُّب مِنَ المخاطب =

للتعجُّب صيغتانِ : إحداهُما : (ما أَفْعَلَهُ) ، والثانيةُ : (أَفْعِلْ به) ، وإليهما أشار المُصنِّفُ بالبيت الأوَّل ؛ أي : انطِقْ بـ (أَفْعَلَ) بعدَ (ما) للتعجُّب ؛ نحوُ : (ما أَحْسَنَ زيداً !!) ، و(ما أَوْفىٰ خَلِيلَينا !!) ، أو جِئْ بـ (أَفْعِلْ) قبلَ مجرورٍ بالباء ؛ نحوُ : (أَحْسِنْ بالزيدَينِ !!) ، و(أَصْدِقْ بهما !!) .

وشرطُ المنصوبِ بعدَ (أَفْعَلَ) ، والمجرورِ بعدَ (أَفْعِلْ) : أنْ يكونَ مُختصّاً[1] ؛ لتحصُلَ به الفائدةُ ، كما أَرْشَدَ إليه تمثيلُهُ ؛ فلا يجوزُ : (ما أَحْسَنَ رجلاً !!) ، ولا (أَحْسِنْ برجلٍ !!) .

❁ قوله : (للتعجُّب صيغتانِ) ؛ أي : المُبوَّبُ لهما عندَ النُّحاة ؛ فلا يُنافي أنَّ له صِيغاً كثيرةً لم يُبوَّبْ لها عندَهُم ؛ نحوُ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨]، ونحوُ : « سبحانَ اللهِ !! إنَّ المؤمنَ لا يَنجُسُ »[2] ، . . . .

❁ قوله : (نحوُ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾) ؛ أي : يُتعجَّبُ مِنْ كفركم بالله ، فاستُعمِلتْ (كيف) في التعجُّب مجازاً عمَّا وُضِعتْ له مِنَ الاستفهام عن الأحوال ؛ بجامع لزومِ الجهل لكلٍّ .

❁ قوله : (ونحوُ : سبحانَ اللهِ !! . . .) إلىٰ آخره : المُتعجَّبُ منه ـ كما هو مُصرَّحٌ به في شروح « البخاريِّ » ـ : حالُ المُخاطَبِ المُتوهِّمِ نجاسةَ

= مسنداً إلىٰ ضميره ، واستحسنه الزَّمَخْشَري وابن خروف ، والجارُّ والمجرور علىٰ قولهم في محلِّ نصب ، ولا يلزمُ عليه أنْ تكونَ الباء زائدةً . انظر « توضيح المقاصد » (٢/٨٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٤٣٦ـ ٤٣٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (٢/١٠٧٧ـ١٠٧٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/٢٥٣ـ ٢٥٥) .

(١) في (أ) : (معرفة) بدل (مختصاً) .

(٢) رواه البخاري (٢٨٥) ، ومسلم (٣٧١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

فـ(ما) : مبتدأٌ[1] ، وهي نكرةٌ تامَّةٌ ....

وغيرِ ذلك .

❁ قوله : (نكرةٌ تامَّةٌ) المُسوِّغُ لذلك : قصدُ الإبهامِ ، كما في « التسهيل »[2] ، ومعنىٰ كونِها تامَّةً : أنَّها لا تحتاجُ إلىٰ وصف .

المؤمن ، لا مضمونُ الجملةِ بعدَهُ ؛ إذ عَدَمُ نجاستِهِ غيرُ خفيٍّ السببِ حتىٰ يُتعجَّبَ منه[3] .

وسببُهُ : أنَّ أبا هُرَيرةَ ناداه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وكان جُنُباً ، فلم يُجِبْهُ ، فقال له : « ما مَنَعَكَ أنْ تُجِيبَني ؟ » ، قال : كنتُ نَجِساً ، فقال : « سبحانَ اللهِ !! إنَّ المؤمنَ لا يَنجُسُ حيّاً ولا مَيِّتاً » .

واستعمالُ (سبحانَ اللهِ) في التعجُّب.. مجازٌ عن الإخبار بالتنزُّه عمَّا لا يليقُ به الذي مِنْ جملته كونُ الحالةِ المُتعجَّبِ منها لا لحِكْمة .

❁ قوله : (وغيرِ ذلك) ؛ نحوُ : (لله دَرُّهُ فارساً !!) ، و(لله أنتَ !!) ، و(ما أنتِ جارة !!) ؛ فإنَّ ذلك مُستعمَلٌ في التعجُّب مجازاً عن الإخبارِ بكونِ دَرِّهِ منسوباً لله ، وبكون المُخاطَبِ منسوباً لله ، وعن الاستفهام عن جِوَارها إن كانتْ (ما) استفهاميَّةً ، أو عن نفي جِوَارِها إن كانتْ (ما) نافيةً ؛ أي : لستِ جارةً ، بل أعظمُ منها .

---

(١) ويجب تقديمُهُ إجماعاً ؛ لجريانه مَجْرى المثل ؛ فلا يُغيَّر . « خضري » (٢/ ٥٧١) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٤٦) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٣) ، و« فتح الباري » (١/ ٣٩١) ، و« إرشاد الساري » (١/ ٣٣٦) ، و« الكواكب الدراري » (٣/ ١٤٧) .

عندَ سيبويهِ[١] ، و(أَحْسَنَ) : فعلٌ ماضٍ فاعلُهُ ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ علىٰ (ما)[٢] ، و(زيداً) : مفعولُ (أَحْسَنَ) ، والجملةُ : خبرٌ عن (ما) ، والتقديرُ : (شيءٌ أَحْسَنَ زيداً) ؛ أي : جَعَلَهُ حَسَناً ، وكذلك : (ما أَوْفىٰ خَلِيلَينا !!) .

وأمَّا (أَفْعِلْ) : ففعلُ أمرٍ[٣] ، ومعناه : التعجُّبُ لا الأمرُ ، وفاعلُهُ : المجرور بالباء ، والباءُ : زائدةٌ .

واستُدِلَّ علىٰ فعليَّة (أَفْعَلَ) : بلزوم نونِ الوقايةِ له إذا اتَّصلتْ به ياءُ المُتكلِّم ؛ نحوُ : (ما أَفْقَرَني إلىٰ عفو الله) ، وعلىٰ فعليَّة (أَفْعِلْ) : بدخول

❀ قوله : (والباءُ : زائدةٌ) ؛ أي : لأنَّهُ لمَّا قَبُحَ إسنادُ صورةِ فعلِ الأمر إلى الظاهر . . زِيدَتِ الباءُ إصلاحاً للَّفظ ، فلَزِمَتْ ، فصارتْ علىٰ صورة الفَضْلة لزوماً ، فلم يُؤنِّثِ الفعلُ له ، وجاز حَذْفُهُ عندَ القرينة ، كما سيأتي ، كحُكْمِ الفَضَلات ، أمَّا إذا كانتِ الباءُ غيرَ لازمةٍ ؛ كما في فاعل (كفىٰ) . . فإنَّها لا تُصيِّرُهُ في حُكْم الفَضْلةِ مطلقاً ، بل بالنَّظَر إلى التأنيث دونَ الحذف . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[٤] .

❀ قوله : (واستُدِلَّ علىٰ فعليَّة . . .) إلىٰ آخره : لا يَرِدُ عليه : (عَلَيكَنِي) و(رُوَيدَنِي) ؛ فإنَّهُ يُقالُ : (عليكَ بي) و(رُوَيدَ لي) ، فيُستغنىٰ عن نون

---

(١) سيأتي تمام الخلاف في (٤/ ١٥١ـ١٥٣) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ١٢) .
(٢) واستتاره واجب ، كما سبق في (١/ ٥٣٤) .
(٣) أي : أمرٍ صورةً ، ماضٍ حقيقةً .
(٤) الدرر السنية (٢/ ٦٨٤ـ٦٨٥) .

نونِ التوكيد عليه في قوله[1] : [من الطويل]

٢٦٨ـ ومُستبدِلٍ مِنْ بعدِ غَضْبىٰ صُرَيمةً فأَحْرِ بهِ مِنْ طُولِ فقرٍ وأَحْرِيَا

الوقاية بالباء واللامِ ، بخلافِ (ما أَفْقَرَنِي !!) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (ومُستبدِلٍ . . .) إلىٰ آخره : الواوُ : واوُ (رُبَّ) ؛ فهو مجرورٌ ، و(الغَضْبىٰ) بفتح الغين وسكونِ الضاد المُعجَمتَينِ وفتحِ الباء المُوحَّدة ؛ وهو المئةُ مِنَ الإبلِ ، كذا في « الصحاح »[3] ، وتعقَّبه في « القاموس » : بأنَّهُ تصحيفٌ ، وأنَّ الصوابَ : (غَضْيا) بالمُثنَّاة تحتُ[4] .

و(صُرَيمة) بضمِّ الصاد المُهمَلة وفتحِ الراء : قطعةٌ مِنَ الإبلِ نحوُ الثلاثينَ ، تصغيرُ (صِرْمة) صغَّرها للتقليل ؛ مفعولُ (مُستبدِلٍ) ، وقولُهُ

---

(١) اعلَمْ : أنَّهُ لا خلاف في فعليّة (أَفْعِلْ) ، وإنَّما الخلاف في فعليّة (أَفْعَلَ) ؛ فذَهَبَ الكُوفيُّونَ ما عدا الكِسائيَّ : إلىٰ أنَّهُ اسم ، وانظر ما سبق في (١/ ٥٦٢) .
والبيت أنشده ثعلب وابن الأعرابي ولم يعزواه إلىٰ قائل معين ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٢٧) ، و« المساعد » (٢/ ١٥٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦١٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٥٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٧٦ـ١٤٧٧) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٨٣) .

(٣) الصحاح (١/ ١٩٤) .

(٤) القاموس المحيط (١/ ١١١) ، ونقل الزَّبيديُّ في « التاج » (٣/ ٤٨٧ـ ٤٨٨) أنَّ الباءَ هو قولُ ابن سيده ، وحكاه الزَّجَّاجيُّ في « نوادره » .

أراد : (وأَحْرِيَنْ) بنون التوكيد الخفيفةِ ، فأَبْدَلَها ألفاً في الوقف .

وأشار بقوله : (وتِلْوَ « أَفْعَلَ ») : إلىٰ أنَّ تاليَ (أَفْعَلَ) يُنصَبُ لكونه مفعولاً[1] ؛ نحوُ : (ما أَوْفىٰ خَلِيلَينا !!) .

ثمَّ مثَّل بقوله : (وأَصْدِقْ بهما) للصِّيغة الثانية .

وما قَدَّمْناهُ مِنْ أنَّ (ما) نكرةٌ تامَّةٌ[2] . . هو الصحيحُ ، والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها ، والتقديرُ : (شيءٌ أَحْسَنَ زيداً) ؛ أي : جَعَلَهُ حَسَناً .

وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّها موصولةٌ ، والجملةُ التي بعدَها صِلَتُها ، والخبرُ محذوفٌ ،

(فأَحْرِ به) ؛ أي : أَجْدِرْ به ، و(أَحْرِيَا) أصلُهُ : (أَحْرِيَنْ) ، وهو محلُّ الشاهد ؛ أُبدِلَتْ نونُ التوكيد ألفاً ، والتقديرُ : (أَحْرِيَنْ به) ، حذف (به) لدَلالة قولِهِ : (أَحْرِ بطُولِ فقرٍ) عليه ، والتكريرُ للتأكيد .

❁ قوله : (والخبرُ محذوفٌ) ؛ أي : علىٰ قول الأخفش ، . . . .

❁ قوله : (لدَلالة قولِهِ : « أَحْرِ بطُولِ فقرٍ ») صوابُهُ : (أَحْرِ به مِنْ طُول فقرٍ) ، كما هو لفظُ الشاعر .

---

(١) لـٰكنَّهُ خالف المفاعيل ؛ في عدم حذفه إلا لدليل ، ولا يتقدَّم علىٰ عامله ، ولا يُفصل بينهما إلا بالظرف ، ويجبُ كونُهُ معرفةً أو نكرة مُختصَّة ؛ ليكون للتعجُّب منه فائدةٌ ، ومثلُهُ فاعل (أَفعِلْ) ، وقد نبَّه المُحشِّي على الشرط الأخير في (٤/١٤٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٧٢ـ٥٧٣) .

(٢) انظر (٤/١٤٨) .

والتقدير : (الذي أَحْسَنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ) .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها استفهاميَّةٌ ، والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها ، والتقدير : (أيُّ شيءٍ أَحْسَنَ زيداً ؟)[1] .

وكذا على القول بأنَّها استفهاميَّةٌ ، كما سيُشِيرُ إليه الشارح .

❀ **قوله : (شيءٌ عظيمٌ) هٰذا لا يَحسُنُ في نحوِ : (ما أَعْظَمَ اللهَ !!) ، و(ما أَقْدَرَ اللهَ !!) .**

وأُوِّلَ علىٰ أنَّ المُرادَ بالشيء : خَلْقُهُ المُعظِّمونَ له تعالىٰ وهو غنيٌّ عنهم ، أو ما يَدُلُّ علىٰ عَظَمته تعالىٰ مِنْ صنائعه ، أو هو تعالىٰ علىٰ معنىٰ أنَّهُ تعالىٰ مُعظِّمٌ نَفْسَهُ ، لٰكنَّ فيه إطلاقَ (ما) عليه تعالىٰ في هٰذا الوجه الثالث ، أو هو مجازٌ عن الإخبار بعَظَمته تعالىٰ علىٰ جهةِ المبالغة .

والحاصلُ : أنَّهُ يصحُّ التعجُّبُ مِنْ صفاته تعالىٰ ، لٰكن علىٰ جهة الحقيقةِ بتلك الأوجهِ الثلاثةِ ، أو المجازِ بالوجه الرابع . انتهىٰ « ياسين » انتهىٰ « شيخنا السيِّد في حاشيته »[2] .

❀ **قوله : (وكذا على القول بأنَّها استفهاميَّةٌ) صوابُهُ : (نكرةٌ موصوفة) ، كما هو واضحٌ ، ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ علىٰ كون الخبرِ محذوفاً وجوباً : أنَّهُ لم يُحذَفْ وجوباً في كلامهم إلا وقد أُقِيمَ شيءٌ مُقامَهُ .**

---

(١) قاله الفرّاء وابن درستويه ، ونقله الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٢) عن الكُوفيِّين .
(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٤٣) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٤٧٧ـ٤٧٨) .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ ، والجملةُ التي بعدَها صفةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (شيءٌ أَحْسَنَ زيداً عظيمٌ)[1] .

٤٧٦ـ وحَذْفَ ما منهُ تَعَجَّبتَ ٱستَبِحْ   إنْ كانَ عندَ الحذفِ معناهُ يَضِحْ

❋ قوله : (وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ . . .) إلىٰ آخره : هو أحدُ قولَي الأخفشِ[2] ، فكان الأحسنُ ـ كما في « التوضيح » ـ أنْ يقولَ : (وقال الأخفشُ : هي معرفةٌ ناقصة ـ أي : موصولةٌ ـ أو نكرةٌ ناقصة ، وعليهما : فالخبرُ محذوفٌ وجوباً)[3] .

❋ قوله : (وحَذْفَ ما منهُ تَعَجَّبتَ) ؛ أي : ما مِنْ فعلِهِ ؛ فهو علىٰ حذفِ مضافٍ . انتهى « ابن قاسم »[4] .

❋ قوله : (يَضِحْ) بالضاد المُعجَمة ؛ أي : يتَّضحُ ؛ مضارع (وَضَحَ يَضِحُ) ، قاله المَكُوديُّ[5] ، قال المُعرِبُ : (ولا يَبعُدُ قراءتُهُ بالصاد المُهمَلة)[6] .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة والخلاف فيها في « شرح التسهيل » (٣/ ٣١ـ٣٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٨٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ٢٠٦٥) .

(٢) وله قولٌ ثالث كقول سيبويه .

(٣) أوضح المسالك (٣/ ٢٥١) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٩)، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٣٩) .

(٥) شرح المكودي على الألفية (ص٢٠١) .

(٦) تمرين الطلاب (ص١٠٠) .

يجوزُ حذفُ المُتعجَّبِ منه[1] ـ وهو المنصوبُ بعدَ (أَفْعَلَ) ، والمجرورُ بالباء بعدَ (أَفْعِلْ) ـ إذا دلَّ عليه دليلٌ ؛ فمثالُ الأوَّلِ : قولُهُ[2] : [من الطويل]

٢٦٩ـ أَرَىٰ أُمَّ عمرٍو دمعُها قد تَحَدَّرَا بكـاءً علىٰ عمـرٍو ومـا كـانَ أَصْبَـرَا

التقديرُ : (وما كان أَصْبَرَها) ؛ فحُذِفَ الضميرُ ـ وهو مفعولُ (أَفْعَلَ) ـ للدَّلالة عليه بما تقدَّم .

ومثالُ الثاني : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، التقديرُ والله أعلم : (وأَبْصِرْ بهم) ؛ فحُذف (بهم) ؛ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه ، . . . .

❀ قوله : (أَرَىٰ أُمَّ عمرٍو. . .) إلىٰ آخره : (أَرَىٰ) : بَصَريَّةٌ ، وجملةُ (دمعُها قد تحدَّرا) : حاليَّةٌ ، و(بكاءً) : مفعولٌ له ، و(ما كان أَصْبَرا) : صيغةُ تعجُّب .

❀ قوله : (فحُذف « بهم ») إنَّما حُذِفَ مع أنَّهُ عُمْدةٌ ؛ لأنَّهُ لمَّا التُزِمَ فيه

---

(١) أي : من وصفه أو فعله ؛ لأنَّ التعجبَ إنَّما هو من ذلك لا من ذاته . « ابن قاسم » ، وإنَّما يُحذف إذا كان ضميراً ، لا في نحو : (ما أَحْسَنَ زيداً !!) ، أو : (أَحْسِنْ بزيد !!) ؛ لعدم الدليل عليه ، ولا في نحو : (زيدٌ ما أحسنَ زيداً !!) ؛ لئلا تفوتَ نكتةُ الإظهار في مقام الإضمار ؛ وهي التفخيم . « خضري » (٢/ ٥٧٣) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٦٩) ضمن قصيدة مطلعها :

سَمَا لك شوقٌ بعدَما كانَ أَقْصَرَا وحَلَّتْ سُليمىٰ بطنَ قَوٍّ فعَرْعَرَا

وهو من شواهد : « الارتشاف » (٥/ ٢٤٠٢) ، و« المساعد » (١/ ٢٦٨) ، وفي البيت شاهد آخَرُ ؛ وهو زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٨٦ـ١٤٨٧) .

وقولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

٢٧٠ـ فـذلِـكَ إنْ يَلْـقَ المَنِيَّـةَ يَلْقَهـا حَمِيـداً وإنْ يَسْتَغْـنِ يـومـاً فـأَجْـدِرِ

الجرُّ بالباء صار كالفَضْلة .

❁ قوله : (فذلِكَ إنْ يَلْقَ . . .) إلىٰ آخره : الإشارةُ إلى الصُّعْلُوك ـ أي : الفقير ـ المذكورِ في البيت قبلَهُ ، و(المَنِيّة) : الموتُ ، و(حَمِيداً) : منصوبٌ على الحال مِنَ الضمير المنصوب ؛ أي : محمودةً ، ولم يقل : (حَمِيدةً) ؛ لأنَّ (فَعِيلاً) بمعنىٰ (مفعولٍ) يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ، والضميرُ في (يَستَغْنِ) : له ؛ أي : وإنْ يَستَغْنِ فما أَحَقَّهُ بالغِنىٰ !!

والشاهدُ : في قوله : (أَجْدِرِ) بالدال المُهمَلة ؛ حيثُ حُذِفَ المُتعجَّبُ منه ، لـٰكنَّهُ شاذٌّ ؛ إذ لا دليلَ عليه ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ بقوله[2] : [من الطويل]

فأَحْرِ به مِنْ طُولِ فقرٍ وأَحْرِيَا

❁ قوله : (إذ لا دليلَ عليه) ؛ أي : لا دليلَ مخصوصٌ عليه بحيثُ يُذكَرُ

---

(١) البيت لشاعر الصعاليك عروة بن الورد في « ديوانه » (ص٣٧) ضمن قصيدة قالها لامرأته وقد نهته عن الغزو ، وفيها وصف للصعلكة مِنْ وجهة نظره ، وأوَّلها :

أَقِلِّـي علـيَّ اللـومَ يـا بنـتَ مُنـذِرٍ ونامِي وإنْ لم تشتهي النومَ فأسهَرِي
ذَرِينِـي ونَفْسـي أمَّ حسَّـانَ إنَّنـي بها قبلَ أَلَّا أملكَ البيعَ مُشترِي

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٩٠ ـ ٨٩١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٦٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٥٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٧٨ـ١٤٨٠) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٩ـ١٥) .

(٢) سبق تخريجه في (٤/ ١٥٠) .

أي : فأَجْدِرْ به ؛ فحُذف المُتعجَّبُ منه بعدَ (أَفْعِلْ) وإن لم يكن معطوفاً علىٰ (أَفْعِلْ) مِثْلَهُ ، وهو شاذٌّ .

٤٧٧ـ وفي كِلَا الفعلَينِ قِدْماً لَزِمَا مَنْـعُ تَصَـرُّفٍ بحُكْـمٍ حُتِمَـا

❀ قوله : (وفي كِلَا الفعلَينِ. . .) إلىٰ آخره : (في كِلَا) : مُتعلِّقٌ بقوله : (لَزِمَ) ، و(قِدْماً) ؛ أي : قديماً ، منصوبٌ على الظرفيَّة بـ (لَزِمَ) ، وأشار به : إلى الردِّ علىٰ مَنْ زَعَمَ جوازَ تصرُّفِهما[1] ، وباءُ (بحُكْم) : سببيَّةٌ مُتعلِّقٌ بـ (لَزِمَ) أيضاً ؛ أي : ولَزِمَ منعُ تصرُّفٍ في كلا الفعلَينِ قديماً بسببِ حُكْمٍ محتومٍ ؛ وهو تضمُّنُهُما معنى التعجُّبِ دائماً .

نظيرُ المحذوف[2] ؛ فلا يُنافي أنَّ مُطلَقَ الدَّلالةِ حاصلٌ ، كما يُشِيرُ إليه كلامُ الشارح ، وقال العلَّامةُ الصبَّانُ : (الأوجهُ عندي : أنَّهُ ليس بشاذٍّ ، وأنَّهُ لا يُشترَطُ هـٰذا الشرطُ ، بل المدارُ : علىٰ وجودِ دليلِ المحذوفِ) انتهىٰ[3] ؛ أي : وفي البيت دليلٌ على المحذوف .

❀ قوله : (وهو تضمُّنُهُما معنى التعجُّبِ) ؛ أي : الذي يستحقُّ أنْ يُوضَعَ

---

(١) وهو هشام الضرير الكوفي ؛ فإنَّهُ أجاز المضارع مِنْ (ما أَفْعَلَ) ؛ فيُقال مثلاً : (ما يحسن زيداً !) ، ورُدَّ : بأنَّهُ لم يُسمع عن العرب ، فوَجَبَ اطِّراحُهُ وعدمُ الالتفات إليه . انظر « التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٠٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٩١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٧) .

(٢) قوله : (مخصوصٌ) يجوز فيه النصب أيضاً مراعاةً لمحلِّ اسم (لا) .

(٣) حاشية الصبان (٣/ ٢٩) .

لا يتصرَّفُ فعلا التعجُّبِ ، بل يلزمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً ؛ فلا يُستعمَلُ مِنْ (أَفْعَلَ) غيرُ الماضي ، ولا مِنْ (أَفْعِلْ) غيرُ الأمر ، قال المُصنِّفُ : (وهٰذا ممَّا لا خلاف فيه)[١] .

٤٧٨ـ وصُغْهُما مِنْ ذي ثلاثٍ صُرِّفَا   قـابِـلِ فَضْـلٍ تـمَّ غيـرِ ذي ٱنتِفَـا

انتهىٰ « شيخ الإسلام »[٢] .

❀ قوله : (بل يلزمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً) ؛ أي : لأنَّهُم أَجْرَوْهُما مُجْرى الأمثال ، وقيل غيرُ ذلك .

❀ قوله : (وصُغْهُما مِنْ ذي ثلاثٍ) ؛ أي : مِنْ فعلٍ ذي ثلاثٍ ؛ فالشروطُ المذكورةُ كلُّها صفاتٌ للفعل المُقدَّر ، وهي كلُّها مفردةٌ فتُقرَأُ بالجرِّ ، ويجوزُ أنْ يُقرَأَ (قابل فَضْل) وما بعدَهُ بالنصب على الحال ، إلا قولَهُ : (صُرِّفا) و(تمَّ) ؛ فهما جملتانِ فعليَّتانِ ، والتقديرُ : (صُغْ فِعْلَيِ التعجُّبِ مِنْ فعلٍ ، ذي ثلاثةِ أحرفٍ ، مُتصرِّفٍ ، قابلِ فَضْلٍ ، تامٍّ ، مُثْبَتٍ ، ليس الوصفُ منه علىٰ « أَفْعَلَ » ، ولا الفعلُ مبنيٌّ للمفعول) .

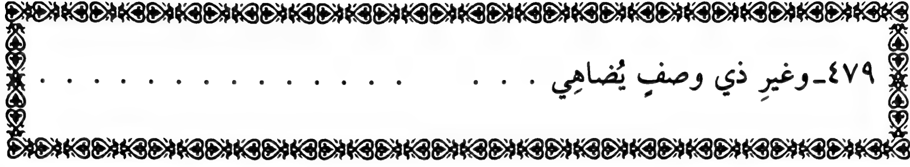
له حرفٌ فلم يُوضَعْ ، فجَرَيَا مَجْرى الحرفِ في الجمود[٣] .

---

(١) شرح التسهيل (٣/ ٤٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٨٧) .

(٣) في (ي) : (فجرىٰ) بدل (فجريا) ، وكلاهما صحيح .



٤٧٩ـ وغيرِ ذي وصفٍ يُضاهِي . . . .

❁ قوله : (وغيرِ ذي وصفٍ. . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ هشام : (مُرادُهُ بالوصف : وصفٌ لغير التفضيل ، ولو قال : « وغيرِ لونٍ أو عيب ». . **لَخَلَصَ** مِنْ كلِّ إشكالٍ ، وكان ضَبْطاً للحُكْم بمحلِّ العِلَّة ؛

❁ قوله : (مُرادُهُ بالوصف : وصفٌ لغير التفضيل) ؛ أي : وإن كانتْ عبارتُهُ شاملةً لذلك .

وقولُهُ : (لخَلَصَ مِنْ كلِّ إشكالٍ) كأنَّ وجهَ الإشكالِ والله أعلم : أنَّ قولَهُ : (وصفٍ يُضاهِي « أَشْهلا ») إن كان المُرادُ : يُضاهِيهِ في مطلق المُوازنةِ بحيثُ يكونُ علىٰ وزن (أَفْعَلَ). . لَزِمَ عليه شمولُ الوصفِ لأفعل التفضيل ، مع أنَّ مجيءَ أفعلِ التفضيل مِنَ الفعل لا يمنعُ مِنْ مجيء فِعْلِ التعجُّب ، وهـٰذا هو معنىٰ ما أشار إليه بقوله : (مُرادُهُ بالوصف. . .) إلىٰ آخره .

وإن كان المُرادُ : يُضاهِيهِ في المُوازنة والدَّلالةِ على اللون. . لَزِمَ عليه قُصُورُ الوصفِ عمَّا إذا كان علىٰ وزن (أفعل) ولم يَدُلَّ علىٰ لونٍ ، بل علىٰ عيب ؛ نحوُ (أعورَ) و(أعمىٰ) ، فيُفِيدُ : أنَّهُ يُصاغُ منه فعلُ التعجُّب مع أنَّهُ لا يُصاغُ منه ، وهـٰذا هو معنىٰ قولِهِ : (فإنَّهُ يَرِدُ علىٰ عبارته : « عَمِيَ قلبُهُ فهو أَعْمىٰ ») .

فلو قال : (وغيرُ لونٍ أو عيبٍ). . لَخَلَصَ مِنَ الإشكال ، وكان ضبطاً للحُكْم ـ وهو عدمُ الصَّوغِ ـ بمحلِّ عِلَّتِهِ ؛ وهو ما دلَّ علىٰ لونٍ أو عيب ، وتلك العِلَّةُ اختُلِفَ فيها :

فقيل : هي أنَّ حقَّ صيغةِ التعجُّبِ أنْ تُبنىٰ مِنَ الثلاثيِّ المَحْضِ ، وأكثرُ أفعالِ الألوانِ والخِلَقِ إنَّما تجيءُ على (أَفْعَلَّ) بتسكين الفاء وبزيادةِ مثلِ اللام ؛ نحوُ : (اخْضَرَّ) ، فلم يُبْنَ فعلا التعجُّبِ في الغالب ممَّا كان منها ثلاثيّاً ؛ إجراءً للأقلِّ مُجْرى الأكثر .

وقيل : هي أنَّ الألوانَ والعيوبَ الظاهرةَ جرتْ مَجْرى الخِلَقِ الثابتةِ التي لا تزيدُ ولا تنقصُ ـ كاليد والرجل وسائرِ الأعضاء ـ في عدم التعجُّبِ منها .

وقيل : هي أنَّ بناءَ الوصفِ مِنْ هـٰذا النوعِ علىٰ (أفعلَ) ، فلم يُبْنَ منه أفعلُ التفضيل ؛ لئلا يلتبسَ أحدُهُما بالآخَر ، ولمَّا امتنع صَوْغُ أفعلِ التفضيل منه . . امتنعَ صوغُ فِعْلَي التعجُّبِ منه ؛ لجَرَيانهما مَجْرىٰ شيءٍ واحدٍ في أمورٍ كثيرة ، وتساوِيهما في الوزن والمعنىٰ[1] .

ويحتملُ : أنَّ المُرادَ بالحُكْم : صوغُ فعلَيِ التعجُّب ، ومحلِّ العِلَّةِ : هو غيرُ ما دلَّ علىٰ لونٍ أو عيب ، والعِلَّةِ : هي عدمُ المانعِ مِنَ الصَّوْغِ المُتقدِّمِ بيانُهُ .

ويُمكِنُ دفعُ هـٰذا الإشكالِ : بأنَّهُ ليس المُرادُ بالمُضاهاة لـ (أشهلَ) ما تقدَّم في الترديد ، بل المُرادُ : المُضاهاةُ في كونه اسمَ فاعلٍ علىٰ وزن (أفعلَ) الذي مُؤنَّثُهُ علىٰ وزن (فَعْلاءَ) ؛ ولذلك قال ابنُ هشامٍ في

(١) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٤٥) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٩٢ـ ٩٣) .

فإنَّهُ يَرِدُ علىٰ عبارته : « عَمِيَ قلبُهُ فهو أَعْمىٰ » ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ ﴾ [الإسراء : ٧٢] ؛ فإنَّ الأُولىٰ صفةٌ كـ « أَحْمَرَ » ، والثانيةَ أفعلُ تفضيلٍ ؛ ولذا أَمَالَ أبو عمرٍو الأُولىٰ دونَ الثانية) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

« التوضيح » الذي هو كالشرح لكلام المُصنِّفِ : (أَلَّا يكونَ اسمُ فاعلِهِ علىٰ « أفعلِ فَعْلاءَ ») انتهىٰ[2] ؛ فحينئذٍ : يكونُ الوصفُ شاملاً لِمَا دلَّ علىٰ عيبٍ ، وغيرَ شاملٍ لأفعل التفضيل ، تأَمَّلْ .

❁ قوله : (فإنَّهُ يَرِدُ علىٰ عبارته . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الوصفَ المُضاهِيَ لـ (أشهلَ) لا يشملُ نحوَ (أعمىٰ) ؛ لأنَّهُ دالٌّ علىٰ عيبٍ لا علىٰ لون ، مع أنَّ فِعْلَيِ التعجُّبِ لا يُصاغانِ مِنْ فعله أيضاً ، وقد علمتَ دَفْعَهُ مِنَ الجواب السابق[3] .

❁ قوله : (وفي التنزيل . . .) إلىٰ آخره : هٰذه العبارةُ لا معنىٰ لها ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يكونَ (أعمىٰ) في الآية أفعلَ تفضيلٍ ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يُصاغُ مِنْ فعلٍ اسمُ فاعلِهِ علىٰ وزن (أفعل) ، وعدمُ الإمالةِ لا يُفِيدُ أنَّهُ أفعلُ تفضيل ؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ .

نعم ؛ إن كان مقصودُهُ إفادةَ احتمالِ أنَّهُ في الآية أفعلُ تفضيلٍ سماعاً

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٦٢) .
(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٦٩) .
(٣) انظر (٤/ ١٥٩ ـ ١٦٠) .

. . . . (أشْهَلا)   وغيرِ سالكٍ سبيلَ (فُعِلا)

يُشترَطُ في الفعل الذي يُصاغُ منه فعلا التعجُّبِ . . شروطٌ سبعة :

أحدُها : أنْ يكون ثُلاثياً ؛ فلا يُبنيانِ ممَّا زاد عليه ؛ نحوُ : (دحرجَ) ، و(انطلقَ) ، و(استخرجَ)[1] .

الثاني : أنْ يكونَ مُتصرِّفاً ؛ فلا يُبنيانِ مِنْ فعلٍ غيرِ مُتصرِّف ؛ كـ (نِعْمَ) ، و(بِئْسَ) ، و(عسىٰ) ، و(ليس) .

الثالثُ : أنْ يكون معناه قابلاً للمُفاضَلة ؛ فلا يُبنيانِ مِنْ (مات)

❃ قوله : (أَشْهَلا) الشُّهْلةُ في العين : أنْ يَشُوبَ سوادَها زُرْقةٌ ، و(عينٌ شَهْلاءُ) ، و(رجلٌ أَشْهَلُ العينِ) : بَيِّنُ الشَّهَل ، قاله في « الصحاح »[2] ؛ فهو وصفٌ ممدوح .

❃ قوله : (يُشترَطُ في الفعل) أشار به : إلىٰ أنَّ قولَهُ : (مِنْ ذي ثلاثٍ) صفةٌ لموصوفٍ مُقدَّر ، وبه تعلمُ : أنَّ الشروطَ ثمانيةٌ ؛ فخَرَجَ به : الاسمُ ؛ نحوُ (الحمار) ؛ فلا يُقالُ : (ما أَحْمرَهُ !!) .

لا قياساً . . صحَّ ، إلا أنَّهُ لا يَخُصُّنا ، تأمَّلْ .

---

(١) اختلف في (أَفْعَلَ) ؛ كـ (أَكْرَمَ) و(أَظْلَمَ) : فأجازه سيبويهِ مطلقاً ، واختاره في « التسهيل » ، وقيل : إن كانتْ همزتُهُ لغير النقل . . فيجوزُ ؛ نحو : (ما أَظْلَمَ الليلَ !!) ، وقيل : بالمنع مطلقاً . « خضري » (٢/ ٥٧٤) .

(٢) الصحاح (٥/ ١٧٤٣) .

و(فَنِيَ) ونحوهِما ؛ إذ لا مَزِيَّةَ فيهما لشيء على شيء .

الرابعُ : أنْ يكونَ تامّاً ، واحتَرَزَ بذلك : مِنَ الأفعال الناقصة ؛ نحوُ : (كان) وأخواتِها ؛ فلا تقولُ : (ما أَكْوَنَ زيداً قائماً !!) ، وأجازه الكُوفيُّونَ[1] .

الخامسُ : ألَّا يكونَ منفيّاً ، واحتَرَزَ بذلك : مِنَ المنفيِّ لزوماً ؛ نحوُ : (ما عاجَ فلانٌ بالدواء) ؛ أي : ما انتفعَ به ، أو جوازاً ؛ نحوُ : (ما ضربتُ زيداً) .

❊ قوله : (وأجازه الكُوفيُّونَ) حُكِيَ عنهم : (ما أَكْونَ زيداً قائماً !!) ، ولم يأتِ بذلك سماعٌ .

❊ قوله : (ما عاجَ) ؛ أي : ما انتفعَ ، مضارعُهُ : (يَعِيجُ) ملازمَ النفي أيضاً ، قاله ابنُ مالكٍ في « شرح التسهيل »[2] ، واعتُرِضَ : بأنَّهُ جاء في الإثبات ؛ كقوله[3] : [من الطويل]

ولـم أرَ شيئـاً بعـدَ ليلـىٰ أَلَـذُّهُ ... ولا مَشْـرَبـاً أُرْوىٰ بـهِ فـأَعِيـجُ

❊ قوله : (واعتُرِضَ : بأنَّهُ جاء في الإثبات . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ ابنَ

---

(١) خُصِّص في بعض الكتب بالفرَّاء وابن الأنباري . انظر « التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٢٧ـ٢٢٨) ، و« المساعد » (٢/ ١٦٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٧٤) .

(٢) شرح التسهيل (٣/ ٤٤) .

(٣) أنشده أحمد بن يحيىٰ ثعلب عن ابن الأعرابي ، كما في « أمالي القالي » (٢/ ١٨٨) ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٩٥ ـ ٨٩٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٨٧ـ١٤٨٨) .

السادسُ : **أَلَّا يكونَ الوصفُ منه على (أَفْعَلَ)** ، واحترَزَ بذلك : **مِنَ الأفعال الدالَّةِ على الألوان ؛ كـ (سَوِدَ فهو أَسْوَدُ) ، و(حَمِرَ فهو أَحْمَرُ) ، والعيوبِ ؛ كـ (حَوِلَ فهو أَحْوَلُ) ، و(عَوِرَ فهو أَعْوَرُ) ؛ فلا تقولُ : (ما أَسْوَدَهُ !!)[1] ، ولا : (ما أَحْمَرَهُ !!) ، ولا : (ما أَحْوَلَهُ !!) ، ولا : (ما أَعْوَرَهُ !!) ، ولا : (أَعْوِرْ به !!) ، ولا : (أَحْوِلْ به !!) .**

أي : أنتفعُ به .

وأمَّا (عاجَ يَعُوجُ) بمعنى (مالَ يَمِيلُ) .. فإنَّ العربَ استعملَتْهُ مُثبَتاً ومَنفِيّاً . انتهى « تصريح »[2] .

❁ قوله : (وعَوِرَ) **قال في « الصحاح » : (إنَّما صحَّتِ الواوُ فيها ؛ لصحَّتها في الأصل ؛ وهو « اعْوَرَّ » بسكونِ ما قبلَها ، ثمَّ حُذِفَتِ الزوائدُ ؛ الألفُ والتشديدُ ؛ فبَقِيَ « عَوِرَ » ، يَدُلُّ على أنَّ ذلك أصلُهُ : مجيءُ أخواتِهِ على هٰذا ؛ نحوُ : « اسْوَدَّ يَسْوَدُّ » ، و« احْمَرَّ يَحْمَرُّ » ، ولا يُقالُ في الألوان غيرُهُ** ، وكذلك قياسُهُ في العيوب : **« اعْرَجَّ » و« اعْمَيَّ » وإن لم يُسمَعْ) انتهى[3] ، وقال في مكانٍ آخَرَ : (إنَّما قالوا : « عَوِرَ » و« عَرِجَ » للتخفيف)[4] .**

القطَّاعِ أَوْرَدَهُ في النوادر ؛ فلا يَرِدُ نقضاً[5] .

---

(١) وكذا لا تقول : (ما أَسْمَرَهُ !!) ، إلا إذا أردتَ بالمثالَينِ السيادةَ ، والسَّمَرَ ـ أي : الحديثَ ليلاً ـ فيجوزُ التعجبُ حينئذ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٧٥) .

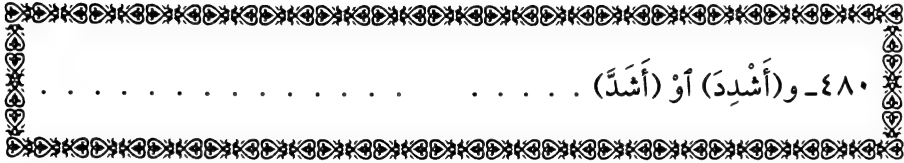
(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٩٢) .

(٣) الصحاح (٢/ ٧٦٠) .

(٤) الصحاح (٢/ ٥٠٠) .

(٥) انظر « كتاب الأفعال » (٢/ ٤٠٢) .

السابعُ : أَلَّا يكونَ مبنيّاً للمفعول ؛ نحوُ : (ضُرِبَ زيدٌ) ؛ فلا تقولُ : (ما أَضْرَبَ زيداً !!) ؛ تُرِيدُ التعجُّبَ مِنْ ضربٍ أُوقِعَ به ؛ لئلَّا يلتبسَ بالتعجُّب مِنْ ضربٍ أَوْقَعَهُ .



٤٨٠ـ و(أَشْدِدَ) أَوْ (أَشَدَّ) . . . .

❀ قوله : (و« أَشْدِدَ » أَوْ « أَشَدَّ ». . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ (أَشَدَّ) رُباعيٌّ ولا يُتعجَّبُ منه ، فكيف يكونُ خَلَفاً ؟!

ويُجابُ : بأَنَّهُ يُقالُ : (شَدَّ الشيءُ يَشِدُّ ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ شِدَّةً) : قَوِيَ ، فهو شديدٌ ، و(شَدَدْتُهُ شَدّاً) مِنْ باب (قَتَلَ) : أَوْثَقْتُهُ ؛ فمعنىٰ

❀ قوله : (اعتُرِضَ : بأنَّ « أَشَدَّ » رُباعيٌّ) ؛ أي : مأخوذٌ مِنْ مصدرِ الفعل الرباعيِّ ، وفيه : أنَّ (أشدَّ) الرباعيَّ لم يُسمَعْ ، إلا فيما قاله في « الصحاح » و« القاموس » : (أَشَدَّ الرجلُ : إذا كان معه دابَّةٌ شديدة)[1] ، ويَبعُدُ أنْ يُبنىٰ منه نحوُ : (ما أشدَّ استخراجَهُ !!) ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ في الاعتراض : (اعتُرِضَ : بأنَّ « أشدَّ » أو « أَشْدِدْ » مأخوذٌ مِنْ مصدرِ الفعل الخماسيِّ ؛ وهو « اشتدَّ » بمعنىٰ « قَوِيَ » ، فيكونُ شاذّاً ، فكيف يُتوصَّل به ؟!) .

❀ قوله : (ويُجابُ : بأَنَّهُ يُقالُ . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّهُ لو لم يَرِدِ الثُّلاثيُّ لكان لك أنْ تقولَ : شروطُ الاطِّرادِ بالنسبة لغير (أَشَدَّ) و(أَشْدِدْ) ، وأمَّا هما فلكَثْرتهما في لسان العرب يَطَّرِدانِ ويُتوصَّلُ بهما .

---

(١) الصحاح (٢/٤٩٣) ، القاموس المحيط (١/٣٠٢) .

. . . . أو شِبْهُهُما يَخلُفُ ما بعضَ الشروطِ عَدِمَا

٤٨١ـ ومصدرُ العادِمِ بعدُ يَنتصِبْ وبعدَ (أَفْعِلْ) جرُّهُ بالبا يَجِبْ

يعني : أنَّهُ يُتوصَّلُ إلى التعجُّب مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ . .

(ما أَشَدَّ ضربَهُ !!) : ما أَقْواهُ ، وفعلُ التعجُّبِ يأتي مِنَ المُتعدِّي واللازم ، أفاده شيخُنا السيِّد مع زيادة[١] .

❀ قوله : (أو شِبْهُهُما) ؛ نحوُ : (ما أَقَلَّ) ، و(ما أَعْظَمَ) ، و(ما أَصْغَرَ) ، و(ما أَكْبَرَ) ، و(ما أَحْسَنَ) ، و(ما أَقْبَحَ) ، ونحوُ : (أَقْلِلْ) ، و(أَعْظِمْ) و(أَصْغِرْ) ، و(أَكْبِرْ) ، و(أَحْسِنْ) ، و(أَقْبِحْ) .

❀ قوله : (يَخلُفُ ما بعضَ الشروطِ عَدِمَا) ؛ أي : يَخلُفُ فِعْلَي التعجُّبِ المأخوذَينِ ممَّا ذَكَرَ ، أو يُرادُ بما عَدِمَ بعضَ الشروط : نَفْسُ (ما أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ به) ، أفاده ابنُ قاسمٍ[٢] .

❀ قوله : (ومصدرُ العادِمِ) ؛ أي : الفعلِ الفاقدِ بعضَ الشروط ، و(مصدرُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يَنتصِبْ) .

❀ قوله : (مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ) لا يختصُّ هٰذا العملُ بما فَقَدَ ذلك ، بل يجوزُ في مُستوفِيها ؛ نحوُ : (ما أَشَدَّ ضَرْبَ زيدٍ !!) ،

❀ قوله : (بل يجوزُ في مُستوفِيها . . .) إلىٰ آخره : قد يُفرَّقُ : بأنَّ

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٤٤٩) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٣٢) .

بـ (أَشْدِدْ) ونحوِهِ ، وبـ (أَشَدَّ) ونحوه ، ويُنصَبُ مصدرُ ذلك الفعلِ العادمِ للشروط بعدَ (أَفْعَلَ) مفعولاً ، ويُجَرُّ بعدَ (أَفْعِلْ) بالباء ؛ فتقولُ : (ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ !!) و(استخراجَهُ !!) ، و(أَشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ !!) و(استخراجِهِ !!) ، و(ما أَقْبَحَ عَوَرَهُ !!) ، و(أَقْبِحْ بعَوَرِهِ !!) ، و(ما أَشَدَّ حُمْرتَهُ !!) ، و(أَشْدِدْ بحُمْرتِهِ !!) .

٤٨٢ـ وبالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ولا تَقِسْ على الذي منهُ أُثِرْ

يعني : أنَّهُ إذا وَرَدَ بناءُ فعلِ التعجُّبِ مِنْ شيءٍ مِنَ الأفعال التي سَبَقَ أنَّهُ لا يُبنىٰ منها . حُكِمَ بنُدُوره ، ولا يُقاسُ علىٰ ما سُمِعَ منه ؛ كقولهم : (ما أَخْصَرَهُ !!) مِنِ (اخْتُصِرَ) ؛ فبَنَوا (أَفْعَلَ) مِنْ فعلٍ زائد علىٰ ثلاثة أحرف ، وهو مبنيٌّ للمفعول .

وكقولهم : (ما أَحْمَقَهُ !!) ؛ فبَنَوا (أَفْعَلَ) مِنْ فعلٍ الوصفُ منه علىٰ

وهو ظاهرٌ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

❀ قوله : (أُثِرْ) بالبناء للمفعول ؛ بمعنىٰ : نُقِلَ .

التعجُّبَ في نحو هـٰذا المثالِ مِنْ زيادة شِدَّةِ الضرب ، بخلافِ نحوِ : (ما أشدَّ دحرجتَهُ !!) ؛ فإنَّ التعجُّبَ فيه من زيادة الدَّحْرجة .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٩٠) .

(أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (حَمُِقَ فهو أَحْمَقُ) .

وقولِهِم : (ما أَعْساهُ !!) ، و(أَعْسِ به !!) ؛ فبَنَوا (أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ) مِنْ (عسىٰ) وهو فعلٌ غيرُ مُتصرِّف .

٤٨٣ـ وفِعْلُ هٰذا البابِ لن يُقدَّمَا معمـولُـهُ ووَصْلَـهُ بـهِ ٱلْـزَمَـا

---

* قوله : (حَمُِقَ) بكسر الميم وضمِّها ؛ وهو فسادُ العقلِ ، كما في « المصباح »[١] ، وفي « القاموس » : (حَمُقَ ـ كـ « كَرُمَ » ـ حُمُقاً ـ بالضمِّ وبضمَّتَينِ ـ فهو أَحْمَقُ : قليلُ العقل) انتهىٰ[٢] ، ويُطلَقُ : علىٰ مَنْ يضعُ الشيءَ في غير موضعِهِ مع عِلْمه بقُبْحه ، كما قاله النَّوَوِيُّ[٣] .

* قوله : (ووَصْلَهُ بهِ ٱلْزَمَا) وَصْلَهُ : مفعولٌ مُقدَّم بـ(الزَمْ) بفتح

---

* قوله : (وفي « القاموس » : حَمُقَ ـ كـ « كَرُمَ » ـ حُمُقاً. . .) إلىٰ آخره : عبارتُهُ : (حَمُقَ ـ كـ « كَرُمَ » و« غَنِمَ » ـ حُمُقاً. . .) إلىٰ آخره ؛ فعبارتُهُ مُساوِيةٌ لعبارة « المصباح » في جواز ضمِّ الميم وكسرِها ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ صنيعُ المُحشِّي ، ولعلَّ نسخةَ « القاموس » التي نَقَلَ منها ليس فيها لفظُ (وغَنِمَ)[٤] .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠٧) .
(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢١٦) .
(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٧١) ، روضة الطالبين (٨/ ١٨٧) .
(٤) اللفظ موجود في المطبوعة التي عزوت إليها قبل قليل .

٤٨٤ـ وفَصْلُهُ بظرفٍ أَوْ بحرفِ جَرْ   مُستعمَلٌ والخُلْفُ في ذاكَ ٱستَقَرْ

لا يجوزُ تقديمُ معمولِ فعلِ التعجُّبِ عليه ؛ فلا تقولُ : (زيداً ما أَحْسَنَ !!) ، ولا : (ما زيداً أَحْسَنَ !!) ، ولا : (بزيدٍ أَحْسِنْ !!) .

ويجبُ وصلُهُ بعامله ؛ فلا يُفصَلُ بينهما بأجنبيٍّ ؛ فلا تقولُ في :

الزاي[1] ؛ وهو أمرٌ مِنْ (لَزِمَ يَلزَمُ) .

❀ قوله : (والخُلْفُ في ذاكَ ٱستَقَرْ) محلُّ الخلافِ : ما لم يكنْ في المعمول ضميرٌ يعودُ على المجرور ، وإلا تعيَّن الفصلُ ، كما في « النُّكَت »[2] ، وبهٰذا تعلمُ : أنَّ في تمثيل الشارح لمحلِّ الخلافِ بقوله : (ما أَحْرَىٰ بذي اللُّبِّ. . .) إلىٰ آخره. . نَظَراً[3] .

❀ قوله : (فلا يُفصَلُ بينهما بأجنبيٍّ) ؛ أي : سواءٌ كان غيرَ ظرفٍ

❀ قوله : (ما لم يكنْ في المعمول ضميرٌ يعودُ على المجرور) ؛ نحوُ : (ما أحسنَ بالرجل أنْ يصدقَ !!) ، و(ما أَقْبحَ بالرجل أنْ يكذبَ !!) .

وقولُهُ : (وإلا تعيَّن الفصلُ) ؛ أي : باتِّفاق ، كما هو ظاهرٌ ؛ وذلك بسببِ عودِ الضمير الذي في المعمول على المجرور ، فلو أُخِّرَ المجرورُ عاد الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورتبةً .

---

(١) في (أ) : (الزاء) بدل (الزاي) ، وكلاهما صحيح ، وفيه لغاتٌ أُخَر . انظرها في « تاج العروس » (٣٨/٢٢٨ـ٢٢٩) .

(٢) نكت السيوطي (ق/١٦٣) .

(٣) انظر (٤/١٧٥) .

(ما أَحْسَنَ مُعطِيَكَ الدراهمَ !!) : (ما أَحْسَنَ الدراهمَ مُعطِيَكَ !!) .

ولا فَرْقَ في ذلك بينَ المجرورِ وغيره ؛ فلا تقولُ : (ما أَحْسَنَ بزيدٍ ماراً !!) ؛ تُرِيدُ : (ما أَحْسَنَ ماراً بزيد !!) ، ولا : (ما أَحْسَنَ عندَكَ جالساً !!) ؛ تُرِيدُ : (ما أَحْسَنَ جالساً عندَكَ !!) .

فإنْ كان الظرفُ أو المجرورُ معمولاً لفعل التعجُّب . . ففي جواز الفصل بكلٍّ منهما بينَ فعلِ التعجُّبِ ومعمولِهِ خلافٌ ، والمشهورُ المنصورُ : جوازُهُ ، خلافاً للأخفش والمُبرِّد ومَنْ وافقهما ، ونَسَبَ الصَّيْمَريُّ المنعَ إلىٰ سيبويهِ[1] .

وممَّا وَرَدَ فيه الفصلُ في النثر : قولُ عمرِو بنِ مَعْدِي كَرِبَ : (لله دَرُّ بني

ومجرورٍ ، أو كان ظرفاً ومجروراً لم يكونا معمولَينِ لفعل التعجُّبِ ؛ كالمثال الذي ذَكَرَهُ ؛ وهو : (ما أَحْسَنَ بزيدٍ ماراً !!) ؛ فإنَّ الجارَّ مُتعلِّقٌ بـ (ماراً) لا بفعل التعجُّبِ ، وأمَّا الخلافُ الآتي في الظرف والمجرورِ . . فمحلُّهُ : إذا كانا معمولَينِ لفعل التعجُّب ، كما سيذكرُهُ الشارح[2] .

❀ قوله : (عمرِو بنِ مَعْدِي كَرِبَ) وهو صحابيٌّ يُكْنىٰ : (أبا ثَوْر) ،

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٦٨) ، وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » (٤/ ٤٢٢) : (فأمَّا سيبويهِ فلم يُصرِّحْ في الفصل بشيء ، وإنَّما صرَّح بمنع التقديم ؛ فقال : ولا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ « عبد الله » وتُؤخِّرَ « ما » ، ولا أنْ تُزِيلَ شيئاً عن موضعه ؛ فظاهر اللفظ : أنَّهُ أراد تقديمَ « ما » في أوَّل الكلام وإيلاءَ الفعل ، وتأخيرَ المُتعجَّب منه بعد الفعل ، ولم يتعرَّضْ للفصل بالظرف) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٧٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤١ـ٤٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٥٠ـ٥١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠٢ـ٥٠٣) .

(٢) انظره في هـٰذه الصفحة .

سُلَيمِ !! ما أَحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها ، . . . .

قَدِمَ علىٰ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في وَفْدِ زُبَيْدٍ ، فأَسْلَمَ في سنة تسعٍ أو عشرٍ ، وأقام بالمدينة بُرْهةً ، ثمَّ شَهِدَ عامَ الفتوح بالعراق ، وكان شاعراً مُحسِناً ، مشهوراً بالشجاعة ، قُتِلَ يومَ القادسية ، وقيل : مات عَطَشاً يومَئذٍ ، وقيل : جُرِحَ في وَقْعةِ نهاوندَ ، فحُمِلَ بقريةٍ مِنْ قُراها سنةَ إحدىٰ وعشرِينَ ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « شواهد المغني »[1] ، ومعنىٰ (مَعْدِي كَرِبَ) : عَدَاهُ الفسادُ .

❁ قوله : (في الهَيْجاء) بالمدِّ والقَصْرِ ؛ أي : الحربِ ، كما في « المصباح »[2] .

قلتُ : وفي التمثيل بهٰذا للفصل بالجارِّ والمجرور المُتعلِّقِ بفعل التعجُّب . . نَظَرٌ ؛ إذ يحتملُ تعلُّقُهُ بالفعل بعدَهُ في الكلمات الثلاث ، بل هو الأظهرُ الأقربُ ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (إذ يحتملُ تعلُّقُهُ بالفعل بعدَهُ) مُرادُهُ : دالُّ الفعلِ اللغويِّ الذي هو الحَدَثُ ، والدالُّ هو المصدر ، وهٰذا الاحتمالُ لا يصحُّ ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه استنباطُ معنىً مِنَ النصِّ يعودُ عليه بالإبطال ؛ فإنَّهُ لو سُلِّمَ هٰذا الاحتمالُ . . لَمَا صحَّ الفصلُ بالجارِّ والمجرور ؛ لأنَّهُ إذا كان الجارُّ والمجرورُ معمولاً لغير فعلِ التعجُّبِ . . لا يصحُّ الفصلُ به ، ولا يُؤخَذُ مِنَ النصِّ معنىً يعودُ عليه بالإبطال ، بل بالتخصيص أو التعميم .

---

(١) شرح شواهد المغني (ص٤١٩) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٨٧) .

. . . .

. . . .

كذا قيل ، وفيه نَظَرٌ ؛ **لأنَّهُ لم يُؤخَذْ مِنَ النصِّ معنىً يعودُ عليه بالإبطال ؛ إذ هٰذا النصُّ مِنْ كلام العرب يُحتَجُّ به ، فلا يبطلُ ، وليس في هٰذا النصِّ تصريحٌ بعدم جوازِ الفصلِ بغير المعمولِ حتىٰ يكونَ ذلك مُبطِلاً له** ، بل غايةُ ما يلزمُ علىٰ هٰذا الاحتمالِ : **أنَّهُ أخذ مِنَ النصِّ معنىً يعودُ على الدعوىٰ ـ وهي أنَّهُ لا يجوزُ الفصلُ بغير المعمول ـ بالإبطال ، ما لم تُحمَلِ الدعوىٰ على القياس ؛ فلا يُنافِيها جوازُ الفصلِ بغيرِ المعمول سماعاً .**

وإنَّما مثالُ ذلك : **قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « إذا استيقظَ أحدُكُم مِنْ نومِهِ . . فلا يَغمِسْ يدَهُ في الإناءِ حتىٰ يغسلَها ثلاثاً ؛ فإنَّهُ لا يدري أينَ باتتْ يدُهُ »**[1] ؛ فإنَّهُ يُفِيدُ : **أنَّ عِلَّةَ النهيِ عن الغَمْسِ هو الشكُّ في النجاسة ، فلا يجوزُ لك أنْ تستنبطَ مِنْ هٰذه العِلَّةِ كفايةَ الاقتصارِ علىٰ غَسْلةٍ واحدة لدَفْعِها الشكَّ المذكورَ ؛ لئلا يلزمَ بُطْلانُ قولِهِ : « حتىٰ يغسلَها ثلاثاً »** .

نعم ؛ يجوزُ لك أنْ تأخذَ مِنْ هٰذه العِلَّة : **أنَّ محلَّ كراهةِ الغَمْسِ قبلَ الغَسْل ثلاثاً . . عندَ الشك ، بخلافِ ما إذا تُيُقِّنَ طُهْرُهُما مُستنِداً لغسلهما ثلاثاً ، كما هو مُبيَّنٌ في محلِّهِ .**

فتحصَّلَ : **أنَّ احتمالَ المُحشِّي صحيحٌ ، ويكونُ غَرَضُهُ بذلك إفادةَ نقضِ الدعوىٰ ، أو أنَّها محمولةٌ على القياس ، تأمَّلْ .**

---

(١) رواه مسلم (٢٧٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو في « البخاري » (١٦٢) دون ذكر التثليث .

وأَكْرَمَ في اللَّزْبَاتِ عطاءَها ، وأَثْبَتَ في المَكْرُماتِ بقاءَها !!)[١] ، وقولُ عليٍّ كرَّم الله وجهه . . . .

❀ قوله : (في اللَّزْبَاتِ) بفتح اللام وسكون الزاي[٢] : جمعُ (لَزْبة) ؛ وهي الشِّدَّةُ والقَحْطُ ، قال في « الصحاح » : (أصابَتْهُم لَزْبةٌ ؛ أي : شدَّةٌ وقحط ، والجمعُ : « اللَّزْبات » بالتسكين ؛ لأنَّهُ صفةٌ) انتهىٰ[٣] .

❀ قوله : (في المَكْرُماتِ) جمعُ (مَكْرُمة) بضمِّ الراء ؛ بمعنى الكَرَم .

❀ قوله : (لأنَّهُ صفةٌ) انظر : ما المُرادُ بهـٰذا التعليل ؟ فإن كان مقصودُهُ : أنَّ كونَهُ صفةً سوَّغ جمعَهُ بالألف والتاء . . قُلْنا : هـٰذا غيرُ مُسلَّمٍ ؛ إذ الوصفيَّةُ المُسوِّغةُ لذلك كونُ الاسمِ مُشتقّاً ، بخلافِ ما هنا ؛ علىٰ أنَّ اشتمالَ المفردِ على التاء كافٍ في صحَّة الجمعيَّة .

وإن كان مقصودُهُ : أنَّ كونَهُ صفةً سوَّغ التسكينَ ؛ إذ إتباعُ عينِ جمعِ المُؤنَّثِ السالمِ لفائه إنَّما هو في الاسم ، عملاً بقوله :

والسالمَ العينِ الثُّلاثيْ اسماً أَنِلْ إتبـاعَ عيـنٍ فـاءَهُ بمـا شُكِـلْ

فالمُرادُ بالصفة التي يجبُ فيها التسكينُ[٤] : المُشتقُّ ـ نحوُ (ضَخْمة) ـ

---

(١) أورده القالي في « أماليه » (٢/ ١١٤) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٤٠ـ٤١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٠٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠١) .

(٢) في (أ) : (الزاء) ، وقد سبق التعليق عليه في (٤ / ١٧٢) .

(٣) الصحاح (١/ ٢١٩) ، وقال الزَّبيدي في « التاج » (٤/ ٢٠٦) : (ويجوز بالتحريك علىٰ أنَّها اسمٌ) .

(٤) قوله : (فالمرادُ) جوابُ قوله : (وإن كان مقصوده) .

وقد مرَّ بعمَّارٍ ، فمَسَحَ الترابَ عن وجهه : (أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظانِ أنْ أراكَ صَرِيعاً مُجدَّلاً !!)[1] .

❁ قوله : (بعمَّارٍ) ؛ أي : وهو ابنُ ياسرٍ ، مات مقتولاً في صِفِّينِ رضي الله عنه[2] .

❁ قوله : (صَرِيعاً) ؛ أي : مصروعاً ، و(مُجدَّلاً) ؛ أي : مَرْمِيّاً على الجَدَالة بالفتح ؛ وهي الأرضُ .

وهـٰذا ليس بنَظْم ، وفي التمثيل به للفصلِ بالجارِّ والمجرور . . نَظَرٌ أيضاً ؛ إذ فيه الفصلُ بالنداء ؛ وهو قولُهُ : (أبا اليقظانِ) ، وقد اختُلِفَ في جواز

وما في معناه ؛ نحوُ : (امرأة كَلْبة) ، و(نساء كَلْبات)[3] .

❁ قوله : (وفي التمثيل به للفصلِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ لم يَدَّعِ حَصْرَ الفصل في المعمول ، بل أَنَّ الفصلَ به حاصلٌ ، فحصولُ الفصلِ بغيره أيضاً لا يُنافي هـٰذه الدعوىٰ ، فكيف يُنظَّرُ فيه ؟!

---

(١) المشهور في كثير من المصادر والمراجع : أنَّهُ قاله في حقِّ سيدنا طلحة بن عبيد الله في وقعة الجمل . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٤١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠١) ، و« المساعد » (٢/ ١٥٧) ، و« البداية والنهاية » (٧/ ٢٤٧) ، و« النهاية في غريب الحديث والأثر » (١/ ٢٤٨) .

(٢) في إعراب (صِفِّين) خمسُ لغات : الأُولىٰ : إعرابُ جمع المُذكَّر السالم ، والثانيةُ : إعراب (عَرَبونٍ) ، والثالثةُ : إعراب (غِسْلِينٍ) ، والرابعةُ : لزومُ الواو مع فتح النون ، والخامسةُ : إعرابُ ما لا ينصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، أو شِبْه الزيادة . انظر « تاج العروس » (٣٥/ ٣١٤) .

(٣) في (ك) : (وإن كان غير ذلك فليُبيِّن ، تأمَّل) بدل (وإن كان مقصوده : أنَّ كونه صفة . . .) إلىٰ آخره .

وممَّا وَرَدَ منه في النَّظْم : **قولُ بعضِ الصحابةِ رضي الله عنهم**[1] : [من الطويل]

٢٧١ـ وقالَ نبيُّ المسلمينَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ المُقدَّمَا

ذلك ، واستُدِلَّ بهٰذا على الجواز ، و(اليَقَظان) بفتح الياء والقاف[2] ؛ بمعنى اليَقَظَة ؛ وهي التنبُّهُ للأمور .

❀ قوله : (قولُ بعضِ الصحابةِ) هو عبَّاسُ بنُ مِرْداسٍ أحدُ المُؤَلَّفةِ قلوبُهُم ـ رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعينَ ـ الذين أَعْطاهم رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ مئةً مِنَ الإبِلِ[3] .

والشاهدُ : في (وأَحْبِبْ إلينا) ؛ فإنَّهُ صيغةُ تعجُّبٍ ؛ أي : ما أَحَبَّ إلينا ، وقد فُصِلَ بينه وبينَ معمولِهِ بالظرف ، وقولُهُ : (أنْ تكونَ) أصلُهُ : (بأنْ

. . . .

---

(١) البيت لسيدنا الفارس الشاعر العباس بن مِرْداس السُّلمي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠٢) ضمن قصيدة يذكر فيها فتحَ مكة وحنين ويمدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :

مَـنْ مُبلِـغُ الأقـوامِ أنَّ مُحمَّـداً رسولَ الإلٰـهِ راشدٌ حيثُ يَمَّمَا
دعـا ربَّـهُ وٱستنصـرَ اللهَ وحـدَهُ فـأصبـحَ قـد وفَّـىٰ إليـهِ وأَنْعَمَـا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٤١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٣٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٠٠) ، و« المساعد » (٢/ ١٥٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٥٠ـ٥١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٨٠ـ١٤٨٢) .

(٢) كذا في النسخ ، والذي في « تاج العروس » (٢٠/ ٢٩٣) : بفتح الياء وسكون القاف علىٰ وزن (سَكْران) .

(٣) انظر « سيرة ابن هشام » (٢/ ٤٩٣ـ٤٩٤) ، و« الإصابة » (٣/ ٥١٢ـ٥١٣) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٧٢ـ خَلِيلَيَّ ما أَحْرَىٰ بذي اللُّبِّ أنْ يُرىٰ صَبُوراً ولٰكنْ لا سبيلَ إلى الصَّبْرِ

تكونَ) ، فحُذِفَتِ الباءُ ، وألفُ (المُقدَّمَا) : للإطلاق .

❀ قوله : (خَلِيلَيَّ) تثنيةُ (خَلِيلٍ) ؛ أي : يا خَلِيلَيَّ ، و(بذي اللُّبِّ) : مُتعلِّقٌ بـ (أَحْرَىٰ) ، وقولُهُ : (أنْ يُرىٰ) ؛ أي : بأنْ يُرىٰ ؛ فالجارُّ : محذوفٌ مُتعلِّقٌ بـ (أَحْرَىٰ) .

والشارحُ ذَكَرَ البيتَ شاهداً علىٰ جواز الفصلِ بينَ فعلِ التعجُّبِ ومعمولِهِ بالجارِّ والمجرور ، لٰكنَّهُ غيرُ مُوافقٍ لِمَا سَبَقَ له ؛ حيثُ قيَّد الجوازَ بتعلُّقهما بفعل التعجُّب[2] ، وما في البيت ليس كذلك ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ ـ كما في « الأُشْمُونيِّ » ـ : (واختلفُوا في الفصل بالظرف والمجرور المُتعلِّقَينِ بالفعل ، والصحيحُ : الجوازُ ؛ كقوله : خَلِيلَيَّ ما أَحْرَىٰ . . .) إلىٰ آخره[3] ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (فالجارُّ : محذوفٌ) لا حاجةَ إليه .



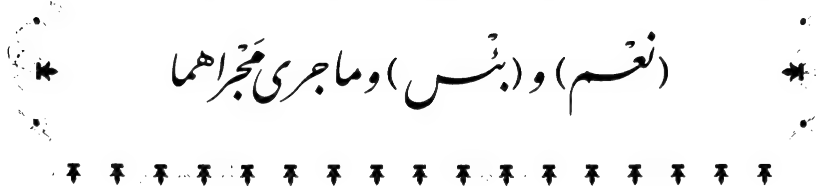
---

(١) احتجَّ به الجَرْمي ولم ينسبه إلىٰ قائل معين ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٤١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٣٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ٥١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٨٣ـ١٤٨٥) .

(٢) انظر (٤/ ١٦٩) .

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٣٦٨) .





(« نِعْمَ » و« بِئْسَ » وما جَرَىٰ مَجْراهما)

❀ قوله : (« نِعْمَ » و« بِئْسَ » وما جَرَىٰ مَجْراهما) ؛ أي : في المدح والذَّمِّ ؛ كـ (حبَّذا) و(ساءَ) .

واعلَمْ : أنَّ لـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) استعمالَين :

[« نِعْمَ » و« بِئْسَ » وما جَرَىٰ مَجْراهُما]

❀ قوله : (أنَّ لـ « نِعْمَ » و« بِئْسَ ») ؛ أي : بأوجههما الأربعةِ علىٰ ما هو ظاهرُ « شرح الأُشْمُونيِّ »[1] ، وقيل : كونُهُما للإنشاء لا يكونُ إلا معَ كسرِ الفاء وسكونِ العين ، وأمَّا فتحُ الفاءِ مع سكون العين أو كسرِها ، وكسرُهُما . . فمُختصَّةٌ بالاستعمال الأوَّل[2] .

وقد يُقالُ في (بئس) : (بَيْسَ) ، بمُوحَّدةٍ مفتوحة ، فياءٍ ساكنة مبدلةٍ مِنَ الهمزة ، والإبدالُ قياسيٌّ إن كان في حال الكسر ، وغيرُ قياسيٍّ إن كان بعد الفتح .

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٧١) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤٠) .

أحدُهُما : أنْ يُستعمَلا مُتصرِّفَينِ كسائر الأفعال ، فيُبنىٰ منهما المضارعُ والأمرُ واسمُ الفاعلِ وغيرُها ، وهما إذ ذاكَ للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس ؛ تقولُ :

❁ قوله : (للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس. . .) إلىٰ آخره : في « القاموس » : (« التنعُّمُ » : الترفُّهُ ، والاسمُ : « النَّعْمة » بالفتح ، « نَعِمَ » ؛ كـ « سَمِعَ » و« نَصَرَ » و« ضَرَبَ ») ، ثمَّ قال : (و« نَعِمَ اللهُ تعالىٰ بك » ـ كـ « سَمِعَ » ـ و« نَعِمَكَ » و« أَنْعَمَ بك عَيْناً » : أقرَّ بك عينَ مَنْ تُحِبُّهُ ، أو أقرَّ عينَكَ بمَنْ تُحِبُّهُ) ، ثمَّ قال : (و« نَعِمَ العُودُ » ـ كـ « فَرِحَ » ـ : اخضرَّ ونَضَرَ) انتهىٰ[1] .

وفي « المصباح » : (و« النَّعْمةُ » ـ بالفتح ـ : اسمٌ مِنَ التنعُّم والتمتُّع ؛ وهو النعيمُ ، و« نَعِمَ عيشُهُ » ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ : اتَّسَعَ ولانَ) انتهىٰ[2] ، ولم يذكر المصدرَ ؛ فلا يدخلُ في التمثيل علىٰ عادته .

وفي « القاموس » : (« بَئِسَ » ـ كـ « سَمِعَ » ـ « بُؤْساً » و« بُؤُوساً » و« بَأْساً » و« بُؤْسىٰ » و« بَئِّيسَىٰ » ـ أي : بهمزةٍ مُشدَّدةٍ بعدَ أوَّله ـ : اشتدَّتْ حاجتُهُ) انتهىٰ[3] .

وفي المصباح : (« البُؤْس » بالضم وسكون الهمزة : الضرُّ ، ويجوزُ

---

(١) القاموس المحيط (٤/ ١٧٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٤٣) .

(٣) القاموس المحيط (٢/ ١٩٧) ، وفيه : (بَئِيسَىٰ) بتخفيف الهمزة دون تشديد .

(نَعِمَ زيدٌ بكذا يَنعَمُ به ، فهو ناعِمٌ)[1] ، و(بَئِسَ يَبْأَسُ ، فهو بائِسٌ) .

الثاني : أنْ يُستعمَلا لإنشاء المدح والذمِّ ، وهما في هٰذا الاستعمالِ لا يتصرَّفانِ ؛ لخروجهما عن أصل معاني الأفعالِ ؛ مِنَ الدَّلالة على الحدث والزمان ، فأَشْبَها الحرفَ لذلك[2] ، وهٰذا القِسْمُ هو المُرادُ هنا .

و(مَجْراهما) بفتح الميم ؛ لأنَّ فعلَهُ ثُلاثيٌّ ، بخلافه مِنْ (أَجْرىٰ) رُباعيّاً ؛ فهو بضمِّها .

التخفيفُ ، ويُقالُ : « بَئِسَ » بالكسر : إذا نزل به الضرُّ ، فهو بائِسٌ)[3] .

❁ قوله : (نَعِمَ زيدٌ بكذا. . .) إلىٰ آخره ؛ بمعنىٰ : تنعَّم به ، وهو كـ (سَمِعَ) و(نَصَرَ) و(ضَرَبَ) ، كما يُؤخَذُ مِنْ عبارة « القاموس » المُتقدِّمة[4] ، وليس المُرادُ مِنْ قوله : (كـ « سَمِعَ » . . .) إلىٰ آخره أنَّهُ يتعدىٰ تعديتَها .

❁ قوله : (وبَئِسَ) إلىٰ آخره ؛ أي : اشتدَّتْ حاجتُهُ ونزل به الضرُّ ، كما عُلِمَ ممَّا مرَّ[5] .

---

(١) في (أ ، ب ، هـ) : (نَعِمٌ) بدل (ناعم) ، وكلاهما جائز ، إلا أنَّ (نَعِماً) معناه : بيِّنُ المَنْعَم . انظر « تاج العروس » (٣٣/ ٥٢٣) .

(٢) وأيضاً : للزومهما إنشاءَ المدح والذمِّ علىٰ سبيل المبالغة ، والإنشاءُ مِنْ معاني الحروف ، وهي لا تتصرَّفُ ، فكذا شبهها . « خضري » (٢/ ٥٧٩) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٩١) .

(٤) انظر (٤/ ١٧٧) .

(٥) انظر (٤/ ١٧٧ـ١٧٨) .

٤٨٥ـ فِعْــلانِ غيــرُ مُتصــرِّفَيــنِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) رافعانِ ٱسمَينِ

❀ قوله : (فِعْلانِ غيرُ . . .) إلىٰ آخره : (فِعْلان) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(غير) : نعتٌ لقوله : (فِعْلانِ) ، وقولُهُ : (« نِعْمَ » و« بِئْسَ ») : مبتدأٌ مُؤخَّر ، وقولُهُ : (رافعانِ) : نعتٌ لـ (فِعْلانِ) ، قاله المَكُوديُّ[1] .

واعتُرِضَ : بأنَّ فيه فَصْلاً بينَ الصفةِ وموصوفِها بأجنبيٍّ ؛ وهو المبتدأُ ؛ إذ هو ليس معمولاً للخبر على الصحيح ؛ ولهٰذا جَعَلَهُ بعضُهُم خبرَ محذوفٍ ؛ أي : هما رافعانِ . . . إلىٰ آخره .

و(مُقارِنَيْ) بالتثنية : صفةُ (ٱسمَينِ) مضافٌ إلىٰ قوله (أل) ؛ أي : المُعرِّفةِ ؛ لأنَّها المُنصرِفُ إليها الاسمُ عندَ الإطلاق ؛ فلا يدخلُ : لفظُ الجلالة و(الذي) .

❀ قوله : (واعتُرِضَ : بأنَّ فيه فَصْلاً . . .) إلىٰ آخره : إعرابُ هٰذا البعضِ غيرُ مُتعيِّنٍ علىٰ ما نقله الصبَّان في (باب النعت) عن « الهَمْع » ؛ مِنْ جواز الفصلِ بين التابع والمتبوعِ بغير أجنبيٍّ محضٍ[2] ، ومنه ـ كما يُفهَمُ مِنْ كلامه ـ : المبتدأُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (فلا يدخلُ : لفظُ الجلالة و« الذي ») ؛ فلا يُقالُ : (نِعْمَ اللهُ) ، و(نِعْمَ الذي قام) ، لٰكن في « شرح التسهيل » : أنَّهُ لا ينبغي

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٢٠٤) .

(٢) حاشية الصبان (٣/ ٨٤) ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ١٤٣) .

٤٨٦ـ مُقارِنَيْ (ألْ) أو مضافَينِ لِمَا قارنَها كـ (نِعْمَ عُقْبى الكُرَمَا)
٤٨٧ـ ويـرفعـانِ مُضمَـراً يُفسِّـرُهْ مُميِّزٌ كـ (نِعْـمَ قـومـاً مَعْشَـرُهْ)

❁ قوله : (كـ « نِعْمَ عُقْبى الكُرَمَا ») ؛ أي : كقولك : نِعْم. . . إلىٰ آخره ؛ فـ (نِعْمَ) : فعلٌ ماضٍ لإنشاء المدح ، و(عُقْبىٰ) : فاعلُهُ ، وهو مُضـافٌ إلـى (الكُـرَمَـا) جمـعِ (كَـرِيـم) ، وأصـلُ الكَـرَم : الشـرفُ ، و(العُقْبىٰ) : العاقبة .

❁ قوله : (ويرفعانِ مُضمَراً. . .) إلىٰ آخره : معطوفٌ علىٰ (رافعانِ) ؛ مِنْ عطف الفعلِ على الاسمِ المُشبِهِ له ، و(مُضمَراً) : مفعولُهُ ، وجملةُ (يُفسِّرُه مُميِّزٌ) مِنَ الفعل والفاعلِ والمفعول : صفةُ (مُضمَراً) .

❁ قوله : (كـ « نِعْمَ قوماً مَعْشَرُهْ ») فاعلُ (نِعْمَ) : مُستترٌ فيه ، و(قوماً) : تمييزٌ مُفسِّرٌ له ، و(مَعْشَرُهْ) : هو المخصوصُ بالمدح ؛ فهو مبتدأٌ خبرُهُ ما قبلَهُ ، أو خبرُ محذوفٍ ، علىٰ ما سيأتي[1] ، ومَعْشَرُ الرجلِ : عشيرتُهُ .

أنْ يُمنَعَ : (نِعْمَ الذي قام) ؛ لأنَّ (الذي قام) بمنزلة اسمِ الفاعل المُحلَّىٰ بـ (أل) ، وهو يقعُ فاعلاً لـ (نعم) ، فكذا ما هو بمنزلته[2] .

---

(١) انظر (٤/١٩٨) .

(٢) شرح التسهيل (٣/١١) .

مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ : أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلانِ ؛ بدليلِ دخولِ تاء التأنيث الساكنةِ عليهما ؛ نحوُ : (نِعْمَتِ المرأةُ هندُ) ، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدُ) .

وذَهَبَ جماعةٌ مِنَ الكُوفيِّينَ منهم الفرَّاءُ : إلىٰ أنَّهُما اسمانِ ، واستدلُّوا بدخول حرفِ الجرِّ عليهما في قول بعضِهِم : (نِعْمَ السَّيْرُ علىٰ بِئْسَ العَيْرُ) ،

❀ قوله : (نِعْمَ السَّيْرُ. . .) إلىٰ آخره : قيلَ لراكبٍ علىٰ حمارٍ وقد قال : (سِرْتُ خمسةَ عَشَرَ بَرِيداً علىٰ هـٰذا العَيْرِ في ليلتي هـٰذه) ، و(العَيْر) بالفتح : الحمارُ ، والجمعُ : (أَعْيارٌ) ؛ مثلُ (بيتٍ وأبياتٍ) ، والأُنثىٰ : (عَيْرة) ، وهو بالجرِّ بدلٌ مِنْ (بِئْسَ) ؛ لأنَّها في معنى المذموم ، أو بالرفع على الفاعليَّة .

❀ قوله : (وقد قال : سِرْتُ. . .) إلىٰ آخره : في « التصريح » : أنَّهُ سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمارٍ بطيءِ السَّيْر[1] .

❀ قوله : (وهو بالجرِّ بدلٌ. . .) إلىٰ آخره ، كأنَّهُ لم يُعلَمْ أهو مجرورٌ أم مرفوعٌ ؛ للوقف عليه مِنْ قائله ؛ فلذلك أَجْرَوا فيه الوجهَينِ علىٰ كلام الكُوفيِّينَ ، واقتصر البَصْريُّونَ في جوابهم على الرفع ؛ لقولهم بالفعليَّة .

❀ قوله : (أو بالرفع على الفاعليَّة) المُناسِبُ : أنَّ الرفعَ علىٰ كونه خبراً لمحذوفٍ مِنْ قَبيل البدلِ المقطوعِ ؛ لأنَّ الكلامَ الآن على القول بالاسميَّة ، ولا صحَّةَ عليه للفاعليَّة .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٩٤) .

. . . .

قال الفارِضيُّ : (ومَنْ قال باسميَّةِ « نِعْمَ » و« بِئْسَ » أَعْرَبَهُما مبتدأً وما بعدَهُما الخبر ؛ كـ« نِعْمَ الرجلُ » ، ويجوزُ كونُ « الرجلِ » مبتدأً وما قبلَهُ خبرٌ ، حكاه أبو حيَّانَ في « شرح هـٰذا الكتاب ») انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (قال الفارِضيُّ : ومَنْ قال . . .) إلىٰ آخره : نَقَلَ بعضُ الأفاضل عن « البسيط » أنَّ (نعم) و(بئس) على القول بالاسميَّة مبتدأٌ ، وما هو فاعلٌ على القول بالفعليَّة بدلٌ أو عطفُ بيانٍ علىٰ هـٰذا ، والخبرَ هو المخصوصُ ، ويحتملُ العكسُ ، والمعنى : الممدوحُ الرجلُ زيدٌ . انتهىٰ[2] .

وقولُهُ : (ويحتملُ العكسُ) ؛ أي : إنَّ المخصوصَ هو المبتدأُ ، و(نِعْمَ) أو (بئس) هو الخبرُ ، وتبعيَّةَ ما كان فاعلاً له علىٰ ما هي عليه ، والذي نقله الفارِضيُّ أنَّ ما كان فاعلاً هو الخبرُ عن (نِعْمَ) أو (بئس) ، أو هو المبتدأُ مُخبَراً عنه بـ(نِعْمَ) أو (بئس) ، ولا مانعَ منه ، وعليه : فيجوزُ في المخصوص كونُهُ مبتدأً خبرُهُ الجملة ، أو خبرُهُ محذوفٌ ، وكونُهُ خبراً لمحذوفٍ ، ودخولُ الناسخ عليه يَقتضِي كونَهُ مبتدأً .

ثمَّ إنَّ قولَ بعضِ الأفاضل : (والمعنى : الممدوحُ) يُشِيرُ إلىٰ أنَّهُ بمعنى المعرفةِ عندهم ؛ ولذلك ساغ الابتداءُ به وجَعْلُ المعرفةِ عطفَ بيانٍ له ، وكان الظاهرُ تفسيرَهُ بـ(الجَيِّد) مثلاً لا بـ(الممدوح)، إلا أنَّهُ اعتبر اللازمَ والمَقامَ .

---

(١) شرح الفارضي (ق/١٠٨) ، وانظر « منهج السالك » لأبي حيان (ص٣٨٧) .
(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٥٧٨) .

وقولِ الآخَر : (واللهِ ؛ ما هي بنِعْمَ الولدُ ؛ نَصْرُها بكاءٌ ، وبِرُّها سرقةٌ) .

وخُرِّجَ : علىٰ جَعْلِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) معمولَينِ لقولٍ محذوفٍ واقعٍ صفةً لموصوفٍ محذوف ؛ وهو المجرورُ بالحرف ، لا (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ، والتقديرُ : (نِعْمَ السيرُ علىٰ عَيْرٍ مَقُولٍ فيه : بِئْسَ العَيْرُ) ، و(ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه : نِعْمَ الولدُ) ؛ فحُذِفَ الموصوفُ والصفةُ وأُقِيمَ المعمولُ مُقامَهُما ، مع بقاء (نِعْمَ) و(بِئْسَ) علىٰ فعليَّتهما[1] .

وهٰذان الفعلانِ لا يتصرَّفانِ ؛ فلا يُستعمَلُ منهما غيرُ الماضي .

❀ قوله : (واللهِ ؛ ما هي . . .) إلىٰ آخره : قاله حين بُشِّرَ ببنتٍ له .

❀ قوله : (وبِرُّها سرقةٌ) هو بكسر الباء وبالراء ، أو بفتحها والزاي ؛ أي : سَلَبُها ، وهو الأنسبُ ؛ يُقال : (بَزَّهُ يَبُزُّهُ بَزّاً) ؛ أي : سَلَبَهُ ، وفي المَثَل : (مَنْ عَزَّ بَزَّ)[2] ؛ أي : مَنْ غَلَبَ أَخَذَ السَّلَبَ ، ومعناه : أنَّها لا تَقدِرُ علىٰ ما يَقدِرُ عليه الرجلُ مِنَ الأخذ قَهْراً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

❀ قوله : (وخُرِّجَ) ؛ أي : أُوِّلَ .

. . . .

(١) انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٨١ـ١٠٣) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٢٧٤ـ٢٨١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٥ـ٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠٨ـ٥١٠) .

(٢) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٢٨٨) ، و« الفاخر » (ص٨٩) ، و« المستقصىٰ في أمثال العرب » (٢/ ٣٥٧) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٦٩٦ـ٦٩٧) .

ولا بدَّ لهما مِنْ مرفوعٍ هو الفاعلُ ، وهو علىٰ ثلاثة أقسام :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ مُحلّىً بالألف واللام ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [الأنفال : ٤٠] .

واختُلِفَ في هٰذه اللام ؛ فقال قومٌ : هي للجنس حقيقةً ؛ . . . .

❀ قوله : (للجنس حقيقةً) قال شيخُنا السيِّدُ : (المُراد بها : الاستغراقيَّةُ ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه الآتي ، وللجنس إطلاقاتٌ تُوافِقُهُ ؛ كقوله : « لأنَّ قَصْدَ الجنسِ فيه بيِّنٌ ») انتهىٰ[1] ، فأُرِيدَ بها جميعُ أفرادِ الجنس قَصْداً أو مبالغةً ،

❀ قوله : (كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه الآتي) ؛ يعني : قولَهُ : (فمدحتَ الجنسَ كلَّهُ) ، وقولَهُ : (وكأنَّكَ جعلتَ زيداً الجنسَ كلَّهُ) ؛ فإنَّ الكُلِّيَّةَ إنَّما تُناسِبُ الاستغراقيَّة .

وقولُهُ : (وللجنس إطلاقاتٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : له إطلاقاتٌ في كلام المُصنِّفِ تُوافِقُ ذلك ؛ كقوله المذكور ؛ أعني : قولَهُ : (لأنَّ قصدَ الجنسِ فيه بيِّنٌ) ، ودَعْوىٰ أنَّهُ أراد الاستغراقَ في قوله المذكور . . مبنيَّةٌ علىٰ مُلاحظةِ أنَّ المدحَ ليس لنفس الحقيقة ، وأنَّ اعتبارَ الجنسِ في ضِمْنِ جميعِ الأفراد أقربُ وأدخلُ في المدح مِنِ اعتباره في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم ، فيُحمَلُ كلامُهُ على الاستغراق لذلك ، وإلا فكلامُهُ يحتملُ الأخير ، وبهٰذا تعلمُ ما في قول المُحشِّي بعدُ : (والدليلُ . . .) إلىٰ آخره[2] ، فتدبَّرْ .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٥١) .

(٢) انظر (٤/ ١٨٥) .

فمدحتَ الجنسَ كلَّهُ مِنْ أجل زيدٍ ، ثمَّ خَصَصْتَ زيداً بالذِّكْر ، فتكونُ قد مدحتَهُ مَرَّتَينِ ، وقيل : هي للجنس مجازاً ؛ وكأنَّكَ جعلتَ زيداً الجنسَ كلَّهُ مبالغةً ،

والدليلُ علىٰ ذلك : عدمُ لُحُوقِ الفعلِ التاءُ حيثُ الفاعلُ مُؤنَّثٌ في الأصحِّ .

❀ قوله : (فمدحتَ الجنسَ كلَّهُ) ؛ أي : علىٰ سبيل القَصْد ، أو علىٰ سبيل المبالغة والتبعيَّة لمَدْحِ الفردِ المخصوص .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ يُؤدِّي إلى الكذب في نحو : (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) ، و(بِئْسَ الرجلُ عمرٌو) ؛ إذ يلزمُ كونُ الجنسِ العامِّ ممدوحاً ومذموماً .

وأُجِيبَ عنه : بأنَّ المدحَ قد يكونُ ببعض أنواع الكمالِ ، والذمَّ ببعض أنواعِ النَّقْصِ ، ولا يخرجُ بذلك عن عمومِ المَدْحِ والذَّمِّ في الجملة .

❀ قوله : (مجازاً) ؛ أي : مرسلاً ؛ مِنْ إطلاق الكلِّ الاستغراقيِّ علىٰ جزئه . انتهىٰ « سيِّد »[1] .

وذلك لأنَّ المُرادَ بالجنسِ : فردُهُ المخصوصُ ، وإنَّما عُبِّرَ عنه بالجنس ؛ لادِّعاءِ أنَّ ذلك الفردَ هو الجنسُ مبالغةً ؛ لجَمْعِهِ ما تفرَّق فيه مِنَ الكمالات ؛

❀ قوله : (عدمُ لُحُوقِ) ؛ أي : صحَّةُ عدمِ . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (أي : علىٰ سبيل القَصْد) هٰذا لا يُناسِبُ كلامَ الشارح ؛ حيثُ قال : (مِنْ أجل زيد) ؛ فهو مُتعيِّنٌ للثاني .

❀ قوله : (مِنْ إطلاق الكلِّ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ نَظَرَ للاستغراق المجموعيِّ ، وإلا لقال : (الكليِّ) و(جزئيِّهِ) .

❀ قوله : (لادِّعاءِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأجلِ الادِّعاء بالتعبير نفسه ؛

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٤٥٢) .

وقيل : هي للعهد .

الثاني : أنْ يكونَ مضافاً إلىٰ ما فيه (أل) ؛ كقوله : (نِعْمَ عُقْبى الكُرَما) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل : ٣٠] .

الثالثُ : أنْ يكونَ مُضمَراً[1] مُفسَّراً بنكرةٍ بعدَهُ منصوبةٍ . . . .

فالجنسُ ليس ممدوحاً قَصْداً ولا تبعاً ، وإنَّما الممدوحُ الفردُ فقط ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (وقيل : هي للعهد) لا يُقالُ : العَهْديَّةُ تُنافي الإنشاءَ ؛ لتجرُّده عن خارجٍ .

قلنا : العهديَّةُ في نَفْس الرَّجُل المُتعلِّقِ به نعم.. لا تُنافي الإنشاءَ ، والمعنى : الرجلُ المعهودُ أُنشِئ مدحَهُ ، ومثلُهُ يَجْري في جَعْل (أل) في (الحمد) عهديَّةً مع جَعْلِهِ إنشاءً . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[2] .

فلا يُقالُ : الادِّعاءُ للاستعارة ، ويظهرُ : أنَّهُ لا يصحُّ كونُ المجازِ بالاستعارة ؛ لتعذُّر ادِّعاءِ أنَّ المُشبَّهَ مِنْ أفراد المُشبَّهِ به ، اللهمَّ ؛ إلا أنْ تُبنىٰ على ادِّعاء الاتِّحاد .

❁ قوله : (في نَفْس الرَّجُل) ؛ أي : الممدوحِ ، وقولُهُ : (لا تُنافي الإنشاءَ) ؛ أي : في فعل المادح ؛ فالإشكالُ ساقطٌ كلَّ السقوط .

---

(١) قوله : (مُضمَراً) ؛ أي : مستتراً لازماً للإفراد ؛ فلا يبرزُ في تثنية ولا جمع ؛ استغناءً بتثنية تمييزه وجمعه ، وشذَّ قولُ بعضِهِم : (مررتُ بقوم نِعْمُوا قوماً) ، ولا يُتبَعُ ، وشذَّ : (نِعْمَ هم قوماً أنتم) ، وإذا فُسِّر بمُؤنَّث لحقته تاء التأنيث وجوباً ، وجوَّزه خطَّابٌ ، ومنعه ابنُ أبي الربيع ؛ نحوُ : (نعمتِ امرأةً هندُ) ، ويجبُ عودُهُ لما بعدَهُ ؛ وهو التمييز ؛ فهو مِنَ المواضع التي يعودُ فيها الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورتبة ، وانظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٤) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٠) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٥٢) .

على التمييز[1] ؛ نحوُ : (نِعْمَ قوماً مَعْشَرُهُ) ؛ ففي (نِعْمَ) ضميرٌ مُستترٌ يُفسِّرُهُ (قوماً) ، و(مَعْشرُهُ) : مبتدأٌ ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّ (معشرُهُ) مرفوعٌ بـ (نِعْم) وهو الفاعل ، ولا ضميرَ فيها ، وقال بعضُ هٰؤلاءِ : إنَّ (قوماً) حالٌ ، وبعضُهُم : إنَّهُ تمييز .

ومثلُ (نِعْمَ قوماً مَعْشرُهُ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف : ٥٠] ، وقولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

٢٧٣ـ لَنِعْمَ مَوْئِلاً المَوْلىٰ إذا حُذِرَتْ بَأْساءُ ذي البغيِ وٱستيلاءُ ذي الإِحَنِ

✽ قوله : (لَنِعْمَ مَوْئِلاً . . .) إلىٰ آخره : (المَوئِلُ) : المَلْجَأُ ، و(البَأْساء) : الشِّدَّةُ ، و(البَغْي) : الظُّلْم ، و(الإِحَن) بكسر الهمزة : جمعُ (إِحْنة) ؛ وهي الحِقْدُ ، وفاعلُ (نِعْمَ) : مُستترٌ ، و(مَوئِلاً) : تمييزُهُ ، وهو محلُّ الشاهد ، و(المَوْلىٰ) : هو المخصوصُ بالمدح .

. . . .

---

(١) ويُشترط في المُفسِّر : أنْ يكونَ مُؤخَّراً عن الضمير ؛ فلا يجوزُ تقديمُهُ علىٰ (نعم) و(بئس) ، وأنْ يتقدَّمَ على المخصوص ؛ فلا يجوزُ تأخيرُهُ عنه عند جميع البَصْريِّينَ ، وأمَّا قولُهُم : (نعم زيدٌ رجلاً) . . فنادرٌ ، وأنْ يكونَ مطابقاً للمخصوص في الإفراد وضِدَّيه والتذكير وضدِّه ، وأنْ يكونَ قابلاً لـ (أل) ، وأنْ يكونَ نكرةً عامَّة ؛ فلا يجوزُ : (نعمَ شمساً هٰذه الشمسُ) ؛ لأنَّ الشمسَ مفردٌ في الوجود ، ولزومُ ذِكْرِهِ ، وجوَّز المصنف حذفه إذا فُهم المعنى . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٥) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٣٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٠٧) .

وقولُ الآخر[1] : [من مشطور الرجز]

٢٧٤ـ تقولُ عِرْسِي وهْيَ لي في عَوْمَرَهْ
بِئْسَ ٱمْـرَأً وإنَّنـي بِئْـسَ المَـرَهْ

٤٨٨ـ وجمعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ فيهِ خلافٌ عنهُمُ قدِ ٱشتَهَرْ

❀ قوله : (تقولُ عِرْسِي . . .) إلىٰ آخره : (عِرْسُ الرَّجُل) بكسر العين وسكونِ الراء وفي آخره سينٌ كلُّها مُهمَلاتٌ : بمعنىٰ زوجتِهِ ، و(العَوْمَرَهْ) : الصِّياح ، وجملةُ (وهْيَ لي في عَوْمَرَهْ) : حاليَّةٌ ، واللامُ : بمعنىٰ (مع) ؛ أي : وهي معي في صِياحٍ ، وقولُهُ : (بِئْسَ ٱمْرَأً . . .) إلىٰ آخره : مَقُولُ القول ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ أَضْمَرَ الفاعلَ ، ونصبَ (امرأ) على التمييز ، وحذف المخصوصَ بالذمِّ ؛ لإشعار قولِهِ : (إنَّني) به[2] .

❀ قوله : (وفاعلٍ) بالجرِّ عطفاً علىٰ (تمييزٍ) ، وجملةُ (ظَهَرْ) : نعتٌ له ، والضميرُ في (عنهم) : للنُّحاة .

❀ قوله : (لإشعار قولِهِ : « إنَّني » به) المُشعِرُ به في (بئس امرأً) : هو المَقَامُ .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٧٤)، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٢٦).

(٢) والتقدير ـ كما في « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨١) ـ : (بئسَ امرأً أنتَ ، وبئسَ المرأةُ أنا) .

اختلف النَّحْويُّونَ في جواز الجمع بينَ التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ في (نِعْمَ) وأخواتِها :

فقال قومٌ : لا يجوزُ ذلك ، وهو المنقولُ عن سيبويه ؛ فلا تقولُ : (نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ) .

وذَهَبَ قومٌ : إلى الجواز[1] ، واستدلُّوا بقوله[2] : [من البسيط]

٢٧٥ـ والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْــلاً وأُمُّهُـــمُ زَلَّاءُ مِنْطِيـــقُ

❀ قوله : (فقال قومٌ : لا يجوزُ) ؛ أي : لأنَّ التمييزَ لرَفْعِ الإبهامِ ، ولا إبهامَ مع ظهورِ الفاعل .

❀ قوله : (والتَّغْلَبِيُّونَ . . .) إلىٰ آخره : قاله جَرِيرٌ ، هجا به الأخطلَ ، و(التَّغْلَبِيُّونَ) : نسبةٌ إلىٰ بني تَغلِبَ مِنْ نصارى العرب ، والأخطلُ منهم ، واللامُ في (تَغلِبَ) مكسورةٌ ، وفي (التَّغْلَبِيِّ) مفتوحةٌ ؛ لاستثقالِ كسرتَينِ مع ياء النسبة ، وقد تُكسَرُ ، . . . .

❀ قوله : (ولا إبهامَ مع ظهورِ الفاعل) ؛ أي : مِنْ نحوِ (الرجل) و(الفتىٰ) ؛ فلا يُقالُ : الظاهرُ قد يكونُ مُبهَماً ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) وممَّن ذهب إلىٰ ذلك : المُبرِّد ، ومال إليه الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٤ـ ١٥) .

(٢) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٣١٢) ضمن قصيدة يهجو بها الأخطل كما ذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩١٥) ، و« المساعد » (٢/ ١٣٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٠٨ـ ١٥٠٩) .

. . . .

قاله الجَوْهريُّ[1] ، و(الزَّلَّاء) بفتح الزاي وتشديدِ اللام وبالمَدِّ : اللاصقةُ العَجُزِ الخفيفةُ الأَلْيةِ ، و(مِنْطِيق) بكسر الميم : صيغةُ مبالغةٍ ، يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ، والمُرادُ به هنا : المرأةُ تتأزَّرُ بما تَعظُمُ به عَجِيزتُها ؛ كالكِساء الغليظ .

والشاهدُ : في قوله : (فَحْلاً) ؛ حيثُ جَمَعَ بينه ـ وهو تمييز ـ وبينَ الفاعلِ الظاهر ، والقائلُ بعدم الجوازِ يحملُهُ على التمييز المُؤكِّد[2] ، فلا يكونُ ممَّا الكلامُ فيه ؛ إذ الكلامُ في التمييز المُبيِّنِ ، أو على أنَّهُ ضرورةٌ[3] .

❃ قوله : (صيغةُ مبالغةٍ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (وصفٌ يستوي فيه . . .) إلىٰ آخره ، فحَرِّرْ .

❃ قوله : (يحملُهُ على التمييز المُؤكِّد . . .) إلىٰ آخره : صوابُ العبارة : (يحملُهُ على الحال المُؤكِّدة . . .) إلىٰ آخره ، مع حذفِ قولِهِ بعدُ : (المُبيِّنِ) ، كما لا يخفىٰ .

---

(1) الصحاح (١/ ١٩٥) ، وقيل : إنَّ فتحَ العين المكسورةِ من الرباعي شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه ، وصحَّحه بعضهم وقالوا : هو مذهب سيبويه والخليل ، وقال بعضهم : يُقاس ، وعُزي للمُبرِّد وابن السرَّاج والرُّمَّاني والفارسي . انظر « تاج العروس » (٢/ ٢٨٧) .

(2) ومنه : قول الشاعر : (من الكامل)

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ مُحمَّدٍ ... مِنْ خيرِ أَدْيانِ البَرِيَّةِ دِينَا

انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٥١) .

(3) أي : أو يحمله علىٰ أنه ضرورة .

وقولِهِ[1] : [من الوافر]

٢٧٦ـ تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زادِ أبيـكَ فينـا فنِعْـمَ الـزادُ زادُ أبيـكَ زادَا

وفصَّل بعضُهُم فقال : إنْ أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل . . جاز الجمعُ بينهما ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ فارساً زيدٌ) ، وإلا فلا ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ

❀ قوله : (تَزَوَّدْ مِثْلَ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : جَريرٌ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها عمرَ بنَ عبد العزيز .

والشاهدُ : في قوله : (فنِعْمَ الزادُ . . .) إلىٰ آخره ؛ حيثُ جَمَعَ فيه بينَ الفاعلِ الظاهرِ والنكرةِ المُفسِّرة تأكيداً ، ويُقالُ فيه نظيرُ ما تقدَّم[2] .

. . . .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص١٠٧) ضمن قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ ، ومطلعها :

أَبَـتْ عينـاكَ بـالحَسَـنِ الـرُّقـادا وأَنْكَـرْتَ الأَصَـادِقَ والبـلادَا

ومنها :

عَلَيْكُـم ذا النَّـدىٰ عُمَـرَ بـنَ ليلىٰ جـواداً سـابقـاً وَرِثَ الجِيـادَا

إلـى الفـاروقِ يَنتسِـبُ ٱبـنُ ليلىٰ ومـروانَ الـذي رفـعَ العِمـادَا

تزوَّد مثلَ . . . .

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وٱبنُ سُعْدىٰ بـأجـودَ منـكَ يـا عمـرُ الجَـوادَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥١٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٢٧ـ١٥٢٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٧ـ٢٨) .

(٢) في أنَّ القائل بعدم الجواز يحمله على التمييز المؤكِّد ، أو على الضرورة .

رجلاً زيدٌ)[1] .

فإنْ كان الفاعلُ مُضمَراً . . جاز الجمعُ بينه وبينَ التمييزِ اتّفاقاً ؛ نحوُ : (نِعْمَ رجلاً زيدٌ) .

٤٨٩ـ و(مـا) مُميِّـزٌ وقيـلَ فـاعِـلُ . . . .

* قوله : (وقيلَ فاعِلُ) قيل : فعلٌ مبنيٌّ للمفعول ، و(فاعِلُ) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : هي فاعل ، والجملةُ : في محلِّ رفع نيابةً عن الفاعل ؛ لأنَّ المُرادَ لفظُها ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجاثية : ٣٢] ؛ أي : قيل هٰذا اللفظُ .

واعلَمْ : أنَّ (ما) هٰذه ثلاثةُ أقسامٍ : مفردةٌ ؛ أي : غيرُ مَتْلُوَّةٍ بشيء ، ومَتْلُوَّةٌ بمفرد ، ومَتْلُوَّةٌ بجملةٍ فعليّة .

فالأُولىٰ : نحوُ : (دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعِمَّا) ، وفيها قولانِ : معرفةٌ تامَّةٌ فاعلٌ ، نكرةٌ تامَّةٌ تمييزٌ ، وعليهما : فالمخصوصُ محذوفٌ ؛ أي : نِعْمَ الشيءُ الدَّقُّ ، أو نِعْمَ شيئاً الدَّقُّ .

الثانية : المَتْلُوَّةُ بمفرد ؛ نحوُ: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وفيها ثلاثةُ أقوالٍ :

. . . .

---

(١) وهٰذا القول لابن عصفور . انظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/ ١٥) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٣٩٦ـ ٣٩٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥١٤ـ ٥١٦) ، و« المساعد » (٢/ ١٣٠) .

معرفةٌ تامَّةٌ فاعلٌ ، نكرةٌ تامَّة تمييزٌ ، مُركَّبةٌ مع الفعل قبلَها تركيبَ (ذا) مع (حَبَّ) ؛ فلا موضعَ لها ، وما بعدَها فاعلٌ .

الثالثة : المتلوَّةُ بجملة ، وعليها اقتصرَ الناظمُ ، وحكىٰ فيها قولَينِ : مُميِّزةٌ ، وقيل : فاعلٌ .

فعلى الأوَّل : قيل : موصوفةٌ بما بعدَها والمخصوصُ محذوفٌ ، وقيل : غيرُ موصوفةٍ والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف .

وعلى الثاني ـ وهو كونُها فاعلاً ـ تكونُ معرفةً والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف ، وقيل : موصولةٌ والفعلُ صِلَتُها والمخصوصُ محذوفٌ ، وقيل غيرُ ذلك . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « التصريح »[1] .

❀ قوله : (معرفةٌ تامَّةٌ) عليه وعلىٰ ما بعدَهُ : يكونُ المخصوصُ هو الاسمَ الذي بعدَها .

❀ قوله : (وما بعدَها فاعلٌ) ، وعليه : فيحتملُ : أنْ تكونَ مع الفاعل سدَّتْ مَسَدَّ المخصوصِ ، أو هو محذوفٌ .

❀ قوله : (والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف) أُورِدَ عليه : أنَّ فيه حذفَ الموصوفِ بالجملة ، مع أنَّهُ ليس بعضَ اسمٍ مُتقدِّمٍ مجرور بـ (مِنْ) أو (في) ، وسيأتي أنَّهُ ضرورةٌ[2] .

❀ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) ، وحاصلُ ذلك : أنَّها إذا كانتْ مُتلوَّةً بجملةٍ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٩٦ـ٩٧) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/٥٢١ـ٥٢٧) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/٥٠) .

تقعُ (ما) بعدَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ؛ فتقولُ : (نِعْمَ ما) أو (نِعِمَّا) ، و(بِئْسَ ما) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩٠] .

❁ قوله : (نِعْمَ ما يقولُ . . .) إلىٰ آخره : (نِعْمَ) : فعلٌ ماضٍ ، و(ما) : نكرةٌ في موضعِ نصبٍ على التمييز ، وجملةُ (يقولُ الفاضلُ) مِنَ الفعل والفاعل : في موضعِ نصبٍ نعتٌ لـ (ما) ، والعائدُ : محذوفٌ ، والتقديرُ : (نِعْمَ شيئاً يقولُهُ الفاضلُ) .

فعليَّة ؛ نحوُ : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء : ٥٨] ، ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩٠] . . ففيها عشرةُ أقوالٍ ، ومرجعُها إلىٰ أربعة :

أحدُها : أنَّها نكرةٌ في موضعِ نصبٍ على التمييز .

والثاني : أنَّها في موضع رفعٍ على الفاعليَّة .

والثالثُ : أنَّها المخصوصُ بالمدح .

والرابعُ : أنَّها كافَّةٌ .

فأمَّا القائلون بأنَّها في موضع نصبٍ على التمييز . . فاختلفوا علىٰ ثلاثة أقوال :

الأوَّلُ : أنَّها نكرةٌ موصوفة بالفعل بعدَها ، والمخصوصُ محذوف ، وهو مذهبُ الأخفشِ وجماعةٍ .

وعلى الثاني : لا ضميرَ في (نِعْمَ) ، بل (ما) : معرفةٌ تامَّةٌ فاعلُ (نِعْمَ) ، والجملةُ الفعليّةُ بعدَها : نعتٌ لمخصوصٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : (نِعْمَ الشيءُ شيءٌ يقولُهُ الفاضلُ) .

والثاني : أنَّها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ ، والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف .

والثالثُ : كالذي قبلَهُ ، إلا أنَّ الجملةَ صِلَةٌ لـ (ما) أُخْرىٰ محذوفة هي المخصوصُ ، وهو قولُ الفرَّاء ، ونُقل عن الكِسَائيِّ .

وأمَّا القائلون بأنَّها في موضع رفعٍ على الفاعليّة . . فاختلفوا علىٰ خمسةِ أقوالٍ :

الأوَّلُ : أنَّها اسمٌ معرفةٌ تامٌّ لا يحتاجُ إلىٰ صِلَة ، والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف ، نَقَلَهُ في « التسهيل » عن سيبويهِ .

والثاني : أنَّها موصولةٌ بما بعدَها ، والمخصوصُ محذوف ، ونُقل عن الفارسيِّ .

والثالث : أنَّها موصولةٌ بما بعدَها أيضاً ، لـٰكن اكتُفِيَ بها وبصِلَتها عن المخصوص ، ونُقل عن الفرَّاء .

والرابعُ : أنَّها مصدريّةٌ سدَّتْ بصِلَتها مَسَدَّ الفاعلِ والمخصوصِ جميعاً .

والخامسُ : أنَّها نكرةٌ موصوفة بـ (ما) بعدَها ، والمخصوصُ محذوف .

وأمَّا القائلُ بأنَّها المخصوصُ : فقال : إنَّها موصولةٌ ، والفاعلَ مستترٌ ،

واختُلِفَ في (ما) هـٰذه :

فقال قومٌ : هي نكرةٌ منصوبةٌ على التمييز ، وفاعلُ (نِعْم) : ضميرٌ مستترٌ .

وقيل : هي الفاعلُ ، وهي اسمٌ معرفة ، **وهـٰذا مذهبُ ابنِ خَرُوفٍ** ، ونَسَبَهُ إلىٰ سيبويهِ[1] .

❀ **قوله** : (**نكرةٌ منصوبةٌ على التمييز**) **لا يُقالُ** : (ما) مُبهَمةٌ ، فلا يصحُّ جَعْلُها تمييزاً ؛ **لأنَّا نقولُ** : تفسيرُها بـ (عظيم) بعدَ (نِعْمَ)، وبـ (حقير) بعد (بِئْسَ) . . رَفَعَ إبهامَها ، **تأمَّلْ**[2] .

❀ **قوله** : (**هي الفاعلُ**) ؛ أي : فتكونُ مُستثناةً ممَّا تقدَّم ؛ مِنْ أنَّ فاعلَ (نِعْمَ) لا يكونُ إلا مقروناً باللام ، أو مضافاً لِمَا فيه (أل)[3] .

و(ما) أُخْرىٰ محذوفةٌ هي التمييزُ ، وهو قول الكِسَائيِّ .

وأمَّا القائلُ بأنَّها كافَّةٌ : فقال بأنَّها كَفَّتْ (نِعْمَ) عن العمل ، كما كفَّتْ (قلَّ) و(طال) عنه ، فصارتْ تدخلُ على الجملة الفعليَّة . انتهىٰ « تصريح »[4] .

---

(١) في (و ، ز) : (وزعم أنه مذهب سيبويه) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ١٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٢٣) .

(٢) العبارة في « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٢) : (**ولا يَرِدُ** : أنَّ التامَّةَ تُساوي الضمير إبهاماً ، فكيف تُميِّزُهُ ؟! **لأنَّهُ يُرادُ بها** : شيءٌ له عظمة ، أو حقارةٌ ، بحسب المقام ، فتكون أخصَّ منه ؛ علىٰ أنَّ التمييزَ قد يكون للتأكيد) .

(٣) انظر (٤/ ١٨٤ـ١٨٦) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٩٦ـ ٩٧) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩١٩ـ ٩٢٠) .

٤٩٠ـ ويُذكَرُ المخصوصُ بعدُ مُبتدَا   أو خبرَ ٱسمٍ ليسَ يبدو أبَدَا

يُذكَرُ بعدَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وفاعلِهما . . اسمٌ مرفوع **هو المخصوصُ** بالمدح أو الذمِّ[1] ، **وعلامتُهُ** : أنْ يَصلُحَ لجَعْله مبتدأً وجَعْلِ الفعلِ والفاعلِ خبراً عنه ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) ، و(بِئْسَ الرجلُ عمرٌو) ، و(نِعْمَ غلامُ القومِ زيدٌ) ، و(بِئْسَ غلامُ القومِ عمرٌو) ، و(نِعْمَ رجلاً زيدٌ) ، و(بِئْسَ رجلاً عمرٌو) ، **وفي إعرابه وجهانِ مشهورانِ** :

❁ **قوله : (ويُذكَرُ المخصوصُ)** ؛ أي : بالمدح أو الذمِّ[2] ، **وقولُهُ** : **(بعدُ)** : **مُتعلِّقٌ** بـ (يُذكَرُ) ، وبُنِيَ على الضم ؛ لقَطْعِهِ عن المضاف إليه مع نيَّةِ معناه ، و(**مُبتدا**) حالٌ مِنَ المخصوص ، **وقولُهُ** : (**أو خبرَ**) : معطوفٌ عليه ، **وقولُهُ** : (**أبَدَا**) : ظرفٌ لاستغراق المستقبل مُتعلِّقٌ بـ (يبدو) .

. . . .

(١) **ظاهره** : أنَّ هٰذا الذِّكْرَ واجبٌ ، **والأرجحُ** : أنَّهُ غالب ، كما في « الكافية » و« التسهيل » ، ويجبُ كونُهُ بعدَ تمييز الضمير لا الظاهر كما مرَّ ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٣) .

(٢) **وشرط المخصوص** : مطابقةُ الفاعل معنىً ولو بالتأويل ؛ كـ ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ﴾ [الجمعة : ٥] ؛ أي : مَثَلُ الذين ، وكونُهُ معرفةً أو قريباً منها ، أو أخصَّ من الفاعل ؛ لا مُساوِياً له ولا أعمَّ ؛ ليحصلَ التفصيلُ بعد الإجمال ، فيكونَ أَوْقعَ في النفس ؛ ولذا وجب تأخيرُهُ . « خضري » (٢/ ٥٨٣) .

أحدُهُما : أَنَّهُ مبتدأٌ ، والجملةُ قبلَهُ خبرٌ عنه[1] .

والثاني : أَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقديرُ : (هو زيدٌ) ، و(هو عمرٌو) ؛ أي : الممدوحُ زيدٌ ، والمذمومُ عمرٌو[2] .

ومَنَعَ بعضُهُم الوجهَ الثانيَ ، وأَوْجَبَ الأوَّلَ .

وقيل : هو مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (زيدٌ الممدوحُ)[3] .

---

* قوله : (أَنَّهُ مبتدأٌ ، والجملةُ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا مذهبُ سيبويهِ ، وهو الصحيحُ .

* قوله : (وقيل : هو مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ) إنَّما لم يَحمِلِ الشارحُ كغيره كلامَ الناظم علىٰ هٰذا أيضاً مع احتمالِهِ لذلك ؛ لتنصيصه في « شرح التسهيل » علىٰ عدم صحَّتِهِ ؛ قال : (لأنَّ هٰذا الحذفَ لازمٌ ، ولم نَجِدْ خبراً يلزمُ حذفُهُ إلا ومحلُّهُ مشغولٌ بشيءٍ يَسُدُّ مَسَدَّهُ)[4] .

---

* قوله : (إنَّما لم يَحمِلِ الشارحُ. . .) إلىٰ آخره : كلامُ الشارحِ ليس صريحاً في عدم الحَمْلِ المذكور .

---

(١) وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، والرابطُ عموم الفاعل ، أو تكريرُ المبتدأ بمعناه .

(٢) أجاز هٰذا الوجهَ السِّيرافيُّ وأبو علي الفارسيُّ والصَّيمَريُّ .

(٣) أجازه ابن عصفور ، ويوجد وجه رابع قاله ابن كيسان ؛ وهو : أنَّ المخصوص بدلٌ من الفاعل ، ورُدَّ : بأنه لازم ، بخلاف البدل ، وبأنه لا يصلح لمباشرة (نعم) أو (بئس) ، وانظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/١٦ـ١٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٥٣٥ـ٥٤٢) .

(٤) شرح التسهيل (٣/١٧) .

٤٩١ـ وإنْ يُقَـدَّمْ مُشعِـرٌ بـهِ كَفَـىٰ كـالعِلْـمُ نِعْـمَ . . . .

❀ قوله : (كالعِلْمُ نِعْمَ. . .) إلىٰ آخره : اعترضَهُ ابنُ هشامٍ : بأنَّهُ ليس مِنْ حذفِ المخصوص ، وإنَّما ذلك مِنَ التقديم للمخصوص[١] .

وأُجِيبَ : بأنَّ (العِلْم) خبرُ محذوفٍ تقديرُهُ : (هٰذا العِلْمُ) ، أو مفعولٌ لمحذوفٍ تقديرُهُ : (الزَمِ العِلْمَ) ونحوُهُ ، أو مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ لدَلالةِ ما بعدَهُ عليه ، والتقديرُ : (وذلك كقولك : العِلْمُ يُقْتنىٰ ويُقْتفىٰ ، نِعْمَ المُقْتنىٰ والمُقْتفىٰ) ؛ أي : العِلْمُ ؛ كما تقولُ : (زيدٌ حَسَنُ الأفعالِ ، نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)[٢] .

❀ قوله : (اعترضَهُ ابنُ هشامٍ. . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ ما في « التسهيل » ؛ مِنْ جواز تقديمِ المخصوص[٣] ، أمَّا علىٰ ظاهر كلامِهِ هنا وفي « الكافية » ؛ مِنْ أنَّ المخصوصَ لا يتقدَّمُ ، وإن وُجِدَ ما يَصلُحُ لكونه مخصوصاً فهو مُشعِرٌ به ، لا نفسُ المخصوص[٤] . . فلا إيرادَ .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ « العِلْم ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وشرطُ المخصوصِ المُقدَّمِ : أنْ يكونَ مبتدأً خبرُهُ الجملةُ بعدَهُ قولاً واحداً ، ولا يأتي فيه الخلافُ المُتقدِّم ؛ إذ لا تَسُوغُ خبريَّتُهُ أو ابتدائيَّتُهُ لمحذوف ؛ إذ لا تفسيرَ

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٢٨٠) .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٩٧) ، و« حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٣٥) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص١٢٧) .

(٤) الكافية الشافية (٢/ ١١٠٤) .

. . . . المُقْتنىٰ والمُقْتفىٰ

إذا تقدَّم ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذمِّ . . أَغْنىٰ عن ذِكْرِهِ آخِراً ؛ كقوله تعالىٰ في أيُّوبَ : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص : ٤٤] ؛ أي : نعم العبدُ أيُّوبُ ؛ فحُذِفَ المخصوصُ بالمدح ـ وهو (أيُّوبُ) ـ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه .

٤٩٢ـ وٱجْعَلْ كـ (بِئْسَ) (ساءَ) وٱجْعَلْ (فَعُلَا) مِـنْ ذي ثـلاثـةٍ . . . .

قال الشاطِبيُّ : (ومعنى المثال : نعمَ المالُ المُتَّخَذُ والإمامُ المُتَّبَعُ العِلْمُ)[1] .

❁ قوله : (المُقْتنى) اسمُ مفعولٍ مِنَ القُنْيَة .

❁ قوله : (وٱجْعَلْ كـ « بِئْسَ » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ (ساء) مِنْ أمثلةِ ما دَخَلَ تحتَ قولِهِ : (وٱجْعَلْ فَعُلَا . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ أصلَهُ : (سَوَأَ) بالفتح ، فحُوِّلَ إلىٰ (فَعُلَ) بالضمِّ فصار قاصراً ، ثمَّ ضُمِّنَ معنىٰ (بِئْسَ) فصار جامداً محكوماً ، . . . .

فيه حينئذٍ للإبهام ؛ لتقدُّمِهِ مع كونه من جملةٍ أُخرىٰ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (لأنَّ أصلَهُ : « سَوَأَ » بالفتح) ؛ أي : مِنْ (ساءه الأمرُ يسوءُهُ) : إذا أَحْزَنَهُ ؛ فهو مُتعدٍّ في الأصل .

❁ قوله : (محكوماً) كذا بخطِّهِ مِنْ غير ذِكْرِ صِلَةٍ لـ (محكوماً) ، وعبارةُ

---

(١) المقاصد الشافية (٤/ ٥٤٣) .

وإنَّما أَفْرَدَهُ بالذِّكْرِ ؛ للذَّمِّ العامِّ ؛ فهو أَشْبَهُ بـ (بِئْسَ)[1] ، بخلافِ (جَهِلَ) ، و(حَمُقَ)[2] ، أو يُقالُ : إنَّما أَفْرَدَهُ ؛ لكثرة استعمالِهِ ، بخلاف غيرِهِ .

❀ **قوله** : (كـ « نِعْمَ ») ؛ أي : و(بِئْسَ) ؛ **ففيه اكتفاءٌ** .

❀ **قوله** : (**مُسجَلَا**) حالٌ مِنْ (نِعْمَ)[3] ؛ أي : **مطلقاً** ، **ومعناه** : أنَّ (فَعُلَ) المذكورَ يُجعَلُ مِثْلَ (نِعْمَ) مطلقاً ؛ أي : **في جميع أحكامها** ؛ مِنْ

« الأُشْمُونيِّ » : (محكوماً له بما ذَكَرْنا)[4] ، فسقطتِ الصِّلَةُ مِنْ كلام المُؤلِّف ، وقولُهُ : (بما ذَكَرْنا) ؛ أي : مِنْ كونه كـ (بئس) في أحكامه .

❀ **قوله** : (**للذَّمِّ العامِّ**) **فيه** : أنَّ نحوَ (زانَ) و(شانَ) للمدح العامِّ أو الذمِّ العامِّ ؛ فلا ينهضُ هـٰذا نكتةً للإفراد .

❀ **قوله** : (**حالٌ مِنْ « نِعْمَ »**) **الظاهرُ** : **أنَّهُ صفةُ مفعولٍ مطلق**

---

(١) فإذا قلت : (بئس الرجلُ زيدٌ) . . فقد ذممتَهُ مطلقاً مِنْ غير تعيين خصلةٍ مُعيَّنة ذممتَهُ بها ، وكذلك الكلام في (نعم) ؛ فهي للمدح العامِّ لا خصوصية فيه . « تمهيد القواعد » (٥/ ٢٥٢٩) .

(٢) فإنهما لذمٍّ خاصٍّ ؛ الأولُ بسبب جهله ، والثاني بسبب حمقه .

(٣) في هامش (ج) : (**قوله** : « **حالٌ من نِعْمَ** » : في « المعرب » : جوَّز المَكُوديُّ أنْ يكونَ حالاً من « فَعُلَ » ، ثمَّ قال : « **والإسجالُ** : الإرسالُ ، يُقال : أسجلتُ لجامي : إذا أرسلتَهُ إرسالاً ، **والمُسجَلُ** : المبذول المباح الذي لا يُمنَعُ مِنْ أحد ؛ فهو بمعنىٰ مطلقاً » انتهىٰ) ، وانظر « التمرين » (ص١٠٢) ، و« شرح المكودي » (ص٢٠٧) .

(٤) شرح الأشموني (٢/ ٣٨٠) .

تُستعمَلُ (ساءَ) في الذمِّ استعمالَ (بِئْسَ) ؛ فلا يكونُ فاعلُها إلا ما يكونُ فاعلاً لـ (بِئْسَ) ؛ وهو المُحلَّىٰ بالألف واللام ؛ نحوُ : (ساءَ الرجلُ زيدٌ) ، والمضافُ إلىٰ ما فيه الألفُ واللامُ ؛ نحوُ : (ساءَ غلامُ القومِ زيدٌ) ، والمُضمَرُ المُفسَّرُ بنكرةٍ بعدَهُ ؛ نحوُ : (ساء رجلاً زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [الأعراف : ١٧٧] ، ويُذكَرُ بعدَها

عدم التصرُّف ، وإفادةِ المدح أو الذمِّ ، واقتضاءِ فاعلٍ كفاعلها ؛ فيكونُ ظاهراً مُصاحِباً لـ (أل) ، أو مضافاً إلىٰ مُصاحِبِها ، أو ضميراً مُفسَّراً بتمييز ، وسواءٌ في ذلك ما هو علىٰ (فَعُلَ) بالضمِّ أصالةً ؛ نحوُ : (ظَرُفَ الرجلُ زيدٌ) ، و(خَبُثَ غلامُ القومِ عمرٌو) ، وما حُوِّلَ إليه ؛ نحوُ : (ضَرُبَ رجلاً زيدٌ) ، و(فَهُمَ رجلاً خالدٌ) .

❁ قوله : (﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾) فـ (مَثَلاً) : تمييزٌ ، و(القوم) : مخصوصٌ ، وهو علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : ساء مَثَلاً مَثَلُ القوم ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ

لـ (اجعل) ؛ أي : جَعْلاً مطلقاً ؛ أي : في جميع الأحكام .

❁ قوله : (وإفادةِ المدح أو الذمِّ) المُناسِبُ لهـٰذا أنْ يقولَ : (ومعناه : أنَّ « فَعُلَ » المذكورَ يُجعَلُ مثلَ « نِعْمَ » و« بئس » مطلقاً ؛ أي : في جميع أحكامهما . . .) إلىٰ آخرِ ما يُناسِبُ ذلك .

❁ قوله : (ما هو علىٰ « فَعُلَ » بالضمِّ أصالةً) قد يُقالُ : إنَّ التحويلَ جارٍ فيما ذكر تقديراً ؛ كما قالوه في نحو « فُلْكٍ » و« هِجَانٍ » ، فتكونُ حركاتُهُ غيرَ حركاتِهِ الأصليَّة . انتهىٰ « دَنَوْشَري » ، وقد يُدفَعُ : بأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير[1] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٥٥) ، و« حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ٩٨) .

المخصوصُ بالذمِّ كما يُذكَرُ بعدَ (بِئْسَ) ، وإعرابُهُ كما تقدَّم[1] .

وأشارَ بقوله : (وٱجْعَلْ « فَعُلَا ») : إلىٰ أنَّ كلَّ فعلٍ ثُلاثيٍّ[2] يجوزُ أنْ يُبنىٰ منه فِعْلٌ علىٰ (فَعُلَ) لقصد المدحِ أو . . . .

لهم : (مَثَلٌ)[3] ، ويكونُ التقديرُ : (ساء مَثَلاً المذمومُ مَثَلُ القوم) .

❀ قوله : (كلَّ فعلٍ ثُلاثيٍّ) ؛ أي : مُتصرِّفٍ ، تامٍّ ، قابلٍ للتفاضُل ، مبنيٍّ للفاعل ، ليس الوصفُ منه علىٰ (أَفْعَلِ فعلاءَ) ، صالحٍ للتعجُّب منه .

❀ قوله : (المذمومُ مَثَلُ القوم) ؛ أي : علىٰ جَعْلِهِ خبرَ مبتدأٍ محذوف ، وهو لا يتعيَّنُ .

❀ قوله : (صالحٍ للتعجُّب منه) أفاد به : اشتراطَ ألَّا يكونَ منفيّاً لزوماً أو جوازاً .

---

(١) انظر (٤/ ١٩٧ـ١٩٨) .

(٢) ومن ذلك : (ساء) ؛ فإنَّ أصلَها : (سَوَأَ) بالفتح ، فحُوِّل إلىٰ (فَعُلَ) بالضم ؛ ليلتحقَ بأفعال الغرائز ؛ أي : الطبائع ، وليصيرَ قاصراً كـ (بئس) ، وإنَّما أفردها الناظمُ بالذكر ؛ لكثرتها ، ولأنَّها للذمِّ العام ؛ فهي أَشْبَهُ بـ (بئس) مِنْ نحو (حَمُقَ) و(لَؤُمَ) ؛ لأنَّهُ ذمٌّ خاصٌّ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٤) .

(٣) قال السمين الحلبي في « الدر المصون » (٥/ ٥١٨) : (والمخصوصُ بالذمِّ لا يكون إلا مِنْ جنس التمييز ، والتمييزُ مُفسِّر للفاعل ؛ فهو هو ، فلَزِمَ أنْ يصدقَ الفاعلُ والتمييزُ والمخصوصُ علىٰ شيءٍ واحد ، إذا عُرف هـٰذا : فقوله : « القوم » غيرُ صادق على التمييز والفاعل ، فلا جَرَمَ أنَّهُ لا بدَّ مِنْ تقدير محذوف ؛ إمَّا مِنَ التمييز ، وإمَّا مِنَ المخصوص ؛ فالأوَّل يُقدَّر : « ساء أصحابُ مَثَل ـ أو أهل مَثَل ـ القومُ » ، والثاني يُقدَّر : « ساء مَثَلاً مَثَلُ القوم » ، ثم حُذف المضاف في التقديرين ، وأُقيم المضاف إليه مُقامَهُ) .

الذمِّ[1] ، ويُعامَلُ معاملةَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في جميعِ ما تقدَّم لهما مِنَ الأحكام[2] ؛ فتقولُ : (شَرُفَ الرجلُ زيدٌ) ، و(لَؤُمَ الرجلُ بكرٌ) ، و(شَرُفَ غلامُ الرجلِ زيدٌ) ، و(شَرُفَ رجلاً زيدٌ) .

ومُقْتضىٰ هـٰذا الإطلاقِ : أنَّهُ يجوزُ في (عَلِمَ) أنْ يُقالَ : (عَلُمَ الرجلُ زيدٌ) بضمِّ عينِ الكلمة ، وقد مثَّل هو وابنُهُ به[3] ، **وصرَّح غيرُهُ** : أنَّهُ لا يجوزُ تحويلُ (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ) إلىٰ (فَعُلَ) بضمِّ العين[4] ؛ لأنَّ العربَ حين استَعْمَلَتْها هـٰذا الاستعمالَ أَبْقَتْها علىٰ كسرةِ عينِها ولم تُحوِّلْها إلى الضمِّ ؛ فلا يجوزُ لنا تحويلُها ، بل نُبقِيها علىٰ حالها كما أَبْقَوْها ؛ فتقولُ : (عَلِمَ الرجلُ زيدٌ) ، و(جَهِلَ الرجلُ عمرٌو) ، و(سَمِعَ الرجلُ بكرٌ) .

٤٩٣ـ ومِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا) . . . .

❁ **قوله : (استَعْمَلَتْها هـٰذا الاستعمالَ)** ؛ أي : كـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) .

❁ **قوله : (ومِثْلُ « نِعْمَ ». . .)** إلىٰ آخره : (**مِثْلُ**) : خبرٌ مُقدَّم عن

---

(١) لـٰكن بشرطِ صلوحِهِ لبناء التعجب منه ؛ مِنْ كونه مُتصرِّفاً تامّاً. . . إلىٰ آخره ؛ لتضمُّنه معناه . « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٤) .

(٢) لـٰكن يُخالِفُهُ في ستة أمور ذَكَرَها العلامة الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٨٤ـ٥٨٥) .

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٢١) ، شرح ابن الناظم (ص٣٣٨) .

(٤) وممَّنْ منعه : الكِسَائي ، وقال الشارح في « المساعد » (٢/ ١٣٨) : (وكلامُ صاحبِ « الإفصاح » يقتضِي إثباتَ « عَلُمَ » و« جَهُلَ » هنا بضمِّ العين) ، وانظر « الارتشاف » (٤/ ٢٠٥٦ـ٢٠٥٧) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ١٤٤ـ١٤٥) .

. . . . الفاعلُ (ذا)   وإنْ تُـرِدْ ذمّـاً فقُـلْ (لا حَبَّـذَا)

يُقـالُ فـي المـدح : (حبَّذا زيـدٌ) ، وفـي الـذمِّ : (لا حبَّذا زيـدٌ) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

قوله : (حبَّذا) ؛ يعني : أنَّ مِثْلَ (نِعْمَ) في المعنىٰ (حَبَّ) مِنْ (حَبَّذا) ، وتزيدُ عليها : بأنَّها تُشعِرُ بأنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ مِنَ النَّفْس ، وأصلُ (حَبَّ) : (حَبُبَ) بالضمِّ ؛ أي : صار حبيباً ، ثمَّ أُدغِمَ فصار : (حَبَّ) .

❁ قوله : (الفاعلُ « ذا ») مبتدأٌ وخبرٌ مع الترتيب وعدمِهِ ؛ أي : فاعلُ (حَبَّ) هو لفظُ (ذا) على المُختار ، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ[2] .

❁ قوله : (بأنَّها تُشعِرُ بأنَّ الممدوحَ . . .) إلىٰ آخره : مُفادُهُ : استفادةُ القُرْبِ مِنْ (حَبَّ) ؛ لاستلزام الحُبِّ له ، وهـٰذا لا يُنافي استفادتَهُ أيضاً مِنْ

---

(١) قالته أم شملة كَنْزَة بنت برد المِنْقَري ، كما في « حماسة أبي تمام » (٤/ ١٠٩) ، وهو ضمن قصيدة تهجو بها ميَّةَ صاحبة ذي الرُّمَّة ، وقيل : قاله ذو الرُّمَّة نَفْسُهُ ، وفي ذلك قصة ذكرها البغدادي وغيره ، وأوَّل القصيدة :

علىٰ وجهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاحةٍ   وتحتَ الثيابِ الخِزْيُ لو كانَ بادِيَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٥٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥١٢ـ١٥١٣) ، و« خزانة الأدب » (١/ ١٠٩ـ١١٠) .

(٢) سيأتي الخلاف في المسألة في كلام الشارح .

٢٧٧ـ أَلَا حبَّذا أهلُ المَلَا غيرَ أَنَّهُ إذا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فـلا حبَّـذا هِيَـا

❀ قوله : (أَلَا حبَّذا . . .) إلىٰ آخره : (أَلَا) : للتنبيه ، و(حبَّذا) : فعلُ المدح وفاعلُهُ ، و(أهلُ المَلَا) : هو المخصوصُ بالمدح ، و(مَيٌّ) : ترخيمُ (مَيَّةَ)[1] ، والمُرادُ بها : مَيَّةُ صاحبةُ غَيْلانَ المُلقَّبِ بـ (ذي الرُّمَّة) ، و(هِيَا) بألف الإطلاق : كنايةٌ عن مَيَّةَ ، وهي المخصوصةُ بالذمِّ .

والشاهدُ : في صدر البيتِ وفي عَجُزه ؛ جَمَعَ فيه بينَ المدحِ والذمِّ ؛ الأوَّلُ بـ (حبَّذا) ، والثاني بـ (لا حبَّذا) .

وفُرِّقَ بينَ (نِعْمَ) و(حبَّذا) : بأنَّ في (حبَّذا) إشعاراً بأنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ ، وبأنَّ مخصوصَها لا تعملُ فيه النواسخُ ، وبأنَّهُ لا يُشترَطُ فيه المُطابقةُ بينَ فاعلِها ومخصوصِها ، بل يمتنعُ كما سيأتي في كلامه ، بخلاف (نِعْمَ) ومخصوصِها ، . . . .

(ذا) ، كما يأتي عن شيخ الإسلام[2] ؛ فلا مُعارضةَ ، وحينئذٍ : فقولُ شيخِ الإسلام : (ليَدُلَّ على الحضور في القلب) ؛ أي : زيادةً على الحضور الحاصلِ مِنْ (حَبَّ) لزوماً .

❀ قوله : (بخلاف « نِعْمَ » ومخصوصِها) ؛ أي : فإنَّها لا إشعارَ فيها بما ذكر ، ومخصوصُها تعملُ فيه النواسخُ ؛ نحوُ : (نِعْمَ رجلاً كان زيدٌ)[3] ، وتُشترَطُ فيه المُطابقةُ .

---

(١) انظر ما سبق حول هٰذه الكلمة في (٢/ ٣٧١) .

(٢) انظر (٤/ ٢٠٧) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤٨ ، ٦١) .

واختُلِفَ في إعرابها :

فذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في « البغداديَّات » وابنُ بَرْهانَ وابنُ خَرُوفٍ ـ وزَعَمَ أنَّهُ مذهبُ سيبويهِ ، وأنَّ مَنْ نَقَلَ عنه غيرَهُ فقد أخطأَ عليه ـ واختاره المُصنِّفُ . . إلىٰ أنَّ (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ ، و(ذا) فاعلُهُ ، وأمَّا المخصوصُ : فجُوِّزَ أنْ يكونَ مبتدأً والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ ، وجُوِّزَ أنْ يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوف ، والتقديرُ : (هو زيدٌ) ؛ أي : الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ ، واختاره المُصنِّفُ .

وخُصَّ فاعلُ (حَبَّ) بـ(ذا) ؛ ليَدُلَّ على الحضور في القلب . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ **قوله** : (**فقد أخطأَ عليه**) ضمَّنه معنىٰ (كَذَبَ) فعدَّاه بـ(علىٰ) .

❁ **قوله** : (**وخُصَّ فاعلُ « حَبَّ » بـ« ذا » . . .**) إلىٰ آخره : **لعلَّ المعنىٰ** : أنَّهُ اختصَّتْ (حَبَّ) بشهرةِ كونِ فاعلِها (ذا) مِنْ دون بقيَّةِ الأسماء الظواهرِ كـ(زيد) ؛ لأنَّها تَدُلُّ علىٰ حضورِ معناها ؛ لأنَّها مِنْ أسماء الإشارةِ الدالَّةِ على الحضور ، هـٰذا مُرادُهُ ، واختصَّتْ بـ(ذا) مِنْ بقيَّة أسماء الإشارة ؛ لأنَّها الأصلُ ؛ إذ المفردُ المُذكَّر أصلٌ لغيره ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : إنَّها ترفعُ نحوَ (زيد) ، ولم تختصَّ بـ(ذا) فقط ، وإنَّ الحضورَ عامٌّ في جميع أسماءِ الإشارة ، فلا يَصلُحُ عِلَّةً ، تأمَّلْ .

❁ **قوله** : (**ضمَّنه معنىٰ « كَذَبَ » . . .**) إلىٰ آخره : **لا يخفىٰ ما فيه مِنْ**

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٠٤ـ٧٠٥) .

وذَهَبَ المُبرِّدُ في « المقتضب » وابنُ السرَّاج في « الأصول » وابنُ هشامٍ اللَّخميُّ ، واختاره ابنُ عُصْفُور . . إلىٰ أنَّ (حبَّذا) اسمٌ ، وهو مبتدأٌ والمخصوصُ خبرُهُ ، أو خبرٌ مُقدَّمٌ والمخصوصُ مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ فرُكِّبتْ (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلَتا اسماً واحداً[١] .

وذَهَبَ قومٌ منهمُ ابنُ دُرُسْتُويَهْ : إلىٰ أنَّ (حبَّذا) فعلٌ ماضٍ ، و(زيدٌ) فاعلُهُ ؛ فرُكِّبتْ (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلَتا فعلاً ، وهٰذا أضعفُ المذاهب[٢] .

❀ قوله : (ابنُ دُرُسْتُويَهْ) هو عبدُ الله بنُ جعفر بنِ دُرُسْتُويَهْ ؛ بضمِّ الدال والراء وسكونِ السين المُهمَلات ، وضمِّ التاء الفوقيَّة ، وسكونِ الواو ، وفتح الياء التحتيَّة ، وبعدَها هاءٌ ساكنة ، قاله السَّمْعانيُّ ، وقال غيرُهُ : (هو بفتح الدال والراء والتاء والواو)[٣] .

إساءة الأدب مع الناقلِ الذي هو ابنُ عُصْفُور ؛ فالذي ينبغي أنَّهُ ضمَّنه معنىٰ (جار) مثلاً[٤] .

---

(١) أي : بمنزلة قولك : (المحبوب) ، وغُلِّبَ جانبُ الاسميَّة على الفعليَّة مع تركبه منهما ؛ لشرفها . « خضري » (٢/ ٥٨٦) .

(٢) نسب هٰذا الأخيرَ أبو حيَّانَ إلى الأخفش وخطَّابِ الماردي ، وجَعَلَ ابنَ درستويه مع أصحاب المذهب الأوَّل . انظر « المسائل البغداديات » (ص٦٥ـ٦٦) ، و« شرح اللمع » لابن بَرْهان (٢/ ٤٢٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٢) ، و« المقتضب » (٢/ ١٤٥) ، و« الأصول في النحو » (١/ ١١٤ـ١١٥ ، ٢/ ١٤١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ٢٠٥٩ـ٢٠٦٠) ، و« المساعد » (٢/ ١٤١ـ١٤٢) .

(٣) قاله ابن ماكولا في كتابه « الإكمال » ، وسيأتي التخريج آخر النقل .

(٤) نبَّه عليه الصبان في « حاشيته » (٣/ ٥٧) ، والمُحشِّي تابع غيره في ذلك . انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق ٧١) .

٤٩٤ـ وأَوْلِ ذا المخصوصَ أيّاً كانَ لا   تَعدِلْ بـ (ذا) فهْوَ يُضَاهِي المَثَلَا

وكان عالماً فاضلاً ، أَخَذَ فنَّ الأدب عن المُبرِّد وغيرِهِ ، **له تصانيفُ عديدةٌ في غايةِ الجَوْدة والإتقانِ** ؛ **منها** : « الإرشاد » في النحو ، و« شرح الفصيح » ، و« كتاب المقصور والممدود » ، و« غريب الحديث » ، **وُلِدَ** سنةَ ثمانٍ وخمسينَ ومئتَينِ ، **وتُوفِّيَ** سنة سبعٍ وأربعينَ وثلاث مئة ببغدادَ ، وكان مِنْ كبار الصالحين وأعيانِهِم ، رحمه الله تعالى . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنْ « تاريخ ابن خَلِّكانَ »[1] .

❀ **قوله** : (**وأَوْلِ ذا المخصوصَ**) ؛ يعني : أنَّ لفظةَ (ذا) أَعْطِها المخصوصَ علىٰ أيِّ حالٍ كان المخصوصُ ، ولا تَعْدِلْ بـ (ذا) ـ أي : عن لفظ (ذا) ـ لأنَّهُ ضاهى المَثَلَ ـ بفتح المُثلَّثة ـ وهو القولُ السائرُ المُشبَّهُ مَضْرِبُهُ بمَوْرِدِهِ[2] ؛ أي : لأنَّهُ شابه المَثَلَ في لزومِ حالةٍ واحدة ؛ فـ (**أَوْلِ**) : بمعنىٰ : أَعْطِ ، و(**ذا**) مفعولٌ أوَّلُ به ، و(**المخصوص**) : مفعولُهُ الثاني ،

❀ **قوله** : (**أي : عن لفظ « ذا ») إشارةٌ** : إلىٰ أنَّ الباءَ بمعنىٰ (عن) ، ويحتملُ بقاؤُها علىٰ حالها ؛ أي : لا تعدلْ بـ (ذا) عن الإفراد والتذكير .

❀ **قوله** : (**فـ « أَوْلِ » : بمعنىٰ : أَعْطِ) الظاهرُ** : أنَّهُ بمعنىٰ : (أَتْبِعْ) ،

---

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٤٤ـ٤٥)، وانظر « الأنساب » (٥/ ٣٣٦) ، و« الإكمال » (٣/ ٣٢٢).

(٢) المَضْرِب : ما استُعمل فيه الكلام الآن ، والمَورِد : ما استُعمل فيه الكلام أوّلاً . « دسوقي على المختصر » (٤/ ١٤٩) .

أي : أَوْقِعِ المخصوصَ بالمدح أو الذمِّ بعدَ (ذا) علىٰ أيِّ حالٍ كان[1] ؛ مِنَ الإفراد ، والتذكيرِ والتأنيث ، والتثنيةِ والجمع ، ولا تُغيِّرْ (ذا) لتغيُّرِ المخصوصِ ، بل تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ؛ وذلك لأنَّها أَشْبَهَتِ المَثَلَ ، والمَثَلُ لا يُغيَّرُ ، فكما تقولُ : (الصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) للمُذكَّر والمُؤنَّثِ والمفردِ والمُثنَّىٰ والجمعِ بهٰذا اللفظِ فلا تُغيِّرُهُ . . تقولُ : (حبَّذا زيدٌ)، و(حبَّذا هندُ) ،

و(أيّاً) : اسمُ شرطٍ خبرُ (كان) ، و(كان) : فعلُ الشرط ، واسمُها : يعودُ إلى (المخصوص) .

❀ قوله : (الصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) هو مَثَلٌ يُضرَبُ لمَنْ فرَّط في طَلَب الحاجةِ وقتَ إمكانِها ، ثمَّ طَلَبَهَا بعدَ فواتِها ، وأصلُهُ : أنَّ امرأةً كانتْ تحت رجلٍ مُوسِرٍ ، وكان شيخاً ، فسألَتْهُ الطلاقَ ، فطلَّقها ، فتزوَّجتْ بعدَهُ شابّاً فقيراً ، فلمَّا شَتَوا أرسلتْ إلى الشيخ تَسْتَسْقِيهِ لَبَناً ، فقال ما ذُكِرَ ، فقالتْ :

وحينئذٍ : فـ (ذا) يُجعَلُ مفعولاً ثانياً مُقدَّماً ، والمخصوصُ مفعولاً أوَّلَ مُؤخَّراً ؛ فإنَّ فاعلَ الولايةِ ـ بمعنى التبعيَّة ـ المخصوصُ ؛ أي : اجعلِ المخصوصَ والياً ؛ أي : تابعاً (ذا) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (و« كان » : فعلُ الشرط . . .) إلىٰ آخره : سَكَتَ عن جواب الشرطِ ؛ وهو قولُهُ : (لا تَعدِلْ بـ « ذا ») علىٰ حذف الفاء ، ويكونُ قولُهُ : (فهْوَ يُضاهِي المَثَلَا) تعليلاً للجواب ، ويصحُّ أنْ يكونَ قولُهُ : (فهو . . .)

---

(١) فلا يجوز تقديمُهُ علىٰ (حبَّذا) وإن قُدِّم على التمييز ؛ كـ (حبَّذا زيدٌ رجلاً) ، و(حبَّذا رجلاً زيدٌ) ، أمَّا مخصوصُ (نِعْم) : فيُقدَّمُ على الفعل ، دون تمييز الضمير . « خضري » (٢/٥٨٦) .

و(الزيدانِ) ، و(الهندانِ) ، و(الزيدونَ) ، و(الهنداتُ) ؛ فلا تَخرُجُ (ذا) عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجتْ لقيل : (حبَّذِي هندُ) ، و(حبَّذانِ الزيدانِ) ، و(حبَّتانِ الهندانِ) ، و(حَبَّ أولـٰئكَ الزيدونَ) ، أو (الهنداتُ) .

٤٩٥ـ وما سوىٰ (ذا) ٱرفَعْ بـ (حَبَّ) أو فجُرْ بالبا ودونَ (ذا) ٱنضِمامُ الحا كَثُرْ

هـٰذا ومَذْقَةٌ خيرٌ[١] .

والمعنىٰ : أنَّ سؤالَكِ إيَّاي الطلاقَ كان في الصيف ، فيومَئذٍ ضَيَّعتِ اللَّبَنَ ، و(الصيف) : نُصِبَ على الظرفيَّة ، ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[٢] .

❁ قوله : (أو فجُرْ) استُشكِلَ إدخالُ عاطفٍ علىٰ عاطف في هـٰذا .

إلىٰ آخره الجوابَ ، ويكونُ قولُهُ : (لا تَعدِلْ بـ « ذا ») مُعترِضاً بينَ الشرط والجواب .

---

(١) المَذْقة : الشربة مِنَ اللَّبَن المخلوط بالماء ؛ أي : هـٰذا الشابُّ ولبنُهُ المخلوط بالماء خيرٌ مِنْ ذلك الشيخ الغني ، فذَهَبَ قولُها أيضاً مثلاً يُضرَبُ للشيء القليل المُعجَب الموافق للمحبَّة دونَ الكثيرِ المُبغَض ، وقوله : (ضَيَّعتِ) يُروىٰ بدله : (ضَيَّحتِ) ، والضَّيح : هو اللَّبَنُ الممذوق بالماء ؛ أي : أفسدتِ اللَّبَنَ في الصيف وحرَّمتِهِ علىٰ نفسكِ ، وخطَّأه ابن درستويه : بأنَّ الضِّياحَ : هو مَزْجُ اللَّبَنِ الخاثرِ بالماء حتىٰ يَرِقَّ ، وليس مُراداً هنا . انظر « شرح كتاب الأمثال » (ص٣٥٧ـ ٣٥٨) ، و« مجمع الأمثال » (٢/٦٨) ، و« المستقصىٰ في الأمثال » (١/٣٢٩ ، ٢/٣٨٨) ، و« شرح درة الغواص » للخفاجي (ص٦٢٤) .

(٢) الدرر السنية (٢/٧٠٥ـ ٧٠٦) .

يعني : **أنَّهُ إذا وَقَعَ بعدَ (حَبَّ) غيرُ (ذا) مِنَ الأسماء . . جاز فيه وجهانِ : الرفعُ بـ (حَبَّ)** ؛ نحوُ : (حَبَّ زيدٌ) ، **والجرُّ** بباءٍ زائدة[1] ؛ نحوُ : (حَبَّ بزيد) ، **وأصلُ (حَبَّ)** : (حَبُبَ) ، ثمَّ أُدغِمَتِ الباءُ في الباء ؛ **فصار** : (حَبَّ) .

ثمَّ إنْ وَقَعَ بعدَ (حَبَّ) (ذا) . . وَجَبَ فتحُ الحاء ؛ فتقولُ : (حَبَّذا) ، **وإنْ وقعَ بعدَها غيرُ (ذا) . .** جاز ضمُّ الحاءِ وفتحُها[2] ؛ فتقولُ : (حَبَّ

وأُجِيبَ : بأنَّ الفاءَ زائدةٌ ، أو هناك معطوفٌ عليه مُقدَّر ؛ أي : أو لا ترفعْ فَجُرَّ ، أو الفاءُ في جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ أي : إنْ شئتَ فجُرَّ[3] .

❀ **قوله** : (حَبُبَ) بالضمِّ ؛ أي : صار حبيباً ، لا مِنْ (حَبَبَ) بالفتح ، كما تقدَّم[4] .

❀ **قوله** : (**وَجَبَ فتحُ الحاء**) ؛ أي : إنْ جعلتَهُما كالكلمة الواحدةِ ، كما

---

(١) كما في فاعل (فَعُلَ) بالضم ؛ لأنَّ (حبَّ) عند تجرُّدها مِنْ (ذا) تكونُ مِنْ بابه ، بخلاف فاعل (نِعْمَ) . « خضري » (٢/ ٥٨٧) .

(٢) قوله : (**جاز ضمُّ الحاء**) ؛ أي : بنقل ضمَّةِ العين إليها ؛ **لأنَّ أصلَهُ** : (حَبُبَ) بالضم ؛ أي : صار حبيباً ، وجاز فتحُها بحذف الضمَّة بلا نقل ، وهـٰذا النقلُ والحذفُ جائزانِ في كلِّ ما حُوِّلَ إلىٰ (فَعُلَ) لقصد المدح أو الذم ، سواءٌ كان حلقيَّ الفاء ؛ كـ (حبَّ) ، أو لا ؛ كـ (ضَرُبَ) ؛ فتقول : (ضُرْبَ الرجلُ زيدٌ) بسكون الراء مع ضمِّ الضاد أو فتحِها ، كما في « التوضيح » . « خضري » (٢/ ٥٨٧) .

(٣) وقوله في البيت : (ودونَ ذا) حالٌ مِنْ محذوف للعلم به ؛ أي : وانضمامُ الحاءِ مِنْ (حَبَّ) حالَ كونِها دونَ (ذا) . . كثُرَ . « خضري » (٢/ ٥٨٧) .

(٤) انظر (٤/ ٢٠٥) .

زيدٌ) ، و(حُبَّ زيدٌ) ، ورُوِيَ بالوجهَينِ قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٧٨ـ فقلتُ ٱقتُلُوها عنكُمُ بمِزَاجِها وحُبَّ بهـا مقتـولـةً حيـنَ تُقتَـلُ

في « التوضيح »[2] ، فإنْ جعلتَهُما باقيتَينِ علىٰ أصلهما . . جاز الوجهانِ ، كما في « التصريح »[3] .

❀ **قوله : (فقلتُ ٱقتُلُوها . . .)** إلىٰ آخره : **الفاءُ** : للعطف ، **والضميرُ في (ٱقتُلُوها)** : للخمر ؛ يعني : امزُجُوها ؛ مِنْ قولهم : (قتلتُ الشرابَ) : إذا مزجتُهُ بالماء ، و(**مِزاجها**) بكسر الميم .

والشاهدُ : في (حُبَّ بها) ؛ حيثُ جُرَّ الفاعلُ بباءٍ زائدة ، فهو في موضعِ رفعٍ ، و(**مقتولة**) : ممزوجة ؛ نُصِبَ على التمييز .

❀ **قوله : (والشاهدُ : في « حُبَّ بها » ؛ حيثُ جُرَّ الفاعلُ بباءٍ زائدة)** **الأَوْلىٰ** : (حيثُ يُروىٰ بضمِّ الحاء وفتحِها) ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الشارح .



---

(١) البيت للأخطل في « ديوانه » (ص٢٢٤) ضمن قصيدة طويلة يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد الأموي ، وأوّلها :

عفا واسطٌ مِنْ آلِ رَضْوىٰ فنَبْتَلُ فمُجتَمَعُ الحُرَّينِ فالصبرُ أجملُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٣٢) ، و« المساعد » (٢/ ١٤٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٦٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٢٣ـ١٥٢٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٨٦) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٠) .



(أَفْعَلُ التفضيلِ)

❀ قوله : (أَفْعَلُ التفضيلِ) اعتُرِضَ : بأنَّ الأَوْلى : التعبيرُ بـ(اسم التفضيل) ؛ ليشملَ (خيراً) و(شرّاً) ، وأَوْلىٰ منهما : التعبيرُ بـ(اسم الزيادة)؛ ليشملَ نحوَ (أَجْهَلَ) و(أَبْخَلَ) ممَّا دَلَّ على التنقيص والانحطاطِ .

وأُجِيبَ : بأنَّ ما عبَّر به الناظمُ صار في الاصطلاح اسماً للدالِّ على الزيادة مطلقاً .

[أَفْعَلُ التفضيلِ]

❀ قوله : (ليشملَ « خيراً » و« شرّاً ») ؛ لأنَّ كلّاً منهما اسمٌ وإن لم يكونا علىٰ وزن (أفعلَ) ، وكان الأنسبُ بقولِهِ بعدُ : (وأَوْلىٰ منهما . . .) إلىٰ آخره . . حذفَ قوله : (و« شرّاً ») .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ ما عبَّر به الناظمُ صار في الاصطلاح اسماً للدالِّ على الزيادة مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان ذلك الدالُّ علىٰ وزن (أفعلَ) أم لا ، وسواءٌ كانتِ الزيادةُ في العُلُوِّ أو في الانحطاط ؛ فهٰذا جوابٌ عن الإشكالَيْنِ ، خلافاً لمَنْ قال : (إنَّهُ جوابٌ عن الثاني ، وتُرِكَ جوابُ الأوَّل) انتهىٰ .

٤٩٦ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ منهُ للتعجُّبِ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ وأْبَ اللَّذْ أُبِي

يُصاغُ مِنَ الأفعال التي يجوزُ التعجُّبُ منها للدَّلالة على التفضيل..

وأَفْعَلُ التفضيل : هو الوصفُ المبنيُّ علىٰ (أَفْعَلَ) لزيادةِ صاحبِهِ علىٰ غيره في أصل الفعلِ ؛ فـ (المبنيُّ علىٰ « أَفْعَلَ ») مُخرِجٌ لِمَا عَدَاهُ مِنْ صِيَغ اسمِ الفاعلِ ، ولِمَا عَدَاهُ مِنْ صِيَغ التعجُّب ، و(لزيادةِ. . .) إلىٰ آخره مُخرِجٌ لذلك ؛ كـ (أَحْسَنَ) ، وقد يُقالُ : صِيَغُ التعجُّبِ خارجةٌ بقولهم : (هو الوصفُ)؛ لأنَّ (أَحْسَنَ) في التعجُّب فعلٌ لا وصف ، كما في « ياسينَ »[1] .

❀ قوله : (للتعجُّبِ) مُتعلِّقٌ بـ (مَصُوغٍ) .

❀ قوله : (وأْبَ اللَّذْ أُبِي) ؛ أي : امنَعْ هنا الذي مُنِعَ هناك .

والأَوْلىٰ أنْ يُجابَ عن الأوَّل : بأنَّ قولَهُ : (أفعل) ؛ أي : لفظاً أو تقديراً ، و(خيرٌ) و(شرٌّ) من الثاني .

وعن الثاني : بأنَّ التفضيلَ مُشتقٌّ مِنَ الفَضْل بمعنى الزيادة ، سواءٌ كانتْ في العُلُوِّ أو في الانحطاط ، لا مِنَ الفَضْل بمعنى الشرف ، كما هو منشأُ الاعتراض .

❀ قوله : (لأنَّ « أَحْسَنَ » في التعجُّب. . .) إلىٰ آخره : لو قال : (لأنَّهُ ليس شيءٌ مِنْ صِيَغِ التعجُّبِ بوصف).. لكان حَسَناً .

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/٥٠٢) .

وصفٌ علىٰ وزنِ (أَفْعَلَ) ؛ فتقولُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو ، وأكرمُ مِنْ خالد) ، كما تقولُ : (ما أفضلَ زيداً !! وما أَكْرَمَ خالداً !!) .

❀ قوله : (وصفٌ علىٰ وزنِ « أَفْعَلَ ») ، وهو اسمٌ ؛ لدخول علاماتِ الأسماءِ عليه ، وهو ممتنعٌ مِنَ الصرف ؛ للزُوم الوصفيَّةِ ووزنِ الفعل ، ولا ينصرفُ عن صيغةِ (أفعلَ) ، إلا أنَّ الهمزةَ حُذِفَتْ شذوذاً قياسيّاً لا استعماليّاً مِنْ (خير) و(شرٍّ) ؛ لكثرة الاستعمال ، وفيهما شذوذٌ مِنْ وجهٍ آخَرَ ؛ وهو كونُهُما لا فعلَ لهما .

❀ قوله : (لدخول علاماتِ الأسماءِ عليه) ؛ أي : قَبُولِهِ إيَّاها ؛ فيشملُ : نحوَ الإسناد إليه .

❀ قوله : (للزُومِ الوصفيَّةِ) مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : للوصفيَّةِ اللازمة ؛ أي : الأصليَّةِ ؛ لأنَّ الوصفيَّةَ العارضةَ لا تمنعُ الصرفَ ، كما يأتي في قول المُصنِّفِ : (وأَلْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّهْ)[1] .

❀ قوله : (ولا ينصرفُ عن صيغةِ « أفعلَ ») ؛ أي : لفظاً وتقديراً ، وقولُهُ : (إلا أنَّ الهمزةَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فـ (خيرٌ) و(شرٌّ) انصرفتا عن صيغة (أفعلَ) لفظاً لا تقديراً ، فلم تُخالِفا حُكْمَ الباب ، والاستدراكُ لدَفْعِ تَوَهُّمِ أنَّهُما خالَفَتاه بتوهُّمِ أنَّهُ لا تقديرَ للهمزة فيهما .

❀ قوله : (وهو كونُهُما لا فعلَ لهما) فيه نَظَرٌ ؛ إذ الأوَّلُ : مِنَ (الخَيْر) بفتح الخاء وسكونِ الياء ؛ مصدر (خارَ يَخِيرُ) ـ (كباع يبيعُ) ـ : إذا تلبَّس بالخير ، أو مِنَ (الخِير) بكسر الخاء وسكونِ الياء ؛ وهو الكرمُ والشرفُ ؛ يُقالُ : (خِرْتُ الرجلَ علىٰ صاحبه أَخِيرُهُ) ـ مِنْ باب (باع) ـ (خِيراً)

---

(١) انظر (٤/٦٣٣ ، ٦٣٨) .

وما امتنعَ بناءُ فِعْلِ التعجُّب منه . . امتنعَ بناءُ أفعلِ التفضيل منه ؛ فلا يُبنىٰ مِنْ فعلٍ زائدٍ علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ (دَحْرَجَ) ، و(استخرجَ)[1] .

ولا مِنْ فعلٍ غيرِ مُتصرِّف ؛ كـ (نِعْمَ) ، و(بِئْسَ) .

ولا مِنْ فعلٍ لا يقبلُ المُفاضلةَ ؛ كـ (مات) ، و(فَنِيَ) .

ولا مِنْ فعلٍ ناقصٍ ؛ كـ (كان) وأخواتِها .

ولا مِنْ فعلٍ منفيٍّ ؛ نحوُ : (ما عاجَ بالدَّواء)[2] ، و(ما ضَرَبَ) .

ولا مِنْ فعلٍ يأتي الوصفُ منه علىٰ (أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (حَمِرَ) ، و(عَوِرَ) .

ولا مِنْ فعلٍ مبنيٍّ للمفعول ؛ نحوُ : (ضُرِبَ) ، و(جُنَّ) ، وشذَّ منه

❀ قوله : (كـ « كان » وأخواتِها) الكافُ : استقصائيَّةٌ .

و(خِيرةٌ) ـ بكسر الخاء وسكونِ الياء فيهما ـ[3] : إذا فضَّلتَهُ عليه .

والثاني : مِنَ (الشرِّ) ؛ وهو السوءُ والفساد والظُّلْم ؛ يُقالُ : (شَرَّ الرجلُ يَشُرُّ ـ بضم الشين ـ ويَشِرُّ ـ بكسرها ـ شَرّاً وشَرارةً) : تلبَّس بالشرِّ ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « المصباح » وغيره[4] .

---

(١) وفي بنائه مِنْ (أَفْعَلَ) المبدوءِ بالهمزة . . الخلافُ السابق تعليقاً في (التعجب) في (٤/١٦١) ، ومما سُمِعَ منه : (هو أَوْلاهم بالمعروف) ، وهو شاذٌّ عندَ مَنْ يمنعه مطلقاً ، أو عندَ مَنْ يقولُ : إنَّ همزتَهُ للنقل ، وأمَّا قولُهُم : (هـٰذا المكانُ أقفرُ مِنْ غيره) . . فهو شاذٌّ على الأوَّل فقط . انظر « حاشية الخضري » (٢/٥٨٨) .

(٢) أي : ما انتفع به .

(٣) الذي في « المصباح » (١/٢٥٣) : بفتح ياء (خيراً) ، وزاد وجهاً آخر ؛ وهو (خِيَرة) بالفتح ، وكلام « التاج » (١١/٢٤١) يوافق المثبت .

(٤) المصباح المنير (١/٢٥٣ ، ٤٢٠) .

قولُهُم : (هو أَخْصَرُ مِنْ كذا) ؛ فبَنَوا أفعلَ التفضيل مِنِ (اختُصِرَ) وهو زائدٌ علىٰ ثلاثة أحرف ومبنيٌّ للمفعول .

وقالوا : (أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُراب) ، و(أبيضُ مِنَ اللَّبَن) ؛ فبَنَوا أفعلَ التفضيل شذوذاً مِنْ فعلِ الوصفُ منه علىٰ (أَفْعَلَ) .

٤٩٧ـ وما بـهِ إلىٰ تَعَجُّبٍ وُصِـلْ　　لمـانـعٍ بـهِ إلـى التفضيـلِ صِـلْ

❀ قوله : (حَلَكِ الغُراب) الحَلَكُ ـ بفتحتَينِ ـ : السَّوَادُ ، كما في « المختار »[1] ، وهـٰذا مِنْ أمثال العرب ، وهو باللام ، ويُقالُ أيضاً : (أَشَدُّ سواداً مِنْ حَنَكِ الغُراب) بالنون ؛ وهو مِنْقارُهُ .

❀ قوله : (لمانعٍ بهِ إلى التفضيلِ) حروفُ الجرِّ الثلاثةُ : مُتعلِّقةٌ بقوله : (صِلْ) الواقعِ خَبَراً عن قوله : (وما به . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والذي وُصِلَ بمِثْله إلىٰ معنى التعجُّبِ لأجلِ مانعٍ . . صِلْ بمِثْله إلىٰ معنى التفضيل .

❀ قوله : (الحَلَكُ ـ بفتحتَينِ ـ : السَّوَادُ) ؛ فإضافةُ (حَلَك) إلى (الغُراب) مِنْ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوف ؛ أي : الغرابِ الحالكِ .

❀ قوله : (حروفُ الجرِّ الثلاثةُ . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ (لمانع) مُتعلِّقٌ بـ (وُصِل) ، كما يُفيدُهُ كلامُهُ في حلِّ المعنىٰ .

❀ قوله : (أي : والذي وُصِلَ بمِثْله) الأَوْلىٰ : حذفُ (مثل) هنا .

---

(١) مختار الصحاح (ص٦٣) .

تقدَّم في (باب التعجُّب) أنَّهُ يُتوصَّلُ إلى التعجُّبِ مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ . . بـ (أَشَدَّ) ونحوِها[1] ، وأشار هنا : إلىٰ أنَّهُ يُتوصَّلُ إلى التفضيل مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ . . بما يُتوصَّلُ به في التعجُّب ؛ فكما تقولُ : (ما أَشَدَّ استخراجَهُ !!) . . تقولُ : (هو أَشَدُّ استِخْراجاً مِنْ زيد) ، وكما تقولُ : (ما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ !!) . . تقولُ : (هو أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زيد) ، لـٰكنَّ المصدرَ ينتصبُ في باب التعجُّبِ بعدَ (أَشَدَّ) مفعولاً ، وها هنا ينتصبُ تمييزاً .

٤٩٨ـ وأَفْعَلَ التفضيـلِ صِلْـهُ أَبَـدَا تقديراً اَوْ لفظاً بـ (مِنْ) إنْ جُرِّدَا

❁ قوله : (وأَفْعَلَ التفضيلِ . . .) إلىٰ آخره : (أَفْعَلَ) : منصوبٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (صِلْهُ) علىٰ أرجح الوجهَينِ ، وقولُهُ : (تقديراً اَو لفظاً) حالانِ مِنَ المجرور بالحرف بعدَهُما ، كما هو مذهبُ الناظم ، والتقديرُ : (صِلْ « أفعلَ » التفضيلِ أبداً بـ « مِنْ » ملفوظةً أو مُقدَّرةً إنْ جُرِّدَ مِنْ « أل » والإضافة) .

وقد اختلفوا في معنىٰ (مِنْ) هـٰذه علىٰ ثلاثةِ أقوالٍ : ابتداءُ الغايةِ فقط ،

❁ قوله : (ابتداءُ الغايةِ فقط) ؛ أي : المسافةِ ؛ في ارتفاع ؛ نحوُ : (خيرٌ منه) ، أو انحطاطٍ ؛ نحوُ : (شرٌّ منه) .

ورُدَّ : بأنَّهُ لو كان الابتداءُ مقصوداً . . لجاز أنْ يقعَ بعدَهَا (إلىٰ) .

---

(١) انظر (٤/ ١٦٤ـ١٦٦) .

وأُجِيبَ : بأنَّ الانتهاءَ قد يُترَكُ الإخبارُ به ؛ لكونه لا يُعلَمُ ، أو لكونه لا يُقصَدُ ، ويكونُ ذلك أبلغَ في التفضيل ؛ إذ لا يقفُ السامعُ علىٰ محلِّ الانتهاء ، وعدمُ عِلْمِ الانتهاءِ موجودٌ هنا ولو ادِّعاءً ؛ للمبالغة في التفضيل ، وعدمُ قصدِهِ موجودٌ أيضاً ؛ لذلك .

قال ابنُ قاسمٍ : (**ومِنْ هٰذا الجوابِ يُعلَمُ : أنَّ المُرادَ بكون المجرورِ هو المُفضَّلَ عليه** : أنَّهُ الذي قُصِدَ بيانُ التفضيل عليه ، وإلا فالمُفضَّلُ عليه في الواقع قد يكونُ أكثرَ مِنْ ذلك ، وكذا يُقالُ في معنىٰ كونِ المضافِ إليه هو المُفضَّلَ عليه) انتهىٰ[1] .

وقولُهُ : (قد يكونُ) يَقتضِي : أنَّهُ قد يكونُ في الواقع هو المجرورَ ؛ نحوُ : (النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أفضلُ مِنْ جميع المخلوقات) ، وهٰذا يُعكِّرُ على الجواب المذكورِ ، كما لا يخفىٰ .

❀ **قوله** : (**ابتداءُ الغايةِ مع التبعيض**) هٰذا قولُ سيبويهِ ؛ قال في (هو أفضلُ مِنْ زيدٍ) : (فضَّله علىٰ بعضٍ ولم يَعُمَّ)[2] ، **ويُؤخَذُ مِنْ قوله : (فضَّله علىٰ بعض ولم يعمَّ) : أنَّ المُرادَ بالتبعيض** : كونُ مجرورِها بعضاً ، لا التبعيضُ المُتقدِّمُ في حروف الجر .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٤٥) ، وفي (ك) : (كما أفاده ابن قاسم) بدل (انتهىٰ) ، وسقط فيها قوله قبل : (قال ابن قاسم) .

(٢) الكتاب (٤/ ٢٢٥) .

المُجاوَزةِ .

وبهـٰذا اندفع الاعتراضُ : بأنَّ التبعيضيَّةَ يَصلُحُ موضعَها (بعضٌ) ؛ كما في نحو : (أخذتُ مِنَ الدراهم)[1] .

نعم ؛ يَرِدُ عليه : أنَّهُ قد يكونُ المجرورُ بها عامّاً ؛ نحوُ : (اللهُ أعظمُ مِنْ كلِّ عظيم) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الأُشْمُونيِّ » و« الصبَّان »[2] .

ولا يُقالُ : لا وُرُودَ لهـٰذا أيضاً ؛ **لأنَّ المُرادَ بكون مجرورِها بعضاً** : أن يُرادَ به ما عدا المُفضَّلَ ؛ لئلا يلزمَ تفضيلُ الشيءِ علىٰ نفسه وغيرِه ؛ **فالمُرادُ بـ(كل عظيم)** : ما عدا اللهَ .

لأنَّا نقولُ : هو مع تعسُّفه لا يُناسِبُ أنَّ (مِنْ) لابتداء الغايةِ الذي هو الفَرْضُ ، **ثمَّ لا يخفىٰ** أنَّ ما نُقل عن سيبويهِ لا يُفِيدُ أنَّ (مِنْ) للتبعيض ، **ولا يخفىٰ** أنَّ المعنى الذي ذَكَرَهُ ليس لـ(مِنْ) فيه دخلٌ أصلاً ، **فتدبَّرْ** .

❁ **قوله** : (**المُجاوَزةُ**) ؛ أي : **فإنَّ** معنىٰ : (**زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو**) : جاوز زيدٌ عمراً في الفضل ؛ **فالمُرادُ** : مُجاوَزةُ الفاضلِ المفضولَ ؛ بمعنىٰ زيادتِه عليه في الوصف .

واعترِضَ : بأنَّها لو كانتْ للمُجاوَزة لصحَّ في موضعها (عن) .

ودُفِعَ : بأنَّ صحةَ وقوعِ المُرادِفِ مَوقِعَ مُرادفِهِ . . إذا لم يمنعْ مِنْ ذلك

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٦٥) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٨٤ـ ٣٨٥) ، حاشية الصبان (٣/ ٦٥ـ ٦٦) .

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ عن أحد ثلاثة أحوالٍ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ مُجرَّداً .

الثاني : أنْ يكونَ مضافاً .

الثالثُ : أنْ يكونَ بالألف واللام .

فإنْ كان مُجرَّداً : فلا بدَّ أنْ يتَّصِلَ به (مِنْ) لفظاً أو تقديراً جارَّةً للمُفضَّل عليه ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) ، و(مررتُ برجلٍ أفضلَ مِنْ عمرو) ، وقد تُحذَفُ (مِنْ) ومجرورُها للدَّلالة عليهما ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴾ [الكهف : ٣٤] ؛ أي : وأعزُّ منك نَفَراً .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان بـ (أل) أو مضافاً لا تصحبُهُ (مِنْ) ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الأفضلُ مِنْ عمرو) ، ولا : (زيدٌ أفضلُ الناسِ مِنْ عمرو) .

مانعٌ ، وها هنا مَنَعَ مانعٌ ؛ وهو الاستعمالُ ؛ فإنَّ أفعلَ التفضيل لا يُصاحِبُهُ في الاستعمال شيءٌ مِنْ حروف الجرِّ داخلٌ على المُفضَّل عليه إلا (مِنْ) خاصَّةً .

وأظهرُ الأقوالِ : الأوَّلُ ؛ لأنَّ (مِنْ) لا تُحمَلُ علىٰ غير الابتداءِ ، إلا إذا مَنَعَ منه مانعٌ ؛ لأنَّهُ أشهرُ معانيها ، وهنا لا مانعَ منه ، فلا حاجةَ إلىٰ إخراجها عنه ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الصبَّان »[1] .

وقد عرفتَ فيما مرَّ المانعَ مِنْ كونِها لابتداء الغاية ؛ فأظهرُ الأقوالِ : أنَّها

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٦٥ـ٦٦) .

وأكثرُ ما يكونُ ذلك : إذا كان أفعلُ التفضيلِ خبراً ؛ كالآية الكريمة ونحوها ، وهو كثيرٌ في القرآن ، وقد تُحذَفُ منه وهو غيرُ خبرٍ ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٢٧٩ـ دَنَوتِ وقد خِلْناكِ كالبدرِ أَجْمَلَا فظَلَّ فُؤادِي في هَوَاكِ مُضلَّلَا

❀ قوله : (وأكثرُ ما يكونُ ذلك) ؛ أي : حذفُ (مِنْ) ومجرورِها .

❀ قوله : (خبراً) ؛ أي : حالاً ، أو أصالةً ؛ فيشملُ : خبرَ المبتدأِ الباقي على ابتدائيَّته ، وخبرَ (إنَّ) أو إحدىٰ أخواتِها ، وثانيَ مفعولَيْ (ظنَّ) أو إحدىٰ أخواتِها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (دَنَوتِ . . .) إلىٰ آخره : (دَنَوتِ) : أي : قَرُبتِ ، و(خِلْناكِ) : بمعنىٰ ظننَّاكِ ، والجملةُ مِنَ الفعل والفاعل والمفعول : حالٌ مِنْ تاء الفاعلة ، و(كالبدر) : في محلِّ نصبِ مفعولٌ ثانٍ لقوله : (خِلْناكِ) ، و(أَجْمَلَا) : حالٌ ، والعاملُ فيها : (دَنَوتِ) ، و(مُضلَّلَا) بصيغة اسم المفعول : خبرُ (ظَلَّ) ؛ أي : مُتَّصِفاً بالضلال ؛ وهو عدمُ الرُّشْد .

للمُجاوَزة ، لكن لا بالمعنى الذي ذكره ؛ فإنَّهُ ليس معنىٰ (من) ، بل بمعنىٰ : بَعُدَ شيءٌ ـ هو زيدٌ مثلاً ـ عن شيء ـ هو عمرٌو مثلاً ـ بواسطة معنى العامل ؛ وهو الأفضليَّةُ ؛ أي : الزيادةُ في الفضل مثلاً ، والمُرادُ : البُعْدُ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الشارح في « شرح التسهيل » (٣/ ٥٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ٢٩٠) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ١٧٢) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٤ـ١٥٤٥) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧١٠ـ٧١١) .

فـ (أَجْمَلَ) : أفعلُ تفضيلٍ ، وهو منصوبٌ على الحال مِنَ التاء في (دَنوتِ) ، وحُذِفَتْ منه (مِنْ)[1] ، والتقديرُ : (دَنوتِ أَجْمَلَ مِنَ البدرِ وقد خِلْناكِ كالبدر) .

ويلزمُ أفعلَ التفضيلِ المُجرَّدَ الإفرادُ والتذكيرُ ، وكذلك المضافُ إلىٰ نكرةٍ ، وإلىٰ هٰذا أشار بقوله :

❀ قوله : (ويلزمُ أفعلَ التفضيلِ. . .) إلىٰ آخره : **المُقتضِي لإفراده وتذكيرِه : مُشابهتُهُ لأفعلِ التعجُّب ، وهٰذه المُشابهةُ نَقَصتْ فيما إذا دخلتْ عليه (أل) فصارتْ كالجزء منه ، فرَجَعَ إلىٰ قياسِهِ مِنَ الصفات**[2] .

المعنويُّ ؛ وهو بُعْدُ الرُّتْبة .

❀ قوله : (مُشابهتُهُ لأفعلِ التعجُّب) ؛ أي : في الوزنِ ، والاشتقاقِ ، والدَّلالة على المَزِيَّة .

❀ قوله : (وهٰذه المُشابهةُ نَقَصتْ. . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّ صيرورةَ (أل) كالجزء مَنَعتِ المُشابهةَ في الوزن ؛ فلذلك وجبتِ المطابقةُ ، وإنَّما جازتِ المُطابقةُ وعدمُها في المضاف إلىٰ معرفة ؛ [لأنَّهُ في معنى المُحلَّىٰ بـ (أل) مع وجودِ تمام الشَّبَهِ بأفعل التعجُّب ؛ فكونُهُ في معنى المُحلَّىٰ بـ (أل) يستدعي المُطابقةَ ، ووجودُ تمامِ الشَّبَهِ يستدعي عدمَها ؛ فسقط الوجوبُ ، وجاز كلٌّ مِنَ الأمرَينِ .

---

(١) أي : مع مجرورها .

(٢) فيُثنَّىٰ حينئذ ويُجمع ويُؤنَّث كسائر الأسماء .

٤٩٩ـ وإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا　　أُلْـزِمَ تـذكيـراً وأنْ يُـوحَّـدَا

---

* قوله : (وإنْ لِمَنْكُورٍ) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(يُضَفْ) : فعلُ الشرط ، و(لِمَنْكُورٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وجملةُ (أُلزِمَ . . .) إلىٰ آخره : جوابُها ؛ أي : وإنْ يُضَفْ أفعلُ التفضيلِ لمنكورٍ ، أو جُرِّدَ مِنْ (أل) والإضافةِ . . أُلزِمَ تذكيراً وتوحيداً ، وأمَّا قولُ الشاعر[1] : [من البسيط]

كأنَّ صُغْرىٰ وكُبْرىٰ مِنْ فَوَاقِعِها　　حَصْباءُ دُرٍّ علىٰ أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

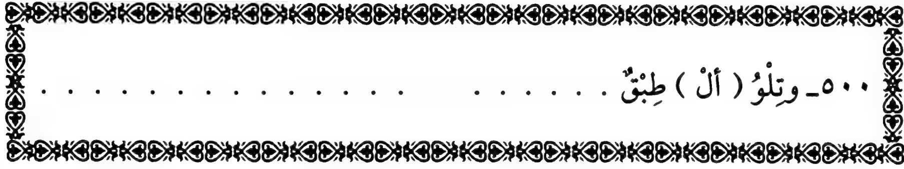
وأيضاً : يُشبِهُ المُحلَّىٰ بـ (أل) في التعريف والخُلُوِّ مِنْ لفظ (مِنْ) ، ويُشبِهُ المُجرَّدَ ؛ لنيَّة معنىٰ (مِنْ) .

هٰذا إذا قُصدتِ المفاضلةُ علىٰ خصوصِ المضاف إليه ، فإن قُصدتْ لا علىٰ خصوصه . . وجبتِ المُطابقةُ ؛ لشدَّةِ رُجْحانِ شَبَهِهِ بالمُحلَّىٰ بـ (أل) بعدم المفاضلة علىٰ خصوص المضاف إليه ، فإذا لم تُقصَدْ أصلاً نَقَصَ الشَّبَهُ بفقد الدَّلالةِ على المَزيَّة ؛ فلذلك وجبتِ المطابقةُ ، وأيضاً تجبُ المطابقةُ حينئذٍ إلحاقاً له بالمُحلَّىٰ بـ (أل) ؛ لشبهه به في التعريف والخُلُوِّ مِنْ لفظ (مِنْ)

---

(١) البيت لأبي نُوَاسٍ في « ديوانه » (ص٢٤٣) ضمن خمريَّة من خمريَّاته ، وهو من أمثلة : « شرح التسهيل » (٣/ ٦١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٤٠ـ٩٤١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٧٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥١٢) ، والفواقع في الأصل : جمع (فاقعة) ، ويُروىٰ : (فقاقعها) ؛ وهي الدوائر المنتفخةُ التي تكون علىٰ وجه الماء ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٧٤ـ١٧٦) .

فتقولُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ رجلٍ) ، و(هندُ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ امرأةٍ) ، و(الزيدانِ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ رجلَينِ) ، و(الهندانِ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ امرأتَينِ) ، و(الزيدونَ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ رجالٍ) ، و(الهنداتُ أفضلُ مِنْ عمرٍو) و(أفضلُ نساءٍ) ؛ فيكونُ (أفعلُ) في هاتَينِ الحالتَينِ مُذكَّراً مفرداً ، ولا يُؤنَّثُ ، ولا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ .



٥٠٠ـ وتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ . . . .

فلم يَقصِدْ فيه حقيقةَ المُفاضَلةِ ؛ فهو كقول العَرُوضِيِّينَ : (فاصلةٌ صُغْرىٰ) و(كُبْرىٰ) ، أو أنَّهُ أرادَ : صُغْراهُما وكُبْراهُما ، فنوى الإضافةَ .

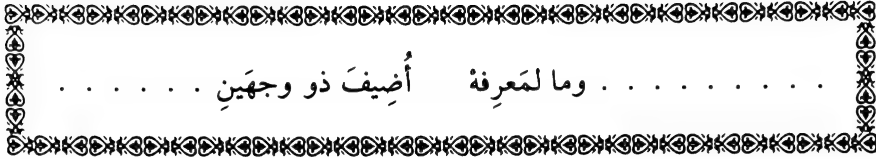
❀ قوله : (وتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ) ؛ أي : وتالِي (أل) مُطابِقٌ لِمَا قبلَهُ مِنْ مبتدأٍ أو موصوفٍ .

ومعناها ؛ أعني : المُفاضلةَ علىٰ خصوص المضافِ إليه][1] .

❀ قوله : (أو أنَّهُ أرادَ : صُغْراهُما وكُبْراهُما) لعلَّ الصوابَ : (صُغْراها وكُبْراها) .

---

(١) جاء بدل ما بين المعقوفين في (ك) : (لوجود مُسوِّغِ كلٍّ ، فالمُطابقةُ ؛ لمُشابهته المُحلَّىٰ بـ « أل » في التعريف والخُلُوِّ عن لفظ « مِنْ » ، وعدمُ المُطابقة ؛ لمُشابهته المُجرَّدَ ؛ لنيَّة معنىٰ « مِنْ » ، وإنَّما وجبتِ المطابقةُ في المضاف لمعرفةٍ إذا لم تُنوَ المفاضلةُ علىٰ خصوص المضافِ إليه ؛ تشبيهاً له بالمُحلَّىٰ بـ « أل » في التعريف والخُلُوِّ مِنْ لفظ « مِنْ » ومعناها) .



. . . . وما لمَعرِفهْ   أُضِيفَ ذو وجهَينِ . . . . . .

❁ قوله : (وما لمَعرِفهْ أُضِيفَ. . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ المضافَ لمعرفةٍ ثلاثةُ أقسامٍ : قِسْمٌ يُقصَدُ به زيادتُهُ علىٰ ما أُضِيفَ إليه ، فيُنوىٰ فيه معنىٰ (مِنْ) ، ويجوزُ فيه المطابقةُ وعدمُها ، وقِسْمٌ يُقصَدُ به زيادةٌ مطلقة ، وقِسْمٌ يُؤوَّلُ بما لا تفضيلَ فيه ؛ مِنِ اسم فاعلٍ أو صفةٍ مُشبَّهة به ، وكلٌّ منهما لا يُنوىٰ فيه معنىٰ (مِنْ) ، ويلزمُ فيه المطابقةُ ؛ لشَبَهه بالمُعرَّف بـ (أل) في الإخلاء مِنْ لفظ (مِنْ) ومعناها ، وتجوزُ إضافةُ (أفعلَ) فيهما إلىٰ ما ليس هو بعضَهُ ، بخلاف الأوَّلِ ؛ فإنَّهُ لا يكونُ إلا بعضَ ما أُضِيفَ إليه ؛ . . . .

❁ قوله : (وكلٌّ منهما لا يُنوىٰ فيه معنىٰ « مِنْ ») ؛ يعني : المُفاضلةَ علىٰ خصوص المضافِ إليه .

❁ قوله : (وتجوزُ إضافةُ « أفعلَ » فيهما. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ إضافتَهُ فيهما لمُجرَّدِ تخصيصِ الموصوفِ بأنَّهُ مِنَ القوم الفُلانيِّ مثلاً ، لا لبيانِ المُفضَّل عليه ، وقولُهُ : (إلىٰ ما ليس هو بعضَهُ) ؛ أي : إلىٰ مضافٍ إليه ليس (أفعلُ) بعضَهُ .

❁ قوله : (فإنَّهُ لا يكونُ إلا بعضَ ما أُضِيفَ إليه) ؛ أي : مشمولاً لِمَا أُضِيفَ إليه بحسَب المعنى الوضعيِّ ، وإن كان غيرَ مشمولٍ له بحسَب المُرادِ منه في المَقام ؛ إذ المُرادُ من المضاف إليه غيرُ الموصوفِ مما يُشارِكُهُ في المعنى الوضعيِّ ، فلا يلزمُ تفضيلُ الشيءِ علىٰ نفسه ،

. . . .

فلذلك يجوزُ : (يوسفُ أَحْسَنُ إِخْوتِهِ) إنْ قُصِدَ : (الأحسنُ مِنْ بينِهِم) ، أو قُصِدَ : (حَسَنُهُم) ، ويمتنعُ إن قُصِدَ : (أَحْسَنُ منهم) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

ووجهُ هٰذا : أنَّ (أفعلَ) إذا كان باقياً علىٰ أصل المُفاضَلةِ يلزمُ كونُهُ بعضاً ممَّا أُضِيفَ إليه ، فبالتفضيل يدخلُ يوسفُ في الإِخْوة ، وبالإضافة يخرجُ منهم ؛ لأنَّ يوسفَ بعضٌ مِنَ الإِخْوة المضافِ إلىٰ ضميره ، فيلزمُ إضافةُ الشيءِ

[قاله ابنُ قاسمٍ][2] ، وفي « الدَّمَامِينيِّ » : أنَّ الحصرَ المذكورَ مذهبُ البَصْريِّينَ دون الكُوفيِّينَ[3] .

❁ **قوله** : (**فلذلك يجوزُ** : « **يوسفُ أَحْسَنُ إِخْوتِهِ** » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (أفعلَ) علىٰ هٰذَينِ الوجهَينِ ليس علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، فلا يجبُ كونُهُ بعضَ ما أُضِيفَ إليه وضعاً .

❁ **قوله** : (**ويمتنعُ إن قُصِدَ** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لكونِ المنويِّ فيه معنىٰ (مِنْ) يجبُ أنْ يكونَ بعضَ ما أُضِيفَ إليه ، و(أفعل) هنا ليس بعضاً وضعاً ممَّا أُضيف إليه ؛ إذ لو كان (إخوة) المضافُ للضمير موضوعاً لِمَا يشملُ المفضلَ . . لَزِمَ إضافةُ الشيء إلىٰ نفسه في (إخوته) ، وبهٰذا يتَّضح كلامُ المُحشِّي .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧١٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٤٠) .

(٣) تعليق الفرائد (١/ ق٢٦٥ـ٢٦٦) .

. . . . عن ذي مَعرِفهْ
٥٠١ـ هـٰذا إذا نَويتَ معنىٰ (مِنْ) وإنْ لـم تَنْـوِ فهْـوَ طِبْـقُ مـا بـهِ قُـرِنْ

إلىٰ نَفْسه ؛ **فالمنعُ والجوازُ** مبنيَّانِ علىٰ جَعْلِهِ بعضاً وغيرَ بعضٍ ، وأمَّا نحوُ (يوسفُ أَحْسَنُ الإِخْوة) . . **فجائزٌ** .

❁ **قوله** : (**عن ذي مَعرِفهْ**) ؛ أي : منقولَينِ عن ذي معرفةٍ ، وفي هـٰذا تعريضٌ بابن السَّرَّاج[1] ، ثُمَّ إنَّ بينَ قولِهِ : (معرفهْ) و(معرفهْ) . . الجناسَ التامَّ ؛ لاتِّحاد اللفظِ مع اختلاف المعنىٰ .

❁ **قوله** : (**هـٰذا**) **الإشارةُ** لجواز الوجهَينِ في المضاف لمعرفة ، كما قاله المَكُوديُّ[2] ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : هـٰذا الحُكْمُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً مُقدَّماً والمبتدأُ محذوفٌ ؛ أي : الحُكْمُ هـٰذا .

❁ **قوله** : (**إذا نَويتَ . . .**) إلىٰ آخره : (**إذا**) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، وجوابُها : محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه .

❁ **قوله** : (**معنىٰ « مِنْ »**) ؛ أي : المعنى الحاصلَ معها ؛ لأنَّ التفضيلَ ليس معناها ، وإنَّما هو مُستفادٌ مِنْ (أفعلَ) .

❁ **قوله** : (**فهْوَ**) ؛ أي : أفعلُ التفضيل (طِبْقُ) ؛ أي : مُطابِقُ ما اقترنَ به .

❁ **قوله** : (**ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً مُقدَّماً**) لا معنىٰ لقوله : (مُقدَّماً) .

---

(١) سيأتي تخريج قوله في « الشرح » (٤/ ٢٣٢) .
(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٢١٠) .

إذا كان أفعلُ التفضيلِ بـ (أل) . . لَزِمَتْ مُطابقتُهُ لِمَا قبلَهُ في الإفراد والتذكير وغيرِهِما ؛ فتقولُ : (زيدٌ الأفضلُ) ، و(الزيدانِ الأفضلانِ) ، و(الزيدونَ الأفضلُونَ) ، و(هندُ الفُضْلىٰ) ، و(الهندانِ الفُضْلَيانِ) ، و(الهنداتُ الفُضَلُ) ، أو (الفُضْلَياتُ) .

ولا يجوزُ عدمُ مُطابقتِهِ لِمَا قبلَهُ ؛ فلا تقولُ : (الزيدونَ الأفضلُ) ، ولا : (الزيدانِ الأفضلُ) ، ولا : (هندُ الأفضلُ) ، ولا : (الهندانِ الأفضلُ) ، ولا : (الهنداتُ الأفضلُ) .

ولا يجوزُ أنْ تقترنَ به (مِنْ) ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الأفضلُ مِنْ عمرو) ، فأمَّا قولُهُ[1] : [من السريع]

❀ قوله : (و« الهنداتُ الفُضَلُ ») بضمِّ الفاء وفتحِ الضاد المُعجَمة ؛ كـ (الكُبَر) .

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٤٣) ضمن منافرةٍ جاهليَّة شهيرة يهجو بها علقمةَ بن عُلَاثة ، ويمدح عامرَ بنَ الطُّفَيل ، ومنافرةُ عامرٍ وعلقمةَ مِنْ أشهر المنافرات التي جَرَتْ في الجاهليَّة ، واشترك فيها كبارُ الشعراء والحُكَّام ، وخبرُها مشهور في كتب الأدب ، وبعد سطوع نور النُّبُوَّة في الجزيرة العربيَّة أَسْلَمَ علقمةُ ، وكان شيخاً هِمّاً ، ومات عامرُ بنُ الطُّفَيل على الكفر كالأعشىٰ ؛ في قصَّتَينِ مشهورتَينِ في كتب السيرة والأدب ، ومطلع القصيدة :

شَـاقَتْـكَ مِـنْ قَتْلَـةَ أطـلالُهـا ... بـالشَّـطِّ فـالـوِتْـرِ إلـىٰ حـاجِـرِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/٥٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٣٦ـ٩٣٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/٢٩٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/٧٢٦) ، و« المساعد » (٢/١٧٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/٣٨٦)، وقوله : (بالأكثر منهم) كذا جاء الضمير مجموعاً في النسخ=

٢٨٠ـ ولستَ بالأكثرِ مِنْهُم حَصىً وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

فيُخرَّجُ : على زيادة الألفِ واللامِ ـ والأصلُ : (ولستَ بأكثرَ منهم) ـ أو جَعْلِ (منهم) مُتعلِّقاً بمحذوفٍ مُجرَّدٍ عن الألف واللام ، لا بما دخلتْ عليه الألفُ واللام ، والتقديرُ : (ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم) .

وأشارَ بقوله : (وما لمعرفهْ أُضِيفَ. . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ أفعلَ

❁ قوله : (ولستَ بالأكثرِ. . .) إلىٰ آخره : التاءُ مفتوحةٌ ؛ لأنَّها تاءُ الخطاب[1] ، كما ذَكَرَهُ ياسينُ[2] ، و(حَصىً) ؛ أي : عدداً ؛ منصوبٌ على التمييز ، و(الكاثِر) بالمُثلَّثة : بمعنى الكثير ؛ يُقالُ : (عَدَدٌ كاثِرٌ) ؛ أي : كثيرٌ ، وقال الدَّنَوْشَرِيُّ : (« الكاثرُ. . . » : بمعنى الغالبِ في الكَثْرة)[3] .

❁ قوله : (مُتعلِّقاً بمحذوفٍ) ؛ أي : بدلاً مِنَ (الأكثر) المذكورِ ؛ بدلَ نكرةٍ مِنْ معرفة ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[4] .

= و« ديوانه » وكتب النحو التي وقفت عليها ، قال البغدادي : (صوابه في الرواية : « بالأكثر منه ») ، وهو ظاهرٌ ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٣٥ـ ١٥٣٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٩٩ـ٢٠٣) .

(١) والمُخاطَب : هو سيدنا علقمة بن عُلاثة رضي الله عنه .

(٢) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٠٤) .

(٣) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/ ١٠٩) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ١٠٤) .

(٤) أوضح المسالك (٣/ ٢٩٦) ، التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٤) .

التفضيلِ إذا أُضِيفَ إلىٰ معرفةٍ ، وقُصِدَ به التفضيلُ . . جاز فيه وجهانِ :

أحدُهُما : استعمالُهُ كالمُجرَّد ؛ فلا يُطابِقُ ما قبلَهُ ؛ فتقولُ : (الزيدانِ أفضلُ القومِ) ، و(الزيدونَ أفضلُ القومِ) ، و(هندُ أفضلُ النساءِ) ، و(الهندانِ أفضلُ النساء) ، و(الهنداتُ أفضلُ النساء) .

والثاني : استعمالُهُ كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجبُ مُطابقتُهُ لِمَا قبلَهُ ؛ فتقولُ : (الزيدانِ أفضلا القومِ) ، و(الزيدونَ أفضلُو القومِ) أو (أفاضلُ القومِ) ، و(هندُ فُضْلى النساءِ) ، و(الهندانِ فُضْلَيا النساءِ) ، و(الهنداتُ فُضَلُ النساءِ) أو (فُضْلَياتُ النساء) .

ولا يتعيَّنُ الاستعمالُ الأوَّل ، خلافاً لابن السَّرَّاج[1] .

وقد وَرَدَ الاستعمالانِ في القرآن ؛ فمِنِ استعماله غيرَ مُطابقٍ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦] .

ومِنِ استعماله مُطابقاً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام : ١٢٣] .

❁ قوله : (﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ . . . ﴾) إلىٰ آخره : (أَحْرَصَ) : مفعولٌ ثانٍ لـ(تجد) ، و(هم) : مفعولٌ أوَّل ، ولو طابَقَ لقيلَ : (أَحْرَصِي) بالياء .

❁ قوله : (﴿ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾) أكابر : مفعولٌ أوَّل لـ(جَعَلْنا) ، و(في كلِّ قرية) : في موضع المفعولِ الثاني ، و(مُجْرِميها) :

❁ قوله : (و« في كلِّ قرية » : في موضع المفعولِ الثاني) لا يَخْفىٰ ما فيه

---

(١) الأصول في النحو (٢/٧) .

وقد اجتمعَ الاستعمالانِ في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَلَا أُخبِرُكُم

مضافٌ إليه مُطابِقٌ ، ولو لم يُطابِقْ لقيل : (أكبرَ مُجْرِميها) .

فإن قيلَ : كيف يُوجِبُهُ ابنُ السَّرَّاج وقد جاءتِ المطابقةُ في (أكابر مُجْرِميها) وهو مضافٌ إلىٰ معرفة ؟

ويُمكِنُ الجوابُ مِنْ جهة ابنِ السَّرَّاج عن ذلك : بأنَّ (أكابر) ليس مضافاً ، بل مفعولٌ ثانٍ ، و(مُجْرِميها) مفعولٌ أوَّل ؛ لأنَّهُ معرفةٌ وهو في الأصل مبتدأٌ ، و(أكابر) نكرةٌ وهو في الأصل خبرٌ .

ورُدَّ ذلك : بأنَّهُ يلزمُ عليه المطابقةُ في المُجرَّد مِنْ (أل) والإضافةِ ، وهي ممنوعةٌ ، أفادَهُ اللَّقَانيُّ[1] .

❁ قوله : (في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم) ؛ أي : مِنْ حيثُ إنَّهُ أَفْرَدَ (أَحَبَّ) و(أَقْرَبَ) وجمعَ (أَحْسَنَ) ، وجَعَلَ الزَّمَخْشَريُّ (أحاسنكم) مِنْ قِسْمِ ما قُصِدَ به زيادةٌ مطلقة ؛ فلهٰذا جُمِعَ ، بخلافِ (أَحَبَّ) و(أَقْرَبَ) ؛

مِنْ ضعف المعنىٰ ؛ لعدم الفائدة ؛ إذ المفعولُ الثاني معلومٌ مِنْ إضافة (مُجْرِمي) إلىٰ ضمير (القرية) ، والأَوْلىٰ على الإضافة : تفسيرُ الجَعْل بالتمكين ، فيتعدَّىٰ لمفعولٍ واحد ، و(في كلِّ قرية) : مُتعلِّقٌ بـ (جَعَلَ) ، كما في « البَيْضاويِّ »[2] .

❁ قوله : (مِنْ قِسْمِ ما قُصِدَ به زيادةٌ مطلقة) لعلَّ وجهَهُ : الإشارةُ إلىٰ طَلَب كمالِ المبالغة في حُسْن الخُلُق ، وقولُهُ : (فلهٰذا جُمِعَ) ؛ أي :

---

(١) حاشية اللقاني على التوضيح (ق/ ١١٢) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٧٠) ، و« تفسير البيضاوي » (٢/ ١٨١) .

بأَحَبِّكُم إليَّ وأَقْرَبِكُم منِّي مَنازِلَ يومَ القيامةِ ؟ أَحَاسِنُكُم أخلاقاً ، المُوطَّؤُونَ أَكْنافاً ، الذينَ يَأْلفُونَ ويُؤْلَفُونَ »[١] .

والذين أجازوا الوجهَين قالوا : **الأفصحُ** : المُطابقةُ ؛ ولهـٰذا عِيبَ علىٰ صاحب « الفصيح » قولُهُ : (فاختَرْنا أَفْصَحَهُنَّ)[٢] ؛ قالوا : وكان ينبغي

فـإنَّهُمـا ممَّـا نُـوِيَ فيهمـا معنـىٰ (مِـنْ) ؛ فلهـٰذا أُفْـرِدَ . انتهـىٰ « شيـخ الإسلام »[٣] .

❀ **قوله** : (**المُوطَّؤُونَ أَكْنافاً**) بضمِّ الميم وفتح الواو والطاء المُشدَّدةِ ، وبالهمزة المضمومة : اسمُ مفعولٍ مِنَ التَّوْطِئة والتمهيدِ ، و(**الأَكْناف**) بالنون بعدَ الكاف : الجوانب ، أراد : الذينَ جوانبُهُم وَطِيئةٌ يتمكَّنُ فيها مَنْ يُصاحِبُهُم ولا يتأذَّىٰ ، ذَكَرَ ذلك كلَّهُ الشُّمُنِّيُّ في « حاشيته على الشفاء »[٤] .

وجوباً ، وقولُهُ : (فلهـٰذا أُفْرِدَ) ؛ أي : جَرْياً على الأكثر .

❀ **قوله** : (**اسمُ مفعولٍ**) ، وعليه : فهو بفتح الطاء ، ثمَّ إن كان هـٰذا هو الروايةَ . . فذاك ، وإلا فمِنْ جهة المعنىٰ لا يتعيَّنُ ، بل يصحُّ كسرُ الطاءِ اسم فاعل .

---

(١) رواه محمد بن نصر المروزي في « تعظيم قدر الصلاة » (٤٥٦) ، والبيهقي في « الشعب » (٧٧٦٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٥٩) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٧١) .

(٢) الفصيح (ص٢٦٠) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٧١٣ـ ٧١٤) ، وانظر « المفصل » للزمخشري (ص١٢٠ـ ١٢١) .

(٤) حاشية الشُّمُنِّي على الشفاء (١/ ٧٨) .

أنْ يأتيَ بالفُصْحىٰ فيقولَ : (فُصْحاهُنَّ)[1] .

فإن لم يُقصَدِ التفضيلُ . . تَعَيَّنتِ المُطابقةُ ؛ كقولهم : (الناقصُ والأشَجُّ أَعْدَلا بني مَرْوانَ) ؛ أي : عادِلا بني مَرْوانَ[2] .

❁ **قوله : (كقولهم : الناقصُ والأشَجُّ) الناقصُ** : هو يزيدُ بنُ عبدِ الملك بنِ مروانَ ، **سُمِّيَ** به ؛ لنَقْصِهِ أرزاقَ الجُنْد ، و(**الأشَجُّ**) : هو عمرُ بنُ عبد العزيز ، **سُمِّيَ** به ؛ لشَجَّةٍ في وجهه بضَرْبِ الدابّة ، أُضِيفا إلىٰ (بني مروانَ) ليُعلَمَ أنَّهُما منهم ، لا لأنَّهُم عادِلُونَ وهما أَعْدلاهم ؛ إذ لم يكن فيهم عادلٌ غيرُ هٰذَينِ ، فلم يُوجَدْ مُفضَّلٌ عليه .

❁ **قوله : (يزيدُ بنُ عبدِ الملك)** عبارةُ غيرِهِ : (يزيدُ بنُ الوليدِ بنِ عبد الملك)[3] .

❁ **قوله : (لنَقْصِهِ . . .)** إلىٰ آخره ، لعلَّهُ لضِيقِ النفقة عليه مِنْ بيت المال ، أو لكون المُرتَّبِ للجند كان زائداً علىٰ قَدْر الحاجة .

❁ **قوله : (إذ لم يكن فيهم عادلٌ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُم كلَّهُم فَسَقةٌ إلا هٰذَينِ ، كما قاله الشَّنَوَانيُّ .

---

(١) عابه أبو منصور الجَوَاليقي ، وردَّه الهَرَويُّ في « إسفار الفصيح » (١/٣١٩ـ٣٢٠) ، وانظر « شرح الفصيح » للمرزوقي (ص٥ـ ٦) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٧١ـ٢٧٢) .

(٢) انظر « شرح المفصل » (٢/ ١٥٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٣٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٨٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٧١) .

وإلىٰ ما ذَكَرْناهُ مِنْ قَصْدِ التفضيلِ وعدمِ قصدِهِ . . **أشار المُصنِّفُ بقوله** :
(هـٰذا إذا نويتَ معنىٰ « مِنْ » . . .) البيتَ ؛ أي : جوازُ الوجهَينِ ـ أعني :
المُطابقةَ وعدمَها ـ مشروطٌ بما إذا نُوِيَ بالإضافة معنىٰ (مِنْ) ؛ أي : إذا نُوِيَ
التفضيلُ ، وأمَّا إذا لم يُنوَ ذلك فيلزمُ أنْ يكونَ طِبْقَ ما اقترنَ به .

قيل : ومِنِ استعمالِ صيغةِ (أفعل) التفضيل لغير التفضيل . . قولُهُ تعالىٰ :
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم : ٢٧] ، وقولُهُ تعالىٰ :
﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [الإسراء : ٥٤] ؛ أي : وهو هَيِّنٌ عليه ، وربُّكُم عالمٌ بكم ،
وقولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

❁ **قوله : (مِنْ قَصْدِ التفضيلِ) ، ويُشترَطُ أيضاً** : أنْ يكونَ المضافُ بعضَ المضاف إليه ، كما في الأمثلة المذكورةِ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❁ **قوله** : (﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾) ؛ أي : هَيِّنٌ ؛ إذ لا يَهُونُ على الله تعالىٰ شيءٌ دونَ شيءٍ ، **وقيل** : إنَّ التفضيلَ مُرادٌ في الآية ؛ بناءً علىٰ أنَّها واردةٌ في مُنكِرِي البعثِ ؛ لأنَّ الإعادةَ أقربُ إلىٰ عقولهم ، فاللهُ سبحانه وتعالىٰ أَوْجَدَهُم ولم يكونوا شيئاً ، فجاء علىٰ قَدْرِ عقولِهم . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

---

(١) سبق تخريجه في (٢/ ٤٤٧) ، وفيه شاهدٌ آخر ؛ وهو حذفُ الفاعل في (مُدَّت) ؛ لعدم تعلُّق مُراد المتكلم بتعيينه ، واستشهد به علىٰ مسألتنا : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٦٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٨٨ـ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٥ـ١٥٤٦) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٠) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٠) .

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ   بأَعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

أي : لم أكن بعَجِلِهِم ، وقولُهُ[1] :   [من الكامل]

٢٨١ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنىٰ لنا   بيتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

أي : دعائمُهُ عزيزةٌ طويلة .

❀ قوله : (وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي . . .) إلىٰ آخره : (أَجْشَعُ) بفتح الهمزة وسكونِ الجيم وفتحِ الشين المُعجَمة وفي آخره عينٌ مُهمَلة ؛ مِنَ الجَشَع ـ بالتحريك ـ وهو الحِرْصُ على الأكل .

❀ قوله : (إنَّ الذي سَمَكَ . . .) إلىٰ آخره : قالَهُ الفرزدقُ ، و(سَمَكَ) بمعنىٰ : رَفَعَ ، و(السماءَ) بالنصب : مفعولُهُ ، ويُقالُ : (سَمَكَ الشيءُ) ؛ أي : ارتفعَ ؛ فهو يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ ، ومصدرُ الأوَّلِ : (سَمْكٌ) ، والثاني : (سُمُوكٌ) ، ومُرادُهُ بـ (البيت) : الكعبةُ المُشرَّفة ، و(الدعائم) : جمعُ (دِعامة) ؛ وهي العمودُ .

❀ قوله : (عزيزةٌ طويلة) إن قيلَ : أيُّ مانعٍ مِنْ كونِهِ اسمَ تفضيلٍ علىٰ بابه

. . . .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/٣١٨) ، وهو مطلع قصيدة يهجو بها جريراً ويفتخر عليه ، وبعده :

بيتاً بناهُ لنا المَلِيكُ وما بنىٰ   حَكَمُ السماءِ فإنَّهُ لا يُنقَلُ

بيتاً زُرَارةُ مُحتَبٍ بفِنائِهِ   ومُجاشِعٌ وأبو الفوارسِ نَهْشَلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/٦٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٥٨٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/٣٨٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٥٣٨) .

وهـل ينقـاسُ ذلـك أم لا ؟ قـال **المُبـرِّد** : ينقـاسُ[1] ، **وقـال غيـرُهُ** : لا ينقاسُ[2] ، **وهو الصحيحُ** ، وذَكَرَ صاحبُ « الواضح »[3] : أنَّ النَّحْويِّينَ لا يَرَونَ ذلك ، وأنَّ أبا عُبيدةَ قال في قوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ : إنَّهُ بمعنىٰ (هَيِّن) ، وفي بيت الفَرَزْدَق ـ وهو الثاني ـ : إنَّ المعنىٰ : عزيزةٌ

والمعنىٰ : أَعَزُّ وأَطْوَلُ مِنْ بيوتِكم ؟

قلنا : هو لم يُرِدْ أنْ يُثبِتَ لهم أصلَ المشاركةِ ، مع أنَّ النِّزاعَ ليس في ذلك . انتهىٰ « ياسين »[4] .

❀ **قوله** : (**ينقاسُ ذلكَ**) ؛ أي : وُرُودُ أَفْعلِ التفضيلِ بغير المُفاضلة ، **وحاصلُ الأقوالِ ثلاثةٌ** : **كونُهُ** عارِياً قياساً ، **كونُهُ** عارِياً سماعاً ، **كونُهُ لا يَرِدُ** عارِياً أصلاً . انتهىٰ « يحيى الشاوي »[5] .

قوله : (**لا يَرَونَ ذلك**) ؛ أي : وُرُودَ أفعلِ التفضيلِ لغير المُفاضَلة ، **وهـٰذا إشارةٌ للقول الثالث** ؛ وهو أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يُجرَّدُ عن التفضيلِ ؛ لا قياساً ولا سماعاً .

❀ **قوله** : (**لم يُرِدْ أنْ يُثبِتَ لهم . . .**) إلىٰ آخره ؛ **أي** : حتىٰ **يُفِيدَ** الكلامُ

(١) وعليه المُتأخِّرون .

(٢) ومنهم الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٦٠) .

(٣) هو الإمام الكبير أبو بكر بن الأنباري .

(٤) انظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ١٠٥) .

(٥) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٥١٦) .

طويلةٌ ، وأنَّ النَّحْويِّينَ ردُّوا علىٰ أبي عُبيدةَ ذلك ، وقالوا : لا حُجَّةَ له في ذلك[1] .

٥٠٢ـ وإنْ تَكُنْ بتِلْوِ (مِنْ) مُستفهِمَا فلهُمَا كُنْ أبداً مُقدِّمَا

❀ قوله : (**وقالوا : لا حُجَّةَ له في ذلك**) ؛ أي : وتأوَّلوا ما استدلَّ به بـ (جَعْل) التفضيلِ فيه باعتبار الاعتقادِ ، لا بحسَب نَفْسِ الأمر .

❀ قوله : (**بتِلْوِ « مِنْ » . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : مُستفهِماً بتالِي (مِنْ) ؛ **فالجارُّ** : مُتعلِّقٌ بـ (مُستفهِمَا) الواقعِ خبرَ (تَكُنْ) ، وتقديرُ البيتِ : (وإنْ تكنْ مُستفهِماً بتالي « مِنْ ». . فكُنْ مُقدِّماً لـ « مِنْ » وتالِيها علىٰ أفعلِ التفضيل) ، لا علىٰ جملة الكلام ، كما فَعَلَهُ المُصنِّفُ في المثال المذكور ؛ وهو قولُهُ : (كمِثْلِ ممَّنْ أنتَ. . .) إلىٰ آخره ؛ **فكان حقُّهُ أنْ يقولَ** : (أنتَ

أنَّ في بيوتهم عِزَّةً وطُولاً ، مع أنَّهُ ليس كذلك .

❀ قوله : (**باعتبار الاعتقادِ**) ؛ أي : إنَّ كونَ الإعادةِ أهونَ مِنَ البدء . . إنَّما هو باعتبار اعتقادِ عقولِ المُنكِرينَ للبعث ، وكذلك كونُ بيوتِهِم فيها عِزَّةٌ وطُولٌ ؛ إنَّما هو باعتبار اعتقاد المُخاطَبِينَ المُدَّعِينَ أنَّ في بيوتهم ما ذُكِرَ مِنَ العِزَّة والطُّول .

---

(١) انظر « المقتضب » (٣/٢٤٥) ، و« تفسير الثعالبي » (٢١/١٤٦) ، و« خزانة الأدب » (٨/٢٧٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/٦٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٥٨٢) .

٥٠٣ـ كمِثْلِ (ممَّنْ أنتَ خيرٌ) ولَدَىٰ إخبـارِ التقـديـمُ نَـزْراً وُجِـدَا

تقدَّم أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان مُجرَّداً جِيءَ بعدَهُ بـ (مِنْ) جارَّةً للمُفضَّل عليه ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) ، و(مِنْ) ومجرورُها معه بمنزلة المضافِ إليه مِنَ المضاف ؛ **فلا يجوزُ تقديمُهُما عليه** ، كما لا يجوزُ تقديمُ المضافِ إليه على المضاف ؛ **إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ ، أو مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ** ؛ . . . .

ممَّنْ خيرٌ) ـ **والكافُ** : زائدةٌ ـ إذ يلزمُ علىٰ تمثيله الفصلُ بينَ العاملِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ ؛ وهو المبتدأ ؛ **بمعنىٰ** : **أنَّهُ** ليس معمولاً له **على الصحيح**[1] ، والشارحُ فَعَلَ كالناظم مُجاراةً له .

❁ **قوله** : (**ولَدَىٰ إخبارٍ**) لَدَىٰ ـ بدالٍ مُهمَلة ـ : ظرفٌ بمعنىٰ (عندَ) مُتعلِّقٌ بـ (وُجِدَ) الواقعِ خبراً عن المبتدأ الذي هو (التقديمُ) ، و(**إخبار**) بكسر الهمزة : مصدرُ (أَخْبَرَ) مُضافٌ إليه ، و(**نَزْراً**) ؛ أي : قليلاً ؛ حالٌ مِنْ مرفوعِ (وُجِدَ) ، وفي بعض النسخ : (وَرَدا) بدلَ (وُجِدا)[2] ؛ أي : وعندَ عدمِ الاستفهام وُجِدَ التقديمُ قليلاً .

❁ **قوله** : (**إذ يلزمُ. . .**) إلىٰ آخره : **تعليلٌ** لقوله : (**فكان حقُّهُ. . .**) إلىٰ آخره ، **وقولُهُ** : (**والكافُ** : **زائدةٌ**) جملةٌ معترضةٌ .

---

(١) أي : ليس المبتدأ معمولاً للخبر على القول الصحيح .

(٢) في (ل) ونسخ « الشرح » : (وردا) ، وفي نسخة علىٰ هامش (و) : (وجدا) .

فإنَّهُ يجبُ حينئذٍ تقديمُ (مِنْ) ومجرورِها ؛ نحوُ : (ممَّنْ أنتَ خيرٌ ؟) ، و(مِنْ أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟) ، و(مِنْ غلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟) .

وقد وَرَدَ التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله : (ولَدَىٰ إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وُجِدا) ، ومِنْ ذلك : قولُهُ[1] : [من الطويل]

---

* قوله : (يجبُ حينئذٍ تقديمُ « مِنْ » ومجرورِها) لا يُقالُ : يلزمُ مِنْ عدم التقديمِ على الجملة خروجُ الاستفهامِ عن الصدارة .

لأنَّا نقولُ : صدارتُهُ إنَّما هو بالنسبة إلىٰ ما عَمِلَ فيه ؛ وهو (أفعلُ) ؛ فيجبُ تقديمُهُ عليه . انتهىٰ « حَفْني »[2] .

---

* قوله : (لا يُقالُ : يلزمُ . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ قبلَ ذلك : (أي : علىٰ « أفعلَ » ، لا علىٰ جميع الجملة) ؛ حتىٰ يكونَ للسؤال وُرُودٌ ، أو يذكرَ ذلك بعدَ قولِهِ فيما تقدَّم : (لا علىٰ جملة الكلام ، كما فَعَلَهُ

---

(١) البيت للفرزدق ، ولم أجده في « ديوانه » ، ونقل العينيُّ عن كتاب « الضيفان » أنَّ الفرزدقَ ضاف مَيَّةَ الضَّبِّيَّةَ بالمُعلَّىٰ ، فلم تَقْرِهِ ولم تحمله ولم تُزوِّدْهُ ، فأتىٰ عزيزة الذُّهْليَّة ، فحملته وزوَّدته ، فقال في ذلك :

لَأُختُ بَنِي ذُهْلٍ غَداةَ لَقِيتُها ... عزيزةُ فينا منكِ يا مَيُّ أَرْغَبُ

أَبُوها ٱبنُ عمِّ الشَّعْثَميِّ وحَسْبُها ... إذا كانَ مِنْ أشياخِ ذُهْلٍ لها أبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٥٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٤٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٩٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٣٩) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق٧٨) .

٢٨٢ـ فقالتْ لنا أهلاً وسهلاً وزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بل ما زَوَّدَتْ منهُ أَطْيَبُ

التقديرُ : (بل ما زوَّدتْ أطيبُ منه) ، وقولُ ذي الرُّمَّة يَصِفُ نسوةً

❀ **قوله : (فقالتْ لنا أهلاً . . .) إلىٰ آخره : (أهلاً) و(سهلاً) :** منصوبانِ بفعلٍ محذوف ؛ أي : أتيتَ أهلاً فاستَأْنِسْ ، ووجدتَ مكاناً سهلاً لا صعوبةَ فيه ، و(جَنَىٰ) بوزن (حَصَىٰ) : ما يُجْنىٰ مِنَ النَّحْل ، **والمُرادُ به :** عَسَلُ النحل ؛ **وقولُهُ : (بل ما زوَّدتْ)** رُوِيَ بدلَهُ : (أو) ، وهي بمعنىٰ (بل) .

❀ **قوله : (التقدير : « بل ما زوَّدتْ أطيبُ منهُ ») ؛ أي : ففيه تقديمُ** (مِنْ) ومجرورِها علىٰ أفعل التفضيل ، مع أنَّ مجرورَها غيرُ اسمِ استفهام ، ولا ما أُضِيفَ إليه ، واعتُرِضَ : بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ (منه) مُتعلِّقاً بـ (زوَّدتْ) ؛ **فلا شاهدَ فيه .**

❀ **قوله : (ذي الرُّمَّة) بضمِّ الراء ، معناها في الأصل : القطعةُ مِنَ** الحَبْل[1] ، وبها كُنِيَ . . . .

المُصنِّفُ . . .) إلىٰ آخره[2] .

ثمَّ المشهورُ : أنَّ له الصدارةَ بالنسبة لجملته ، لا بالنسبة لعامله فقط ، **إلا أنْ يُقالَ : قولُهُم :** (الاستفهامُ له الصدارةُ في جملته) **في غير المعمول**

---

(١) وتكسر الراء أيضاً ، واقتصر الجوهري في « الصحاح » (١٩٣٧/٥) على الضم ، وجمعها : (رُمَم) و(رِمَام) ، وأمَّا (الرِّمَّة) بالكسر : فهي العظمة البالية ، وجمعُها : (رِمَم) و(رِمَام) .

(٢) انظر (٢٣٩/٤) .

بالسِّمَنِ والكَسَل[1] : [من الطويل]

٢٨٣ـ ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سريعَها قَطُوفٌ وأنْ لا شيءَ منهنَّ أَكْسَلُ

الشاعرُ[2] ، واسمُهُ : غَيْلانُ بنُ عقبةَ ، وهو الذي يقولُ[3] : [من مشطور الرجز]

أنا أبو الحارثِ وٱسمِي غَيْلانْ

❀ قوله : (بالسِّمَنِ) هو ضدُّ الهُزال .

❀ قوله : (ولا عيبَ فيها. . .) إلىٰ آخره : (غيرَ) : منصوبٌ على الاستثناء ، وهو مِنْ تأكيد المدح بما يُشبِهُ الذمَّ ، و(القَطُوف) بفتح القاف :

لغيره ؛ كالهمزة ، تأمَّلْ .

---

(١) ديوان ذي الرُّمة (٣/ ١٦٠٠) ضمن قصيدة مطلعها :

أللرَّبْعِ ظَلَّتْ عينُكَ الماءَ تَهمُلُ رَشَاشاً كما ٱستَنَّ الجُمانُ المُفصَّلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٩٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٠) .

(٢) وكُنِي بذلك ؛ لقوله ضمن أرجوزة في « ديوانه » (١/ ٣٢٨ـ٣٣٠): (من مشطور الرجز)

لــم يُبْــقِ غيــرَ مُثَّــلٍ رُكُــودِ

غيــرَ ثــلاثٍ بــاقيــاتٍ سُــودِ

وغيــرَ بــاقــي ملعــبِ الــوليــدِ

وغيــرَ مــرضــوخِ القفــا مــوتــودِ

أشعــثَ بــاقــي رُمَّــةِ التقليــدِ

(٣) انظر « طبقات فحول الشعراء » (٢/ ٥٣٤) ، و« تاريخ دمشق » (٤٨/ ١٤٤) ، و« المزهر » (٢/ ٤٢٢) .

التقديرُ : (وأنْ لا شيءَ أكسلُ منهنَّ) ، وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٨٤ـ إذا سايَرَتْ أسماءُ يوماً ظَعِينةً فـأسمـاءُ مِـنْ تلـكَ الظَّعِينـةِ أَمْلَـحُ

المُتقارِبُ الخُطَا ، وقال الفارابيُّ : (القَطُوفُ مِنَ الدوابِّ وغيرِها : البطيءُ)[2] .

قلتُ : وهٰذا هو المُناسِبُ في البيت ، وفي نسخة بدلَ (أَكْسَلُ) : (أَكْمَلُ) .

❀ **قوله** : (**إذا سايَرَتْ أسماءُ . . .**) إلىٰ آخره : (**سايَرَتْ**) : مِنَ المُسايَرة ؛ بمعنى المُماثَلة ، و(**أسماء**) : اسمُ امرأة ، و(**الظَّعِينة**) ـ بفتح الظاء المُشالةِ بوزن (فَعِيلَةَ) بمعنىٰ (مَفْعولةَ)[3] ـ : **تُطلَقُ** على المرأة ؛ لأنَّ

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٨٤) ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق والأخطل ، ومطلعها :

أَجَـدَّ رَوَاحُ القـومِ أم لا تَـرَوُّحُ نعمْ كلُّ مَنْ يُعْنىٰ بجُمْلٍ مُتَرَّحُ

وهـو مـن شـواهـد : « أوضـح المسـالـك » (٣/ ٢٩٣) ، و« شـرح الأشمـونـي » (٢/ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٦) .

(٢) ديوان الأدب (١/ ٣٩٤) ، والفارابي : هو الإمام اللغوي الأديب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت نحو ٣٥٠هـ) خال الجوهري صاحب « الصحاح » ، وهو غير الفارابي الفيلسوف (ت ٣٣٩ هـ) المُلقَّبِ بـ (المُعلِّم الثاني) ، وقد نبَّهت علىٰ ذلك ؛ لأنَّني وجدت بعض المُحقِّقين وطلبة العلم يخلط بينهما .

(٣) والأصلُ أن يُقال : (ظَعِين) دون تاء ، واستعملت بها ؛ لخروجها عن الصفة إلىٰ حيِّز الأسماء ؛ كـ (الذبيحة) ونحوها . انظر « شرح شواهد الإيضاح » لابن بري (ص٤٠٥) .

التقديرُ : (فأسماءُ أملحُ مِنْ تلك الظَّعِينة) .

٥٠٤ـ ورفعُـهُ الظـاهـرَ نَـزْرٌ ومتـىٰ عـاقَـبَ فعـلاً فكثيـراً ثَبَتَـا

٥٠٥ـ كـ (لن تَرَىٰ في الناسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلىٰ بهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

زوجَها يَظعَنُ بها ؛ يعني : يرتحلُ ، ويُقالُ : إنَّ الظَّعِينةَ في الأصل وصفٌ للمرأة إذا كانت في هَوْدَجها ، ثمَّ سُمِّيتْ بهٰذا الاسم وإن كانتْ في بيتها ؛ لأنَّها تصيرُ مظعونةً ، كما في « المصباح »[1] ، و(أَمْلَحُ) : مِنْ (مَلُحَ) ؛ بمعنىٰ : حَسُنَ .

❁ قوله : (ورفعُهُ) ؛ أي : أفعلِ التفضيل ، و(الظاهرَ) بالنصب : مفعولُ (رفعُهُ) ، و(نَزْر) : خبرٌ عنه .

❁ قوله : (عاقَبَ فعلاً) معنى المُعاقَبةِ : صحَّةُ وقوعِ الفعلِ في موضع أفعلِ التفضيل مِنْ غير أنْ يختلَّ المعنىٰ ، وفي عبارة الناظم قَلْبٌ ؛ لأنَّ ظاهرَها أنَّ أفعلَ التفضيل هو المُعاقِبُ للفعل ، مع أنَّ الأمرَ بالعكس ؛ تدبَّرْ .

❁ قوله : (فكثيراً) الفاءُ : رابطةٌ للجواب ، و(كثيراً) : حالٌ مِنْ فاعل (ثَبَتَ) .

❁ قوله : (تَرَىٰ في الناسِ. . .) إلىٰ آخره : (مِنْ) : زائدةٌ في مفعول

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٢٥) ، وذَكَرَ فيه أنَّ الظَّعِينةَ تُطلَقُ أيضاً على الهودج سواءٌ كانت فيه امرأةٌ أم لا .

(تَرَىٰ) ؛ وهو (رفيق) ، و(أَوْلىٰ)[1] : اسمُ تفضيلٍ نعت (رفيق) إن كانتْ (تَرَىٰ) بَصَرِيَّةً ، ومفعولاً ثانياً إن كانتْ قلبيَّةً ، و(به) : مُتعلِّقٌ بـ (أَوْلىٰ) ، و(الفَضْلُ) : فاعلٌ به ، و(مِنَ الصِّدِّيق) : مُتعلِّقٌ به أيضاً علىٰ تقدير مُضافَينِ وإسقاطِ الباءِ مِنَ (الصِّدِّيق) ، والأصلُ : (مِنْ ولايةِ الفَضْلِ بالصِّدِّيق) ؛ فحُذِفَ المضافُ الأوَّل ؛ فصار : (مِنْ فَضْلِ الصِّدِّيق) ، ثمَّ الثاني ؛ فصار : (مِنَ الصِّدِّيق) ، هـٰذا ما حلَّ عليه ابنُ هشامٍ في « توضيحه »[2] .

وهـٰذا المثالُ داخلٌ تحتَ القاعدة ؛ فإنَّ الاسمَ الظاهرَ ـ وهو (الفضلُ) ـ أجنبيٌّ مسبوقٌ بنفيٍ مُكتنفٍ بضميرَينِ ؛ أوَّلُهُما الهاءُ مِنْ (به) ، والثاني ضميرُ الاسمِ الظاهرِ وقد حُذِفَ ، والأصلُ : (أَوْلىٰ به الفضلُ منه بالصِّدِّيق) .

❁ قوله : (والأصلُ : « مِنْ ولايةِ الفَضْلِ بالصِّدِّيق ») فيه : أنَّ المُفاضلةَ إنَّما هي بينَ (الفضل) ونَفْسِهِ باعتبارَينِ ، لا بينَهُ وبينَ ولايتِهِ ؛ فكان الأَوْلىٰ : عدمَ تقديرِ المضافِ الأوَّلِ ، وتغييرَ العبارة بما يُناسِبُ ذلك ؛ بأنْ يقولَ بدلَ قوله : (علىٰ تقدير مُضافَينِ . . .) إلىٰ آخره : (علىٰ تقدير مضافٍ وإسقاطِ الباء مِنَ « الصِّدِّيق » ، والأصلُ : « مِنَ الفضل بالصِّدِّيق » ، فأُضِيفَ « الفضل » إلى « الصديق » ؛ لملابسته له ، ثمَّ حُذِفَ ودخلتْ « مِنْ » علىٰ مُلابسه ؛ فصار : « مِنَ الصِّدِّيق » ، وهـٰذا المثالُ داخلٌ . . .) إلىٰ آخره ، ومع ذلك فذِكْرُ (الفضل) مِنْ وَضْعِ الظاهرِ مَوضِعَ المضمر .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٧٩) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٩٨) .

لا يخلو أفعلُ التفضيل : مِنْ أنْ يَصلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ ، أو لا .

فإنْ لم يَصلُحْ لوقوعِ فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ . . لم يرفعْ ظاهراً ، وإنَّما يرفعُ ضميراً مُستتِراً ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) ؛ ففي (أفضلُ) ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ علىٰ (زيدٌ) ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوهُ) ، فترفعُ (أبوهُ) بـ (أفضل) ، إلا في لغةٍ ضعيفةٍ حكاها سيبويهِ[1] .

والحاصلُ : أنَّ الضميرَينِ تارةً يكونانِ مذكورَينِ ، وتارةً يكونانِ محذوفَينِ ، وتارةً يُذكَرُ أحدُهُما ويُحذَفُ الآخَرُ ، وإذا حُذِفَ ضميرُ المفضولِ لم يلزمْ حذفُ ضميرِ الموصوف ، وبالعكس ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[2] .

و(الصِّدِّيق) المُرادُ به : أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله تعالىٰ عنه ، سُمِّيَ بذلك ؛ لتصديقه النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وروى الطَّبَرَانيُّ برجالٍ ثقات : (أنَّ عليّاً كان يحلفُ بالله أنَّ اللهَ أنزلَ اسمَ أبي بكرٍ مِنَ السماء الصِّدِّيقَ) ، وحكمُهُ الرفعُ ؛ فلا مدخلَ للرأيِ فيه ، وقيل : كان ابتداءُ تسميتِهِ بذلك صبيحةَ الإسراء . انتهىٰ مِنْ « شرح المواهب »[3] .

❀ قوله : (يَصلُحَ لوقوعِ فعلٍ بمعناه) لا يخفىٰ أنَّ الفعلَ يَدُلُّ على المعنىٰ بلا مُفاضَلةٍ ، و(أفعلَ) يَدُلُّ عليها ، فكيف يكونُ الفعلُ بمعناه ؟

---

(١) انظر « الكتاب » (٢/ ٣٤) .
(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٧) .
(٣) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (١/ ٤٤٥) ، وانظر « المعجم الكبير » للطبراني (١/ ٥٥) .

فإنْ صَلَحَ لوقوعِ فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ . . صحَّ أنْ يرفعَ ظاهراً قياساً مُطَّرِداً ؛ وذلك في كلِّ موضعٍ وَقَعَ فيه (أفعلُ) بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ ، . . . .

قلنا : مِنَ المَقَام ، وتفصيلُهُ : أنَّ قولَكَ : (ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينه . . .) إلىٰ آخره . . صادقٌ بالمُساواة ، ولـٰكنَّ قرينةَ المدحِ دالَّةٌ علىٰ أنَّهُ أَدْنىٰ مِنْ كُحْل زيدٍ ، وقولَكَ : (ما رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينه الكُحْلُ كحُسْنه في عينِ زيدٍ) . . صادقٌ بكونه أَعْلىٰ مِنْ كُحْل عينِ زيدٍ ، وبكونه أَدْنىٰ ، لـٰكنَّ المَقَامَ يُعيِّنُ كونَهُ أَدْنىٰ ، فالمقصودُ فيهما إنَّما يُفهَمُ مِنَ المَقَام ، كذا نَقَلَهُ شيخُنا السيِّد عن العلَّامة الشاوِيِّ[1] ، وبه يتَّضِحُ المَقَام ، والسلام .

❀ قوله : (أو شِبْهِهِ) ؛ يعني : النهيَ والاستفهامَ ، واعتُرِضَ : بأنَّهُ لم يَرِدْ بذلك سماعٌ .

وأُجيب : بأنَّهُ قدِ استقرَّ أنَّ النهيَ والاستفهامَ الإنكاريَّ يَجْريانِ مَجْرى النفيِ في أخواتِ (كانَ) الأربعةِ ؛ وهي (ما زال . . .) إلىٰ آخره ، والاستثناءِ ، وتسويغِ مَجيءِ الحالِ مِنَ النكرةِ في الفصيح . انتهىٰ « ياسين »[2] ، وحاصلُهُ : أنَّ ذلك بالقياس ، وهو جائزٌ .

❀ قوله : (يعني : النهيَ والاستفهامَ) ؛ أي : الإنكاريَّ ؛ كقوله : (لا يكنْ غيرُكَ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك) ، و(هل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحسِنٍ لا يَمُنُّ ؟) .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٦٨) ، وانظر « حاشية الشاوي على المرادي » (ق/٥١٧) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٥١٣) ، حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٣٣٦ـ ٣٣٧) .

وكان مرفوعُهُ أجنبيّاً مُفضَّلاً علىٰ نَفْسه باعتبارَينِ ؛ نحوُ : (ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ) ؛ فـ (الكُحْلُ) : مرفوعٌ بـ (أَحْسَنَ) ؛ لصحَّةِ وقوعِ فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ ؛ نحوُ : (ما رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينه الكُحْلُ كزيد) .

❁ قوله : (أجنبيّاً) المُرادُ بالأجنبيِّ هنا : الأجنبيُّ مِنَ الموصوف ، كما قاله المَكُوديُّ ، معَ أنَّهُ لا حاجةَ لذِكْره ؛ لأنَّ ما خَرَجَ به حينئذٍ مِنْ نحوِ (أبوه) في (ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ منه أبوهُ) . . يخرجُ بما بعدَهُ ؛ ولهـٰذا لم يذكرْهُ المُرَاديُّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (باعتبارَينِ) ؛ أي : باعتبارِ محلَّينِ ؛ وهما عينُ زيدٍ ، والعَيْنُ الأُخْرى . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❁ قوله : (ما رأيتُ رجلاً . . .) إلىٰ آخره : (ما) : نافيةٌ ، و(رجلاً) : مفعولُ (رأيتُ) ، و(أَحْسَنَ) : صفتُهُ إن كانتْ بَصَريَّةً ، ومفعولٌ ثانٍ إن كانتْ عِلْميَّةً ، و(في عينه) : حالٌ مِنَ (الكُحْل) الواقعِ فاعلاً بـ (أَحْسَنَ) ،

❁ قوله : (الأجنبيُّ مِنَ الموصوف) ؛ أي : بأن لم يتَّصِلْ به ضميرُ الموصوف .

❁ قوله : (يخرجُ بما بعدَهُ) ؛ أي : لأنَّ المُفضَّلَ والمُفضَّلَ عليه فيه مختلفانِ ذاتاً لا اعتباراً ، لـٰكنِ فيه : أنَّهُ لا يُعترَضُ بمُتأخِّرٍ علىٰ مُتقدِّم .

---

(١) الدرر السنية (٢/٧١٧) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٢١١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٤٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١١) .

ومثلُهُ : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما مِنْ أيَّامٍ أَحَبُّ إلى الله فيها الصومُ منهُ في عشرِ ....

و(منه) : مُتعلِّقٌ بـ (أَحْسَنَ) ، و(في عينِ زيدٍ) : حالٌ مِنَ الهاء في (منه) .

❀ قوله : (ما مِنْ أيَّامٍ أحبُّ. . .) إلىٰ آخره : (ما) نافيةٌ ، و(مِنْ) زائدةٌ ، و(أيَّام) : اسمُ (ما) علىٰ جَعْلها حجازيَّةً ، و(أَحَبَّ) بالنصب : خبرُها ، وفي « حاشية شيخِنا السيِّد » : (« أيَّام » : مبتدأٌ ، و« أحبُّ » : خبرٌ ، و« فيها » : حالٌ مِنَ « الصوم » ، ومرفوعُ « أحبُّ » : نائبٌ عن الفاعل ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ « محبوب » ، كما في « الشُّذُور ») انتهىٰ[1] ، فيجوزُ في (أحب) النصبُ والرفعُ .

وعبارةُ « الشُّذُور » : (واعلَمْ : أنَّ مرفوعَ « أَحَبُّ » في الحديث نائبٌ عن الفاعل ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ مِنْ فعل المفعول ، لا مِنْ فعل الفاعل) انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

وفي « حاشية شيخ الإسلام » : (أفعلُ التفضيلِ في الحديث مبنيٌّ إمَّا مِنْ فعلٍ مبنيٍّ للمفعول ، أو زائدٍ علىٰ ثلاثة ، وهو على الثاني شاذٌّ ، ....

❀ قوله : (أو زائدٍ علىٰ ثلاثة) يقتضِي : أنَّهُ إذا كان مِنَ الزائد لم يكن مِنَ المبنيِّ للمفعول ، وليس كذلك .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٤٦٩) .
(٢) العبارة في « شرح شذور الذهب » (ص٤٢٥) ، والخَطْبُ يسير .

ذي الحِجَّة »[1] ، وقولُ الشاعرِ ـ أَنْشَدَهُ سيبويهِ[2] ـ : [من الطويل]

٢٨٥ـ مررتُ علىٰ وادِي السِّباعِ ولا أَرَىٰ ... كوادِي السِّباعِ حينَ يُظلِمُ وادِيَا

أَقَلَّ بهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً ... وأَخْوَفَ إلَّا ما وَقَى اللهُ سارِيَا

وعلى الأوَّل جائزٌ ؛ إذ لا لَبْسَ فيه) انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (ذي الحِجَّة) بكسر الحاء المُهمَلة ، ويجوزُ فتحُها ، وجمعُهُ : (ذوات [الحِجَّة]) ، كما في « المصباح »[4] .

❁ قوله : (مررتُ علىٰ وادِي السِّباعِ . . .) إلىٰ آخره : جملةُ (ولا أَرَىٰ) : حاليَّةٌ[5] ، و(وادِيَا) : مفعولُ (أَرَىٰ) ، و(حينَ) : منصوبٌ على

❁ قوله : (وعلى الأوَّل جائزٌ) ؛ أي : علىٰ قول بعضِهم بالجواز عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، والجمهورُ علىٰ خلافه ؛ فعلىٰ قولِهم : فيه شذوذٌ علىٰ كلا الوجهَينِ .

---

(١) رواه الترمذي (٨٥٧) ، وابن ماجه (١٧٢٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٢) ، و« الأصول في النحو » (١/ ١٣١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٩٧) .

(٢) البيتان لسُحَيم بن وَثِيل الرِّياحي ، وهما من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٢ـ٣٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٦٦) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤٦٣ـ ٤٦٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٩٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٣ـ١٥٤٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٣٢٧ـ٣٣١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٧١٧) .

(٤) المصباح المنير (١/ ١٦٧) ، وفي النسخ : (حجة) ، والمثبت من « المصباح » .

(٥) وفيه : أنَّ الجملة فعليّة فعلُها مضارع منفي ، وهي لا تقترن بالواو . انظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣٥٤) .

الظرفيّة مضافٌ إلىٰ (يُظلِمُ) بضمٍّ أوَّلِهِ ؛ مِنْ (أَظْلَمَ) ، و(**أَقَلَّ**) بالنصب : صفةُ (وادِيَا) ، و(**رَكْبٌ**) : مرفوعٌ به ، **وفيه الشاهدُ** : حيثُ رَفَعَ أفعلُ التفضيلِ الاسمَ الظاهرَ ، والتقديرُ : (ولا أَرَىٰ وادياً أَقَلَّ به رَكْبٌ أَتوهُ تَئِيَّةً منه بوادي السِّباع في كلِّ وقتٍ إلا وقتَ وقايةِ الله تعالىٰ سارِياً) .

و(**أَتَوهُ**) : صفةُ (رَكْبٌ) ، (**وتَئِيَّةً**) بمُثنَّاةٍ فوقيَّةٍ ، فهمزةٍ فياءٍ تحتيَّة ؛ أي : مُكْثاً وتلبُّثاً ـ بالنصب : صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : إتياناً تَئِيَّةً ، **وقيل** : حالٌ ؛ أي : أَتَوهُ ماكثِينَ ومُتلبِّثِينَ ، و(**أَخْوَفَ**) : عطفٌ علىٰ (أَقَلَّ) ، أو علىٰ (تَئِيَّةً) إنْ أُعرِبتْ حالاً ، و(**ما**) : مصدريَّةٌ ،

❋ **قوله** : (**في كلِّ وقتٍ إلا وقتَ وقايةِ الله . . .**) إلىٰ آخره : **ظاهرُهُ** : أنَّ الاستثناءَ راجعٌ لـ (أقلَّ) ، **والظاهرُ** : أنَّهُ راجعٌ لـ (أَخْوَفَ) ، وهو منقطعٌ ، **والمعنىٰ** : ولا أَرَىٰ وادياً أَخْوَفَ مثلَ وادي السباعِ في وقتٍ مِنَ الأوقات ، لٰكن في وقتِ حِفْظِ اللهِ تعالىٰ للساري ينجو[1] .

❋ **قوله** : (**بالنصب : صفةُ مصدرٍ . . .**) إلىٰ آخره : **الأظهرُ** : أنَّهُ منصوبٌ على التمييز لـ (أقل) ؛ أي : وادياً أقلَّ فيه مكثُ الراكبِ ؛ فهو مُحوَّلٌ عن الفاعل .

❋ **قوله** : (**عطفٌ علىٰ « أَقَلَّ »**) هو الظاهرُ .

---

(١) في (ك) : (لا يخاف) بدل (ينجو) .

فـ (ركبٌ) : مرفوعٌ بـ (أقلَّ) ؛ فقولُ المُصنِّفِ : (ورفعُهُ الظاهرَ نَزْرٌ) . . إشارةٌ إلى الحالة الأُولىٰ ، وقولُهُ : (ومتىٰ عاقَبَ فعلاً) . . إشارةٌ إلى الحالة الثانية .

و(سارِياً) : مفعولُ (وَقَىٰ) ، وقيل : حالٌ مِنْ ضمير (أَخْوَفَ) .

❀قوله : (مفعولُ « وَقَىٰ ») هو الظاهرُ .

وقوله : (وقيل : حالٌ مِنْ ضمير « أَخْوَفَ ») ؛ أي : علىٰ عَوْده لـ(رَكْبٌ) .





(النعتُ)

❀ قوله : (النعتُ) قال ابنُ هشامٍ في « شرح اللُّمْحة » : (الصفةُ والنعتُ واحدٌ ، وقيل : النعتُ يكونُ بالحِلْية ؛ كـ« الطويل » و« القصير » ، والصفةُ

[النعتُ]

❀ قوله : (يكونُ بالحِلْية) ؛ أي : [الخِلْقةِ ؛ أي : الفِطْرةِ ؛ أي : ما فُطِرَ عليه الشيءُ من الأوصاف القائمةِ بالذات ؛ كالطُّول والقِصَر ، والسوادِ والبياض][1] ، وهٰذا لا يكونُ إلا في الحادث ؛ ولذلك قال المُحشِّي : (فعلىٰ هٰذا . . .) إلىٰ آخره .

وقد يُقالُ : إنَّ المُرادَ بالحِلْية : ما كان مِنْ صفات المعاني ؛ كالطُّول والقِصَرِ والقُدْرةِ والإرادة ، لا ما كان مِنْ صفات الأفعال ؛ أخذاً مِنْ قوله : (والصفةُ بالفعل) ؛ فعلىٰ هٰذا : يُقالُ : (صفاتُ الله) و(أوصافه) و(نعوته) ، وإن لم يَجُزْ أن يُقالَ : (حِلْيته) ؛ لإيهامه ما لا يليقُ .

---

(١) جاء بدلَ ما بين المعقوفين في (ك) : (ما به التحلِّي والتزيُّنُ من الأوصاف القائمة بالذات) .

. . . .

بالفعل ؛ كـ « ضارب » و« خارج » ؛ فعلىٰ هٰذا : يُقالُ للبارئ سبحانه وتعالىٰ : « موصوفٌ » ، ولا يُقالُ : « منعوتٌ » ، وعلى الأوَّل : يُقالُ : « موصوفٌ » و« منعوت » ، وقيل غيرُ ذلك)[1] .

❀ **قوله : (يُقالُ للبارئ سبحانه وتعالىٰ : « موصوفٌ » ، ولا يُقالُ : « منعوت ») ، لعلَّ الأَوْلىٰ : (يُقالُ : « صفات الله » ، ولا يُقالُ : « نعوته ») ؛ وذلك لأنَّ أسماءَهُ تعالىٰ توقيفيَّةٌ ، فإنْ وَرَدَ (موصوفٌ) و(منعوتٌ) جاز وإن كان هناك إيهامٌ ، وإن لم يَرِدْ ذلك لم يَجُزْ أنْ يُقالَ ذلك وإن لم يكن هناك إيهامٌ ، إلا أنْ يُقالَ : كلامُهُ مبنيٌّ علىٰ جواز إطلاقِ ما دَلَّ علىٰ كمالٍ ولم يُوهِمْ وإن لم يَرِدْ[2] ، أو يُقالَ : إنَّ محلَّ الخلافِ في أسماء الذات وأسماءِ الصفات ، لا في المُشتقَّات ؛ كما هنا ، تأمَّلْ .**

❀ **قوله : (وقيل غيرُ ذلك) مِنْ جملة الغيرِ : القولُ بأنَّ النعتَ خاصٌّ بما يتغيَّر ؛ كـ (قائم) و(ضارب) ، والوصفَ والصفةَ لا يختصَّان به ، بل يشملانِ نحوَ (عالِمٍ) و(فاضِلٍ) ، وعلىٰ هٰذا : يُقالُ : (صفات الله) و(أوصافه) ، ولا يُقالُ : (نعوته) .**

والمُرادُ : أنَّهُ لا يُقالُ ذلك بالنسبة لصفاته التي لا تتغيَّرُ ؛ كالقُدْرة والإرادة والعِلْم ، لا بالنسبة لِمَا يتغيَّرُ ؛ كالخَلْق والرَّزق .

هٰذا ؛ والذي في « القاموس » : أن النعتَ والوصفَ مصدرانِ بمعنىً

---

(١) شرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٧٧) .

(٢) وهو مذهب الأستاذ القاضي أبي بكر الباقلاني . انظر « المقصد الأسنىٰ » (ص٣٤٣) .

والتعبيرُ بـ (النعت) للكُوفيِّينَ ، والبَصْريُّونَ يقولون : (صفةٌ) و(وصف) .

❀ قوله : (يَتْبَعُ في الإعرابِ الأَسْماءَ) جَرْيٌ على الغالب ، وإلا فهو يتبعُ غيرَ الأسماءِ أيضاً ، أو خصَّها بالذِّكْر ؛ لأنَّها هي التي يُتصوَّرُ فيها الجميعُ ، وقال بعضُهُم : (خصَّ الأسماءَ بالذِّكْر ؛ لكونها الأصلَ في ذلك) ، ويُمكِنُ علىٰ هـٰذا أنْ يُرادَ : الأسماءُ اللُّغويَّةُ ؛ أي : الألفاظُ ، أو المُرادُ : الأسماءُ

واحد ، وأنَّ الصفةَ تُطلَقُ مصدراً بمعنى الوصف ، واسماً لِمَا قام بالذات ؛ كالعِلْم والسواد[1] ، وليس فيه إطلاقُ النعتِ والوصفِ على المعنى القائم بالذات .

❀ قوله : (وإلا فهو يتبعُ غيرَ الأسماءِ) ؛ أي : وإلا فالمذكورُ مِنَ التوابع ؛ أي : بعضُهُ يتبعُ . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (يُتصوَّرُ فيها الجميعُ) ؛ أي : بخلاف غيرِ الأسماء ؛ فإنَّهُ لا يُنعَتُ ولا يُعطَفُ عليه عطفُ بيان .

❀ قوله : (لكونها الأصلَ) ؛ أي : الراجحَ في نَظَر الواضع ؛ لشرف الأسماءِ مثلاً ، لا الغالبَ ، وإلا كان عينَ الأوَّل ، وقولُهُ : (في ذلك) ؛ أي : فيما ذكر مِنَ التبعيَّة .

❀ قوله : (ويُمكِنُ علىٰ هـٰذا) ؛ أي : علىٰ ما اتَّضَحَ ؛ مِنْ أنَّ التبعيَّةَ

---

(١) انظر « القاموس المحيط » (١/١٥٨ ، ٣/١٩٨) .

التابعُ : هو الاسمُ المُشارِكُ لِمَا قبلَهُ في إعرابه مطلقاً[1] .

مثلاً ، أفادَهُ الشَّنَوَانيُّ بخطِّهِ .

❀ قوله : (الأُوَلْ) بيانٌ للواقع مع الإشارةِ إلىٰ وجوبِ تقديمِ المتبوعِ على التابع ، خلافاً لِمَنْ أجازَ تقديمَ النعتِ على المنعوت إذا كان لاثنَينِ أو أكثرَ ، وتَقَدَّمَ أحدِهِما أو أحدِها ؛ نحوُ : (قام زيدٌ العاقلانِ وعمرٌو) ، أو (العاقلونَ وعمرٌو وخالدٌ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (مطلقاً) ؛ أي : الحاصلِ والمُتجدِّد ، والمُراد بـ (الحاصل) : الموجودُ في ذلك التركيبِ ، وبـ (المُتجدِّد) : ما يَحصُلُ في بقيَّةِ التراكيب ، المذكورةَ لا تختصُّ بالأسماء[3] .

❀ قوله : (بيانٌ للواقع) ؛ أي : لفهم الأوَّليَّةِ مِنْ تعبيره بـ (يتبعُ) ؛ إذ

---

(١) المُرادُ بالإعراب : الإعرابُ وما يُشبِهُهُ مِنْ حركة عارضة ؛ ليدخلَ نحوُ : (يا زيدُ الفاضلُ) بالضمِّ ممَّا أُتبع فيه المنادىٰ علىٰ لفظه ؛ فإنَّهُ مُشارِكٌ في شبه الإعراب ، وكذا في نَفْس الإعراب ، لـٰكنَّهُ محليٌّ في (زيد) ، ومُقدَّر في (الفاضل) ؛ لأنَّ ضمَّتَهُ لمُجرَّد إتباع لفظ (زيد) ، لا بناء ولا إعراب ، لعدم مُقتضِيهما ، فتدبَّرْ . « خضري » (٢/ ٥٩٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٢٠ـ ٧٢١) ، والمجيز : هو محمد بن مسعود الغزني صاحب كتاب « البديع » الذي أكثر أبو حيَّان النقل منه . انظر « بغية الوعاة » (١/ ٢٤٥) .

(٣) في (ك) : (أي : على الأول ، لا على الثاني ؛ لأنَّهُ حيث نُظِرَ للجميع لا يصح إرادة الأسماء اللغوية ؛ لاقتضاء الكلام حينئذ أنَّ الفعل يُنعت ويُعطف عليه عطفَ البيان ، وليس كذلك) بدل (أي : علىٰ ما اتضح . . .) إلىٰ آخره .

فيدخلُ في قولك : (الاسمُ المُشارِكُ لِمَا قبلَهُ في إعرابه) : سائرُ التوابعِ ، وخبرُ المبتدأ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ، وحالُ المنصوبِ ؛ نحوُ : (ضربتُ زيداً مُجرَّداً) .

ويخرجُ بقولك : (مطلقاً) : الخبرُ ، وحالُ المنصوب ؛ فإنَّهُما لا يُشارِكانِ ما قبلَهُما في إعرابه مطلقاً ، بل في بعض أحوالِهِ ، بخلاف التابعِ ؛ فإنَّهُ يُشارِكُ ما قبلَهُ في سائر أحوالِهِ مِنَ الإعراب ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمِ) ، و(رأيتُ زيداً الكريمَ) ، و(جاء زيدٌ الكريمُ) .

وزاد ابنُ الناظمِ في التعريف : (غير خبر)[1] ؛ ليخرجَ (حامضٌ) ونحوُهُ مِنْ قولك : (هـٰذا حُلْوٌ حامضٌ) ممَّا المُشارِكُ فيه للأوَّل خبرٌ غيرُ مُستقِلٍّ .

واعلَمْ : أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع ، إلا البدلَ ؛ فالعاملُ فيه مُقدَّرٌ عندَ الجمهور ، وقيل : لا استثناءَ ، واختاره الناظمُ في « شرح التسهيل »[2] .

❀ قوله : (ويخرجُ بقولك : « مطلقاً » : الخبرُ) ؛ أي : الخبرُ المُستقِلُّ .

❀ قوله : (وحالُ المنصوب) ؛ أي : ونحوُهُ ؛ كالمفعول الثاني .

حقُّ المتبوعِ التقدُّمُ على التابع .

---

(١) الذي زاده هو والده الناظم في « التسهيل » (ص١٦٣) ، ونصَّ علىٰ ذلك شيخ الإسلام في « الدرر السنية » (٢/ ٧٢٠) .

(٢) وقيل : العامل في الجميع مُقدَّر ، وقيل : العامل في النعت والبيانِ والتوكيدِ التبعيَّةُ ، **وفائدة الخلاف** : جوازُ الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٨٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٤١-١٤٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٩٩) .

والتابعُ علىٰ خمسة أنواعٍ : النعتُ ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النَّسَق ، والبدل .

❁ **قوله** : (**والتابعُ علىٰ خمسة أنواعٍ**) **دليلُ الحصرِ فيها** استقرائيٌّ ، **وقد يُقالُ** : هو عقليٌّ ؛ **بأنْ يُقالَ** : التابعُ إنْ توسَّط بينه وبين متبوعه حرفُ عطفٍ . . **فهو عَطْفُ النَّسَق** ، وإلا : فإن رَفَعَ المَجازَ **فهو التوكيدُ** ، وإلا : فإنْ كان بنيَّةِ تَكْرارِ العامل **فهو البدلُ** ، وإلا : فإن وَضَّحَ متبوعَهُ معَ جمودِهِ **فهو عَطْفُ البيان** ، وإلا : **فهو النعتُ** .

ويُبدَأُ عندَ اجتماعِها : بالنعت ، ثمَّ بعَطْفِ البيان ، ثمَّ بالتوكيد ، ثمَّ بالبدل ، ثمَّ بالنَّسَق ، وأجاز بعضُهُم تقديمَ التوكيدِ على النعت . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

وإنَّما قُدِّمَ النعتُ ؛ لأنَّهُ كجزء الكلمة ، **ووَلِيَهُ البيانُ** ؛ لأنَّهُ جارٍ مَجْراهُ في

❁ **قوله** : (**وإلا : فهو النعتُ**) هٰذا النفيُ صادقٌ **بصورٍ ثلاث** : ما لم يكنْ مُوضِّحاً لمتبوعه سواءٌ كان جامداً أو مُشتقّاً ، وما كان مُوضِّحاً مُشتقّاً .

وفي كونِ كلٍّ ذلك نعتاً إشكالٌ ؛ إذ الجامدُ غيرُ المُوضِّحِ إذا لم يكن مُؤوَّلاً بالمُشتقِّ . . لا يكونُ نعتاً ، مع أنَّ العقلَ يُجِيزُ هٰذه الصورةَ ، فإن مُنِعتْ هٰذه الصورةُ بعدم وجودِها في كلام العرب . . كان الدليلُ حينئذٍ هو الاستقراءَ ، ولا يكونُ عقليّاً ، إلا أنْ يثبتَ أنَّ مَنْعَ هٰذه الصورةِ عقليٌّ[2] ، **تأمَّلْ** .

❁ **قوله** : (**لأنَّهُ كجزء الكلمة**) ؛ أي : لأنَّ المنعوتَ والنعتَ كالكلمة

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٢١) .

(٢) في (ك) : (يدعىٰ) بدل (يثبت) .

٥٠٧ـ فالنعتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ   بوَسْمِهِ أو وَسْمِ ما بهِ ٱعْتَلَقْ

تتميم المعنىٰ ؛ وهو تكميلُ الذات ، **وأُخِّرَ عنه التوكيدُ ؛ لأنَّهُ لتكميل نِسْبتِها ، وأُخِّرَ البدلُ ؛ لأنَّهُ في التقدير مِنْ جملةٍ أُخْرىٰ ، وأُخِّرَ النَّسَقُ عن الجميع ؛ لأنَّهُ** تابعٌ بواسطةٍ ؛ فتقولُ : (جاء أبو حفصٍ الكبيرُ عمرُ نَفْسُهُ ابنُ الخطَّابِ وعثمانُ) رضي الله تعالىٰ عنهما ، وقد نَظَمَ ذلك الفارِضيُّ فقال[1] : [من الطويل]

إذا ٱجتمعَتْ فالنعتَ قَدِّمْ به ٱلتَحَقْ   بيانٌ فتوكيدٌ وجا بَدَلٌ نَسَقْ

❀ **قوله : (مُتِمٌّ ما سَبَقْ)** ؛ أي : الذي سَبَقَ ؛ وهو المتبوعُ ؛ يعني : أنَّ أصلَ وضعِهِ ذلك ؛ فلا يُنافي أنَّهُ قد يكونُ وصفاً كاشِفاً .

❀ **قوله : (بوَسْمِهِ)** مُتعلِّقٌ بـ (مُتِمٌّ) ، وقولُهُ : (أو وَسْمِ) : معطوفٌ

الواحدةِ ؛ فكلٌّ منهما كالجزء من الكلمة .

❀ **قوله : (وهو تكميلُ الذات)** ؛ أي : بإيضاحها .

❀ **قوله : (لأنَّهُ لتكميل نِسْبتِها)** ؛ أي : النسبةِ إليها ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ؛ فـ (نَفْسُهُ) كمَّل نسبةَ المجيءِ إلىٰ ذات (زيد) ، ورَفَعَ احتمالَ نسبةِ المجيءِ إلى الخبر أو الرسول مثلاً .

❀ **قوله : (لأنَّهُ في التقدير مِنْ جملةٍ أُخْرىٰ)** هـٰذه العِلَّةُ مبنيَّةٌ على الراجح ، وانظرِ العِلَّةَ علىٰ مقابله ، ولعلَّها كونُهُ غيرَ مُكمِّلٍ مع أنَّهُ لا واسطةَ معه .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٧) .

عَرَّفَ النعتَ : بأنَّهُ التابعُ المُكمِّلُ متبوعَهُ ببيانِ صفةٍ مِنْ صفاته ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ كريمٍ) ، أو مِنْ صفاتِ ما تَعَلَّقَ به ؛ وهو سببيُّهُ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوهُ) .

عليه ، و(اْعْتَلَقْ) بمعنىٰ : تَعَلَّقَ به ، **والوَسْمُ هنا** : مصدرُ (وَسَمْتُهُ أَسِمُهُ وَسْماً) ؛ أي : جعلتُ عليه علامةً يُعرَفُ بها ، **والضميرُ في** (**وَسْمه**) و(**به**) : يعودُ إلىٰ (ما سَبَقْ) .

قال ابنُ قاسمٍ : (**الوَسْمُ** : هو المعنى القائمُ به[1] ، وهو لا يَصدُقُ على البدل ولا البيانِ ؛ لأنَّهُ لا يَدُلُّ واحدٌ منهما علىٰ معنىً قائمٍ بالمتبوع) انتهىٰ[2] .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (**بوَسْمِهِ**) : في النعت الحقيقيِّ ، **وقولَهُ** : (**أو وَسْمِ. . .**) إلىٰ آخره : في النعت السببيِّ .

❀ **قوله** : (**والوَسْمُ هنا** : **مصدرُ. . .**) إلىٰ آخره : **لعلَّ الأَوْلىٰ** : حذفُ (هنا) ، ويكونُ هـٰذا بياناً للمعنى الأصليِّ ، وكلامُ ابنِ قاسمٍ بيانٌ للمعنى المُرادِ هنا . انتهىٰ « شيخنا الباجوري » ، **اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ** : كلٌّ مِنَ الاحتمالَينِ مُرادٌ هنا ، **غايةُ الأمرِ** : المُرادُ بجَعْلِ العلامةِ الذي هو المعنى الأصليُّ للوَسْم. . الدَّلالةُ عليها ؛ إذ التابعُ لا يتأتَّىٰ منه الجَعْلُ الحقيقيُّ .

(١) أي : بالمتبوع .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٤٣) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٤٧) .

فقولُهُ : (**التابعُ**) يشملُ التوابعَ كلَّها ، وقولُهُ : (**المُكمِّل . . .**) إلىٰ آخره : **مُخرِجٌ** لِمَا عدا النعتَ مِنَ التوابع .

والنعتُ يكونُ :

ـ **للتخصيص** ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ) .

❁ **قوله** : (**مُخرِجٌ لِمَا عدا النعتَ مِنَ التوابع**) ؛ أي : لأنَّ كلّاً منها يَدُلُّ علىٰ معنىً ، لـٰكن لا علىٰ معنىً في المتبوع[1] .

❁ **قوله** : (**للتخصيص**) **أراد به** : تقليلَ الاشتراكِ اللفظيِّ ، وإلا فهـٰذا مِنْ قَبِيلِ الإيضاحِ ؛ فقد قال في « التصريح » : (**الإيضاحُ** : رَفْعُ الاحتمالِ في المعارف ، **والتخصيصُ** : تقليلُ الاشتراكِ في النَّكِرات)[2] .

❁ **قوله** : (**وإلا فهـٰذا مِنْ قَبِيلِ الإيضاحِ**) ؛ أي : إن لم نقلْ : إنَّهُ أراد بالتخصيص ما ذكر . . لا يصحُّ كلامُهُ ؛ إذ المثالُ الذي ذَكَرَهُ ـ وهو : (مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ) ـ مِنْ قَبيلِ ما كان النعتُ فيه للإيضاح لا للتخصيص ، **وهـٰذا مبنيٌّ** علىٰ ما في غالب النسخ ؛ مِنْ قوله : (والنعتُ يكونُ : للتخصيص ؛ نحوُ : « مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ » ، وللمدح . . .) إلىٰ آخره[3] ، أمَّا علىٰ ما في بعض النسخ ؛ مِنْ قوله : (والنعتُ يكونُ : للتخصيص ؛ نحوُ : « جاءني رجلٌ تاجرٌ » ، وللتوضيح ؛ نحوُ : « مررتُ بزيدٍ الخيَّاط ») . . **فلا إشكالَ أصلاً** .

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٥٩٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/١٠٨) .

(٣) وجاء كذلك في جميع نسخ الشارح المعتمدة .

ـ وللمدح ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمِ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة : ١] .

ـ وللذمِّ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الفاسقِ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨] .

ـ وللترحُّم ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ المِسْكينِ) .

ـ وللتأكيد ؛ نحوُ : (أمسِ الدابرُ لا يعودُ) ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٣] .

❀ قوله : (أمسِ الدابرُ لا يعودُ) أمسِ : مبتدأٌ مبنيٌّ على الكسر ، و(الدابرُ) : بمعنى الماضي ؛ نعتُهُ مُؤكِّدٌ له ؛ لأنَّ (الأمس) اسمٌ لليوم الذي قبلَ يومِكَ ، وجملةُ (لا يعودُ) : خبرٌ .

❀ قوله : (﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ . . . ﴾) إلىٰ آخره : اعترُضَ جَعْلُهُ مِنَ التأكيد بما تقدَّم ؛ مِنْ أنَّ بناءَ المصدرِ إذا كان بالتاءِ ؛ كـ (رَحْمة) و(بَغْتة) وأُرِيدَ منه المَرَّةُ . . قيل : (رحمة واحدة) . . . إلىٰ آخره[1] ؛ فلا يُفِيدُ التأكيدَ .

❀ قوله : (اعترُضَ جَعْلُهُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المصدرَ ليس مبنيّاً على التاء ؛ وهو النفخُ ، وحينئذٍ : فتكونُ التاءُ مُفِيدةً للوَحْدة ، والوصفُ بـ (واحدة) للتأكيد .

---

(١) انظر (٤/١٠٥) .

٥٠٨ـ ولْيُعْطَ في التعريفِ والتنكيرِ ما لِمَا تلا كـ(ٱمْرُرْ بقومٍ كُرَمَا)

النعتُ يجبُ فيه أنْ يتبعَ ما قبلَهُ في إعرابه وتعريفِهِ أو تنكيرِهِ ؛ نحوُ : (مررتُ بقومٍ كُرَماءَ) ، و(مررتُ بزيدٍ الكريمِ) ؛ فلا تُنعَتُ المعرفةُ بالنكرة ؛ فلا تقولُ : (مررتُ بزيدٍ كريمٍ) ، ولا تُنعَتُ النكرةُ بالمعرفة ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ الكريمِ) .

قلتُ : قد يُدفَعُ هـٰذا : بأنَّ ما ذُكِرَ لا يُنافي التوكيدَ بمعنى التقويةِ .

❀ قوله : (في التعريفِ والتنكيرِ) لعلَّ (في) بمعنىٰ (مِنِ) البيانيَّةِ مُقدَّمةً على المُبيَّن ؛ وهو (ما) ، وكأنَّهُ قالَ : (وليُعطَ ما ثَبَتَ للذي تلاهُ ؛ وهو التعريفُ والتنكير) ، والواو : بمعنىٰ (أو) ؛ لأنَّ الثابتَ للمَتْلُوِّ أحدُهُما ، وقولُهُ : (تلا) : صِلَةٌ جَرَتْ علىٰ غيرِ مَنْ هي له ، فلم يَبرُزِ الضميرُ ؛ جَرْياً على المذهب الكُوفيِّ ، أو نَظَراً لِمَا تقدَّم عن بعضهم . انتهىٰ « حَفْني »[1] .

❀ قوله : (لا يُنافي التوكيدَ بمعنى التقويةِ) ؛ لأنَّ في وصف الشيءِ تقويةً له ، وتثبيتاً في ذِهْنِ السامع وإن لم يكن معناه مُستفاداً مِنَ الموصوف ، وفي هـٰذا الجواب نَظَرٌ ؛ إذ كلُّ نعتٍ كذلك ، فلا يصحُّ جَعْلُ ما ذُكِرَ قسماً مُستقِلّاً ، وقد علمتَ أنَّهُ لا حاجةَ للجواب ؛ لعدم توجُّهِ الاعتراض .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق٨٣) .

٥٠٩ـ وهْوَ لَدَى التوحيدِ والتذكيرِ أوْ سِوَاهُما كالفعلِ فاْقْفُ ما قَفَوْا

تقدَّم أنَّ النعتَ لا بدَّ مِنْ مُطابقته للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير[1] ، وأمَّا مُطابقتُهُ للمنعوت في التوحيد وغيرِهِ ـ وهو التثنيةُ والجمعُ ـ والتذكيرِ وغيرِهِ ـ وهو التأنيثُ ـ . فحُكْمُهُ فيها حُكْمُ الفعل .

فإنْ رَفَعَ ضميراً مُستتِراً : طابق المنعوتَ مطلقاً ؛ نحوُ : (زيدٌ رجلٌ حَسَنٌ) ، و(الزيدانِ رجلانِ حَسَنانِ) ، و(الزيدونَ رجالٌ حَسَنُونَ) ، و(هندُ امرأةٌ حَسَنةٌ) ، و(الهندانِ امرأتانِ حَسَنَتَانِ) ، و(الهنداتُ نساءٌ حَسَناتٌ) ؛ فيُطابِقُ في التذكير والتأنيثِ ، والإفرادِ والتثنية والجمع ، كما يُطابِقُ الفعلُ لو قلتَ[2] : (رجلٌ حَسُنَ) ، و(رجلانِ حَسُنا) ، و(رجالٌ حَسُنُوا) ، و(امرأةٌ حَسُنَتْ) ، و(امرأتانِ حَسُنَتا) ، و(نساءٌ حَسُنَّ) .

❁ قوله : (وهْوَ لَدَىٰ . . .) إلىٰ آخره : (هو) : بمعنى النعتِ مطلقاً مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كالفعل) ، و(لَدَىٰ) : بمعنىٰ (عند) ؛ أي : عندَ مُلاحظةِ ما ذُكِرَ .

❁ قوله : (أو سِوَاهُما) ؛ أي : وهو التثنيةُ ، والجمعُ ، والتأنيث .

❁ قوله : (فاْقْفُ ما قَفَوْا) ؛ أي : اتَّبِعِ الذي تَبِعُوهُ .

❁ قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان حقيقيّاً أو سببيّاً ، وهـٰذا أظهرُ مِنْ

---

(١) انظر (٤/ ٢٦٤) .

(٢) في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت) ، والأنسب ما أثبت .

وإنْ رفعَ ـ أي : النعتُ ـ اسماً ظاهراً : كان بالنِّسْبة إلى التذكير والتأنيث علىٰ حَسْبِ ذلك الظاهر .

وأمَّا في التثنيةِ والجمع : فيكونُ مفرداً ، فيَجْري مَجْرى الفعلِ إذا رَفَعَ ظاهراً[1] ؛ فتقولُ : (مررتُ برجلٍ حَسَنةٍ أمُّهُ) ، كما تقولُ : (حَسُنَتْ أمُّهُ) ، و(بامرأتَينِ حسَنٍ أَبَوَاهُما) ، و(برجالٍ حَسَنٍ آباؤُهُم) ، كما تقولُ : (حَسُنَ أَبَوَاهُما) ، و(حَسُنَ آباؤُهُم) .

فالحاصلُ : أنَّ النعتَ إذا رَفَعَ ضميراً : طابقَ المنعوتَ في أربعةٍ مِنْ عشرة[2] ؛ واحدٌ مِنْ ألقاب الإعراب ـ وهي : الرفعُ والنصبُ والجرُّ ـ وواحدٌ مِنَ التعريف

قول بعضِهم : (أي : لا بقيدِ كونِهِ تابعاً لمعرفة أو نكرة) .

---

(١) أي : في وجوب تأنيثِهِ بالتاء لتأنيث مرفوعه ، وتجريدِهِ مِنْ علامة التثنية والجمع على اللغة الفُصْحىٰ ، سواءٌ كان منعوتُهُ مفرداً مؤنثاً أم لا . نعم ؛ يجوز علىٰ هـٰذه اللغة تكسيرُ الوصفِ إذا كان مرفوعُهُ جمعاً ؛ كـ(مررتُ برجلٍ كرامٍ آباؤُهُ) ، بل هو الأفصح ؛ لأنَّهُ يخرجُ عن موازنة الفعل بالتكسير ، فلم يَجْرِ مَجْراه ، ومُقتضىٰ كونِهِ كالفعل : جوازُ تثنيتِهِ وجمعِهِ تصحيحاً علىٰ لغة (أَكَلُوني البراغيثُ) كالفعل ؛ فيُقالُ : (مررتُ برجلٍ كريمَينِ أبواهُ) ، و(حَسَنِينَ غِلْمانُهُ) ، وهو كذلك ، ومُقتضاه أيضاً : جوازُ : (مررتُ برجلٍ قائمِ اليومَ أمُّهُ) بلا تأنيث ؛ للفصل ، و(بامرأةٍ حَسَنٍ نَغْمَتُها) ؛ لمجازيَّة التأنيث ، وبه صرَّح بعضُهُم . « ابن قاسم » . « خضري » (٢/ ٦٠٠ـ٦٠١) .

(٢) أي : ما لم يمنع مانعٌ ؛ ككون الوصفِ يستوي فيه المفردُ وغيرُهُ ؛ كـ(صَبُور) و(جَرِيح) ، وكونِهِ أفعلَ تفضيلٍ مُجرَّداً أو مضافاً لنكرة ؛ فإنَّهُ يلزمُ التذكيرَ والإفراد . « خضري » (٢/ ٦٠١) .

والتنكيـر ، **وواحدٌ** مِنَ التذكيـر والتأنيث ، **وواحدٌ** مِنَ الإفراد والتثنيـةِ والجمع .

وإذا رَفَعَ ظاهراً : طابقَهُ **في اثنَينِ مِنْ خمسةٍ ؛ واحدٌ** مِنْ ألقاب الإعراب ، **وواحدٌ** مِنَ التعريف والتنكير ، **وأمَّا الخمسةُ الباقية** ـ وهي التذكيرُ والتأنيث ، والإفرادُ والتثنية والجمع ـ . فحُكْمُهُ فيها حُكْمُ الفعلِ إذا رَفَعَ ظاهراً ؛ **فإنْ أُسنِدَ إلىٰ مُؤنَّثٍ** : أُنِّثَ وإنْ كان المنعوتُ مُذكَّراً ، **وإنْ أُسنِدَ إلىٰ مُذكَّرٍ** : ذُكِّرَ وإنْ كان المنعوتُ مُؤنَّثاً ، **وإنْ أُسنِدَ إلىٰ مفردٍ أو مُثنّىً أو مجموعٍ** : أُفرِدَ وإن كان المنعوتُ بخلاف ذلك .

٥١٠ـ وانْعَتْ بمُشتقٍّ كـ (صَعْبٍ) و(ذَرِبْ) وشِبْهِـهِ كـ (ذا) و(ذي) والمُنتسِـبْ

❀ **قوله** : (و« ذَرِبْ ») بالذال المُعجَمة : مِنَ الذَّرَبِ ؛ وهي حِدَّةُ اللِّسانِ مطلقاً ، **وقيل** : حِدَّتُهُ في الشَّرِّ . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

وقال شيخُ الإسلام : (« **الذَّرِبُ** » **بالمُعجَمة** : الحادُّ مِنْ كلِّ شيءٍ ، **أو بالمُهمَلة** ؛ وهو الخبيرُ بالأشياء المُجرِّبُ لها)[2] .

❀ **قوله** : (**الحادُّ مِنْ كلِّ شيءٍ**) سواءٌ كان لساناً أو غيرَهُ ، في الشرِّ أو غيرِهِ ؛ **فهٰذا أعمُّ** مِنَ القولَينِ قبلُ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٢) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٢٤) ، وجاء بالمهملة في (و) .

لا يُنعَتُ إلا بمُشتقٍّ لفظاً أو تأويلاً[1] .

والمُرادُ بالمُشتقِّ هنا : ما أُخِذَ مِنَ المصدر للدَّلالة علىٰ معنىً وصاحبِهِ ؛ كاسم الفاعلِ ، واسمِ المفعول ، والصفةِ المُشبَّهةِ باسم الفاعل ، وأَفْعَلِ التفضيل .

❀ **قوله** : (**والمُرادُ بالمُشتقِّ هنا. . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : في هـٰذا الباب عندَ النُّحاةِ ، **ومُرادُهُ بذلك** : **ردُّ اعتراضِ ابنِ الناظمِ علىٰ والده** ؛ بأنَّ المُشتقَّ ما أُخِذَ مِنْ لفظِ المصدرِ للدَّلالة علىٰ معنىً منسوبٍ ، وذلك شاملٌ لأسماء الزمانِ والمكانِ والآلة ، مع أنَّهُ لا يُنعَتُ بشيءٍ منها[2] .

وحاصلُ الجوابِ : أنَّ مُرادَهُ المُشتقُّ عندَ النُّحاة ؛ **وهو الصفات**

❀ **قوله** : (**للدَّلالة علىٰ معنىً منسوبٍ**) ؛ أي : للدَّلالة علىٰ معنىً ، وذاتٍ منسوبٍ ذلك المعنىٰ إليها .

❀ **قوله** : (**أنَّ مُرادَهُ المُشتقُّ عندَ النُّحاة**) وهو الذي عرَّفه الشارحُ ؛ **فلا يشملُ** أسماءَ الزمانِ والمكانِ والآلة ؛ لأنَّها ليستْ دالَّةً علىٰ معنىً وصاحبِهِ ؛ إذ الزمانُ والمكانُ والآلة ليستْ هي الصاحبَ ، بل الصاحبُ هو الشخصُ

---

(١) أي : عند الأكثرينَ ، وذَهَبَ جمعٌ مُحقِّقونَ كابن الحاجب : إلىٰ أنَّهُ لا يُشترط في النعت كونُهُ مُشتقاً ، بل الضابطُ : دَلالتُهُ علىٰ معنىً في متبوعه ؛ كـ (الرجل) الدالِّ على الرُّجُوليَّة . « دَمَامِيني » ، وعلىٰ هـٰذا : فيجوزُ في اسم الجنس المُحلَّىٰ بـ (أل) بعدَ اسمِ الإشارة. . كونُهُ نعتاً ، ككونه بدلاً أو بياناً ؛ نحوُ : (هـٰذا الرجلُ قائمٌ) ، أمَّا على الأوَّل : فلا يجوزُ كونُهُ نعتاً إلا المشتق ؛ كـ (هـٰذا القائمُ رجلٌ) . « خضري » (٦٠١/٢) .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٣٥٢) .

والمُؤوَّلُ بالمُشتقِّ : كاسم الإشارةِ ؛ **نحوُ** : (مررتُ بزيدٍ هـٰذا) ؛ أي : المُشارِ إليه ، وكذا : (ذو) بمعنىٰ (صاحبٍ) ، **والموصولةُ** ؛ **نحوُ** :

الأربعُ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والصفةُ المُشبَّهةُ ، واسمُ التفضيل ، وما ذَكَرَهُ[1] تعريفٌ للمُشتقِّ في اصطلاح الصَّرْفيِّينَ ، **وبهـٰذا عُلِمَ** : **أنَّ** الكافَ فيْ قوله : (كاسم الفاعل) استقصائيَّةٌ .

❁ **قوله** : (**كاسم الإشارةِ**) ؛ أي : غيرِ المكانيَّةِ ، **أمَّا هي** ؛ كـ (مررتُ برجلٍ هنا) ، أو (هناك) ، أو (ثَمَّ) . . فمُتعلَّقةٌ بمحذوفٍ صفة لـ (رجلٍ) ؛ فهي ظروفٌ وليستْ صفاتٍ ، بل الصفاتُ مُتعلَّقاتُها .

❁ **قوله** : (**والموصولةُ**) **ظاهرُهُ** : **شُمُولُ** كلامِ الناظم لها ، **وهو ظاهرٌ** علىٰ لغةِ مَنْ أَعْرَبَها ، **أمَّا علىٰ لغة البناءِ** : فلا يشملُها قولُهُ : (وذي) .

القائمُ به المعنىٰ ؛ كالشخص الذاهبِ والفاتحِ في (مَذْهَبٍ) و(مِفْتاح) .

❁ **قوله** : (**استقصائيَّةٌ**) ؛ أي : لأنَّ أمثلةَ المبالغةِ داخلةٌ في اسم الفاعل .

❁ **قوله** : (**بل الصفاتُ مُتعلَّقاتُها**) ؛ أي : وهي ـ إنْ قُدِّرتْ أسماءً ـ صفاتٌ مُشتقَّةٌ حقيقةً لا تأويلاً .

❁ **قوله** : (**شُمُولُ كلامِ الناظم**) ؛ أي : قولِهِ : (وذي) ؛ أخذاً مِنْ آخِرِ كلامِهِ ، وإلا فلا شبهةَ في شمولِ كلامِ الناظمِ لها ؛ حيثُ عبَّر بالكاف .

❁ **قوله** : (**أمَّا علىٰ لغة البناءِ : فلا يشملُها. . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها بالواو لزوماً علىٰ هـٰذه اللغة .

---

(١) أي : ابن الناظم .

(مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) ؛ أي : صاحبِ مال ، و(بزيدٍ ذو قامَ) ؛ أي : القائمِ ، والمُنتسِبُ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ قُرَشيٍّ) ؛ أي : مُنتسِبٍ إلىٰ قُرَيش .

٥١١ـ ونَعَتُوا بجملةٍ مُنكَّرَا فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

❀ **قوله** : (**ونَعَتُوا بجملةٍ** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : **بشروطٍ ثلاثةٍ** :

شرطٌ في المنعوت ؛ وهو أنْ يكونَ نكرةً ، وإليه الإشارةُ بقوله : (مُنكَّرا) .

وشرطانِ في الجملة ؛ **أحدُهُما** : أنْ تكونَ مُشتمِلةً علىٰ ضميرٍ يَرْبُطُها بالموصوف لفظاً أو تقديراً ، وإليه الإشارةُ بقوله : (فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ . . .) إلىٰ آخره ، **وثانيهما** : أنْ تكونَ خبريَّةً ؛ أي : مُحتمِلةً للصدق والكذب ، وإليه الإشارةُ بقوله : (وٱمْنَعْ هنا . . .) إلىٰ آخره .

❀ **قوله** : (**فأُعْطِيَتْ**) **نائبُ الفاعل** : ضميرٌ يعودُ إلىٰ قوله : (جملةٍ) ، وهو مفعولُ (أُعطِيَ) الأوَّلُ ، و(**ما**) : المفعولُ الثاني ، و(**أُعْطِيَتْهُ**) : صِلَةُ الموصول ، **والعائدُ** : الهاءُ المنصوبةُ المحلِّ علىٰ أنَّها المفعولُ الثاني ، **والمفعولُ الأوَّلُ** : نائبُ الفاعلِ المُستتِرُ في (أُعْطِيَت) العائدُ على الجملة ، و(**خَبَرَا**) : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في (أُعْطِيَتْهُ) .

والمُرادُ : أنَّها أُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ في الجملة ، أو مِنْ مُطلَقِ الرَّبْطِ ؛ **فلا**

. . . .

تقعُ الجملةُ نعتاً ، كما تقعُ خبراً وحالاً ، وهي مُؤَوَّلةٌ بالنكرة ؛ ولذلك لا يُنعَتُ بها إلا النكرةُ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ قام أبوهُ) ، أو : (أبوهُ قائمٌ) ، ولا تُنعَتُ بها المعرفةُ ؛ فلا تقولُ : (مررتُ بزيدٍ قام أبوهُ) ، أو (أبوهُ قائمٌ) .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ يجوزُ نعتُ المُعرَّفِ بالألف واللام الجنسيَّةِ

يَرِدُ : أنَّ الرابطَ هو الضميرُ خاصَّةً ، بخلاف الخبرِ ؛ فإنَّ الرابطَ يكونُ اسمَ إشارة وغيرَهُ كما تقدَّم[1] ؛ وذلك لأنَّ المبتدأَ طالبٌ للخبر طَلَباً قويّاً ، فاكتُفِيَ فيه بأَدْنىٰ رابطٍ ، بخلاف الصفةِ ؛ فإنَّها ليستْ مطلوبةً طَلَباً جازماً .

❀ قوله : (يجوزُ نعتُ المُعرَّفِ بالألف واللام الجنسيّةِ) ؛ أي : لأنَّهُ نكرةٌ في المعنىٰ[2] .

❀ قوله : (لأنَّ المبتدأَ طالبٌ للخبر طَلَباً قويّاً. . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لا يستغني المبتدأُ عن خبرٍ أو ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، بخلاف النكرةِ ؛ فإنَّها كثيراً ما تستغني ؛ نحوُ : (جاءني رجلٌ) ، وأمَّا قولُهُم : احتياجُ النكرةِ للصفة أشدُّ مِنِ احتياجها للخبر . . فهو مُسلَّمٌ في النكرة التي لم تتحقَّقِ ابتدائيَّتُها بالفعل ؛ لعدم وجودِ مُسوِّغ ، وشِدَّةُ احتياجِ المبتدأ إلى الخبر اقتضتْ مَزِيدَ الاعتناءِ بالرابط المُصحِّحِ للإخبار ؛ فلا يُقالُ : حذفُ الرابطِ هنا كثيرٌ وفي الخبر قليلٌ ،

---

(١) انظر (٢/ ٢٣٢ـ٢٣٥) .

(٢) اللام الجنسية : هي لامُ الحقيقة في ضمن فردٍ مبهم ؛ ولذا كان مدخولُها في معنى النكرة ، ويُسمِّيها البيانيُّونَ لامَ العهد الذِّهْني ؛ لعهد الحقيقة في الذهن . « خضري » (٢/ ٦٠٢) .

بالجملة[1] ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يسٓ : ٣٧] ، وقولَ الشاعر[2] : [من الكامل]

٢٨٦ـ ولقدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فمَضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِينِي

❀ قوله : (﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ﴾) ؛ أي : حقيقةُ الليلِ في ضِمْنِ فردٍ مُبهَمٍ مِنْ أفراد الليالي ؛ فسَقَطَ ما ببعض الحواشي ، تدبَّر . انتهىٰ « حَفْني »[3] .

❀ قوله : (ولقدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ . . .) إلىٰ آخره : (اللَّئيم) : الدَّنيءُ الأصلِ الشَّحِيحُ النَّسَبِ ، و(لا يَعْنِينِي) ؛ أي : لا يَقصِدُني ؛ مِنْ (عَنَىٰ

وكان مُقتضى الفرق الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي العكسَ .

❀ قوله : (فسَقَطَ ما ببعض الحواشي) كأنَّهُ مَنَعَ جَعْلَ (أل) جنسيَّةً ؛ لأنَّ الحقيقةَ لا يُعقَلُ السَّلْخُ منها .

❀ قوله : (أي : لا يَقصِدُني) ؛ أي : أو لا تتعلَّقُ عِنايتي وهِمَّتي بسبِّهِ ؛ لمَزِيدِ خِسَّته ، وأيّاً ما كان فالقصدُ منه تسليةُ نَفْسِهِ عن سبِّهِ ، لا سيَّما على

---

(١) وممَّنْ نصَّ علىٰ جواز ذلك : الزَّمَخْشَريُّ في « الكشاف » (٤/ ٥٣٠) .

(٢) البيت لرجل من بني سلول ، وبعده :

غَضْبانَ مُمتلِئاً عليَّ إهابُهُ إنِّي وربِّكَ سُخْطُهُ يُرضِينِي

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٤) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٠٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٥١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٤٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٠٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٥٢ـ١٥٥٣) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣٥٧ـ٣٥٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٨٧ـ٢٨٩) .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٨٣) .

فـ (نَسلَخُ) : صفةٌ لـ (الليل) ، و(يَسُبُّني) : صفةٌ لـ (اللَّئيم) ، **ولا يتعيَّنُ ذلك** ؛ لجواز كونِ (نَسلَخُ) و(يَسُبُّني) حالَينِ .

عَنْياً) : إذا قَصَدَ ، ويُرْوىٰ بدلَ (فمَضَيتُ) : (**فأَعِفُّ**) بكسر العين ؛ مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ) ؛ أي : **أَكُفُّ** .

❀ **قوله** : (**ولا يتعيَّنُ ذلكَ ؛ لجواز . . .**) إلىٰ آخره : **اعتُرِضَ الحالُ** : بأنَّهُ ليس المعنىٰ أنَّهُ يَمُرُّ عليه حالَ السَّبِّ ، **بل المُرادُ** : أنَّ ذلك **دأبُهُ وعادتُهُ** ، والمُفِيدُ لذلك جَعْلُها نعتاً .

وأُجِيبَ : بأنَّها حالٌ لازمة ، **كذا قيل** .

المعنى الأوَّل ؛ لِمَا فيه مِنْ تكذيب نَفْسِهِ في سابقِ قولِهِ : (يَسُبُّني) .

❀ **قوله** : (**والمُفِيدُ لذلك جَعْلُها نعتاً**) ؛ أي : مع ما تَدُلُّ عليه الجملةُ المضارعيَّةُ بواسطة المَقَام مِنَ التجدُّدِ الاستمراريِّ ؛ أي : بحيثُ لا يخلو عن السبِّ طَرْفةَ عينٍ مبالغةً .

وأمَّا جَعْلُها حالاً لكون الأصلِ في الحال الانتقالَ . . فلا يُفِيدُ ذلك ، بل المُتبادرُ عدمُهُ ؛ [وذلك لأنَّ غايةَ ما تُفِيدُهُ الحاليَّةُ أنَّ المرورَ مُقيَّدٌ بحالة السبِّ ، وأمَّا كونُ السبِّ موجوداً في غير حالة المرورِ أيضاً فيكونُ دائماً أو لا . . فشيءٌ آخَرُ ، بل المُتبادرُ أنَّهُ غيرُ موجودٍ في غير تلك الحالة ؛ لأنَّ الغالبَ في الحال الانتقالُ][1] .

وقولُهُ : (**وأُجِيبَ : بأنَّها حالٌ لازمة**) ؛ أي : والمَقَامُ دالٌّ علىٰ إرادة

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .

. . . .

قلتُ : الحاليَّةُ أَظْهرُ مَأْخذاً مِنَ البيت ؛ إذ قولُهُ : (فمَضَيتُ) ، وقولُهُ : (فأَعِفُّ. . .) إلىٰ آخره. . لا يقولُهُ عادةً إلا مَنْ يسمعُ السَّبَّ لا مَنْ يبلغُهُ ، وإلا لَقال : (فأَعْرَضْتُ) ، أو (عَفوتُ) ، أو نحوَ ذلك ، فتدبَّرْ[1] .

اللزوم ؛ علىٰ أنَّهُ قد يَمنَعُ كونُ المَقَامِ يَقتضِي المبالغةَ بأنَّهُ لا ينفكُّ عن السَّبِّ طَرْفةَ عين ، فالاستمرارُ الذي تُفِيدُهُ الجملةُ بواسطة المَقَام علىٰ حسب العادة ، فالسبُّ مُنفكٌّ عنه في بعض الأوقات ، فما يُستفادُ علىٰ جَعْلِ الجملةِ نعتاً يُستفادُ علىٰ جَعْلِها حالاً بدون اعتبارِ كونِها حالاً لازمةً ، وتزيدُ الحاليةُ بتقييد العاملِ صريحاً وإن كان ذلك التقييدُ يُفهَمُ مِنْ قوله : (فمضَيتُ. . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لا يقولُ ذلك عادةً إلا مَنْ يمرُّ حالةَ السبِّ .

وبهٰذا كلِّهِ تعلمُ ما في قول المُحشِّي بعدُ : (لا مَنْ يَبْلُغُهُ) المُقتضِي أنَّهُ على الوصفيَّة لا يكونُ المرورُ حالةَ السبِّ أصلاً ، فتدبَّرْ[2] .

---

(١) العبارة في « حاشية الخضري » (٢/ ٦٠٢ـ ٦٠٣) : (قوله : « حالَين ») ؛ أي : نظراً لصورة التعريف ، لا يُقال : الحاليَّةُ تفيدُ تقييدَ السَّبِّ بحال المرور ، مع أنَّ المُرادَ أنَّهُ دأبُهُ وعادتُهُ أبداً وإنْ لم يمرَّ عليه ؛ لأنَّهُ لا مانع مِنْ إرادة التقييد ، بل قولُهُ : « فمضَيتُ. . . » إلىٰ آخره يدلُّ علىٰ أنَّهُ مرَّ عليه حالَ السبِّ وتغافل عنه ، ولَئن سُلِّمَ فجَعْلُ الحالِ لازمةً مفيدٌ لذلك) .

(٢) زاد في (ك) : (قوله : « لا مَنْ يبلغُهُ » ولو كان دائماً لبلغه ولم يقل ما ذُكر ، بل كان يقولُ : « فأعرضتُ ») ، وجاءت القولة السابقة فيها مختصرةً جداً .

وأشار بقوله : (فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ خَبَرَا) : إلىٰ أنَّهُ لا بدَّ للجملة الواقعةِ صفةً مِنْ ضميرٍ يَربِطُها بالموصوف[1] ، وقد يُحذَفُ للدَّلالة عليه ؛ كقوله[2] : [من الوافر]

٢٨٧ـ وما أَدْرِي أَغَيَّرَهُم تَنَاءٍ وطُولُ العهدِ أم مالٌ أصابُوا

❁ قوله : (وما أَدْرِي. . .) إلىٰ آخره : قبلَهُ :

كتبتُ إليهِمُ كُتُباً مِراراً فلم يَرجِعْ إليَّ لها جوابُ[3]

---

(١) أي : فهي كالخبر في أصل الرَّبْط وإن لم يتعيَّنْ فيه الضميرُ حينئذٍ كما مرَّ ؛ لأنَّ طلبَ المبتدأ له أقوىٰ مِنْ طلب المنعوت للنعت ، فاكتُفي فيه بأَدْنىٰ رَبْطٍ ، بخلاف النعت ، ولم يقل : (ما أُعطِيتْهُ حالاً) ؛ للإشارة إلىٰ أنَّ جملةَ النعتِ أشبهُ بالخبر مِنَ الحال ؛ ولذا لا تُربَطُ بالواو ، خلافاً للزَّمَخْشَرِيِّ . « خضري » (٢/ ٦٠٣) .

(٢) نسبه سيبويه وغيره إلى الحارث بن كَلَدَةَ الثقفي ، والعينيُّ إلىٰ جرير ، ولم أجده في « ديوانه » ، وهو ضمنَ مقطوعةٍ متضمِّنةٍ ألطفَ عتاب وأحسنه ، قالها وقد خرج إلى الشام ، فكتب إلىٰ بني عمِّه فلم يُجيبُوهُ ، والمقطوعةُ هي :

أَلَا أَبْلِغْ مُعاتَبَتِي وقَوْلي بني عمِّي فقد حَسُنَ العتابُ
وسَلْ هل كانَ لي ذنبٌ إليهِم هُمُ منهُ فأُعْتِبُهُم غِضابُ
كتبتُ إليهِمُ كُتُباً مِراراً فلم يرجِعْ إليَّ لهم جوابُ
فما أَدْرِي . . . .
فمَنْ يكُ لا يدومُ لهُ وفاءٌ وفيهِ حينَ يغترِبُ انقلابُ
فعَهْدي دائمٌ لهُمُ ووُدِّي علىٰ حالٍ إذا شَهِدُوا وغابُوا

والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ٨٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٥٣ـ١٥٥٤) ، و« أمالي ابن الشجري » (١/ ١٠) .

(٣) في « أمالي ابن الشجري » : (لهم) بدل (لها) .

التقديرُ : (أم مالٌ أصابوهُ) ؛ فحُذف الهاءُ ، وكقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [البقرة : ٤٨] ؛ أي : لا تَجْزي فيه ؛ فحُذف (فيه) .

وفي كيفيَّة حذفِهِ قولانِ :

أحدُهُما : أنَّهُ حُذِفَ بجملته دَفْعةً واحدةً .

والثاني : أنَّهُ حُذف على التدريج ؛ فحُذِفَتْ (في) أوَّلاً ، فاتَّصلَ الضميرُ بالفعل ؛ فصار : (تَجْزِيهِ) ، ثمَّ حُذف هـٰذا الضميرُ المُتَّصِلُ ؛ فصار : (تَجْزي) .

٥١٢ـ وٱمْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ ... وإنْ أَتَتْ فالقولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

و(تَنَاءٍ) بالمُثنَّاة ؛ أي : تَبَاعُدٌ ؛ فاعلُ (غَيَّرَ) ، و(العهد)[1] : الزمان .

❊ قوله : (حُذِفَ بجملته) هـٰذا عن سيبويهِ ، والثاني عن الأخفش[2] .

---

(١) في نسخ « الشرح » ما عدا نسخة أشار إليها في (و) : (الدهر) بدل (العهد) ، والمثبت رواية سيبويه في « الكتاب » .

(٢) والكسائي أيضاً . انظر « الكتاب » (١/٣٨٦) ، و« معاني القرآن » للأخفش (١/٩٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/٣١٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٦٣٩) .

لا تقعُ الجملةُ الطَّلَبيَّةُ صفةً[1] ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ اضْرِبْهُ) ، وتقعُ خبراً ، خلافاً لابن الأنباريِّ ؛ فتقولُ : (زيدٌ اضْرِبْهُ) .

ولمَّا كان قولُهُ : (فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ خَبَرَا) يُوهِمُ أنَّ كلَّ جملةٍ وقعتْ خبراً يجوزُ أنْ تقعَ صفةً . . قال : (وامْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ) ؛ أي : امنَعْ وقوعَ الجملة الطَّلَبيَّةِ في باب النعت ، وإن كان لا يمتنعُ في باب الخبر .

ثمَّ قال : فإنْ جاء ما ظاهرُهُ أنَّهُ نُعِتَ فيه بالجملة الطَّلَبيَّةِ . . **فيتخرَّجُ** : على إضمارِ القول ، ويكونُ القولُ المُضمَرُ صفةً ، والجملةُ الطَّلَبيَّةُ معمولَ القولِ

❁ **قوله : (خلافاً لابنِ الأنباريِّ) عِلَّةُ ذلك عندَهُ كالكُوفيِّينَ**[2] : أنَّ الخبرَ يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والطَّلَبَ يُخرِجُهُما عن ذلك ، ورُدَّ : بأنَّ هـٰذا إنَّما هو في الخبر قَسِيمِ الإنشاء والطَّلَب ، لا في الخبر صاحبِ المبتدأ[3] .

---

(١) أي : لأنَّ النعتَ يُعيِّنُ منعوتَهُ ويُخصِّصُهُ ؛ فلا بدَّ مِنْ كونه معلوماً للسامع قبلُ ليحصلَ به ما ذُكِرَ ، والإنشائيَّةُ ليستْ كذلك ؛ لأنَّهُ لا خارجَ لمدلولها ؛ إذ لا يَحصُلُ إلا بالتلفُّظ بها، ولمَّا لم يكن الخبرُ مُعرِّفاً للمبتدأ ولا مُخصِّصاً له . . جاز كونُهُ إنشائيّاً . « خضري » (٢/ ٦٠٣) .

(٢) الذي قال بمثل قول ابن الأنباري . . بعضُ الكُوفيِّينَ لا كلُّهُم ، كما في كثير من المصادر والمراجع ، ونصَّ علىٰ ذلك الشارح في « المساعد » (١/ ٢٣٠) .

(٣) وكان ابن السرَّاج يجنح إلىٰ ما جنح إليه ابن الأنباري من التعليل ، لـٰكنه لمَّا رأىٰ ورود ذلك في الكلام جَعَلَ الخبرَ محذوفاً والجملة الطلبيَّة معمولةً لذلك المحذوف ؛ فالتقديرُ في نحو : (زيدٌ اضربْهُ) : (زيد مَقُولٌ فيه : اضربْهُ) ، أو (زيد أقولُ لك : اضربْهُ) ، وانظر « تمهيد القواعد » (٢/ ٩٧١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٤٠) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٢٦) .

المُضمَر ؛ وذلك كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٢٨٨ـ حتىٰ إذا جَنَّ الظلامُ وٱختَلَطْ

جاؤُوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

فظاهرُ هٰذا : أنَّ قولَهُ : (هل رأيتَ الذئبَ قطْ) صفةٌ لـ (مَذْقٍ) ، وهي جملةٌ طَلَبيَّةٌ ، **ولٰكن ليس هو علىٰ ظاهره** ، بل (هل رأيتَ الذئبَ قطْ) معمولٌ لقولٍ مُضمَرٍ هو صفةٌ لـ (مَذْق) ، والتقديرُ : (بمَذْقٍ مَقُولٍ فيه : هل رأيتَ الذئبَ قطْ ؟) .

فإن قلتَ : هل يلزمُ هٰذا التقديرُ في الجملة الطَّلَبيَّةِ إذا وقعتْ في باب

❀ **قوله** : (**حتىٰ إذا جَنَّ**. . .) إلىٰ آخره : قاله العجَّاجُ ، وَصَفَ به قوماً أضافُوهُ وأطالوا عليه ، ثمَّ أَتَوهُ بلَبَنٍ مخلوطٍ بالماء ؛ حتىٰ إنَّ لونَهُ يُشبِهُ لونَ الذئب ، و(جَنَّ) ؛ أي : دَخَلَ ، و(**المَذْق**) : اللَّبَنُ المَمْذُوقُ ـ أي : الممزوجُ ـ بالماء ، فيَقِلُّ بياضُهُ بكَثْرة الماء .

❀ **قوله** : (**فإن قلتَ** : **هل يلزمُ**. . .) إلىٰ آخره : . . . .

---

(١) الشطران قيل : إنَّهُما للعجَّاج بن رؤبة ، وهما في ملحق « ديوانه » (٢/ ٣٠٤) ، **وهما من شواهد** : « شرح التسهيل » (٣/ ٣١١) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٥٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٥٥ـ ٩٥٦) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٠٩ـ٣١٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٩ـ٧٤٠) ، و« المساعد » (٢/ ٤٠٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٥٥ـ ١٥٥٦) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ١٠٩ـ ١١٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٥ـ٧) .

الخبر ، فيكونُ تقديرُ قولِكَ : (زيدٌ اضْرِبْهُ) : (زيدٌ مَقُولٌ فيه : اضْرِبْهُ) ؟

فالجوابُ : أنَّ فيه خلافاً ؛ فمذهبُ **ابنِ السَّرَّاجِ والفارسيِّ** : التزامُ ذلك ، ومذهبُ **الأكثرِينَ** : عدمُ التزامِهِ[1] .

حاصلُهُ : أنَّهُ على القول الصحيح مِنْ وقوع الطَّلَبيَّةِ خبراً عن المبتدأ . . هل تحتاجُ لموصوفٍ محذوفٍ أو لا ؟ **المُختارُ** : عَدَمُ الاحتياج .

❀ **قوله** : (**حاصلُهُ : أنَّهُ على القول الصحيح . . .**) إلىٰ آخره : هٰذا مبنيٌّ علىٰ ظاهر كلامِ الشارحِ مِنْ أنَّ الأقوالَ ثلاثةٌ ؛ ما تقدَّم عن **ابن الأنباريِّ** ؛ مِنِ امتناع وقوعِ الجملةِ الطَّلَبيَّةِ خبراً مطلقاً ؛ أعني : مع التأويل المذكورِ وعدمِهِ ، ومذهبُ **ابنِ السرَّاج والفارسيِّ** ؛ مِنَ الجوازِ بالتأويل ، ومذهبُ **الأكثرِينَ** ؛ مِنَ الجواز بلا تأويلٍ .

وهٰذا بعيدٌ ؛ إذ كيف يمنعُ ذلك ابنُ الأنباريِّ مطلقاً مع وُرُودِ ما ظاهِرُهُ ذلك ؟! فينبغي أنْ يُقالَ : إنَّ قولَ الشارحِ : (خلافاً لابن الأنباريِّ) ؛ أي : في منعه وقوعَ الجملةِ الطَّلَبيةِ خبراً بدون تأويل ، وحينئذٍ : فيكونُ في كلامه احتباكٌ ؛ فقولُهُ : (خلافاً لابن الأنباريِّ) ؛ أي : وابنِ السرَّاج والفارسيِّ ، وقولُهُ : (فمذهبُ ابنِ السرَّاج والفارسيِّ) ؛ أي : وابنِ الأنباريِّ ؛ فليس هناك إلا مذهبانِ فقط ، ويُمكِنُ أنَّهُ يمنعُ القياسيَّةَ ، وهما يقولان بها ، فليُحرَّرْ .

❀ **قوله** : (**هل تحتاجُ لموصوفٍ محذوفٍ**) صوابُهُ : (لإضمار القول) ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) انظر ما سبق تعليقاً قبل قليل في (٤/ ٢٧٧) .

٥١٣ـ ونَعَتُوا بمصدرٍ كَثِيرَا فَٱلتَزَمُوا الإفرادَ والتَّذْكِيرَا

يَكثُرُ استعمالُ المصدرِ نعتاً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ عَدْلٍ) ، **ويلزمُ حينئذٍ الإفرادُ والتذكيرُ** ؛ فتقولُ : (مررتُ برجلٍ عَدْلٍ) ، و(برجلَينِ عَدْلٍ) ، و(برجالٍ عَدْلٍ) ، و(بامرأةٍ عَدْلٍ) ، و(بامرأتَينِ عَدْلٍ) ، و(بنساءٍ عَدْلٍ) .

والنعتُ به علىٰ خلافِ الأصلِ ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على المعنىٰ لا علىٰ صاحبه ، وهو مُؤوَّلٌ : إمَّا علىٰ وَضْعِ (عَدْلٍ) مَوضِعَ (عادِلٍ) ، أو علىٰ حَذْفِ

❀ قوله : (ونَعَتُوا بمصدرٍ) ؛ أي : بشروطٍ ستَّةٍ : الإفرادُ ، والتذكيرُ ، والتنكيرُ ، وكونُهُ مصدراً صريحاً ، وكونُهُ ثُلاثيّاً ، غيرَ مبدوءٍ بميم ؛ نحوُ : (مَزَارٍ) ، و(مَسِيرٍ) .

❀ قوله : (كَثِيرَا) نعتٌ لمصدرٍ محذوف ؛ أي : نعتاً كثيراً ، ويجوزُ كونُهُ حالاً ؛ أي : مُكثِرِينَ .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ وقوعَ المصدرِ نعتاً وإن كان كثيراً . . لا يَطَّرِدُ ، كما لا يَطَّرِدُ وقوعُهُ حالاً وإن كان أكثرَ مِنْ وقوعه نعتاً .

❀ قوله : (مَوضِعَ « عادِلٍ ») هو مذهبُ الكُوفيِّينَ ، والثاني : قولُ البَصْريِّينَ ، والثالثُ : قولُ أهلِ البلاغة ، . . . .

❀ قوله : (أي : بشروطٍ ستَّةٍ) الغرضُ مِنْ ذلك : ضبطُ ما سُمِعَ ؛ فلا يُنافي أنَّهُ سماعيٌّ .

❀ قوله : (هو مذهبُ الكُوفيِّينَ) لعلَّ المُرادَ : أنَّ الكُوفيِّينَ اختاروا الحَمْلَ

مضاف ، والأصلُ : (مررتُ برجلٍ ذي عَدْلٍ) ، ثمَّ حُذف (ذي) وأُقيم

وهو أَمَسُّ الأقوالِ بالبلاغة[1] ، وظاهرُ الشارحِ : أنَّهُ على الثالث فيه تأويلٌ ، وليس كذلك ؛ لأنَّ المنعوتَ جُعِلَ نَفْسُهُ هو العدلَ مثلاً مبالغةً ، فلا تأويلَ فيه ، وقد استحسن هٰذا ابنُ هشام[2] .

عليه عندَ عدمِ قرينةٍ تَدُلُّ علىٰ ما قَصَدَهُ المُتكلِّمُ ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، ويُشعِرُ بذلك قولُهُ في الأخير : (وهو أَمَسُّ الأقوالِ بالبلاغة) ؛ حيثُ عبَّر بـ (أَمَس) ، وإلا فكيفَ يُنكِرُ أحدٌ صحَّةَ تقديرِ المضاف مثلاً في مثل ذلك ؟!

❁ قوله : (وظاهرُ الشارحِ : أنَّهُ على الثالث فيه تأويلٌ) ؛ أي : حيثُ جَعَلَ الثالثَ مِنْ تفصيل التأويل .

ومُحصَّلُ كلامِ المُحشِّي : أنَّهُ حيثُ إنَّ الثالثَ هو المبالغةُ بجَعْلِ العينِ نَفْسَ المعنىٰ . . كيف يكونُ التركيبُ عليه مُؤوَّلاً ومصروفاً عن ظاهره ؛ بحيثُ إنَّ ظاهرَهُ لا تصحُّ إرادتُهُ لا حقيقةً ولا ادِّعاء ؟ فلا وجهَ لجَعْلِ الثالث مِنْ تفصيل التأويل ، فكان الواجبُ عدمَ ذلك ، وعدمَ قولِهِ : (مجازاً) ؛ فإنَّهُ إنَّما سرىٰ إليه مِنَ الجَعْل المذكور ، وإلا فليس فيه جَعْلُ العينِ نَفْسَ المعنىٰ ؛ إذ هو مجازٌ مرسل علاقتُهُ التعلُّقُ .

---

(١) انظر هٰذه الأقوال في « توضيح المقاصد » (٢/ ٩٥٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٤٤)، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩١٩)، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٣٤١) .

(٢) انظر « المسائل السَّفَرية » (ص١٥) .

(عدل) مُقامَهُ ، وإمَّا على المبالغة ؛ بجَعْلِ العينِ نَفْسَ المعنىٰ مجازاً أو ادِّعاءً .

❁ قوله : (مجازاً) ؛ أي : مُرسَلاً علاقتُهُ التعلُّقُ .

والجوابُ عن الشارح : أنَّهُ أراد بالتأويل الحَمْلَ علىٰ خلاف الأصل ، وأراد بالمجاز المجازَ العقليَّ ، لـٰكن يَرِدُ : أنَّ قولَهُ : (أو ادِّعاءً) يَرُدُّ كونَهُ أراد بالمجاز المجازَ العقليَّ ؛ فإنَّ الادِّعاءَ طريقُهُ هنا هو المجازُ العقليُّ ، والمجازُ العقليُّ هنا يلزمُهُ الادِّعاء ، اللهمَّ ؛ إلا أن تُجعَلَ (أو) في كلامه بمعنى الواو ، فتدبَّرْ[1] .

❁ قوله : (أي : مُرسَلاً علاقتُهُ التعلُّقُ) ؛ أي : التعلُّقُ على الوجه المخصوصِ ؛ وهو التعلُّقُ الاشتقاقيُّ ، وإلا فمُطلَقُ التعلُّقِ لعمومه لا يَصلُحُ علاقةً .

ولك أنْ تقولَ في بيان العلاقةِ لا في الجواب عن الشارح : إنَّهُ مِنْ إطلاق اسمِ اللازم على الملزوم ، ولا يصحُّ أنْ تقولَ : مِنْ إطلاق اسمِ الجزءِ على الكلِّ ؛ لعدم تحقُّقِ شرطِهِ هنا ؛ وهو التركيبُ الحقيقيُّ ، ولا : مِنْ إطلاق اسمِ

---

(١) العبارة في (ك) : (أي : حيثُ قال : « بجعل العين نَفْسَ المعنىٰ مجازاً » ؛ فكان المناسبُ الاقتصارَ علىٰ قوله : « ادِّعاءً » وحذفَ قولِهِ : « مجازاً » ؛ ليوافق ما جرىٰ عليه ابنُ هشامٍ ؛ مِنْ أنَّهُ يدَّعي أنَّ العين نفسُ المعنىٰ مبالغةً في اتِّصافها به بلا احتياجٍ إلى اعتبار علاقةٍ وقرينة حتىٰ يكونَ مجازاً ، وفيه : أنَّ استعمالَ لفظٍ في معنىً آخَرَ إن لم يكن مجازاً أو كنايةً . . كان كذباً وخطأً ؛ فالحقُّ : أنَّ الادِّعاء لا يكفي عن التجوُّز) بدل (أي : حيث جعل الثالث . . .) إلىٰ آخره .

٥١٤ـ ونعتُ غيرِ واحدٍ إذا ٱختلَفْ فعــاطِفــاً فــرِّقْــهُ لا إذا ٱئْتَلَــفْ

❀ قوله : (ونعتُ غيرِ . . .) إلىٰ آخره : (نعتُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (إذا) وما بعدَها ، ولا يجوزُ نصبُهُ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (فَرِّقْهُ) على الاشتغال ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَها ، فلا يُفسِّرُ عاملاً .

فإن قلتَ : لا يصحُّ النصبُ أيضاً بدون الفاء ؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا يعملُ فيما قبلَ الشرط ، فلا يُفسِّرُ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الكِسَائيَّ أجازه ؛ نحوُ : (زيداً إنْ تَقُمْ أَضْرِبْ) ، وإذا جاز أنْ يعملَ جاز أنْ يُفسِّرَ ، أفاده الفارِضيُّ[1] .

و(عاطِفاً) بالنصب : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في قوله : (فَرِّقْهُ) .

الحالِّ على المحلِّ ؛ لأنَّهُ ليس المُرادُ مِنْ (عَدْلٍ) هنا مُجرَّدَ الذات ، كما لا يخفىٰ ، وقد علمتَ أنَّ كلامَ الشارح لا يصحُّ ، إلا إنْ أُرِيدَ بالمجاز المجازُ العقليُّ ، وجعلتَ (أو) في كلامه بمعنى الواو ، وقد صرَّح في « المفتاح » : بأنَّ المجازَ العقليَّ عندَ الأصحاب : كلُّ جملةٍ أَخرجتِ الحكمَ المُفادَ بها عن موضعه في العقل بضربٍ من التأويل[2] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٣) .

(٢) مفتاح العلوم (ص٤٠١) ، والعبارة في (ك) : (فيه : أنَّ التعلُّقَ لا يَصلُحُ علاقةً ؛ لعمومه ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّ العلاقةَ الحاليَّةُ والمحلِّيَّةُ ؛ لأنَّهُ أَطلقَ اسمَ الحالِّ ـ وهو العَدْلُ ـ على المَحَلِّ ؛ وهو الذاتُ ؛ بخلاف المجاز الأول ؛ فإنَّ علاقتَهُ الجزئيةُ والكُلِّيَّةُ ؛ لأنَّ=

إذا نُعِتَ غيرُ الواحد : فإمَّا أنْ يختلفَ النعتُ ، أو يتَّفِقَ .

فإنِ اختلفَ : وَجَبَ التفريقُ بالعطف[1] ؛ فتقولُ : (مررتُ بالزيدَينِ الكريمِ والبخيل) ، و(برجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ) .

وإنِ اتَّفَقَ : جِيءَ به مُثنّىً أو مجموعاً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلَينِ كريمَينِ) ، و(برجالٍ كُرَماءَ) .

٥١٥ـ ونَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ معنىٰ ... وعَمَــلٍ أَتْبِــعْ بغيــرِ ٱسْتِثْنــا

---

* قوله : (فإنِ اختلفَ : وَجَبَ التفريقُ) محلُّهُ : في غير اسمِ الإشارة ، أمَّا هو : فلا يجوزُ تفريقُ نعتِهِ ؛ فلا يُقالُ : (مررتُ بهـٰذَينِ الطويلِ والقصيرِ) ، وقد يجوزُ ذلك على البدل أو عطفِ البيان ، كذا قيلَ ، ونُظِّرَ فيه : بأنَّ البيانَ جامدٌ ، والبدلَ بالمُشتقِّ ضعيفٌ[2] .

* قوله : (ونَعْتَ مَعْمُولَيْ. . .) إلىٰ آخره : (نعتَ) : مفعولٌ مُقدَّمٌ

---

* قوله : (محلُّهُ : في غير اسمِ الإشارة. . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لهـٰذا ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يُنعَتُ بمختلف حتىٰ يُفرَّقَ ؛ فإرادةُ نعتِهِ بمختلفٍ

= إطلاقَ « عدل » علىٰ « عادل » مِنْ قَبيلِ إطلاق اسم الجزء على الكلِّ إن لم يُعتبَرِ اشتراطُ التركيب الحقيقيِّ ، تأمَّلْ) بدل (أي : التعلق على الوجه المخصوص. . .) إلىٰ آخره .

(١) أي : بخصوص الواو إجماعاً ؛ ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله في (الإدغام) : (أن تأتي بحرفَينِ ساكنٍ فمتحرك) . « خضري » (٢/ ٦٠٥) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٠٥) .

بقوله : (أَتْبِعْ) ، وتقديرُ البيت : (أَتْبِعْ نعتَ معمولَي عاملَين وَحِيدَيْ معنىً وعملٍ بغير استثناء) ؛ أي : مطلقاً ، **ثمَّ إنَّ المُرادَ بقوله : (أَتْبِعْ)** ؛ أي : إن شئتَ ؛ لأنَّ القطعَ في ذلك منصوصٌ علىٰ جوازه .

وسَكَتَ الناظمُ عن نعت معمولَيْ عاملٍ واحدٍ ، **وحُكْمُهُ : أَنَّهُ إنِ اتَّحدَ العملُ والنِّسْبةُ** ؛ نحوُ : (قام الزيدانِ) ، أو (قام زيدٌ وعمرو) . . جاز الإتْباعُ والقطع .

وإن اختلفا ؛ نحوُ : (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) . . وَجَبَ القطعُ .

وإن اختلف العَمَلُ واتَّحَدَتِ النِّسْبةُ مِنْ جهة المعنىٰ ؛ نحوُ : (خاصَمَ زيدٌ عَمْراً) . . وَجَبَ القطعُ عندَ البَصْريِّينَ ، وجاز القطعُ والإتْباعُ عندَ غيرِهِم ، **وإذا أُتْبِعَ** فعن الفرَّاء وغيرِهِ : أَنَّهُ يُغلَّبُ المرفوعُ ؛ لأنَّهُ العُمْدةُ ، وعن ابن سَعْدانَ وغيرِهِ[1] : التسويةُ بينَهُ وبين المنصوب ؛ لأنَّ كلّاً منهما

فاسدةٌ لا عبرةَ بها ، فافهَمْ .

❁ **قوله : (نحوُ : « قام الزيدانِ ») فيه** : أنَّ (الزيدانِ) معمولٌ واحد ، لا معمولان ، كما هو الفَرْضُ ، إلا أن يُعطَفَ عليه اسمٌ آخَرُ .

❁ **قوله : (وإن اختلفا . . .) إلىٰ آخره ، ومثلُ ذلك** : ما إذا اختلفتِ النسبةُ دون العمل ؛ كـ (أعطَيتُ زيداً أخاه العاقلانِ) ؛ فإنَّهُ وإن كان العملُ واحداً إلا أنَّ النسبةَ مختلفةٌ ؛ لأنَّ الأولَ آخِذ ، والثانيَ مأخوذ .

---

(١) ابن سَعْدان : هو الإمام المقرئ النَّحْوي أبو جعفر محمد بن سَعْدان الضرير الكوفي (ت٢٣١هـ) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/ ١١١) .

إذا نُعِتَ معمولانِ لعاملَينِ مُتَّحِدَيِ المعنىٰ والعملِ. . أُتبِعَ النعتُ المنعوتَ رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلانِ) ، و(حدَّثتُ زيداً وكلَّمتُ عَمْراً الكريمَينِ) ، و(مررتُ بزيدٍ وجُزْتُ علىٰ عمرٍو الصالحَينِ) .

فإنِ اختلفَ معنى العاملَينِ أو عملُهُما . . وَجَبَ القطعُ ، وامتنعَ الإتباعُ ؛ فتقولُ : (جاء زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلَينِ) بالنصب علىٰ إضمار فعلٍ ؛ أي :

مُخاصِمٌ ومُخاصَم . انتهىٰ[1] .

❀ **قوله** : (**فإنِ اختلفَ معنى العاملَينِ**) **مِنْ ذلك** : ما إذا اختلفَ معنى الجملتَينِ ؛ كالاستفهاميّة وغيرِها ؛ نحوُ : (هٰذا أخوكَ ، ومَنْ أبوكَ ؟) ؛ فلا يجوزُ : (العاقلان) ، ولا : (العاقلَينِ) ؛ رفعتَ أو نصبتَ ؛ لأنَّ الذي أخبرتَ عنه معلومٌ ، والذي استفهمتَ عنه مجهولٌ ، ولا تكونُ الصفةُ الواحدةُ مجهولةً معلومةً في حالٍ واحد ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[2] .

❀ **قوله** : (**نحوُ** : « **هٰذا أخوكَ ، ومَنْ أبوكَ ؟** ») **لعلَّ الأَوْلى** : التمثيلُ بنحو : (قام زيدٌ ، وهل قام عمرٌو العاقلانِ ؟) ؛ فإنَّهُ يجبُ فيه القطعُ ولا يجوزُ فيه الإتباع ؛ لأجلِ أنْ يكونَ مُناسِباً للحُكْم الذي ذكره الشارحُ ؛ وهو وجوبُ القطع ، **وأمّا المثالُ الذي ذَكَرَهُ المُحشّي** . . فكما لا يجوزُ فيه الإتباعُ لا يجوزُ فيه القطعُ أيضاً ، بل يتعيَّنُ التفريقُ ؛ إذ لا يُخلَطُ مجهولٌ بمعلوم

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٩٥٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٢٥) ، و« المساعد » (٢/ ٤١٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٥٣) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٤) .

أعني : العاقلَينِ ، وبالرفع على إضمارِ مبتدأ ؛ أي : هما العاقلانِ ، وتقولُ : (انطلق زيدٌ وكلَّمتُ خالداً الظَّريفَينِ) ؛ أي : أعني : الظريفَينِ ، أو (الظريفانِ) ؛ أي : هما الظريفانِ ، و(مررتُ بزيدٍ وجاوزتُ خالداً الكاتبَينِ) ، أو (الكاتبانِ) .

٥١٦ـ وإنْ نُعُوتٌ كَثُرتْ وقد تَلَتْ مُفتقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتبِعَتْ

إذا تكرَّرتِ النُّعُوتُ[١] وكان المنعوتُ لا يتَّضِحُ إلا بها جميعِها . . وَجَبَ

❀ قوله : (أعني : العاقلَينِ) ؛ أي : أو غيرَهُ ممَّا يُناسِبُ المعنىٰ ؛ كـ (أَمْدَحُ) انتهىٰ « زكريَّا »[٢] .

❀ قوله : (وإنْ نُعُوتٌ) بالرفع بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (كَثُرتْ) بضمِّ المُثلَّثة ، والمُرادُ بالكَثْرة : ما زاد عن الواحد ، وجملةُ (وقد تَلَتْ) : حالٌ مِنْ ضمير (كَثُرَت) العائدِ علىٰ (نُعُوتٌ) ، وقولُهُ : (مُفتقِراً) بكسر القاف : مفعولُ (تَلَتْ) ، ومنعوتُهُ محذوفٌ ؛ أي : تَبِعَتْ منعوتاً مُفتقِراً لذِكْرِهِنَّ . . . إلىٰ آخره .

ويُجعلانِ كشيءٍ واحد ، بخلاف المثالِ الأوَّل[٣] ؛ فإنَّهُ لم يُخلَطْ فيه مجهولٌ بمعلوم ؛ إذ الجهلُ إنَّما هو في الفعل لا في الفاعل ، تأمَّلْ .

---

(١) ليس بقيد ، بل النعتُ الواحد يجوزُ قطعُهُ ، خلافاً للزَّجَّاج ؛ فشرطُ القطعِ : تعيُّنُ المنعوتِ بدون النعت واحداً أو أكثرَ . « خضري » (٢/ ٦٠٧) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٢٧) .

(٣) وهو قوله : (قام زيد ، وهل قام عمرٌو العاقلان ؟) .

إتباعُها كلِّها ؛ فتقولُ : (مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ) .

٥١٧ـ واَقْطَعْ أوَ اَتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعيَّناً   بـدونِهـا أو بعضَهـا اَقْطَـعْ مُعلِنَـا

❁ قوله : (أوَ اَتْبِعْ) بفتح الواو ؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ قطعٍ ، فنُقِلتْ حركتُها[١] ، وأمَّا قولُهُ في البيت الآتي : (أوِ اَنصِبْ).. فبكسرها ؛ لأنَّها وصلٌ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[٢] .

❁ قوله : (أو بعضَها اَقْطَعْ. . .) إلىٰ آخره : بنصب (بعضها) وبجرِّهِ ؛ فعلى النصب يكونُ المعنىٰ : (إن كان المنعوتُ مُعيَّناً بدونها.. فاقطَعْها كلَّها ، أو أَتْبِعْها كلَّها ، أو اقطَعِ البعضَ وأَتْبِعِ البعضَ)[٣] .

❁ قوله : (بنصب « بعضها ») ؛ أي : مفعولٌ مُقدَّم لـ (اقطَعْ) بعدَهُ ، وعلىٰ هـٰذا : فحرفُ العطفِ داخلٌ على (اقطَعْ) ، والمعطوفُ عليه هو جوابُ الشرطِ المُقدَّرُ الذي تقدَّم دليلُهُ بقوله : (واقطع أوَ اَتبِعْ) .

❁ قوله : (وبجرِّهِ) ؛ أي : عطفاً علىٰ (دونِ) ، كما أشار إليه المُحشِّي والشارحُ في الحَلِّ ، أو عطفاً علىٰ ضميرِ (دونِها) ، ولم يُعَدِ الخافضُ علىٰ طريقة المُصنِّف ، كما قال : (وليس عندي لازماً)[٤] ، وعليهما : فمفعولُ

---

(١) أي : بعد حذفها .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق١٠) .

(٣) وعليه حَلَّ الشاطبيُّ وغيرُهُ . انظر « المقاصد الشافية » (٤/٦٧٦) .

(٤) انظر ما سيأتي في (٤/ ٣٧٥ـ٣٧٨) .

وعلى الجرِّ يكونُ المعنىٰ : (إن كان المنعوتُ مُعيَّناً بدونها . . فاقطَعْها كلَّها أو أَتْبِعْها كلَّها ، وإن كان مُعيَّناً ببعضها فاقطَعْ مُعلِناً)[1] ؛ أي : فاقطَعِ الذي يتعيَّنُ المنعوتُ بدونه ، وأَتبِعِ الذي لا يتعيَّنُ المنعوتُ إلا به ؛ فنحوُ : (جاء زيدٌ الكاتبُ الشاعرُ الفارسُ) إن لم يُعرَفْ إلا بالكاتب . . وَجَبَ إتباعُهُ ، وجاز في البقيّة القطعُ والإتباعُ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

وإذا قُطِعَ بعضُ النُّعُوتِ دونَ بعضٍ . . قُدِّمَ المُتبَعُ على المقطوع ، ولا يُعكَسُ .

وإذا قُطِعَ النعتُ خَرَجَ عن كونه نعتاً ، كما نَقَلَهُ شيخُ الإسلام عن ابن هشام[3] .

(اقطَعْ) محذوفٌ ، تقديرُهُ على الأوَّل : (اقطَعْ ما سواه) ، وعلى الثاني : (اقطعْهُ وحدَهُ) ، و(اقطَعْ) جوابُ الشرط بالنسبة للمعطوف ، لكن علىٰ حذف الفاءِ ؛ لعدم صحَّةِ مباشرةِ الأداة ، والتقديرُ : (أو يكنْ مُعيَّناً ببعضها أو بدون بعضها فاقطَعْ ما سواه) ، أو : (فاقطعْهُ وحدَهُ) ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (خَرَجَ عن كونه نعتاً) ، وتكونُ الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب ، كما سيأتي[4] .

---

(١) وعليه حَلَّ ابنُ الناظم والمُرادي وغيرهما . انظر « شرح ابن الناظم » (ص ٣٥٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٦٢) ، و« حاشية الصبان » (٣/ ١٠٠) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٤) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٧٢٨) .

(٤) انظر (٤/ ٢٩١) .

إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كلِّها . . جاز فيها جميعِها الإتباعُ والقطع ، وإن كان مُعيَّناً ببعضها دونَ بعضٍ . . وجبَ فيما لا يتعيَّنُ إلا به الإتباعُ ، وجاز فيما يتعيَّنُ بدونه الإتباعُ والقطع(1) .

٥١٨ـ وٱرفَعْ أوِ ٱنصِبْ إنْ قطعتَ مُضمِرَا . . . .

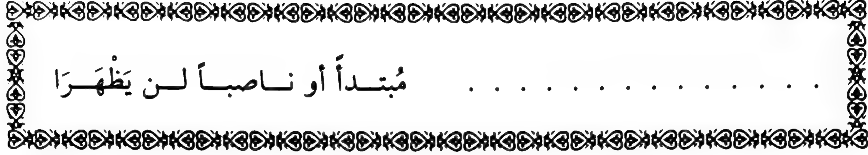
❁ قوله : (مُضمِرَا) بكسر الميم : اسمُ فاعلٍ حالٌ مِنْ فاعل (قطعتَ) ، أو مِنَ الضمير في (ارفَعْ) أو (انصِبْ) ، ولا تنازعَ في البيت ؛ لأنَّ الحالَ لا تُضمَرُ ، فيُقدَّرُ المعمولُ محذوفاً ؛ أي : ارفَعْ مُضمِراً ، أو انصِبْ مُضمِراً .

❁ قوله : (أو مِنَ الضمير في « ارفَعْ » أو « انصِبْ » . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ ذلك لا يصحُّ مع كونِ (مبتدأً أو ناصباً) معمولَيْ (مُضمِرا) .

❁ قوله : (لأنَّ الحالَ لا تُضمَرُ) ؛ أي : لا تُقدَّرُ ضميراً ؛ لأنَّهُ معرفةٌ ، والحال شرطُها التنكير .

---

(1) أي : بشرط تقديم المُتبَع ، ولا يجوز عكسُهُ على الصحيح ، ويُستثنىٰ مِنْ إطلاقه : نعتُ اسم الإشارة ، والنعتُ المُؤكِّد ؛ نحوُ : ﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [النحل : ٥١] ، والملتزمُ الذكرِ ؛ نحوُ : (الشِّعْرى العَبُور) ؛ فلا يجوز قطعُها . « خضري » (٦٠٧/٢) ، ومحلُّ هٰذا التفصيل : إذا كان المنعوتُ معرفةً ، أمَّا النكرةُ : فيتعيَّنُ إتباعُ الأوَّلِ مِنْ نعوتها ، ويجوز في الباقي القطعُ ، سواءٌ افتقر إلىٰ جميعها أم لا ؛ لأنَّ القصدَ مِنْ نعتها تخصيصُها ، وقد حَصَلَ بالأوَّل ، فإن كان نعتُها واحداً فقط . . امتنع قطعُهُ على المشهور إلا في الشِّعْر . انظر « أوضح المسالك » (٣١٧/٣) ، و« التصريح على التوضيح » (١١٧/٢) ، و« حاشية الخضري » (٦٠٨/٢) .



❀ **قوله** : (مُبتدأً) مفعولُ (مُضمِرًا) ، **وقولُهُ** : (أو ناصباً) : معطوفٌ عليه ، **والألفُ في (يَظْهَرَا)** : يصحُّ أنْ تكونَ للإطلاق ، والجملةُ نعت (ناصباً) ، وحُذِفَ نعتُ (مبتدأً) ؛ أي : مبتدأً لن يظهرَ ، ويجوزُ أنْ تكونَ للتثنية ؛ فتكونُ الجملةُ صفةً لهما وإن كان العطفُ بـ (أو) التي هي لأحد الشيئَينِ أو الأشياء ؛ لأنَّهُما معاً مُرادانِ[1] .

واعلَمْ : أنَّ القطعَ مُقتضٍ للاستئناف ، فتصيرُ الصفةُ مع المُقدَّر جملةً مُستقِلَّةً لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، كما قاله الشاطِبيُّ[2] ، قال الشيخ خالدٌ : (ولو قيل : إنَّها في موضع النصبِ على الحاليّة اللازمةِ إذا كان المنعوتُ معرفةً[3] ، أو في موضع الصفةِ إذا كان نكرةً . . لم يَبعُدْ ، ويدخلُ في قولهم : « الجملُ بعدَ المعارفِ المَحْضة أحوالٌ ، وبعدَ النَّكِراتِ المَحْضةِ صفاتٌ ») انتهى[4] .

❀ **قوله** : (**لأنَّهُما معاً مُرادانِ**) ؛ أي : على البدل .

❀ **قوله** : (**على الحاليّة اللازمةِ**) اللزومُ إنَّما هو في بعض الصُّوَر .

---

(١) ذكر الصبان في « حاشيته » (٣/ ١٠١) أنَّ (أو) للتنويع ؛ للعلة التي ذكرها المُحشِّي .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٦٧٩) .

(٣) الأنسب مع ما بعدَهُ : (الحال) بدل (الحالية) .

(٤) تمرين الطلاب (ص١٠٧) .

أي : **إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوت . . رُفِعَ علىٰ إضمارِ مبتدأ ، أو نُصِبَ علىٰ إضمار فعلٍ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمُ) ، أو (الكريمَ) ؛ أي : هو الكريمُ ، أو : أعني : الكريمَ .**

وقولُ المُصنِّفِ : (لن يَظْهَرَا) معناه : أنَّهُ يجبُ إضمارُ الرافعِ أو الناصب ، ولا يجوزُ إظهارُهُ ، وهـٰذا صحيحٌ إذا كان النعتُ لمدحٍ[1] **؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمُ) ، أو ذمٍّ ؛ نحوُ : (مررتُ بعمرٍو الخبيثُ) ، أو ترحُّمٍ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ المسكينُ) .**

❁ **قوله : (ولا يجوزُ إظهارُهُ)** ؛ أي : **لأنَّ** بينَ النعتِ والمنعوتِ شِدَّةَ اتِّصالٍ ، وللتنبيه علىٰ شِدَّةِ هـٰذا الاتِّصالِ التَزَمُوا حَذْفَ ذلك ليكونَ في صورة مُتعلِّقٍ مِنْ مُتعلِّقاتِ ما قبلَهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ **قوله : (وللتنبيه علىٰ شِدَّةِ هـٰذا الاتِّصالِ . . .)** إلىٰ آخره : **فيه** : أنَّ هـٰذا موجودٌ في نعت التوضيحِ والتخصيصِ ، والتفصيلِ والتعميمِ ، مع أنَّ الإظهارَ جائزٌ في ذلك ؛ **فالأَوْلى** : التعليلُ بأنَّ حذفَهُ الذي هو خلافُ الأصلِ لمناسبةِ ما هو خلافُ الأصل ؛ مِنْ إنشاء المدحِ ونحوِهِ ؛ ليطابقَ اللفظُ المعنىٰ[3] .

---

(١) **قوله : (وهـٰذا صحيحٌ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : ليكون حذفُهُ المُلتزَمُ أَمَارةً علىٰ قَصْد الإنشاء للمدح ونحوه ، ولو صُرِّحَ بذِكْره لَخَفِيَ ذلك القصدُ وتُوُهِّمَ كونُهُ خبراً مستأنفاً . « خضري » (٢/٦٠٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/٧٢٨) .

(٣) العبارة في (ح) : (فالأَوْلى : التعليل بأنَّ حذفه المُلتزَمَ علامةٌ علىٰ قصد الإنشاء للمدح ونحوه ، ولو صُرِّح بذلك لخفي القصد وتُوُهِّم كونُهُ خبراً مستأنفاً) بدل (فالأولى : التعليل . . . ليطابق اللفظ المعنىٰ) .

أو بأنَّ المدحَ والذمَّ والترحُّمَ بما يُمكِنُ جعلُهُ نعتاً لزمتْ في لسانهم طريقةً واحدة ، فجرتْ مَجْرى الأمثالِ ، فلا تُغيَّرُ عمَّا وردتْ ، وشأنُ مقاماتِ هـٰذه الثلاثةِ قوَّةُ الدَّلالةِ على العامل .

وعلَّل بعضُ الأفاضلِ تبعاً للصبَّان : بأنَّ حذفَهُ الملتزمَ علامةٌ علىٰ قصد الإنشاءِ للمدح ونحوه ، ولو صُرِّحَ به لخَفِيَ ذلك القصدُ وتُوُهِّمَ كونُهُ خبراً مستأنفاً[1] ، **ولا يخفىٰ** أنَّ السامعَ لا يستشعرُ بأنَّ الحذفَ لازمٌ أو غيرُ لازمٍ إلا بعدَ الوقوف على المُراد مِنْ مدح أو غيره ، والتزامَ قرينةٍ علىٰ لزوم الحذف غيرُ واقعٍ .

ثمَّ إنَّ بعضَهُم قد أجاز القطعَ عندَ عدمِ التعيُّن ؛ بشرط ذِكْرِ العامل ، وعليه **خُرِّجَ قولُ المُصنِّفِ** : (قال محمَّدٌ هو ابنُ مالكِ)[2] ، وأمَّا تخريجُهُ علىٰ تعيُّنه ادِّعاءً . . ففيه بُعْدٌ لا يخفىٰ ؛ وكأنَّ ذلك لأنَّهُ إذا ذُكِرَ العاملُ وفُصِلَ النعتُ مِنْ منعوته لفظاً . . أتىٰ علىٰ صورة الأجنبيِّ الذي ليس بنعت في الأصل ، فلا يُلاحَظُ كونُهُ نعتاً في الأصل تقديراً حتىٰ يجيءَ محذورُ القطعِ عندَ عدمِ التعيُّن ؛ وهو الإشعارُ بالاستغناء المُنافي لِمَا هو الغَرَضُ مِنَ الاحتياج ، **والظاهرُ مِنْ إطلاق المُصنِّفِ عدمَ ظهورِ العامل** : هو الجريُ علىٰ ذلك ؛ فيكونُ معنىٰ كلامِهِ : أنَّهُ لو ظَهَرَ العاملُ لم يكنْ مِنَ النعت المقطوعِ ؛ إذ لا يُلاحَظُ فيما يظهرُ

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٠٨) ، و« حاشية الصبان » (٣/١٠١ـ١٠٢) .

(٢) انظر ما تقدم في (١/١٣٥ ، ١٨٨ـ١٨٩) .

فأمَّا إذا كان لتخصيصٍ : فلا يجبُ الإضمارُ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الخيَّاطُ) ، أو (الخيَّاطَ) ، وإن شئتَ أظهرتَ ؛ فتقولُ : (هو الخيَّاطُ) ، أو : (أعني : الخيَّاطَ) .

والمُرادُ بالرافع والناصب : لفظةُ (هو) ، أو (أعني) .

٥١٩ـ وما مِنَ المنعوتِ والنعتِ عُقِلْ   يجوزُ حذفُهُ وفي النعتِ يَقِلْ

أي : يجوزُ حذفُ المنعوتِ وإقامةُ النعتِ مُقامَهُ إذا دلَّ عليه دليلٌ ؛ نحوُ

❁ قوله : (وما مِنَ المنعوتِ . . .) إلىٰ آخره : يَشمَلُ حذفَهُما جميعاً ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [طه : ٧٤] ؛ أي : حياةً نافعة ؛ إذ لا واسطةَ بينهما . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(١) .

❁ قوله : (عُقِلْ) ؛ أي : عُلِمَ .

❁ قوله : (وفي النعتِ يَقِلْ) ؛ أي : ويكثرُ في المنعوت .

معه العاملُ كونُهُ نعتاً في الأصل تقديراً ، ولا يجيءُ في ذلك اعتبارُ الاستغناءِ أو الافتقار .

وبعد ذلك ظهورُ العامل لا يكونُ في مدح أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ ؛ لأنَّها متىٰ كانتْ بما يُمكِنُ جعلُهُ نعتاً ملازمةٌ لحذف عامله .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٢٩) .

قولِهِ تعالىٰ : ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ : ١١] ؛ أي : دُرُوعاً سابغاتٍ .

وكذلك يُحذَفُ النعتُ إذ دلَّ عليه دليلٌ ، لـٰكنَّهُ قليلٌ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿قَالُوا۟ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة : ٧١] ؛ أي : البيِّنِ ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود : ٤٦] ؛ أي : الناجِينَ .

---

* قوله : (أي : دُرُوعاً) ، والدليلُ علىٰ تقديره : قولُهُ تعالىٰ قبلَهُ : ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [سبأ : ١٠] ، و(السابغاتُ) : الطويلةُ .

. . . .



التّوكيد

٥٢٠ـ بـ (النَّفْسِ) أو بـ (العَينِ) الِاْسمُ أُكِّدَا . . . .

(التوكيدُ)

❁ قوله : (التوكيدُ) هو في الأصل : مصدرٌ سُمِّيَ به التابعُ المخصوص ، ويُقالُ : (أَكَّدَ تأكيداً) ، و(وَكَّدَ توكيداً) ، وبهـٰذا جاء التنزيلُ[1] ؛ فهو أفصحُ .

وهو لغةً : التقويةُ ، واصطلاحاً : تابعٌ يُقصَدُ به كونُ المتبوعِ علىٰ ظاهره .

❁ قوله : (بـ « النَّفْسِ » أو بـ « العَينِ ») الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أُكِّدَا) ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، والألفُ فيه : للإطلاق ، والجملةُ : خبرٌ عن قوله : (الاسمُ) ، وبعضُهم ضَبَطَهُ بفتح الهمزة فعلَ أمرٍ ، ووُقف عليه بالألف ، و(الاسم) منصوبٌ به على المفعوليّة ، وهو أَنْسَبُ بما بعدَهُ ،

[التوكيدُ]

❁ قوله : (ووُقف عليه بالألف) ؛ أي : المُبدلةِ مِنْ نون التوكيد الخفيفة ،

---

(١) أي : في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل : ٩١] .

وأَسْلَمُ مِنْ تقدُّم معمولِ الخبرِ الفعليِّ على المبتدأ ؛ أي : أَكِّدِ الاسمَ بـ(النَّفْس) و(العَين) مُنفرِدَينِ أو مُجتمِعَينِ ، وعندَ اجتماعِهما يُبدَأُ بـ(النَّفْس) ؛ لأنَّها جملةُ الشيء ، و(العينَ) مستعارةٌ في التعبير عن الجملة .

فعُلِمَ : أنَّهما لا يكونانِ مِنْ ألفاظ التوكيد إلا إنْ أُرِيدَ بهما جملةُ الشيء ، فإنْ أُرِيدَ بالأوَّل الدمُ ؛ كما في (سَفَكْتُ زيداً نَفْسَهُ) ، وبالثاني الجارحةُ ؛ كما في (فَقَأْتُ زيداً عَينَهُ) . . كانا مِنْ قِسْم البدل .

واعلَمْ : أنَّ (النَّفْسَ) و(العَينَ) تنفردانِ عن سائر ألفاظ التوكيدِ بجرِّهِما بباءٍ زائدة[١] .

❀ قوله : (معَ ضميرٍ طابَقَ المُؤكَّدَا) ؛ أي : في الإفراد والتذكير وفروعِهما .

وبه تعلمُ ما في قوله بعدُ : (وأَسْلَمُ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ معمولُ الفعلِ المُؤكَّد بالنون لا يتقدَّمُ عليه .

---

(١) وأمَّا (جاؤوا بأَجْمعِهم) : فبضمِّ الميم ، مفردُهُ : (جَمْع) ؛ كـ(فَلْس وأَفْلُس) ؛ أي : بجماعاتهم ؛ فالباءُ أصليَّةٌ ، وليس هو (أَجْمَعَ) التوكيديَّ ، وإلا وَجَبَ تجريدُهُ من الضمير ، كما هو حُكْمُها وحُكْمُ أخواتها ، كذا في « المغني » ، لٰكن نقل الدَّمَامِينيُّ وغيرُهُ فتحَ الميم . « خضري » (٢/٦٠٩) .

٥٢١ـ وٱجمَعْهُما بـ (أَفْعُلٍ) إنْ تَبِعَا   مـا ليـسَ واحـداً تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

❀ قوله : (وٱجمَعْهُما) ؛ أي : النفسَ والعين ، والباءُ في (بـ «أَفعُلٍ») : للملابسة ، أو بمعنىٰ (علىٰ) ، وقوله : (إنْ تَبِعَا ما ليسَ واحداً) ؛ أي : وهو المُثنَّىٰ والمجموعُ ، كما سيذكرُهُ الشارح ؛ فلا يجوزُ أنْ يُؤكَّدَ بهما مجموعَينِ علىٰ (نفوس) و(عيون) ، ولا علىٰ (أَعْيانٍ) ، فعبارتُهُ هنا أحسنُ مِنْ قوله في « التسهيل » : (جمع قلة)[1] ؛ فإنَّ (عيناً) يُجمَعُ جمعَ قلةٍ علىٰ (أَعْيانٍ) ، ولا يُؤكَّدُ به .

❀ قوله : (ولا علىٰ « أَعْيانٍ ») لو قال : (ولا بالعين مجموعاً علىٰ « أعيان ») . . لكان مستقيماً .

❀ قوله : (ولا يُؤكَّدُ به) ؛ أي : على المختار ، وإلا ففي « الدَّمامِينيِّ » عن « شرح العُمْدة » للمُصنِّف ، و« المُفصَّلِ » للزمخشريِّ ، و« الكفاية » لابن الخبَّاز[2] . . جوازُ التأكيد بـ (أعيان)[3] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٦٤) .

(٢) في (ي ، ك) : (لابن الحاجب) بدل (لابن الخباز) ، والصواب المثبت من (ط) ، و« الكفايةُ » : متنٌ في النحو للإمام شمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي المشهور بـ (ابن الخبَّاز) ، المتوفىٰ سنة (٦٣٩هـ) ، واسم الكتاب كاملاً : (كفاية الأعراب عن علم الإعراب) ، وقد قام ابن الخباز بشرحه في كتابه « النهاية » ، وليس لابن الحاجب كتاب في النحو يُسمَّى « الكفاية » ، وإنَّما له « الكافية » المتنُ المشهور ، وليست المسألةُ المنقولةُ مذكورةً فيه .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ق٣٢٩) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ٥٦١) ، =

التوكيدُ قِسْمانِ :

أحدُهُما : التوكيدُ اللفظيُّ ، وسيأتي[1] .

❁ **قوله : (التوكيدُ اللفظيُّ)** قال ابنُ هشامٍ : (**والظاهرُ في التوكيد : أنَّهُ يُبعِدُ** إرادةَ المجاز ، ولا يرفعُها بالكُلِّيَّة ؛ فإنَّ هٰذا ـ يعني : رَفْعَها بالكُلِّيَّة ـ يُنافي الإتيانَ بألفاظٍ مُتعدِّدة ، ولو صار بالأوَّل نصّاً لم يُؤكَّد) .

وعبارة السُّيُوطيِّ : (**فمنه لرَفْعِ توهُّمِ المجازِ** ـ مِنْ حذف مضافٍ أو غيره ـ **أو السهو ، أو النِّسْيان** . . « النَّفْسُ » و« العَين » ؛ بمعنى الذات) انتهت .

ومُحصَّلُ ما في « **شرح التلخيص** » للسعد و« **حاشيته** » للسيِّد : أنَّ رَفْعَ السهوِ والغَلَطِ إنَّما يكونُ بالتوكيد اللفظي . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❁ **قوله : (والظاهرُ في التوكيد : أنَّهُ يُبعِدُ . . .)** إلىٰ آخره ، **وعلىٰ هٰذا** : فقولُ الشارح : (ما يرفعُ توهُّمَ مُضافٍ . . .) إلىٰ آخره . . علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : قوَّةَ توهُّمِ مضاف . . . إلىٰ آخره .

❁ **قوله : (أنَّ رَفْعَ السهوِ والغَلَطِ إنَّما يكونُ . . .)** إلىٰ آخره ، وكذا دفعُ ضررِ غفلةِ السامع .

ثمَّ لعلَّ المُرادَ : أنَّهُ لا يَقصِدُ رفعَ السهو إلىٰ آخره إلا بالتوكيد اللفظيِّ ،

= و« المفصل » (ص١٤٥) .

(١) انظر (٤/ ٣١٧ـ٣١٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٥٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٥٤) ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ١٦٤) ، و« المطول » للسعد (ص٩٥) ، و« حاشية المطول » للسيد الجرجاني (ص٩٥) .

والثاني : التوكيدُ المعنويُّ ، وهو على ضربَينِ :

والحاصلُ : أنَّ اللفظيَّ يرفعُ المجازَ والغَلَطَ ، والمعنويَّ إنَّما يرفعُ المجازَ فقط . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[1] .

❀ **قوله : (التوكيدُ المعنويُّ) ؛ وهو سبعةُ ألفاظٍ : (النَّفْسُ)** ، و(العَينُ) ، وهما المُرادانِ هنا ، وخمسةٌ تَدُلُّ على الإحاطة والشُّمُولِ ، وستأتي . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

وإلا ففي نحو : (جاء الزيدانِ كلاهما) . . رفعٌ لتوهُّم النطقِ بـ (الزيدان) في محلِّ (الهندانِ) سهواً مثلاً .

ويرفعُ التوكيدُ اللفظيُّ في المنسوب احتمالَ التجوُّزِ في أصل النسبة مِنْ حيثُ المنسوبُ كما يرفعُ ما مرَّ ، وفي المنسوب إليه احتمالَ التجوُّز في أصل النسبة مِنْ حيثُ المنسوبُ إليه كما يرفعُ ما مرَّ ، يُستفادُ ذلك كلُّهُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »[3] .

❀ **قوله : (والحاصلُ : أنَّ اللفظيَّ يرفعُ المجازَ والغَلَطَ)** ؛ أي : والسهوَ أيضاً ، لـٰكنَّ رفعَهُ للمجاز لم يُعلَمْ ممَّا سبق ، لـٰكنَّهُ لا يُنافيه ؛ لأنَّ قولَهُ أوَّلاً : (إنَّما يكونُ بالتوكيد اللفظيِّ) لا يُنافِي أنَّ التوكيدَ اللفظيَّ يكونُ لشيءٍ آخَرَ كرفع المجاز ؛ فهـٰذا حاصلٌ عامٌّ ، لا حاصلُ ما سبق ؛ **فاندفعَ ما قيل** : إنَّ الأَوْلىٰ إبدالُ (المجاز) بـ (السهو) ؛ أخذاً ممَّا قبلَهُ ، **تأمَّلْ** .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق١٦) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٥) .
(٣) الأنوار البهية (ق/ ٤٠٦) .

أحدُهُما : ما يرفعُ تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المُؤكَّد ، وهو المُرادُ بهـٰذَينِ البيتَينِ ، **وله لفظانِ** : (النَّفْسُ) ، و(العَيْنُ) ؛ وذلك نحوُ : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ؛ فـ(نَفْسُهُ) : توكيدٌ لـ(زيدٌ) ، وهو يرفعُ توهُّمَ أنْ يكونَ التقديرُ : (جاء خبرُ زيدٍ) ، أو (رسولُهُ) ، وكذلك : (جاء زيدٌ عَيْنُهُ) .

ولا بدَّ مِنْ إضافة (النَّفْس) أو (العَيْنِ) إلىٰ ضميرٍ يُطابِقُ المُؤكَّد ؛ نحوُ :

❀ **قوله** : (**تَوَهُّمَ مضافٍ**) ؛ أي : تقديرِ مضاف ، فهو مجازٌ بالحذف ، **ويحتملُ** : أنْ يكونَ **مجازاً عقليّاً** ؛ بإسنادِ ما للبعض إلى الكلِّ ، وأنْ يكونَ **مجازاً مُرسَلاً** ؛ مِنْ إطلاق الكلِّ على البعض .

وما ذَكَرَهُ الشارحُ شاملٌ لِمَا إذا كان المتبوعُ مفرداً ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ، ولِمَا إذا كان عامّاً ؛ نحوُ : (جاء القومُ أنفسُهُم) ؛ إذ الأوَّلُ وكذا الثاني يحتملُ تقديرَ مضافٍ ؛ كـ(بعضُ القوم) .

❀ **قوله** : (**جاء زيدٌ عَيْنُهُ**) **فيه** : إضافةُ الشيء إلىٰ نَفْسه .

❀ **قوله** : (**بإسنادِ ما للبعض إلى الكلِّ . . .**) إلىٰ آخره : **الأَوْلىٰ** : حذفُهُ ؛ لأنَّ الكلامَ في التوكيد بالنَّفْس والعين ، **وهـٰذا إنَّما يُناسِبُ** توكيدَ الشُّمُول ، **وقد يُقالُ** : كلامُ المُحشِّي ظاهرٌ في بعض الأمثلة ؛ نحوُ : (جاء القومُ أنفسُهُم) ؛ **فإنَّ** هـٰذا التوكيدَ يرفعُ توهُّمَ تقديرِ البعض ، أو توهُّمَ المجازِ العقليِّ بإسنادِ ما للبعض إلى الكل ، أو توهُّمَ المجازِ المرسلِ بإطلاق اسم الكلِّ على البعض ، كما يُفِيدُهُ كلامُ المُحشِّي آخِرَ القولة ، وإن لمْ يظهر في نحو : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ، **فحَرِّرْ** .

(جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ) أو (عَيْنُهُ) ، و(هندُ نَفْسُها) أو (عَيْنُها) .

ثمَّ إنْ كان المُؤكَّدُ بهما مُثنّىً أو مجموعاً . . جَمَعْتَهُما على مثالِ (أَفْعُلَ) ؛ فتقولُ : (جاء الزيدانِ أَنْفُسُهُما) أو : (أَعْيُنُهُما) ، و(الهندانِ أَنْفُسُهُما) أو : (أَعْيُنُهُما) ، و(الزيدونَ أَنْفُسُهُم) أو : (أَعْيُنُهُم) ، و(الهنداتُ أَنْفُسُهُنَّ) ، أو : (أَعْيُنُهُنَّ) .

٥٢٢ـ و(كُلّاً) اُذْكُرْ في الشُّمُولِ و(كِلَا) (كِلْتا) جميعاً بالضميرِ مُوصَلَا

وأُجِيبَ : بأنَّ (النَّفْسَ) و(العَينَ) إضافتُهُما إلى الضمير مِنْ إضافة العامِّ للخاصِّ . انتهى « فارِضي »[١] .

❀ **قوله : (وكلّاً اُذْكُرْ في الشُّمُولِ)** ؛ أي : فيما قُصِدَ به الإحاطةُ .

❀ **قوله : (بالضميرِ مُوصَلَا)** ؛ أي : موصولاً بالضمير لفظاً ، ولا يُكتفى بنيَّته ، كما دلَّ عليه قولُهُ : (بالضمير مُوصَلا) ؛ إذ الاتِّصالُ مِنْ عوارض الألفاظِ ، خلافاً لبعضهم[٢] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٥) .

(٢) ذهب الفرَّاء وتبعه الزَّمَخْشَري : إلىٰ جواز تجريد (كل) مِنَ الإضافة . انظر « معاني القرآن » للفراء (٣/ ١٠)، و« الكشاف » (٤/ ١٧١)، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٢)، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٩) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦١١) .

هـٰذا هو الضربُ الثاني مِنَ التوكيد المعنويِّ ؛ وهو ما يرفعُ تَوَهُّمَ عدمِ إرادةِ الشُّمول ، والمُستعمَلُ لذلك : (كلٌّ) ، و(كِلا) ، و(كِلْتا) ، و(جميعٌ) .

فيُؤَكَّدُ بـ (كلٍّ) و(جميعٍ) : ما كان ذا أجزاءٍ يَصِحُّ وقوعُ بعضِها مَوقِعَهُ ؛ نحوُ : (جاء الرَّكْبُ كلُّهُ) أو : (جميعُهُ) ، و(القبيلةُ كلُّها) أو : (جميعُها) ، و(الرجالُ كلُّهُم) أو : (جميعُهُم) ، و(الهنداتُ كلُّهُنَّ) أو : (جميعُهُنَّ) ، ولا تقولُ : (جاء زيدٌ كلُّهُ) .

ويُؤَكَّدُ بـ (كلا) : المُثنَّى المُذكَّرُ ؛ نحوُ : (جاء الزيدانِ كلاهُما) ، وبـ (كِلْتا) : المُثنَّى المُؤنَّثُ ؛ نحوُ : (جاءتِ الهندانِ كِلْتاهُما) .

❁ قوله : (ذا أجزاءٍ) ؛ أي : سواءٌ كانتِ الأجزاءُ مُنفصِلةً أم مُتَّصِلةً ؛ فيشملُ نحوَ : (رأيتُ زيداً كلَّهُ) ؛ لأنَّ (زيداً) بالنسبة إلى الرُّؤْية ذو أجزاءٍ يصحُّ وقوعُ بعضِها مَوقِعَهُ ، بخلاف نحوِ : (جاء زيدٌ كلُّهُ) ؛ إذ لا تصحُّ نسبةُ المجيء إلىٰ بعضه .

❁ قوله : (مَوقِعَهُ) ؛ أي : مَوقِعَ ذي الأجزاء .

❁ قوله : (ويُؤَكَّدُ بـ « كلا » : المُثنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لجواز أنْ يكونَ الأصلُ : (جاء أحدُ الزيدَينِ) ، أو (إحدى الهندَينِ) ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن : ٢٢] ؛ بتقدير : (يخرجُ مِنْ أحدهما) ، وبذلك عُلِمَ : أنَّهُ لا يُؤَكَّدُ بهما نحوُ : (اختَصَمَ الزيدانِ) ؛

❁ قوله : (وبذلك عُلِمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بقوله : (لجواز أنْ يكونَ الأصلُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (أنَّهُ لا يُؤَكَّدُ بهما نحوُ : اختَصَمَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا غيرُ

ولا بدَّ مِنْ إضافتِها كلِّها إلىٰ ضمير يُطابِقُ المُؤكَّدَ ؛ كما مُثِّلَ .

٥٢٣ـ وٱستَعْمَلُوا أيضاً كـ (كُلٍّ) (فاعِلَهْ)   مِنْ (عَمَّ) في التوكيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

لامتناعِ (اختَصَمَ أحدُهُما) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

❁ قوله : (كـ « كلٍّ ») ؛ أي : في الدَّلالة على الشُّمُول والإحاطة .

❁ قوله : (فاعِلَهْ) مفعولٌ لقوله : (ٱستَعْمَلُوا) ؛ أي : مُوازِناً (فاعِلَةَ) مِنْ (عَمَّ). . . إلىٰ آخره ، ولمَّا لم يتأتَّ له أنْ يقولَ : (عامَّة) بالتشديد لعدم صحَّة الوزنِ به. . قال : (« فاعِلَهْ » مِنْ « عَمَّ ». . .) إلىٰ آخره ؛ كـ (دابَّة) مِنْ (دَبَّ) ، والأصلُ : (عامِمَة) و(دابِبَة) ، فأَدْغَمَ المِثْلَين ، ولو قال : (عامَة) بالتخفيف ونبَّه على التشديد. . لجاز ؛ لأنَّ التخفيفَ يقعُ في النَّثْر كراهةَ التضعيف ؛ كقراءة : (والشجرِ والدَّوَابِ) بباءٍ مُخفَّفة ؛ فالنَّظْمُ أَوْلىٰ ، أفاده الفارِضيُّ[٢] .

مذهبِ الجمهور[٣] ، ومذهبُهُم الجوازُ ، وكونُ التوكيدِ يرفعُ الاحتمالَ أغلبيٌّ ، لٰكن يلزمُ عليه خُلُوُّ التوكيدِ عن الفائدة رأساً .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٣٥) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٦) ، وقرأ بتخفيف الباء مِنَ (الدواب) : الإمامُ الزُّهْري . انظر « الدر المصون » (٨/ ٢٤٦) .

(٣) هو مذهب الأخفش والفرَّاء وهشام وأبي علي الفارسي . انظر هٰذه المسألة في « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٤٨) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٢٨٧) .

أي : استعملَ العربُ للدَّلالة على الشُّمُول كـ (كلٍّ) . . (عامَّةً) مضافاً إلىٰ ضميرِ المُؤكَّدِ[1] ؛ نحوُ : (جاء القومُ عامَّتُهم) ، وقلَّ مَنْ عدَّها مِنَ النَّحْويِّينَ في ألفاظ التوكيدِ ، وقد عدَّها سيبويهِ[2] .

وإنَّما قال : (مِثْلَ النَّافلهْ) ؛ لأنَّ عدَّها مِنْ ألفاظِ التوكيدِ يُشبِهُ النافلةَ ـ أي : الزائدةَ[3] ـ لأنَّ أكثرَ النَّحْويِّينَ لم يَذكُرْها .

❀ قوله : (يُشبِهُ النافلةَ ـ أي : الزائدةَ ـ لأنَّ أكثرَ النَّحْويِّينَ . . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ ابنَ الناظمِ في ذلك[4] ، وهو مُعترَضٌ : بأنَّ (جميعاً) قد أَغْفَلَهُ الجمهورُ فلم يَذكُرُوهُ ، فكان مِنْ حقِّهِ أنْ يُقيِّدَهُ بمِثْلِ ما قيَّد به (عامَّة) ، ولم يفعل ذلك ، فدلَّ علىٰ أنَّ ما فسَّره به غيرُ مُرادٍ ، بل المُرادُ : أنَّها مِثْلُ النافلةِ في لزوم التاء لها ، ومِنْ ثَمَّ قال ابنُ هشامٍ : (والتاءُ فيها بمنزلتها في النافلة[5] ، فتَصلُحُ مع المُذكَّر والمُؤنَّث ؛ نحوُ : « اشتريتُ العبدَ عامَّتَهُ ») انتهىٰ[6] .

---

(١) أي : لفظاً كـ (كل) ، ولا يُؤكَّدُ به إلا ذو أجزاء ، كما يُؤخَذُ مِنَ التشبيه . « خضري » (٢/ ٦١١) .

(٢) الكتاب (١/ ٣٧٧) ، وتبعه الناظم أيضاً في « التسهيل » (ص١٦٥) ، وقال في « شرحه » (٣/ ٢٩١) : (وذكرت مع « كلٍّ » « جميعاً » و« عامَّةً » كما فعل سيبويه ، وأَغْفَلَ ذلك أكثرُ المُصنِّفين سهواً أو جهلاً) .

(٣) في نسخ « الشرح » : (الزيادة) ، والمثبت موافق لما كتب عليه المُحشِّي .

(٤) شرح ابن الناظم (ص٣٥٩) .

(٥) في بعض النسخ : (بمنزلة التاء) بدل (بمنزلتها) .

(٦) أوضح المسالك (٣/ ٣٣١) .

٥٢٤ـ وبعدَ (كلٍّ) أَكَّدُوا بـ (أَجْمَعَا)   (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثمَّ (جُمَعَا)

قال شيخُ الإسلام : (ويُؤخَذُ مِنْ جَعْلِ الناظمِ إيَّاها كـ « كل » : أَنَّهُ يُؤكَّدُ بها ما يُؤكَّدُ بـ « كل » ، وأنَّها تُضافُ إلىٰ ضمير المُؤكَّد ؛ فيُقالُ : « جاء الجيشُ عامَّتُهُ » ، و« القبيلةُ عامَّتُها » ، و« الزيدونَ عامَّتُهُم » ، و« الهنداتُ عامَّتُهُنَّ ») انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (وبعدَ « كلٍّ » أَكَّدُوا . . .) إلىٰ آخره : قال المُراديُّ وغيرُهُ : (أَفْهَمَ : أنَّهُ لا يجوزُ عندَ اجتماع « كلٍّ » و« أَجْمَعَ » تقديمُ « أَجْمَعَ » علىٰ « كلٍّ ») انتهىٰ[2] .

واعلَمْ : أنَّ (أَجْمَعَ) ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّة ووزنِ الفعل ، و(جَمْعاءَ) ؛ لألف التأنيث الممدودةِ ، و(جُمَعَ) ؛ للعَدْل ؛ لأنَّهُ معدولٌ عن (جُمْعٍ) بسكون الميم ؛ كـ (حَمْراءَ) و(حُمْرٍ) ، أفاده شيخُنا السيِّد[3] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٣٦) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٩٧٣) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ١٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٠٥) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق١٨) ، وذهب الناظمُ وابنُهُ : إلىٰ أنَّ (جُمَعَ) معدولٌ عن (جَمْعاوات) ؛ لأنَّ (جَمْعاء) مُؤنَّثُ (أَجْمَعَ) ، فكما جُمِعَ المُذكَّر بالواو والنون . . كذلك كان حقُّ مُؤنَّثه أنْ يُجمَعَ بالألف والتاء ، فلمَّا جاؤوا به علىٰ (فُعَلَ) . . عُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عمَّا هو القياس فيه . انظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٤٧٥ـ ١٤٧٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٦٦) .

أي : **يُجاءُ بعدَ (كلٍّ) بـ (أَجْمَعَ) وما بعدَها** ؛ لتقوية قَصْدِ الشُّمُول ؛ **فيُؤتىٰ** بـ (**أَجْمَعَ**) بعدَ (كلِّهِ) ؛ **نحوُ** : (**جاء الرَّكْبُ كلُّهُ أَجْمَعُ**) ، **وبـ(جَمْعاءَ)** بعدَ (كلِّها) ؛ **نحوُ** : (**جاءتِ القبيلةُ كلُّها جَمْعاءُ**) ، **وبـ(أَجْمَعِينَ)** بعدَ (كلِّهم) ؛ **نحوُ** : (**جاء الرجالُ كلُّهُم أَجْمعُونَ**) ، **وبـ(جُمَعَ)** بعدَ (كلِّهِنَّ) ؛ **نحوُ** : (**جاءتِ الهنداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ**) .

❀ **قوله** : (**يُجاءُ بعدَ « كلٍّ » بـ« أَجْمَعَ »** . . .) إلىٰ آخره ، **وقد يُجاءُ بعدَ (أَجْمَعَ)** : بـ (**أَكْتَعَ**) ، **وبعدَ (جَمْعاءَ)** : بـ (**كَتْعاءَ**) ، **وبعدَ (أَجْمَعِينَ)** : بـ (**أَكْتَعِينَ**) ، **وبعدَ (جُمَعَ)** : بـ (**كُتَعَ**) ، ونحو ذلك ، **وقد يُجاء بعدَ ما ذُكِرَ** : بـ (**أَبْصَعَ**) ، و(**بَصْعاءَ**) ، و(**أَبْصَعِين**) ، و(**بُصَعَ**) ، **وزاد الكُوفيُّونَ بعدَ (أَبْصَعَ) وأخواتِهِ** : (**أَبْتَعَ**) ، و(**بَتْعاءَ**) ، و(**أَبْتَعِينَ**) ، و(**بُتَعَ**) .

وقُدِّمتْ (كلٌّ) على الجميع ؛ لكونها أَنَصَّ في الإحاطة ، **ووَلِيَها (أَجْمَعُ)** ؛ لأَنَّهُ صريحٌ في الجَمْعِيَّة ؛ لاشتقاقه مِنَ الجَمْع ، **ثُمَّ (أَكْتَعُ)** ؛ لانحطاطه عنه في الدَّلالة على الجَمْع ؛ لأَنَّهُ مِنْ (تَكَتَّعَ الجِلْدُ) : إذا اجتمعَ عندَ إلقائه على النار ، **ثُمَّ (أَبْصَعُ)** ؛ لأَنَّهُ مِنَ البَصْعِ ؛ وهو الخَرْقُ الضَّيِّقُ الذي لا يكادُ يَنفُذُ منه الماءُ لاجتماعه ، **وقيل** : مِنْ (تَبَصَّعَ العِرْقُ) : إذا سال ، وهو لا يسيلُ حتىٰ يجتمعَ ؛ فهو دونَهُ في الدَّلالة على الجمع ، **وأُخِّرَ (أَبْتَعُ)** ؛ لأَنَّهُ أبعدُ مِنْ (أَبْصَعَ) ؛ مِنْ قولِهِم : (رجلٌ بَتِعُ الكَفِّ) : إذا كان شديدَ المفاصل ، **وقيل** : مِنَ البَتَعِ ؛ وهو طُولُ العُنُق ، ولا يخلو مِنْ دَلالته

❀ **قوله** : (**لأَنَّهُ صريحٌ في الجَمْعِيَّة**) ؛ أي : التي هي مِنْ لوازم الشُّمُول .

٥٢٥ـ ودونَ (كلٍّ) قد يَجِيءُ (أَجْمَعُ)　　(جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثمَّ (جُمَعُ)

أي : قد وَرَدَ استعمالُ العربِ (أَجْمَعَ) في التوكيد غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّهِ) ؛ نحوُ : (جاء الجيشُ أَجْمَعُ) ، واستعمالُ (جَمْعاءَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّها) ؛ نحوُ : (جاءتِ القبيلةُ جَمْعاءُ) ، واستعمالُ (أَجْمَعِينَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّهم) ؛ نحوُ : (جاء القومُ أَجْمَعُونَ) ، واستعمالُ (جُمَعَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّهنَّ) ؛ نحوُ : (جاء النساءُ جُمَعُ) .

وزَعَمَ المُصنِّفُ : أنَّ ذلك قليلٌ ، ومنه : قولُهُ[1] :　　[من مشطور الرجز]

٢٨٩ـ يا ليتَنِي كنتُ صَبِيّاً مُرضَعَا

على اجتماعٍ ، أفادَهُ الفارِضيُّ مع زيادةٍ مِنْ شيخ الإسلام[2] .

* قوله : (قد يَجِيءُ « أَجْمَعُ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مِنْ إقامة الظاهر مُقامَ الضمير ؛ لتقدُّم (كلٍّ) و(أَجْمَعَ) . . . إلىٰ آخره في البيت قبلَهُ .

* قوله: (يا ليتَنِي كنتُ . . .) إلىٰ آخره : في « العقد الفريد » لابن عبد ربه :

---

(١) أشطار مجهولة النسبة ، وقد احتجَّ بالشاهد : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٤ـ٢٩٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٦٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ١٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٤٠٦) ، وفيها شاهد آخر سيأتي في (٤/ ٣١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٨١ـ١٥٨٣) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ١٦٨ـ ١٦٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٦) ، الدرر السنية (٢/ ٧٣٦) .

تَحمِلُني الذَّلْفاءُ حولاً أَكْتَعَا
إذا بَكَيتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا
إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبكِي أَجْمَعَا

(نَظَرَ أعرابيٌّ إلى امرأةٍ حَسْناءَ ومعها صبيٌّ يبكي ، فلمَّا بكىٰ قبَّلَتْهُ ، فأَنْشَأَ يقولُ[1] : « يا ليتَنِي . . . » إلىٰ آخره) انتهىٰ[2] .

وبه تعلمُ : أنَّ المُرادَ بـ (الذَّلْفاء) : المرأةُ الحَسْناءُ ، كما في كتب اللغة[3] ، لا اسمُ امرأةٍ ؛ خلافاً لِمَا في « الشواهد » ومَنْ تَبِعَهُ[4] ، وتُجمَعُ علىٰ (ذُلْفٍ) بضمِّ المُعجَمة وسكونِ اللام ؛ كـ (حَمْراءَ وحُمْرٍ) ، و(**حولاً**) : منصوبٌ على الظرف ، و(**أَكْتَعَا**) : تأكيدٌ له ، **والشاهدُ** : في قوله : (أَجْمَعَ) ؛ حيثُ أُكِّدَ به غيرَ مسبوقٍ بـ (كلٍّ) .

❁ **قوله : (وبه تعلمُ : أنَّ المُرادَ بـ « الذَّلْفاء » . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ ما فيه** ؛ إذ لا مانعَ مِنْ كون تلك المرأةِ كان اسمُها الذَّلْفاءَ ، وذَكَرَ في « القاموس » : أنَّ الذَّلْفاءَ مِنْ أسمائهنَّ[5] ، وهو بالذال المُعجَمة ، خلافاً لِمَا يُوجَدُ في كثير مِنْ نسخ الشارح والمُحشِّي مِنْ رَسْمه بالزاي[6] .

---

(١) أي : الأعرابي .
(٢) العقد الفريد (٤/ ٤٩) .
(٣) انظر « الصحاح » (٤/ ١٣٦٢) ، و« لسان العرب » (٩/ ١١١) ، و« تاج العروس » (٢٣/ ٣٢٠ـ٣٢١) .
(٤) المقاصد النحوية (٤/ ١٥٨٢) ، وانظر « حاشية السيِّد البُلَيدي » (٢/ق١٨) ، و« حاشية الصبان » (٣/ ١١٤) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٥/ ١٦٨) .
(٥) القاموس المحيط (٣/ ١٣٨) .
(٦) رُسم بها في (ح) من نسخ الشارح ، وفي غالب نسخ المحشي .

٥٢٦ـ وإنْ يُفِدْ توكيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ . . . .

وفي هـٰذا الرَّجَزِ أمورٌ ؛ منها : هـٰذا ، وإفرادُ (أَكْتَعَ) عن (أَجْمَعَ) ، وتوكيدُ النكرةِ المحدودةِ ، والفصلُ بينَ المُؤكِّد والمُؤكَّد ، ومثلُهُ في التنزيل : ﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

و(أَرْبَعَا) : صفةٌ لمصدرٍ محذوف ، و(إذاً) : جوابُ شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ أي : إنْ كان الأمرُ كذا إذاً ظَلِلْتُ ، خلافاً لِمَا في « شرح الشواهد »[1] ، و(الدهر) : منصوبٌ على الظرف ، و(أَجْمَعَا) : تأكيدُهُ ، كذا أفاده بعضُ الفضلاء .

❀ قوله : (وإنْ يُفِدْ . . .) إلىٰ آخره : (توكيدُ) بالرفع : فاعلُ (يُفِدْ) بضمٍّ أوَّله ؛ مِنْ (أفادَ) .

والمُرادُ : أنَّهُ يجوزُ توكيدُ النكرةِ المحدودةِ بلفظٍ مِنْ ألفاظ الإحاطة؛ كـ (كلٍّ)، و(جميعٍ) ، و(عامَّةٍ) ، ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[2] .

❀ قوله : (وإفرادُ « أَكْتَعَ » عن « أَجْمَعَ ») ؛ أي : وهو قليلٌ ، وقولُهُ : (وتوكيدُ النكرةِ المحدودةِ) ؛ أي : وهو ممنوعٌ عندَ البَصْريِّينَ ، كما يأتي[3] ، وقولُهُ : (والفصلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهو خلافُ الأصل .

---

(١) المقاصد النحوية (٤/ ١٥٨٢) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٣٧) .

(٣) انظر (٤/ ٣١١) .

. . . . وعن نُحَاةِ البَصْرةِ المَنْعُ شَمِلْ

مذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ توكيدُ النكرة[1] ، سواءٌ كانتْ محدودةً ؛ كـ (يوم) ، و(ليلة) ، و(شهر) ، و(حَوْل) ، أو غيرَ محدودةٍ ؛ كـ (وقت) ، و(زمن) ، و(حِين) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ ـ واختارَهُ المُصنِّفُ ـ : جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ ؛ لحصول الفائدةِ بذلك ؛ نحوُ : (صُمْتُ شهراً كلَّهُ)[2] ، . . . .

❀ قوله : (وعن نُحَاةِ البَصْرةِ . . .) إلىٰ آخره : (المنعُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (شَمِل) ، و(عن نُحَاةِ) : مُتعلِّقٌ به ، أو بـ (المنعُ) ، وصحَّ ذلك ؛ لأنَّهُ يُغتفَرُ في الظروف ما لا يُغتفَرُ في غيرها ، والتقديرُ : (والمنعُ عن جمهور نُحَاةِ البَصْرةِ . . شَمِلَ المُفِيدَ وغيرَهُ) .

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ به) ؛ أي : بـ (شَمِل) ، والمعنىٰ : أنَّ الشُّمُولَ ناشئٌ عنهم ؛ بمعنىٰ أنَّهُ مَحكِيٌّ عنهم ، ويحتملُ أنَّ المُرادَ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ به ؛ لكونه حالاً مِنْ ضميره ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : لأنَّ ألفاظَ التوكيد كلها معارفُ ، سواءٌ المضاف لفظاً وغيره ، فيلزمُ تخلُّفُهُما تعريفاً وتنكيراً ، وهو ممنوعٌ عندَهُم . « خضري » (٢/٦١٢) ، وانظر ما سيأتي في (٤/٣٢٢) .

(٢) ذهب إليه بعض الكُوفيِّينَ ، وذهب بعضُهُم إلىٰ أنَّهُ يجوزُ توكيد النكرة مطلقاً . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/٣٦٩ـ٣٧٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/٢٩٦ـ٢٩٧) .

ومنهُ : قولُهُ : [من مشطور الرجز]

تَحمِلُنـي الـذَّلْفـاءُ حـولاً أَكْتَعَـا

وقولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٩٠ـ قـد صَـرَّتِ البَكْـرةُ يـومـاً أَجْمَعَـا

❀ قوله : (**حولاً أَكْتَعَا**) **الشاهدُ فيه هنا** : توكيدُ النكرةِ المحدودةِ ، **وهو مأخوذٌ مِنْ قولهم** : (أتىٰ عليه حولٌ كَتِيعٌ) ؛ أي : تامٌّ .

❀ قوله : (**قد صَرَّت**) ؛ مِنَ الصَّرير ؛ أي : صَوَّتَتْ ، (**البَكْرةُ**) بسكون الكاف هنا ، ويجوزُ فتحُها ؛ مفردُ (بَكَرٍ) بفتح الكاف ؛ **وهو مِنْ شواذِّ الجمع** ؛ لأنَّ (فَعْلَةَ) لا تُجمَعُ علىٰ (فَعَلٍ) ، إلا ألفاظاً قليلةً ؛ . . . .

❀ قوله : (**لأنَّ « فَعْلَةَ »**) ؛ أي : بالسكون ، **وقد يُقالُ** : إنَّ (بَكَر) جمعٌ لـ (بَكَرَة) المفتوح ، **وأمَّا جمعُ الساكن** فهو : (بَكَرَات) ؛ كـ (سَجْدَة وسَجَدَات) .

---

(١) شطر مجهول النسبة ، قال أبو البركات الأنباري : (هـٰذا البيت مجهولٌ لا يُعرَف قائلُهُ ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به) ، ويأتي عليه الإيراد والجواب السابقان تعليقاً في (٢/ ٤٧٠) ، ويُنشَدُ قبله :

إنَّا إذا خُطَّافُنا تَقَعْقَعَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٦١) ، و« المساعد » (٢/ ٣٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٧٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٠٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٨٣ـ١٥٨٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ١٨١ـ١٨٢) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٧٣) .

٥٢٧ـ واْغنَ بـ (كِلْتا) في مُثنّىً و(كِلَا) عن وزنِ (فَعْلَاءَ) ووزنِ (أَفْعَلَا)

نحوُ : (حَلْقة وحَلَق) ، كما في « الصحاح »[١] ، والمُرادُ بها : بَكْرةُ البئر التي يُستقىٰ عليها ؛ يعني : لا ينقطعُ استقاءُ الماءِ مِنَ البئر بالبَكْرة .

❁ قوله : (واْغْنَ . . .) إلىٰ آخره : (اْغْنَ) : فعلُ أمرٍ ؛ مِنْ (غَنِيَ ـ بكسر النون ـ يَغْنىٰ) بفتحها ؛ أي : استَغْنِ ، والمجروراتُ الثلاثةُ : مُتعلِّقةٌ به .

❁ قوله : (عن وزنِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : تثنيةِ مَوْزُونِ (فَعْلاءَ) بفتح الفاء ، ومَوْزُونِ (أَفْعَلَا) بفتح العين ، وهٰذا البيتُ مِنْ تعلُّقات قولِهِ : (وبعدَ « كلٍّ » أكَّدُوا . . .) إلىٰ آخره ، وأخَّره بعدَ قولِهِ : (وإن يُفِدْ . . .) إلىٰ آخره ؛ لكون تلك المسألةِ أَقْوى ارتباطاً ، هٰكذا أفاده السيِّد[٢] .

❁ قوله : (نحوُ : حَلْقة) بسكون اللام .

❁ قوله : (أَقْوى ارتباطاً) ؛ أي : بهٰذا الباب ؛ مِنْ حيثُ قُوَّةُ الخلافِ ، واختيارُهُ ما لم يَخْتَرْهُ غيرُهُ ، فقدَّمه اهتماماً به .

ثمَّ إنَّ الاستغناءَ بـ (كلا) و(كلتا) عن تثنية (أَجْمَعَ) و(جَمْعاءَ) . . يَقتضِي : أنَّكَ لو قلتَ : (جاء الجيشانِ كلاهما) مثلاً . . دفعتَ احتمالَ مجيءِ بعضِ كلٍّ منهما ، كما دفعتَ احتمالَ مجيءِ أحدِهِما ، وهو كذلك ؛ لِمَا أنَّهُ

---

(١) الصحاح (٢/٥٩٦) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق٢٠) .

قـد تقـدَّم أنَّ المُثنَّىٰ يُـؤكَّـدُ بـ (النَّفْـس) أو (العَيْـن) ، وبـ (كـلا) و(كِلْتا)[1] ، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ لا يُؤكَّدُ بغير ذلك ؛ فلا تقولُ : (جاء الجَيْشانِ أَجْمَعانِ) ، ولا : (جاء القبيلتانِ جَمْعَاوانِ) ؛ استغناءً بـ (كلا) و(كِلْتا) عنهما ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ[2] .

٥٢٨ـ وإنْ تُـؤكِّـدِ الضميـرَ المُتَّـصِـلْ ... بـ (النَّفْسِ) و(العَيْنِ) فبعدَ المُنفصِلْ

❋ قوله : (فبعدَ المُنفصِل) الفاءُ : جوابُ شرطٍ ، و(بعدَ) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، و(المُنفصِل) : نعتٌ لمحذوف ، والتقديرُ : (فتوكيدُهُ بعدَ الضميرِ المُنفصِلِ) ، قاله المَكُوديُّ[3] .

رفعَ احتمالَ مجازِ الحذف والمجازِ العقليِّ والمجازِ اللغويِّ عن قولك : (الجيشانِ) .

فاندفعَ ما قد يُقالُ : إنَّ (أَجْمعانِ) و(جَمْعاوانِ) في قولك : (جاء الجيشانِ أَجْمعانِ) و(القبيلتانِ جَمْعاوانِ) . . لدفع احتمالِ مجيءِ أحدِ الجيشَينِ أو إحدى القبيلتَينِ ، ولاستغراق أفرادِهما ، ودفعِ احتمالِ مجيء

(١) انظر (٤/٣٠٢ـ٣٠٣) .

(٢) وتَبِعَهُم علىٰ ذلك ابنُ خروف قياساً ، مع اعترافهم بعدم السماع ، وقياسُ مذهبهم : جوازُهُ في توابع (أجمع) ؛ كـ (أكتعين) و(كَتْعاوين) . انظر « شرح التسهيل » (٣/٢٩٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٢٥) ، و« حاشية الخضري » (٢/٦١٣) .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص٢٢٠) .

وإنَّما وَجَبَ ما ذُكِرَ ؛ لوقوع اللَّبْس في بعض المواضع ؛ كما لو قلتَ : (هندُ ذهبتْ نَفْسُها) ، و(سُعْدىٰ خرجتْ عَيْنُها) ؛ إذ يحتملُ أنْ يكونَ : (نَفْسُها ذهبتْ) ، و(عَيْنُها خرجتْ) ، فإذا قيل : (ذهبتْ هي نَفْسُها) . . لم يكن لَبْسٌ ، ولم يُفرِّقُوا بينَ هـٰذَينِ المثالَينِ وغيرِهما ؛ طَرْداً للباب . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (عَنَيتُ) بضمِّ التاء : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلُهُ : المُتكلِّمُ ، و(عَنَىٰ يَعْني) مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ) ؛ بمعنىٰ : قصدتُ ، و(ذا) : بمعنىٰ

بعضِ كلٍّ منهما ، وأمَّا (كلاهما) و(كلتاهما) في قولك : (جاء الجيشانِ كلاهما) و(القبيلتانِ كلتاهما) . . فلدفع احتمالِ مجيءِ أحدِ الجيشَينِ أو إحدى القبيلتَينِ ، ولا دَلالةَ لهما على استغراقِ أفرادِ كلٍّ منهما ، فإذا اختلف المُفادُ فكيف يُستغنىٰ بالأخيرَينِ عن الأوَّلَينِ ؟! فتنبَّهْ لذلك .

❀ قوله : (وإنَّما وَجَبَ ما ذُكِرَ . . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما اختصَّ هـٰذا الحكمُ بـ (النَّفْس) و(العينِ) ؛ لكثرة استعمالِهما في غير التوكيد ؛ كـ (علمتُ ما في نفسك) ، و(عينُ زيدٍ حسنةٌ) ، بخلاف باقي الألفاظ .

❀ قوله : (إذ يحتملُ أنْ يكونَ : نَفْسُها . . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : (إذ يتبادرُ منه : أنَّ المُرادَ : أنَّ نَفْسَها . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٧) .

. . . . وأكَّدُوا بما سِـواهُمـا والقيـدُ لـن يُلتَـزَمَـا

لا يجوزُ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المُتَّصِلِ بـ (النَّفْس) أو (العَيْنِ) إلا بعدَ تـأكيـدِهِ بضميـرٍ مُنفصِـلٍ[1] ؛ فتقـولُ : (قُـومُـوا أنتـم أَنْفُسُكُـم) ، أو : (أَعْيُنُكُم) ، ولا تَقُلْ : (قُومُوا أَنفُسُكُم) .

فإذا أكَّدتَهُ بغير (النَّفْس) و(العَيْن) . . لم يلزمْ ذلك ؛ فتقولُ : (قُومُوا كُلُّكُم) ، أو : (قُومُوا أنتم كُلُّكُم) .

وكذا إذا كان المُؤكَّدُ غيرَ ضميرِ رفعٍ ؛ بأنْ كانَ ضميرَ نصبٍ أو جرٍّ ؛ فتقولُ : (مررتُ بكَ نَفْسِكَ) ، أو : (عَيْنِكَ) ، و(مررتُ بكُم كُلِّكُم) ، و(رأيتُكَ نَفْسَكَ) ، أو : (عَيْنَكَ) ، و(رأيتُكُم كُلَّكُم) .

(صاحبِ) ؛ مفعولٌ مضافٌ إلى (الرفعِ) .

❁ **قوله : (بما سواهُما)** ؛ أي : (النَّفْسِ) و(العَين) .

❁ **قوله : (والقيدُ لن يُلتزَمَا)** ؛ أي : وهو كونُهُ بعدَ المُنفصِل .

❁ **قوله : (المرفوعِ المُتَّصِلِ)** سواءٌ كان بارزاً ؛ كما مثَّل ، أو مُستتِراً ؛ كـ (قامَ هو نَفْسُهُ) .

---

(١) الشرط : مُطلَقُ فاصلٍ ولو غيرَ ضمير ؛ نحوُ : (قُومُوا في الدار أَنْفُسُكُم كُلُّكُم) ؛ كما يَقتضِيهِ كلام « التسهيل » . « خضري » (٢/ ٦١٤) .

٥٣٠ـ وما مِنَ التوكيدِ لفظيٌّ يَجي مُكرَّراً كقولِكَ (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنْ قِسْمَيِ التوكيدِ ؛ وهو التوكيدُ اللفظيُّ ؛ وهو تَكْرارُ اللفظِ الأوَّلِ بعَيْنِه[١] ؛ اعتناءً به ؛ نحوُ : (ادْرُجِي ادْرُجِي) ، . . . .

❋ قوله : (وما مِنَ التوكيدِ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ موصول ، و(لفظيٌّ) : خبرُ مبتدأٍ محذوف هو العائدُ ، والمبتدأُ مع خبرِهِ : صِلَةُ (ما) ، وجاز حذفُ صَدْرِ الصِّلَةِ ـ وهو العائدُ ـ للطُّول بالجارِّ والمجرور ، وهو مُتعلِّقٌ باستقرار علىٰ أنَّهُ حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ في الخبر ؛ إذ هو في تأويل المُشتَقِّ ، و(مُكرَّراً) بفتح الراء : حالٌ مِنْ فاعل (يَجِي) المُستتِرِ ، وجملةُ (يَجِي) : خبرُ الموصول ، والتقديرُ : (والذي هو لفظيٌّ حالَ كونِهِ كائناً مِنَ التوكيد . . يجيءُ مُكرَّراً) .

❋ قوله : (ٱدْرُجِي) فعلُ أمرٍ وفاعلٌ ، وهو بضمِّ الراء ؛ مِنْ (دَرَجَ الصبيُّ يَدرُجُ) ـ كـ (قَعَدَ يَقعُدُ) ـ : إذا مشىٰ .

❋ قوله رحمه الله : (وما مِنَ التوكيد لفظيٌّ . . .) إلىٰ آخره : حُكْمٌ يُفهَمُ منه التعريفُ ، لا تعريفٌ ، وإلا كان فيه دَوْرٌ ، فتنبَّهْ .

❋ قوله : (وهو) ؛ أي : الجارُّ والمجرورُ (مُتعلِّقٌ . . .) إلىٰ آخره ،

---

(١) ولا يَضُرُّ فيه بعضُ تغيير كما قال السيوطي ؛ نحوُ : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ ﴾ [الطارق : ١٧] ، وقد يكونُ التَّكْرار بمرادفه ؛ نحوُ : (أنتَ بالخير حقيقٌ قَمَن) ، ومنه : تأكيدُ الضمير المُتَّصِل بالمنفصل ، والمُرادُ بالتَّكْرار : تكرارُهُ إلىٰ ثلاث فقط ؛ لاتِّفاق الأدباء على انتفاء أكثرَ منها في كلام العرب ، وأمَّا ما في سورة (الرحمـٰن) و(المرسلات) . . =

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

٢٩١ـ فأينَ إلىٰ أينَ النَّجَاةُ ببَغْلَتِي أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر : ٢١] .

❀ **قوله : (فأينَ إلىٰ أينَ . . .) إلىٰ آخره : قد مرَّ الكلامُ عليه مُستوفىً في (التنازع)[2] ، والشاهدُ هنا : تأكيدُ الفعلِ ، وقد اجتمعَ في هٰذا البيتِ أمرانِ : الإتيانُ بالفعل مع فاعله ، وخُلُوُّهُ عنه ، والأوَّلُ موجودٌ في (احبِسِ احبِسِ) ، والثاني في (أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ) .**

❀ **قوله : (﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾) قيل : هٰذا ليس تأكيداً ؛ لأنَّ معناه : دكّاً بعدَ دكٍّ ، وفي « الرَّضِيِّ » ما حاصلُهُ : (وأمَّا نحوُ : « قرأتُ الكتابَ سورةً سورةً » ، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر : ٢٢] . . فليس في الحقيقة تأكيداً ؛ إذ ليس الثاني لتقرير الأوَّل ، بل لتكرير المعنىٰ ؛ لأنَّ الثانيَ غيرُ الأوَّل ، والمعنىٰ :**

وقولُهُ : (إذ هو) ؛ أي : الخبرُ ؛ وهو (لفظيٌّ) ، وهٰذا تعليلٌ لاستتار الضمير فيه .

= فليس بتأكيد ؛ لأنَّها لم تتعدَّدْ علىٰ معنىً واحدٍ ، بل كلُّ آيةٍ قيل فيها ذلك فالمُرادُ التكذيبُ بما ذكر فيها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٦٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٧٢ـ١٧٣) .

(١) بيت مجهول النسبة، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٠١ـ٣٠٢) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٦٣) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٩٧٩) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٩٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٣٠) ، وانظر « خزانة الأدب » (٥/ ١٥٨ـ ١٥٩) ، وفي (و) : (النَّجاءُ) بدل (النَّجاة) ، واقتصر على المدِّ العينيُّ والبغدادي ، وفسَّراه بالإسراع .

(٢) انظر (٣/ ١٦٩) .

٥٣١ـ ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ مُتَّصِلْ إلَّا مَعَ اللفظِ الذي بهِ وُصِلْ

أي : إذا أُرِيدَ تكريرُ لفظِ الضميرِ المُتَّصِلِ للتوكيد . . لم يَجُزْ ذلك إلا بشرطِ اتِّصالِ المُؤكِّد بما اتَّصل بالمُؤكَّد ؛ نحوُ : (مررتُ مررتُ) ،و(قمتُ قمتُ) ، و(مررتُ بكَ بكَ) ، و(رغبتُ فيهِ فيهِ) ، ولا تقولُ : (مررتُ بِكَكَ) .

« جميعَ السُّوَر » ، و« صفوفاً مختلفةً ») انتهىٰ ؛ فإعرابُ الثاني مِنْ ذلك بإعراب الأوَّل ؛ لأنَّهُما في تقديرِ كلمةٍ واحدة . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

فيكونُ المجموعُ حالاً ؛ كما في : (ادخلوا رجلاً رجلاً) ، لٰكن قال الفارِضيُّ : (وفي هٰذا نَظَرٌ ؛ لأنَّ الدَّكَّ في القيامة مرَّةٌ واحدةٌ ؛ بدليل قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة : ١٤])[2] .

❁ قوله : (ولا تُعِدْ) مضارعُ (أعادَ) ، أصلُهُ : (تُعِيدُ) ؛ حُذِفَتِ الضمَّةُ للجازم ـ وهو (لا) الناهيةُ ـ والياءُ لالتقاء الساكنَينِ ، والفاعلُ : مُستتِرٌ فيه ، و(لفظَ) : مفعولُهُ ، و(مع) : في موضع الحال ، وتقديرُ البيت : (ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ إلا مُصاحِباً للَّفظ الذي وُصِلَ به) .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٤٠) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٢/ ٣٧٢ـ٣٧٣) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٧) .

٥٣٢ـ كذا الحروفُ غيرُ ما تَحَصَّلَا　　　بهِ جوابٌ كـ (نَعَمْ) وكـ (بَلَىٰ)

أي : **كذلك إذا أُرِيدَ توكيدُ الحرفِ الذي ليس للجواب** ؛ يجبُ أنْ يُعادَ مع الحرفِ المُؤكِّد ما اتَّصل بالمُؤكَّد ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ) ، و(في الدار في الدار زيدٌ) ، ولا يجوزُ : (إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ) ، ولا : (في في الدار زيدٌ) .

فإن كان الحرفُ جواباً ؛ كـ (نَعَمْ) ، و(بلىٰ) ، و(جَيْرِ) ، و(أَجَلْ) ،

❃ قوله : (كذا الحروفُ) كذا : خبرٌ مُقدَّم ، و(الحروفُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(غيرُ) : نعتٌ لـ (الحروفُ) ، أو منصوبٌ على الاستثناء ، و(جوابٌ) : فاعلُ (تَحَصَّلَا) ، والألفُ فيه : للإطلاق .

❃ قوله : (جَيْرِ) بفتح الجيم معَ كسرِ الراء وفتحِها : حرفُ جوابٍ بمعنىٰ (نَعَم) انتهىٰ « مغني »[1] .

❃ قوله : (و« أَجَلْ ») بسكون اللام : حرفُ جوابٍ مثلُ (نَعَمْ) ؛ فيكونُ تصديقاً للمُخبِرِ ، وإعلاماً للمُستخبِرِ ، ووَعْداً للطالب ؛ فيقعُ بعدَ

❃ قوله : (فيكونُ تصديقاً للمُخبِر) ؛ أي : بإثباتٍ أو نفيٍ ، وكذا ما بعدَهُ ، وقولُهُ : (ووَعْداً للطالب) المُرادُ بالطلب هنا : ما يشملُ : النهيَ ، . . . . .

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٦٥) .

و(إي) ، و(لا) . . جاز إعادتُهُ وحدَهُ ؛ فيُقالُ لك : (أقام زيدٌ ؟) ، فتقولُ : (نَعَمْ نَعَمْ) ، أو : (لا لا) ، و(أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ ؟) ، فتقولُ : (بَلَىٰ بَلَىٰ) .

٥٣٣ـ ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الذي قدِ ٱنْفَصَلْ أَكِّــدْ بــهِ كــلَّ ضميــرٍ ٱتَّصَــلْ

نحوِ : (قام زيدٌ) ، ونحوِ : (أقام زيدٌ ؟) ، ونحوِ : (اضْرِبْ زيداً) انتهىٰ « مغني »[١] .

❀ قوله : (إي) بكسر الهمزة وسكونِ الياء : حرفُ جوابٍ بمعنىٰ (نعم)[٢] .

❀ قوله : (ومُضْمَرُ الرفعِ) مُضْمَر : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أَكِّدْ به) ، أو منصوبٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (أَكِّدْ) علىٰ حدِّ : (زيداً امرُرْ به) .

خاتمة

[في بعض أحكام التوكيد]

لا يجوزُ في ألفاظ التوكيدِ القطعُ ؛ لا إلى الرفع ، ولا إلى النصب ،

والتحضيضَ ، والعَرْضَ ؛ نحوُ : (لا تضربْ عَمْراً) ، و(هلَّا تأتينا) ، و(أَلَا تُحدِّثُنا) .

❀ قوله : (لا يجوزُ في ألفاظ التوكيدِ القطعُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : على

---

(١) مغني اللبيب (١/٢٨) .

(٢) انظر « مغني اللبيب » (١/١٠٨) .

أي : يجوزُ أنْ يُؤكَّدَ بضميرِ الرفعِ المُنفصِلِ كلُّ ضميرٍ مُتَّصِلٍ ؛ مرفوعاً كان ؛ نحوُ : (قمتَ أنتَ) ، أو منصوباً ؛ نحوُ : (أكرمتَني أنا) ، أو مجروراً ؛ نحوُ : (مررتُ بهِ هو) ، والله أعلم .

ولا يجوزُ عطفُ بعضِها علىٰ بعض ، وألفاظُهُ كلُّها معارفُ ، أمَّا ما أُضِيفَ إلى الضمير . . فظاهرٌ ، وأمَّا (أَجْمَعُ) وتوابعُهُ : فقيل : إنَّ تعريفَهُ بالإضافة ، ونُسِبَ إلىٰ سيبويه ، وقيل : بالعَلَميَّة ؛ كتعريف (أُسامةَ) ، ولكونها معارفَ مَنَعَ البَصْريُّونَ نصبَها على الحال . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

المُختار ؛ لمنافاة القطعِ مقصودَ التوكيد ؛ مِنْ حيثُ إشعارُ القطعِ بالاستقلال وعدمِ قصد التقوية التي هي مقصودُ التوكيد ، وإن كان دفعُ احتمالِ إرادةِ غيرِ الظاهر حاصلاً عندَ القطع .

❁ **قوله : (ولا يجوزُ عطفُ بعضِها علىٰ بعض)** ؛ فلا يُقالُ : (قام زيدٌ نَفْسُهُ وعينُهُ) ، ولا : (جاء القومُ كلُّهُم وأجمعونَ) ، وعلَّلُوهُ : باتِّحاد معنى (النَّفْس) و(العين) ، واتِّحادِ معنىٰ (كلٍّ) و(أجمعَ) .

ولا يُقالُ : هـٰذا يَقتضِي جوازَ نحوِ : (جاء القومُ أَنْفُسُهُم وكُلُّهُم) ؛ لعدم الاتِّحاد ، وإطلاقُهُم يُخالِفُهُ .

لأنَّا نقولُ : (أَنْفُسُهُم) بعدَ جَرَيانِهِ على (القوم) الدالِّ على الشُّمُول . . مُتَّحِدُ المعنىٰ مع (كُلُّهُم) المُتَّحِدِ مع (القوم) ، فتدبَّرْ .

❁ **قوله : (فقيل : إنَّ تعريفَهُ بالإضافة)** ؛ أي : المنويَّة .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٣٧) .

ولا يُقالُ : يَرِدُ على هٰذا القولِ ثبوتُهُ في (أجمعينَ) ونحوِهِ ، ومنعُ الصرف في الباقي ؛ فإنَّ ذلك يُفِيدُ عدمَ الإضافة رأساً .

لأنَّا نقولُ : ليس المُرادُ أنَّها معارفُ بنيَّة لفظِ المضاف إليه ، بل بنيَّة معنى الإضافةِ فقط ، وليس المُرادُ بنيَّة معناها إشرابَ تلك الكلماتِ معناها حتىٰ تكونَ مُتضمِّنةً لمعنىً حرفيٍّ ، فيكونَ ذلك مُقتضِياً لبنائها ، بل معناها مُرادٌ بدون استعمال تلك الكلماتِ فيه ، فتدبَّرْ .



العطف

٥٣٤ـ اَلعطفُ إمَّا ذو بيانٍ أو نَسَقْ . . . .

(العطفُ)

❀ قوله : (العطفُ) بفتح العين **لغةً** : الرجوعُ والالتفاتُ ، **واصطلاحاً** : يُقالُ لعَمَلِ المُتكلِّمِ هٰذا العملَ الخاصَّ ، وللمعطوف عطفَ بيانٍ أو عطفَ نَسَقٍ ، وسيأتي تعريفُ كلٍّ مِنَ المعطوفَينِ في كلام الشارح(١) .

❀ قوله : (اَلعطفُ إمَّا ذو بيانٍ . . .) إلىٰ آخره : (العطفُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (إمَّا ذو بيان . . .) إلىٰ آخره ، وسُمِّيَ بياناً ؛ لأنَّهُ تَكْرارٌ للأوَّل بمُرادفه لزيادة البيان ؛ فكأنَّكَ عطفتَهُ علىٰ نَفْسه .

[العطفُ]

❀ قوله : (كلٍّ مِنَ المعطوفَينِ) راعى المعنىٰ ، وإلا فالمُناسِبُ : (العَطْفَينِ) ، كما في نسخة(٢) .

❀ قوله : (فكأنَّكَ عطفتَهُ علىٰ نَفْسه) تفريعٌ علىٰ قوله : (لأنَّهُ تَكْرارٌ للأوَّل

(١) انظر (٤/٣٢٦ـ٣٢٧ ، ٣٣٨) .

(٢) هي كذلك في (هـ) .

. . . . والغَـرَضُ الآنَ بيـانُ مـا سَبَـقْ

٥٣٥ـ فَذُو البيانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حقيقـةُ القصـدِ بـهِ مُنكشِفَـهْ

❀ **قوله** : (**والغَرَضُ**. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والمقصودُ (**الآنَ**) بالنصب على الظرفيَّة ، **والمُرادُ بـ(ما سَبَق)** : عطفُ البيان .

❀ **قوله** : (**تابعٌ شِبْهُ**. . .) إلىٰ آخره : (**تابع**) : خبرٌ عن قوله : (ذو البيان) ، و(**شِبْه**) : نعتٌ له ؛ لأنَّ إضافتَهُ لا تُفِيدُ التعريفَ ؛ فلذا صحَّ وقوعُهُ نعتاً للنكرة .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (**تابعٌ**) جنسٌ يشملُ جميعَ التوابع ، و(**شِبْهُ الصِّفهْ**) **مُخرِجٌ** لعطف النَّسَقِ والبدلِ والتوكيد والنعت ؛ لأنَّ شِبْهَ الشيءِ غيرُهُ ؛ فكأنَّهُ قال : (تابعٌ غيرُ صفةٍ) ، وقولُهُ : (**حقيقةُ**. . .) إلىٰ آخره : لبيان الفرقِ بينَ النعتِ وعطفِ البيـان ، لا لـلإخـراج ، وهـٰذا **أَوْلـىٰ** ممَّـا صنعـه **الأُشْمُـونـيُّ**[1] ،

بمُرادفه) ، ولا دَخْلَ له في التوجيه ، ولا حاجةَ إليه هنا .

❀ **قوله** : (**لبيان الفرقِ**. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنْ نَظَرْنا لقوله : (به) ؛ أي : إنَّ عطفَ البيانِ يفارقُ النعتَ في أنَّهُ يكشفُ المتبوعَ بنفسه ، والنعتَ يكشفُهُ ببيانِ معنىً فيه ، فإن لم يُنظَرْ لذلك ، بل نُظِرَ لمُطلَقِ الانكشاف. . كان بياناً لوجه الشبه .

❀ **قوله** : (**ممَّا صنعه الأُشْمُونيُّ**) ؛ أي : حيثُ جَعَلَ قولَهُ : (حقيقةُ. . .)

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٤١٢) .

العطفُ كما ذَكَرَ ضربانِ :

أحدُهُما : عطفُ النَّسَق ، وسيأتي[1] .

والثاني : عطفُ البيان ، وهو المقصودُ بهـٰذا الباب .

وعطفُ البيانِ : هو التابعُ الجامدُ المُشبِهُ للصفة ....

والمُرادُ بالحقيقة : المعنىٰ ، و(القصد) بمعنى المقصودِ ؛ أي : المتبوعِ .

❀ قوله : (الجامدُ) قال في « التسهيل » : (أو بمنزلته)[2] ؛ أي : بأنْ

إلىٰ آخره : مُخرِجاً للنعت ، وعبارتُهُ : (و« شِبْهُ الصفهْ » : مُخرِجٌ لعطف النسق والبدلِ والتوكيد ، و« حقيقةُ القصدِ . . . » إلىٰ آخره : لإخراج النعت ؛ أي : إنَّهُ فارقَ النعتَ مِنْ حيثُ إنَّهُ يكشفُ المتبوعَ بنفسه ، لا بمعنىً في المتبوع ولا في سببيِّهِ) انتهىٰ .

ولك أنْ تُجِيبَ عنه : بأنَّ قولَهُ : (لإخراج النعت) ؛ أي : لإيضاح إخراجِهِ بقوله : (شِبْهُ الصفهْ) ، كما يُشِيرُ إليه قولُهُ : (أي : إنَّهُ فارقَ النعت . . .) إلىٰ آخره ، ولم يُنبِّهْ أوَّلاً علىٰ إخراجه بقوله : (شِبْهُ الصفهْ) ؛ لكونه في غاية الوضوح .

❀ قوله : (والمُرادُ بالحقيقة : المعنىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ معنى المتبوعِ مُنكشِفٌ بذات التابع ، لا بوصف فيه قائمٍ بالموصوف أو بسببيِّهِ كما في النعت .

---

(١) انظر (٤/ ٣٣٧) وما بعدها .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٧١) .

في إيضاحِ متبوعِهِ وعدمِ استقلالِهِ ؛ نحوُ[1] : [من مشطور الرجز]

كان صفةً فصار عَلَماً بالغَلَبة ؛ كـ (الصَّعِق) ، و(الرحمـٰن الرحيم) .

❁ قوله : (في إيضاح متبوعِهِ) عبارةُ ابنِ الناظم : (المُوضِحُ متبوعَهُ ـ أي : إن كان معرفةً ـ والمُخصِّصُ له)[2] ؛ أي : إن كان نكرةً .

❁ قوله : (وعدمِ استقلالِهِ) لا حاجةَ إليه للإخراج ؛ لأنَّ ما يخرجُ به ـ

❁ قوله : (كـ « الصَّعِق ») بكسر العين : هو خُوَيلدُ بنُ نُفَيلٍ ، كان يُطعِمُ الناسَ بتهامةَ ، فسَفَتِ الريحُ الترابَ في جِفانه ـ أي : أوعيةِ طعامه ـ فسبَّها ،

---

(١) الشطر لعبد الله بن كَيْسَبَةَ ، كما في « الإصابة » لابن حجر (٥/ ٧٥) ، وكان قد أتىٰ سيدَنا عمرَ رضي الله عنه ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ؛ إنَّ أهلي بعيدٌ ، وإنِّي علىٰ ناقةٍ دَبْراءَ نَقْباءَ ، فاحمِلْني ، فقال عمرُ : كذبتَ ، والله ؛ ما بها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر ، فانطلق الأعرابيُّ ، فحلَّ ناقته ، ثمَّ استقبل البَطْحاءَ وجعل يقولُ وهو يمشي خلفَ ناقته :

أَقْسَمَ بِـاللهِ . . . . .

مـا مسَّهـا مِـنْ نَقَـبٍ ولا دَبَـرْ

اِغْفِرْ لهُ اللهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

وعمرُ مُقبِلٌ مِنْ أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : (اغفِرْ له اللهمَّ إن كان فَجَرْ) . . قال : اللهمَّ ؛ صَدِّقْ ، حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : ضَعْ عن راحلتك ، فوضع فإذا هي كما قال ، فحَمَلَهُ علىٰ بعير وزوَّده وكساه .

وزعم ابنُ يعيش في « شرح المفصل » (٢/ ٢٧٢) : أنَّ البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو غيرُ صحيح ؛ لأنَّهُ لم يُدرِكْ سيدَنا عمر ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٢/ ٣٩٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٤٧) ، وفيه شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو جوازُ تقديم الكُنْية على الاسم ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٥٥ـ ٣٥٦ ، ٤/ ١٦٠٣) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ١٥٤ـ ١٥٧) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٣٦٦) .

٢٩٢ـ أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

فـ (عُمَر) : عطفُ بيانٍ ؛ لأنَّهُ مُوضِحٌ لأبي حفصٍ .

فخَرَجَ بقوله : (الجامد) : الصفةُ ؛ لأنَّها مُشتقَّةٌ أو مُؤوَّلةٌ به ، وخَرَجَ بما بعدَ ذلك : التوكيدُ وعطفُ النَّسَق ؛ لأنَّهما لا يُوضِحانِ متبوعَهُما[١] ، والبدلُ الجامدُ ؛ لأنَّهُ مُستقِلٌّ .

٥٣٦ـ فـأَوْلِيَنْـهُ مِـنْ وِفـاقِ الأوَّلِ ما مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ النعتُ وَلِي

وهو البدل ـ يخرجُ بما قبلَهُ[٢] .

❁ قوله : (فأَوْلِيَنْهُ) هـٰذه الفاءُ : للتفريع ، كما قاله ابنُ هشام[٣] ؛ فإنَّ كونَهُ كالنعت يُوجِبُ أنْ يُعطىٰ ذلك ، و(أَوْلِ) : فعلُ أمرٍ يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولَين ؛ مِنْ (أَوْلىٰ يُولِي) ؛ أحدُهُما : الهاءُ العائدةُ علىٰ قوله : (ذو البيان) ، والثاني : (ما) الموصولةُ ، و(مِنْ وِفاقِ) : مُتعلِّقٌ بـ (أَوْلِيَنْهُ) ،

فرُمِيَ بصاعقةٍ ، فسُمِّيَ الصَّعِقَ ، وهو في الأصل : اسمٌ لكلِّ مَنْ رُمِيَ بصاعقة .

❁ قوله : (و« مِنْ وِفاقِ » : مُتعلِّقٌ بـ « أَوْلِيَنْهُ » . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ قولَهُ أوَّلاً : (مِنْ وِفاقِ الأوَّل) مُتعلِّقٌ بـ (أَوْلِيَنْهُ) ، وقولَهُ ثانياً : (مِنْ وِفاقِ الأوَّل) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ بيان لـ (ما) الواقعةِ مفعولاً ثانياً

---

(١) أي : الأصل فيهما ذلك ، وقد يعرض لهما الإيضاح . « خضري » (٢/ ٦١٧) .
(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٧) .
(٣) انظر « نكت السيوطي » (ق/ ١٧٤) .

لـ (أَوْلِيَنْهُ) ، والمُوافقةُ الأُولىٰ عامَّةٌ ؛ لأنَّها تشملُ الموافقةَ في كونِ كلٍّ كنيةً أو اسماً أو لقباً ، والمُوافقةُ الثانيةُ خاصَّةٌ ، والمعنىٰ : وأَعْطِيَنْهُ مِنَ المُوافقة العامَّةِ المُوافقةَ الخاصَّةَ التي أُعطِيتْ للنعت المعلومةَ ممَّا سبق ، وذكرُ الخاصِّ بعدَ العامِّ مُفِيدٌ . انتهىٰ « شيخنا » .

وفيه : أنَّهُ لا حاجةَ لبيانِ (ما) علىٰ هٰذا ، وأمَّا جَعْلُ قولِهِ أوَّلاً : (مِنْ وِفاق الأوَّل) بياناً لـ (مِثْلَ) محذوفاً مضافاً إلىٰ (ما) ، وقولِهِ ثانياً : (مِنْ وفاق الأوَّل) بياناً لـ (ما) ، ولفظ (الأوَّل) في التركيب الأوَّل كنايةٌ عن المُبيَّن ، وفي التركيب الثاني كنايةٌ عن المنعوت ، والتقديرُ : (أَعْطِ عطفَ البيانِ مِنْ مُوافقةِ أوَّلِهِ ـ وهو المُبيَّن ـ مثلَ ما تولَّاه النعتُ مِنْ مُوافقةِ أوَّلِهِ) ؛ وهو المنعوتُ ، وقُدِّرَ هٰذا المضافُ المحذوفُ ؛ لأنَّ المُعطىٰ لعطف البيانِ ليس هو عينَ المُعطىٰ للنعت ، بل مثلُهُ . . ففيه : أنَّهُ حيثُ بُيِّن (ما) بما بعدَها يكونُ المِثْلُ معلوماً ، فلا حاجةَ للبيان الأوَّل ؛ ولهٰذا قال العلَّامةُ الصبَّانُ[1] : (إنَّ في كلام الناظم تَكْراراً ؛ لأنَّهُ إنْ جُعِلَ قولُهُ أوَّلاً : « مِنْ وِفاق الأوَّل » بياناً لـ « ما » مُقدَّماً عليه . . استُغْنِيَ عن قوله ثانياً : « مِنْ وِفاق الأوَّل » ، وإنْ جُعِلَ قولُهُ ثانياً : « مِنْ وِفاق الأوَّل » بياناً لـ « ما » . . استُغْنِيَ عن قوله أوَّلاً : « مِنْ وِفاق الأوَّل »)[2] ، تأمَّلْ .

(١) في (ك) : (وبهٰذا اندفع قول العلامة الصبان) بدل (ولهٰذا قال العلامة الصبان) .

(٢) حاشية الصبان (٣/ ١٢٦) .

لمَّا كان عطفُ البيانِ مُشبِهاً للصفة . . لَزِمَ فيه مُوافقةُ المتبوعِ كالنعت ؛ فيُوافِقُهُ في إعرابِهِ ، وتعريفِهِ أو تنكيره[1] ، وتذكيرِهِ أو تأنيثه ، وإفرادِهِ أو تثنيته أو جمعه .

٥٣٧ـ فقد يكونانِ مُنكَّرَينِ كما يكونانِ مُعرَّفَينِ

ذَهَبَ أكثرُ النَّحْويِّينَ : إلى امتناع كونِ عطفِ البيان ومتبوعِهِ نكرتَينِ .

وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّف : إلىٰ جواز ذلك ؛ فيكونانِ مُنكَّرَينِ كما يكونانِ مُعرَّفَينِ[2] ، قيل : ومِنْ تنكيرهما : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور : ٣٥] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم : ١٦] ؛

و(النعت) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (وَلِي) ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، وقولُهُ[3] : (مِنْ وِفاق) : مُتعلِّقٌ بـ(وَلِي) ، والتقديرُ : (أَعْطِ عطفَ البيانِ مِنْ مُوافَقة الأوَّلِ ـ وهو المتبوعُ ـ الحُكْمَ الذي النعتُ وَلِيَهُ مِنْ وِفاق المنعوتِ الأوَّل) ، وقد عُلِمَ أنَّ النعتَ يُوافِقُ الأوَّلَ في واحدٍ مِنْ أوجه الإعراب ، وفي التعريف والتنكير . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (﴿ صَدِيدٍ ﴾) هو الدَّمُ المُختلِطُ بالقَيْح ، قال أبو زيدٍ :

. . . .

---

(١) أي : فلا يجوزُ تخالفُهُما تعريفاً وتنكيراً ، وأمَّا قولُ الزَّمَخْشَريِّ : إنَّ (مقام إبراهيم) عطفُ بيان علىٰ (آيات) . . فمُخالِفٌ لإجماعهم . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٧) .

(٢) واختاره الفارسيُّ والزَّمَخْشَريُّ وبعضُ الكُوفيِّينَ ، ونقل الشَّلَوبِينُ الأوَّلَ عن البَصْريِّينَ . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٢٦) ، و« المساعد » (٢/ ٤٢٣ـ٤٢٤) .

(٣) أي : في الشطر الثاني .

فـ(زيتونةٍ) : عطفُ بيانٍ لـ(شجرةٍ) ، و(صديدٍ) : عطفُ بيانٍ لـ(ماءٍ) .

٥٣٨ـ وصــالِحــاً لبَــدَلِيَّــةٍ يُــرَىٰ ... في غيرِ نحوِ (يا غلامُ يَعْمُرَا)

٥٣٩ـ ونحوِ (بِشْرٍ) تابِعِ (البَكْرِيِّ) ... وليـسَ أنْ يُـبْدَلَ بـالمَـرْضِـيِّ

(هو القَيْحُ الذي كأنَّهُ الماءُ في رِقَّته والدمُ في شُكْلته) ، وزاد بعضُهُم فقال : (وإذا غَلُظَ فهو مِدَّةٌ) ، كما في « المصباح »[١] .

❀ **قوله** : (**وصالِحاً لبَدَلِيَّةٍ . . .**) إلىٰ آخره : (**صالِحاً**) : مفعولٌ ثانٍ لـ(يُرَىٰ) إنْ كانتْ قلبيَّةً ، وحالٌ مِنْ مفعولها إنْ كانتْ بَصَريَّةً .

❀ **قوله** : (**يا غلامُ يَعْمُرَا**) **غلامُ** : مُنادىً مبنيٌّ على الضم ، و(**يَعْمُرَا**)[٢] : عَلَمُ (غلامُ) منقولٌ مِنَ الفعل منصوبٌ علىٰ أنَّهُ معطوفٌ علىٰ مَحَلِّ (غلام) .

❀ **قوله** : (**البَكْرِيِّ**) بفتح المُوحَّدة ، كما سيأتي في الشاهد[٣] .

❀ **قوله** : (**بالمَرْضِيِّ**) ؛ أي : ليسَ إبدالُهُ مَرْضياً ؛ **فالباءُ** : زائدةٌ في خبر (ليس) .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٤٥٧) ، وانظر « لسان العرب » (٣/ ٢٤٦) .

(٢) كذا ضبط في (ل) ، والمشهور والمناسب : أنْ يكونَ بفتح الميم ؛ لأنَّهُ منقولٌ من الفعل المضارع (يَعْمَرُ) من باب (تَعِبَ يَتعَبُ) : إذا طال عمرُهُ ، وسُمِّيَ بذلك تفاؤلاً ، ونصَّ على الوجهين الصبان في « حاشيته » (٣/ ١٢٧) .

(٣) انظر (٤/ ٣٣٥) .

كلُّ ما جاز أنْ يكونَ عطفَ بيان . . جاز أنْ يكونَ بدلاً[1] ؛ نحو : (ضربتُ أبا عبد الله زيداً) .

واستثنى المُصنِّفُ مِنْ ذلك مسألتَينِ يتعيَّنُ فيهما كونُ التابعِ عطفَ بيانٍ :

❀ قوله : (واستثنى المُصنِّفُ مِنْ ذلك مسألتَينِ . . .) إلىٰ آخره : ضَبَطَ ابنُ هشامٍ ما يمتنعُ فيه البدلُ ممَّا هو عطفُ بيانٍ : بامتناع الاستغناء عنه ؛ نحوُ : (هندٌ قامَ زيدٌ أَخُوها) ؛ فـ (أَخُوها) يتعيَّنُ كونُهُ عطفَ بيانٍ علىٰ (زيد) ، لا بدلاً ؛ إذ لا يصحُّ الاستغناءُ عنه ؛ لاشتماله علىٰ ضميرٍ رابطٍ للجملة الواقعةِ خبراً لـ (هندُ) ، والبدلُ علىٰ نيَّةِ تَكْرارِ العامل ، فتخلو الجملةُ مِنْ رابط .

وبامتناعِ حلولِهِ مَحَلَّ الأوَّل ؛ نحوُ : (أَيَا أَخَوَيْنا . . .) إلىٰ آخره .

ولا رَيْبَ أنَّ هـٰذا أَوْلىٰ ؛ إذ أَوَّلُهُ لم يتعرَّضْ له الشارحُ كالناظم ، وآخِرُهُ يندرجُ فيه مسائلُ ؛ منها : أنْ يُضافَ أفعلُ التفضيل إلىٰ عامٍّ ويُتبعَ بقِسْمَيهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ) ؛ لأنَّهُ لو نُوِيَ إحلالُ (الرجال) مَحَلَّ (الناس) . . لنُوِيَ إحلالُ ما عُطِفَ عليه ؛ وهو (النساء) ؛ فيكونُ التقديرُ : (زيدٌ أفضلُ النساءِ) ، وهو ممتنعٌ ؛ لأنَّ اسمَ التفضيل إذا قُصِدَ به

❀ قوله : (نحوُ : أَيَا أَخَوَيْنا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عبدَ شمسٍ ونوفلاً ؛ فيمتنعُ كونُ (عبد شمس) بدلاً مِنْ (أَخَوَيْنا) ، لا لذاته ، بل لعدم صحَّةِ ذلك في المعطوف ، فيُجعَلُ عطفَ بيان ، لـٰكن بملاحظةِ ما عُطِفَ عليه عطفَ نسق .

---

(١) أي : بدلَ الكلِّ دون غيره . « خضري » (٢/٦١٨) .

الزيادةُ علىٰ مَنْ أُضِيفَ له يُشترَطُ فيه أنْ يكونَ منهم ، ومِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قال : (أنا أَشْعَرُ الإنسِ والجنِّ) .

وهٰذا الاستثناءُ مَبنيٌّ علىٰ أنَّ البدلَ لا بدَّ وأنْ يكونَ صالحاً للإحلال محلَّ الأول ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُم يغتفرونَ في الثواني ما لا يغتفرونَ في الأوائل ، أفادَهُ في « التصريح »[1] .

❀ قوله : (وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُم يغتفرونَ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا إنَّما يَتِمُّ علىٰ أنَّ العاملَ في البدل هو العاملُ في المُبدَل منه ، وإلا فلا تبعيَّةَ إلا بحسَبِ الظاهر ، والعاملُ المُقدَّرُ مُسلَّطٌ على البدل فقط ، فلا بدَّ مِنْ صلاحيَته له ، فكونُ البدلِ علىٰ نيّة تَكْرارِ العاملِ يَقتضِي بناءَ (يَعْمَر) و(نوفلاً) على الضمِّ ، وعدمَ صحَّةِ وجود (زيد) و(بِشْر) ؛ إذ يجبُ مكانَهُما ما يَصلُحُ لأنْ يُضافَ إليه الوصفُ المقرون بـ (أل) ، وقِسِ الباقيَ .

إلا أنْ يُقالَ : لمَّا كان البدلُ ثانياً وتابعاً. . صحَّ أنْ يكونَ معرباً وخالياً مِنْ (أل) ، وهٰكذا ، وإن كان علىٰ نيّة تَكْرار العاملِ المُقتضِي لخلاف ذلك ؛ إذ بسبب ذلك كأنَّهُ لا تَكْرار ، فيضعفُ مُقتضى البناءِ ، ويسوغُ كونُ ما يُضافُ إليه الوصفُ المقرونُ بـ (أل) خالياً مِنْ (أل) ومِنَ الإضافة لتاليها وضميرِ تاليها ، وهٰكذا ، ويُحتاجُ علىٰ هٰذا في نحو : (زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساء). . إلىٰ ملاحظة العطفِ ومجموعِ المعطوف والمعطوف عليه قبلَ الإبدال ، وإلا فَسَدَ المعنىٰ ، فتدبَّرْ .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٣٣) ، وانظر « أوضح المسالك » (٣/ ٣٤٩ـ٣٥٠) .

الأُولىٰ : أنْ يكونَ التابعُ مفرداً معرفةً مُعرَباً ، والمتبوعُ مُنادىً ؛ نحوُ : (يا غلامُ يَعمُرَا) ؛ **فيتعيَّنُ** أنْ يكونَ (يَعمُرَا) عطفَ بيان ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً ؛ لأنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكرارِ العامل ؛ فكان يجبُ بناءُ (يَعْمرَا) على الضمِّ ؛ لأنَّهُ لو لُفِظَ بـ (يا) معه لكان كذلك .

الثانيةُ : أنْ يكونَ التابعُ خالياً مِنْ (أل) ، والمتبوعُ بـ (أل) وقد أُضِيفتْ إليه صفةٌ بـ (أل) ؛ نحوُ : (أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ) ؛ **فيتعيَّنُ** كونُ (زيد) عطفَ بيان ، ولا يجوزُ كونُهُ بدلاً مِنَ (الرجل) ؛ لأنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العامل ؛ فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ : (أنا الضاربُ زيدٍ) ، وهو لا يجوزُ ؛ لِمَا عرفتَ في (باب الإضافة) ؛ مِنْ أنَّ الصفةَ إذا كانتْ بـ (أل) لا تُضافُ إلا إلىٰ ما فيه (أل) ، أو ما أُضِيفَ إلىٰ ما فيه (أل)[1] .

ومثلُ : (أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ) : قولُهُ[2] : [من الوافر]

---

(١) انظر (٣/ ٦٠٠) .

(٢) البيت مطلع مقطوعة للمَرَّار الفَقْعَسي الأسدي ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٥) ، وبعده :

عَلَاهُ بضَرْبةٍ بَعَثَتْ بليلٍ ... نوائحَهُ وأَرْخَصَتِ البُضُوعَا

وقادَ الخيلَ عائذةً لكلبٍ ... ترىٰ لوَجِيفِها رَهَجاً سَرِيعَا

عَجِبتُ لقائلِينَ صهٍ لهَدْرٍ ... علاهُم يَقْرَعُ الشَّرَفَ الرَّفِيعَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٨٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٢٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٦٩) ، و« توضيح المقاصد » =

٢٩٣ـ أنا ٱبنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليـهِ الطيـرُ تَـرْقُبُـهُ وُقُـوعَـا

فـ (بِشْرٍ) : عطفُ بيانٍ ، ولا يجوزُ كونُهُ بدلاً ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يكونَ التقديرُ : (أنا ٱبنُ التاركِ بِشْرٍ) .

❀ قوله : (أنا ٱبنُ التاركِ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : المَرَّارُ الأَسَديُّ ، والشاهدُ : في (بِشْرٍ) ، وهو بِشْرُ بنُ عمرٍو ، وكان قد جُرِحَ ولم يُعلَمْ جارحُهُ ، والمعنىٰ : أنا ابنُ الشجاعِ الذي صيَّر بِشْراً طَرِيحاً بحيثُ تنتظرُ الطيورُ أنْ تقعَ عليه إذا ماتَ ؛ لأنَّها لا تقعُ عليه ما دام فيه رَمَقٌ .

و(الطيرُ) : مبتدأٌ ، و(تَرْقُبُهُ) : خبرُهُ ، والجملةُ : حالٌ مِنَ (البَكْرِيِّ) بفتح الباء نسبةً إلىٰ (بكرٍ) أبي قبيلةٍ ، و(عليه) : صِلَةُ (وُقُوعاً) المنصوبِ على التعليل ؛ أي : تَرْقُبُهُ الطيرُ لأجل وقوعِها عليه .

ثمَّ بما ذَكَرَهُ المُحشِّي يُعلَمُ : أنَّهُ لا خطأَ في قولِ مَنْ قال : (أنا أشعرُ الإنسِ والجنِّ) ، ولك أنْ تقولَ : إنَّهُ لاحظَ العطفَ ومجموعَ المُتعاطِفَينِ قبل الإضافة .

❀ قوله : (و« عليه » : صِلَةُ « وُقُوعاً ») يلزمُ عليه تقديمُ معمولِ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ ، والذي رجَّحوا جوازَهُ تقديمُ المعمولِ فقط ، [ولا ينهضُ القياسُ] ؛ فالذي ينبغي : أنْ يُجعَلَ (عليه الطيرُ) مبتدأً وخبراً ،

= (٢/ ٩٩٠ـ ٩٩١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٥١) ، و« المساعد » (٢/ ٤٢٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٠٨ـ ١٦٠٩) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٨٤ـ ٢٩٢) .

وأشار بقوله : (وليس أنْ يُبدلَ بالمَرْضيِّ) : إلىٰ أنَّ تجويزَ كونِ (بِشْرٍ) بدلاً غيرُ مَرْضِيٍّ ، وقَصَدَ بذلك التنبيهَ علىٰ مذهب الفرَّاءِ والفارسيِّ[1] .

❀ قوله : (التنبيهَ علىٰ مذهب الفرَّاءِ) ؛ أي : علىٰ رَدِّ مذهبِ. . . إلىٰ آخره .

و(تَرَقُّبُهُ) جملةٌ حالية مِنَ المُستكِنِّ في (عليه) ، وصِلَةُ (وقوعاً) محذوفة ؛ أي : لأجل الوقوع عليه .

نعم ؛ قد يُقالُ : لا فَرْقَ بينَ تقديمِ المعمولِ وتقديمِ معمولِ المعمول ؛ إذ العِلَّةُ في تقديم المعمولِ عدمُ اللَّبْسِ بالتقديم ، وهي موجودةٌ في تقديم معمولِ المعمول .



(١) انظر « توضيح المقاصد » (٢/٩٩١) ، و« المساعد » (٢/٤٢٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/٣٥٣) .



(عطفُ النَّسَقِ)

❀ قوله : (عطفُ النَّسَقِ) بفتح السين ؛ وهو النَّظْمُ ؛ يُقالُ : (نَسَقْتُ الدُّرَّ) ؛ أي : نَظَمْتُهُ ، والمُرادُ به هنا : المنسوقُ ، وقال الفارِضيُّ : (مصدرُ « نَسَقْتُ الشيءَ على الشيء » : إذا أَتْبَعْتَهُ إيَّاه ، ولمَّا كان إعرابُ الثاني تابعاً لإعراب الأوَّلِ . . . .

[عطفُ النَّسَقِ]

❀ قوله : (والمُرادُ به هنا : المنسوقُ) ، وحينئذٍ : إن أُبقِيَ العطفُ على مصدريَّته . . كان مِنْ إضافة المصدرِ لمفعوله .

لـٰكن فيه : أنَّ الذي مِنَ التوابع هو العطفُ بمعنى التابع ، كما أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (تالٍ بحرفٍ مُتبِعٍ . . .) إلىٰ آخره ، لا بالمعنى المصدريِّ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا التأويلَ بحسَب الأصل ، وإلا فهو الآنَ صار علماً على التابع المخصوص .

فإن كان العطفُ بمعنى المعطوف . . كانتْ إضافتُهُ لـ (النَّسَق) بمعنى المنسوقِ بالحرف مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ، أو الموصوفِ للصفة ، تأمَّلْ .

٥٤٠ـ تالٍ بحرفٍ مُتبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ   كـ (اَخصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ مَنْ صَدَقْ)[١]

عطفُ النَّسَق : هو التابعُ المُتوسِّطُ بينه وبين متبوعِهِ أحدُ الحروفِ التي ستُذكَرُ ؛ كـ (اَخصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ مَنْ صَدَقَ) .

فخَرَجَ بقوله : (المُتوسِّطُ . . .) إلىٰ آخره : بقيَّةُ التوابع .

شُبِّهَ بذلك)[٢] .

* قوله : (تالٍ بحرفٍ . . .) إلىٰ آخره : (تالٍ) : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (عطفُ النَّسَق) .

* قوله : (بوُدٍّ) بتثليث الواو[٣] : بمعنى الحُبِّ ، والمعنىٰ : خُصَّ مَنْ صَدَقَ في مَحبَّتِكَ بالحُبِّ والثناءِ عليه .

---

* قوله : (شُبِّهَ بذلك) لا يُحتاجُ للتشبيه إلا على المعنى الأوَّل ؛ وهو كونُ النَّسَقِ بمعنىٰ نَظْمِ الدُّرَر ، لا على المعنى الثاني الذي هو الإتباعُ ؛ لوجوده فيما نحن فيه حقيقةً ، تأمَّلْ .

---

(١) قوله : (مُتبِعٍ) ؛ أي : مُشرِّك ، وهو مُخرِجٌ لـ (أي) التفسيريَّة في نحو : (رأيتُ غَضَنْفراً ؛ أي : أسداً) ؛ فإن (أسداً) عطفُ بيان بالأَجلىٰ ، لا نسقٌ وإن كان تابعاً بحرف ؛ لأنَّهُ غيرُ مُشرِّك ؛ خلافاً للكُوفيِّينَ ، وليس لنا عطف بيان يَتبع بحرف سوىٰ هٰذا . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٩) .

(٣) والمشهورُ روايةً : الضم .

٥٤١ـ فالعطفُ مطلقاً بواوٍ (ثُمَّ) فا (حتَّىٰ) (أمَ) (أوْ) كـ (فيكَ صِدْقٌ ووَفَا)

حروفُ العطفِ علىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما يُشرِّكُ المعطوفَ معَ المعطوفِ عليه مطلقاً ؛ أي : لفظاً وحُكْماً ؛ وهي :

ـ **الواوُ** ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو) .

❀ **قوله** : (**مطلقاً**) حالٌ مِنَ المجرور بعدَهُ ، وتقديمُ الحالِ علىٰ عاملها المُضمَّنِ معنى الفعلِ دونَ حروفِهِ . . **جائزٌ** عندَ الناظم(١) ، **فيُحمَلُ** عليه كلامُهُ ، ويجوزُ جَعْلُهُ حالاً مِنَ (العطفُ) علىٰ رأي سيبويهِ(٢) .

❀ **قوله** : (**أمَ أوْ**) بنَقْلِ حركة الهمزةِ إلى الميم قبلَها .

❀ **قوله** : (**حروفُ العطفِ** . . .) إلىٰ آخره : هي تسعةٌ .

❀ **قوله** : (**ما يُشرِّكُ المعطوفَ معَ المعطوفِ عليه**) هـٰذا ظاهرٌ في الأربعة الأُوَلِ ، وأمَّا (أم) و(أو) : فقال الناظمُ : (أكثرُ النَّحْويِّينَ علىٰ أنَّهُما

❀ **قوله** : (**حالٌ مِنَ المجرور بعدَهُ**) ؛ أي : الواوِ وما عُطِفَ عليها ، **ثُمَّ المُناسِبُ لقوله بعدُ** : (وتقديمُ الحال . . .) إلىٰ آخره : أنْ يقولَ : (حالٌ مِنَ الضمير في الخبر) ، فتنبَّهْ .

---

(١) وقد سبق في (٣/ ٤١٧ـ ٤٢٠) في قوله :

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ولا أمنعُهُ فقد وَرَدْ

(٢) انظر « الكتاب » (٢/ ١١٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٣) .

ـ و(ثُمَّ) ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ ثُمَّ عمرٌو) .

يُشرِّكانِ في اللفظ لا في المعنىٰ) ، **والصحيحُ : أنَّهُما يُشرِّكانِ لفظاً ومعنىً ما لم يَقتضِيا إضراباً** ؛ لأنَّ القائلَ : (أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ؟) عالمٌ بأنَّ الذي في الدار أحدُ المذكورَينِ ، وغيرُ عالمٍ بتعيينه ؛ فالذي بعدَ (أم) مُساوٍ للذي قبلَها في الصَّلاحيَة ؛ لثبوت الاستقرارِ في الدار وانتفائِهِ ، وحصولُ المُساواةِ إنَّما هو بـ(أم) ، وكذلك (أو) مُشرِّكةٌ لِمَا قبلَها وما بعدَها فيما يُجاءُ بها لأجله مِنْ شكٍّ أو غيرِهِ .

❁ قوله : (والصحيحُ . . .) إلىٰ آخره : **الخلافُ لفظيٌّ ؛ لأنَّ القائلَ بعدم تشريكِهِما في المعنىٰ أراد بالمعنىٰ** : معنى العاملِ ؛ لأنَّ الاستقرارَ في الدار مثلاً إنَّما هو ثابتٌ لأحد المُتعاطِفَينِ فقط على التعيين باعتبارِ نَفْسِ الأمرِ في زعم المُتكلِّمِ ، والمقصودُ هو التشريكُ في معنى العاملِ باعتبارِ نَفْسِ الأمر في زعم المُتكلِّم ، و(أم) لا تُفِيدُهُ .

والقائلَ بالتشريك في المعنىٰ أراد بالمعنىٰ : ما تُفِيدُهُ (أم) ؛ مِنِ احتمال كلٍّ مِنَ مُتعاطِفَيْها لثبوت استقرارِهِ في الدار وانتفائِهِ عنه ، وصلاحيَةِ كلٍّ منهما لهما ، أفاده الشاطِبيُّ مع بعضِ إصلاحٍ[1] .

قيل : (والمُرادُ بالعامل في كلامه : العاملُ بحسَب المعنىٰ ، وهو « مُستقِرٌّ » مثلاً ؛ لأنَّ المعنىٰ : « آلمُستقِرُّ في الدار زيدٌ أم عمرو ؟ ») انتهىٰ .

ولك أنْ تقولَ : بل العاملُ هو الابتداءُ ، وهو عندَ عدمِ النفي يُشعِرُ بثبوت

---

(١) انظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٦٦) .

ـ والفاءُ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ فعمرٌو) .

ـ و(حتَّىٰ) ؛ نحوُ : (قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ) .

ـ و(أم) ؛ نحوُ : (أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ؟) .

ـ و(أو) ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ أو عمرٌو) .

والثاني : ما يُشرِّكُ لفظاً فقط ، وهو المُرادُ بقوله :

أمَّا إذا اقتضَيا إضراباً : فإنَّهُما يُشرِّكانِ في اللفظ فقط ، وإنَّما لم يُنبِّهْ عليه ؛ لأنَّهُ قليلٌ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

المحمول للموضوع ، وعندَ النفيِ يُشعِرُ بانتفائه عنه ، فثبوتُ المحمولِ للموضوع أو انتفاؤُهُ عنه معنىً للابتداء في الجملة ، ولا مانعَ مِنْ أنْ يُرادَ بالمعنىٰ ما يشملُ المعنىٰ في الجملة .

ولك أنْ تقولَ : بل أراد القائلُ بالتشريك : معنى العاملِ ، والمقصودُ معنى العامل على الوجه الذي أراده المُتكلِّمُ ؛ وهو هنا ثبوتُ المحمولِ للموضوع علىٰ وجه الاحتمال ، ويَدُلُّ علىٰ كون ذلك مُرادَ المُتكلِّم : أداةُ الاستفهام ، وقد شرَّكتْ (أم) معطوفَها مع المعطوف عليه في ذلك ، وأفادتْ جزمَ المُتكلِّمِ بثبوت المحكوم به لأحدهما لا بعينه ، وهـٰذا أمرٌ زائد ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (لأنَّهُ قليلٌ) ؛ أي : ولأنَّ إطلاقَهُ مُقيَّدٌ بما يأتي في كلامه ؛ فلا اعتراضَ عليه[2] .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٤١٥) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٤٨) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٣٣) .

٥٤٢ـ وأَتْبَعَتْ لفظاً فحَسْبُ (بل) و(لا) (لٰكن) كـ (لم يَبْدُ امرُؤٌ لٰكنْ طلَا)

❁ قوله : (فحَسْبُ) ؛ أي : فقط ، وهو مبنيٌّ على الضمِّ[1] ؛ لأنَّهُ مِنْ باب (قبلُ) و(بعدُ) ، وقيل : مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ ؛ كما تقولُ : (حَسْبي ذلك) ؛ أي : يَكْفِيني . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❁ قوله : (بل . . .) إلىٰ آخره : فاعلُ (أَتْبَعَتْ) .

❁ قوله : (طَلَا) بفتح الطاء المُهمَلة والقصرِ ، قال في « المصباح » : (الطَّلَا : ولدُ الظَّبْيةِ أوَّلَ ما يُولَدُ ، والجمعُ : « أَطْلاءٌ » ؛ مثلُ « سَبَبٍ وأَسْباب ») انتهىٰ[3] ، وبهٰذا تعلمُ : أنَّ قصرَهُ ليس للضرورة، خلافاً للمُعرِب[4] .

وفي « مختصر حياة الحيوان » للسُّيُوطيِّ : (الطَّلَا : وَلَدُ ذاتِ الظِّلْفِ ؛ أي : كولد الظَّبْية ، وولدِ البقرة الوَحْشيَّة ، ومِنْ أمثالِهِم : « كيف الطَّلا وأمُّهُ ؟ » ؛ يُضرَبُ لمَنْ ذهبَ همُّهُ وتفرَّغ لشأنه)[5] .

❁ قوله : (أي : فقط) ؛ أي : فهي اسمُ فعل ، وقولُهُ : (وقيل : مبتدأٌ) ؛ أي : فهي اسمُ فاعل ، وقولُهُ : (أي : يَكْفِيني) حلُّ معنىً .

---

(١) والفاء زائدةٌ لتزيين اللفظ .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٩) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٥١٦) .

(٤) تمرين الطلاب (ص١١١) .

(٥) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ١١٦) ، و« جمهرة الأمثال » (٢/ ٨٢ ، ١٦٠) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ٥٦ ، ١٦٤) ، وقصةُ المثل : أنَّ رجلاً يُدعى (ابن لسـان =

هـٰذه الثلاثةُ تُشرِّكُ الثانيَ مع الأوَّل في إعرابه ، لا في حُكْمه ؛ نحوُ : (ما قام زيدٌ بل عمرٌو) ، و(جاء زيدٌ لا عمرٌو) ، و(لا تَضرِبْ زيداً لـٰكنْ عَمْراً) .

٥٤٣ـ فاْعْطِفْ بواوٍ لاحِقاً أو سابِقَا   في الحُكْمِ أو مُصاحِباً مُوافِقَا

ومُرادُ الناظمِ : أنَّهُ لم يظهر لي فيما رأيتُهُ مِنْ بعيدٍ أنَّهُ إنسانٌ ، بل وَلَدُ ظَبْيةٍ ونحوها .

❀ قوله : (فاْعْطِفْ بواوٍ لاحِقاً. . .) إلىٰ آخره : (لاحِقاً) : مفعولُ (اْعطِفْ) ، وقدَّم الواوَ ؛ لأنَّها أُمُّ الباب ؛ إذ هي لمُطلَقِ الجَمْع مِنْ غير ترتيبٍ ، ولا يُفِيدُ غيرُها الجمعَ إلا بزيادةِ معنىً ؛ كالترتيب والمُهْلة ، أو الترتيبِ والتعقيب ؛ فهي بمنزلة المُفرَدِ وغيرُها بمنزلة المُركَّبِ ، والمُفردُ أصلُ المُركَّبِ . انتهىٰ ، أفادَهُ الفارِضيُّ[1] .

❀ قوله : (أو مُصاحِباً) معطوفٌ علىٰ (لاحِقاً) ، ومُتعلَّقُهُ : محذوفٌ ؛ أي : في الحُكْم ، لا مِنْ باب التنازع ؛ لامتناعه في المُتوسِّط عندَ الجمهور ،

= الحُمَّرة) دخل علىٰ أهله مِنْ سفر وهو جائعٌ عَطْشانُ ، فقيل له : لِيَهْنِكَ الفارسُ ، وكان قد وُلد له غلامٌ ، فقال : ما أصنعُ به ؟! آكلُهُ أم أشربُهُ ؟! فقالت امرأتُهُ : غَرْثان فارْبُكُوا له ، فلمَّا أكل قال : كيف الطَّلا وأمُّهُ ؟) ، والغَرَث : الجوع ، وارْبُكُوا له ؛ أي : اخلطوا له طعاماً .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٩) .

لمَّا ذَكَرَ حروفَ العطفِ التسعةَ . . شَرَعَ في ذِكْرِ معانيها .

فالواوُ : لمُطلَقِ الجمعِ ، هـٰذا مذهبُ البَصْرِيِّينَ ؛ فإذا قلتَ : (جاء زيدٌ وعمرٌو) . . دلَّ ذلك على اجتماعِهِما في نِسْبة المجيء إليهما ، واحتَمَلَ كونَ عمرٍو جاء بعدَ زيد ، أو جاء قبلَهُ ، أو جاء مُصاحِباً له ، وإنَّما يتبيَّنُ ذلك بالقرينة ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو بعدَهُ) ، و(جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَهُ) ، و(جاء زيدٌ وعمرٌو معه) ؛ فيُعطَفُ بها : اللَّاحِقُ ، والسابِقُ ، والمُصاحِبُ[1] .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ[2] : أنَّها للترتيب ، ورُدَّ بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [المؤمنون : ٣٧][3] ، والله تعالىٰ أعلم .

و(مُوافِقَا) : صفةُ (مُصاحِباً) .

❁ قوله : (ورُدَّ بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنْ هِىَ . . . ﴾) إلىٰ آخره : وَجْهُ الرَّدِّ : أنَّ الحياةَ قبلَ الموت ، والدليلُ علىٰ أنَّ المقصودَ بالحياة هنا حياةُ الدُّنْيا : إنكارُهُمُ البعثَ . انتهىٰ « فارِضي »[4] .

---

(١) واستعمالُها عندَ عدم القرينة في المعيَّة . . أرجحُ وأكثرُ ، وفي سَبْقِ ما قبلَها راجحٌ وكثيرٌ ، وفي تأخُّره مرجوحٌ وقليل . « خضري » (٢/ ٦٢١) .

(٢) ذَهَبَ إليه بعضهم ؛ كهشام والفرَّاءِ وثعلبٍ وغلامِهِ أبي عمر الزاهد ، وأيضاً ذَهَبَ إليه : قطرب من البَصْرِيِّينَ ، وادِّعاءُ السِّيرافيِّ وغيرِهِ إجماعَ النُّحاة علىٰ أنَّ الواو لا تُرتِّبُ . . غيرُ صحيح .

(٣) انظر هـٰذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٢/ ٩٩٧) ، و« الفصول المفيدة في الواو المزيدة » (ص٧٣ـ٧٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٧٩ـ٤٨٠) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٩) .

٥٤٤ـ واْخْصُصْ بها عَطْفَ الذي لا يُغْنِي متبوعُهُ كـ (اْصْطَفَّ هـٰذا واْبْنِي)

اختصَّتِ الواوُ مِنْ بينِ حروف العطف : بأنَّها يُعطَفُ بها حيثُ لا يُكتفىٰ بالمعطوف عليه ؛ نحوُ : (اخْتَصَمَ زيدٌ وعمرٌو) ، ولو قلتَ : (اختصمَ زيدٌ) . . لم يَجُزْ ، ومثلُهُ : (اصطَفَّ هـٰذا وابْنِي) ، و(تشاركَ زيدٌ وعمرٌو) .

ولا يجوزُ أنْ يُعطَفَ في هـٰذه المواضعِ بالفاء ، ولا بغيرِها مِنْ حروف العطف ؛ فلا تقولُ : (اختَصَمَ زيدٌ فعمرٌو) ، ولا : (ثمَّ عمرٌو)[1] .

---

* قوله : (واْخْصُصْ بها) ؛ أي : بالواو .
* قوله : (الذي لا يُغنِي) بضمِّ أوَّله ؛ أي : لا يُغني عنه متبوعُهُ[2] .
* قوله : (كـ « اْصْطَفَّ هـٰذا واْبْنِي ») اصطَفَّ : فعلٌ ماضٍ ، و(هـٰذا) : فاعلُهُ ، و(ابنِي) : معطوفٌ عليه .

---

(١) تنبيه : زَعَمَ الكُوفيُّونَ : أنَّ الواوَ تقعُ زائدةً ، واستدلُّوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزمر : ٧٣] ، وقولِهِ : ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۞ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ [الصافات : ١٠٣ـ ١٠٤] ؛ فالأُولىٰ أو الثانيةُ في الآيتَينِ زائدةٌ ، وما بعدَها جوابُ (إذا) و(لمَّا) ، وقيل : هما عاطفتانِ ، أو للحال بتقدير (قد) ، والجوابُ فيهما محذوفٌ ، والزيادةُ ظاهرةٌ غيرُ محتملةٍ في قول الشاعر : (من الكامل)

ولَقَدْ رَمَقْتُكَ في المجالسِ كلِّها فـإذا وأنـتَ تُعِيـنُ مَـنْ يَبْغِينِـي

فإنَّ ما بعدَ (إذا) الفُجائيَّةِ لا يقترن بالواو . « خضري » (٢/ ٦٢٢) بتصرف .

(٢) أي : لكون الحُكْم لا يقومُ إلا بمُتعدِّدٍ ؛ كالاختصام ونحوه ، وإنَّما اختصَّتْ بذلك الواوُ ؛ لترجُّحِ المعيَّة فيها . « خضري » (٢/ ٦٢١) .

٥٤٥ـ والفـاءُ للتـرتيـبِ بـٱتِّصـالِ   و(ثُـمَّ) للتـرتيـبِ بـٱنفِصـالِ

❁ قوله : (بٱتِّصالِ) المُرادُ به : التعقيبُ ، وأُورِدَ على معناها الأَوَّلِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [الأعراف : ٤] ؛ فإنَّ الهلاكَ مُتأخِّرٌ عن مَجيءِ البَأْسِ في المعنىٰ[١] ، ونحوُ : (توضَّأَ فغَسَلَ وجهَهُ ويَدَيهِ . . .) الحديثَ[٢] .

وأُجِيبَ : بأَنَّ المعنىٰ : أَرَدْنا إهلاكَها ، وأراد الوضوءَ .

وأُورِدَ على الثاني : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ [الأعلىٰ : ٥] ؛ فإنَّ إخراجَ المَرْعىٰ لا يَعقُبُهُ جَعْلُهُ غُثاءً أَحْوىٰ ؛ أي : يابساً أَسْوَدَ .

والجوابُ : أَنَّ التقديرَ : (فمضَتْ مُدَّةٌ فجَعَلَهُ غُثاءً) ، أو أَنَّ الفاءَ نابتْ عن (ثُمَّ)[٣] .

❁ قوله : (و« ثُمَّ » للترتيبِ) اعترِضَ بقوله تعالىٰ : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الزمر : ٦][٤] .

وأُجِيبَ : بأَنَّ (ثُمَّ) فيها بمعنى الواو ؛ بدليل : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف : ١٨٩] .

❁ قوله : (بٱنفِصالِ) ؛ أي : بتراخٍ ومُهْلة .

❁ قوله : (أَنَّ التقديرَ : فمضَتْ مُدَّةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ فالمعطوفُ عليه

---

(١) وقد أنكر الفرَّاءُ الترتيبَ في الفاء مطلقاً ، واستدلَّ بهٰذه الآية ، والجَرْميُّ في الأماكن والمطر . انظر « همع الهوامع » (٣/ ١٩٢) .

(٢) رواه البخاري (١٩٧) عن سيدنا عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٣) انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٣٦١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٩٢) .

(٤) وقد أنكر قُطْرُبٌ الترتيبَ فيها ، واحتجَّ بهٰذه الآية . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٦١) ، =

أي : تَـدُلُّ الفـاءُ : علىٰ تـأخُّـرِ المعطـوفِ عـن المعطـوفِ عليـه مُتَّصِـلاً به[1] ، و(ثُمَّ) : علىٰ تأخُّرِهِ عنه مُنفصِلاً ؛ أي : مُتراخِياً عنه ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ فعمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾ [الأعلىٰ : ٢] ، و(جاء زيدٌ ثُمَّ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [فاطر : ١١] .

٥٤٦ـ وَٱخْصُصْ بفاءٍ عَطْفَ ما ليسَ صِلَهْ علـى الـذي ٱستَقَـرَّ أنَّـهُ الصِّلَـهْ

❋ قوله : (على الذي ٱستَقَرَّ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (عَطْفَ) الواقعِ مفعولاً لـ(ٱخْصُصْ) .

محذوفٌ ، والجَعْلُ عَقِبَ هـٰذا المحذوف .

وفيه : أنَّهُ يلزمُ المحذورُ في المُقدَّر ؛ لأنَّ مُضِيَّ المُدَّة لا يَعقُبُ الإخراجَ ، فأوقعَ هـٰذا التقديرُ فيما فرَّ منه .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يكفي أنَّ أوَّلَ أجزاءِ المُضِيِّ يَعقُبُ الإخراجَ وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمنٍ طويل ، ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ والسَّعْدُ[2] .

= و« همع الهوامع » (٣/ ١٩٥) .

(١) والغالب إذا وَلِيَها جملةٌ أو صفة : أنْ تَدُلَّ على السببيَّة مع العطف والتعقيب ؛ نحوُ : ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص : ١٥]، ونحوُ : ﴿ لَأٓكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ ﴾ [الصافات : ٦٦] . « خضري » (٢/ ٦٢٢) .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٣٨٨ـ ٣٨٩)، و« حاشية الصبان » (٣/ ١٣٨) .

اختصَّتِ الفاءُ : بأنَّها تَعطِفُ ما لا يَصلُحُ أنْ يكونَ صِلَةً ؛ لخُلُوِّهِ مِنْ ضمير الموصول. . علىٰ ما يَصلُحُ أنْ يكونَ صِلَةً ؛ لاشتماله على الضمير ؛ نحوُ :

❀ قوله : (تَعطِفُ ما لا يَصلُحُ أنْ يكونَ. . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ في هٰذا الناظمَ ، ويأتي مثلُهُ في عكسه ؛ نحوُ : (الذي تقومُ هندُ فيَغضَبُ هو زيدٌ) ، ويجري أيضاً في الخبر والصفة والحال ، كما أفاده كلامُ « التسهيل » ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ فيقعدُ عمرٌو) ، وعكسِهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ عمرٌو فيقعدُ) ، ونحوُ : (مررتُ برجلٍ يضحكُ فيبكي عمرٌو) ، وعكسِهِ : (مررتُ برجلٍ يبكي عمرٌو فيضحكُ) ، ونحوُ : (مررتُ بزيدٍ يضحكُ فيبكي عمرٌو) ، وعكسِهِ : (مررتُ بزيدٍ يبكي عمرٌو فيضحكُ) .

وعبارةُ « التسهيل » : (وتنفردُ ـ أي : الفاءُ ـ بتسويغ الاكتفاءِ بضميرٍ واحد فيما تضمَّن جملتَينِ ؛ مِنْ صِلَةٍ أو صفةٍ أو خبر)[1] .

وفيه أيضاً : أنَّها تنفردُ بعَطْفِ مُفصَّلٍ علىٰ مُجمَلٍ مُتَّحِدَينِ معنىً[2] .

وعليه : فيُعتبَرُ أنَّ أوَّلَ أجزاءِ المُضِيِّ يعقبُ الإخراج بالنسبة للفاء الداخلةِ على المعطوف المُقدَّر ، وأنَّ آخِرَ أجزاءِ المُضِيِّ يعقبُهُ الجَعْلُ بالنسبة للمعطوف على المُقدَّر ؛ حتىٰ يحصلَ التعقيبُ بالنسبة لكلٍّ .

ولو قدَّر (ومَضَتْ) لم يلزم المحذورُ في المُقدَّر ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (بعَطْفِ مُفصَّلٍ علىٰ مُجمَلٍ) ؛ نحوُ : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ. . . ﴾ إلىٰ آخره [هود : ٤٥] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٧٥) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٧٥) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ١٣٩ـ١٤٠) .

(الذي يطيرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ) ، ولو قلتَ : (ويغضبُ زيدٌ) ، أو (ثُمَّ يغضبُ زيدٌ) . . لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الفاءَ تَدُلُّ على السببيَّة ، فاستُغنِيَ بها عن الرابط ، ولو قلتَ : (الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيدٌ الذُّبابُ) . . جاز ؛ لأنَّكَ أتيتَ بالضمير الرابط .

٥٤٧ـ بعضاً بـ (حتَّىٰ) اَعْطِفْ علىٰ كلٍّ ولا ... يكــونُ إلَّا غــايــةَ الــذي تَــلَا

❁ قوله : (الذي يطيرُ . . .) إلىٰ آخره : (الذي) : اسمُ موصول مبتدأٌ ، و(يطيرُ) : صِلَتُهُ ، و(الذُّبابُ) : خبرٌ ، وقولُهُ : (فيَغضَبُ زيدٌ) : معطوفٌ علىٰ (يطيرُ) ، والمعنىٰ : أنَّ الذبابَ يطيرُ فيغضبُ زيدٌ مِنْ ذلك .

❁ قوله : (بعضاً بـ « حتَّىٰ » . . .) إلىٰ آخره : (بعضاً) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (اَعْطِفْ) ؛ أي : اعطِفْ بعضاً ، وما هو كالبعض كذلك ؛ نحوُ : (أَعْجَبَتْني الجاريةُ حتىٰ حديثُها) .

❁ قوله : (ولا يكونُ) اسمُ (يكونُ) : ضميرٌ عائدٌ على البعض ، أو على المعطوف المفهومِ مِنْ قوله : (اعطِفْ) .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أنَّ للعطف بـ (حتىٰ) شرطَينِ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ المعطوفُ بعضاً ؛ أي : أو كبعضٍ ، كما تقدَّم .

والثاني : أنْ يكونَ غايةً .

ويُؤخَذُ مِنْ كونِ المعطوف بـ (حتىٰ) بعضاً شرطٌ ثالث ؛ وهو أنْ يكونَ

. . . .

يُشترَطُ في المعطوف بـ (حتَّىٰ) : أنْ يكونَ بعضاً ممَّا قبلَهُ ، وغايةً له في زيادةٍ أو نقصٍ[1] ؛ نحوُ : (ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ) ، و(قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المُشاةُ) .

٥٤٨ـ و(أمْ) بها اعْطِفْ . . . .

مفرداً ؛ لأنَّها لا تَعطِفُ جملةً علىٰ جملة ، وإنَّما تَعطِفُ مفرداً علىٰ مفرد .

وبَقِيَ شرطٌ رابع ؛ وهو أنْ يكونَ المعطوفُ ظاهراً لا مُضمَراً ؛ فلا يجوزُ : (قام الناسُ حتىٰ أنا) .

قال في « التوضيح » : (والعطفُ بـ « حتىٰ » قليلٌ ، والكُوفيُّونَ يُنكِرُونَهُ)[2] .

❀ قوله : (**المُشاةُ**) بضمِّ الميم : جمعُ (ماشٍ) ؛ كـ (قاضٍ وقُضاة) .

❀ قوله : (**و« أمْ » بها . . .**) إلىٰ آخره : (**أم**) : مبتدأٌ ، وجملةُ (**اعْطِفْ . . .**) إلىٰ آخره : خبرٌ ، أو منصوبٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (اعطِفْ) ،

❀ قوله : (**وبَقِيَ شرطٌ رابع . . .**) إلىٰ آخره : ضعَّفُوا هٰذا الشرطَ .

---

(١) أي : معنويَّينِ ؛ كما سيُمثِّلُهُ ـ ويُعبَّرُ عنهما بالشَّرَف والخِسَّة ـ أو حِسِّيَّينِ ؛ كـ (وَهَبْتُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ) . « خضري » (٢/ ٦٢٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٣٦٤) ، ويحملُ الكُوفيُّونَ نحوَ : (جاء القومُ حتىٰ أبوكَ) ، و(رأيتُهُم حتىٰ أباكَ) ، و(مررتُ بهم حتىٰ أبيكَ) . . علىٰ أنَّ (حتىٰ) فيها ابتدائيَّةٌ ، وأنَّ ما بعدَها علىٰ إضمار عاملٍ . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٧٥) .

. . . . بعدَ هَمْزِ التَّسْوِيهْ   أو همـزةٍ عـن لفـظِ (أيٍّ) مُغنِيَـهْ

وقولُهُ : (بعدَ) : ظرفٌ لقوله : (اعطِفْ) ، وفي بعض النسخ : (إِثْرَ) بكسر الهمزة وسكون المُثلَّثة[1] ؛ بمعنىٰ : بَعْدَ .

❀ قوله : (هَمْزِ التَّسْوِيهْ) هي الهمزةُ الداخلةُ علىٰ جملةٍ في محلِّ المصدر ، ولا يلزمُ أنْ تقعَ بعدَ لفظ (سواء) ؛ كما قد يُتوهَّمُ ، بل تقعُ بعدَها وبعدَ (ما أُبالي) ، و(ما أَدْري) ، و(ليتَ شِعْري) ، ونحوِهِنَّ .

❀ قوله : (أو همزةٍ عن لفظِ . . .) إلىٰ آخره : (عن لفظ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (مُغنِيَهْ) الواقعِ صفةً لـ(همزةٍ) ، والمُرادُ بها : الهمزةُ التي يُطلَبُ بها وبـ(أم) التعيينُ .

❀ قوله : (علىٰ جملةٍ في محلِّ المصدر) كان المُناسِبُ أنْ يقولَ : (علىٰ جملة هي معها في محلِّ المصدر) ؛ إذ الواقعُ في محلِّ المصدر هو الجملةُ مع الهمزة ؛ بدليلِ أنَّهُ عندَ الإتيانِ بالمصدر لا يُؤتىٰ بها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ عدمَ الإتيانِ بالهمزة عندَ الإتيانِ بالمصدر . . لا للاستغناء عنها حينئذٍ ، بل لعدم صحَّةِ دخولِها على المفرد ؛ لحلوله محلَّ المجموع .

❀ قوله : (بل تقعُ بعدَها وبعدَ « ما أُبالي » . . .) إلىٰ آخره : الراجحُ : أنَّها بعدَ غير (سواء) و(ما أبالي) لطلب التعيين ، خلافاً لِمَا جرىٰ عليه المُحشِّي .

---

(١) وجاء كذلك في (ل ، و) .

(أم) علىٰ قِسْمَينِ :

- مُنقطِعةٌ ، وستأتي[1] .

- ومُتَّصِلةٌ ؛ وهي التي تقعُ بعدَ همزةِ التسوية ؛ نحوُ : (سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ)، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم : ٢١][2] .

❁ قوله : (« أم » علىٰ قِسْمَينِ : مُنقطِعةٌ . . . ومُتَّصِلةٌ) سُمِّيَتِ المُتَّصِلةُ مُتَّصِلةً ؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخَر ، وقيل : لأنَّها اتَّصلتْ بالهمزة حتىٰ صارتا في إفادة الاستفهام بمثابةِ كلمةٍ واحدة ؛ لأنَّهُما جميعاً بمعنىٰ (أيٍّ) ، وهي مُنحصِرةٌ في النوعَينِ المذكورَينِ في قوله : (و« أم » بها اعطِفْ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (لأنَّ ما قبلَها . . .) إلىٰ آخره : الاتصالُ علىٰ هـٰذا راجعٌ إلىٰ مُتعاطِفَيْها ، فتسميتُها متصلةً مِنْ تسمية الشيءِ باسم مُجاوِرِهِ .

ولك أنْ تقولَ : إنَّهُ راجعٌ إليها نَفْسِها ؛ إذ يجوزُ أنْ يكونَ المُرادُ أنَّ لها اتصالاً بما قبلَها مِنْ حيثُ إنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر ، بخلاف المنقطعة .

❁ قوله : (وقيل : لأنَّها اتَّصلتْ . . .) إلىٰ آخره : الاتصالُ علىٰ هـٰذا راجعٌ إليها نَفْسِها ، لـٰكنَّ هـٰذا التعليلَ ظاهرٌ في (أم) المسبوقةِ بهمزة الاستفهام ، لا المسبوقةِ بهمزة التسوية ، فيُحتاجُ إلىٰ ضَميمةٍ تُناسِبُ هـٰذه ؛

---

(١) انظر (٤/٣٥٥ـ٣٥٦) .

(٢) أورد العلامةُ الخضري في « حاشيته » (٢/٦٢٥) كلاماً نفيساً حول هـٰذه الآية ، فراجعْهُ .

والتي تقعُ بعدَ همزةٍ مُغنِيةٍ عن (أيٍّ) ؛ نحوُ : (أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ؟) ؛ أي : أيُّهُما عندَكَ ؟

٥٤٩ـ وربَّمـا أُسقِطَـتِ الهمـزةُ إنْ كانَ خَفَا المعنىٰ بحَذْفِها أُمِنْ

أي : قد تُحذَفُ الهمزةُ ـ يعني : همزةَ التسوية ، والهمزةَ المُغنِيةَ عن (أيٍّ) ـ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، وتكونُ (أم) مُتَّصلةً كما كانتْ والهمزةُ موجودةٌ ، ومنه : قراءةُ ابنِ مُحيصِنٍ : (سواءٌ عليهم أَنْذَرْتَهُم أم لم تُنْذِرْهُم) بإسقاط الهمزة مِنْ (أنذرتَهُم)[1] ، وقولُ الشاعر : [من الطويل]

٢٩٤ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كنتُ دارِياً بسَبْـعٍ رَمَيْـنَ الجمـرَ أم بثَمَـانِ

وسُمِّيتِ المُنقطِعةُ مُنقطِعةً ؛ لوقوعها بينَ جملتَينِ مُستقِلَّتَينِ .

❀ قوله : (وربَّما أُسقِطَتِ الهمزةُ) ؛ أي : مع تقديرها ؛ إذ لو حُذِفَتْ مِنْ غير تقديرٍ . . كانتْ مُنقطِعةً . انتهىٰ « بُلَيدي »[2] .

❀ قوله : (أُمِنْ) مبنيٌّ للمفعول ، أو للفاعل .

❀ قوله : (لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي) قائلُهُ : عمرُ بنُ أبي ربيعةَ مِنْ قصيدةٍ

بأنْ يُقالَ بعدَ قوله : (حتىٰ صارتا . . .) إلىٰ آخره : (وحتىٰ لا يُعطَفَ علىٰ مدخولها إذا كانتْ للتسوية إلا بها) .

---

(١) وهي قراءةٌ شاذَّة. انظر « المحرر الوجيز » (١/ ٨٨)، و« البحر المحيط » (١/ ١٧٥) .
(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ ق٣٦) .

أي : أَبِسَبْعٍ .

٥٥٠ـ وبأنقِطاعٍ وبمعنىٰ (بل) وَفَتْ . . . .

نونيَّةٍ[1] ، وقبلَها :

بدا ليَ منها مِعصَمٌ حينَ جَمَّرتْ ... وكَـفٌّ خَضِيـبٌ زُيِّنـتْ ببَنـانِ

والشاهدُ : في حَذْفِ الهمزة مِنْ قوله : (بسَبْعٍ) ؛ أي : أبسَبْعٍ ، وهو مفعولُ (أَدْرِي) .

❀ قوله : (وبأنقِطاعٍ وبمعنى) الجارُّ فيهما : مُتعلِّقٌ بـ (وَفَتْ) بتخفيف الفاء ، وفاعلُها : يعودُ إلىٰ (أم) ، والعطفُ : للتفسير ، والمُرادُ : وَفَتْ (أم) بالمعنَيَينِ .

❀ قوله : (وهو مفعولُ « أَدْرِي ») ؛ أي : عاملُهُ مع فاعله ـ وهو (رَمَينَ) ـ سدَّ مَسَدَّ مفعولَيْ (أدري) ؛ ففي كلامه تساهلٌ .

❀ قوله : (والعطفُ : للتفسير) الأظهرُ : أنَّهُ عطفُ لازمٍ علىٰ ملزوم ، أو بالعكس ، وقولُهُ : (والمُرادُ . . .) إلىٰ آخره : لا يُناسِبُ إلا ما ذكرناه ،

---

(١) وهي في « ديوانه » (ص ٢٧٣) ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٧٥) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٦١) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٤٠٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٣٧٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩) ، و« المساعد » (٢/ ٤٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٠٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٢٨ـ ١٦٢٩) ، و« خزانة الأدب » (١١/ ١٢٢ـ ١٢٨) .

. . . . إنْ تَـكُ مِمَّـا قُيِّـدَتْ بـهِ خَلَـتْ

أي : إذا لم يتقدَّمْ علىٰ (أم) همزةُ التسويةِ ، ولا همزةٌ مُغنِيةٌ عن (أيٍّ) . . فهي مُنقطِعةٌ ، وتُفيدُ الإضرابَ كـ (بل) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [يونس : ٣٧ـ ٣٨] ؛ أي : بل يقولونَ : افتراهُ ،

---

* قوله : (إنْ تَكُ) اسمُ (تَكُ) : عائدٌ إلىٰ (أم) بقَطْعِ النَّظَرِ عن وَصْفِها بالاتِّصال ، وكذا الضميرُ في (قُيِّدتْ) و(خَلَتْ) ، وخُلُوُّها مِنْ ذلك : بألَّا يتقدَّمَ عليها همزةُ التسويةِ لفظاً ولا تقديراً .

* قوله : (وتُفِيدُ الإضرابَ) ؛ أي : فلا يُفارِقُها معنى الإضرابِ ، وقد تَقتضِي مع ذلك استفهاماً حقيقيّاً ؛ نحوُ : (إنَّها لَإِبِلٌ أم شاءٌ ؟) ،

وما في كلامه مِنْ تعلُّقِ حرفَيْ جرٍّ بمعنىً واحدٍ بعاملٍ واحد . . ليس بممنوع[1] ؛ لأنَّ محلَّ منعِهِ : إذا لم يكن بعطف .

* قوله : (بألَّا يتقدَّمَ عليها همزةُ التسويةِ) ؛ أي : ولا همزةٌ مُغنِيةٌ عن (أيٍّ) ، كما في كلام الشارح .

* قوله : (نحوُ : « إنَّها لَإِبِلٌ أم شاءٌ ؟ ») ؛ أي : إذا قُدِّرَ الاستفهامُ ؛ بأنْ شكَّ في الشَّبَحِ بعدَ أنْ جَزَمَ بأنَّهُ إِبِلٌ ، وإلا فلو جزم بأنَّهُ شاءٌ بعدَ جزمِهِ بأنَّهُ إِبِلٌ . . لم يصحَّ تقديرُ الاستفهام .

(١) العبارة في (ك) : (وليس في كلامه تعلُّقُ حرفَيْ جرٍّ بمعنىً واحدٍ بعامل واحد الذي هو ممنوع) بدل (وقوله : « والمراد » . . .) إلىٰ آخره .

ومثلُهُ : (إنَّها لَإِبلٌ أم شاءٌ ؟) ؛ أي : بل أهي شاءٌ ؟

كما سيأتي ، أو إنكاريّاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ ﴾ [الطور : ٣٩] ؛ أي : بل له البناتُ ؛ إذ لو قُدِّرتْ للإضراب المَحْضِ . . لَزِمَ الإخبارُ بِنِسْبة البناتِ له تعالىٰ ، وهو مُحالٌ .

وقد لا تَقتضِيهِ البتَّةَ ؛ نحوُ : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ؛ أي : بل هل تستوي ؛ إذ لا يدخلُ استفهامٌ على استفهام .

❀ قوله : (لَإِبلٌ أم شاءٌ) الإبلُ : اسمُ جمعٍ ، و(الشاءُ) بالمدِّ ليس جمعاً لـ (شاة) في اللفظ ، ولـٰكنَّهُ جمعٌ لا واحدَ له مِنْ لفظه . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ قوله : (بل أهيَ شاءٌ ؟) إنَّما قَدَّرَ بعدَها مبتدأً ؛ لأنَّها لا تدخلُ على المفرد ؛ لأنَّها بمعنىٰ (بل) الابتدائيَّةِ ، وحرفُ الابتداءِ لا يدخلُ إلا علىٰ جملةٍ .

وادَّعى الناظمُ أنَّها قد تدخلُ على المفرد ، وحَمَلَ المثالَ علىٰ ظاهره دونَ تقديرِ مبتدأٍ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (ليس جمعاً لـ « شاة ») سيأتي له في باب (الترخيم) أنَّها تُجمَعُ علىٰ (شاءٍ) بالمدِّ[3] ، والتحقيقُ : ما هنا .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٤٤) ، وقال ياسين في « حاشيته على التصريح » (٢/ ١٤٤) نقلاً عن الدنوشري : (يُنظَرُ : ما المانعُ مِنْ جعل « شاة » مفرد « الشاء » ؟) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٤٤) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٦٢) .

(٣) انظر (٤/ ٥٣١) .

٥٥١ـ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِـ (أَوْ) وأَبْهِمِ   وٱشْكُكْ وإضرابٌ بها أيضاً نُمِي

أي : تُستعمَلُ (أو) :

ـ للتخيير ؛ نحوُ : (خُذْ مِنْ مالي درهماً أو ديناراً) .

ـ وللإباحة ؛ نحوُ : (جالسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ) .

❁ قوله : (خَيِّرْ أَبِحْ . . .) إلىٰ آخره : قال في « المغني » : (التحقيقُ : أنَّ « أو » موضوعةٌ لأحد الشيئَينِ أو الأشياء ، وهو الذي يقولُهُ المُتقدِّمونَ ، وقد تخرجُ إلىٰ معنىٰ « بل » ، وإلىٰ معنى الواو ، وأمَّا بقيَّةُ المعاني فمُستفادةٌ مِنْ غيرها) ، قال : (ومِنَ العَجَب أنَّهم ذَكَرُوا أنَّ مِنْ معاني صيغة « افْعَل » التخييرَ والإباحةَ ، ومثَّلوهُ بنحوِ : « خُذْ مِنْ مالي درهماً أو ديناراً » ، و« جالسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرينَ » ، ثمَّ ذَكَرُوا أنَّ « أو » تُفِيدُهُما ، ومثَّلوا بالمثالَينِ المذكورَينِ لذلك !!) انتهىٰ ؛ ولهـٰذا اقتصرَ ابنُ الحاجب علىٰ قولِهِ : (و« أو » و« إمَّا » لأحد الأمرَينِ [مبهماً]) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

❁ قوله : (وإضرابٌ) مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ له تعلُّقُ الجارِّ به ، وجملةُ قولِهِ : (نُمِي)ـ بمعنىٰ : نُسِبَ ـ : خبرُهُ .

❁ قوله : (أو ابنَ سِيرِينَ) عَلَمٌ علىٰ رجل ؛ فيُمنَعُ مِنَ الصرف للعَلَمِيَّة

❁ قوله : (فمُستفادةٌ مِنْ غيرها) ؛ وهو مواقعُ الكلامِ ودَلالةُ القرائنِ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/١٧٧) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٩٤ـ٩٥) ، و« كافية ابن الحاجب » (ص٥٣) ، وفي النسخ : (فيهما) بدل (مبهماً) ، والمثبت من « الكافية » ، وانظر « الفوائد الضيائية » (٢/ ٤١٠) .

والفرقُ بينَ الإباحةِ والتخييرِ : أنَّ الإباحةَ لا تمنعُ الجمعَ ، والتخييرَ يمنعُهُ .

ـ وللتقسيم ؛ نحوُ : (الكلمةُ : اسمٌ ، أو فعلٌ ، أو حرفٌ) .

ـ وللإبهام على السامع ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ أو عمرٌو) إذا كنتَ عالماً بالجائي منهما وقصدتَ الإبهامَ على السامع ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ : ٢٤] .

ـ وللشكِّ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ أو عمرٌو) إذا كنتَ شاكّاً في الجائي منهما .

والعُجْمة ، وقيل : عَلَمُ امرأةٍ ؛ فالمانعُ له العَلَميّةُ مع التأنيث .

* قوله : (والفرقُ بينَ الإباحةِ . . .) إلىٰ آخره : ليس الفرقُ راجعاً إلىٰ لفظ (أو) ، بل إلىٰ قرينةٍ خارجةٍ انضمَّتْ إلى الكلام ؛ وذلك أنَّ التخييرَ يَرِدُ فيما أصلُهُ الحَظْرُ ، والإباحةُ عكسُهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

وبه يُعلَمُ : أنَّ التخييرَ والإباحةَ أعمُّ مِنْ كونهما شرعيَّينِ أو لُغَويَّينِ ، خلافاً لمَنْ خصَّه بالثاني ؛ إذ الجمعُ بين تزوُّجِ هندَ وأختِها مثلاً . . إنَّما جاء مِنْ جهة الشرع .

---

* قوله : (إذ الجمعُ) علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : منعُ الجمعِ ، ولو صرَّح به لكان أَوْلىٰ ، ثمَّ رأيتُهُ مُصرَّحاً به في بعض النسخ[٢] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٦٣ـ٧٦٤) .

(٢) جاء مُصرَّحاً بالمضاف في (هـ) .

ـ وللإضراب[1] ؛ كقوله[2] : [من البسيط]

٢٩٥ـ ماذا تَرَىٰ في عِيالٍ قد بَرِمْتُ بهم لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلَّا بعَدَّادِ
كانوا ثمانينَ أو زادُوا ثمانيةً لولا رجاؤُكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلادِي

❀ قوله : (ماذا تَرَىٰ في عِيالٍ) الخطابُ لهشام بن عبد الملك مِنْ جرير[3] ، و(العِيالُ) : جمعُ (عَيِّلٍ) بالتشديد ؛ كـ (جِياد وجَيِّدٍ) ، و(بَرِمْتُ) بكسر الراء ؛ بمعنىٰ : ضَجِرْتُ وسَئِمتُ .

والشاهدُ : في قوله : (أو زادُوا) ؛ فإنَّ (أو) فيه بمعنىٰ (بل) الإضرابيَّةِ ، ولعلَّهُ إنَّما أتىٰ بالبيت الأوَّل ؛ ليتَّضِحَ به المعنىٰ ويظهرَ أنَّ (أو) في الثاني بمعنىٰ (بل) لا للشكِّ ؛ إذ لولا ذلك لاحتَمَلَ كونُها للشكِّ .

. . . .

(١) أي : بشرط تقدُّمِ نفيٍ أو نهي ، وإعادةِ العاملِ عندَ سيبويهِ ؛ نحوُ : (ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو) ، و(لا يقمْ زيدٌ أو لا يقمْ عمرٌو) ، ولم يشترطْ هـٰذا الأخيرَ الكُوفيُّونَ وأبو عليٍّ الفارسي ، وبيتُ الشارح الآتي يشهد لهم علىٰ ذلك . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٢٨) .

(٢) البيتان خاتمة قصيدة لجرير في « ديوانه » (ص١٢٣) يمدح بها معاوية بن هشام بن عبد الملك ، ومطلعها :

قد قَرَّبَ الحيُّ إذ هاجُوا لإصْعادِ بُزْلاً مُخيَّسةً أرمامَ أَقْيادِ
صُهْباً كأنَّ عَصِيمَ الوَرْسِ خالطَها ممَّا تُصرِّفُ مِنْ خَطْرٍ وإلْبادِ

وهما من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٧٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٢٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٣٠ـ١٦٣١) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٥٤ـ٥٧) .

(٣) الخطاب في « ديوانه » لمعاوية بن هشام بن عبد الملك ، وكان معاويةُ بطلاً جواداً مُمدَّحاً .

أي : بل زادُوا .

٥٥٢ـ وربَّمـا عـاقَبَـتِ الـواوَ إذا لم يُلْفِ ذو النُّطْقِ للَبْسٍ مَنْفَذَا

قد تُستعمَلُ (أو) بمعنى الواوِ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

❀ قوله : (عاقَبَتِ) الضميرُ فيه : عائدٌ لـ (أو) ؛ أي : أتتْ بمعناها ؛ وهو مُطلَقُ الجمعِ .

❀ قوله : (إذا) هو ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرطِ منصوبٌ بجوابه على الأصحِّ ، أو بشرطه علىٰ مُقابِلِهِ ، لا بـ (عاقبتْ) ؛ لأنَّهُ لا يعملُ فيها مُتقدِّمٌ ، و(يُلْفِ) : مضارعُ (أَلْفىٰ) ؛ بمعنىٰ : وَجَدَ ، يتعدَّىٰ لمفعولَينِ ؛ أَوَّلُهُما : (مَنْفَذَا) بفتح الفاء ، والثاني : محذوفٌ ؛ أي : إذا لم يجدْ صاحبُ النُّطْقِ طريقاً صحيحةً للَبْسٍ في استعمالها بمعنى الواو ، ويحتملُ : أنْ يكونَ

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٢١١) ضمن قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ ، ومطلع القصيدة :

لَجَّتْ أُمامةُ في لَوْمِي وما عَلِمَتْ عَرْضَ السَّمَاوةِ رَوْحاتِي ولا بُكَرِي

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٧٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠١٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٢٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وفي البيت شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو عود الضمير في (ربَّهُ) علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً مُتقدِّمٍ رتبة ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٤٧ـ٩٤٩ ، ٤/ ١٦٣١ـ١٦٣٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٦ـ٣٠) .

٢٩٦ـ جاءَ الخلافةَ أو كانتْ لهُ قَدَراً كما أتىٰ ربَّهُ موسىٰ علىٰ قَدَرِ

أي : وكانتْ له قَدَراً .

٥٥٣ـ ومِثْلُ (أوْ) في القَصْدِ . . . .

(للَبْسٍ) في موضع المفعول الثاني ؛ فيتعلَّقُ بمحذوف .

❁ قوله : (جاءَ الخلافةَ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (جاءَ) : لعمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله تعالىٰ عنه ، والشاهدُ فيه : مجيءُ (أو) بمعنى الواو ، وقد رُوِيَ : (إذ كانتْ . . .) إلىٰ آخره[1] ؛ فلا شاهدَ فيه علىٰ هٰذه الرواية .

❁ قوله : (ومِثْلُ « أوْ » في القَصْدِ) مِثْلُ : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (إمَّا) ، و(في القَصْدِ) : مُتعلِّقٌ بـ (مِثْلُ) ؛ لِمَا فيه مِنْ معنى المُماثلة ، و(الثانيهْ) : نعتُ (إمَّا) ، و(في نحوِ) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ أي : أعني : في نحوِ ، أو حالٌ مِنْ فاعل (الثانيهْ) ؛ أي : (إمَّا) الثانيةُ حالَ كونِها كائنةً في نحو : (إمَّا ذي . . .) إلىٰ آخره ، والإشارةُ بـ (ذي) للقريبة ، و(النائِيَهْ)

❁ قوله : (أي : أعني : في نحوِ) ظاهرُهُ : أنَّ (في نحو) مُتعلِّقٌ بـ (أعني) ، وهو لا يصحُّ ، ولعلَّهُ أراد : أنَّ التقديرَ : (أعني : « إمَّا » الكائنةَ في نحو ، أو كائنةً في نحو) .

❁ قوله : (والإشارةُ بـ « ذي » للقريبة) في « شرح الفارِضيِّ » ما نصُّهُ : (وقولُ الشيخِ : « ذي » اسم إشارةٍ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ؛ أي : لك إمَّا ذي وإمَّا

---

(١) وهي رواية « الديوان » .

بالهمز : البعيدةُ ؛ فكأنَّهُ قال : (« إمَّا » القريبةُ و« إمَّا » البعيدةُ) .

❁ قوله : (« إمَّا » الثانيةْ) هي مُركَّبةٌ مِنْ (إنْ) و (ما) الزائدةِ على الأصحِّ[1] ، وقيل : إنَّها بسيطةٌ[2] ، ولا خلافَ في أنَّ (إمَّا) الأُولىٰ غيرُ عاطفةٍ ؛ لاعتراضها بينَ العاملِ والمعمولِ ؛ نحوُ : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) ، ونحوُ : (رأيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عَمْراً) .

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَكْرارها ، وذلك غالبٌ لا لازمٌ ؛ فقد يُستغنىٰ

النائيةُ ؛ أي : البعيدة ، ويجوزُ كونُهُ مفعولاً لمحذوف ؛ أي : خُذْ إمَّا ذي وإمَّا البعيدةَ)[3] .

❁ قوله : (وظاهرُ كلامِهِ . . .) إلىٰ آخره : ليس هـٰذا ظاهرَ كلامِهِ ، بل غايةُ ما يُفِيدُهُ : أنَّهُ لا بدَّ في كونها كـ (أو) مِنْ كونها ثانيةً ، بخلافِ ما إذا لم تكن ثانيةً ؛ بأنْ كانتْ أُولىٰ ، أو لم يكن معها (إمَّا) غيرها[4] .

---

(١) وقد تُفتَحُ همزتُها ، والتزمَهُ تميم وقيس وأسد ، وقد تُبدَلُ ميمُها الأُولىٰ ياءً ، والقائلُ بتركيبها : هو إمامُ العربية سيبويه . انظر « مغني اللبيب » (١/ ٨٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٩ـ٢١٠) .

(٢) واختاره أبو حيَّان ؛ لأنَّ الأصلَ البساطةُ لا التركيبُ . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٩٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٢) .

(٤) العبارة في (ك) : (ليس هـٰذا ظاهرَ كلامِهِ ، بل ظاهرُ كلامِهِ : أنَّ « إمَّا » الثانيةَ كـ « أو » ، وهـٰذا يقتضي : أنَّهُ لا بدَّ في « إما » التي كـ « أو » من سبق « إما » غيرها عليها) .

يعني : أنَّ (إمَّا) المسبوقةَ بمِثْلِها تُفِيدُ ما تُفِيدُهُ (أو) :

ـ مِنَ التخيير ؛ نحوُ : (خُذْ مِنْ مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً) .

عن الثانية بذِكْرِ ما يُغنِي عنها ؛ نحوُ : (إمَّا أنْ تتكلَّمَ بخيرٍ وإلا فاسكُتْ) .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً : أنَّها تأتي لجميع المعاني المذكورةِ في (أو) ، وليس كذلك ؛ إذ لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنىٰ (بل) .

وأُجِيبَ : بأنَّ مُرادَهُ : أنَّها مِثْلُ (أو) في معانيها المشهورةِ المُتَّفَقِ عليها ، وإتيانُ (أو) لهـٰذَينِ المعنَيَينِ قليلٌ مُختلَفٌ فيه .

❋ قوله : (تُفِيدُ ما تُفِيدُهُ « أو » : مِنَ التخيير) ، ويُفرَّقُ بينهما حينئذٍ : بأنَّ (إمَّا) يُبنى الكلامُ معها مِنْ أوَّل الأمر علىٰ ما جِيءَ [بها] لأجله[1] ؛ ولذلك وَجَبَ تَكْرارُها ، و(أو) يُفتَحُ الكلامُ معها على الجزم ، ثمَّ يطرأُ الإبهامُ أو غيرُهُ ؛ ولهـٰذا لم تتكرَّرْ ، ذَكَرَهُ في « الإتقان »[2] ، وقولُهُ : (وَجَبَ تَكْرارُها) ؛ أي : في الأغلب ، كما عُلِمَ ممَّا تقدَّمَ[3] .

❋ قوله : (ولذلك وَجَبَ تَكْرارُها) ؛ أي : سَبْقُ (إمَّا) أُخْرىٰ عليها ؛ لا أنَّ (إمَّا) العاطفةَ نفسَها يجبُ تَكْرارُها ، وقولُهُ : (على الجزم) ؛ أي : ظاهراً ، وقولُهُ : (ثمَّ يطرأُ الإبهامُ أو غيرُهُ) ؛ أي : يظهرُ ، وهـٰذا يُفِيدُ : أنَّ المقصودَ بالجزم الدَّوَران ، وقولُهُ : (أي : في الأغلب) فيه : أنَّ الكلامَ في

---

(١) في النسخ : (به) ، والمثبت من « المغني » (١/ ٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠١٣) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٩٨) .

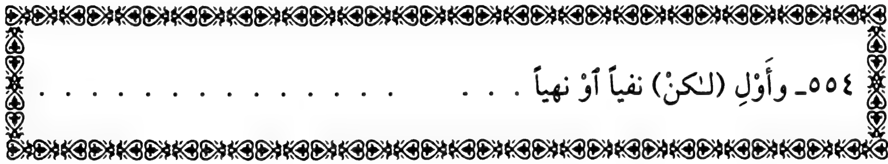
(٣) انظر (٤/ ٣٦٢) .

ـ والإباحةِ ؛ نحوُ : (جالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سِيرِينَ) .

ـ والتقسيمِ ؛ نحوُ : (الكلمةُ : إمَّا اسمٌ ، وإمَّا فعلٌ ، وإمَّا حرفٌ) .

ـ والإبهامِ ، والشكِّ ؛ نحوُ : (جاء إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) .

وليستْ (إمَّا) هٰذه عاطفةً[1] ، خلافاً لبعضهم ؛ وذلك لدخول الواوِ عليها ، وحرفُ العطفِ لا يدخلُ علىٰ حرف العطف[2] .



❃ قوله : (وليستْ « إمَّا » هٰذه عاطفةً) ، وإنَّما ذُكِرَتْ في باب العطف ؛ لمُصاحبتها لحرفه .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها عطفتِ الاسمَ على الاسم ، والواوَ عطفتْ (إمَّا) علىٰ (إمَّا) ، وهو غريبٌ . انتهىٰ « إتقان »[3] .

❃ قوله : (وأَوْلِ « لٰكنْ » . . .) إلىٰ آخره : (أَوْلِ) : فعلُ أمرٍ ،

(إمَّا) العاطفةِ ، وتَكْرارُها لازمٌ ، وتقدَّم معناه .

---

(١) أي : (إمَّا) الثانية .

(٢) ذكر ابن هشام في « المغني » (١/ ٨٥) أنَّها عاطفةٌ عندَ أكثر النُّحاة ، وأنَّ يونسَ والفارسيَّ وابنَ كَيْسانَ ذهبوا إلىٰ أنَّها غيرُ عاطفة كالأولىٰ ، ووافقهم ابن مالك علىٰ ذلك ، وفي قوله في « النظم » : (في القصد) ـ أي : في المعنىٰ لا في العطف ـ . . إشارةٌ إلىٰ ذلك ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٤٤ـ٣٤٥) .

(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٩٨) ، وعطفُها الاسمَ على الاسم قاله بعضُ المُتأخِّرين . انظر « التذييل والتكميل » (١٣/ ٦٤)، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٧٦)، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٩) .

. . . . و(لا)   نـداءً أَوْ أمـراً أَوِ ٱثْبـاتـاً تَـلا

و(لٰكنْ) : مفعولٌ أوَّل ، و(نَفْياً) : مفعولُهُ الثاني ، وقولُهُ : (أَو نَهْياً) : معطوفٌ عليه .

وهٰذا في الواقعة قبلَ المفردِ ، كما في « التسهيل »[1] ، أمَّا الواقعةُ قبلَ الجملةِ : فتكونُ بعدَهُما وبعدَ الإيجابِ والأمر ، لا بعدَ الاستفهامِ ؛ فلا يجوزُ : (هل زيدٌ قائمٌ لٰكنْ عمرٌو لم يقم ؟) ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[2] .

❀ قوله : (و« لا » نداءً . . .) إلىٰ آخره : (لا) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (تلا) ، و(نداءً) وما بعدَهُ : مفعولٌ بـ (تلا) ، وفي (تلا) ضميرٌ هو فاعلُهُ يرجعُ إلىٰ (لا) ، والتقدير : (« لا » تلا نداءً أو أمراً أو إثباتاً) .

وشرطُ العطفِ بها : أنْ يكونَ ما بعدَها غيرَ صالحٍ لإطلاقِ ما قبلَها عليه ؛ فلا يجوزُ : (جاءني رجلٌ لا زيدٌ) ، وعكسُهُ ، وأنْ يكونَ المعطوفُ بها

❀ قوله : (أنْ يكونَ ما بعدَها غيرَ صالحٍ . . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ أنْ يقولَ : (ألَّا يصدقَ أحدُ مُتعاطِفَيْها على الآخَر) ؛ بدليل قولِهِ : (وعكسُهُ) .

❀ قوله : (فلا يجوزُ : « جاءني رجلٌ لا زيدٌ » ، وعكسُهُ) ؛ أي : (جاءني زيدٌ لا رجلٌ)؛ أي : لأنَّ (لا) لم تقع في كلام العرب إلا بين شيئَينِ

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٧٧) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٦٢) .

أي : إنَّما يُعطَفُ بـ (لٰكنْ) : بعدَ النفيِ ؛ نحوُ : (ما ضَرَبتُ زيداً لٰكنْ عَمْراً) ، وبعدَ النهيِ ؛ نحوُ : (لا تَضرِبْ زيداً لٰكنْ عَمْراً) .

مُفرداً ، أو جملةً لها موضعٌ مِنَ الإعراب ، فإنْ وَقَعَ بعدَها الجملةُ التي لا مَوضِعَ لها مِنَ الإعراب . . لم تكنْ حرفَ عطفٍ ، ذَكَرَ هٰذَينِ الشرطَينِ أبو حيَّانَ في « شرح التسهيل »[1] .

وأنْ تُسبَقَ بأمرٍ ، أو إثباتٍ ، أو بنداء ، خلافاً لبعضهم ؛ نحوُ : (يا بنَ أخي لا ابنَ عمِّي)[2] .

❀ قوله : (إنَّما يُعطَفُ بـ « لٰكنْ » : بعدَ النفيِ) ، ويُشترَطُ : كونُ

مُتقابِلَينِ ، ولا مقابلةَ بين الرجل وزيد ، وأمَّا دعوى التناقضِ : فلا تظهرُ إلا في العكس ؛ إذ السلبُ الكليُّ يُناقِضُ الإيجابَ الجزئيَّ ، بخلاف السلبِ الجزئيِّ ؛ فإنَّهُ لا يُناقِضُهُ ؛ علىٰ أنَّ التناقضَ يُدفَعُ بحمل الرجلِ مثلاً علىٰ ما عدا زيداً[3] .

❀ قوله : (أو جملةً لها موضعٌ مِنَ الإعراب) ؛ نحوُ : (قلتُ : زيدٌ قائمٌ لا زيدٌ قاعد) .

---

(١) التذييل والتكميل (١٣/ ١٥٨ ، ١٦١) .

(٢) وأنكره ـ أي : سبقَها بالنداء فقط ، وسبقُها بالأمر أو الإثبات متفقٌ عليه عند النُّحاة ـ ابنُ سَعْدان ، وقال : (ليس هٰذا من كلامهم) ، وانظر « أوضح المسالك » (٣/ ٣٨٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢١٥) .

(٣) العبارة في (ك) : (. . . لا رجلٌ ؛ لأنَّ الرجلَ يصدق بزيد ، فيلزمُ التناقض ، لا يُقال : المراد بالرجل غيرُ زيد بقرينة العطف للمغايرة ؛ فلا تناقض ؛ لأنَّا نقول : المغايرةُ التي يقتضيها العطفُ صادقةٌ بالمغايرة الجزئية ؛ كالمغايرة التي بين العامِّ والخاصِّ ، والمطلق والمُقيَّد ، فالتناقضُ غيرُ مُنتفٍ بحسب مدلول اللفظ . انتهىٰ « صبَّان » ، لٰكنَّ التناقضَ أمرٌ ظاهريٌّ فقط ، تأمَّلْ) .

. . . .

معطوفِها مُفرَداً ، وألّا تقترنَ بالواو ، فإنْ سُبِقتْ بإيجاب فهي حرفُ ابتداءٍ ؛ نحوُ : (قام زيدٌ لـٰكن عمرٌو لم يقم) ، وكذا إنْ تَلَتْ واواً ؛ نحوُ : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ؛ أي : ولـٰكن كان رسولَ الله ، وليس المنصوبُ معطوفاً بالواو ؛ لأنَّ مُتعاطِفَيِ الواوِ المُفردَينِ لا يختلفانِ بالإيجاب والسَّلْب .

❀ قوله : (وليس المنصوبُ معطوفاً بالواو) ؛ أي : بل خبرُ (كان) ، والجملةُ معطوفةٌ بالواو ، ولا يُنافي كونَ الجملةِ معطوفةً كونُ (لـٰكن) ابتدائيّةً ؛ لأنَّ المُرادَ بكونها ابتدائيّةً : أنَّهُ يُبتدَأُ بعدَها الجملُ مِنْ غيرِ أنْ تكونَ عاطفةً لها ، وهـٰذا لا يُنافي وجودَ عاطفٍ آخَرَ .

❀ قوله : (لأنَّ مُتعاطِفَيِ الواوِ المُفردَينِ) ؛ أي : بخلاف الجملتَينِ . . . إلىٰ آخره ؛ فيجوزُ تخالفُهُما في ذلك ؛ نحوُ : (قام زيدٌ ولم يقم عمرٌو) ، كما في « المغني »[1] .

قال الأميرُ في « حاشيته » : (في الحقيقة الواوُ لا تعطفُ مُتخالِفَينِ في الحُكْم أصلاً ؛ لأنَّها للتشريك في الحُكْم ، سواءٌ في المفردات ـ وهو ظاهرٌ ـ أو في الجمل ؛ لأنَّ قولَكَ : « قام زيدٌ ولم يقم عمرٌو » شرَّكتِ الواوُ فيه الجملتَينِ في حُكْم الثبوت ؛ كأنَّهُ قيل : تحقَّق مدلولُ هـٰذهِ الجملةِ ومدلولُ هـٰذه الجملةِ ، وهـٰذا لا يُنافي أنَّ أحدَ المدلولَينِ في ذاته ثبوتٌ والآخَرَ نفيٌ)[2] .

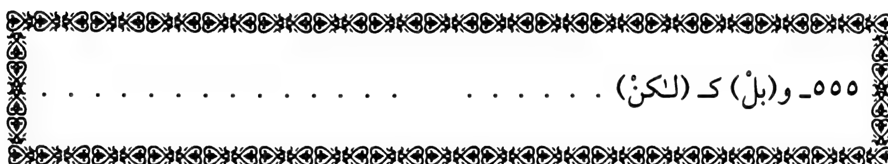
❀ قوله : (لا يختلفانِ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : محلُّهُ : ما لم يوجد

(١) مغني اللبيب (١/ ٣٩٤) .

(٢) حاشية الأمير على المغني (١/ ٢٢٦ـ٢٢٧) .

ويُعطَفُ بـ (لا) : بعدَ النداءِ ؛ نحوُ : (يا زيدُ لا عمرُو) ، والأمرِ ؛ نحـوُ : (اضْـرِبْ زيـداً لا عَمْـراً) ، وبعـدَ الإثبـاتِ ؛ نحـوُ : (جـاء زيـدٌ لا عمرٌو) .

ولا يُعطَفُ بـ (لا) بعدَ النفيِ ؛ نحوُ : (ما جاء زيدٌ لا عمرٌو) ، ولا يُعطَفُ بـ (لٰكنْ) في الإثبات ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ لٰكنْ عمرٌو) .


٥٥٥ـ و(بلْ) كـ (لٰكنْ) . . . .

❀ قوله : (و« بلْ » كـ « لٰكنْ ») بل : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كـ « لٰكنْ ») ؛ يعني : أنَّها مِثْلُها في معناها ؛ لأنَّها تُقرِّرُ حُكْمَ ما قبلَها ، وتجعلُ ضدَّهُ لِمَا بعدَها ، قال ابنُ هشامٍ : (وهٰذه إحالةٌ علىٰ مجهول ؛ لأنَّهُ لم يذكرْ أوَّلاً معنىٰ « لٰكن »)[1] .

مُوجِبُ الاختلاف ؛ كـ (لٰكن) ، وإلا فلا مانعَ ، وعلىٰ هٰذا : فكونُ الواوِ للتشريك في الحُكْم ليس علىٰ إطلاقه .

❀ قوله : (يعني : أنَّها مِثْلُها في معناها . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَ كالشارح وجهَ الشبه ما ذَكَرَ ، ولم يجعله العطفَ ؛ لأنَّ عطفَها لا يتقيَّدُ بكونها بعدَ مصحوبَيْ (لٰكن) ، وأيضاً : قولُهُ : (وانقُلْ بها للثانِ . . .) إلىٰ آخره : يُشعِرُ : بأنَّ وجهَ الشبهِ ليس هو العطفَ ، فتدبَّرْ .

---

(١) انظر « نكت السيوطي » (ق/ ١٧٨) .

. . . . بعدَ مصحوبَيْها   كـ (لم أَكُنْ في مَرْبَعٍ بل تَيْها)
٥٥٦ـ وانْقُلْ بها للثانِ حُكْمَ الأوَّلِ   في الخَبَرِ المُثبَتِ والأمرِ الجَلِي

وأجاب ابنُ قاسمٍ : بأنَّ المُحالَ عليه ظاهرٌ ومفهومٌ مِنْ قوله : (وانقُلْ . . .) إلىٰ آخره ؛ فلذلك صحَّتِ الحوالةُ[1] .

❀ قوله : (بعدَ مصحوبَيْها) ؛ أي : (لـٰكن) ؛ وهما النفيُ والنهيُ .

❀ قوله : (في مَرْبَعٍ) بفتح الميم والباءِ المُوحَّدة : مَنزِلُ القومِ في الربيع خاصَّةً ، و(التَّيْهاءُ) بفتح المُثنَّاةِ فوقُ فتحتيَّةٍ ساكنةٍ : ممدودٌ قُصِرَ للوقف ؛ وهي الفَلَاةُ التي يُتاهُ فيها فلا يُهتدىٰ للخروج منها ، والمعنىٰ : (لم أكنْ في منزلِ أهلِ ربيعٍ ، بل في بلدٍ قَفْرٍ لا أنيسَ فيها) .

❀ قوله : (الجَلِي) أَخْرَجَ بهـٰذا الوصفِ : العَرْضَ . . . .

❀ قوله : (ومفهومٌ مِنْ قوله : وانقُلْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : علىٰ سبيل الإشارة ؛ فإنَّهُ حيثُ كان الأوَّلُ في الإثبات والأمرِ مسكوتاً عنه . . كان في النفي والنهيِ المقابلَينِ لهما مُقرَّراً له الحُكْمُ لا مسكوتاً عنه ، وحيثُ كان الثاني له عينُ الحُكْمِ السابق في الإثبات والأمرِ . . كان له في مقابلهما ضدُّ الحُكْم السابقِ لا عينُهُ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (أَخْرجَ بهـٰذا الوصفِ : العَرْضَ . . .) إلىٰ آخره : لـٰكن في « الرَّضِيِّ » : أنَّ الأَوْلىٰ : جوازُ استعمال (بل) بعدَ ما يُفِيدُ معنى الأمر

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٦٣)، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٦٣).

يُعطَفُ بـ (بل) : في النفي والنهي ، فتكونُ كـ (لٰكنْ) ؛ في أنَّها تُقرِّرُ حُكْمَ ما قبلَها وتُثبِتُ نقيضَهُ لِمَا بعدَها ؛ نحوُ : (ما قام زيدٌ بل عمرٌو) ، و(لا تَضرِبْ زيداً بل عَمْراً) ؛ فقرَّرتِ النفيَ والنهيَ السابقَين ، وأثبتتِ القيامَ لعمرٍو والأمرَ بضَرْبِهِ .

ويُعطَفُ بها : في الخبر المُثبَتِ والأمر ، فتُفِيدُ الإضرابَ عن الأوَّل ونقلَ الحُكْمِ إلى الثاني ؛ حتىٰ يصيرُ الأوَّلُ كأنَّهُ مسكوتٌ عنه ؛ نحوُ : (قام زيدٌ بل عمرٌو) ، و(اضْرِبْ زيداً بل عَمْراً) .

٥٥٧ـ وإنْ علىٰ ضميرِ رفعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضميرِ المُنفصِلْ

٥٥٨ـ أو فاصلٍ ما . . . .

والتحضيضَ[١] ، ولم يُخرِجْهُما بـ (الأمر) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المُرادُ به ما يَدُلُّ على الطَّلَب وذلك يشملُهُما ، وهٰذا أَوْلىٰ مِنْ جَعْلِهِ تَكْمِلةً وحَشْواً .

❁ قوله : (وإنْ على) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (عَطَفْتَ) ، وخَرَجَ بضمير الرفع : ضميرُ النصب .

❁ قوله : (أو فاصلٍ) معطوفٌ على الضمير المجرورِ بالباء ، و(ما)

والنهيِ ؛ كالتحضيضِ والعَرْض[٢] .

---

(١) والتمنِّيَ أيضاً .

(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/٤١٩) .

. . . . وبلا فصلٍ يَرِدْ   في النَّظْمِ فاشِياً وضعفَهُ ٱعْتَقِدْ

أي : **إذا عطفتَ علىٰ ضمير الرفعِ المُتَّصِلِ**[1] . . وَجَبَ أنْ تَفصِلَ بينه وبينَ

بقَلْبِ التنوينِ ميماً وإدغامِها في الميم[2] : اسمٌ نكرةٌ في موضعِ جرٍّ نعتٌ لـ(فاصل) ؛ **بمعنىٰ** : أيَّ فاصلٍ كان ، ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) زائدةً .

❋ **قوله** : (**وبلا فصلٍ . . .**) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بقوله : (**يَرِدْ**) ، **وفاعلُ** (**يَرِدْ**) : ضميرٌ يعودُ إلى العطف علىٰ (ضميرِ رفعٍ . . .) إلىٰ آخره ، و(**فاشِياً**) : حالٌ منه .

❋ **قوله** : (**وضعفَهُ**) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ(ٱعْتَقِدْ) ، وأمَّا ما رواه البخاريُّ في « صحيحه » : « كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، فعلتُ . . . » مِنْ غير فصلٍ[3] . . **فيحتملُ** : أنَّهُ مَرْوِيٌّ بالمعنىٰ[4] .

---

(١) أي : سواء كان مستتراً أو بارزاً . « خضري » (٢/ ٦٣١) .

(٢) أي : بقلب تنوين (فاصلٍ) ميماً ، ثمَّ إدغام هـٰذه الميم في ميم (ما) .

(٣) صحيح البخاري (٣٦٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وبعده أيضاً : « وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وانطلقت وأبو بكرٍ وعمرُ » .

(٤) هـٰذا وقد ذهب الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٣ـ٣٧٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٢٤٤ـ١٢٤٥) ، و« شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » (ص١٧٣) . . إلىٰ جواز العطف دون فصل نثراً ونظماً .

ما عَطَفْتَ عليه بشيءٍ[1] ، ويقعُ الفَصْلُ كثيراً بالضمير المُنفصِل ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنبياء : ٥٤] ؛ فقولُهُ : (وآباؤُكُم) : معطوفٌ على الضمير في (كنتُم) وقد فُصِلَ بـ (أنتم) .

ووَرَدَ أيضاً الفصلُ بغير الضمير ، وإليه أشار بقوله : (أو فاصلٍ ما) ؛ وذلك كالمفعول به ؛ نحوُ : (أكرمتُكَ وزيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ [الرعد : ٢٣] ؛ فـ (مَنْ) : معطوفٌ على الواو في (يدخلونَها) ، وصحَّ ذلك ؛ للفَصْلِ بالمفعول به ؛ وهو الهاءُ مِنْ (يدخلونها) .

ومثلُهُ : الفصلُ بـ (لا) النافيةِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ؛ فـ (آباؤُنا) : معطوفٌ علىٰ (نا) ، وجاز ذلك ؛ للفَصْل بينَ المعطوفِ والمعطوف عليه بـ (لا) .

والضميرُ المرفوعُ المُستتِرُ في ذلك كالمُتَّصِل ؛ نحوُ : (اضْرِبْ أنتَ وزيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالى : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] ؛ فـ (زوجُكَ) : معطوفٌ على الضمير المُستتِرِ في (اسكُنْ) ، وصحَّ ذلك ؛ للفَصْلِ بالضمير المُنفصِل ؛ وهو (أنتَ) .

❁ قوله : (ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ . . . ﴾) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه ، فيلزمُ علىٰ هٰذا أنْ يرفعَ الأمرُ الاسمَ الظاهر .

---

(١) وإنَّما اشتُرِطَ الفصلُ ؛ لأنَّهُ كالجزء مِنْ عامله لفظاً ومعنىً ، ولا يُعطَفُ علىٰ جزء الكلمة ، فإذا فُصِلَ بالضمير المُنفصِل . حَصَلَ له نوعُ استقلالٍ ، فصحَّ العطفُ عليه ، وأُلحِقَ به مطلق فصلٍ ؛ لحصول الطُّول به . « خضري » (٢/ ٦٣١) .

وأشار بقوله : (وبلا فَصْلٍ يَرِدْ) : إلىٰ أنَّهُ قد وَرَدَ في النَّظْم كثيراً العطفُ على الضمير المذكورِ بلا فَصْلٍ[1] ؛ كقوله[2] : [من الخفيف]

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يُغتفَرُ في الثَّوَاني ما لا يُغتفَرُ في الأوائل ، وربَّ شيءٍ يصحُّ تَبَعاً ولا يصحُّ استقلالاً .

وذَهَبَ الناظمُ : إلىٰ أنَّ (زوجُكَ) فاعلٌ بمحذوفٍ ؛ أي : وليسكنْ زوجُكَ ؛ فالمسألةُ مِنْ عطف الجُمَل[3] .

قال أبو حيَّانَ : (وما قاله مُخالِفٌ لنصوص النَّحْويِّينَ ؛ مِنْ أنَّ « زوجُكَ » معطوفٌ على الضمير المُستكِنِّ في « اسكُن » المُؤكَّدِ بـ « أنتَ ») انتهىٰ[4] .

قلتُ : ما ذَكَرَهُ الناظمُ لا تأباه قواعدُ النُّحاة ، ولا يَضُرُّهُ عدمُ تصريحِهِم بذلك ؛ إذ هو مجتهدٌ وإمامٌ منهم .

---

(١) ومنعه البَصْريُّونَ إلا علىٰ قُبْح في ضرورة الشعر ، وأجازه الكُوفيُّون مطلقاً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٨٨ـ٣٩٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٣ـ ٣٧٤) .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص٢٣٤) ، وبعده :

قـد تَنَقَّبْـنَ بـالحـريـرِ وأَبْـدَيْـ ـنَ عُيُوناً حُورَ المدامعِ نُجْلَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٩) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٨٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٢٣ـ١٠٢٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٥١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٤٦ـ١٦٤٧) .

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٣٧١) .

(٤) التذييل والتكميل (١٣/ ١٦٥) .

٢٩٧ـ قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَىٰ كنِعَـاجِ الفَـلَا تَعَسَّفْـنَ رَمْـلَا

فقولُهُ : (وزُهْرٌ) : معطوفٌ على الضمير المُستتِرِ في (أقبلتْ) .

وقد وَرَدَ ذلك في النَّثْرِ قليلاً ؛ حكىٰ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ : (مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ) برفع (العدم) عطفاً على الضميرِ المُستتِرِ في (سواءٍ)[1] .

❁ قوله : (قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الخفيفِ ، و(زُهْرٌ) بضمِّ الزاي وسكونِ الهاء : جمعُ (زَهْراءَ)[2] ؛ أي : نِسْوةٌ زُهْرٌ ، و(تَهَادَىٰ) أصلُهُ : (تتهادىٰ) ، حُذِفَتْ منه إحدى التاءَينِ ؛ أي : تتبخترُ .

والشاهدُ : في (وزُهْرٌ) ؛ حيثُ عُطِفَ على الضمير المرفوع في (أَقْبَلَت) العائدِ على المحبوبة بغير فصلٍ ، وتُعقِّبَ ؛ بأنَّ الواوَ يجوزُ أنْ تكونَ حاليّةً لا عاطفةً .

و(النِّعاج) : جمعُ (نَعْجة) ؛ وهي هنا بقرُ الوَحْش ، و(الفلا) : جمعُ (فَلاة) ؛ وهي الصحراءُ ، و(تَعَسَّفْنَ) : جملةٌ حاليّة ؛ أي : مِلْنَ عن الطريق ، و(رَمْلَا) : نُصِبَ علىٰ نزع الخافض ؛ أي : في رَمْل .

والمعنىٰ : قلتُ إذ أقبلتِ الحبيبةُ مع النِّسْوةِ الزُّهْرِ يَتَبَخْتَرْنَ كنِعاج الصحراء حينَ مِلْنَ عن الطريق وأَخَذْنَ في الرَّمْل .

❁ قوله : (عطفاً على الضميرِ المُستتِرِ في « سواءٍ ») ؛ أي : لأنَّهُ مُؤَوَّلٌ

❁ قوله : (حينَ مِلْنَ . . .) إلىٰ آخره : الأنسبُ بالحاليّة : (حالَ مَيْلِهِنَّ

---

(١) الكتاب (٢/ ٣١) .

(٢) وهي المرأة المُشرِقةُ الوجهِ ، والبيضاءُ المستنيرة المُشرَبة بحُمْرة .

وعُلِمَ مِنْ كلام المُصنِّفِ : أنَّ العطفَ على الضمير المرفوعِ المُنفصِلِ لا يحتاجُ إلىٰ فصلٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ما قام إلا هو وعمرٌو) ، وكذلك الضميرُ المنصوبُ المُتَّصِلُ والمُنفصِل ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُهُ وعَمْراً) ، و(ما أكرمتُ إلا إيَّاكَ وعَمْراً) .

وأمَّا الضميرُ المجرورُ : فلا يُعطَفُ عليه إلا بإعادةِ الجارِّ له ؛ نحوُ : (مررتُ بكَ وبزيدٍ) ، ولا يجوزُ : (مررتُ بكَ وزيدٍ) ، هٰذا مذهبُ الجمهورِ ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ ، واختاره المُصنِّفُ[1] ، وأشار إليه بقوله :

٥٥٩ـ وعَوْدُ خافضٍ . . . .

بالمُشتقِّ ؛ أي : مُستوٍ هو والعَدَمُ ، وهٰذا وما قبلَهُ أمثلةٌ للعطف على الضمير المُستتِرِ بلا فَصْلٍ ، ومثالُهُ في البارز المُتَّصِلِ بلا فصل : نحوُ قولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم : « كنتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ ، فعلتُ . . . »[2] .

❁ قوله : (وعَوْدُ خافضٍ) ؛ أي : سواءٌ كان الخافضُ حَرْفاً أم اسماً ،

عن الطريق وأخذِهِنَّ . . .) إلىٰ آخره ، كما هو ظاهرٌ[3] .

---

(١) وذهب إليه من البَصْرِيِّينَ : يونسُ والأخفش . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٧٩ـ٣٨٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٥ـ٣٧٨) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٢٨١ـ٢٨٤) .

(٢) سبق تخريجه قريباً في (٤/ ٣٧١) .

(٣) لعلَّ المُحشِّيَ نَظَرَ إلىٰ أنَّ الحالَ تُشبِهُ الظرف ؛ كما قالوا في نحو : (أكل زيدٌ والمُؤذِّنُ يُؤذِّنُ) : إنَّ معناه : (أكل زيدٌ وقتَ أذان المُؤذِّن) ؛ فلذلك لم يُخطِّئه المُقرِّر ، والله تعالىٰ أعلم.

. . . . . لَـدَا عطـفٍ علـىٰ ضميـرِ خَفْـضٍ لازِمـاً قـد جُعِـلَا

٥٦٠ـ وليسَ عندي لازِماً إذْ قد أَتَىٰ في النَّثْرِ والنَّظْمِ الصحيحِ . . .

وقيل : إنَّما تجبُ إعادتُهُ في الحرف دونَ الاسمِ ؛ تَمَسُّكاً بقوله تعالىٰ : ﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ؛ حيثُ عطفَ (أَشَدَّ) على الضمير في (ذِكْرِكُم) مِنْ غير إعادةِ الجارِّ ، **وبذلك يكونُ في المسألة ثلاثةُ مذاهبَ** . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (لَدَا عطفٍ) لَدَا : بمعنىٰ (عند) ، وهي إذا كانتْ معناها ما ذُكِرَ . . كُتِبَتْ بالألف ، وإنْ كانتْ بمعنىٰ (في) . . كُتِبَتْ بالياء ، نصَّ علىٰ ذلك أستاذُنا الشِّهابُ المَلَّويُّ[2] .

❁ قوله : (وليسَ عندي) اسمُ (ليس) : مُستترٌ فيها عائدٌ إلىٰ (عَوْدُ خافضٍ) ، و(لازِماً) : خبرُها .

. . . .

(١) الدر السنية (٢/ ٧٧٧ـ٧٧٨) .

(٢) حاشية المَلَّوي على المكودي (ص١٧٤) ، وأَوْجبَ الهُورِينيُّ في « المطالع النصرية » (ص٢٣٤ـ٢٣٥) كتابتَها علىٰ صورة الياء ، ثمَّ نَقَلَ عن شيخه الجَمْزُوريِّ في « حاشيته علىٰ تحفة الأطفال » التفصيلَ فيها كما نَقَلَهُ المُحشِّي ها هنا ، وقال : (ولم أجد هـٰذا التفصيلَ لغيره فيما اطَّلعتُ عليه مِنْ كتب الفن ، مع أنَّهُم قالوا : إنَّ « لدىٰ » مُتضمِّنةٌ لمعنىٰ « عند » ، ثمَّ رأيتُ « السجاعي على ابن عقيل » . . . نَقَلَ عن أستاذه الملوي التفصيلَ المذكور) .

مُثبَتَا . . . .

أي : جَعَلَ جمهورُ النُّحاةِ إعادةَ الخافضِ إذا عُطِفَ علىٰ ضمير الخفضِ . . لازمةً ، ولا أقولُ به ؛ لوُرُودِ السماعِ به نثْراً ونَظْماً بالعطف على الضمير المخفوضِ مِنْ غير إعادة الخافضِ .

فمِنَ النَّثْر : قراءةُ حمزةَ : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١] بجرِّ (الأرحامِ) عطفاً على الهاءِ المجرورةِ بالباء(١) .

❀ قوله : (مُثبَتَا) بفتح الباء المُوحَّدة : حالٌ مِنْ فاعل (أَتَىٰ) .

❀ قوله : (بالعطف) بدلٌ مِنْ قوله : (به) بإعادة الخافض(٢) .

❀ قوله : (بجرِّ « الأرحامِ ») معَ تخفيفِ سينِ (تساءلونَ) ، والمانعُ يجعلُ الواوَ للقَسَم ؛ جَرْياً علىٰ عادة العرب ؛ مِنْ تعظيمِهِمُ الأرحامَ والقَسَمِ بها ، وجوابُ هـٰذا القَسَمِ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] ، أفادَهُ الفارِضيُّ(٣) .

. . . .

(١) انظر « الدر المصون » (٣/ ٥٥٤ـ٥٥٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٣٦) .

(٢) وهو ظاهرٌ ، خلافاً لما ورد في هامش (هـ) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٣) ، وأجاب الجمهور عن البيت الآتي : بأنَّ (الأيام) مجرورٌ بالقسم المحذوف ، أو هو شاذٌّ .

ومِنَ النَّظْم : ما أَنْشَدَهُ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ[1] : [من البسيط]

٢٩٨ـ فاليومَ قَرَّبْتَ تهجُونا وتَشتِمُنا فاْذْهَبْ فما بكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجَرِّ (الأيَّام) عطفاً على الكاف المجرورةِ بالباء .

٥٦١ـ والفاءُ قد تُحذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ والواوُ . . . .

❀ قوله : (فاليومَ قَرَّبْتَ . . .) إلىٰ آخره : (قَرَّبْتَ) بتشديد الراء ؛ بمعنىٰ : (قَرُبْتَ) بتخفيفها ، وجملةُ (تَهجُونا) : حالٌ ، فإنْ جُعِلَ (قرَّب) هنا مِنْ أفعال المُقارَبة . . كانتِ الجملةُ خبراً ، و(تَشتِمُنا) بكسر التاء الثانية : أي : تَسُبُّنا ؛ مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ)[2] ، وقولُهُ : (فاْذْهَبْ) : جوابُ شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ أي : فإنْ فعلتَ ذلك فاذهَبْ ؛ فإنَّ ذلك ليس بعَجَبٍ مِنْ مِثْلِكَ ومِنْ مِثْلِ هٰذه الأيَّامِ ، وكلمةُ (مِنْ) في (مِنْ عَجَبِ) : زائدةٌ .

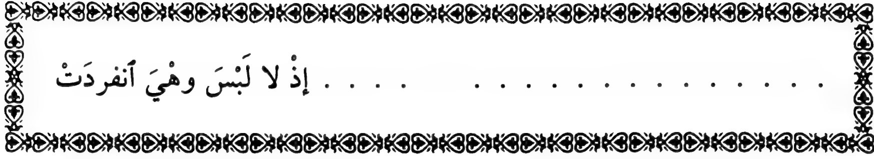
❀ قوله : (والواوُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه ؛ أي :

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/٣٨٣) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٣/٣٧٦) ، والرضي في « شرح الكافية » (٢/٣٣٦) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٣٨٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/١٠٢٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/١٥٩) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٤٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٤٧ـ١٦٤٨) ، و« خزانة الأدب » (٥/١٢٣ـ١٣١) .

(٢) ومن باب (نَصَرَ) ، كما في « القاموس » (٤/١٣٣) ، ونُبِّه عليه في هامش (هـ) .


. . . . إذْ لا لَبْسَ وهْيَ ٱنفردَتْ

حُذِفَتْ ، أو معطوفٌ على (الفاء) ، أو على الضمير في (تُحذَفُ) ؛ لوجود الفصل بالظرف ، ولم يذكرْ معهما (أم) مع أنَّها تُشارِكُهُما في ذلك ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

. . . فما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُها

التقدير : (أم غَيٌّ) ؛ لأنَّهُ قليلٌ فيها ، فلم يذكرْهُ لقِلَّته .

❀ قوله : (لا لَبْسَ) خبرُ (لا) : محذوفٌ ؛ أي : لأنَّهُ لا لَبْسَ هناك .

❀ قوله : (وهْيَ) ؛ أي : الواو .

❀ قوله : (أو معطوفٌ على « الفاء ») فيه نَظَرٌ ، إلا أنْ يُحمَلَ : على أنَّ له خبراً محذوفاً معطوفاً على الخبر المذكور ، فيكونُ العطفُ مِنْ عطف المفردات

---

(١) جزء من بيت لأبي ذؤيب الهذلي في « ديوانه » (ص٥٨) ، وهو بتمامه :

دَعَانِي إليها القلبُ إنِّي لِأَمْرِهِ سميعٌ فما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُها

وقبله :

وقد طُفْتُ مِنْ أحوالِها وأردتُها سنينَ فأخشى بَعْلَها وأهابُها

ثلاثةَ أحوالٍ فلمَّا تَجَرَّمتْ علينا بهُونٍ وٱستحارَ شبابُها

دَعَانِي إليها القلبُ . . . .

فقلتُ لقلبي يا لكَ الخيرُ إنَّما يُدلِّيكَ للموتِ الجديدِ حِبابُها

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٦٣) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٢٩) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (١/ ٢١ـ٢٤) .

٥٦٢ـ بعَطْفِ عاملٍ مُزَالٍ قد بَقِي   معمولُهُ . . . .

❀ قوله : (مُزَالٍ) بضمِّ الميم : نعتٌ لـ (عاملٍ) ، وجملةُ (قد بَقِي) : نعتٌ ثانٍ له .

قال ابنُ هشامٍ : (هـٰذه الأبياتُ الثلاثةُ ـ يعني : قولَهُ : « والفاءُ. . . » وتاليبه ـ كلامٌ مُتعلِّقٌ بحروف العطف ، فكان ينبغي أنْ يذكرَها قبلَ ذِكْرِ أحكام المعطوف ، . . . .

حينئذٍ ، بخلاف الوجهِ السابق ؛ فإنَّ العطفَ عليه مِنْ عطف الجمل .

❀ قوله : (هـٰذه الأبياتُ الثلاثةُ) الصوابُ أنْ يقولَ : (هـٰذانِ البيتانِ. . .) إلىٰ آخرِ ما يُناسِبُ ذلك ، كما لا يخفىٰ .

نعم ؛ (هنا) في قوله : (وحذفَ متبوعٍ بدا هنا . . .) إلىٰ آخره. . بمنزلة قولِهِ : (بالواو أو الفاء) ، فيكونُ هـٰذا الشطرُ بهـٰذا الاعتبار مُتعلِّقاً بالواو والفاء .

❀ قوله : (كلامٌ مُتعلِّقٌ بحروف العطف) ؛ أي : تعلُّقاً أوَّليّاً ؛ فلا يُنافي أنَّ ما قبلَها وما بعدَها مُتعلِّقانِ بها أيضاً ، إلا أنَّهُما يتعلَّقانِ تعلُّقاً أوَّليّاً بالمعطوف والمعطوفِ عليه لا بحروف العطف ، وبهـٰذا تعلمُ أنَّ ما أجاب به ابنُ قاسمٍ لم يُصادِفْ محلّاً .

❀ قوله : (قبلَ ذِكْرِ أحكام المعطوف) ؛ أي : والمعطوفِ عليه ، وأوَّلُ ذِكْرِها : قولُهُ : (وإنْ علىٰ ضميرِ رفعٍ مُتَّصِلْ) .

. . . . دَفْعاً لِوَهْمٍ اُتُّقِي

وأنْ تكونَ إلىٰ جانبٍ : « واخصُصْ بفاء . . . » البيتَ) انتهىٰ[1] .

قال ابنُ قاسمٍ ومِنْ خطِّه نقلتُ : (يُجابُ : بأنَّهُ مُتعلِّقٌ بالمعطوف أيضاً ؛ وهو أنَّهُ يكونُ محذوفاً مع عاطفه ، وأنَّهُ يكونُ محذوفاً إذا بَقِيَ معمولُهُ وكان عاطفُهُ الواوَ) انتهىٰ .

❀ قوله : (دَفْعاً لِوَهْمٍ) ؛ أي : وإنَّما لم يُجعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود

❀ قوله : (وأنْ تكونَ إلىٰ جانبٍ : واخصُصْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها مُتعلِّقةٌ بالواو والفاء وقد ذكرهما قبلُ مُتعاقبَيْنِ .

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بالمعطوف) ؛ أي : في البيتَينِ الأوَّلَينِ ، وبالمعطوف والمعطوف عليه في البيت الثالثِ ، كما لا يخفىٰ .

وقولُهُ : (وهو أنَّهُ يكونُ محذوفاً مع عاطفه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وأنْ يكونَ المعطوفُ عليه أيضاً محذوفاً ، والعاطفُ الواوَ أو الفاء ، وأنْ يكونَ كلٌّ مِنَ المعطوف والمعطوفِ عليه فعلاً ؛ كما هو في البيت الثالث ؛ إذ الاعتراضُ بالأبيات الثلاثة كما صرَّح به أوَّلاً ، وقد علمتَ ما في ذلك كلِّهِ ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (وإنَّما لم يُجعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود . . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ أنْ يقولَ : (وإنَّما لم يُجعَلِ المعطوفُ فيهنَّ هو الموجودَ . . .) إلىٰ آخره ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) انظر « نكت السيوطي » (ق/١٧٨) .

قد تُحذَفُ الفاءُ مع معطوفها للدَّلالة ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة : ١٨٤] **؛ أي : فأَفْطَرَ فعليه عِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ ؛ فحُذِفَ (أَفْطَرَ) والفاءُ الداخلةُ عليه .**

وكذلك الواوُ ، ومنه : قولُهُم : (راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ)[١] ؛ أي : راكبُ الناقةِ والناقةُ طَلِيحانِ .

في الكلام ؛ دَفْعاً لوَهْمٍ اتُّقِيَ ؛ وهو رفعُ الأمرِ للظاهر في نحو : ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة : ٣٥] ، وغيرُ ذلك .

❁ **قوله : (طَلِيحانِ)** تثنيةُ (طَلِيح) بفتح الطاء المُهمَلة وكسرِ اللام ؛ أي : مهزولانِ ؛ فـ (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) .

❁ **قوله : (أي : راكبُ الناقةِ . . .)** إلىٰ آخره ؛ فحُذِفَ المعطوفُ مع العاطف ؛ بدليل تثنيةِ الخبر ، وإلا لَأُفْرِدَ .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (فيهنَّ) ؛ أي : في أمثلة عطفِ العاملِ المحذوف الذي بَقِيَ معمولُهُ ، لا المسائلِ الثلاث ، **كما هو ظاهرٌ .**

وقولَهُ : (دفعاً لوَهْمٍ اتُّقِيَ) ؛ أي : لأمرٍ موهوم ؛ أي : واقعٍ في الوهم ؛ أي : الذِّهْنِ ، **أو المُرادُ بالوهم** : الخطأُ ؛ **فلا يُنافي أنَّ** هـٰذا لازمٌ علىٰ تقدير كونِ المعطوفِ هو الموجودَ ، لا مُتوَهَّمٌ حتىٰ يُقالَ : (دفعاً لوهمٍ اتُّقي) .

---

(١) انظر « الخصائص » لابن جني (١/٢٨٩) ، و« شرح التسهيل » (١/٢٨٩) ، و« شرح الرضي » (١/٢٨٤) .

وانفردَتِ الواوُ مِنْ بينِ حروف العطف : بأنَّها تَعطِفُ عاملاً محذوفاً بَقِيَ معمولُهُ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٢٩٩ـ إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيُونَا

❀ قوله : (إذا ما الغانِياتُ) جمعُ (غانية) ؛ وهي المُستغنِيةُ بجمالها[2] ، وتَزْجِيجُ الحواجبِ : تدقيقُها وتحسينُها[3] .

---

(١) البيت للراعي النُّمَيري في « ديوانه » (ص٢٣٢) ضمن افتخاريّة طويلة ، ولفظُ الشاهد فيه :

وهِزَّةَ نِسْوةٍ مِنْ حيٍّ صدقٍ يُزجِّجْنَ الحواجبَ والعُيُونَا

وبعده :

طلبتُ وقد تَوَاهَقَتِ المَطَايا بيَعْمَلَةٍ تَبُذُّ السَّابِقِينَا

ومطلع القصيدة :

أَبَتْ آياتُ حُبِّي أنْ تَبِينَا لنا خبراً فأَبْكَينَ الحَزِينَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٥٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٩٠) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٤٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٨٣) ، و« المساعد » (٢/ ٤٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٧٤ـ١٠٧٥ ، ٤/ ١٦٥٦) .

(٢) أي : عن الحُلِيِّ والحُلَل .

(٣) أي : تصيير مقوسة حسنة ، وذلك لا يصحُّ في العيون ، لكنَّ أكثرَ المُتقدِّمين علىٰ أنَّهُ لا حذف ، بل ضُمِّنَ الفعلُ المذكورُ معنىً يُناسِبُ المتعاطفَينِ ؛ فضُمِّنَ (زَجَّجْنَ) معنىٰ (زَيَّنَّ) . « خضري » (٢/ ٦٣٤) .

فـ (العُيُونَ) : مفعولٌ بفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (وكَحَّلْنَ العيونَ) ، والفعلُ المحذوفُ : معطوفٌ علىٰ (زَجَّجْنَ) .

٥٦٣ـ وحَذْفَ متبوعٍ بَدَا هنا ٱستَبِحْ وعَطْفُكَ الفعلَ على الفعلِ يَصِحْ

❁ قوله : (وحَذْفَ) بالنصب : معمولٌ لقوله : (ٱستَبِحْ) ، والمُرادُ بالمتبوع : المعطوفُ عليه ، و(بدا) بمعنىٰ : ظَهَرَ .

❁ قوله : (يَصِحْ) بالصاد المُهمَلة : جملةٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ عن قوله : (وعَطْفُكَ) ؛ أي : عطفُكَ الفعلَ على الفعل صحيحٌ ، لٰكن بشرطِ اتِّحادِ زمانَيهِما ، سواءٌ اتَّحَدَ نوعُهُما ؛ كماضيَينِ أو مضارعَينِ ، أو اخْتَلَفَ ؛ كماضٍ مع مضارع .

قال ابنُ هشامٍ في « تعليقه » : (قال بعضُ الطَّلَبة : لا يُتصوَّرُ لعطف الفعلِ على الفعل مثالٌ ؛ لأنَّ نحوَ : « قام زيدٌ وقعد عمرٌو » المعطوفُ فيه جملةٌ ،

❁ قوله : (أو اخْتَلَفَ) ؛ أي : مع اتِّحادِ الزمن ، كما هو الفَرْضُ ؛ نحوُ : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [هود : ٩٨] ؛ أي : يُورِدُهُم ، ونحوُ : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان : ١٠] ؛ علىٰ قراءة ﴿ وَيَجْعَل ﴾ ؛ بالجزم ؛ لعطفه على الجواب ؛ وهو ﴿ جَعَلَ ﴾ ؛ لأنَّهُ مستقبلٌ بسبب الشرط[١] .

---

(١) وقرأ بالرفع : ابن كثير وابن عامر وأبو بكر . انظر « الدر المصون » (٨/٤٥٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤١٥) .

قد يُحذَفُ المعطوفُ عليه للدَّلالة عليه ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [الجاثية : ٣١] ؛ قال الزَّمَخْشَريُّ : (التقديرُ : « أَلَمْ تَأْتِكُم آياتي فلم تكنْ تُتلىٰ عليكم ؟ » ؛ فحُذِفَ المعطوفُ عليه)[1] ؛ وهو (لم تَأْتِكُم) .

وأشار بقوله : (وعطفُكَ الفعلَ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ العطفَ ليس مُختصّاً بالأسماء ، بل يكونُ فيها وفي الأفعال ؛ نحوُ : (يقومُ زيدٌ ويقعدُ) ، و(جاء زيدٌ ورَكِبَ) ، و(اضْرِبْ زيداً وقُمْ) .

قلتُ له : فإذا قلتَ : « يُعجِبُني أنْ تقومَ وتخرجَ » ، و« لم تَقُمْ وتخرجْ » ، و« يُعجِبُني أنْ يقومَ زيدٌ ويخرجَ عمرٌو » ؛ فيا لها خَجْلةً وَقَعَ فيها !!) انتهىٰ[2] .

ووجهُ ذلك : أنَّ الفعلَ المعطوفَ منصوبٌ أو مجزوم ، فلولا أنَّ العطفَ للفعل لم يتأتَّ نصبُهُ أو جَزْمُهُ[3] .

---

(١) الكشاف (٤/ ٢٩٣) ، واللفظ فيه : (والمعنىٰ : « ألم يأتِكمْ رُسُلي فلم تكن آياتي تُتلىٰ عليكم ؟ » ؛ فحُذف المعطوفُ عليه) .

(٢) أورده السيوطي في « النكت » (ق/ ١٧٩) ، وانظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٦٦) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٧٨ـ ٧٩) ، و« تنوير الحالك » (ق/ ٢٣٧) .

(٣) قال ياسين في « حاشيته على الألفية » (٢/ ٧٩) : (لكن في « المغني » في بحث الجملة المُفسِّرة : أنَّ الشَّلَوبينَ زَعَمَ أنَّها بحسَب ما تُفسِّرُهُ ، وأنَّهُ استدلَّ بظهور الجزم في قوله : [من الطويل]

فَمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ =

٥٦٤ـ وٱعْطِفْ على ٱسمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وعكساً ٱستَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

يجوزُ أنْ يُعطَفُ الفعلُ على الاسم المُشبِهِ للفعل ؛ كاسم الفاعل ونحوِهِ ، ويجوزُ أيضاً عكسُ هـٰذا ؛ وهو أنْ يُعطَفَ على الفعلِ الواقعِ مَوقِعَ الاسمِ اسمٌ .

فمِنَ الأوَّلِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات: ٣ـ٤] ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [الحديد : ١٨] .

---

* قوله : (شِبْهِ) بالجرِّ : نعتُ (اسمٍ) ، وهو مضافٌ إلىٰ (فِعْلٍ) ، و(فِعْلَا) الثاني : مفعولُ (ٱعْطِفْ) ؛ أي : اعطِفْ فعلاً على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ .

* قوله : (وعكساً ٱستَعْمِلْ) عكساً : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (ٱستَعْمِلْ) ، و(سَهْلَا) : مفعولُ (تجد) الثاني ، ومفعولُهُ الأوَّل : الهاء .

* قوله : (﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا المثالُ والذي بعدَهُ فيه تأويلُ المعطوفِ عليه بالفعل كالمعطوف ، والمعنىٰ : فاللَّاتي أَغَرْنَ ؛ لأنَّهُ اسمُ فاعلٍ وَقَعَ صِلَةً لـ (أل) ، والمعنىٰ : فالخيلُ التي تُغِيرُ على العَدُوِّ وقتَ الصبحِ بإغارةِ أصحابِها ، وقولُهُ : ﴿ فَأَثَرْنَ ﴾ ؛ أي : هَيَّجْنَ ﴿ بِهِ ﴾ ؛ أي : بمكانِ عَدْوِهِنَّ ، أو بذلك الوقتِ ﴿ نَقْعًا ﴾ ؛ أي : غُباراً بشِدَّةِ حركتِهِنَّ .

. . . .

= فظهرَ الجزم . انتهى المقصود منه ، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ ظهورَ الجزمِ في الفعل لا يُنافي كونَ جملته هي المرتبطةَ بما قبلَها ، لا الفعلِ وحدَهُ) ، وانظر « موصل الطلاب » (ص٦٥) .

ومِنَ الثاني : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٠٠ـ فـأَلْفَيْتُـهُ يـومـاً يُبِيـرُ عَـدُوَّهُ ومُجْرٍ عطاءً يَستحِقُّ المَعـابِـرَا

وقولُهُ[2] : [من مشطور الرجز]

---

* **قوله** : (**فأَلْفَيْتُهُ يوماً** . . .) إلىٰ آخره : (**أَلْفَيْتُهُ**) بمعنىٰ : وجدتُهُ ، و(**يوماً**) : منصوبٌ على الظرفيّة ، و(**يُبِيرُ**) بضمِّ أوَّلِهِ ؛ مِنْ (أَبَارَ) ؛ بمعنى : يُهلِكُ .

والشاهدُ : في قوله : (ومُجْرٍ) ـ مِنَ الإِجْراء ـ حيثُ عُطِفَ علىٰ (يُبِيرُ) ، **والمُسوِّغُ لذلك** كونُ (يُبِيرُ) بمعنىٰ (مُبِير) ، و(**عطاء**) : مفعولُهُ ، وهو اسمٌ للعطيَّةِ ، **وجملةُ** (**يستحقُّ المَعابِرَا**) : صفةُ (عطاء) ، وهو جمعُ (مِعْبَر) ؛ بمعنىٰ المركبِ .

. . . .

---

(١) البيت خاتمة قصيدة للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٧١) ، ومطلعها :

كَتَمْتُكَ ليلاً بالجَمُومَينِ ساهِرَا وهَمَّيـنِ هَمّـاً مُستكِنّـاً وظـاهِـرَا

والـروايـة فيـه : (وبَحْـرَ عطـاءٍ) بـدل (ومُجْرٍ عطـاءً) ، وهـي كـذلـك فـي (و) ، و(يستخفُّ) بدل (يستحقُّ) ، **والبيت من شواهد** : « المقاصد الشافية » (٥/ ١٨٩)، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥١٦)، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٥٨ـ١٦٥٩) .

(٢) شطران مجهولا النسبة ، **وقد استشهد بهما** : الناظم في « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٢٧٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٤٧٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ١٨٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٤٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٥٧ـ١٦٥٨) .

٣٠١ـ باتَ يُعَشِّيها بعَضْبٍ باتِرِ
يَقصِدُ في أَسْؤُقِها وجائِرِ

فـ (مُجْـرٍ) : معطـوفٌ علـىٰ (يُبِيـرُ) ، و(جـائـر) : معطـوفٌ علـىٰ (يَقصِدُ) .

❀ قوله : (باتَ يُعَشِّيها . . .) إلىٰ آخره : مِنَ (العَشَاء) بفتح العين ؛ وهو الطعامُ الذي يُؤكَلُ وقتَ العِشاء ، **والضميرُ المنصوبُ فيه** : يرجعُ للمرأة ؛ لأَنَّهُ وَصْفُ رجلٍ يضربُ امرأتَهُ بالسيف القاطع ؛ **وهو المُرادُ بـ** (عَضْبٍ باتِرٍ)[1] ، **وقولُهُ** : (**يَقصِدُ**) : جملةٌ حاليّة ، وقال شيخُ الإسلام : (وصفيّةٌ)[2] ؛ **وهو مِنَ القَصْد** ضدُّ الجَوْر ، و(**الأَسْؤُق**) : جمعُ (ساق) ، ويُروىٰ : (في سَوَاقها)[3] ، **وليس بصحيح** ، و(**جائِرٍ**) : مِنَ الجَوْر ضدُّ القَصْد .

❀ **قوله : (جملةٌ حاليّة) فيه نَظَرٌ** ، بل هي وصفيّةٌ للمجرور ؛ وهو (عَضْبٍ) ؛ بدليل عطفِ المجرورِ ـ وهو (جائرٍ) ـ على الفعل ؛ وهو

---

(١) وهـٰذا التفسير علىٰ رواية (يُعشِّيها) بالعين ، وقد نقله المُحشِّي عن العَيْني في « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٥٨) ، وقال البغدادي في « خزانة الأدب » (٥/ ١٤١) : (ورأيت في « أمالي ابن الشجري » في نسخة صحيحة قد صحَّحها أبو اليمن الكندي وغيره وعليها خطوط العلماء وإجازاتُهُم : « بات يُغَشِّيها » بالغين المعجمة ؛ من « الغِشَاء » كـ « الغِطَاء » بكسر أوّلهما وزناً ومعنىً ؛ أي : يشملُها ويعمُّها ، وضميرُ المُؤنَّث للإبل ، وهو في وصفِ كريمٍ بادرَ يَعقِرُ إبِلَهُ لضيوفه ، وزَعَمَ العَينيُّ : أنَّ الضميرَ للمرأة التي عاقبها زوجُها بالسيف ، ولا يخفىٰ أنَّ هـٰذا غيرُ مناسب) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٨٥) .

(٣) في (أ) : (في أسواقها) .

(يَقصِدُ) ، وإنَّما جُرَّ المعطوفُ مع كونِ المعطوفِ عليه ـ وهو الفعلُ ـ مرفوعاً ؛ لأنَّ العطفَ عليه ليس مِنْ حيثُ كونُهُ فعلاً ، بل مِنْ حيثُ كونُهُ مُشابِهاً للاسم ، فالمعطوفُ عليه في الحقيقة اسمٌ ؛ كأنَّهُ قيل : (بعَضْبٍ باترٍ قاصدٍ وجائرٍ) ، ووصفُ العَضْب بالقصد والجَوْرِ مجازٌ ؛ مِنْ قَبيل وصفِ الآلة بوصف الفاعل .

ومِنْ ذلك يُعلَمُ : أنَّ العكسَ في قول المصنف : (وعكساً استَعمِلْ). . العكسُ التامُّ ؛ وهو عطفُ الاسمِ الذي لم يُعتبَرْ تأويلُهُ بالفعل. . على الفعل الذي اعتُبِرَ تأويلُهُ بالاسم ؛ وذلك لأنَّ الأصلَ الذي عُكِسَ هو عطفُ الفعل الذي لم يُعتبَرْ تأويلُهُ بالاسم على الاسم المعتبرِ تأويلُهُ بالفعل ؛ ولذلك قال الشارح في بيان العكس : (وهو أنْ يُعطَفَ على الفعل الواقعِ موقعَ الاسمِ . . اسمٌ) ، خلافاً لِمَا في بعض نسخ الشارح .

وإيضاحُ ذلك : أنَّ قولَ المُصنِّفِ : (واعطِفْ على اسم. . .) إلىٰ آخره. . معناه : أنَّهُ يُعطَفُ الفعلُ على الاسم المُشبِهِ للفعل مِنْ حيثُ الشبهُ بالفعل ، كما يُفِيدُهُ تعليقُ الحُكْمِ بقوله : (شِبْهِ فعلٍ) ، وأنَّهُ يُعطَفُ الاسمُ على الفعل المُشبِهِ للاسم مِنْ حيثُ شبهُهُ بالاسم ، كما يُفِيدُهُ قولُهُ : (وعكساً ٱستَعْمِلْ) ؛ بناءً علىٰ أنَّ العكسَ تامٌّ حتىٰ في المشابهة .

فـ (مُغِيرات) وإن كان مجروراً باعتبار الاسميّة. . لٰكن مِنْ حيثُ الشبهُ بالفعل وتأويلُهُ به لا محلَّ له ، والعطفُ عليه بهٰذا الاعتبارِ ، و(مُصَدِّقِينَ)

وإن كان منصوباً باعتبار الاسميّة . . لـٰكن مِنْ حيثُ الشبهُ بالفعل وتأويلُهُ به لا محلَّ له ، وهو الملاحظُ في العطف ؛ **فالمنظورُ إليه في الآيتَينِ عطفُ الفعلِ على الفعل** .

وكلٌّ مِنْ (يُبِيرُ) و(يَقصِدُ) وإن كان مرفوعاً باعتبار الفعليّة . . إلا أنَّ الأوَّلَ مِنْ حيثُ الشبهُ بالاسم منصوبٌ ؛ لتأوُّله بـ (مُبِيراً) ، و(مُجْرِ) عطفٌ عليه بهـٰذا الاعتبار ، ونصبُهُ مُقدَّرٌ على الياء المحذوفة للضرورة ، والثانيَ مِنْ حيثُ الشبهُ بالاسم مجرورٌ ؛ لتأوُّله بـ (قاصدٍ) ، و(جائرٍ) معطوفٌ عليه بهـٰذا الاعتبار ؛ **فالمنظورُ إليه في البيتَينِ عطفُ الاسمِ على الاسم** .

وباستحضار هـٰذا تندفعُ أمورٌ كثيرة أُورِدتْ في هـٰذا المَقَام ، لـٰكن بَقِيَ أنْ يُقالَ : إنَّ الواقعَ صفةً لـ (عَضْب) هو الجملةُ لا الفعلُ وحدَهُ ، وكذا الواقعُ مفعولاً ثانياً لـ (ألفيتُهُ) ، فلم يَحُلَّ الفعلُ محلَّ الاسمِ ؛ فليس في محلِّ جرٍّ بوجهٍ ما ، ولا في محلِّ نصبٍ كذلك ، ولا هو مُؤوَّلٌ بالاسم حتىٰ يُقالَ : العطفُ عليه مِنْ حيثُ كونُهُ مُشبِهاً للاسم ، وقولُنا مثلاً : (كأنَّهُ قيل : « قاصد وجائر ») ، و(كأنَّهُ قيل : « مُبِيراً ومُجْرِياً ») . . إنَّما هو تأويلٌ للجملة لا للفعل وحدَهُ .

وإنَّـهُ لا يجـوزُ كـونُ النـونِ فـي (أَثَـرْنَ) معطـوفـةً علـى الضميـر فـي (مُغِيرات) ؛ إذ هي معمولةٌ للفعل لا للوصف ؛ فالمرفوعُ بكلٍّ منهما مُكمِّلٌ له ، والمقصودُ مُجرَّدُ الفعلِ والوصف ، وكذا يُقالُ في الآية الثانية ، ولا يخفىٰ

. . . .

أنَّهُ تعسُّفٌ مُخالِفٌ للمُتبادر لا داعيَ إليه .

والوجهُ أنْ يُقالَ : التحقيقُ : أنَّ الكلامَ مبنيٌّ على المُسامحة ، والمُرادَ : عطفُ مجموعِ الفعلِ ومرفوعِهِ علىٰ مجموع الوصفِ ومرفوعِهِ ، وعكسُهُ .

ولا يُقالُ : لو كان العطفُ علىٰ مجموع الوصفِ ومرفوعِهِ . . لَمَا كان لمجموع الفعلِ ومرفوعه محلٌّ ؛ لأنَّ الإعرابَ إنَّما هو للوصف وحدَهُ .

لأنَّا نقولُ : لا يخفىٰ على المُتأمِّل أنَّ المُستحِقَّ للإعراب هو مجموعُ الوصفِ ومرفوعِهِ ؛ إذ الغرضُ مِنَ النعت أو الخبر مثلاً إنَّما يحصلُ بالمجموع ، فالمجموعُ هو النعتُ أو الخبرُ مثلاً ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ لمَّا أَمْكَنَ ظهورُ الإعرابِ على الوصف . . أَظْهَرُوهُ فيه ، فتدبَّرْ ذلك .

ولك أنْ تجعلَ العطفَ في هـٰذا المَقامِ مِنْ قَبِيلِ العطفِ على المعنىٰ ، لـٰكنَّهُ بعيدٌ عن كلام المُصنِّف جدّاً ، وإن كان في نفسه قريباً حَسَناً ، فتنبَّهْ .





البـدلُ

(البدلُ)

❀ قوله : (البدلُ) هو لغةً : العِوَضُ ؛ قال تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ [القلم : ٣٢] ، واصطلاحاً : ما ذَكَرَهُ الناظمُ بقوله : (التابعُ . . .) إلىٰ آخره ، وهـٰذه تسميةُ البَصْريِّينَ ، والكُوفيُّونَ يُسمُّونه بـ (الترجمة) ، و(التبيين)[1] .

[البَدَلُ]

❀ قوله : (هو لغةً : العِوَضُ) فهو اسمُ عينٍ لا معنىً ، فليس مصدراً ، ولا اسمَ مصدرٍ ، وحينئذٍ : فقولُهُ : (قال تعالىٰ : عسىٰ . . .) إلىٰ آخره . . بيانٌ لشيءٍ مُناسِبٍ مِنَ المادَّة ، [ويحتملُ : أنَّهُ أراد بالعِوَض التعويضَ] .

❀ قوله : (بـ « الترجمة ») ؛ أي : عن المُراد [بالمُبدل منه] ، وقولُهُ :

---

(١) قاله الأخفش ، وقال ابن كيسان : يسمونه بـ (التكرير) ، قال الصبان في « حاشيته » (٣/ ١٨٣) : (ولا يخفىٰ : أنَّ هـٰذه الأسماءَ الثلاثةَ لا تظهرُ في البدل المباين ، فافهم) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٦٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٣٦) ، و« المساعد » (٢/ ٤٢٧) .

٥٦٥ـ اَلتابعُ المقصودُ بالحُكْمِ بِلَا   واسطـةٍ هُـوَ المُسمَّـىٰ بَـدَلَا

البدلُ : هو التابعُ المقصودُ بالنِّسْبة بلا واسطةٍ[١] .

فـ (التابعُ) جنسٌ ، و(المقصودُ بالنِّسْبة) فصلٌ أَخْرَجَ : النعتَ ، والتوكيدَ ، وعطفَ البيان ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها مُكمِّلٌ للمقصود بالنِّسْبة لا مقصودٌ بها[٢] ، و(بلا واسطة) أَخْرَجَ : المعطوفَ بـ(بل) ؛ نحوُ :

❃ قوله : (اَلتابعُ . . .) إلىٰ آخره : (التابعُ) : مبتدأٌ ، و(المقصودُ) : نعتُهُ ، وجملةُ (هو المُسمَّىٰ بَدَلَا) : خبرٌ .

❃ قوله : (أَخْرَجَ : المعطوفَ بـ« بل ») ؛ أي : في الإثبات ، ومثلُهُ : المعطوفُ بـ(لـٰكن) في الإثبات .

(و« التبيين ») ؛ أي : لأنَّ البدلَ لا يخلو عن بيانٍ وإيضاح وإن لم يكنِ المقصودُ منه بالذات ذلك .

❃ قوله : (أي : في الإثبات) ، وكذا في الأمر .

❃ قوله : (ومثلُهُ : المعطوفُ بـ« لـٰكن » في الإثبات) مبنيٌّ علىٰ قول

---

(١) قوله : (المقصودُ بالنِّسْبة) ؛ أي : الحُكْمِ المنسوب إلىٰ متبوعه إثباتاً أو نفياً ، وقولُهُ : (بلا واسطةٍ) المُرادُ بها : حرف العطف ، وإلا فالبدلُ مِنَ المجرور قد يكونُ بواسطة ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٣٥) .

(٢) قوله : (مُكمِّل للمقصود) أي : بتخصيصه ، أو رفعِ الاحتمال عنه ، أو إيضاحِهِ . « خضري » (٢/ ٦٣٦) .

(جاء زيدٌ بل عمرٌو) ؛ فإنَّ (عَمْراً) هو المقصودُ بالنِّسْبة ولـٰكن بواسطة ؛ وهي (بل) ، وأَخْرَجَ : المعطوفَ بالواو ونحوِها ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما مقصودٌ بالنِّسْبة ولـٰكن بواسطةٍ .

❀ قوله : (وأَخْرَجَ : المعطوفَ بالواو . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنْ يُخرِجَ هـٰذا بما أَخْرَجَ به النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان ، كما فَعَلَهُ صاحبُ « التوضيح »[1] ؛ إذ هو مُكمِّلٌ للمقصود .

والحاصلُ : أنَّهُ يخرجُ بقوله : (المقصودُ بالحُكْم) : باقي التوابعِ ، سوى المعطوفِ بـ (بل) و(لـٰكن) بعدَ الإثبات ، وبقوله : (بلا واسطةٍ) : المعطوفُ بهما بعدَهُ .

الكُوفيِّينَ ؛ مِنْ جواز العطف بـ (لـٰكن) في الإثبات[2] .

❀ قوله : (الأَوْلىٰ : أنْ يُخرِجَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ المُتبادرَ مِنْ قوله : (المقصودُ بالحكم) أنَّهُ المقصودُ بالحُكْم الأوَّلِ وحدَهُ .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ المعطوفَ بـ (لـٰكن) و(بل) بعدَ النفيِ أو النهيِ . . لم يُقصَدْ بالحُكْم الأوَّل ، بل المقصودُ به هو المتبوعُ فقط ، وكذا المعطوفُ بـ (لا) ؛ فإنَّهُ لم يُقصَدْ بالحُكْم الأوَّلِ أصلاً ، والمعطوفُ بـ (لـٰكن) و(بل) بعدَ الإثبات هو المقصودُ بالحُكْم الأوَّلِ وحدَهُ ، والمعطوفُ بغير ذلك مقصودٌ بالحُكْم الأوَّلِ كالمعطوف عليه ؛ فالقسمُ الأوَّلُ والثالثُ خارجان بقوله : (المقصودُ بالحُكْم) ، والقسمُ الثاني خارجٌ بقوله : (بلا واسطةٍ) .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٤٠٠ـ٤٠١) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٩٦ـ٣٩٨) .

٥٦٦ـ مُطابِقاً أو بعضاً أوْ ما يَشتمِلْ عليهِ يُلْفَى . . . .

✽ **قوله : (مُطابِقاً)** بكسر المُوحَّدة : مفعولٌ ثانٍ لـ (يُلْفَى) المُتعدِّي لاثنَينِ ؛ مِنَ (أُلْفِيَ) ، **ونائبُ الفاعل** : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه هو مفعولُهُ الأوَّلُ .

وما عبَّر به الناظمُ أعمُّ مِنَ التعبير بـ (بدل الكُلِّ مِنْ الكُلِّ) ؛ لأنَّها صالحةٌ لكلِّ بدلٍ يُساوي المُبدَلَ منه في المعنىٰ ، بخلاف عبارةِ (كلٍّ مِنْ كلٍّ) ؛ فإنَّها لا تَصدُقُ إلا علىٰ ذي أجزاءٍ ، وذلك غيرُ مشروطٍ ؛ للإجماع علىٰ صحَّةِ البدليَّةِ في أسماء الله تعالىٰ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم : ١ـ٢] ؛ فيمَنْ قَرَأَ بالجرِّ(١) .

✽ **قوله : (أوْ ما يَشتمِلْ)** ما : اسمٌ موصولٌ معطوفٌ علىٰ (بعضاً) أو (مُطابِقاً) ، وجملةُ (يَشتمِلْ) : صِلَتُهُ ، **وعائدُ الموصول** : الضميرُ المرفوعُ على الفاعليَّة في (يشتمل) راجعٌ إلى البدل ، أو المُبدَلِ منه ، أو العامل ؛

✽ **قوله : (راجعٌ إلى البدل ، أو المُبدَلِ منه . . .)** إلىٰ آخره : **فيه** : أنَّهُ إنْ أُرجِعَ الضميرُ إلى المُبدَل منه أو العامل . . لم يكن عائداً على الموصول ، بل العائدُ حينئذ هو ضميرُ (عليه) الراجعُ إلى البدل الذي وَقَعَ عليه (ما) ؛ فلا

---

(١) قرأها بالجر : جميعُ القرَّاء ، ما عدا نافعاً وابن عامر وأبا جعفر ؛ فإنَّهُم قرؤوها بالرفع وصلاً وابتداء ، ووافقهم رُويس في الابتداء فقط . انظر « شرح التسهيل » (٣/٣٣٣) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (١٩٦٤/٤) ، و« الدر المصون » (٦٦/٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٤١) .

بناءً علىٰ أنَّ المُشتمِلَ هو الأوَّلُ ، أو الثاني ، أو العاملُ ؛ بمعنىٰ : أنَّ معنى العاملِ مُتعلِّقٌ به وإنْ تعلَّق في اللفظ بغيره ، قال في « النُّكَت » : (وإلى الأوَّل ذَهَبَ في « التسهيل » ، فلتُحمَلْ عبارتُهُ عليه)[1] .

وحَمَلَ في « التوضيح » كلامَ الناظم على الثالث[2] ، قيل : وهو التحقيقُ ؛ فإنَّ العاملَ يشتملُ علىٰ معناه اشتمالاً بطريق الإجمالِ ؛ كـ (أَعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ) أو (حُسْنُهُ) أو (كلامُهُ) ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ الإعجابَ مُشتمِلٌ علىٰ (زيد)

يصحُّ قولُهُ : (وعائدُ الموصول) بالنسبة لهٰذَينِ الاحتمالَينِ .

ويَرِدُ عليه أيضاً : أنَّهُ يلزمُ علىٰ بناء الفعلِ للفاعل عيبُ السِّناد ، ويلزمُ عليه أيضاً جَرَيانُ الصِّلَةِ علىٰ غيرِ ما هي له على الاحتمالَينِ الأخيرَينِ ، مع أنَّ اللَّبْسَ غيرُ مأمونٍ ؛ فالمُناسِبُ : بناءُ الفعلِ للمفعول ، ويكونُ المُشتمِلُ حينئذٍ إمَّا المبدلَ منه وإمَّا العامل .

❁ قوله : (فإنَّ العاملَ يشتملُ علىٰ معناه. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يتعلَّقُ به ويُسنَدُ إليه مثلاً .

ومُحصَّلُ التعليلِ : أنَّ العاملَ يُسنَدُ مثلاً إلى البدل بطريق الحقيقةِ في جميع

---

(1) نكت السيوطي (ق/ ١٨٠) ، وقوله : (فلتُحمَلْ عبارتُهُ عليه) ؛ أي : في « الألفية » ، والأوَّل الذي اعتمده الناظم : هو مذهب الفارسي والرُّمَّاني وخطَّاب الماردي ، والثاني : هو قول الفارسي في « الحُجَّة » ، والثالث : هو قول المُبرِّد والسِّيرافي وابن خروف . انظر « تسهيل الفوائد » (ص١٧٣) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٦٨) ، و« المساعد » (٢/ ٤٣٦) .

(2) أوضح المسالك (٣/ ٤٠٢) .

بطريق المجاز ، وعلىٰ (عِلْمه) و(حُسْنه) و(كلامه) بطريق الحقيقة ، وكذا : (سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ) أو (فرسُهُ) ؛ فإنَّ (زيداً) مسروقٌ مجازاً ، والثوبَ والفرسَ مسروقانِ حقيقةً ، وكذا : (زيدٌ مالُهُ كثيرٌ) إذا أُعرِبَ (مالُهُ) بدلاً ؛ فإنَّ الابتداءَ يشتملُ علىٰ (زيد) مجازاً ، وعلىٰ (ماله) حقيقةً ، كما في « التصريح »[1] .

صُوَرِهِ ، فله به في جميع صورِهِ تعلُّقٌ خاصٌّ كالإسناد ، لا مُطلَقُ تعلُّق ، بخلاف البدل والمُبدَلِ منه ؛ فإنَّ كلّاً منهما لا يتعلَّقُ بالآخَر تعلُّقاً خاصّاً إلا في بعض الصُّوَر ، ومُطلَقُ التعلُّقِ الذي يتحقَّقُ في جميع الصُّوَر . . لا يكفي ، ومَنْ يقولُ بأنَّ المُشتمِلَ غيرُ العامل يشترطُ تقاضيَ العامل ؛ فنحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ ﴾ [البروج : ٤ـ ٥] . . لا يختصُّ إيرادُهُ بمَنْ يقولُ : المشتملُ هو العامل ، فتدبَّرْ .

﴿ قوله : (فإنَّ الابتداءَ يشتملُ علىٰ « زيد » مجازاً . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ الابتداءَ يتعلَّقُ بكلٍّ مِنْ (زيد) و(المال) علىٰ سبيل الحقيقة ، فهٰذا المثالُ ممَّا يَرِدُ على القول بأنَّ المُشتمِلَ هو العاملُ ، كما يَرِدُ على القول الأوَّل نحوُ : (نَفَعَني زيدٌ علمُهُ) ؛ ممَّا لم يشتمل فيه البدلُ على المُبدَل منه ، وكما يَرِدُ على القول الثاني نحوُ : (سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ) ؛ ممَّا لم يشتمل فيه المُبدَلُ منه على البدل .

والجوابُ عن الكلِّ واحدٌ ؛ وهو أنَّ المُرادَ بالاشتمال : مُطلَقُ الارتباطِ

---

(1) التصريح على التوضيح (٢/١٥٨) .

. . . . أو كمعطوفٍ بـ (بَلْ)

٥٦٧ـ وذا لِلأضرابِ اْعْزُ إنْ قصداً صَحِبْ . . . .

---

* **قوله** : (**أو كمعطوفٍ**. . .) إلىٰ آخره : **الكافُ** : بمعنىٰ (مِثْل) معطوفةٌ علىٰ ما قبلَها .

* **قوله** : (**وذا**) **إشارةٌ** لقوله : (كمعطوفٍ بـ « بَلْ ») ؛ **في محلِّ نصبٍ** على المفعوليَّة بـ (اْعْزُ) ، و(**قصداً**) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (صَحِبْ) ، **وجوابُ الشرطِ** : محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ ، و(**دونَ**) : في محلِّ نصبٍ على الحال ، **والعاملُ فيه** : محذوفٌ .

والتعلُّقِ بغير الكُلِّيَّة والجزئيَّةِ .

ويُمكِنُ دَفْعُ النَّظَرِ : **بأنَّ مُرادَهُ** : أنَّ الابتداءَ مِنْ حيثُ الإخبارُ عن مبتدئه بـ (كثير) يشتملُ علىٰ (زيد) مجازاً ، وعلىٰ (ماله) حقيقةً ، وقد علمتَ أنَّ مُطلَقَ الارتباطِ والتعلُّقِ لا يكفي ، فتنبَّهْ .

ولك أنْ تُجِيبَ عمَّا وَرَدَ على القول الأوَّل : **بأنَّ المُرادَ باشتمال المُبدَلِ منه على البدل** : ما يشملُ اشتمالَهُ علىٰ لازم معناه ؛ كما في المثال ؛ فإنَّ الثوبَ دلَّ على الملبوسِ المُستلزِمِ للُّبْسِ الذي اشتملَ عليه زيدٌ .

ولك أنْ تقولَ : إنَّهُم في القول الثالثِ اقتصروا على الغالب ؛ وهو كونُ العاملِ لفظيّاً ، والمُشتمِلُ على البدل ـ بمعنى الدالِّ عليه ـ إجمالاً عندَ كونِ العاملِ معنوياً . . هو المحكومُ به ، فيجبُ أنْ يكونَ بحيثُ لو تقدَّم لكان دالّاً

. . . . ودونَ قصـدِ غَلَـطٌ بـهِ سُلِـبْ

٥٦٨ـ كـ (زُرْهُ خالداً) و(قَبِّلْهُ اليَدَا) و(اْعرِفْهُ حقَّهُ) و(خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ)

❀ قوله : (غَلَطٌ) خبرُ محذوفٍ علىٰ حذفِ مضافٍ ؛ أي : ودونَ قصدٍ هو بدلُ غَلَطٍ ، و(سُلِبْ): في موضع الصفة لـ (بدلُ)، والهاءُ : تعودُ علىٰ (بدل) ، ونائبُ فاعلِ (سُلِب) : يعودُ إلى الحُكْم الذي هو الغَلَطُ ، وكأنَّهُ قال : (ودونَ قصدٍ هو بدلُ غَلَطٍ ، وبهٰذا البدلِ سُلِبَ الغَلَطُ [عن] الأوَّل) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (نَبْلاً) بفتح النون : هي السِّهامُ العربيّة ، ولا واحدَ لها مِنْ لفظها ، بل مِنْ معناها ؛ وهو (سهمٌ) .

❀ قوله : (مُدَىٰ) بضمِّ الميم : جمعُ (مُدْية) بضمِّها أيضاً ؛ كـ (غُرْفة وغُرَف) ، ويجوزُ كسرُهُما ؛ نحوُ (سِدْرة وسِدَر) ؛ وهي :الشَّفْرةُ ، أفادَهُ في « المصباح »[2] .

على البدل إجمالاً ؛ لعدم مناسبتِهِ لذات المُبدَلِ منه .

ولك أنْ تجعلَ الاشتمالَ في القول الأوَّلِ بالمعنى المُرادِ في القول الثالثِ ، وتُجِيبَ عمَّا وَرَدَ عليه بمثل الجواب عمَّا وَرَدَ على الثالث .

❀ قوله : (والهاءُ : تعودُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الهاءُ مِنْ قوله : (به) ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٢٦) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) المصباح المنير (٢/٧٧٨) .

البدلُ علىٰ أربعةِ أقسامٍ :

الأَوَّلُ : بَدَلُ الكلِّ مِنَ الكلِّ ؛ وهو البدلُ المُطابِقُ للمُبدَل منه المُساوِي له في المعنىٰ ؛ نحوُ : (مررتُ بأخِيكَ زيدٍ) ، و(زُرْهُ خالداً) .

❁ قوله : (**البدلُ علىٰ أربعةِ أقسامٍ**) فيه إشارةٌ إلىٰ ردِّ القولِ بزيادة بدلِ الكلِّ مِنَ البعض ، قال السُّيُوطيُّ : (وإثباتُ هـٰذا النوعِ هو المُختارُ عندي) ، قال : (وقد وجدتُ له شاهداً مِنَ التنزيل ؛ وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝ جَنَّٰتِ ﴾ [مريم : ٦٠ـ٦١] ؛ فقوله : « جنات » بدلٌ مِنَ « الجنة » ، وهو كلٌّ مِنْ بعضٍ) انتهىٰ[١] .

وردَّ ذلك الجمهورُ ، والآيةُ ليستْ نصّاً في ذلك ؛ إذ يجوزُ أنْ يُرادَ بالجنة الشاملُ للجنَّات ، أو العمومُ ؛ فلا دليلَ في الآية لِمَا ذَكَرَ .

❁ قوله : (**بَدَلُ الكلِّ مِنَ الكلِّ**) اعترِضَ : بأنَّ الصوابَ حذفُ (أل) مِنْ (كلٍّ) و(بعضٍ) ونحوِهما ؛ لأنَّها مضافةٌ تقديراً .

❁ قوله : (**أنْ يُرادَ بالجنة الشاملُ للجنَّات**) ؛ أي : معنىً يشملُ الجنَّاتِ وغيرَها ؛ كأنْ يُرادَ بالجنَّة : الثوابُ مطلقاً ، ويُفسَّرُ الدخولُ حينئذٍ بالإعطاء ، والتقديرُ والله أعلم : (فأولـٰئك يُعطَون الثوابَ ولا يُظلَمُون شيئاً جنَّاتِ عَدْن) ، وعلىٰ هـٰذا : فيكونُ البدلُ بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ .

وقولُهُ : (**أو العمومُ**) ؛ أي : بأنْ يُرادَ بالجنَّة : الجنَّاتُ بجَعْلِ (أل) في (الجنَّة) للاستغراق ، وعلىٰ هـٰذا : فالبدلُ بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٨٠) .

الثاني : بدلُ البعضِ مِنَ الكلِّ ؛ نحوُ : (أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ) ، و(قَبَّلْهُ اليدَ) .

ويُجابُ بما أفاده بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّها قد تدخلُ عليهما (أل) ؛ لعدم مُلاحظةِ إضافةٍ أصلاً[1] .

❁ قوله : (الثاني : بدلُ البعضِ) قال في « شرح الكافية » : (شَرَطَ أكثرُ النَّحْويِّينَ في بدلِ البعض وبدلِ الاشتمال ضميراً عائداً على المُبدَل منه ، والصحيحُ : عدمُ اشتراطِهِ ، لـٰكنَّ وجودَهُ أكثرُ مِنْ عدمه) انتهىٰ ، مع أنَّهُ مشىٰ

وبهـٰذا اندفعَ ما يُقالُ : كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (والعمومُ) ، ويكونُ العطفُ للتفسير .

❁ قوله : (والصحيحُ : عدمُ اشتراطِهِ . . .) إلىٰ آخره : في « الأنوار البهيَّة » : (لا بُدَّ في بدل البعضِ وبدلِ الاشتمالِ إذا كانا ظاهرَينِ مِنْ ضميرٍ

---

(١) قال الزَّبيدي في « التاج » (١٨/٢٤٣) : (قال أبو حاتِم : قلتُ للأصمعيِّ : رأيتُ في « كتاب ابن المُقفَّع » : « العلمُ كثير ، ولـٰكنَّ أَخْذَ البعضِ خيرٌ مِنْ تَرْك الكل » ، فأنكره أشدَّ الإنكار وقال : الألفُ واللامُ لا يدخلان في « بعض » و« كل » ؛ لأنَّهُما معرفةٌ بغير ألف ولام ، وفي القرآن العزيز : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل : ٨٧] ، قال أبو حاتم : لا تقول العرب : « الكل » ولا « البعض » ، وقد استعملهما الناسُ حتىٰ سيبويهِ والأخفشُ في كتابيهما ؛ لقِلَّة علمهما بهـٰذا النحو ، فاجتنبْ ذلك ؛ فإنَّهُ ليس مِنْ كلام العرب . انتهىٰ ، قال شيخُنا : وهـٰذا مِنَ العجائب ، فلا يحتاج إلىٰ كلام .

قلت : وقال الأزهريُّ : « النَّحْويُّونَ أجازوا الألفَ واللامَ في (بعض) و(كل) وإن أباه الأصمعيُّ » ، قال شيخُنا : أي : بناءً علىٰ أنَّها عِوَضٌ عن المضاف إليه ، أو غيرِ ذلك ، وجوَّزه بعضٌ ؛ علىٰ أنَّهُ مُؤوَّلٌ بالجزء ، وهو يدخلُ عليه « أل » ، فكذا ما قام مقامَهُ ، وعُورِضَ : بأنَّهُ ليس محلَّ النزاع) ، وانظر « نكت السيوطي » (ق/١٧٩) .

الثالثُ : بدلُ الاشتمالِ ؛ وهو الدالُّ علىٰ معنىً في متبوعه ؛ نحوُ : (أَعْجَبَني زيدٌ عِلْمُهُ) ، و(اعْرِفْهُ حقَّهُ) .

الرابعُ : البدلُ المُبايِنُ للمُبْدَلِ منه ، وهو المُرادُ بقوله : (أو كمعطوفٍ بـ « بل ») ، وهو علىٰ قِسْمَينِ :

على الاشتراطِ في « التسهيل » انتهىٰ « نُكَت »[1] .

* قوله : (وهو علىٰ قِسْمَينِ) تَبِعَ في ذلك ظاهرَ النَّظْم ؛ مِنْ عَدَمِ الفرقِ بينَ بَدَلِ الغَلَط والنِّسْيان ، فسمَّى النوعَينِ بدلَ غَلَطٍ ، وجرىٰ في « التوضيح » على التفرقة ؛ حيثُ قال : (والبدلُ المُبايِنُ ثلاثةُ أقسامٍ ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مقصوداً بالحُكْم ، ثمَّ الأوَّلُ ـ وهو المُبدَلُ منه ـ إن لم يكنْ مقصوداً البتَّةَ ولٰكن سَبَقَ إليه اللِّسانُ . فهو بَدَلُ الغَلَط ؛ أي : بدلٌ عن اللفظِ الذي هو غَلَطٌ ،

راجعٍ إلى المُبدَل منه حتىٰ يُعرَفَ تعلُّقُهُما به وأنَّهُما ليسا ببدل غلطٍ ، لٰكن يجوزُ تركُهُ إذا اشتَهَرَ تعلُّقُ الثاني بالأوَّل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ﴾ [البروج : ٤ـ٥] ؛ لاشتهار قصَّتِهِم وأنَّهُم ملؤوا الأخدودَ ناراً) انتهىٰ[2] .

والأُخْدُودُ : شَقٌّ في الأرض ، وأصحابُهُ ثلاثةٌ ملؤوه ناراً ، وقالوا : مَنْ لم يكفرْ أُلقِيَ فيه ، ومَنْ كفر تُرِكَ[3] .

---

(١) والصحيحُ : الاشتراطُ ، وهو مذهب الجمهور . انظر « نكت السيوطي » (ق/ ١٧٩) ، و« شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٢٧٩) ، و« تسهيل الفوائد » (ص١٧٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٣٧ـ١٠٣٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٤٠٢) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٤٤٢) .

(٣) انظر « تفسير الطبري » (٢٤/ ٣٣٧ـ ٣٤٠) ، و« الدر المنثور » (٨/ ٤٦٥ـ ٤٦٦) .

أحدُهما : ما يُقصَدُ متبوعُهُ كما يُقصَدُ هو[1]، ويُسمَّىٰ : **بَدَلَ الإضرابِ**[2] ،

لا أنَّ البدلَ نَفْسَهُ هو الغَلَطُ ، كما قد يُتوهَّمُ .

وإن كان مقصوداً : فإنْ تبيَّن بعدَ ذِكْرِهِ فسادُ قصدِهِ . . فبدلُ نِسْيانٍ ؛ أي : بدلُ شيءٍ ذُكِرَ نِسْياناً .

وقد ظَهَرَ : أنَّ الغَلَطَ مُتعلِّقٌ باللِّسان ، والنِّسْيانَ مُتعلِّقٌ بالجَنان .

وإن كان قصدُ كلٍّ واحدٍ منهما صحيحاً . . **فبدلُ إضرابٍ** .

وقولُ الناظمِ : « خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ » يحتملُ الثلاثةَ ، وذلك باختلاف التقادير ؛

❁ **قوله : (وقولُ الناظمِ : « خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ » يحتملُ الثلاثةَ) ، وقولُهُ : (دونَ قصد)** ؛ أي : دونَ قصدٍ صحيح ؛ بأنْ لم يكن هناك قصدٌ أصلاً ؛ كما في سَبْقِ اللسان ، أو كان هناك قصدٌ فاسدٌ ؛ كما في خطأ الجَنان .

فكلامُ المُصنِّفِ شاملٌ للأقسام الثلاثةِ أصلاً وتفريعاً ؛ أي : تمثيلاً ، **وهـٰذه الأقسامُ الثلاثةُ تفصيلٌ لقوله : (أو كمعطوفٍ بـ« بل ») ، لـٰكن فيه : أنَّ هـٰذا** التشبيهَ إنَّما يتمُّ في بدل الإضرابِ دون بدلَي الغَلَطِ والنِّسْيان؛ لأنَّ بدلَ الإضرابِ هو المُشارِكُ للمعطوف بـ(بل) في قَصْد المتبوعِ أوَّلاً قَصْداً صحيحاً، ثمَّ الإضرابِ عنه إلى التابع ، بخلاف بدلَي الغَلَطِ والنِّسْيان ، **إلا أنْ يُقالَ** : التشبيهُ في مُجرَّد كونِ الثاني مقصوداً ومُبايناً للأوَّل ؛ بمعنىٰ أنَّهُ ليس عينَهُ ولا بعضَهُ ولا مُشتمِلاً عليه .

لـٰكن هـٰذا يَقتضِي : أنَّ المعطوفَ بـ(بل) لا يكونُ بعضاً مِنَ الأوَّل

---

(١) وبعضُهُم نفىٰ هـٰذا النوعَ ، وجعل التابعَ معطوفاً بحذف الواو ، لا (بل) ؛ لأنه لم يثبتْ حذفُها . « خضري » (٢/ ٦٣٨) .

(٢) أي : الانتقالي ، لا الإبطالي . « خضري » (٢/ ٦٣٨) .

فإن كان المُتكلِّمُ إنَّما أراد الأمرَ بأَخذ المُدَىٰ فسَبَقَهُ لسانُهُ إلى النَّبْل . . **فبدلُ**

ولا مُشتمِلاً عليه ، وأيُّ مانعٍ مِنْ نحوِ : (أخذتُ السمكةَ بل بعضَها) ، و(رأيتُ زيداً بل ثوبَهُ) ؟! بل يظهرُ أنَّ كلّاً مِنْ بدل الإضراب وبدلِ الغلط وبدلِ النسيان . . قد يكونُ بعضاً أو مُشتمِلاً وإن كان ظاهرُ كلامِهم يُخالِفُ ذلك .

ولا يُقالُ : التشبيهُ في مُجرَّد كونِ الثاني نُقِلَ إليه الحُكْمُ ، وجُعِلَ الأوَّلُ كالمسكوت عنه .

لأنَّا نقولُ : جَعْلُ الأوَّلِ كالمسكوت عنه إنَّما هو في بدل الإضراب ، كما لا يخفىٰ .

والوجهُ أنْ يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (أو كمعطوف بـ « بل ») ؛ أي : بعدَ الإثبات ، أو في عطف الجمل في نحو : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٞ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ؛ ممَّا يُفيدُ الإضرابَ الإبطاليَّ ؛ **فالتشبيهُ في أحد أمرَينِ** ؛ قصدِ الأوَّلِ قصداً صحيحاً ، ثمَّ الإضرابِ عنه إلى الثاني بجَعْل الأوَّلِ كالمسكوت عنه ، والإضرابِ عن الأوَّل إلى الثاني بإبطال حُكْمِ الأول .

هٰذا ؛ **ولا يَرِدُ** : أنَّ بدلَ الإضرابِ خارجٌ مِنْ تعريف البدل السابق ؛ **لأنَّهُ** لم يُقصَدْ بالحُكْم السابقِ وحدَهُ ، بل قُصِدَ فيه التابعُ والمتبوعُ معاً ؛ **لأنَّ المُرادَ** بـ(**المقصود**) **في التعريف** : المقصودُ قَصْداً مُستمِرّاً ، ومتبوعُ بدلِ الإضراب وإن قُصِدَ أوَّلاً لٰكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه ؛ فقَصْدُهُ لم يستمرَّ ، ويُقالُ بالنسبة لبدل النسيان : قصداً صحيحاً[1] .

---

(١) أي : بدل (قصداً مُستمِرّاً) .

وبَدَلَ البَدَاءِ ؛ نحوُ : (أكلتُ خُبْزاً لحماً) ؛ قصدتَ أوَّلاً الإخبارَ بأنَّكَ أكلتَ خبزاً ، ثمَّ بَدَا لك أنَّكَ تُخبِرُ أنَّكَ أكلتَ لحماً أيضاً ، وهو المُرادُ بقوله : (وذا

غَلَطٍ ، وإن كان أرادَ الأمرَ بأَخْذِ النَّبْلِ ثمَّ تبيَّن له فسادُ تلك الإرادةِ وأنَّ الصوابَ الأمرُ بأَخْذِ المُدَىٰ . . فبدلُ نِسْيانٍ ، وإن كان أراد الأوَّلَ ثمَّ أَضْرَبَ عنه إلى الأمر بأَخْذِ المُدَىٰ ، وجَعَلَ الأوَّلَ في حُكْم المتروكِ . . فبدلُ إضرابٍ .

والأحسنُ فيهنَّ : أنْ يُؤتىٰ بـ« بل ») انتهىٰ باقتصار[1] .

❀ قوله : (البَدَاءِ) بالدال المُهمَلة والمدِّ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ أَضْرَبَ عن الأمر الأوَّلِ حينَ بدا له الأمرُ الثاني .

لا يُقالُ : هٰذا الجوابُ لا يجعلُ التعريفَ صادقاً علىٰ بدل الإضراب وبدلِ النسيان .

لأنَّا نقولُ : ليس المُرادُ تقييدَ كلامِ المُصنِّف حتىٰ يُقالَ : إنَّ هٰذا التقييدَ لا يجعلُ التعريفَ صادقاً علىٰ ذلك ، بل المُرادُ : أنَّ القصدَ المُعتدَّ به هو القصدُ المُستمِرُّ ، فقصدُ المُبدَلِ منه في بدل الإضراب بمنزلة العدم ؛ فيَصدُقُ فيه قصدُ البدلِ وحدَهُ بالحُكْم ، وكذا نقولُ : القصدُ المُعتدُّ به هو الصحيحُ ، فافْهَمْ .

❀ قوله : (والأحسنُ فيهنَّ : أنْ يُؤتىٰ بـ« بل ») ، بل لا يقعُ بدلُ الغلطِ أو النسيان في كلام البلغاء ، فإذا وَقَعَ الخطأُ بغلط أو نسيانٍ . . أُتِيَ بـ (بل) .

وأمَّا بدلُ الإضراب : فيتعمَّدُهُ الشعراءُ كثيراً ؛ للمبالغة والتفنُّنِ في

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٤٠٣ـ٤٠٤) .

للاضرابِ اَعْزُ إنْ قصداً صَحِبْ) ؛ أي : البدلَ الذي هو كمعطوفٍ بـ (بل) انسُبْهُ للإضراب إنْ قُصِدَ متبوعُهُ كما يُقصَدُ هو .

الثاني : ما لا يُقصَدُ متبوعُهُ ، بل يكونُ المقصودُ البدلَ فقط ، وإنَّما غَلِطَ المُتكلِّمُ فذَكَرَ المُبدَلَ منه ، ويُسمَّىٰ : **بَدَلَ الغَلَطِ والنِّسْيانِ** ؛ نحوُ : (رأيتُ رجلاً حماراً) ؛ أردتَ أنَّكَ تُخبِرُ أوّلاً أنَّكَ رأيتَ حماراً ، **فغَلِطْتَ** بذِكرِ الرجل ، **وهو المُرادُ بقوله** : (ودونَ قصدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ) ؛ أي : إذا لم يكنِ المُبدَلُ منه مقصوداً . . فيُسمَّى البدلُ بدلَ الغَلَط ؛ لأنَّهُ مُزيلٌ للغَلَط الذي سَبَقَ ؛ وهو ذِكْرُ غيرِ المقصود .

وقولُهُ : (خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ) يَصلُحُ أنْ يكونَ مثالاً لكلٍّ مِنَ القِسْمَينِ ؛ **لأنَّهُ إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَىٰ** . . فهو بدلُ الإضراب ، **وإن قُصِدَ المُدَىٰ فقط** ـ وهو جمعُ (مُدْيةٍ) ؛ وهي الشَّفْرةُ ـ . . فهو بدلُ الغَلَط .

❀ **قوله** : (**ويُسمَّىٰ : بدلَ الغَلَطِ والنِّسْيانِ**) قد علمتَ ما فيه .

❀ **قوله** : (**الشَّفْرةُ**) بفتح الشين المُعجَمة : هي السِّكِّينُ العريضُ ، **والجمعُ** : (شِفَارٌ) ؛ مثلُ (كَلْبَة وكِلَابٍ) ، **وتُجمَعُ** : علىٰ (شَفَرَات) ؛ مثلُ (سَجْدَة وسَجَدَات) ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[1] .

الفصاحة ، وشرطُهُ : أنْ يُرتقىٰ مِنَ الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ كقولك : (هندٌ نجمٌ بدرٌ) ؛ كأنَّكَ وإن كنتَ مُتعمِّداً لذِكرِ النجم تُغلِّطُ نفسَكَ وتُري أنَّكَ لم تَقصِدْ

(١) المصباح المنير (١/ ٤٣٢) .

٥٦٩ـ ومِنْ ضميرِ الحاضرِ الظاهِرَ لا تُبْـدِلْـهُ إلَّا مـا إحـاطـةً جَـلَا
٥٧٠ـ أوِ ٱقتضىٰ بعضاً أوِ ٱشتِمَالَا كـ (إنَّـكَ ٱبتِهـاجَـكَ ٱسْتَمَـالَا)

❀ قوله : (ومِنْ ضميرِ . . .) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : **مُتعلِّقٌ** بـ (**تُبدِلْهُ**) ، و(**ضميرِ**) : مضافٌ إلى (**الحاضر**) ، و(**الظاهرَ**) : منصوبٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (**تُبدِلْهُ**) .

❀ قوله : (**إحاطةً**) منصوبٌ بقوله : (**جَلَا**) ؛ بمعنىٰ : **أَظْهَرَ** ؛ أي : إلا إذا كان البدلُ بدلَ كلٍّ فيه معنى الإحاطةِ .

❀ قوله : (**أوِ ٱقتضىٰ**) معطوفٌ علىٰ (**جَلَا**) ، و(**بعضاً**) : مفعولُهُ ، وقولُهُ : (**أو ٱشتِمَالَا**) : معطوفٌ عليه .

❀ قوله : (**كإنَّكَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : كقولك : (**إنَّكَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ فـ (**إنَّ**) : بكسر الهمزة وتشديدِ النون ، و(**ابتهاجَكَ**) بالنصب : بدلٌ مِنَ الكاف ، قال في « الصحاح » : (**الابتهاجُ** : السرور)[1] ، وجملةُ (**ٱسْتَمَالَا**) : في موضع رفعِ خبرُ (**إنَّ**) ، وهو بسينٍ مُهمَلة ؛ أي : استمالَ

في الأوَّل إلا تشبيهَها بالبدر ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »[2] .

❀ قوله : (**فيه معنى الإحاطةِ**) ؛ أي : ولو بواسطةِ تابعٍ له .

---

(١) الصحاح (١/ ٣٠٠) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٤٤١) .

أي : **لا يُبدَلُ الظاهرُ مِنْ ضميرِ الحاضر**[1] ، **إلا إنْ كان البدلُ بدلَ كُلٍّ مِنْ كلٍّ واقتضى الإحاطةَ والشُّمُولَ ، أو كان بدلَ اشتمالٍ ، أو بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ**[2] .

فالأوَّلُ : كقوله تعالىٰ : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة : ١١٤][3] ؛ فـ (**أوَّلِنا**) : بدلٌ مِنَ الضمير المجرورِ باللام ؛ وهو (نا) ، **فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة . . امتنعَ** ؛ نحوُ : (رأيتُكَ زيداً)[4] .

القلوبَ ؛ يعني : طَلَبَ مَيْلَها إليه .

ولكون البدلِ هو المقصودَ بالحُكْم والمُبدَلِ منه في حُكْم الطَّرْحِ غالباً . . أَجْرى الخبرَ عليه وأَسْنَدَهُ إلىٰ ضمير الابتهاج ، ولو أَجْراهُ على المُبدَل منه ـ وهو كافُ المُخاطَبِ ـ . لقال : (استَمَلْتَ) ، كما نبَّه علىٰ ذلك الشاطِبيُّ[5] .

❁ **قوله** : (**يعني : طَلَبَ . . .**) إلىٰ آخره : **أشار** : إلىٰ أنَّ السينَ والتاءَ للطَّلَب ، ويصحُّ جَعْلُهُما للصيرورة ، أو زائدتَينِ .

---

(١) أي : مُتكلِّماً كان أو مخاطباً ، بخلاف ضمير الغائب وغيرِ الضمير . « خضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٢) وسكت عن بدل الإضراب ، وصرَّح الجامي بجوازه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٣) قوله : (**لأوَّلنا وآخِرنا**) ؛ أي : لجميعنا ؛ علىٰ عادة العرب مِنْ ذكر الطَّرَفَينِ وإرادة الجميع ؛ كـ (سبحانَ الله بُكْرةً وأصيلاً) ؛ أي : كلَّ وقت ، وفي إعادة اللام دليلٌ علىٰ أنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكْرار العامل كما هو قولُ الأكثر . « خضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٤) وهو مذهب جمهور البَصْريِّينَ ، وأجازه الأخفش . « خضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٥) المقاصد الشافية (٥/ ٢١٨) .

والثاني : كقوله[1] : [من الوافر]

٣٠٢ـ ذَرِينِي إنَّ أمرَكِ لن يُطاعَا   وما أَلْفَيتِنِي حِلْمِي مُضاعَا

فـ(حِلْمي) : بدلُ اشتمالٍ مِنَ الياء في (أَلْفَيتِني) .

والثالثُ : كقوله[2] : [من مشطور الرجز]

❀ قوله : (ذَرِيني. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اترُكِيني ؛ خطابٌ لامرأة ، و(ما أَلْفَيتِنِي) ؛ أي : وَجَدْتِني ، ويُرْوىٰ : (ولا أَلْفَيتِني) ؛ فالياءُ : مفعولٌ أوَّلُ ، و(مُضاعَا) : المفعولُ الثاني ، ومُرادُهُ : أنَّ هٰذه المرأةَ تلومُهُ علىٰ إتلافِ مالِهِ في المَكْرُمات ، فردَّ عليها بأنَّ العقلَ والحِلْمَ يَأمرانِهِ بإتلافه في اكتساب الحَمْدِ والثناء .

. . . .

---

(١) البيت مطلع قصيدة لعدي بن زيد العِبَادي في « ديوانه » (ص٣٥) يتهدَّد بها النعمان بن المنذر وأهل بيته ، ونسبه سيبويه إلىٰ رجل مِنْ بَجِيلةَ أو خثعم ، والأوَّلُ هو الصحيح ، وبعده :

وما دَهْري أُطَبِّأَنَكِ غيرَ أنِّي   بنىٰ لي والدِي بيتاً يَفَاعَا
أخذتُ بدَأْبِهِ فورِثْتُ عنهُ   مكارمَ لم تكنْ منهُ ابْتِداعَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/١٥٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/٣٣٧) ، و« شرح الرضي » (٢/٣٩١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٩٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/١٠٤٥) ، و« المساعد » (٢/٤٣٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٢١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٧٤ـ١٦٧٥) ، و« خزانة الأدب » (٥/١٩١ـ١٩٦) .

(٢) الشطران لعُدَيل بن الفَرْخ العِجْلي ، وكان من خبره : أنَّهُ هجا الحَجَّاج وهرب منه إلىٰ قيصر الروم ، فبعث إليه : لَتُرسِلَنَّ به أو لَأُجهزَنَّ إليك خيلاً يكونُ أوَّلُها عندك وآخرُها عندي ، فبعث به إليه ، ثمَّ عفا عنه وأطلقه ، وهما من شواهد : « شرح الرضي » =

٣٠٣ـ أَوْعَدَني بالسجنِ والأَدَاهِمِ
رِجْلِي فرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فـ(رِجْلي) : بدلُ بعضٍ مِنَ الياء في (أَوْعَدَني) .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أَنَّهُ يُبدَلُ الظاهرُ مِنَ الظاهر مطلقاً كما تقدَّم تمثيلُهُ ، وأنَّ ضميرَ الغَيْبةِ يُبدَلُ منه الظاهرُ مطلقاً ؛ نحوُ : (زُرْهُ خالداً)[1] .

❀ قوله : (أَوْعَدَني بالسجنِ . . .) إلىٰ آخره : البيتُ مِنَ الرَّجَز ، و(الأَدَاهِم) : جمعُ (أَدْهَمَ) ؛ وهو القيدُ ، و(شَثْنة) بشينٍ مُعجَمةٍ فثاءٍ مُثلَّثة فنونٍ ؛ أي : غليظة ، (المَنَاسِم) : جمعُ (مَنسِم) بفتح الميم وكسرِ السين المُهمَلة ؛ خُفُّ البعيرِ ، استُعِيرَ للإنسان ، وهو ـ أعني : (شَثْنة) . . . إلىٰ آخره ـ : خبرٌ عن قوله : (فرِجْلي) ، ويُروىٰ : (ورِجْلي شَثْنة) بالواو ، وهو أصحُّ ، وهٰذا كنايةٌ عن عدم قُدْرةِ المُخاطَبِ علىٰ حَبْسه .

❀ قوله : (فـ « رِجْلي » : بدلُ بعضٍ) ، وقال أبو حيَّانَ : (« رِجْلي » :

= (٢/ ٣٩٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٩٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٤٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢١٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٨٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٧٣ـ١٦٧٤) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ١٨٨ـ١٩١) .

(١) ولا يُبدَلُ مضمرٌ مِنْ مضمر ، ولا مِنْ ظاهر مطلقاً ، إلا إذا أفاد إضراباً ، وأمَّا نحو : (قمتَ أنتَ) ، و(مررتُ بكَ أنتَ) . . فتوكيدٌ اتِّفاقاً ، وكذا : (رأيتك أنت) عندَ الكُوفيِّينَ والمُصنِّف ، ونحوُ : (رأيتُ زيداً إيَّاه) غيرُ مسموعٍ ، ولو سُمِعَ كان توكيداً . « خضري » (٢/ ٦٤٠) .

٥٧١ـ وبَـدَلُ المُضمَّـنِ الهمـزَ يَلِـي   همزاً . . . .

مُنادىً علىٰ طريق الاستهزاء بالمُوعِدِ)[١] .

❁ قوله : (**وبَدَلُ المُضمَّنِ . . .**) إلىٰ آخره : (**بَدَلُ**) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (مُضمَّن) ؛ مِنْ (ضُمِّنَ) المُتعدِّي إلىٰ مفعولَيْنِ ؛ **أولُهُما** : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه يعودُ إلىٰ (أل) مرفوعٌ على النيابة عن الفاعل ، و(**الهمزَ**) : مفعولُهُ الثاني ، وجملةُ (**يَلِي همزاً**) : في محلِّ رفعٍ على الخبريَّة ، والتقديرُ : (وبدلُ الاسمِ الذي ضُمِّنَ معنى الهمزِ . . يَلِي همزاً) ، أفاده المُعرِبُ[٢] ، **وكلامُ بعضِ الشُّرَّاح يَقتضِي** : جرَّ (الهمز) بإضافة (المُضمَّن) إليه ؛ **فحينئذٍ** : يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ .

❁ قـولـه : (**المُضمَّـنِ الهمـزَ**) ؛ أي : المُضمَّـنِ معنـى الهمـزِ ، **خَـرَجَ** بـ(**المُضمَّن**) : ما صُرِّحَ معه بأداة الاستفهام ، أو الشرطَ ؛ نحوُ : (مَنْ يَقُمْ إنْ

❁ **قـولـه** : (**أو الشـرطَ**) عطـفٌ علـى (الهمـزَ) مِـنْ قـولـه : (المُضمَّـنِ الهمزَ) ؛ فهو تتميمٌ لـ« المتن » ، **وقولُهُ** : (**فلا يلي البدلُ . . .**) إلىٰ آخره مُفرَّعٌ علىٰ قوله : (خَرَجَ بـ« المُضمَّن » . . .) إلىٰ آخره ، لٰكن مع مُراعاةِ ضميمةٍ محذوفة مِنَ المُفرَّع عليه ، والتقديرُ : (ما صُرِّحَ معه بأداة الاستفهام ، أو الشرط) ، **وكان الأَوْلىٰ له أنْ يقولَ هٰكذا** ؛ (أي : المُضمَّنِ معنى الهمز ،

(١) التذييل والتكميل (١٣/ ٣٥) .
(٢) تمرين الطلاب (ص١١٦ـ١١٧) .

زيدٌ وإنْ عمرٌو أَقُمْ معه) ؛ فلا يَلِي البدلُ ذلك ؛ ....

ومثلُهُ : المُضمَّنُ معنى الشرط ؛ نحوُ : « مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو أَقُمْ معه » ، وخَرَجَ بـ « المُضمَّن » : ما صُرِّحَ معه بأداة الاستفهام أو الشرط ؛ فلا يلي البدلُ ذلك. . .) إلىٰ آخره .

ثمَّ إنَّ مسألةَ الشرطِ لا تخلو عن إشكال ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : (مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو أَقُمْ معه). . كان اسمُ الشرط مرفوعاً بالابتداء ، فيكونُ البدلُ مرفوعاً بالابتداء ضرورةً ، سواءٌ قلنا : البدلُ علىٰ نيّة تَكْرار العاملِ أم لا ، فيلزمُ دخولُ (إنِ) الشرطيَّةِ على المبتدأ ، فيلزمُ كونُ جملةِ الشرط اسميَّةً ، وهو غيرُ جائزٍ على الأصحِّ ، وإنْ جعلنا ما بعدَ (إنْ) مرفوعاً على الفاعليَّة لفعلٍ محذوف. . امتنعتِ المسألةُ ؛ لتخالف العاملِ ، ولأنَّ (إنْ) لا يُضمَرُ الفعلُ بعدَها إلا إذا كان هناك ما يُفسِّرُهُ ممَّا هو مشغولٌ بضميره ؛ نحوُ : ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء : ١٢٨] .

وجوابُهُ : أنَّ (إنْ) إنَّما جِيءَ بها لبيان المعنىٰ لا للعمل ؛ فلا يلزمُ المحذورُ ، أفاده في « التصريح »[1] .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ (إنْ) هنا لا شرطَ لها ولا جواب ، فما بعدَها غيرُ مطلوب لها حتىٰ يلزمَ دخولُها على المبتدأ ، وأنَّ جملةَ الشرط اسميَّةٌ ، فتنبَّهْ .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٣) .

. . . . كـ (مَنْ ذا أسعيدٌ أم عَلِي)

إذا أُبدِلَ مِنِ اسم الاستفهامِ . . وَجَبَ دخولُ همزةِ الاستفهامِ على البدل ؛ نحوُ : (مَنْ ذا أسعيدٌ أم عليٌّ ؟) ، و(ما تفعلُ أخيراً أم شرّاً ؟) ، و(متىٰ تأتينا أغداً أم بعدَ غدٍ ؟) .

٥٧٢ـ ويُبدَلُ الفعلُ مِنَ الفعلِ . . . .

نحوُ : (هل أحدٌ جاءك زيدٌ أو عمرٌو ؟) ، و(إنْ تَضرِبْ أحداً رجلاً أو امرأةً أَضْرِبْهُ) انتهى « ابن قاسم »(١) .

❀ قوله : (كمَنْ ذا أسعيدٌ . . .) إلىٰ آخره : (مَنْ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (ذا) ، و(أسعيدٌ) بالرفع : بدلٌ مِنْ (مَنِ) المُتضمِّنةِ معنىٰ همزةِ الاستفهام ، وقولُهُ : (أم عَلِي) : معطوفٌ علىٰ (سعيدٌ) .

❀ قوله : (ويُبدَلُ الفعلُ مِنَ الفعلِ) قال الرَّضِيُّ : (بشرطِ : أنْ يكونَ الثاني راجحَ البيان ؛ كـ ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨ـ ٦٩] ،

❀ قوله : (نحو : هل أحدٌ جاءك . . .) إلىٰ آخره : (أحد) : فاعلُ فعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ المذكور ؛ لأنَّ (هل) إذا وجدتِ الفعلَ لا ترضىٰ إلا بمُعانقته .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٦٩) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٦٩) ، وليس فيهما : (نحو : من يقم . . . أقم معه) .

فإن ساواهُ كان تأكيداً لا بدلاً) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

ويُستثنىٰ ممَّا ذَكَرَ : بدلُ البعض ؛ فلا يكونُ بالفعل بالاتِّفاق ، ذَكَرَهُ في « البسيط » ، وأقرَّه أبو حيَّانَ . انتهىٰ « نكت »[2] ، وتمثيلُ الشاطِبيِّ له بنحو : (إنْ تُصَلِّ تسجدْ لله يَرْحَمْكَ)[3] . . لا يُحتَجُّ به علىٰ صحَّته ؛ إذ ليس مِنْ كلام العرب ؛ علىٰ أنَّهُ مُحتمِلٌ لأنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ كما قاله بعضُهُم[4] .

❁ قوله : (كمَنْ يَصِلْ إلينا . . .) إلىٰ آخره : (يَستعِنْ) : بدلُ اشتمالٍ مِنْ (يَصِلْ) ؛ لأنَّ الاستعانةَ تستلزمُ معنىً في الوصول ؛ وهو قضاءُ حاجتِهِ ،

❁ قوله : (علىٰ أنَّهُ مُحتمِلٌ لأنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ) ؛ أي : فإنَّ الصلاةَ تشتملُ على السجود ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ ليس مُرادُهُم بالاشتمال ما يَعُمُّ اشتمالَ الكلِّ علىٰ جزئه ، وإلا لَزِمَ أنَّ كلَّ بدلِ بعضٍ بدلُ اشتمال[5] .

❁ قوله : (لأنَّ الاستعانةَ تستلزمُ معنىً في الوصول) ؛ وذلك المعنىٰ هو جوابُ الشرطِ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٩٥) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٢/ ٣٩٣) .
(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٨١) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١٣/ ٥٢) .
(٣) المقاصد الشافية (٥/ ٢٣٠) .
(٤) وذلك أنَّ الصلاة تشتمل على السجود . انظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ١٢٦) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٥٦٠) .
(٥) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٩٤) .

واعتُرِضَ هـٰذا الاستلزامُ ؛ إذ قد يستعينُ الشخصُ ولا يُعانُ ، فلا يكونُ الوصولُ مُنجِحاً ، فالواجبُ رفع (يستعينُ) حالاً ، أفادَهُ في « النُّكَت »[1] .

قال ابنُ قاسمٍ : (قد يُجابُ : بأنَّهُ يكفي في أمثال هـٰذا المَقامِ الاستلزامُ ادِّعاءً ، أو بمُلاحظةِ حالِ هـٰؤلاءِ القوم في الواقع ؛ ....

ومُحصَّلُهُ : أنَّ الوصولَ مشتملٌ على الاستعانة مِنْ حيثُ لازمُها ؛ وهو الإعانةُ المجعولةُ جوابَ الشرط .

وهـٰذا فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهُ لا بدَّ مِنَ الاشتمال علىٰ نَفْس البدل ، فلو قال : (لأنَّ الوصولَ إليهم يَقتضِي غَرَضاً ما ، فهو يَقتضِي الاستعانةَ بهم في الجملة ، وذلك كافٍ) . . لكان حَسَناً ، وعلىٰ أنَّ المُشتمِلَ هو البدلُ يُقالُ[2] : إنَّ الاستعانةَ مشتملةٌ على الوصول مِنْ جهةِ أنَّ الاستعانةَ علىٰ وجه المباشرةِ تستلزمُ الوصولَ ؛ إذ لا تحصلُ إلا معه .

❁ قوله : (واعتُرِضَ هـٰذا الاستلزامُ) ؛ أي : الذي بينَ الشرطِ والجزاء ، لا المُتقدِّمُ في كلامه ، كما يُعلَمُ ممَّا يأتي عن ابن قاسمٍ ، ومُحصَّلُ الاعتراض : أنَّ الجزاءَ لا يترتَّبُ على الشرط .

❁ قوله : (أو بملاحظةِ حالِ هـٰؤلاءِ القوم في الواقع) خصوصاً وقد أخبروا عن أنفسهم بذلك ، واللُّزُومُ الجَعْليُّ يكفي كاللُّزُوم العقليِّ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٨١) .

(٢) في (ك) : (ويحتمل أن يقال) بدل (وهـٰذا فيه نظر . . .) إلىٰ آخره .

كما يُبدَلُ الاسمُ مِنَ الاسم . . يُبدَلُ الفعلُ مِنَ الفعل ؛ فـ (يَسْتعِنْ بنا) : بدلٌ مِنْ (يَصِلْ إلينا) ، ومثلُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨ـ ٦٩] ؛ فـ (يُضاعَفْ) : بدلٌ مِنْ (يلقَ) ،

علىٰ أنَّ ما ذكر يَرِدُ على الحاليّة ؛ إذ قد يَصِلُ مُستعِيناً ـ أي : طالباً منهم الإعانةَ ـ ولا يُعانُ)[١] .

❀ قوله : (فـ « يُضاعَفْ » : بدلٌ مِنْ « يلقَ ») ؛ أي : بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ ، كما صرَّح به خالدٌ في « شرح الآجُرُّوميّة » ، وعلَّله : بأنَّ مُضاعفةَ العذابِ هي لُقِيُّ الأثام[٢] ، أو بدلُ اشتمالٍ ، كما ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[٣] ؛ فكلامُ الشارحِ

❀ قوله : (يَرِدُ على الحاليّة) ؛ أي : لأنَّهُ رتَّب الإعانةَ على الوصول ؛ حيثُ جعلها جوابَ الشرط .

❀ قوله : (وعلَّله . . .) إلىٰ آخره : في هـٰذا التعليل نَظَرٌ ظاهرٌ ؛ إذ لا تخفى المُغايرةُ بين لُقِيِّ الأثام ومضاعفةِ العذاب ؛ لأنَّ لُقِيَّ الشيءِ رؤيتُهُ ، كما يُعلَمُ مِنَ « القاموس »[٤] .

و(الأثامُ) : جزاءُ الإثم ؛ كـ (الوَبَال) و(النَّكَال) وزناً ومعنىً ، وقيل : هو الإثمُ ؛ أي : يَلْقَ جزاءَ الإثم ، والتنوينُ على التقديرَينِ للتفخيم .

❀ قوله : (أو بدلُ اشتمالٍ) ؛ أي : لأنَّ رؤيةَ فاعلِ الإثمِ المُشارِ إليه في

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٧٠) .
(٢) شرح الآجرومية (ص١٩٩) .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٦) .
(٤) القاموس المحيط (٤/ ٢٤٧) .

فأُعرِبَ بإعرابه ؛ وهو الجزمُ ، وكذا قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٠٤ـ إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبايِعَا

تُؤخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائِعَا

مُحتمِلٌ للقولَينِ .

❀ قوله : (إنَّ عَلَيَّ اللهَ . . .) إلىٰ آخره : قاله الراجزُ في شخصٍ تقاعدَ عن مُبايعة المَلِكِ ، و(أنْ تُبايِعَا) : اسمُ (إنَّ) ، وخبرُها : (عَلَيَّ) ، ولفظُ (الله) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ وهو واوُ القَسَم ، و(كَرْهاً) : صفةٌ لمصدرٍ

الآية الجزاءَ العظيمَ لذلك الإثمِ . . مُستلزِمةٌ بواسطة مَقام الإنذار والتحذيرِ لمضاعفة العذابِ له يومَ القيامة وخلودِهِ فيها مُهاناً ، ومُشتمِلةٌ علىٰ ذلك .

وأمَّا التعليلُ بأنَّ لُقِيَّ الأثامِ أنْ يحصلَ له العذابُ مُضاعفاً وهو يشتملُ على المضاعفة . . فيَرِدُ عليه : أنَّهُ علىٰ هـٰذا بدلُ بعضٍ ، لا بدلُ اشتمالٍ[2] .

❀ قوله : (و« كَرْهاً » : صفةٌ لمصدرٍ . . .) إلىٰ آخره : يُحوجُ بعدَ تكلُّفِ تقدير الموصوف إلىٰ تأويلِ (كَرْهاً) باسم المفعول ؛ أي : أَخْذاً مُكرَهاً عليه .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : سيبويه في « الكتاب » (١/١٥٦) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٣/٣٤١) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٢/٣٩٣) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٣٩٩) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/٣٢٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٤٤٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٨٠ـ١٦٨١) ، و« خزانة الأدب » (٥/٢٠٣ـ٢١٠) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/١٩٤) .

فـ (تُؤخَذَ) : بدلٌ مِنْ (تُبايِعا) ؛ ولذلك نُصِبَ ، والله أعلم .

محذوفٍ ؛ أي : تُؤخَذَ أَخْذاً (كَرْهاً) ، أو حالٌ بمعنىٰ (كارِهاً) ، و(طائِعًا) : حالٌ مِنَ الضمير في (تَجِيءَ) .

❁ قوله : (فـ « تُؤخَذَ » : بدلٌ) ؛ أي : بدلُ اشتمالٍ ، وقولُهُ : (ولذلك نُصِبَ) ؛ أي : فهو بدلُ مفردٍ مِنْ مفرد ؛ بدليل ظهورِ الإعراب ؛ فما في « الشواهد الكبرىٰ » ؛ مِنْ أَنَّهُ بدلُ جملةٍ مِنْ جملة[1] . . سهوٌ[2] .

❁ قوله : (أو حالٌ بمعنىٰ « كارهاً ») هو الأنسبُ بقوله : (طائعاً) .

❁ قوله : (أي : فهو بدلُ مفردٍ مِنْ مفرد ؛ بدليل . . .) إلىٰ آخره : ذكر في « التصريح » أَنَّهُ في بدل الفعلِ يكونُ الفعلُ تابعاً لِمَا قبلَهُ في إعرابه لفظاً أو تقديراً[3] ؛ أي : أو محلّاً ؛ كما في : (إنْ جئتَني تَمْشِ إليَّ [أُكرِمْك]) .

قال ياسينُ في « حاشيته » : (وقضيّةُ هٰذا : أَنَّهُ لا يُتصوَّرُ في الفعل المرفوعِ أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ فعلٍ مرفوع ؛ وذلك لأنَّ سببَ الإعرابِ مُتوفِّرٌ فيه مع قطع النَّظَر عن التبعيّة ؛ وهو تجرُّدُهُ عن الناصب والجازم ؛ فرفعُهُ لتجرُّده ، لا لكونه تابعاً لغيره ، فكيف يكونُ بدلاً مع انتفاء التبعيّة ؛ لانتفاء الإعرابِ بإعراب سابقه ؟! وهكذا يُقالُ في العطف : لا يُتصوَّرُ عطفُ الفعلِ المرفوع

---

(١) المقاصد النحوية (٤/ ١٦٨١) .

(٢) ومثال بدل الجملة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء : ١٣٢ـ ١٣٣] ؛ لأنَّ الأولىٰ صلة (الذي) ، والثانيةَ بدلُ بعضٍ منها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٤٢) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٢) .

علىٰ مِثْله) ، ثمَّ قال : (والتزمَ الأستاذُ الصَّفَويُّ أنَّ ذلك لا يُمكِنُ في المرفوع .

وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كون المضارعِ عندَ التبعيَّةِ مرفوعاً بالتبعيَّة ، وإن كان فيه مُقتضٍ آخَرُ للرفع ؛ وهو التجرُّدُ ؛ بناءً علىٰ جواز تعدُّدِ السبب ، **فليُحرَّر**) انتهىٰ[1] .

ويظهرُ لي : أنَّ التجرُّدَ إنَّما يعملُ عندَ تركيبِ الفعل ، وأنَّ الفعلَ إذا كان بدلاً كان تركُّبُهُ مع المبدل منه الذي هو سابقٌ عليه سابقاً في الاعتبار علىٰ تركُّبه مع غيره الذي هو مُتأخِّرٌ عنه ولو رتبةً ؛ فعندَ إبدالِ المرفوع لم يكن سببُ الرفع مُتوفِّراً فيه بقطع النَّظَر عن الإبدال والتبعيَّة ، وقِسِ الكلامَ في نحو البدل عليه .

وبهٰذا تعلمُ سقوطَ ما ذَكَرَهُ ياسينُ وتكلَّف له ، وأنَّ التزامَ الأستاذ الصَّفَويِّ أنَّ التبعيَّةَ في الفعل المرفوع غيرُ ممكنةٍ . . **لا مُلجِئَ إليه** ، وقد صرَّح الأميرُ في « حاشيته على الأزهريَّة » : بأنَّ (يقعدُ) مِنْ قولك : (يقومُ ويقعدُ زيدٌ) . . مرفوعٌ بالتجرُّد الذي في (يقوم) ، لا الذي فيه ، قال : (ولذلك إذا زال تجرُّدُ « يقومُ » بنصبٍ أو جزم . . تبعه)[2] .



(١) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٦٢) .

(٢) حاشية الأمير علىٰ شرح الأزهرية (ق/ ٤٧) .



(النِّداءُ)

❀ قوله : (النِّداءُ) هو ـ بكسر النون وضمِّها وبالمدِّ والقَصْر ـ لغةً : الدُّعاءُ ، واصطلاحاً : دعاءٌ بحروفٍ مخصوصة ، وهي ثمانيةٌ : الهمزةُ و(أي) مقصورتَينِ وممدودتَينِ ، و(يا) ، و(أَيَا) ، و(هَيَا) ، و(وا) ، وسيأتي بيانُ ما عدا (آي) بالمدِّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

وذَكَرَ الشَّنَوَانيُّ في « شرح الآجُرُّوميَّة » : أنَّ ما كان مِنَ الأصوات علىٰ وزن (فُعَالٍ) . . يجوزُ فيه الضمُّ والكسرُ ؛ نحوُ : (نُِباح) ، و(نُِعاق)[2] .

[النِّداءُ]

❀ قوله : (وذَكَرَ الشَّنَوَانيُّ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ : الاستدلالُ علىٰ كون (النداءِ) يجوزُ فيه الكسرُ والضم ؛ لأنَّ النداءَ معناه الدعاءُ ، والدعاءُ هو اللفظُ الدالُّ على الطَّلَب ، واللفظُ صوت .

وفيه [أمورٌ] : الأوَّل : أنَّ النداءَ ليس اسماً للَّفظِ والصوت ، بل هو اسمٌ

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٩٧) .

(٢) انظر « الفوائد الشنوانية » (ق/ ١٧٨) .

. . . .

للطَّلَب النَّفْسيِّ الحاصلِ بالصِّيغة .

الثاني : أنَّا لو سلَّمْنا أنَّهُ ممَّا دلَّ علىٰ صوتٍ . . لا نُسلِّمُ[(1)] **أنَّ** ما نحن فيه[(2)] مِنْ قَبيلِ ما يجوزُ فيه الوجهانِ ممَّا دلَّ على الصوت ؛ **لأنَّ محلَّ ذلك** : إذا كان فعلُهُ ثلاثياً ؛ نحوُ : (نَعَقَ نُعَاقاً) ، و(نَبَحَ نُبَاحاً) ، والفعلُ فيما نحن فيه رباعيٌّ ، **ولو سلَّمْنا** أنَّ ما هنا ثلاثيٌّ . . **فلا نُسلِّمُ** أنَّ الثلاثيَّ الدالَّ على الصوت يجوزُ في مصدره الوجهانِ قياساً ، بل قياسُهُ الضمُّ فقط ، كما قال المُصنِّف : (للدَّا « فُعَالٌ » أو لصوتٍ)[(3)] .

فالحقُّ أنْ يُقالَ : إنَّ جوازَ الكسرِ هنا مع المدِّ ؛ نَظَراً لكون قياسِ (فاعَلَ) كـ(نادىٰ) : (الفِعَالَ) بالكسر ، وجوازَ الضمِّ هنا مع المدِّ ؛ نَظَراً لكون (نادىٰ) لمَّا انتفتْ فيه المُشاركةُ مع كونِهِ لا يخلو عن دَلالةٍ على الصوت . . كان مُنزَّلاً منزلةَ الثلاثيِّ الدالِّ على الصوت ، وقياسُهُ (فُعَالٌ) بالضم ؛ كـ(صَرَخَ صُرَاخاً) .

فمَنْ راعى اللفظَ كَسَرَ ومدَّ ، **ومَنْ راعى المعنىٰ** ضمَّ ومدَّ ، وجوازُ قَصْرِ كلٍّ مِنَ المضموم والمكسورِ . . لأجل التخفيف .

---

(1) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .

(2) زاد في (ط ، ي) : (ليس) ، وهي متلائمة مع السياق من دون النظر إلى الزيادة التي في (ك) .

(3) انظر (٤/ ٧٩ ، ٨٢) .

٥٧٣ـ وللمُنادى النَّاءِ أو كالنَّاءِ (يا) و(أَيْ) و(آ) كذا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

❊ قوله : (وللمُنادىٰ . . .) إلىٰ آخره : بفتح الدال[1] : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (يا)، و(النَّاءِ) بحذف الياءِ فيهما بمعنى البعيد : صفةٌ لـ(المُنادىٰ) .

قال ابنُ قاسمٍ : (وأصلُ حروفِ النداء : « يا » ؛ ولهـٰذا كانتْ أكثرَ أحرفِهِ استعمالاً ، ولا يُقدَّرُ عندَ الحذفِ سواها ، ولا يُنادى اسمُ الله عزَّ وجلَّ والاسمُ المُستغاثُ ، و« أيُّها » و« أيَّتُها » . . إلا بها ، أو بـ« وا ») انتهىٰ[2] .

❊ قوله : (و« أَيْ ») بفتح الهمزة وسكونِ الياء مِنْ غيرِ مدٍّ ، (و« آ ») بالمدِّ : معطوفانِ علىٰ (يا) .

ومذهبُ المُبرِّدِ : أنَّ (أَيَا) و(هَيَا) : للبعيد ، و(أَيْ) والهمزةَ : للقريب ،

❊ قوله : (و« النَّاءِ » بحذف الياءِ فيهما) ؛ أي : في الموضعَينِ المعلومَينِ مِنَ المَقَامِ .

❊ قوله : (أو بـ« وا ») فيه : أنَّ (وا) لمَنْ نُدِبَ ؛ فلعلَّ في كلامه سقطاً ، والأصلُ : (إلا بها ، والمندوبُ إلا بها أو بـ« وا »)[3] ، تأمَّلْ .

❊ قوله : (و« أَيْ » والهمزةَ : للقريب) ؛ أي : مقصورتَينِ أو ممدوتَينِ ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : على الأظهر ، ويصحُّ كسرها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٤٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٠) .

(٣) وجاء الكلام في « حاشية ابن قاسم » تاماً دون سقط .

٥٧٤ـ والهمزُ للدَّاني و(وَا) لمَنْ نُدِبْ　　　أو (يا) وغيرُ (وَا) لَدَا اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

و(يا) : لهما(١) ، وذَهَبَ ابنُ بَرْهانَ : إلىٰ أنَّ (أَيَا) و(هَيَا) : للبعيد ، و(أيْ) : للمُتوسِّط ، و(يا) : للجميع(٢) ، وأَجْمعُوا علىٰ أنَّ نداءَ القريبِ بما للبعيد يجوزُ توكيداً ، وعلىٰ مَنْعِ العكسِ .

❁ قوله : (والهمزُ) ؛ أي : المقصورُ (للدَّاني) ؛ أي : القريبِ .

❁ قوله : (وغيرُ « وَا » . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (اجْتُنِبْ) ، و(لَدَا)(٣) : ظرفٌ بمعنىٰ (عند) مُتعلِّقٌ به ؛ أي : وغيرُ (وا) اجتُنِبَ عندَ اللَّبْس .

❁ قوله : (يجوزُ توكيداً) هٰذه غيرُ صورةِ تنزيلِهِ منزلةَ البعيد ؛ إذ عندَ التنزيلِ لا تأكيدَ ، والمُرادُ : توكيدُ النداءِ إيذاناً بأنَّ الأمرَ الذي يتلوه مُهِمٌّ ، كما أفاده في « الكشَّاف »(٤) .

❁ قوله : (وعلىٰ مَنْعِ العكسِ) ؛ أي : لعدم تأتِّي التوكيدِ في صورة العكس ، وهٰذا غيرُ صورةِ تنزيل البعيدِ منزلةَ القريب ، فإذا نُزِّلَ جاز نداؤُهُ بما للقريب ؛ إذ لا مانعَ منه حينئذٍ ، كما قاله ابنُ قاسمٍ(٥) .

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٣٥) .
(٢) انظر « الأشباه والنظائر » (١/ ٦٣٥) .
(٣) أبقَيتُها علىٰ صورة الألف الممدودة ؛ بناءً علىٰ ما سبق عن المُحشِّي في (٤/ ٣٧٦) .
(٤) الكشاف (١/ ٨٩) ، وانظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٩٩) .
(٥) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٩٩) .

لا يخلو المُنادىٰ : مِنْ أنْ يكونَ مندوباً ، أو غيرَهُ .

فإن كان غيرَ مندوبٍ : فإمَّا أنْ يكونَ بعيداً ، أو في حُكْم البعيد ؛ كالنائم والسَّاهي ، أو قريباً .

فإن كان بعيداً أو في حُكْمه : فله مِنْ حروف النِّداء : (يا) ، و(أَيْ) ، و(آ) ، و(أَيَا) ، و(هَيَا) ، وإن كان قريباً : فله الهمزةُ ؛ نحوُ : (أزيدُ ؛ أَقْبِلْ) .

وإن كان مندوباً ـ وهو المُتفجَّعُ عليه ، أو المُتوجَّعُ منه ـ : فله : (وا) ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، و(وا ظَهْراهْ) ، و(يا) أيضاً عندَ عدمِ التباسِهِ بغير المندوب ، فإن التبسَ تعيَّنتْ (وا) وامتنعتْ (يا) .

٥٧٥ـ وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما ... جا مُستغاثاً قد يُعرَّىٰ فاْعْلَمَا

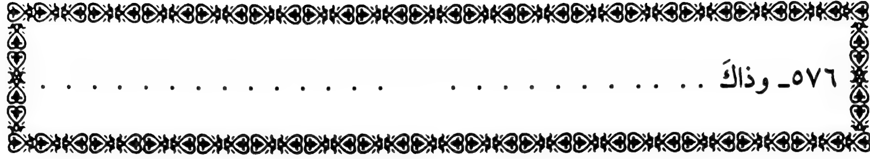
❁ قوله : (لا يخلو المُنادىٰ . . .) إلىٰ آخره : المُنادىٰ : هو المطلوبُ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ (أَدْعُو) ، ويكونُ المُنادىٰ مُستغاثاً ومندوباً وغيرَ ذلك . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ قوله : (المُتفجَّعُ) ؛ أي : المُتحزَّنُ عليه .

❁ قوله : (وغيرُ مندوبٍ . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (مندوبٍ) ، و(مُضمَرٍ) : معطوفٌ عليه ، و(ما) : كذلك ، وجملةُ

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٧) .



٥٧٦ـ وذاكَ . . . .

(قد يُعرَّىٰ) بالتشديد مبنياً للمفعول : خبرٌ بمعنىٰ يُجرَّدُ .

واعتُرِضَ قولُ الناظم : (ومُضمَرٍ) : بأنَّهُ يُفهَمُ منه جوازُ نداء المُضمَر ، والصحيحُ : منعُهُ مطلقاً[1] ، وشذَّ نحوُ : (يا إيَّاكَ قد كُفِيتُكَ)[2] .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ مُرادَهُ أنَّ المُضمَرَ الذي سُمِعَ مِنْ كلامهم وإن كان شاذّاً . . فلا تُحذَفُ منه (يا) ، فتأمَّلْ .

❀قوله : (وذاكَ) ؛ أي : التَّعَرِّي .

. . . .

(١) كذا في « الأشموني » (٢/٤٤٣) ، وكتب عليه الصبَّان في « حاشيته » (٣/٢٠٠) : (ظاهرُهُ : أنَّ الخلافَ جارٍ في مطلق الضمير ، وليس كذلك ، بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط ، وأمَّا ضميرُ المُتكلِّمِ والغائبِ . . فنداؤُهُما ممنوعٌ اتِّفاقاً ، كما في « التصريح » ؛ فلا يُقالُ : « يا أنا » ، ولا : « يا هو » ، ولا يَرِدُ : أنَّهُ سُمِعَ : « يا هو ، يا مَنْ لا هو إلا هو » ؛ لأنَّ « هو » في مثله اسمٌ للذَّات العَلِيَّة لا ضميرٌ . انتهىٰ ، ويُمكِنُ دفعُ الاعتراض : بأنَّ مَصَبَّ تصحيحِ المنع في عبارته الإطلاقُ ؛ أي : والصحيحُ منعُ نداء المضمر حالةَ كونِ المضمر مطلقاً عن التقييد بكونه ضميرَ مُتكلِّمٍ أو غائب ، فيكونُ مقابلُ الصحيحِ المنعَ حالةَ كونِ الضمير مُقيَّداً بذلك ، ويُمكِنُ أيضاً : أنْ يُفرَضَ كلامُ الشارح كالمُصنِّف في ضمير المخاطب فقط ويكونَ معنىٰ قول الشارح : « مطلقاً » : سواءٌ كان ضميرَ رفعٍ أو نصب ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ، أو يكونَ معناه : نثراً أو نظماً ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ أيضاً ، فاعرفْ ذلك) .

(٢) قال الصبان في « حاشيته » (٣/٢٠٠ـ٢٠١) : (جعل بعضُهُم « يا » فيه للتنبيه ، و« إيَّا » مفعولَ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّره المذكور) .

. . . فِي ٱسمِ الجِنْسِ والمُشارِ لَهْ　　قَلَّ ومَنْ يَمْنَعْهُ فَٱنْصُرْ عاذِلَهْ

❁ قوله : (في ٱسمِ الجِنْسِ) المُرادُ به هنا : النكرةُ المقصودة ، وأمَّا غيرُ المُعيَّنِ ؛ نحوُ : (يا رجلاً خُذْ بيدي) .. فيلزمُهُ حرفُ النداء ، كما في « التسهيل »[1] .

❁ قوله : (والمُشارِ لَهْ) حقُّهُ : (والمُشارِ به) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (يَمْنَعْهُ) بالجزم ؛ لوقوعه فعلَ شرطٍ ، وجملةُ (فٱنصُرْ عاذِلَهْ) : جوابُ الشرط ، وهو بذالٍ مُعجَمة ؛ أي : لائمَهُ علىٰ ذلك ؛ لأنَّهُ قد سُمِعَ ذلك ، فلا وجهَ لمنعه .

❁ قوله : (حقُّهُ : « والمُشارِ به ») ؛ أي : اسمِ الإشارة ؛ لأنَّهُ الذي تدخلُ عليه (يا) ، ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّهُ إمَّا معطوفٌ على (الجنس) ، فيكونُ (اسم) مُسلَّطاً عليه ـ أي : واسمِ المُشار له ؛ أي : الاسمِ الدالِّ عليه ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ مُشارٌ له ، فيخرجُ نحوُ قولك : (أنا) مُشيراً إلىٰ نفسك إشارةً حسِّيَّةً ، أو معطوفٌ على (اسم الجنس) ، والكلامُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : (دالِّ المُشارِ له) ؛ أي : مِنْ حيثُ إنَّهُ مُشارٌ له[3] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٧٩) .
(٢) الدرر السنية (٢/٧٩٧) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/٢٠١) .

لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء معَ المندوب ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، ولا مع المضمر ؛ نحوُ : (يا إيَّاكَ قد كُفِيتُكَ) ، ولا مع المُستغاث ؛ نحوُ : (يا لَزَيدٍ) .

وأمَّا غيرُ هـٰذه : فيُحذَفُ معها الحرفُ جوازاً ؛ فتقولُ في (يا زيدُ ؛ أَقْبِلْ) : (زيدُ ؛ أَقبِلْ)، وفي (يا عبدَ اللهِ ؛ اركَبْ) : (عبدَ اللهِ ؛ اركَبْ).

لـٰكنَّ الحذفَ معَ اسمِ الإشارةِ قليلٌ ، وكذا معَ اسمِ الجنس ؛ حتىٰ إنَّ أكثرَ النَّحْويِّينَ مَنَعُوهُ ، ولـٰكن أجازه طائفةٌ منهم ، وتَبِعَهُم المُصنِّفُ ؛ ولهـٰذا قال :

❀ قوله : (لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء معَ المندوب. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ النُّدْبةَ مُقتضِيةٌ للإطالة ومَدِّ الصوت ؛ لِمَا فيها مِنَ التفجُّعِ والتوجُّعِ ، والحذفُ يُنافي ذلك ، ولأنَّ الحذفَ مع المُضمَرِ يُوهِمُ أنَّهُ غيرُ مُنادىً ، ولأنَّ المقصودَ بالاستغاثة الحاجةُ والتخلُّصُ مِنَ الشِّدَّة ، والحذفُ مُنافٍ لذلك أيضاً . انتهىٰ « فارِضي »[١] .

❀ قوله : (الحذفَ معَ اسمِ الإشارةِ قليلٌ ، وكذا معَ اسمِ الجنس) مذهبُ البَصْريِّينَ : المنعُ فيهما ، والإنصافُ : القياسُ علىٰ اسم الجنس ؛ لكثرته نَظْماً

❀ قوله : (يُوهِمُ أنَّهُ غيرُ مُنادىً) ؛ لكون ندائِهِ شاذّاً لا يُقاسُ عليه .

❀ قوله : (الحاجةُ والتخلُّصُ مِنَ الشِّدَّة) ؛ أي : المُقتضِيانِ لتأكيد النداءِ بمدِّ الصوت وإطالتِهِ ، [كما يَدُلُّ عليه قوله : (والحذفُ مُنافٍ لذلك)][٢] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٧) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .

(ومَنْ يَمْنَعْهُ فأَنصُرْ عاذِلَهْ) ؛ أي : انصُرْ مَنْ يَعْذُلُهُ على مَنْعِهِ ؛ لوُرُود السماع به .

فممَّا وَرَدَ منه معَ اسم الإشارة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥] ؛ أي : يا هٰؤلاءِ ، وقولُ الشاعر[١] : [من الخفيف]

ونَثْراً ، وقَصْرُ اسمِ الإشارةِ على السماع ؛ إذ لم يَرِدْ إلا في الشِّعْر ، وقد صرَّح في « شرح الكافية » بمُوافقة الكُوفيِّينَ في اسم الجنس ؛ فقال : (وقولُهُم في هٰذا أصحُّ) انتهىٰ « أُشْمُوني »[٢] .

❁ قوله : (يَعْذِلُهُ) بكسر الذال المُعجَمة وضمِّها : مضارعُ (عَذَلَ) بفتحها مِنْ بابَيْ (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ؛ بمعنىٰ : لامَ ، كما في « المصباح »[٣] .

❁ قوله : (﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ ؛ أي : يا هٰؤلاءِ) ، ويُؤوِّلُ البَصْريُّونَ ذلك : بأنَّ (هٰؤلاءِ) توكيدٌ لـ (أنتم) ، أو موصولٌ بمعنى (الذين)

❁ قوله : (إذ لم يَرِدْ إلا في الشِّعْر) ؛ أي : والآيةُ ليستْ نصّاً ؛ لتأويلها بأحد الأوجهِ الآتية[٤] .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٧) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٤٨٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٤٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٠٩) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٤٤٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٢٩١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٦ـ ٣٨٧) ، و« المساعد » (٢/ ٤٨٤) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٤ـ ١٧) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٥٤٦) .

(٤) انظر (٤/ ٤٢٨ـ ٤٢٩) .

٣٠٥ـ ذا ٱرعِواءً فليسَ بعدَ ٱشتعالِ الرَّ أسِ شَيْباً إلى الصِّبا مِنْ سبيلِ

أي : يا ذا .

و(تقتلون) صِلَتُهُ[١] ، أو (أنتم) مبتدأٌ خبرُهُ (هـٰؤلاءِ) ، أو بالعكس ، وجملةُ (تقتلون) حالٌ .

❀ **قوله : (ذا ٱرعِواءً)** البيتُ مِنْ بحر الخفيف ، و(**ارعواءً**) : مصدرُ (ارعوىٰ) منصوبٌ على المصدريَّة ؛ أي : ارْعَوِ ارعِواءً ؛ **بمعنىٰ** : كُفَّ عن القبيح ، و(**ٱشتعال**) : بالعين المُهمَلة ، **والمُرادُ به** : كَثْرةُ شَيبِ الرأسِ ، و(**مِنْ سبيل**) : اسمُ (ليس) بزيادة (مِنْ) ، **وخبرُها** : (إلى الصِّبا)[٢] ، وهو بكسر الصاد مقصوراً : الصِّغَرُ ، وفتحُها لغةٌ ، كما في « المصباح »[٣] ، و(**بعدَ**) : منصوبٌ على الظرفيَّة .

❀ **قوله : (أي : يا ذا)** ؛ فحَذَفَ منه حرفَ النداء ، **والمانعُ يجعلُهُ مِنَ الضرورة**[٤] .

---

(١) مجيء (هـٰؤلاء) وغيره من أسماء الإشارةِ أسماءً موصولة . . هو قولُ الكوفيين . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٨٩ـ٥٩٣)، و« شرح المفصل » (٢/ ٤٣٠ـ٤٣١).

(٢) بل الظاهر : أنَّ (إلى الصِّبا) مُتعلِّقٌ بمحذوف حال من (سبيل) ، وأنَّ الخبرَ هو قوله : (بعدَ) ، وقد نُبِّه علىٰ ذلك أيضاً في هامش (ج) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٤٥٤) ، **وقولُهُ** : (**وفتحها**) ؛ أي : مع المد ؛ فيُقالُ مثلاً : (فعل هـٰذا الأمرَ في صَبَائه) .

(٤) الذي منعه هم البَصْريُّونَ .

وممَّا وَرَدَ منه معَ اسمِ الجنس : قولُهُم : (أَصْبِحْ ليلُ) ؛ أي : يا ليلُ ، و(أَطْرِقْ كَرَا) ؛ أي : يا كَرَا .

---

* قوله : (أَصْبِحْ ليلُ) هو مَثَلٌ يُضرَبُ لمَنْ يُظهِرُ الكراهةَ للشيء ، وأصلُهُ : أنَّ امرأةً وَقَعَ عليها امرؤُ القيس وكانتْ تكرهُهُ ، فقالتْ له : أصبحتَ أصبحتَ يا فتىٰ ، فلم يلتفتْ إليها ، فرجعتْ إلىٰ خطاب الليل ؛ كأنَّها تستعطفُهُ عسىٰ أنْ يُخلِّصَها ممَّا هي فيه ؛ أي : صِرْ صُبْحاً يا ليلُ ، أفادَهُ التصريحُ[1] .

* قوله : (أَطْرِقْ كَرَا) هو مُرخَّمُ (كَرَوانَ) ، ويُقالُ : الكَرَا : الكَرَوانُ نَفْسُهُ ، ومِنْ أمثالهم : (أَجْبَنُ مِنْ كَرَوانَ) ؛ لأنَّهُ إذا قيل له : (أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعام في القُرىٰ) . . التصقَ بالأرض ، فيُلقىٰ عليه ثوبٌ فيُصاد ، ومِنْ أمثالهم للرجل يتكلَّمُ في الأمر أَكْبَرَ منه : (أَطْرِقْ كَرَا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لستَ ممَّنْ يتكلَّمُ مع ذَوِي الشَّرَف .

ويَحِلُّ أكلُهُ بالإجماع ، قال القَزْوِينيُّ : (يُحرِّكُ الباهَ تحريكاً عجيباً) ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ ومِنْ خطِّهِ نقلتُ[2] .

---

* قوله : (أي : صِرْ صُبْحاً) المُناسِبُ : (أي : ائت بالصبح) ، أو : (تبَدَّلْ به) ؛ لأنَّ عبارتَهُ تَقتضِي : أنَّ اللَّيل يصيرُ نَفْسُهُ صبحاً .

* قوله : (في الأمر أَكْبَرَ منه) لعلَّ هنا سقطاً ، والأصلُ : (في الأمر

---

(1) التصريح على التوضيح (٢/١٦٥) ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/١٩٢-١٩٣) ، و« مجمع الأمثال » (١/٤٠٣) .

(2) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/٣٢٦) ، و« عجائب المخلوقات » للقزويني (ص٣٥٦) .

٥٧٧ـ وٱبْنِ المُعرَّفَ المُنادى المُفرَدَا   علىٰ الذي في رفعِهِ قد عُهِدَا

وفي « التصريح » : (هـٰذا مَثَلٌ يُضرَبُ لمَنْ تكبَّر وقد تواضعَ مَنْ هو أشرفُ منه ؛ أي : طَأْطِئْ يا كَرَوانُ رأسَكَ ، واخْفِضْ عُنُقَكَ للصيد ؛ فإنَّ أكبرَ منك وأطولَ عُنُقاً وهي النَّعامُ.. قد صِيدَتْ ، وحُمِلَتْ مِنَ البدو إلى القُرَىٰ ، وأصلُهُ : « يا كَرَوانُ » ، فرُخِّمَ علىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ ؛ فقُلِبَتِ الواوُ ألفاً)[1] .

❀ قوله : (المُعرَّفَ) بفتح الراء المُشدَّدة : مفعولُ (ٱبْنِ) ، و(المُنادىٰ) : بدلٌ منه[2] ، و(على الذي) : مُتعلِّقٌ بـ (ٱبْنِ) ؛ أي : ابْنِ المُعرَّفَ سواءٌ كان ذلك التعريفُ سابقاً على النداء ؛ كـ (يا زيدُ) ، . . . .

وهناك مَنْ هو أكبرُ منه) ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في نسخة[3] .

❀ قوله : (علىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ) ؛ إذ لو كان علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ.. لم تُقلَبِ الواوُ ألفاً ؛ لأنَّ المحذوفَ منظورٌ إليه ، فكأنَّهُ باقٍ ، وفي حالة البقاءِ لم تُقلَبْ ألفاً ، فكذا في حالة الانتظار ، وإنَّما لم تُقلَبْ في حالة البقاء ؛ لكفِّ الألفِ إعلالَها ، كما قال : (وهي) ؛ يعني : اللامَ (لا يُكَف إعلالُها بساكنٍ غيرِ ألف ، أو ياءِ التشديدُ فيها قد أُلِفْ) .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٥) ، وقوله : (فقلبت الواو ألفاً) ؛ أي : لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ، والأصلُ بعد الترخيم : (يا كَرَوُ) .

(٢) وكان الأصل أنْ يُقدَّمَ (المنادىٰ) ؛ لأنَّ (المُعرَّف) نعتٌ له ، و(المفرد) نعتٌ لـ (المنادىٰ) ، فقُدِّم النعت فأُعرب مفعولاً والمنعوتُ بدلاً منه ، فصار التابع متبوعاً .

(٣) وجاء كذلك في (هـ) .

لا يخلو المُنادىٰ : مِنْ أنْ يكونَ مفرداً ، أو مضافاً ، أو مُشبَّهاً به .

فإن كان مفرداً : فإمَّا أنْ يكونَ معرفةً ، أو نكرةً مقصودة ، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ.

فإن كان مفرداً معرفةً ، أو نكرةً مقصودة . . بُنِيَ علىٰ ما كان يُرفَعُ به ؛ فإنْ كان يُرفَعُ بالضمَّة بُنِيَ عليها[1] ؛ . . . .

أو عارضاً بالقصد ؛ وهو النكرةُ المقصودة .

* قوله : (فإنْ كان يُرفَعُ بالضمَّة بُنِيَ عليها) ، وأمَّا قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَنفِقْ بلالاً ، ولا تخشَ مِنْ ذي العَرْشِ إقلالاً »[2] . . فقال السُّيُوطيُّ : (نُصِبَ الأوَّلُ ليُناسِبَ الثانيَ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ الأصلُ : (يا بلالي) ؛ فقُلِبَتِ الياءُ ألفاً ، وأبقاها ؛ كما في (يا عَبْدِي) و(يا عَبْدَا) انتهىٰ « فارِضي »[3] .

---

* قوله : (فقال السُّيُوطيُّ . . .) إلىٰ آخره ، وقيل : إنَّ المعنىٰ : أَنْفِقْ بلا قولِ : (لا) .

---

(١) قوله : (بالضمَّة) ؛ أي : ظاهرةً أو مُقدَّرة ، فيجبُ تقديرُها في (يا موسىٰ) و(يا قاضٍ) ، ويُحذَفُ تنوينُ (قاض) اتفاقاً ؛ لبنائه ، وتثبتُ ياؤه عند الخليل ؛ إذ لم يبقَ مُوجِبٌ لحذفها ، وتستمرُّ محذوفةً عند المُبرِّد ؛ لأنَّهُ نُودي مُنوَّناً محذوفَ الياء ، فحُذِفَ تنوينُهُ للبناء وبقي حذفُ يائه ، والظاهرُ : جَرَيانُ ذلك الخلافِ في : (يا فتى) . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٠٤) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٤٥) .

(٢) رواه أبو يعلىٰ في « مسنده » (٦٠٤٠) ، والبزار في « مسنده » (٩٨٩٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١/ ٣٤١ـ٣٤٢) ، وغيرهم عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، واللفظ فيها : (أَنفِقْ يا بلالُ) ، ورواه كالمثبت أبو يعلىٰ ، كما في « المقصد العلي » (٢٠١٦) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٢٨) ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ٢٩٠) ، و« الأشباه والنظائر » (١/ ١٩) .

نحوُ : (يا زيدُ) ، و(يا رجلُ) ، . . . .

واعتُرِضَ الثاني : بأنَّ شرطَهُ : أنْ يكونَ الاسمُ ممَّا غَلَبَتْ عليه الإضافةُ إلى الياء والشهرةُ بها ؛ لتَدُلَّ الشُّهْرةُ على الياء المُغيَّرةِ بالقَلْب ، و(بلالٌ) ليس ممَّا يَغلِبُ فيه الإضافةُ والشُّهْرةُ .

❀ قوله : (يا زيدُ) استُشكِلَ : بأنَّ فيه الجمعَ بينَ تعريفَينِ : (يا) ، والعَلَميَّةِ في (زيد) .

وأجابَ المُبرِّدُ : بأنَّ تعريفَ العَلَميَّة سُلِبَ وتَعَرَّفَ بالإقبال ، وابنُ السرَّاجِ : بأنَّ تعريفَ العَلَميَّة باقٍ ، وإنَّما ازداد إيضاحاً بالنداء ، وأمَّا نحوُ : (يا رجلُ): فتَعَرَّفَ بالإقبال والقصدِ، وقيل: بـ « أل » محذوفةً؛ لأنَّ الأصلَ في

❀ قوله : (والشُّهْرةُ) المُناسِبُ : (واشتَهَرَ)[1] .

❀ قوله : (بأنَّ تعريفَ العَلَميَّة سُلِبَ) ردَّه الناظمُ بنداءِ ما لا يُمكِنُ سَلْبُ تعريفِهِ ؛ كلفظ الجلالة واسمِ الإشارة ؛ فإنَّهُما لا يقبلانِ التنكيرَ[2] ، وكذا كلُّ ما يُنادىٰ مِنَ المعارف سوى العَلَم ؛ فإنَّ ما عدا العَلَمَ مِنَ المعارف لا يُمكِنُ سلبُ تعريفِهِ ، ويُمكِنُ أنَّ المُبرِّدَ القائلَ بالسَّلْب يُقيِّدُهُ بما إذا أَمْكَنَ ، فلا يَتِمُّ الردُّ عليه بذلك .

❀ قوله : (وإنَّما ازداد إيضاحاً بالنداء) ، وإنَّما لم يجتمعِ النداءُ مع (أل) ؛ لئلَّا يلزمَ اجتماعُ أداتَيْ تعريفٍ ظاهرتَينِ ، وأمَّا العَلَميَّةُ فهي بغير أداةٍ ظاهرة .

---

(١) جاء مناسباً في جميع النسخ المعتمدة .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٢) .

([يا] رجلُ) : (يا أيُّها الرجلُ) انتهىٰ « فارِضي »[١] .

وإنَّما بُنِيَ علىٰ حركةٍ ؛ ليحصُلَ الفرقُ بينه وبينَ البناءِ الأصليِّ ، وعلى الضمِّ ؛ لأنَّهُ لو بُنِيَ على الكسر ؛ لالتبسَ بالمُنادى المُضافِ إلىٰ ياء المُتكلِّم الذي حُذِفَتْ ياؤُهُ واكتُفِيَ عنها بالكسرة ، ولو بُنِيَ على الفتح ؛ لالتبسَ بالمُضاف المحذوفِ ألفُهُ اكتفاءً بالفتحة في بعض اللُّغات ، كما أفاده الحَفِيدُ[٢] .

❁ قوله : (وإنَّما بُنِيَ علىٰ حركةٍ . . .) إلىٰ آخره : لم يتعرَّضْ لعِلَّةِ أصلِ البناء ؛ وهي وقوعُهُ مَوقِعَ الكاف الاسميَّة في نحو : (أدعوكَ) ، ومماثلتُهُ لها في الإفراد والتعريف .

وخَرَجَ بقولنا : (ومماثلتُهُ لها في الإفراد والتعريف) : المضافُ والشبيهُ به ؛ لأنَّهُما لم يُماثلاها في الإفراد ، والنكرةُ غيرُ المقصودة ؛ لأنَّها لم تُماثِلْهُ في التعريف .

قال بعضُهُم : (لـٰكن يحتاجُ إلى اعتبار كونِ الكافِ الاسميَّةِ أَشْبَهَتْ لفظاً ومعنىً لكاف الخطاب الحرفيَّة[٣] ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبنىٰ إلا لشبهه الحرفَ ، ولا يُبنىٰ لشبهه الاسمَ المبنيَّ) انتهىٰ[٤] ؛ أي : وباعتبار ما ذَكَرَ يتحقَّقُ هنا شبهُ

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٢٨) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وانظر « المقتضب » (٤/ ٢٠٥) ، و« الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٣٣٠) .

(٢) حاشية الحفيد على التوضيح (ق/ ١٣٠) .

(٣) قوله : (لكاف) كذا في (ط) ، والأولىٰ والأقيس : (كاف) دون لام ، والله تعالىٰ أعلم .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٣/٣ ٢٠) .

وإن كان يُرفَعُ بالألف أو بالواو . . فكذلك ؛ نحوُ : (يا زيدانِ)[1] ، و(يا رجلانِ) ، و(يا زيدونَ) ، و(يا رُجَيلُونَ) ، **ويكونُ في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة ؛ لأنَّ المُنادىٰ مفعولٌ به في المعنىٰ ، وناصبُهُ فعلٌ مُضمَرٌ نابتْ (يا) مَنابَهُ**[2] ؛ **فأصلُ (يا زيدُ)** : (أَدعُو زيداً) ؛ **فحُذِفَ (أَدعُو) ، ونابتْ (يا) مَنَابَهُ**[3] .

المنادى المفردِ المُعرَّف لكاف الخطاب الحرفيَّة ؛ لأنَّهُ مُماثِلٌ للكاف الاسميَّةِ في الإفراد والتعريفِ ، ومُشبِهُ المُشبِهِ لشيء مُشبِهٌ لذلك الشيء .

وفيه : أنَّ ذلك عندَ اتِّحادِ وجهِ الشبه ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّ قبيحَ المنظرِ الشبيهَ في العِلْم بجميلٍ يُشبِهُ البدرَ في البَهْجة والجمال . . غيرُ مُشبِهٍ للبدر بواسطة كونِهِ مُشبِهاً لمُشبِهِهِ ؛ فالوجهُ : أنَّ البناءَ المقصورَ علىٰ شبه الحرف هو البناءُ الأصليُّ .

---

(١) الظاهر : أنَّهُ مِنَ النكرة المقصودة ؛ إذ لا يُثنَّى العَلَمُ ولا يُجمَعُ إلا بعدَ تنكيره ؛ ولذا تلزمُهُ (أل) في غير النداء عِوَضاً عن العَلَميَّة ، فكذا يُعوَّضُ عنها تعريف النداء ، وما يُفِيدُهُ صنيعُ الشارح ؛ مِنْ أنَّهُ مثالٌ للعَلَم ؛ حيث ذَكَرَ (يا رجلانِ) بعدَهُ للنكرة المقصودة . . فإنَّما ذلك باعتبارِ أنَّهُ قبلَ التثنية كان عَلَماً . « خضري » (٢/ ٦٤٥) .

(٢) وهٰذا عند سيبويه ، وذَهَبَ المُبرِّد : إلىٰ أنَّ المنادىٰ منصوبٌ بحرف النداء ؛ لسدِّهِ مَسَدَّ الفعل ؛ فعلى المذهبَينِ : (يا زيدُ) جملةٌ ، إلا أنَّ جُزْأَيها مُقدَّرانِ عندَ سيبويه ؛ وهما الفعل والفاعل ، وعندَ المُبرِّد سدَّ حرفُ النداء مَسَدَّ الفعل وحدَهُ ، واستتر الفاعل فيه ؛ لأنَّهُ لمَّا عَمِلَ عَمَلَهُ تحمَّل الضميرَ مثله ، وأمَّا المنادىٰ ففَضْلةٌ مفعولٌ به ، إلا أنَّهُ واجب الذِّكْر ؛ لئلَّا يفوتَ النداء . « خضري » (٢/٦٤٦) .

(٣) أي : لزوماً ؛ لكثرة الاستعمال ، ولسدِّ الحرفِ مَسَدَّهُ في طلب الإقبال . « خضري » (٢/٦٤٦) .

٥٧٨ـ وٱنْوِ ٱنضِمامَ ما بَنَوا قبلَ النِّدَا   ولْيُجْـرَ مُجْـرىٰ ذي بنـاءٍ جُـدِّدَا

أي : **إذا كان الاسمُ المُنادىٰ مبنيّاً قبلَ النداء . . قُدِّرَ** بعدَ النداءِ بناؤُهُ على الضمِّ ؛ نحوُ : (يا هـٰذا) ، **ويُجْرىٰ مُجْرىٰ ما تجدَّدَ بناؤُهُ بالنِّداء** ـ كـ (زيد) ـ في أَنَّهُ يُتبَعُ بالرفع مُراعاةً للضمِّ المُقدَّر فيه ، وبالنصب مُراعاةً للمحلِّ ؛ فتقولُ : (يا هـٰذا العاقلُ) و(العاقلَ) بالرفع والنصب ؛ كما تقولُ : (يا زيدُ الظريفُ) و(الظريفَ) .

❋ **قوله** : (**ولْيُجْرَ**) مضارعٌ مجزومٌ بلام الأمر ، و(**مُجْرىٰ**) بضمِّ الميم : مفعولٌ مطلق ، وتقديرُ البيت : (وانْوِ انضمامَ الاسمِ المَبْنيِّ الذي بَنَوهُ قبلَ النداء ، وليُجْرَ مُجْرىٰ صاحبِ بناءٍ مُتجدِّد) .

❋ **قوله** : (**يُتبَعُ بالرفع** . . .) إلىٰ آخره ، ويمتنعُ مُراعاةُ البناءِ الأصليِّ ؛ كـ (سيبويهِ) ، وفيه أَلْغَزَ بعضُهُم بقوله[1] :   [من الرجز]

❋ **قوله** : (**وفيه أَلْغَزَ بعضُهُم** . . .) إلىٰ آخره ، **وقد أشار إلى الجواب بقوله** : (يا هـٰؤلاءِ) ؛ **فإنَّهُ مِنْ أفراد المسألة ، ويصحُّ الجوابُ عن اللُّغز** :

---

(١) أورد البيتين الهشتوكي في « تحفة الرب المعبود » (ص١٧٤) ، وعزاهما لابن لب الغرناطي ، والسيوطي في « الطراز في الألغاز » (ص٦٥) ، و« الأشباه والنظائر » (٢/٦٨٦ـ٦٨٧) ، وزادا بعدهما :

واللفـظُ مبنـيٌّ كـذاكَ مـوضـعٌ   مِـنْ مَـوضِعَيـهِ عـادَ مِـنْ بيـانِ

٥٧٩ـ والمفردَ المَنْكُورَ والمُضافَا وشِبْهَهُ أنصِبْ عادِماً خِلافَا

يا هٰؤلاءِ أَخْبِرُوا سائلَكُم ما اسمٌ لهُ لفظٌ ومَعْنَيانِ
ولا يُراعىٰ لفظُهُ في تابعٍ والمَعْنَيانِ قد يُراعَيانِ

❀ **قوله** : (**والمفردَ**) منصوبٌ بـ (**أنصِبْ**) ، و(**عادِماً**) : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ فيه ، و(**خِلافَا**) : مفعولٌ ؛ أي : عادِماً خلافاً قويّاً ؛ **فلا يُنافي** أنَّ ثعلباً أجازَ رفعَ المضافِ الذي إضافتُهُ غيرُ مَحْضةٍ ؛ كـ (يا حسنَ الوجهِ) ، فلم يعتدَّ الناظمُ به ؛ لضعفه ، كما قال السُّيُوطيُّ[1] : [من البسيط]

وليسَ كلُّ خلافٍ جاءَ مُعتبَراً إلا خلافٌ لهُ حظٌّ مِنَ النَّظَرِ

❀ **قوله** : (**والمُضافَا وشِبْهَهُ**) ، ولا يُنادىٰ مضافٌ لكاف الخطاب ؛ نحوُ : (يا غلامَكَ) ؛ لأنَّ المنادىٰ حينئذٍ غيرُ مَنْ له الخطابُ ، فكيف يُنادىٰ

باسم (لا) المبنيِّ قبل النداء ؛ مِنْ جهةِ أنَّ له موضعَ نصبٍ ، وموضعَ رفعٍ علىٰ رأي سيبويهِ .

وكان المُناسِبُ للشارح : أنْ يُعبِّرَ بالضمِّ بدلَ الرفع ؛ لأنَّ حركةَ التابعِ حركةُ إتباعٍ لا حركةُ إعراب ؛ لأنَّ عاملَ المتبوعِ لا يَقتضِي الرفعَ ، بل إنَّما

---

(١) البيت لأبي الحسن الخصَّار ضمن « منظومته » في معرفة المكي والمدني ، وقد أوردها تامَّةً السيوطي في « الإتقان في علوم القرآن » (١/ ٤٤ـ٤٥) ، وانظر « الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٣٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٧١) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٣٧) .

تقدَّم أنَّ المُناديٰ إذا كان مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودةً . . يُبنىٰ علىٰ ما كان يُرفَعُ به[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا كان مفرداً نكرةً ـ أي : غيرَ مقصودةٍ ـ أو مضافاً أو مُشبَّهاً به . . نُصِبَ .

مَنْ ليس بمُخاطَب ؟! انتهىٰ « هَمْع »[2] .

والشبيهُ بالمُضاف : هو ما اتَّصَلَ به شيءٌ مِنْ تمامِ معناه : إمَّا بعملٍ ، أو عطفٍ قبلَ النداء ، **والعملُ** : إمَّا في فاعلٍ ، أو مفعولٍ ، أو مجرورٍ ؛ **فالأوَّلُ نحوُ** : (يا حَسَناً وجهُهُ) ، **والثاني نحوُ** : (يا طالعاً جبلاً) ، **والثالثُ نحوُ** : (يا رفيقاً بالعباد) ، والمعطوفُ نحوُ : (يا ثلاثةً . . .) إلىٰ آخره .

يَقتضِي [النصبَ][3] .

❁ **قوله** : (**نحوُ** : « **يا طالعاً جبلاً** ») هو معرفةٌ بالنداء ؛ بدليل نعتِهِ بمعرفة ؛ فيُقالُ : (يا طالعاً جبلاً الفاضلَ) ، **كذا قيل** ، **ولا يخفىٰ أنَّهُ يجوزُ أنْ** يُقصَدَ به مُعيَّنٌ ، وألَّا يُقصَدَ به مُعيَّنٌ ، وهو معرفةٌ في الحالة الأُولىٰ ، غيرُ معرفةٍ في الثانية ، ونعتُهُ بمعرفة لا يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ لا يكونُ إلا معرفةً ، ونَقَلَ عن المُصرِّح جوازَ تعريفِ نعتِ الشبيه بالمضاف وتنكيرِهِ[4] ، **ولا يخفىٰ أنَّ محلَّ ذلك** : إذا أُرِيدَ به مُعيَّنٌ ، وإلا تعيَّن تنكيرُ نعتِهِ .

---

(١) انظر (٤/ ٤٣٢) .

(٢) همع الهوامع (٢/ ٤٦) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٠٧) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ١٦٨) .

فمثالُ الأوَّلِ : قولُ الأعمىٰ : (يا رجلاً ؛ خُذْ بيدي) ، وقولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

٣٠٦ـ أَيَا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ   نَدامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لا تَلَاقِيَا

❀ قوله : (أَيَا راكباً . . .) إلىٰ آخره : قاله الشاعرُ حينَ أُسِرَ وأيقنَ أنَّهُ مقتولٌ ، و(أَيَا) : حرفُ نداء ، و(إمَّا عَرَضْتَ) أصلُهُ : (إنْ ما) ؛ فـ(إنْ) : حرفُ شرطٍ ، و(ما) : زائدةٌ ، أُدغِمَتِ النونُ في الميم[2] .

و(عَرَضْتَ) بفتح التاء ؛ أي : أتيتَ العَرُوضَ بوزن (رَسُول) ؛ وهي مكَّةُ والمدينةُ وما حولَهُما ، و(نَدَامَايَ) : كلامٌ إضافيٌّ جمعُ (نَدْمانَ) بمعنى

❀ قوله : (و« نَدَامَايَ » : كلامٌ إضافيٌّ) الأَوْلىٰ : (مُركَّبٌ إضافيٌّ) .

---

(١) البيت للشاعر الفارس عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، كما في « البيان والتبيُّن » (٢/ ٢٦٨) ، وهو ضمن قصيدة قالها عندما أُسِرَ في يوم الكلاب الثاني ، وقُتِل أسيراً ، ومطلعها :

أَلَا لا تَلُومانِي كفى اللَّوْمَ ما بيا   فما لكما في اللَّوْمِ خيرٌ ولا لِيَا
أَلَمْ تَعْلَما أنَّ المَلامةَ نفعُها   قليلٌ وما لَوْمِي أخِي مِنْ شماليا

ومن أبياتها الشهيرة المتداولة في كتب النحو :

وتضحكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كأنْ لم تَرَىٰ قبلي أسيراً يَمَانِيَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٠٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٧) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٠٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦١ـ١٠٦٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٨) ، و« المساعد » (٢/ ٤٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٦٣ـ٢٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٨٨ـ١٦٩٠) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ١٩٤ـ٢١٢) .

(٢) أي : لقرب مخرجهما .

ومثالُ الثاني : قولُكَ : (يا غلامَ زيدٍ) ، و(يا ضاربَ عمرٍو) .

ومثالُ الثالثِ : قولُكَ : (يا طالعاً جبلاً) ، و(يا حَسَناً وجهُهُ) ، و(يا ثلاثةً وثلاثينَ)[1] .

النديمِ الذي يُنادِمُهُ ، و(نَجْرَانَ) ؛ أي : أهلها ، وهي بلدةٌ في اليمن .

و(أنْ لا تَلَاقِيَا) أصلُهُ : (أنْ لا) أُدغِمَتْ (أن) الزائدةُ في (لا) النافيةِ للجنس[2] ، و(تَلَاقِيَا) : اسمُها ، والخبرُ : محذوفٌ ؛ أي : (لنا) ، وقيل : (أن) : مخففةٌ من الثقيلة ، واسمُها محذوف ، وجملةُ (لا تلاقيا) : خبرُها .

❋ قوله : (« يا غلامَ زيدٍ » ، و« يا ضاربَ عمرٍو ») مثَّل بمثالَينِ ؛ إشارةً إلىٰ أنَّهُ لا فرقَ بينَ المَحْضة وغيرِها ، خلافاً لثعلبٍ في إجازته ضمَّ الثاني[3] .

❋ قوله : (و« يا ثلاثةً وثلاثينَ ») ؛ أي : فيمَنْ سمَّيْتَهُ بذلك ، أمَّا نصبُ الأوَّلِ : فلأنَّهُ شبيهٌ بالمضاف ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الثانيَ مِنْ تمام الأوَّل ؛ لكون

❋ قوله : (أي : فيمَنْ سمَّيْتَهُ بذلك) ؛ أي : حالةَ كونِهِ مُستعمَلاً فيمَنْ سمَّيْتَهُ بمجموع المتعاطفَينِ ، فيجبُ نصبُهُما للطُّول بلا خلافٍ ، وقد فصَّل المُحشِّي الطُّولَ وأوضحه بقوله : (أمَّا نصبُ الأوَّل . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) زيد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (فيمن سمَّيته بذلك) ، وعلى المحذوف كَتَبَ المحشي .

(٢) وجوَّز اللخمي ـ كما في « خزانة الأدب » (٢/ ١٩٨) ـ أن تكون تفسيرية ، ولعله أَوْلىٰ من الزيادة .

(٣) انظر « الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٣٧٧) .

....

العطف سابقاً ، وأمَّا الثاني : فبالعطف علىٰ (ثلاثة) ، ويمتنعُ إدخالُ (يا) على الثاني ؛ لأنَّهُ جزءُ عَلَمٍ .

وإنْ ناديتَ جماعةً هـٰذه عِدَّتُها : فإن كانتْ غيرَ مُعيَّنةٍ نصبتَهُما أيضاً ،

❋ قوله : (وأمَّا الثاني : فبالعطف علىٰ « ثلاثة ») اعتباراً بحُكْمه قبل العَلَميَّة ، وإن لم يكنْ للأوَّل معنىً الآن ، ولا للثاني ، ولا للعاطف .

❋ قوله : (نصبتَهُما أيضاً) ؛ أي : وجوباً ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّهُ نكرةٌ غيرُ مقصودة ، والثاني : معطوفٌ عليه[1] ، كذا قيل ، فلا يتوقَّفُ نصبُ هـٰذا علىٰ سبق العطفِ على النداء ؛ إذ لا دَخْلَ له ، ومِنْ هنا تعلمُ أنَّ ذِكْرَهُ استطرادٌ ، لا لكونه مِنَ الشبيه بالمضاف ، وكذا الذي بعدَهُ ، كما هو ظاهرٌ .

ويظهرُ : أنَّهُ إذا قُصِدَ تركيبُ (الثلاثةِ) مع (الثلاثينَ) ، واعتُبِرَا عدداً واحداً . . كان نصبُهُما للطُّول ؛ فالأوَّلُ شبيهٌ بالمضاف حينئذٍ ، والثاني معطوفٌ عليه ، ويمتنعُ فيه إدخالُ ياءٍ أخرىٰ ، وأنَّ ما ذَكَرَهُ هـٰذا القائلُ مبنيٌّ علىٰ عدم ذلك القصدِ ؛ بأنْ قُصِدَ كونُهُما عددَينِ ، وهو المُناسِبُ لِمَا ذَكَرَهُ المُحشِّي بعدُ فيما إذا كانتِ الجماعةُ مُعيَّنةً ؛ فإنَّهُ لا يظهرُ إلا علىٰ عدم قَصْدِ التركيب .

فعلىٰ هـٰذا : كان المُناسِبُ للمُحشِّي أنْ يقولَ : (وإن ناديتَ جماعةً هـٰذه عِدَّتُهُم : فإن قصدتَ تركيبَ « الثلاثة » مع « الثلاثين » . . نصبتَهُما سواءٌ كانتِ الجماعةُ مُعيَّنةً أم لا ، ولا يجوزُ إدخالُ ياءٍ أخرىٰ علىٰ « ثلاثين » ، وإن لم تَقصِدْ تركيباً ، بل قصدتَ كونَهُما عددَينِ : فإن كانتِ الجماعةُ غيرَ مُعيَّنةٍ . .

---

(١) الأنسب والأَسْبَك : (وأمَّا الثاني : فمعطوفٌ عليه) .

. . . .

أو مُعيَّنةً ضَمَمتَ الأوَّلَ وعرَّفتَ الثانيَ بـ (أل) ،

نصبتَهُما أيضاً ، وإن كانتْ مُعيَّنةً . . ضَمَمتَ الأوَّلَ . . .) إلىٰ آخره ، هـٰذا ما ظَهَرَ ، ثمَّ رأيتُ عن ابن قاسمٍ ما يُؤيِّدُهُ ، ونذكرُهُ قريباً[(١)] ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (أو مُعيَّنةً) ؛ أي : على التفصيل ؛ أي : ثلاثةٌ مُعيَّنة وثلاثونَ مُعيَّنة ؛ لأنَّ المنادىٰ إنَّما يُبنىٰ إذا كان مفرداً لمُعيَّن ، ولا يجوزُ في تابعه الوجهان إذا كان مع (أل) إلا إذا أُرِيدَ به مُعيَّنٌ ، وأمَّا إذا أُريد بهما عددٌ واحد مُعيَّنٌ . . فالظاهرُ : نصبُهُما ؛ كما في التسمية ، ولا يستحقُّ كلُّ واحدٍ منهما بناءً . انتهى « ابن قاسم »[(٢)] .

وقولُهُ : (إذا كان مع « أل ») ؛ أي : كما هو فَرْضُ المسألة ، وليس المُرادُ أنَّ التابعَ إذا خلا مِنْ (أل) يجوزُ فيه الوجهانِ وإن لم يُرَدْ به مُعيَّنٌ .

وقولُهُ : (إلا إذا أُرِيدَ به مُعيَّنٌ) ، بخلافِ ما إذا كان جزءَ الدالِّ ومُتمِّماً له ؛ فإنَّهُ لا يُتصوَّرُ فيه الضمُّ ؛ لنصبِ ما قبلَهُ حينئذٍ .

❁ قوله : (ضَمَمتَ الأوَّل) ؛ أي : لأنَّهُ نكرةٌ مقصودة .

❁ قوله : (وعرَّفتَ الثانيَ بـ « أل ») ؛ أي : وجوباً ؛ لأنَّهُ اسمُ جنسٍ أُريد به مُعيَّنٌ ، فوجبَ إدخالُ أداةِ التعريف عليه ، ولم يُكتفَ بأداة النداء المقصودِ بها طلبُ إقبالِ المُعيَّن ؛ لأنَّها لم تُباشِرْهُ ، كذا قيل ؛ أي : وقد اعتبروا في قرينةِ التعريف أنْ تكونَ مقارنةً ؛ كـ (أل) ، وصِلَةِ الموصول ، والإشارةِ

---

(١) انظر القولة التالية .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٢) .

ونصبتَهُ أو رفعتَهُ ، إلا إنْ أَعَدْتَ معه (يا) ؛ فيجبُ ضمُّهُ وتجريدُهُ مِنْ (أل) ، كما قاله ابنُ هشام[1] .

الحِسِّيَّةِ ، **وانظر** : ما الفرقُ بين هـٰذا ونحوِ : (يا رجلُ وامرأةُ) بالبناء على الضم ؟ **فكان الظاهرُ** جوازُ بنائِهِ على الواو بدون (أل) ، **فتدبَّرْ** .

ثمَّ إنَّ قولَ هـٰذا القائلِ : (أُريد به مُعيَّنٌ) ؛ أي : أُريد استعمالُهُ في مُعيَّن بطريق الحقيقة معَ عدمِ الإضافة ؛ **فلا يُنافي** أنَّ اسمَ الجنسِ الخاليَ مِنْ (أل) يجوزُ أنْ يُرادَ به مُعيَّنٌ بطريق المجاز أو بطريق الإضافة إلىٰ معرفة ، وإنَّما قلنا : (أي : أُريد استعمالُهُ في مُعيَّن) ؛ لأنَّ ما يُفيدُهُ ظاهرُ عبارتِهِ ؛ مِنْ أنَّ إرادةَ المُعيَّنِ به سابقةٌ علىٰ إدخال (أل) . . **غيرُ صحيح** .

❁ **قوله** : (**ونصبتَهُ**) ؛ أي : عطفاً علىٰ محلِّ الأوَّل ، **وقوله** : (**أو رفعتَهُ**) ؛ أي : عطفاً علىٰ لفظه ، **والوجهانِ مأخوذانِ** مِنْ قولِ المُصنِّفِ فيما يأتي : (وإن يكن مصحوبَ « أل » ما نُسِقَا . . .) إلىٰ آخره[2] .

❁ **قوله** : (**فيجبُ ضمُّهُ**) ؛ أي : بناؤُهُ علىٰ ما يُرفَعُ به ؛ إذ الضمُّ كما مرَّ نوعٌ مِنْ أنواع البناء يشملُ نحوَ الواو[3] ، لا خصوصُ الضمَّة حتىٰ يَرِدَ أنَّهُ يُبنىٰ على الواو ، ولو قال : (فيجبُ بناؤُهُ على الواو) . . **لكان أَوْضَحَ** .

❁ **قوله** : (**وتجريدُهُ مِنْ « أل »**) ؛ أي : لأنَّهُ لا يُجمَعُ بين (يا) و(أل)

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٢٢) .

(٢) انظر (٤/ ٤٦٨ـ ٤٦٩) .

(٣) انظر (١/ ٣١٦) .

٥٨٠ـ ونحوَ (زيدٍ) ضُمَّ وٱفتَحَنَّ مِنْ   نحوِ أزيدُ بنَ سعيدٍ . . . . . .

❁ قوله : (ونحوَ « زيدٍ ») نحوَ : مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (ضُمَّ) ، ومعمولُ (ٱفتَحَنَّ) : محذوفٌ مُماثِلٌ لمعمولِ (ضُمَّ) ؛ لأنَّ التنازعَ في المُتقدِّم غيرُ مَرْضِيٍّ عندَ الناظمِ والجمهور(١) ، و(مِنْ نحو) : في موضع الحال مِنْ (زيدٍ) ، أو مُتعلِّقٌ بمحذوف ؛ أي : أعني .

❁ قوله : (أزيدُ بنَ سعيدٍ) الهمزةُ : حرفُ نداء ، و(زيد) : مُنادىً مبنيٌّ

إلا مع لفظ الجلالة ، والجملةِ المحكيَّة المُصدَّرة بـ (أل) ، كما سيأتي(٢) .

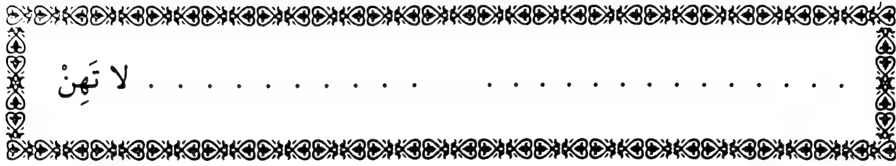
❁ قوله : (في موضع الحال مِنْ « زيدٍ ») ، وشرطُ مجيءِ الحال مِنَ المضاف إليه موجودٌ ؛ لأنَّ المضافَ يُشبِهُ الجزءَ في صحَّة الاستغناءِ عنه بإقامة المضافِ إليه مُقامَهُ ، والمعنىٰ : (وضُمَّ وافتَحْ نحوَ « زيد » حالَ كونِ « زيد » كائناً مِنْ نحو : « أزيدُ بنَ سعيد ») .

وفيه : أنَّهُ ليس المقصودُ خصوصَ (زيد) كائناً مِنْ هـٰذا التركيب ونحوِهِ ؛ إذ نحوُ هـٰذا التركيبِ قد لا يكونُ فيه (زيد) ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُهُ حالاً مِنْ (نحو) ، والمعنىٰ : (حالَ كونِ نحوِ « زيد » ـ أي : زيدٍ ونحوِهِ ـ كائناً مِنْ نحو : « أزيدُ بنَ سعيد » ؛ أي : مِنْ هـٰذا التركيبِ ونحوِهِ) ، فتأمَّلْ .

---

(١) انظر ما تقدم في (٣/١٧٩) .

(٢) انظر (٤/٤٥٦ـ٤٥٧) .



أي : إذا كان المُنادىٰ مفرداً عَلَماً ، ووُصِفَ بـ (ابنٍ) مضافٍ إلىٰ عَلَمٍ[1] ،

على الضمِّ أو على الفتح ؛ لوصفه بـ (ابن) المضافِ لعَلَمٍ ، و(ابن) : منصوبٌ لا غيرُ على النعت لـ (زيد) باعتبار محلِّهِ ، و(سعيد) : مضاف إليه .

❀ قوله : (**لا تَهِنْ**) **بفتح أوَّله** ؛ مضارعُ (وَهَنَ يَهِنُ) : إذا ضَعُفَ ، **أو بضمِّهِ** ؛ مِنْ (أهانَ) : إذا ذَلَّ ؛ أي : لا تُهِنْ غيرَكَ .

❀ **قوله : (أو على الفتح) فيه** : أنَّهُ ليس واحداً مِنَ الأقوال الآتية ؛ إذ فتحةُ (زيد) على القول بالتركيب فتحةُ بُنْيةٍ لا بناءٍ ، كما سيأتي بيانُهُ[2] ، خلافاً للمُحشِّي ، وفتحةُ البناءِ حينئذٍ إنَّما هي فتحة (ابن) .

❀ **قوله : (و« ابن » : منصوبٌ لا غيرُ) فيه نَظَرٌ** ؛ إذ فتحتُهُ يحتملُ أنَّها فتحةُ بناءٍ ، كما يحتملُ أنَّها ليستْ فتحةَ إعرابٍ ولا بناء ، كما سيأتي بيانُهُ[3] .

❀ **قوله : (إذا ذَلَّ) المُناسِبُ : (إذا أَذَلَّ)** ، كما في نسخة[4] .

---

(١) أي : مُذكَّر أو مُؤنَّث ، وكذا العَلَم الأوَّل ؛ كـ (يا زيدُ بنَ فاطمة) ، و(يا هندُ ابنةَ زيد) ، وغلَّطوا مَنِ اشترط تذكير العَلَمَينِ ، ولا فرقَ بين كون العَلَم الثاني مفرداً أم لا . « خضري » (٢/ ٦٤٨) نقلاً عن « الصبان » .

(٢) انظر (٤/ ٤٤٦ـ ٤٤٧) .

(٣) انظر (٤/ ٤٤٦ـ ٤٤٧) .

(٤) جاء كذلك في (هـ) .

ولم يُفصَلْ بينَ المُنادىٰ وبينَ (ابن) . . **جاز لك في المُنادىٰ وجهانِ** :

❁ **قوله** : (**جاز لك في المُنادىٰ وجهانِ** . . .) إلىٰ آخره : **أمَّا الضمُّ** : فعلى الأصل .

وأمَّا الفتحُ : فعلى الإتباع لفتحةِ (ابن) ؛ إذ الحاجزُ بينهما غيرُ حَصينٍ لسكونه ، أو علىٰ تركيب الصفةِ معَ الموصوفِ وجَعْلِهما شيئاً واحداً ؛ كـ (خمسةَ عَشَرَ) ، أو علىٰ إقحامِ (الابن) وإضافةِ (زيد) إلىٰ (سعيد) ؛ لأنَّ ابنَ الشخصِ تجوزُ إضافتُهُ إليه ؛ لأنَّهُ يُلابِسُهُ .

ففتحةُ (زيد) **على الأوَّل** : فتحةُ إتباع ، **وعلى الثاني** : فتحةُ بناء ، **وعلى الثالث** : فتحةُ إعرابٍ ، **وفتحةُ** (ابن) **على الأوَّل** : فتحةُ إعرابٍ ، **وعلى الثاني** : فتحةُ بناء ، . . . .

❁ **قوله** : (**أو علىٰ تركيب الصفةِ معَ الموصوفِ**) ، ثمَّ أُضِيفَ هـٰذا المُركَّبُ إلىٰ (سعيد) ؛ فليس فيه تركيبُ ثلاثةِ أشياءَ ، بل تركيبُ شيئَينِ ، ثمَّ إضافتُهُما إلىٰ شيءٍ آخَرَ .

❁ **قوله** : (**أو علىٰ إقحام « الابن »** . . .) إلىٰ آخره ، **وعلىٰ هـٰذا** : فكونُ العَلَمِ مفرداً إنَّما هو بقَطْعِ النَّظَرِ عمَّا بعدَهُ ، وإلا فهو مِنَ المضاف .

❁ **قوله** : (**وعلى الثاني** : **فتحةُ بناء**) **هـٰذا هو المُوافِقُ لِمَا حقَّقناهُ في غير هـٰذا المحل** ؛ مِنْ أن المفردَ والمُركَّبَ في مَقام المعرب والمبني . . كمَقام تقسيمِ الاسم إلىٰ مفرد ومُركَّب ومَقامِ ما لا ينصرفُ ؛ بمعنىٰ ما لُفِظَ به بلفظٍ واحد ، وما لُفِظَ به بلفظَينِ فأكثرَ ، والكلمةُ في تلك المقامات بمعنى المفرد فيها ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّ الكلمةَ إمَّا معربةٌ وإمَّا مبنيَّةٌ ، وأنَّ المُرادَ بها في هـٰذه

ـ البناءُ على الضم ؛ نحوُ : (يا زيدُ بنَ عمرٍو) .

ـ والفتحُ إتْباعاً ؛ نحوُ : (يا زيدَ بنَ عمرٍو) .

وعلى الثالث : غيرُهُما . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « التصريح »[1] .

العبارة ما يُرادُ بها في باب المعرب والمبنيِّ ، وادِّعاءُ خلافِ ذلك يحتاجُ لبرهان .

فلا يصحُّ ما قيل : (إنَّ قولَ المُحشِّي : « وعلى الثاني : فتحةُ بناء » . . صوابُهُ : « بِنْيةٍ » ؛ لأنَّهُ بالتركيب صارتْ دالُ « زيد » حَشْواً ، والبناءُ كالإعراب إنَّما يكونُ في آخِرِ الكلمة) .

❁ قوله : (وعلى الثالث : غيرُهُما) ؛ أي : لا إعرابٌ ولا بناء ؛ لأنَّهُ زائدٌ لم يطلبْهُ عاملٌ .

قال بعضُ الأفاضل : (فتقولُ في إعرابه على الأوَّل : « زيدَ » : مُنادىً قُدِّرَ ضمُّهُ لفتحةِ إتباعِهِ لـ « ابنَ » ، و« ابنَ » : صفتُهُ منصوبٌ بالفتحة الظاهرة ؛ لأنَّهُ مضافٌ .

وعلى الثاني : « زيدَ بنَ » : مُنادىً ، وضمُّهُ مُقدَّرٌ على « ابن » ؛ لحركة البناء التركيبيِّ .

وعلى الثالث : « زيدَ » : مُنادىً منصوبٌ لإضافته إلىٰ « سعيدٍ » ، ولفظُ « ابن » مُقحَمٌ بينهما لا محلَّ له) انتهىٰ[2] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٩) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٤٨) .

وفي قوله : (وضمُّهُ مُقدَّرٌ على « ابن » ؛ لحركة البناء التركيبيِّ) . . نَظَرٌ ؛ إذ كيف يُقدَّرُ الضمُّ مع إضافة هـٰذا المُركَّبِ ـ وهو (زيدَ بنَ) ـ إلىٰ (سعيد) ، والمضافُ حكمُهُ النصبُ الإعرابيُّ لا الضمُّ البنائيُّ ؟! فكان الصوابُ أنْ يقولَ : (ونصبُهُ محليٌّ) ، ولا تقل : (ونصبُهُ مُقدَّرٌ على « ابنَ » ؛ لحركة البناء التركيبيِّ) ؛ لأنَّ المبنيَّاتِ لا تُقدَّرُ فيها حركةُ الإعراب ، إنَّما يُحكَمُ علىٰ محلِّها .

ويَدُلُّ لِمَا قُلْنا ـ مِنْ أنَّهُ لا يُقدَّرُ الضمُّ مع إضافته ـ : كلامُهُ الآتي في نحو : (يا سَعْدَ سَعْدَ الأوس) ؛ حيثُ قال : (وبَقِيَ مذهبٌ ثالثٌ ؛ وهو تركيبُ الاسمَينِ كـ « خمسةَ عشرَ » ، وجعلُ مجموعِهِما مُنادىً مضافاً إلىٰ ما بعدَ الثاني منصوباً بفتحةٍ مُقدَّرة ؛ لحركة البناء التركيبيِّ على الاسم الثاني ، وأمَّا حركةُ الأوَّل ففُتحةُ بِنْيةٍ ، كما هو ظاهرٌ) انتهىٰ[1] .

إلا أنَّ في كون النصبِ تقديريّاً ما علمتَ ، وفي كون حركةِ الأوَّل فتحةَ بِنْيةٍ ما علمتَ أيضاً .

وقد يُقالُ : كيف يكونُ هـٰذا المُركَّبُ مبنيّاً علىٰ هـٰذا القولِ معَ الإضافة معَ أنَّ الإضافةَ معارضةٌ للبناء ؟

وليس لصاحب هـٰذا القولِ أنْ يقولَ : إنَّ الإضافةَ الجائزةَ لا تمنعُ البناءَ ؛ ألا ترىٰ أنَّ الإضافةَ لمبنيٍّ تُجوِّزُ البناءَ ، ولم يُنظَرْ لكون الإضافة في ذاتها

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٥٦) .

ويجبُ حذفُ ألفِ (ابنٍ) . . . .

وشرطُ جوازِ الأمرَينِ : كونُ (الابنِ) صفةً ، فلو جُعِلَ بدلاً ، أو عطفَ بيانٍ ، أو مُنادىً ، أو مفعولاً بفعلٍ مُقدَّرٍ .. تعيَّنَ الضمُّ[(١)] ، وكلامُ الناظمِ لا يُوفِي بهٰذا وإن كان مُرادَهُ .

* قوله : (ويجبُ حذفُ ألفِ « ابنٍ ») ، وكذا التنوينُ ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّهُ قد وُصِفَ به مُنادىً ، ولئلَّا يُنوىٰ فصلُهُ ممَّا قبلَهُ[(٢)] ، . . . .

مانعةً ؛ لأنَّ الإضافةَ هنا لازمةٌ[(٣)] ؛ إذ هٰذا المُركَّبُ لا يُستعمَلُ بدونها ، إلا أنْ يُعتبَرَ أنَّهُ غيرُ ملازمٍ لها ؛ لزوال التركيب .

* قوله : (لا يُوفِي بهٰذا) ؛ أي : لأنَّ (ابن) في مثاله يَحتمِلُ الوصفيَّةَ وغيرَها .

* قوله : (وكذا التنوينُ) ؛ أي : في غير صورة النداء ؛ كـ (جاء زيدُ بنُ عمرو) ؛ إذ لا تنوينَ فيها .

* قوله : (فلأنَّهُ قد وُصِفَ به مُنادىً) ؛ أي : والمنادىٰ كثيرُ الاستعمال ، فالمُناسِبُ معه التخفيفُ في الخط ؛ إذ هو مُنزَّلٌ منزلةَ اللفظ في الإفادة ، وهٰذه العِلَّةُ خاصَّةٌ بالحذف في المنادىٰ ، وقولُهُ : (ولئلَّا يُنوىٰ فصلُهُ ممَّا

---

(١) أي : في العلم ، لا في (الابن) ، كما لا يخفىٰ .

(٢) في (هـ) : (ولم ينو) بدل (ولئلا ينوىٰ) .

(٣) في (ك) : (إلا أنَّ لصاحب هٰذا القول أن يقول : إنَّ الإضافة الجائزة لا تمنع البناء ؛ ألا ترىٰ أنَّ الإضافة لمبني تُجوِّز البناء ، ولم ينظر لكون الإضافة في ذاتها مانعة ، فليُحرَّر) بدل (وليس لصاحب هٰذا القول . . . لازمة) .

والحالةُ هـٰذه خطّاً .

٥٨١ـ والضمُّ إنْ لم يَلِ الِٱبنُ عَلَمَا   أو يَـلِ الِٱبـنَ عَلَـمٌ قـد حُتِمَـا

وأمّا الثاني : فلجَعْل الاسمَينِ بمنزلة شيءٍ واحد ، كما في « الفارِضيِّ »[1] .

❀ قوله : (خطّاً) ؛ أي : في الخطِّ والكتابة .

❀ قوله : (والضمُّ . . .) إلىٰ آخره : (الضمُّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قد حُتِمَا) ، و(إنْ لم يَلِ) : شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (فالضمُّ مُتحتِّمٌ) ؛ أي : واجبٌ ، ويجوزُ أنْ يكونَ (قد حُتِمَ) جوابَهُ ، والشرطُ وجوابُهُ خبرَ المبتدأ ، واستغنىٰ بالضمير الذي في (حُتِمَ) رابطاً ؛ لأنَّ جملةَ الشرطِ والجوابِ يُستغنىٰ فيهما بضميرٍ واحدٍ ؛ لتنزيلهما منزلةَ الجملةِ الواحدة .

قبلَهُ) ؛ أي : بالألف ، وهـٰذه العِلَّةُ عامَّةٌ .

❀ قوله : (فلجَعْل الاسمَينِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والتنوينُ يُنافي هـٰذا الجَعْلَ ؛ لدَلالته علىٰ تمام الكلمة .

❀ قوله : (يُستغنىٰ فيهما بضميرٍ واحد) ؛ أي : إذا وَقَعَتا خبراً مثلاً ، كما هنا .

ومُحصَّلُهُ : أنَّهُ لا يلزمُ في جملتَيِ الشرط والجوابِ إذا وَقَعَتا خبراً مثلاً . . أنْ يكونَ في كلِّ جملةٍ منهما ضميرٌ يعود على المبتدأ ، بل الضميرُ في إحداهما

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٩) .

. . . .

وعلىٰ هٰذا : فلا حذفَ ، وحذفُ جوابِ الشرطِ إذا كان الشرطُ ماضياً . . مخصوصٌ بالضرورة ، ومتىٰ كان الجوابُ ماضياً مقروناً بـ (قد) . . وَجَبَ اقترانُهُ بالفاء ، إلا في الضرورة ؛ ففي كلٍّ مِنَ الاحتمالَينِ ارتكابُ ضرورةٍ .

ومعنى البيتِ : أنَّ الضمَّ مُتحتِّمٌ ـ أي : واجبٌ ـ إذا فُقِدَ شرطٌ مِنَ الشروط ؛ وهي سبعةٌ : أنْ يكونَ المُنادىٰ مفرداً ، عَلَماً ، بعدَهُ (ابن) ،

كافٍ في ربطهما معاً بالمبتدأ مثلاً ، وليس المقصودُ أنَّ جملتَي الشرطِ والجوابِ يحتاجان لرابطٍ يَربِطُ إحداهما بالأخرىٰ ، وأنَّهُ يُستغنىٰ في ذلك بضميرٍ واحد ؛ إذ لا يخفىٰ بطلانُهُ ؛ لأنَّ الربطَ بأداة الشرط كافٍ .

❀ **قوله : (وحذفُ جوابِ الشرطِ إذا كان الشرطُ ماضياً . . مخصوصٌ بالضرورة)** ؛ أي : وهو هنا ماضٍ معنىً ؛ لنَفْيِهِ بـ (لم) ؛ فلذلك قال : (ففي كلٍّ مِنَ الاحتمالَينِ ارتكابُ ضرورةٍ) ، وفيه نَظَرٌ ، بل حذفُ الجوابِ إنَّما يكونُ خاصّاً بالضرورة إذا كان فعلُ الشرط مضارعاً ؛ كما في قول ابنِ مُعْطٍ[1] : [من الرجز]

واللفظُ إنْ يُفِدْ هوَ الكلامُ . . . .

بخلافِ ما إذا كان ماضياً ولو معنىً ؛ كما هنا ، فلا ضرورةَ هنا في حذف الجواب ، بل هو اختيارٌ ؛ فالاحتمالُ الأوَّلُ هو المُتعيِّنُ ؛ إذ لا حاجةَ إلى العدول مِنَ الاختياريِّ إلى الضروريِّ .

---

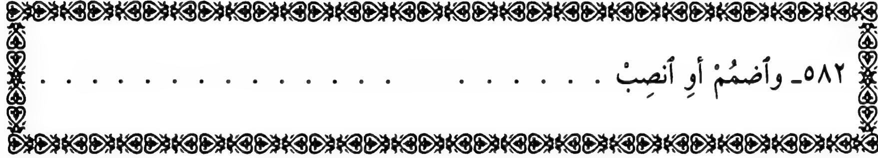
(١) الدرة الألفية (ص١٧) .

أي : إذا لم يَقَعْ (ابنٌ) بعدَ عَلَمٍ ، أو لم يَقَعْ بعدَهُ عَلَمٌ . . وَجَبَ ضمُّ المُناديٰ ، وامتنعَ فتحُهُ .

فمثالُ الأوَّلِ : نحوُ : (يا غلامُ ابنَ عمرٍو) ، و(يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرٍو) .

ومثالُ الثاني : (يا زيدُ ابنَ أَخِينا) .

فيجبُ بناءُ (زيد) على الضمِّ في هٰذه الأمثلة ، ويجبُ إثباتُ ألفِ (ابن) والحالةُ هٰذه .



٥٨٢ـ وَٱضمُمْ أَوِ ٱنصِبْ . . . .

مُتَّصِلاً به ، صفةً له ، مضافاً إلىٰ عَلَم ، هٰذه الستةُ باتِّفاق ، وفي السابع خلافٌ ؛ وهو كونُ المُناديٰ ظاهرَ الضمِّ .

❁ **قوله** : (**وَٱضمُمْ أَوِ ٱنصِبْ**) **ظاهرُهُ** : جوازُ الأمرَينِ ولو فيما ضمُّهُ مُقدَّرٌ ؛ أي : كـ (قاضٍ) و(فتىً) ، **ويُفرَّقُ بينَ هٰذا وما تقدَّم** : أنَّ القصدَ ثَمَّ الإتباعُ للتخفيف ، ولا تخفيفَ مع التقدير ، ولا كذلك ما هنا . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ **قوله** : (**ولا كذلك ما هنا**) ؛ أي : لأنَّ المقصودَ هنا مِنَ النصب الرجوعُ للأصل في الأسماء ؛ وهو الإعرابُ ؛ ولذلك لمَّا كانتِ الفتحةُ هنا إعراباً عبَّر المُصنِّفُ بقوله : (أَوِ انصِبْ) ، بخلاف الضمَّةِ ؛ فإنَّها بناءٌ ؛ فلذلك عبَّر بقوله : (واضْمُمْ) .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٧٣) .

. . . . مـا ٱضطِـراراً نُـوِّنَـا مِمَّـا لَـهُ ٱستِحْقَـاقُ ضَـمٍّ بُيِّنَـا

تقدَّم أنَّهُ إذا كان المُنادىٰ مفرداً معرفةً ، أو نكرةً مقصودة . . يجبُ بناؤُهُ على الضمِّ[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا اضطُرَّ شاعرٌ إلىٰ تنوينِ هٰذا المُنادىٰ . . كان له تنوينُهُ وهو مضمومٌ ، وكان له نصبُهُ ، وقد وَرَدَ السماعُ بهما .

فمِنَ الأوَّل : قولُهُ[2] : [من الوافر]

❀ **قوله** : (**ٱضطِراراً**) مفعولٌ لأجله قُدِّمَ علىٰ عامله ؛ وهو (نُوِّنَا) بكسر الواو المُشدَّدة .

❀ **قوله** : (**ممَّا لهُ**) **الأَوْلىٰ** : أنْ يكونَ (ممَّا) في موضع الحال مِنْ (ما) ؛ لأنَّها بيانٌ لها ، و(استحقاقُ) فاعلاً بالمجرور قبلَهُ لاعتماده على

---

(١) انظر (٤/ ٤٣٢) .

(٢) البيت للأحوص الأنصاري في « ديوانه » (ص٢٣٧) ضمن قصيدة مطلعها :

أَأَنْ نـادىٰ هَـدِيـلاً ذاتَ فَلْـجٍ مـعَ الإشـراقِ فـي فَنَـنٍ حَمَـامُ

وبعد الشاهد :

ولا غَفَـرَ الإلـٰهُ لمُنكِحِيهـا ذُنُـوبَهُـمُ وإنْ صلَّـوا وصـامُـوا

فـإنْ يكـنِ النكـاحُ أَحَـلَّ شيئـاً فـإنَّ نكـاحَهـا مَطَـرٌ حـرامُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٠٥) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٤) ، و« المساعد » (٢/ ٥٠١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٨٠ـ٢٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٧٢ـ١٧٤ ، ٤/ ١٦٩٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٥٣ـ٥٥) .

٣٠٧ـ سـلامُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عليهـا وليـسَ عليـكَ يـا مَطَـرُ السَّـلامُ

ومِنَ الثاني : قولُهُ[١] : [من الخفيف]

الموصول ، أو مبتدأً والخبرُ في المجرور قبلَهُ ، وعلىٰ هـٰذَينِ الاحتمالَينِ : فجملةُ (له استحقاقُ) : صِلَةُ (ما) ، وجملةُ (بُيِّنا) : صفةُ (ضَمٌّ) انتهىٰ « مُعرِب »[٢] .

❁ قوله : (سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ. . .) إلىٰ آخره : مطرٌ كان رجلاً دَمِيماً مِنْ أقبحِ الناس ، والضميرُ في (عليها) : لامرأته سلمىٰ ، وكانتْ مِنْ أَجْمَلِ الناسِ وأَحْسَنِهِنَّ ، وكان الشاعرُ ـ وهو الأحوصُ ـ يُحِبُّها ، واسمُهُ : عبد الله ، ولُقِّبَ بـ(الأحوص) ؛ لضِيقِ عينَيهِ .

ومِنْ هـٰذه القصيدةِ :

---

(١) البيت للشاعر الفارس مهلهل بن ربيعة التغلبي في « ديوانه » (ص٥٨) ضمن قصيدة قالها في أسره يُعدِّد قتلىٰ تَغْلِبَ ويذكرُ ابنتَهُ الصغيرة وهَجْرَهُ لها ، وقيل : بل إنَّ الأبياتَ قالها مُتغزِّلاً بابنة المُجلِّل بن ثعلبة ، واسمُ المُهَلْهِل : (عَدِيٌّ) ، كما وَرَدَ في البيت ، وقيل : امرؤ القيس ، ولُقِّب بالمُهَلْهِل ؛ لأنَّهُ هَلْهَلَ الشِّعْرَ ؛ أي : أَرَقَّهُ ، ويُقالُ : إنَّهُ أوَّلُ مَنْ قَصَّدَ القصيد ، ولم يقل أحدٌ قبله عشرةَ أبيات ، وهو أخو كُلَيبٍ الذي هاجتْ بمقتله حربُ البَسُوس التي وقعت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وخبرُها مشهورٌ في كتب التاريخ والأدب .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/٣٩٦) ، و« المساعد » (٢/٥٠٢) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٢٨١ـ٢٨٢) ، و« همع الهوامع » (٢/٤٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/٤٤٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٩٢ـ١٦٩٤) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١١٩) .

٣٠٨ـ ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ يـا عَـدِيّـاً لقـدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِـي

٥٨٣ـ وبِٱضطِرارٍ خُصَّ جمعُ (يا) و(أَلْ) إلَّا مـعَ (اللهِ) ومَحْكِـيِّ الجُمَـلْ

٥٨٤ـ والأكثرُ (اللَّهُمَّ) بالتعويضِ وشـذَّ (يـا اللَّهُـمَّ) فـي قَـرِيـضِ

فطَلِّقْهـا فلسـتَ لهـا بكُـفْءٍ وإلَّا يَعْـلُ مَفْـرِقَـكَ الحُسَـامُ[1]

و(سلامُ الله) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (عليها) ، والشاهدُ : في قوله : (يا مطرٌ) ؛ حيثُ نوَّنه للضرورة .

❁ قوله : (ضَرَبَتْ صَدْرَها. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ مُتعجِّبةً مِنْ نجاتي معَ ما لَقِيتُ مِنَ الحروب والأَسْرِ والخروجِ عن الأهل ، وأصلُ (الأَوَاقي) : (وَوَاقي) جمعُ (واقِية) مِنَ الوِقاية ؛ وهي الحِفْظُ ؛ أُبدِلَتِ الواوُ الأولىٰ همزةً ؛ فصار : (أَوَاقِيَ)[2] .

❁ قوله : (وبِٱضطِرارٍ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (خُصَّ) بضمِّ الخاء المُعجَمة ، يحتملُ : أنْ يكونَ ماضياً ، وأنْ يكونَ أمراً .

❁ قوله : (في قَرِيضِ) القَرِيضُ : الشِّعْر ، (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) ؛

. . . .

(١) في « الديوان » (ص٢٣٨) : (شقَّ) بدل (يعلُ) ، وفي هـٰذا البيت شاهد سيأتي في (٥/١٠١ـ١٠٢) في (عوامل الجزم) .

(٢) انظر ما سيأتي في (٥/٤٩٧) .

لا يجوزُ الجمعُ بينَ حرفِ النداء و(أل) في غير اسمِ الله تعالىٰ وما سُمِّيَ به مِنَ الجُمَل ، إلا في ضرورة الشِّعْر[1] ؛ كقوله[2] : [من مشطور الرجز]

٣٠٩ـ فيا الغُلَامانِ اللَّذانِ فَرَّا

إيَّـاكُمـا أنْ تُعقِبـانـا شَـرَّا

وأمَّا معَ اسمِ (الله) تعالىٰ ومَحكِيِّ الجُمَل . . فيجوزُ ؛ فتقولُ : (يا أللهُ)

مِنْ (قَرَضْتُ الشيءَ) ؛ بمعنىٰ : قطعتُهُ ؛ لأنَّهُ اقتطاعٌ مِنَ الكلام .

❀ قوله : (فيا الغُلَامانِ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ الشاهدِ : (يا الغُلامانِ) ؛ حيثُ جَمَعَ فيه بينَ حرفِ النداء و(أل) للضرورة ، و(إيَّاكُما) : تحذيرٌ ، وقولُهُ : (أنْ تُعقِبانا) ؛ أي : مِنْ أنْ تُعقِبانا ، والذي في « الشواهد » وغيرها : (تُكسِبانا شرّاً) ؛ . . . .

---

(١) وهـٰذا عند البَصْريِّينَ ، وأجازه الكُوفيُّونَ مطلقاً . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٧٤ـ ٢٧٨) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٤٤٤ـ٤٤٨) .

(٢) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٨) ، والرضي في « شرح الكافية » (١/ ٣٨٣) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٤٠٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦٧) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٥٠٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٢٨٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٩٦) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٢٩٤) .

بقَطْعِ الهمزةِ ووَصْلِها ، وتقولُ فيمَنْ اسمُهُ (الرَّجُلُ مُنطلِقٌ) : (يا الرَّجُلُ مُنطلِقٌ ؛ أَقْبِلْ) .

والأكثرُ في نداءِ اسم (الله) : (اللَّهُمَّ) بميمٍ مُشدَّدةٍ مُعوَّضةٍ مِنْ حرف النداء ، وشذَّ الجمعُ بينَ الميمِ وحرف النداء في قوله[1] : [من مشطور الرجز]

مِنْ (أَكْسَبَهُ)[2] ؛ فـ (شرّاً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (تُكسِبانا) ، وهو بشينٍ مُعجَمة ، ويُرْوىٰ : (أنْ تَكتُمانا سِرّاً) بكسر السين المُهمَلةِ وتشديدِ الراء .

❀ قوله : (بقَطْعِ الهمزةِ) عبارةُ « التوضيح » : (فتقولُ : « يا أَلله » بإثبات الألفَينِ ، و« يللّه » بحذفهما معاً ، و« يا لله » بحذف الثانية فقط) انتهت[3] .

❀ قوله : (مُشدَّدةٍ مُعوَّضةٍ) ، وإنَّما أُخِّرتْ تبرُّكاً بالبُداءة باسم الله تعالىٰ ،

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، كما صوَّبه البغداديُّ مُخالِفاً العَيْنيَّ في نسبتهما إلىٰ أبي خِرَاش الهُذَلي ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٤٠١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٨٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٠٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦٨) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣١) ، و« المساعد » (٢/ ٥١١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٩٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٩٧ـ ١٦٩٨) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٢٩٥ـ ٢٩٦) .

(٢) انظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٩٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٨) ، و« شرح المفصل » (١/ ٣٤٥) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٥٧) ، وكذلك جاءت الرواية في « المساعد » للشارح (٢/ ٥٠٣) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣١) ، وقوله : (بإثبات الألفين) ؛ أي : ألفِ (يا) وألفِ (الله) ، كما في « التصريح » (٢/ ١٧٢) .

٣١٠ـ إنِّــي إذا مــا حَــدَثٌ أَلَمَّــا
أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

والمناسبةُ بينَ حرفِ النداءِ والميمِ الواقعةِ عِوَضاً : أنَّ النَكرةَ يتعرَّفُ بدخول حرف النداء عليه ، والميمَ تقومُ مَقامَ حرف التعريف ؛ نحوُ[1] : [من المنسرح]

يَرمِي ورائيَ بِٱمْسَهْمِ وٱمْسَلَمَهْ

أي : بالسهم والسَّلَمة .

وإنَّما لم يكتفُوا بميمٍ واحدةٍ في التعويض ، بل زادوا ميماً أُخرىٰ ؛ تحقيقاً للمقابلة في عدد حروف المُعوَّضِ والمُعوَّض عنه .

ومعنى العِوَضِ في كلامهم : أنْ يقعَ نُقْصانٌ في الكلمة فيُجبَرَ بزيادةٍ .

والفرقُ بين العِوَضِ والبدلِ : أنَّ الثانيَ لا يقعُ إلا في موضع المُبدَلِ منه ؛ كقولك في (ماه) : (ماء) ، وفي (ثعالب) : (ثَعَالي) ، والأوَّلَ لا يُراعىٰ فيه ذلك ؛ كالهمزة في (اسم) و(ابن) ؛ فإنَّها عِوَضٌ مِنْ لام الكلمةِ المحذوفةِ ، أفادَهُ التَّفْتازانيُّ .

❁ قوله : (إنِّي إذا ما حَدَثٌ . . .) إلىٰ آخره : . . . .

. . . .

---

(١) عجز بيت لبُجير بن عَنَمة الطائي ، كما في « المقاصد النحوية » (١/ ٤٢٩) ، وصدره : (ذاك خليلي وذو يُواصِلُني) ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ١٤٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٦٨) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (١/ ٢٨٧ـ٢٩٠) .

قبلَهُ[1] :

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغفِرْ جَمّا
وأيُّ عبــدٍ لــكَ لا أَلَمَّــا

(الحَدَث) بفتحتَينِ : هو الذي يَحدُثُ مِنْ مكايد الدنيا ، وقولُهُ : (أَلَمَّا) ؛ أي : نزَلَ ، والشاهدُ : في قوله : (يا اللَّهُمَّ) ؛ حيثُ جَمَعَ فيه بينَ العِوَضِ والمُعوَّضِ للضرورة[2] .

تتمَّة

[في الكلام على استعمالات (اللهمَّ)]

نَقَلَ المُراديُّ في استعمال (اللَّهُمَّ) ثلاثةَ أحوالٍ :

. . . .

(1) كذا في « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٩٧)، وقال البغدادي في « الخزانة » (٢/ ٣٩٥) : (وهـٰذا خطأٌ ؛ فإنَّ هـٰذا البيتَ الذي زعم أنَّهُ قبلَهُ بيتٌ مفرد. . لا قرينَ له ، وليس هو لأبي خراش ، وإنَّما هو لأمية بن أبي الصَّلْت ، قاله عند موته ، وقد أخذه أبو خراش وضمَّهُ إلىٰ بيتٍ آخَرَ ، وكان يقولهما وهو يسعىٰ بين الصفا والمروة ؛ وهما :

لا هُمَّ هـٰذا خامسٌ إنْ تمَّا
أتمَّــــهُ اللهُ وقــــد أتمَّـــا
إنْ تغفــرِ اللَّهُــمَّ تغفــرْ جَمَّـا

وقد تمثَّل به النبي صلى الله عليه وسلم ، وصار من جملة الأحاديث) .

(2) وهـٰذا عند البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ : فجوَّزوا الجمعَ بينهما اختياراً ؛ لأنَّ الميمَ عندهم عِوَضاً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٧٩ـ ٢٨٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦٩) .

أحدُها : أنْ يُرادَ النداءُ المَحْضُ ؛ نحوُ : (اللهمَّ ؛ أَثِبْنا) .

الثاني : أنْ يذكرَهُ المُجيبُ تمكيناً للجواب في نَفْس السامع ؛ يقولُ لك القائلُ : (أزيدٌ قام ؟) ، فتقولُ أنتَ : (اللهمَّ نَعَمْ) ، أو (اللهمَّ لا) .

❁ **قوله : (أنْ يُرادَ النداءُ المَحْضُ) يُفِيدُ** : أنَّهُ في الحالة الثانيةِ والثالثةِ للنداء المَشُوبِ بغيره الذي هو التمكينُ أو النُّدْرة ، لا للغير فقط ، **وحينئذٍ** : فـ(اللهمَّ) مبنيٌّ على ضمِّ الهاء ؛ لأنَّهُ مُنادىً مفردٌ في الأحوال الثلاثة ، خلافاً لمَنْ قال : (إنَّهُ فيهما غيرُ معربٍ وغيرُ مبنيٍّ ؛ لعدم التركيب ؛ لخروجه عن النداء فيهما) انتهىٰ[1] ؛ علىٰ أنَّ عدمَ التركيبِ مِنَ الميم الدالَّةِ على النداء لأنَّها عِوَضٌ عن (يا) ومِنَ المنادىٰ . . **يَقتضِي** : أنَّ مجموعَهُما عندَ الخروجِ عن النداء صار كلمةً واحدة لمعنىً واحدٍ ؛ هو التمكينُ أو النُّدْرةُ ، **وفيه بشاعةٌ** ؛ فإنَّ لفظَ الجلالةِ له تعالىٰ وحدَهُ بكلِّ حال .

❁ **قوله : (الثاني : أنْ يذكرَهُ المُجِيبُ تمكيناً . . .)** إلىٰ آخره : **وجهُ التمكينِ** : وقوعُ الجوابِ على الحضور والإشهادِ له تعالىٰ ؛ إذ كأنَّهُ يقولُ : (اللهمَّ ؛ اشهدْ) .

ووجهُ إفادةِ النُّدْرة : إشعارُ النداء بواسطة المَقامِ بأنَّ ذلك شاقٌّ على النَّفْس تأباه الطِّباعُ ، أو نحوِ ذلك ؛ إذ كأنَّهُ يقولُ : (اللهمَّ ؛ أَعِنِّي علىٰ ذلك الأمرِ الشاقِّ) ، وذلك يستدعي النُّدْرةَ ، **هٰذا ما ظَهَرَ** .

---

(١) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق١١٨) .

الثالثُ : أنْ تُستعمَلَ دليلاً على النُّدْرة وقِلَّةِ وقوعِ المذكور ؛ نحوُ : (أنا لا أزورُكَ ، اللهمَّ إذا لم تَدْعُني) ، أَلَا ترىٰ أنَّ وقوعَ الزيارة مقروناً بعدم الدُّعاء قليلٌ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ **قوله : (نحوُ : أنا لا أزورُكَ) ثبتتْ (لا) في خطِّه ، وهي محذوفةٌ في كلام المُراديِّ والأُشْمُونيِّ وغيرِهما[2] ، وحذفُها هو الصوابُ .**



(١) الدرر السنية (٢/ ٨٠٦) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٧١) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ١٠٧١) ، شرح الأشموني (٢/ ٤٥٠) ، وكذلك جاءت (لا) محذوفة في المصدر الذي نقل منه المُحشِّي .

فصل
في حكم تابع المنادىٰ

٥٨٥ـ تابعُ ذي الضمِّ المضافُ دونَ (ألْ) أَلْزِمْهُ نصباً . . . .

(فصلٌ)

[في حُكْم تابعِ المُنادىٰ]

* قوله : (فصلٌ) ؛ أي : هـٰذا فصلٌ في حُكْمِ تابع المنادىٰ .

* قوله : (تابعُ) بالنصب بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (أَلْزِمْهُ) بقطع الهمزة[1] ، أو الرفعِ على الابتداء ، وخبرُهُ جملةُ (أَلْزِمْهُ) .

* قوله : (ذي الضمِّ) هـٰذا لا يشملُ المُثنَّىٰ والجمعَ ؛ نحوُ : (يا زيدانِ ابنَيْ عَمْرٍو) ، و(يا زيدونَ أصحابَ بكرٍ) بنصب التابع ، فلو قال :

[فصلٌ]

[في حُكْم تابعِ المُنادىٰ]

(١) وهو المشهور والأرجح .

. . . . كـ (أَزَيدُ ذا الحِيَلْ)

تـابعَ مَبْنـيٍّ مُضـافـاً دونَ (ألْ) أَلْزِمْهُ نصباً بِاطِّرادٍ حيثُ حَلْ

لشَمِلَ ما ذكر .

ويُجابُ عنه بما أفاده بعضُهُم ؛ مِنْ جَعْلِ الألف والواو نَفْسَ الضمِّ ؛ فيكونُ المُثنَّىٰ والمجموعُ مبنيَّينِ على الضمِّ ، كما أفاده الفارِضيُّ[1] .

❀ قوله : (كـ « أَزَيدُ ذا الحِيَلْ ») الهمزةُ : حرفٌ لنداء القريب ، و(زيدُ) : مُنادىً مبنيٌّ على الضمِّ ، و(ذا) : بمعنىٰ (صاحبٍ) نعتٌ لـ(زيد) على المحلِّ مضافٌ إلى (الحِيَل) جمعِ (حِيلَة) ؛ وهي الحَذْقُ في تدبير الأمور ، وهو تقليبُ الفِكْرِ حتىٰ تهتديَ إلى المقصود ، وأصلُهُ : (حِوْلَة) ؛ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعها ساكنةً بعدَ كسرة ، أفاده في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (ويُجابُ عنه بما أفاده بعضُهُم . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ البناءَ علىٰ مختار الناظم هو الحركاتُ وما ناب عنها ، والضمُّ نوعٌ مِنْ أنواع البناء ؛ فهو الضمَّةُ وما ناب عنها ، لا خصوصُ الضمة[3] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٠) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٢١٥) .

(٣) انظر « تسهيل الفوائد » (ص١٠) ، وما سبق في (١/ ٣١٦ ، ٤/ ٤٤٣) .

أي : إذا كان تابعُ المُنادى المضمومِ مضافاً غيرَ مُصاحِبٍ للألف واللام[1] . . وَجَبَ نصبُهُ ؛ نحوُ : (يا زيدُ صاحبَ عمرٍو) .

٥٨٦ـ وما سواهُ ٱرفَعْ أوِ ٱنصِبْ . . . .

❀ قوله : (وما سواهُ) ؛ أي : ما سوى التابعِ المُستكمِلِ الشرطَينِ المذكورَينِ ؛ وهما الإضافةُ ، والخُلُوُّ مِنْ (أل) ، وذلك شيئانِ : المضافُ المقرونُ بـ (أل) ، والمُفرَدُ ، وشَمِلَ كلامُهُ أوَّلاً وثانياً : التوابعَ الخمسة ، ومُرادُهُ : النعتُ ، والتوكيد ، وعطفُ البيان ، دونَ البدلِ والنَّسَق ؛ بدليل إفرادِهِما بحُكْمٍ بعد ذلك ، فذلك الآتي مُخصِّصٌ لما تقدَّم[2] .

❀ قوله : (أي : ما سوى التابعِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِنْ تابعِ المضموم خاصَّةً ، كما هو فَرْضُ الكلام ، وإلا فتابعُ المنصوبِ نعتاً أو عطفَ بيان أو توكيداً . . منصوبٌ مطلقاً .

❀ قوله : (وذلك شيئانِ) هو في الحقيقة ثلاثةُ أشياءَ ؛ لأنَّ المفردَ تحتَهُ صورتان : المُحلَّىٰ بـ (أل) ، وغيرُ المُحلَّىٰ بها .

والحاصلُ : أنَّ الصورَ عشرونَ ؛ لأنَّ التوابعَ خمسةٌ ، وكلٌّ منها إمَّا مضافٌ فقط ، أو مصحوبٌ بـ (أل) فقط ، أو جامعٌ بين (أل) والإضافة ، أو مُجرَّدٌ عنهما ، فإذا ضربتَ هٰذه الصورَ الأربعَ في التوابع الخمسةِ . . كانتِ الصورُ

---

(١) والمُرادُ بالضم : الضمُّ لفظاً ؛ كما سيُمثِّلُهُ ، أو تقديراً ؛ نحوُ : (يا سيبويهِ ذا الفضلِ) .
(٢) انظر (٤/٤٦٦ـ٤٦٨) .

. . . .

عشرينَ ، **يمتنعُ منها أربعُ صورٍ ؛ اثنتانِ من التوكيد** ؛ وهما مصحوبُ (أل) فقط ، والجامعُ بين (أل) والإضافة ؛ **لأنَّ ألفاظَ التوكيدِ لا تقبلُ (أل)** ، **واثنتانِ مِنَ البدل** ؛ وهما ما ذُكِرَ ؛ لأنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العاملِ ؛ وهو هنا حرفُ النداء ، وهو لا يُجامِعُ (أل) ، فبَقِيَتْ ستَّ عَشْرَةَ صورةً صحيحة .

لا يُقالُ : تمتنعُ صورةٌ مِنْ صُوَر النعت ؛ وهي المُجرَّدُ مِنْ (أل) والإضافة ؛ لما يلزمُ عليه مِنْ نعت المعرفةِ بالنكرة .

لأنَّا نقولُ : يجوزُ نعتُ طارئ التعريف بالنكرة ؛ كما في قولك : (يا رجلُ ظريفٌ) .

لا يُقالُ : إنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ جامعاً بين (أل) والإضافة ؛ لأنَّ الجامعَ لا يكونُ إلا مُشتقّاً ؛ كـ (الحسن الوجه) ، وهو لا يكونُ إلا جامداً ؛ فتمتنعُ منه صورةٌ .

لأنَّا نقولُ : الكلامُ مبنيٌّ على القول بجواز إعراب المُحلَّىٰ بـ (أل) بعدَ اسم الإشارة في نحو : (يا ذا الحسنُ الوجهِ) عطفَ بيان ؛ فإنَّهُ يجوزُ في التابع أنْ يُرفَعَ أو يُنصَبَ عطفَ بيانٍ على اسم الإشارةِ إذا لم يكن اسمُ الإشارةِ وُصْلةً ، ويتعيَّنُ الرفعُ إن كان وُصْلةً .

ثمَّ إنَّهُ يدخلُ تحتَ قولِ المُصنِّف : (تابعُ ذي الضمِّ المضافُ . . .) إلىٰ آخره : ثلاثُ صُوَرٍ ؛ واحدةٌ مِنَ النعت ، وواحدةٌ من التوكيد ، وواحدةٌ مِنْ عطف البيان .

. . . . وٱجعَلَا كمُستقِلٍّ نَسَقاً وبَدَلَا

أي : ما سوى المضافِ المذكورِ يجوزُ رفعُهُ ونصبُهُ ؛ وهو المضافُ المُصاحِبُ لـ (أل) ، والمفردُ[1] ؛ فتقولُ : (يا زيدُ الكريمُ الأبِ) برفع

❀ قوله : (وٱجعَلَا) الألفُ : مُبدَلةٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفةِ ، و(نَسَقاً) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(بَدَلَا) : معطوفٌ عليه ، و(كمُستقِلٍّ) : في موضع المفعول الثاني ، ومنعوتُهُ : محذوف ، والتقديرُ : (واجعلْ نَسَقاً وبدلاً مثلَ مُنادىً مُستقِلٍّ) .

❀ قوله : (يا زيدُ الكريمُ) استُشكِلَ رفعُ ضمَّةِ (الكريم) ونحوِهِ ؛

ويدخلُ تحتَ قوله : (وما سواه) : سبعُ صُوَر ؛ بقيَّةُ صُوَر النعتِ وعطفِ البيان ، وإحدىٰ صورتَي التوكيد الباقيةُ .

ويدخلُ تحتَ قوله : (واجْعَلَا كمُستقِلٍّ . . .) إلىٰ آخره : أربعُ صُوَرٍ ؛ صورتانِ مِنْ عطف النَّسَق ؛ وهما المُجرَّدُ مِنْ (أل) والإضافة ، والمضافُ المُجرَّدُ مِنْ (أل) ، وصورتا البدل .

ويدخلُ تحتَ قولِهِ : (وإنْ يكنْ مصحوبَ « أل » . . .) إلىٰ آخره : صورتا عطفِ النَّسَق الباقيتان .

❀ قوله : (رفعُ ضمَّةِ « الكريم ») ؛ أي : جَعْلُ ضمَّةِ (الكريم) رفعاً ،

---

(١) أي : عن الإضافة فقط ؛ كـ (يا زيدُ الظريفُ) ، أو عنها وعن (أل) ؛ كـ (يا رجلُ =

(الكريم) ونصبِهِ ، و(يا زيدُ الظريفُ) برفع (الظريف) ونصبِهِ .

وحُكْمُ عطفِ البيانِ والتوكيدِ كحُكْمِ الصفة ؛ فتقولُ : (يا رجلُ زيدٌ) و(زيداً) بالرفع والنصب ، و(يا تميمُ أَجْمَعُونَ) و(أَجْمَعِينَ) .

وأمّا عطفُ النَّسَقِ والبدلُ : ففي حُكْمِ المُنادى المُستقِلِّ ؛ فيجبُ ضمُّهُ إنْ كان مفرداً ؛ نحوُ : (يا رجلُ زيدُ) ، و(يا رجلُ وزيدُ) ، كما يجبُ الضمُّ

مِنْ حيثُ إنَّ ضمَّةَ المتبوعِ بناءٌ ، وضمَّةَ التابع إعرابٌ .

وأُجِيبَ : بأنَّ المتبوعَ وُجِدَتْ فيه عِلَّةُ البناء ، والتابعَ لم تُوجَدْ فيه .

واستُشكِلَ أيضاً : بأنَّ كلَّ حركةٍ إعرابيَّةٍ إنَّما تحدثُ بعاملٍ ، وهنا لا يصحُّ أنْ يكونَ العاملُ المُحدِثُ لحركة هـٰذا التابعِ المرفوع هو العاملَ في المتبوع ، ولا نظيرَهُ[1] ؛ إذ عاملُ المنادىٰ (أَدعُو) مثلاً ، وهو إنَّما يَقتضِي النصبَ لا الرفعَ .

قال الدَّمَامِينيُّ في « المنهل الصافي » : (إنَّما نَشَأَ الإشكالُ مِنْ قولهم : « إنَّ حركةَ التابعِ حركةُ إعراب » ، وإلا فلو قيل : « إنَّها حركةُ إتباعٍ لا إعرابٍ ولا بناءٍ » . . لكان حَسَناً ولم يتَّجِهْ هـٰذا الإشكالُ أصلاً ، والله أعلم)[2] .

وفي بعض النسخ حذفُ (ضمة) .

❀ قوله : (وإلا فلو قيل . . .) إلىٰ آخره : هو التحقيقُ ، وعليه : يكونُ

= زيد) ، وكذا : (يا رجلُ ظريف) بالرفع والنصب ، وكذا المضاف إضافة غير محضة مع خُلُوِّه مِنْ (أل) ، والمشبَّهُ به . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٥٢) .

(١) في (ج) : (ولا نظير له) .

(٢) المنهل الصافي في شرح الوافي (ق/ ٧١) ، وانظر « شرح الدماميني على المغني » (١/ ٧٧) .

لو قلتَ : (يا زيدُ) ، **ويجبُ نصبُهُ إن كان مضافاً** ؛ نحوُ : (يا زيدُ أبا عبدِ الله) ، و(يا زيدُ وأبا عبدِ الله) ، كما يجبُ نصبُهُ لو قلتَ : (يا أبا عبدِ الله) .

٥٨٧ـ وإنْ يكنْ مصحوبَ (ألْ) ما نُسِقَا ففيـهِ وجهـانِ ورفـعٌ يُنْتَقَـىٰ

أي : **إنَّما يجبُ بناءُ المنسوقِ على الضمِّ إذا كان مفرداً معرفةً بغير (أل)** .

❀ **قوله : (وإنْ يكنْ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا تقييدٌ لقوله** : (واجعلا كمُستقِلٍّ. . .) إلىٰ آخره ، و(**مصحوبَ**) بالنصب : خبرُ (يكنْ) ، و(ما) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ رفعِ اسمُها ، وهٰذا أرجحُ مِنَ العكس[1] .

❀ **قوله : (ورفعٌ يُنْتَقَىٰ) رفعٌ** : مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ كونُ الكلامِ في مَعرِضِ التقسيم ، وجملةُ (يُنتقىٰ) بالقاف بمعنىٰ يُختارُ : خبرُهُ ، **وهٰذا الخلافُ إنَّما هو في المُختار ، والوجهانِ مُجمَعٌ علىٰ جوازهما ، إلا فيما عُطِفَ علىٰ نكرةٍ مقصودة** ؛ نحوُ : (يا رجلُ والغلامُ) ؛ فلا يجوزُ فيه عندَ الأخفش ومَنْ تَبِعَهُ إلا الرفعُ .

في التعبير بالرفع تَسَمُّحٌ .

❀ **قوله : (هٰذا تقييدٌ لقوله : « واجعلا كمُستقِلٍّ. . . » إلىٰ آخره)** ؛ أي : وإنْ كان قولُهُ هنا : (ففيه وجهانِ) ؛ أي : عند تبعيَّتِهِ لذي الضم ، وقولُهُ : (واجعلا كمُستقِلٍّ. . .) إلىٰ آخره. . عامّاً ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الشارح ، فتنبَّهْ .

---

(١) ضُبط بالوجهين في (ل) .

فإنْ كان بـ (أل) : جاز فيه وجهانِ : الرفعُ ، والنصبُ ، والمُختارُ عندَ الخليلِ وسيبويهِ ومَنْ تَبِعَهُما : الرفعُ ، وهو اختيارُ المُصنِّفِ ؛ ولهـٰذا قال : (ورفعٌ يُنتقىٰ) ؛ أي : يُختارُ[1] ؛ فتقولُ : (يا زيدُ والغلامُ) بالرفع والنصب ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ : ١٠] برفع (الطير) ونصبِهِ .

❀ قوله : (برفع « الطير ») ؛ أي : في غير السَّبْع عَطْفاً علىٰ لفظ (الجبال)[2] ، واختاره الخليلُ وسيبويهِ ، وقدَّروا النصبَ في (الطير) على العطف علىٰ (فضلاً) مِنْ قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ [سبأ : ١٠] ، والتقدير : (وآتَيْناهُ الطيرَ) ، وجملةُ النداءِ مُعترِضةٌ بين المتعاطفَين[3] .

❀ قوله : (ونصبِهِ) ، وهي قراءةُ السبعة عطفاً علىٰ محلِّ (الجبال)[4] .

---

(١) واختار النصبَ أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفيُّ ويونس وأبو عمر الجَرْميُّ ، وفيه مذهبانِ آخَرانِ : مذهبُ الأخفش ؛ وهو التفرقةُ ؛ فإن كان المنادىٰ نكرةً مقصودة . . فليس إلا الرفعُ ، وإن كان غيرَ ذلك . . فكما قال الخليل ، ومذهبُ المُبرِّد ؛ وهو أنَّهُ إن كانتِ الألفُ واللامُ للَمْحِ الصفة . . فكما قال الخليل ، وإن كانتْ لمُجرَّد التعريف . . فكما قال أبو عمرو . انظر « الكتاب » (٢/ ١٨٦ـ١٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٠٨ـ ٣٠٩) ، و« شرح المفصل » (١/ ٣٢٨ـ ٣٢٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٥ـ ٣٦) .

(٢) قرأ بالرفع : السلمي والأعرج ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيىٰ وعاصم في رواية ، وهي قراءة شاذَّة . انظر « الدر المصون » (٩/ ١٥٩) .

(٣) انظر « الكتاب » (٢/ ١٨٦ـ١٨٧) ، و« شرح المفصل » (١/ ٣٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٧٥)، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٥ـ ٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٠٨ـ٣٠٩) .

(٤) انظر « الدر المصون » (٩/ ١٥٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٥٨) .

٥٨٨ـ و(أيُّها) مصحوبُ (ألْ) بعدُ صِفَهْ   يلزمُ بالرفعِ لَدَىٰ ذي المَعرِفَهْ

❁ قوله : (و« أيُّها » مصحوبُ « ألْ ») يجوزُ في (مصحوب) : النصبُ ؛ فـ (أيُّها) : مبتدأٌ ، و(ها) بالقصر لا غيرُ : حرفُ تنبيهٍ لازمٌ لـ(أي) عِوَضاً عن المضاف إليه ، و(يلزمُ) : خبرُهُ ، و(مصحوب) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ(يلزم) ، و(صِفَهْ) : نصبٌ على الحال مِنْ (مصحوبَ « أل ») ، وقولُهُ : (بالرفع) في موضع الحالِ مِنْ (مصحوب) ، و(بعدُ) : في موضع الحال مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لحذف المضاف إليه ، وهو ضميرٌ يعودُ إلىٰ (أي) ، والتقديرُ : (و« أيُّها » يلزمُ مصحوبَ « أل » حالَ كونِهِ صفةً لها مرفوعةً واقعةً ـ أو واقعاً ـ بعدَها) .

ويجوزُ في (مصحوب) : الرفعُ علىٰ أنَّهُ مبتدأٌ ثانٍ ، وخبرُهُ (يلزم) ،

❁ قوله : (و« بعدُ » : في موضع الحال) ؛ أي : مِنْ (صِفَهْ) ؛ لتقدُّمه عليها ، فلا يَضُرُّ تنكيرُها ، أو مِنْ (مصحوبَ « أل ») ، كما يُشِيرُ إلىٰ جواز الأمرَينِ قولُهُ الآتي : (واقعةً ، أو واقعاً) ؛ فالأوَّلُ ناظرٌ للأوَّل ، والثاني للثاني[1] .

❁ قوله : (مرفوعةً) مُقتضاهُ : أنَّ (بالرفع) نعتٌ لـ (صفهْ) ، لا حالٌ مِنْ (مصحوبَ « أل ») ، وإلا لقال : (مرفوعاً) ، إلا أنْ يُقالَ : التأنيثُ باعتبارِ كونِ (مصحوبَ أل) صفةً ، أو أنَّهُ أشار إلىٰ جواز وجهٍ آخَرَ .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢١٢) .

. . . .

والجملةُ خبرُ (أيُّها) ، والعائدُ على المبتدأ محذوفٌ ؛ أي : يلزمُها ، ويجوزُ أنْ يكونَ (صفهْ) هو الخبرَ .

قال المُعرِبُ : (والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ « مصحوب أل » مبتدأً ثانياً ؛ لأنَّ المقصودَ بالذِّكْر إنَّما هو مصحوبُ « أل » ، و« بعدُ » نعتُهُ ، وخبرُهُ : « صفهْ » ، ومُتعلَّقُها محذوفٌ ، والجملةُ خبرُ « أيُّها » ، وعائدُها محذوفٌ مجرورٌ بإضافة « بعد » إليه ، و« تلزم » بالمُثنَّاة فوقُ : نعتُ « صفهْ » ، وبالمُثنَّاة تحتُ : خبرٌ بعدَ خبرٍ لـ « مصحوب أل » ، والباءُ في « بالرفع » زائدةٌ في مفعول « يَلزم » ، والتقديرُ : « وأيُّها مصحوبُ أل الواقعُ بعدَها صفةٌ لها لازمةٌ الرفعَ أو لازمٌ الرفع »)[1] .

والمُرادُ : إذا نُودِيَتْ (أي) فهي نكرةٌ مقصودة مبنيَّةٌ على الضمِّ ، وتلزمُها

---

* قوله : (والباءُ في « بالرفع » زائدةٌ) ، هو تكلُّفٌ مُستغنىً عنه ؛ بجَعْلِ (بالرفع) حالاً مِنْ فاعل (يلزمُ) .

* قوله : (والمُرادُ : إذا نُودِيَتْ « أي » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُرادُ المُصنِّف ذلك .

لا يُقالُ : إنَّهُ لم يُستفَدْ مِنْ كلامه لا منطوقاً ولا مفهوماً ، فكيف يكونُ مُراداً له ؟

لأنَّا نقولُ : هو مُستفادٌ مِنْ ذِكْرِ (أي) مبنيَّةً على الضم مقرونةً بـ (ها)

---

(١) تمرين الطلاب (ص ١٢٠) ، وجاءت الكلمة بالرفع فقط في (ل) .

٥٨٩ـ و(أيُّهذا) (أيُّها الذي) وَرَدْ   ووَصْفُ (أيٍّ) بِسِوَىٰ هٰذا يُرَدْ

(ها التنبيهِ) مفتوحةً ، وقد تُضَمُّ[1] ، وأجاز المازنيُّ نصبَهُ قياساً علىٰ صفةِ غيرِهِ من المُنادَيات المضمومةِ[2] ، **وإلى التعريض بمذهبه أشار بقوله** : (لدىٰ ذي المعرفهْ) .

❀ **قوله** : (و« أيُّهذا » . . .) إلىٰ آخره : (**أيُّهذا**) : مبتدأٌ ، و(**أيُّها الذي**) : معطوفٌ عليه بإسقاط حرف العطف ، وجملةُ (**وَرَدْ**) : خبرٌ عن المبتدأ وما عُطِفَ عليه ، وأَفْرَدَهُ ؛ لتأويله بـ (المذكور) .

❀ **قوله** : (**ووَصْفُ « أيٍّ »**) **وَصْف** : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (أي) ، وجملةُ (**يُرَدْ**) : خبرُهُ ، و(بسِوَىٰ) : مُتعلِّقٌ بـ (وصفُ) ؛ أي : وصفُ (أيٍّ) بسوىٰ هٰذا المذكورِ . . مردودٌ .

التنبيهِ المفتوحة ، **وقولُهُ** : (**وقد تُضَمُّ** . . .) إلىٰ آخره : **مُقابِلٌ للمُراد لا مِنْ جملته ؛ فكأَنَّهُ قال** : (**وليس هٰذا المُرادُ كليّاً**) ، **وبه تعلمُ ما في كلام الصبَّانِ**[3] ، **تأمَّلْ** .

---

(١) أي : هاؤها إذا كانت الألف محذوفة ولم يكن بعدُ اسمُ إشارة ؛ وهي لغة بني مالك من بني أسد ، وقد قُرِئَ بها . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٧٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٧٣) .

(٢) سيأتي تخريج قوله في (٤/ ٤٧٣) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٢٣) .

يُقالُ : (يا أيُّها الرجلُ) ، و(يا أيُّهذا) ، و(يا أيُّها الذي فَعَلَ كذا) ؛ فـ(أيُّ) : مُنادىً مفردٌ مبنيٌّ على الضمِّ[١] ، و(ها) : زائدةٌ[٢] ، و(الرجل) : صفةٌ لـ(أي) ، ويجبُ رفعُهُ عندَ الجمهور ؛ لأنَّهُ هو المقصودُ بالنداء[٣] ، وأجاز المازنِيُّ نصبَهُ قياساً على جواز نصبِ (الظريف) في قولك : (يا زيدُ الظريفُ) بالرفع والنصب[٤] .

ولا تُوصَفُ (أيٌّ) إلا باسمِ جنسٍ مُحلّىً بـ (أل) ؛ كـ(الرجل) ،

. . . .

. . . .

---

(١) وتكونُ بلفظٍ واحد وإنْ ثُنِّيَتْ صفتُها أو جُمعتْ ؛ كـ(يا أيُّها الرجلانِ) ، أو : (الرجالُ) ، لكن يُختارُ تأنيثُها لتأنيث صفتها ؛ كـ(يا أيَّتُها النَّفْسُ) ، ولا يجبُ كما قاله الدَّمَامِينيُّ . « خضري » (٢/ ٦٥٤) .

(٢) أي : حرفُ تنبيهٍ زائدٌ لا محلَّ له ، لكنَّها تلزمُها عِوَضاً عمَّا فاتها مِنَ الإضافة ، كما عوَّضوا عنها (ما) الزائدةَ في نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وخُصَّتْ (ها) بالنداء ؛ لأنَّهُ محلُّ تنبيه ، و(ما) بالشرط ؛ لأنَّهُ يُناسِبُهُ الإبهام ، والأغلبُ : فتحُ هٰذه الهاء ، وقد تُضمُّ إذا لم يكن بعدَها اسمُ إشارة . « خضري » (٢/ ٦٥٤) .

(٣) و(أي) وُصْلةٌ لندائه ؛ لامتناع جمع حرف النداء و(أل) وهو مفردٌ ، فوَجَبَ ضمُّهُ كما لو باشره الحرفُ ؛ تنبيهاً على أنَّهُ المنادىٰ ، وخُصَّتْ (أي) بالتوصُّل بها ؛ لوضعها على الإبهام واحتياجِها للمُخصِّص ، فتكونُ أَلْصَقَ بما بعدَها مِنْ غيرها ، ولمَّا شابهها اسمُ الإشارة في ذلك . . قام مَقَامَها . « خضري » (٢/ ٦٥٤) .

(٤) قال الزَّجَّاج في « معاني القرآن » (١/ ٢٢٩) : (ولم يُجزْ أحدٌ مِنَ النَّحْويِّينَ هٰذا المذهبَ قبلَهُ ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعدَهُ ، فهٰذا مطروحٌ مردودٌ ؛ لمخالفته كلامَ العرب والقرآنَ وسائرَ الأخبار) ، ونقل المُراديُّ عن ابن الباذِش : أنَّ النصبَ فيه مسموعٌ عن العرب . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣١٣ـ٣١٤) .

أو باسم إشارةٍ ؛ نحوُ : (يا أيُّهذا ؛ أَقْبِلْ) ، أو بموصولٍ مُحلّىً بـ (أل) ؛ نحوُ : (يا أيُّها الذي فَعَلَ كذا) .

٥٩٠ـ وذو إشارةٍ كـ (أيٍّ) في الصِّفهْ إنْ كـانَ تَـرْكُـهـا يُفِيـتُ المَعـرِفَـهْ

يُقال : (يا هـٰذا الرجلُ) ؛ فيجبُ رفعُ (الرجل) إنْ جُعِلَ (هـٰذا) وُصْلةً لندائه ؛ كما يجبُ رفعُ صفةِ (أيٍّ) ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (إن كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرفهْ) .

❁ قوله : (وذُو إشارةٍ) ذو : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كـ « أيٍّ ») ، و(في الصفهْ) : في موضع الحال ؛ أي : في الصفة بغير اسمِ الإشارة .

❁ قوله : (يُفِيتُ) بضمِّ الياء : مضارعُ (أفاتَ) مِنَ الفواتِ الذي هو عَدَمُ الحصول ، وأصلُهُ : (يُفْوِتُ) علىٰ وِزان (يُكْرِمُ) ؛ نُقِلتْ حركةُ الواو إلى الساكن قبلَها ، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعها ساكنةً إِثْرَ كسرةٍ ، وفاعلُهُ : ضميرٌ يعود إلىٰ (تركُها) ، و(المعرفهْ) : مفعولُ (يُفِيتُ) الثاني ، والأوَّلُ محذوفٌ ، وجوابُ الشرط محذوفٌ ؛ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، والتقديرُ : (إنْ كان تركُ الصفة يُفِيتُ المخاطبَ معرفةَ المُشار إليه . . فاسمُ الإشارةِ كـ « أيٍّ » في الصفة) .

❁ قوله : (وُصْلةً لندائه) ؛ أي : بأنْ كان المقصودُ نداءَ (الرجل) ، وإنَّما جِيءَ باسم الإشارة ؛ ليُتوصَّلَ به إلىٰ نداءِ ما فيه (أل) ؛ فيجبُ رفعُ

. . . .

فإن لم يُجعَلِ اسمُ الإشارةِ وُصْلةً لنداءِ ما بعدَهُ . . لم يجبْ رفعُ صفتِهِ ، بل يجوزُ الرفعُ والنصبُ .

٥٩١ـ في نحوِ (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) يَنْتَصِبْ ثَـانٍ وضُـمَّ وٱفْتَـحَ أوَّلاً تُصِـبْ

(الرجل) ؛ لأنَّهُ هو المنادىٰ في الحقيقة .

❃ قوله : (فإنْ لم يُجعَلِ اسمُ الإشارةِ وُصْلةً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنْ كان المقصودُ نداءَ اسمِ الإشارة وقُدِّرَ الوقفُ عليه مُستغنىً عن صفته . . جاز في (الرجل) ونحوه الرفعُ والنصبُ .

❃ قوله : (في نحو سَعْدُ) مُتعلِّقٌ بقوله[1] : (يَنتصِبْ) ، و(سعد) : مُنادىً حُذِفَ منه حرفُ النداء ، ويجوزُ فيه الضمُّ والنصب ؛ لِمَا سيذكرُهُ الشارح[2] ، و(سعدَ الأَوْس) بالنصب والنقلِ ، وسيأتي توجيهُهُ أيضاً[3] ، وسعدُ الأَوْسِ : هو سعدُ بنُ مُعاذ رضي الله عنه .

. . . .

---

(١) قوله : (في نحو « سعد سعد ») ؛ أي : مِنْ كلِّ تركيبٍ وَقَعَ فيه المنادىٰ مفرداً وكُرِّر مضافاً إلىٰ غيره ، عَلَماً كان ؛ كما مُثِّل ، أو اسمَ جنس ؛ كـ (يا رجلُ رجلَ القوم) ، أو وصفاً ؛ كـ (يا صاحبُ صاحبَ زيد) ، خلافاً للكُوفيِّين ، فإن لم يُضَفِ الثاني ؛ كـ (يا زيد زيد) . . لم يجب نصبه . « خضري » (٢/ ٦٥٥) .

(٢) انظر (٤/ ٤٧٩) .

(٣) انظر (٤/ ٤٧٩) .

يُقالُ :

٣١١ـ (يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ)[١] .

٣١٢ـ و(يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)[٢] .

❀قوله : (يا تيمُ تيمَ . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

---

(١) ورد هٰذا التركيبُ في هاتفٍ هَتَفَ بأهل مكةَ ليلاً قائلاً : (من الطويل)

فإنْ يُسلِمِ السَّعْدانِ يُصبحْ مُحمَّدٌ بمكَّةَ لا يخشىٰ خلافَ المُخالِفِ

فحسبُوا أنَّهُ يُريد بالسَّعْدَينِ القبيلتَينِ ؛ سعدَ هُذَيم وسعدَ بنَ زيدِ مَنَاةَ ، حتىٰ سمعوه يقولُ :

فيا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أنتَ ناصراً ويا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجينِ الغطارِفِ

أَجِيبـا إلـىٰ داعـي الهـدىٰ وتَمَنَّيـا على اللهِ في الفِرْدوسِ مُنْيةَ عارفِ

فعلموا حينئذ أنَّهُ يريد سعدَ بنَ معاذ الأوسيَّ ، وسعدَ بنَ عبادة الخزرجيَّ ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٤١١)، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٥)، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٢٥)، و« دلائل النبوة » للبيهقي (٢/ ٤٢٨) ، و« تاريخ دمشق » (٢٠/ ٢٤٥ـ ٢٤٦) .

(٢) ورد هٰذا التركيبُ في بيتٍ ضمن قصيدة لجرير في « ديوانه » (ص٢١٩) يهجو بها عمرَ بن لَجَأ التميميَّ ، وسيأتي تمامه في كلام المحشي ، ومطلع القصيدة :

هاجَ الهوىٰ وضميرَ الحاجةِ الذِّكَرُ وٱستعجمَ اليومَ مِنْ سَلُّومَةَ الخبرُ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٠٥) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٠١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٨٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٨٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٠٠) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٢٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧١٨ـ ١٧١٩) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٢٩٧ـ٣٠٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١١ـ١٢) .

. . . . لا أبا لكُمُ لا يُلفِيَنَّكُـمُ فـي سَـوْءَةٍ عُمَـرُ

وهو مِنَ البسيط ، قاله جَريرٌ يهجو به عمرَ بنَ لَجَإٍ ، وأضاف (تيم) إلىٰ (عَدِي) ؛ ليُميِّزَهُ مِنْ (تيم مُرَّةَ) في قريش و(تيم قيس) وغيرِهما .

وقولُهُم : (**لا أبا لكَ**) **كلامٌ يُستعمَلُ** كنايةً عن المدح والذم ، **ووجهُ الأوَّلِ** : أنْ يُرادَ نفيُ نظيرِ الممدوحِ بنفي أبيه ، **ووجهُ الثاني** : أنْ يُرادَ أنَّهُ مجهولُ النسب ، ثمَّ كَثُرَ في الاستعمال ؛ حتىٰ جُعِلَ في كلِّ خطابٍ يُغلَّظُ فيه على المخاطب .

و(**لا**) : نـافيـةٌ للجنـس ، و(**أبـا لكـم**) : منصـوبٌ اسمُهـا تشبيهـاً لـه بالمضاف ، **وقيل** : إنَّهُ مضافٌ واللامُ زائدةٌ بين المُتضايِفَينِ .

و(**لا يُلفِيَنَّكُم**) ؛ أي : لا يَجِدَنَّكُم ، و(**السَّوءة**) بفتح السين : الفَعْلَةُ القبيحة ، **والخطابُ في ذلك** لقومِ عمرَ ؛ يقولُ لهم : انهَوهُ عن شَتْمي ولا تُساعدوه علىٰ ذلك ، فإن لم تفعلوا لا يُلفِيَنَّكُم ـ ويُروىٰ : (**يُوقِعَنَّكُم**) ـ في سوءةٍ مِنْ هَجْوِي إيَّاكم .

❀ **قوله** : (**يقولُ لهم : انهَوهُ عن شَتْمي . . .**) إلىٰ آخره ؛ فـ (لا) ناهيةٌ ، **والمعنىٰ** : لا تتسبَّبوا بمساعدته علىٰ شَتْمي وتَرْكِ نَهْيِهِ عنه في وجدانه إيَّاكم في سَوْءة هي هَجْوِي إيَّاكم ، **وقولُهُ** : (**فإن لم تفعلوا لا يُلفِيَنَّكُم**) **الصوابُ** : (أَلْفاكم) ، كما في بعض النسخ[1] .

---

(١) جاء كذلك في (ج ، د ، هـ) .

٣١٣ـ و(يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ)[١] .

فيجبُ نصبُ الثاني ، ويجوزُ في الأوَّل الضمُّ والنصبُ .

❁ **قوله : (ويا زيدُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكقول الشاعر :** [من مشطور الرجز]

يـا زيـدُ زيـدَ اليَعْمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ

تَطَـاوَلَ الليـلُ عليـكَ فـٱنـزِلِ

المُرادُ بـ(زيد) : زيدُ بنُ الأرقم ، و(**اليَعْمَلات**) : جمعُ (**يَعْمَلَة**) بفتح الياء وسكونِ العين المُهمَلة وفتحِ الميم ؛ وهي الناقةُ القويَّة ، وأضافه إلى (اليَعْمَلات) ؛ لأنَّهُ كان يحدو لها ؛ ولهـٰذا قال :

تَطَـاوَلَ الليـلُ عليـكَ فـانـزِلِ

أي : فانزِلْ عن ظهرها وٱحْدُ لها ؛ فقد تطاول الليلُ .

و(**الذُّبَّل**) بضمِّ الذالِ المُعجَمة وتشديدِ المُوحَّدة : جمعُ (ذابِلٍ) ؛ كـ(رُكَّع) جمع (راكع) ؛ أي : ضامرٍ .

. . . .

---

(١) ورد هـٰذا التركيبُ ضمن شطر نسبه سيبويهِ إلىٰ بعض ولد جرير ، وصوَّب البغداديُّ نسبته لسيدنا عبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، وذكر تمامَهُ المُحشِّي ، **وهو من شواهد** : « الكتاب » (٢/ ٢٠٥ـ ٢٠٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٣٢) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٨٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤١١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٠٠) ، و« المساعد » (٢/ ٥١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٠١) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٣٠٢ـ٣٠٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٠ـ١١) ، و« سيرة ابن هشام » (٢/ ٣٧٧) .

فإنْ ضُمَّ الأوَّلُ : كان الثاني منصوباً على التوكيد ، أو على إضمار (أعني) ، أو على البدليّة ، أو عَطْفِ البيان ، أو على النداء .

وإنْ نُصِبَ الأوَّلُ : فمذهبُ سيبويهِ : أنَّهُ مضافٌ إلى ما بعدَ الاسمِ الثاني ، وأنَّ الثانيَ مُقحَمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

ومذهبُ المُبرِّدِ : أنَّهُ مضافٌ إلى محذوفٍ مثلِ ما أُضِيفَ إليه الثاني ، وأنَّ الأصلَ : (يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ) ؛ فحُذِفَ (عَدِيٍّ) الأوَّلُ ؛ لدَلالةِ الثاني عليه[1] ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

❁ قوله : (فإنْ ضُمَّ الأوَّلُ) ؛ أي : لكونه مُنادىً مفرداً معرفة .

❁ قوله : (مُقحَمٌ) ؛ أي : زائد[2] .

❁ قوله : (ومذهبُ المُبرِّدِ) تَرَكَ مذهباً ثالثاً للأَعْلم ؛ وهو أنَّ الاسمَينِ رُكِّبا تركيبَ (خمسةَ عَشَرَ) ؛ ففتحتُهُما فتحةُ بناءٍ ، . . . .

❁ قوله : (ففتحتُهُما فتحةُ بناءٍ) قيل فيه : إنَّ فتحةَ الأوَّلِ على القول بالتركيب فتحةُ بِنْية ، ويُمكِنُ تصحيحُ عبارتِهِ : بأنَّ المُرادَ : ففتحةُ مجموعِهِما

---

(١) أي : ونصبُ الثاني حينئذ على أحد الأوجه الخمسةِ المذكورةِ عندَ ضمِّ الأوَّل . « خضري » (٢/٦٥٦) .

(٢) وهٰذا بناء على جواز زيادة الأسماء ، والفصلُ به بين المتضايفَينِ كلا فصلٍ ؛ لاتِّحاده بالأوَّل لفظاً ومعنىً ، وكان حقُّهُ أنْ يُنوَّنَ لعدم الإضافة ، لٰكنَّهُ تُرِك للمشاكلة ، وعليه : ففتحتُهُ إتباعٌ للأوَّل فيما يظهر ؛ لأنَّهُ غيرُ مطلوب لعامل ، وصرَّح الأُشْمُوني بنصب الثاني توكيداً لفظيّاً ، ويُوافِقُهُ تفسيرُ الحفيدِ الإقحامَ بالتأكيد اللفظي ، ففتحتُهُ إعرابٌ ، ويُغتفَرُ الفصلُ به وعدم تنوينه ؛ لما مرَّ ، ولا يصحُّ جَعْلُهُ بدلاً أو بياناً ، كما كان في صورة الضم ؛ إذ لا يكونان إلا بعدَ تمام الأوَّل ، كما مرَّ في : (زيد بن سعيد) . « خضري » (٢/٦٥٦) .

ومجموعُهُما مُناديً مضافٌ[1] .

الذي هو المُركَّبُ ، وفتحتُهُ هي فتحةُ آخِرِهِ ، ولو قال : (ففتحةُ الثاني فتحةُ بناء) . لكان واضحاً . انتهىٰ .

والوجهُ : أنَّ فتحةَ الأوَّل فتحةُ بناءٍ كالثاني ؛ إذ الكلمةُ في باب الإعرابِ والبناء ـ كما تقدَّمت الإشارةُ إليه قريباً ـ ما لُفِظَ به دَفْعةً بحيثُ لا يكونُ ثَمَّ اعتبارٌ يُصحِّحُ التلفُّظَ بالبعض علىٰ حِدَتِهِ ؛ فما جرىٰ عليه المُحشِّي هو التحقيقُ .

ثمَّ إنَّ هٰذا المذهبَ الثالثَ لا يشملُهُ قولُ المُصنِّفِ : (ينتصب ثانٍ) ، كما أنَّ قولَهُ : (وافتَحْ أوَّلاً) لا يشملُ المذهبَينِ اللذَينِ ذَكَرَهُما الشارح ، إلا أنْ يُرادَ بالنصب : ما يَعُمُّ فتحةَ الإعراب وغيرِهِ ، وبالفتح : ما يَعُمُّ الإعرابَ .

❀ قوله : (ومجموعُهُما مُناديً مضافٌ) ، ونصبُهُ محليٌّ لا مُقدَّر ، كما مرَّ[2] .



---

(1) انظر « الكتاب » (٢/ ٢٠٥ـ ٢٠٨) ، و« المقتضب » (٤/ ٢٢٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ٢٢٠٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٣١) .

(2) انظر (٤/ ٤٤٦ ، ٤٤٨) .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٢ـ وٱجعَلْ مُنادىً صحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا . . . .

(المُنادى المضافُ إلىٰ ياءِ المُتكلِّم)

❁ قوله : (وٱجعَلْ مُنادىً. . .) إلىٰ آخره : (اجعَلْ) : أمرٌ مُتعدٍّ لاثنَينِ ، و(مُنادىً) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(كـ « عبد ») : في موضع المفعول الثاني ، وقولُهُ : (صحَّ) : نعتٌ لـ (مُنادىً) .

❁ قوله : (صحَّ) أَخْرَجَ بهٰذا القيدِ : نحوَ : (يا فتايَ) ، و(يا قاضيَّ) ؛ ففيه إثباتُ الياءِ مفتوحةً فقط ، والمُشبِهَ للفعل ؛ نحوُ : (يا مُكرِمي) ، و(يا ضاربي) ؛ ففيه إثباتُ الياءِ مفتوحةً أو ساكنةً فقط .

[المُنادى المضافُ إلىٰ ياءِ المُتكلِّم]

❁ قوله : (والمُشبِهَ للفعل) وجهُ إخراجِهِ بقوله : (صحَّ) : أنَّ المُرادَ بالصحَّة : عدمُ النقصِ ؛ بسبب الاعتلال أو مشابهةِ الفعل ، وفيه : أنَّ هٰذا خروجٌ عن الاصطلاح ؛ فالأَوْلى : استثناءُ المُشبِهِ للفعل مِنَ المنادى الصحيح .

كـ (عَبْدِ) (عَبْدِي) (عَبْدَ) (عَبْدَا) (عَبْدِيَا)   . . . .

وهل الأصلُ في ياء المُتكلِّمِ الحركةُ أو السكونُ ؟ مذهبانِ[1] .

❁ قوله : (كـ « عَبْدِ » . . .) إلىٰ آخره : الأفصحُ والأكثرُ مِنْ هٰذه الأمثلة : الأوَّلُ ؛ وهو حذفُ الياءِ والاكتفاءُ بالكسرة ؛ نحوُ : ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر : ١٦] .

ثمَّ الثاني ؛ وهو ثبوتُها ساكنةً ؛ نحوُ : ﴿ يَٰعِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ [الزخرف : ٦٨][2] .

والخامسُ ؛ وهو ثبوتُها مفتوحةً ؛ نحوُ : ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر : ٥٣] .

ثمَّ الرابعُ ؛ وهو قلبُ الكسرةِ فتحةً والياءِ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ نحوُ : ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر : ٥٦] ، والأصلُ : (يا حَسْرَتِيَ) بكسر التاء وفتح الياء ، ثمَّ قيل : (يا حَسْرَتَيَ) بفتحهما ، ثمَّ قيل : (يا حَسْرَتَا) بقلب الياء ألفاً[3] .

. . . .

---

(١) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٦٠) .

(٢) قرأ أبو بكر عن عاصم : ﴿يَٰعِبَادِىَ﴾ بفتح الياء ، والكسائي وحمزة وابن كثير وحفص بحذفها وصلاً ووقفاً ، والباقون بإثباتها ساكنة . انظر « الدر المصون » (٩/ ٦٠٤) .

(٣) وأمّا الثالث ـ وهو : (يا عبدَ) بحذف الألف والاجتزاء بالفتحة ـ : فأجازه الأخفشُ والمازنيُّ والفارسيُّ ، وبقِيَ وجهٌ سادس ؛ وهو الاكتفاءُ عن الإضافة بنيتها ، وجَعْلُ الاسم مضموماً كالمنادى المفرد ؛ نحوُ قولِ بعض العرب : (يا ربُّ ؛ اغفِرْ لي) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٥٦) .

إذا أُضِيفَ المنادىٰ إلىٰ ياء المُتكلِّم : فإمَّا أنْ يكونَ صحيحاً ، أو مُعتلّاً .

فإنْ كان مُعتلّاً : فحُكْمُهُ كحُكْمه غيرَ مُنادىً ، وقد سَبَقَ حُكْمُهُ في المضاف إلىٰ ياء المُتكلِّم[1] .

وإنْ كان صحيحاً : جاز فيهِ خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها : حذفُ الياءِ والاستغناءُ بالكسرة ؛ نحوُ : (يا عبدِ) ، وهٰذا هو الأكثرُ .

الثاني : إثباتُ الياءِ ساكنةً ؛ نحوُ: (يا عَبْدِي)، وهو دونَ الأوَّلِ في الكثرة .

الثالثُ : قَلْبُ الياءِ ألفاً وحذفُها والاستغناءُ عنها بالفتحة ؛ نحو : (يا عبدَ) .

الرابعُ : قَلْبُها ألفاً وإبقاؤُها وقَلْبُ الكسرةِ فتحةً ؛ نحوُ : (يا عبدَا) .

الخامسُ : إثباتُ الياءِ مُحرَّكةً بالفتح ؛ نحوُ : (يا عبديَ) .

٥٩٣ـ وفتحٌ اَوْ كسرٌ وحذفُ اليا اَستَمَرْ . . . .

ولم يُرتِّبِ الناظمُ ؛ لضِيق النَّظْم عليه .

❁ قوله : (وفتحٌ . . .) إلىٰ آخره : (فتحٌ) : مبتدأٌ ، وما بعدَهُ : معطوفٌ عليه ، و(حذفُ) : معطوفٌ علىٰ ما قبلَهُ ، والواوُ فيه : بمعنىٰ (مع) ،

❁ قوله : (معطوفٌ علىٰ ما قبلَهُ) ؛ وهو (كسرٌ) لا (فتحٌ) ، كما يُعطِيهِ التأمُّلُ .

---

(١) انظر (٣/ ٧١١ـ٧١٦) .

وجملةُ (استَمَرْ) : خبر ، وأَفْرَدَ الضميرَ ؛ مُراعاةً للعطف بـ (أو) التي هي لأحد الشيئَينِ أو الأشياء ، والمُرادُ بالاستمرار : الاطِّرادُ .

❀ قوله : (يا بنَ أُمَّ) ؛ أي : (ويا بنةَ أمَّ) ، و(يا بنَ عمَّ) ، و(يا بنةَ عمَّ) ، وخَرَجَ بذلك : لفظُ (بنت) ، لـٰكن قال الجاميُّ : (إنَّهُم يقولون : « بنتَ أمَّ » ، و« بنتَ عمَّ » على الأوجه الأربعةِ) انتهىٰ « ياسين »[1] .

❀ قوله : (لا مَفَرْ) ؛ أي : لا مَهْرَبَ مِنَ الله تعالىٰ .

❀ قوله : (مُراعاةً للعطف بـ « أو ») فيه : أنَّها تقسيميَّةٌ بمعنى الواو فيُطابِقُ معها ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّ الإفرادَ للتأويل بـ (المذكور) .

❀ قوله : (على الأوجه الأربعةِ) تقدَّمتْ للجاميِّ ولم تتقدَّم للمُحشِّي ؛ وهي أوجهُ نحوِ : (يا غلامي) ، ما عدا قلبَ الياء ألفاً وحذفِها اكتفاءً بالفتحة ، ذَكَرَ في « الكافية » : أنَّها أتتْ في نحو : (يا بن أم) ، و(يا بن عم) ، كما أتتْ في نحو : (يا غلامي) ، وأفاد كلامُها بعدُ معَ كلام الجاميِّ : أنَّ قلبَ الياءِ ألفاً وحذفَها اكتفاءً بالفتحة . . شاذٌّ في نحو : (يا غلامي) ، غيرُ شاذٍّ في نحو : (يا بن أم) ، و(يا بن عم)[2] ، وهـٰذا كما ترىٰ غيرُ ما يُفِيدُهُ كلامُهُم هنا .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٣٣) ، وانظر « الفوائد الضيائية » (١/ ٢٧٢) .

(٢) انظر « الكافية » (ص٢٠) ، و« الفوائد الضيائية » (١/ ٢٧٠ ، ٢٧٢) .

إذا أُضِيفَ المنادىٰ إلىٰ مضافٍ إلىٰ ياء المُتكلِّم . . وَجَبَ إثباتُ الياء ، إلا في (ابن أم) و(ابن عم) ؛ فتُحذَفُ الياءُ منهما لكثرة الاستعمالِ ، وتُكسَرُ الميمُ أو تُفتَحُ ؛ فتقولُ : (يا بنَ أمِّ ؛ أَقبِلْ) ، و(يا بنَ عمِّ ؛ لا مَفَرَّ)

---

* قوله : (وتُكسَرُ الميمُ) ؛ أي : اجتزاءً بالكسرة عن الياء المحذوفةِ مِنْ غيرِ تركيب .

* قوله : (أو تُفتَحُ) ، والأصلُ : (أُمَّا) و(عَمَّا) بقلب الياء ألفاً ؛ فحُذِفَتِ الألفُ ، وبَقِيَتِ الفتحةُ دليلاً عليها ، أو جُعلا اسماً واحداً مُركَّباً .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ قولَ المُصنِّفِ : (وفتحٌ أو كسرٌ . . .) إلىٰ آخره . . يُمكِنُ أنْ يكونَ حاصلُهُ : أنَّ (ابن أم) و(ابن عم) يجوزُ فيه ـ زيادةً علىٰ ما هو مُقرَّرٌ لمثله مِنْ إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة ـ : فتحٌ معَ حذفِ الألف أو إبقائِها ، وكسرٌ مع حذف الياء .

* قوله : (مِنْ غيرِ تركيب) ؛ أي : لـ (ابن) مع (أم) أو (عم) ، وقيل : بالتركيب وإضافةِ المُركَّب للياء ، وحُذفتِ الياءُ وأُبقِيَ الكسرُ دليلاً عليها .

* قوله : (وبَقِيَتِ الفتحةُ دليلاً عليها) ؛ فالجرُّ مُقدَّرٌ مَنَعَ مِنْ ظهوره فتحةُ مناسبةِ الألف المحذوفةِ المنقلبةِ عن الياء ، خلافاً لِمَا في كلام بعضِ الأفاضل[1] .

* قوله : (أو جُعلا اسماً واحداً مُركَّباً) ؛ فالفتحُ بناء للتركيب ، وهو

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٥٨) .

بفتح الميم أو كسرِها .

٥٩٤ـ وفي النِّدا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عَرَضْ   واكْسِرْ أوِ افْتَحْ ومِنَ اليا التَّا عِوَضْ

والكسرُ أجودُ مِنَ الفتح ، وقد قُرِئَ بهما في السبع[1] .

* قوله : (وفي النِّدا . . .) إلىٰ آخره : (أَبَتِ) : مبتدأٌ ، و(أُمَّتِ) معطوفٌ بحرفٍ محذوف ، و(عَرَضْ) : خبرٌ ، و(في النِّدا) : مُتعلِّقٌ به ، وأَفْرَدَ الضميرَ ؛ لتأويله بالمذكور .

* قوله : (واكْسِرْ أوِ افْتَحْ) فعلا أمرٍ حُذِفَ معمولُهُما المُتنازَعُ فيه ؛ أي : التاءَ .

* قوله : (ومِنَ اليا التَّا . . .) إلىٰ آخره : (التَّا) : مبتدأٌ ، و(عِوَضْ) : خبرٌ ، و(من اليا) : مُتعلِّقٌ به ، قال الفارِضيُّ : (توسَّع المُصنِّفُ في قوله : « ومِنَ اليا التَّا عِوَضْ » ؛ لأنَّ الحرفَ إذا جيء به في موضعٍ آخَرَ يُسمَّىٰ ذلك

مضافٌ للياء تقديراً ، كما قاله الرَّضِيُّ[2] ، ونصبُهُ محليٌّ لا مُقدَّرٌ لحركة البناء التركيبيِّ ، ويحتملُ قطعُهُ عن الإضافة أصلاً ، فيُقدَّرُ فيه الضمُّ ؛ كـ(خمسة عشر) .

---

(١) أي : في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، وقد قرأ بالكسر : حمزةُ والكسائيُّ وأبو بكر وابن عامر ، والباقون بفتحها . انظر « الدر المصون » (٥/ ٤٦٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٩٠) .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ٣٩١ـ ٣٩٢) .

يُقالُ في النداء : (يا أَبَتِ) ، و(يا أُمَّتِ) بفتح التاء وكسرِها ، ولا يجوزُ

بدلاً ، وإذا جيء به في غيرِ موضعِهِ يُسمَّىٰ ذلك عِوَضاً ؛ نحوُ : « عِدَة » و« ابن » ، والأصلُ : « وِعْدٌ » و« بَنَوٌ » ، ويجوزُ أنْ يُقالَ : « عِوَض » توسُّعاً) انتهىٰ[١] .

ويُؤخَذُ ممَّا تقدَّم عن التَّفْتازانيِّ : أنَّ العِوَضَ لا يتعيَّنُ فيه ما ذكر[٢] .

❀ قوله : (يا أَبَتِ) يا : حرفُ نداء ، و(أَبَتِ) : مُنادىً منصوبٌ بحركةٍ مُقدَّرة علىٰ ما قبلَ ياءِ المُتكلِّمِ المُعوَّضِ عنها تاءُ التأنيثِ بعدَ حذفها ، مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبة المُزحْلَقةِ عن محلِّها إلىٰ تاء التأنيث ،

❀ قوله : (مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المحلِّ . . .) إلىٰ آخره : المقصودُ : أنَّهُ مَنَعَ في الأصل مِنْ ظهورها على الياء اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبةِ المُزحلَقةِ الباقيةِ علىٰ حالها ، أو المنقلبةِ فتحةً قبلَ أنْ تُزحْلَقَ ، وإن كان المانعُ الآن اشتغالَ المَحَلِّ بالفتحة العارضةِ لأجل تاء التأنيث .

وبهـٰذا يُعلَمُ حالُ ما قيل : الأظهرُ : أنَّ المانعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المَحَلِّ بالفتحة العارضةِ لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتحَ ما قبلَها ، ولا يصحُّ أنَّ الإعرابَ على التاء ؛ لأنَّها في موضع الياء التي يسبقُها إعرابُ المضاف إليها[٣] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣١) .
(٢) انظر (٤/ ٤٥٨) .
(٣) في (ك) : (الأظهر : أن المانع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة العارضة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتحَ . . . المضاف إليها . انتهىٰ « صبان ») بدل (المقصود : أنه منع . . .) إلىٰ آخره ، وفيها مخالفة ظاهرة .

إثباتُ الياءِ[1] ؛ فلا تقولُ : (يا أَبَتِي) ، ولا : (يا أُمَّتِي) ؛ لأنَّ التاءَ عِوَضٌ من الياء ، ولا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّض منه .

أو المنقلبةِ فتحةً ، و(أبَ) : مضافٌ ، والياءُ المحذوفة : مضافٌ إليه . انتهى « شيخنا السيِّد »[2] .

❀ قوله : (ولا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّض منه) ؛ أي : إلا شذوذاً[3] .

. . . .



---

(١) أي : ولا الألف المنقلبة عنها . « خضري » (٢/ ٦٥٩) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق٧٨) .

(٣) ومنه : ما ورد في قول الشاعر : (من الطويل)

أَيَـا أبتـي لا زلـتَ فينـا فـإنَّمـا ... لنا أملٌ في العيشِ ما دمتَ عائشا

وقولِهِ : (من مشطور الرجز)

يـا أبتـا عَلَّـكَ أو عَسَـاكـا

انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٥٩) .

أسماء لازمت النداء

٥٩٥ـ و(فُلُ) بعضُ ما يُخَصُّ بالنِّدَا . . . .

(أسماءٌ لازمتِ النداءَ)

❁ قوله : (أسماءٌ لازمتِ النداءَ) يصحُّ أنْ يُقرَأَ : (لازمَتْ) فعلاً ماضياً[1] ، وأنْ يُقرَأَ اسماً مضافاً إلىٰ ما بعدَهُ ، وغيرَ مضاف[2] .

❁ قوله : (و« فُلُ » بعضُ . . .) إلىٰ آخره : (فُلُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بعضُ) ، أو بالعكس ، و(بالنِّدا) : مُتعلِّقٌ بقوله : (يُخَصُّ) ، والباءُ داخلةٌ على المقصور عليه .

[أسماءٌ لازمتِ النداءَ]

❁ قوله : (وأنْ يُقرَأَ اسماً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بقَطْعِ النَّظَرِ عن الرَّسْم ؛ إذ رَسْمُ التاءِ مجرورةً يُعيِّنُ الفعليَّة .

---

(١) وجاء كذلك في (ل) وجميع نسخ « الشرح » .

(٢) أي : بالقطع عن الإضافة هٰكذا : (أسماءٌ لازمةٌ النداءَ) ، أو : (أسماءٌ لازمةٌ للنداء) .

. . . . (لَوْمانُ) (نَوْمانُ) كذا واْطَّرَدَا

٥٩٦ـ في سَبِّ الْأُنثىٰ نحوُ (يا خَبَاثِ)[1] . . . .

❀ قوله : (لَوْمانُ) بفتح اللام وسكونِ الواو : بمعنىٰ كثير اللَّوْم ، أو بضمِّ اللامِ وهمزةٍ ساكنة : بمعنىٰ عظيم اللُّؤْم . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

واللَّوْمُ : العَذْلُ ، واللئيم : هو شحيحُ النفس ، دَنِيءُ النَّسَب ، ويُطلَقُ : على الحقير ونحوِ ذلك ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كذا) ، و(نَوْمانُ) بفتح النون : بمعنىٰ كثير النوم .

❀ قوله : (في سَبِّ) مُتعلِّقٌ بـ (اْطَّرَدَ) ؛ أي : اطَّردَ في دَالِّ سَبِّ المُؤنَّثة .

❀ قوله : (نحوُ « يا خَبَاثِ ») مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ في محلِّ نصبٍ ؛ كـ (سيبويهِ) ، وبُنِيَ على الكسر ؛ تشبيهاً لـ (فَعَالِ) أمراً ، . . . .

❀ قوله : (تشبيهاً لـ « فَعَالِ » أمراً) ؛ أي : لمُشابهته لـ (فَعَالِ) أمراً ؛ عدلاً وتأنيثاً ووزناً ، واللامُ علىٰ ظاهرها ؛ نَظَراً للمُراد ، أو هي بمعنى الباء ؛ نَظَراً لمادَّة التشبيه ، وفيه : أنَّ هـٰذا تعليلٌ لأصل البناء ، لا لبنائه على الكسر .

---

(١) قوله : (نحوُ « يا خَبَاثِ ») كذا في النسخة التي كتب عليها المحشي ونسخة أشار إليها في (ل) ، وفي (ل) ونسخ « الشرح » ـ وهو المشهور روايةً ـ : (وزنُ « يا خَبَاثِ ») ، ويُؤيِّدُ المثبتَ قولُ الناظم في « الكافية الشافية » (٣/ ١٣٢٨) : (عند أبي بِشْرٍ كـ « يا خَبَاثِ ») .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٢) .

. . . .

أو لمُشابهتها (نَزَالِ) عدلاً وتأنيثاً ، أو لتضمُّنه معنىٰ لامِ الأمرِ ؛ أقوالٌ .

وقولُهُ : (**أو لمُشابهتها « نَزَالِ » . . .**) إلىٰ آخره : **فيه** : **أنَّ هـٰذا لا يخرجُ** عمَّا سبق ، **وقولُهُ** : (**عدلاً وتأنيثاً**) ؛ **أي** : ووزناً ، **ووجهُ العَدْل** : **أنَّ** (خَبَاثِ) معدولٌ عن (خَبِيثة) المؤنثة ، و(نَزَالِ) معدولٌ عن (النزلة) المؤنث ، كما قاله المُبرِّدُ ، لا عن (انزل) ، كما قاله الجمهورُ[1] .

وقولُهُ : (**أو لتضمُّنه معنىٰ لامِ الأمرِ**) **فيه** : **أنَّ** هـٰذا تعليلٌ لبناء (فَعَالِ) أمراً ، لا لـ (فَعَالِ) وصفاً .

فالصوابُ أنْ يقولَ هـٰكذا : (وبُني « فَعَالِ » وصفاً ؛ لمُشابهته « فَعَالِ » أمراً في الوزن والعَدْل عندَ الجمهور ، أو التأنيثِ والعدل والوزن عندَ المُبرِّد ، وبُنِيَ « فَعَالِ » أمراً ؛ لشبهه الحرفَ في الجمود ، أو في أنَّهُ يُؤثِّرُ في غيره ولا يتأثَّرُ بغيره ، أو لتضمُّنه معنىٰ لام الأمر ، وكان البناءُ علىٰ حركة ؛ للتخلُّص من التقاء الساكنَينِ ، وكانتْ كسرةً ؛ لأنَّها الأصلُ في التخلُّص) .

ويُمكِنُ أنَّ مُرادَهُ : **أنَّهُ قيل** : **إنَّهُ بُني على الكسر** ؛ ليكونَ شبيهاً بـ (فَعَال) أمراً ؛ **فالعِلَّةُ** هي فَرْضُ صيرورتِهِ كـ (فَعَال) ، **وقيل** : **بُني على الكسر** ؛ لمشابهته (فَعَالِ) المذكورَ عدلاً وتأنيثاً ؛ **أي** : مع ملاحظة التخلُّص مِنِ التقاء الساكنَينِ والأصل في ذلك ، **وقيل** : لتضمُّنه معنىٰ لام الأمر ، **فيكونُ** (يا

---

(١) في (ك) : (فيه : أنَّ هـٰذا هو وجه الشبه بـ « فَعَال » أمراً ، لا عِلَّة مستقلة ، وقولُهُ : « عدلاً وتأنيثاً » ؛ أي : لأنَّ « خَبَاث » معدولٌ عن « خبيثة » . . . كما قاله الجمهور ، وعلىٰ كلام الجمهور : فيُبدَلُ التأنيث بالوزن) .

والأمــرُ هٰكــذا مِــنَ الثُّــلاثِــي

❁ قوله : (والأمرُ هٰكذا) مبتدأٌ وخبرٌ ؛ أي : اسمُ فعلِ الأمرِ مُطَّرِدٌ مِنَ الثُّلاثيِّ .

ويُشترَطُ أيضاً : أنْ يكونَ مُجرَّداً ، وأمَّا نحوُ : (دَرَاكِ) مِنْ (أَدْرِكْ) . . فمقصورٌ على السماع ، وأنْ يكونَ تامّاً ؛ فلا يُبنىٰ مِنْ ناقص ؛ نحوُ : (كان) ، وأنْ يكونَ مُتصرِّفاً ، وأنْ يكونَ كاملَ التصرُّف ؛ فلا يُبنىٰ مِن نحو : (يَدَعُ) ، و(يَذَرُ) .

قال الخطيبُ : (وإنَّما ذَكَرَ هٰذا هنا وإن لم يكن مِنَ الباب ؛ لاشتراكه معَ « فَعَالِ » الذي للسَّبِّ في الاطِّراد)[1] .

خباث) فيه معنى الطَّلَب دعاءً عليها ، فحرِّرْ ذلك .

❁ قوله : (أنْ يكونَ مُجرَّداً) ؛ أي : عن الزوائد ، وهٰذا معلومٌ مِن اشتراط المُصنِّفِ كونَهُ ثُلاثيّاً ؛ لعدم شمول الثُّلاثيِّ عندَ النُّحاة للمَزيد .

❁ قوله : (وأنْ يكونَ مُتصرِّفاً) ؛ فلا يُبنىٰ مِنْ نحو (نِعْمَ) و(بئس) .

❁ قوله : (فلا يُبنىٰ مِنْ نحو : « يَدَعُ » ، و« يَذَرُ ») ؛ أي : لأنَّهُ لم يُستعمَلْ مِنْ هاتَينِ المادَّتَينِ إلا المضارعُ والأمر ، كما قاله الشَّنَوَانيُّ .

❁ قوله : (قال الخطيبُ . . .) إلىٰ آخره ، لك أنْ تقولَ : غرضُهُ : الإشارةُ إلىٰ عِلَّة البناء .

---

(١) فتح الخالق المالك (٣/١٤٤٨) .

٥٩٧ـ وشاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ)   ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشِّعْرِ (فُلُ)

❀ قوله : (وجُرَّ في الشِّعْرِ « فُلُ ») الصوابُ : أنَّ أصلَ هٰذا : (فُلانٌ) ، وأنَّهُ حُذِفَ منه الألفُ والنونُ للضرورة ، وليس هو (فُلُ) المُختصَّ بالنداء ،

❀ قوله : (الصوابُ : أنَّ أصلَ هٰذا. . .) إلىٰ آخره : اعتراضٌ علىٰ كلام المُصنِّف المُقتضِي أنَّ (فُل) المجرورَ في الشعر هو (فُل) المُحدَّثُ عنه المُختَصُّ بالنداء ، كذا قيل .

واعلَمْ : أنَّ المُصنِّفَ يقولُ : إنَّ (فُل) المُختَصَّ بالنداء مُخفَّفُ (فلان) اختياراً ، فيلزمُ مِنْ كون الحذفِ هنا عارضاً في كلام الشاعر للضرورة. . أنَّ (فُل) هنا ليس هو (فُل) المُختَصَّ بالنداء ؛ إذ ذاك مُخفَّفٌ مِنْ قبل هٰذا الشعر اختياراً .

لٰكن لا يخفىٰ أنَّ هٰذا ليس محطَّ التصويب ، وإلا وَرَدَ أنَّهُ لا وجهَ له ؛ إذ هو مُجرَّدُ عدولٍ عن القول بضرورةٍ إلى القول بضرورة بلا دليلٍ ؛ ولذلك صرَّح المُحشِّي بأنَّ الذي جُرَّ في الشعر ليس هو المُختَصَّ بالنداء ؛ ليُعلِّلَهُ بعِلَّةٍ أُخرىٰ غيرِ كونِ حذف الألف منه للضرورة ؛ وذلك هو محطُّ التصويب ، لٰكن مِنْ حيثُ اختلافُ المادَّة ، لا مِنْ حيثُ اختلافُ المعنىٰ ؛ إذ لم يُقِمِ المُحشِّي دليلاً يَدُلُّ عليه يكونُ الردُّ على المُصنِّف به ، ولا يُرَدُّ مذهبٌ بمذهب .

فإن قلتَ : لم يُقِمْ دليلاً على اختلاف المادَّة أيضاً ، فهو يردُّ على المُصنِّف حينئذٍ بمُجرَّد دعواه .

ومعناهما مختلفٌ على الصحيح ؛ إذ المُختَصُّ بالنداء كنايةٌ عن اسم الجنس ، و(فُلانٌ) : كنايةٌ عن عَلَمٍ، ومادَّتُهما مختلفةٌ ؛ فالمُختَصُّ مادَّتُهُ: (ف ل ي)،

قلتُ : لا مانعَ مِنْ جَعْلِ الفاء في قوله[1] : (فلو صغَّرتَهُ قلتَ. . .) إلىٰ آخره للتعليل وإن كان بعيداً ، لـٰكن يَرِدُ : أنَّهُ يجوزُ أنْ تختلفَ المادَّةُ ويتَّحدَ المعنىٰ ، وأنَّ الذي في الشعر هو المُختَصُّ بالنداء جُرَّ ضرورةً .

فالحقُّ : أنَّ ما ذَكَرَهُ لا يَرُدُّ كلامَ المُصنِّف ، وأنَّهُ ليس غرضُهُ الاعتراضَ ، وإنَّما غرضُهُ مُجرَّدُ بيانِ أنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ لا يصحُّ إلا علىٰ ما ذَهَبَ إليه مِنْ أنَّ (فُل) المُختصَّ بالنداء مُخفَّفُ (فلان) اختياراً ، أمَّا علىٰ ما ذهب إليه سيبويهِ فالصوابُ كذا ، وقد أشار الأُشْمُونيُّ إلىٰ أنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ يتمشَّىٰ علىٰ مذهبه ، فلا اعتراضَ ؛ حيث قال أَثَرَ ما نقله عنه المُحشِّي : (وقد تقدَّم بيانُ ما ذهب إليه المُصنِّفُ)[2] .

❁ قوله : (كنايةٌ عن اسم الجنس) ؛ أي : علىٰ مذهب سيبويه ، وقولُهُ : (و« فلانٌ » : كنايةٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : (فُلانٌ) الذي هو أصلُ (فُل) الواقعِ في الشعر مجروراً ؛ أي : وما ثبت لـ (فُلان) يثبت لـ (فُل) الواقعِ في الشعر ؛ لأنَّ أصلَهُ (فلان) .

❁ قوله : (مادَّتُهُ : « ف ل ي ») ؛ أي : بالفكِّ هنا وفيما بعدُ علىٰ عادة الصرفيِّينَ إذا أرادوا بيانَ الحروفِ الأصولِ مِنْ غير نظرٍ إلىٰ كونه فعلاً أو غيرَهُ .

---

(١) أي : المحشي في (٤/ ٤٩٥) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٤٦٠) .

مِنَ الأسماء ما لا يُستعمَلُ إلا في النداء ؛ نحوُ : (يا فُلُ) ؛ أي : (يا رجلُ) ، و(يا لُؤْمانُ) للعظيم اللُّؤْمِ[1] ، . . . .

فلو صغَّرتَهُ قلتَ : (فُلَيٌّ) ، وهـٰذا مادَّتُهُ : (ف ل ن) ، فلو صغَّرتَهُ قلتَ : (فُلَينٌ) انتهىٰ « أُشْمُوني » مُلخَّصاً[2] .

❁ قوله : (يا فُلُ) ؛ أي : (يا رجلُ) ، أشار به : إلىٰ مذهب سيبويهِ ؛ وهو أنَّ (فُلُ) و(فُلَة) عبارتانِ عن نكرتَينِ مِنْ جنسِ مَنْ يعقلُ ؛ فـ (فُلُ) : كنايةٌ عن رجل ، و(فُلَةُ) : كنايةٌ عن امرأة[3] ، ومذهبُ الناظمِ : أنَّهُما كنايتانِ عن عَلَمِ مَنْ يعقلُ ؛ فـ (فُلُ) : بمعنىٰ (زيد) ، و(فُلَةُ) : بمعنىٰ (هند)[4] ، قال في « التوضيح » : (وهو وَهَمٌ ، وإنَّما ذلك بمعنىٰ « فُلانٍ » و« فُلانةَ »)[5] .

❁ قوله : (قال في « التوضيح » : وهو وَهَمٌ . . .) إلىٰ آخره : لا وَهَمَ ؛ فإنَّ ما قاله الناظمُ مبنيٌّ علىٰ ما ذهب إليه ؛ مِنْ أنَّ أصلَ (فُل) و(فُلة) : (فُلانٌ) و(فُلانةُ) .

---

(١) وبمعناه وحكمه : (يا مَلْأَمُ) ، و(يا مَلْأمان) ، و(يا مَخْبَثان) ، والأكثر في بناء (مَفْعلان) : كونُهُ للذمِّ ، وقد جاء في المدح كـ (يا مَطْيَبان) ، و(يا مَكْرَمان) ، ولا يخرج عن النداء ، وأمَّا قولُهُم : (رجلٌ مَكْرَمان) و(امرأة مَلْأمانة) . . فعلىٰ إضمار القول ؛ أي : (مقول فيه : يا مَكْرَمان) . « خضري » (٢/ ٦٦٠) بتصرف .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٤٦٠) .

(٣) انظر « الكتاب » (٢/ ٢٤٨) .

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٤١٩) ، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢٩) .

(٥) أوضح المسالك (٤/ ٤٢) .

و(يا نَوْمانُ) للكثير النومِ ، وهو مسموعٌ[1] .

وأشار بقوله : (واطَّردا في سَبِّ الْأُنثىٰ) : إلىٰ أَنَّهُ ينقاسُ في النداء استعمالُ (فَعَالِ) مبنيّاً على الكسر في ذمِّ الأنثىٰ وسَبِّها . . مِنْ كلِّ فعلٍ ثُلاثيٍّ ؛ نحوُ : (يا فَسَاقِ) ، و(يا خَبَاثِ) ، و(يا لَكَاعِ)[2] .

وكذلك ينقاسُ استعمالُ (فَعَالِ) مبنيّاً على الكسر . . مِنْ كلِّ فعلٍ ثُلاثيٍّ للدَّلالة على الأمرِ ؛ نحوُ : (نَزَالِ) ، و(ضَرَابِ) ، و(قَتَالِ) ؛ أي : انْزِلْ ، واضْرِبْ ، واقْتُلْ .

وكَثُرَ استعمالُ (فُعَل) في النداء خاصَّةً مقصوداً به سَبُّ الذكور ؛ نحوُ :

❋ قوله : (« يا فَسَاقِ » ، و« يا خَبَاثِ ») ؛ أي : يا فاسقةُ ، ويا خبيثةُ ، والخَبَثُ يُطلَقُ : على الشرِّ ، وعلى الرَّديء ، وعلى الزِّنىٰ .

❋ قوله : (يا لَكَاعِ) ؛ أي : يا لئيمةُ .

---

(١) أي : مقصورٌ على السماع بإجماع في جميع الأوصاف المذكورة ، كما يفيده تعبيرُ المُصنِّف : بـ(اطَّرد) فيما بعدَها ، إلا (مَفْعلان) ؛ ففي القياس عليه خلافٌ . « خضري » (٢/ ٦٦٠) .

(٢) وأمَّا ما ورد من قول الشاعر : (من الوافر)

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوِي ... إلىٰ بيتٍ قَعِيدتُهُ لَكَاعِ

ممَّا ظاهرُهُ أنَّهُ غيرُ مستعملٍ في النداء . . فالنُّحاةُ يُؤوِّلونه علىٰ أنَّهُ علىٰ تقدير قولٍ محذوفٍ تقديرُهُ : (. . . إلىٰ بيت قعيدتُهُ يُقالُ لها : يا لَكَاعِ) ، أو أنَّهُ ضرورةٌ شاذة ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٠٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦٢) .

(يا فُسَقُ) ، و(يا غُدَرُ) ، و(يا لُكَعُ) ، ولا ينقاسُ ذلك[1] .

وأشار بقوله : (وجُرَّ في الشعرِ « فُلُ ») : إلىٰ أنَّ بعضَ الأسماء المخصوصةِ بالنداء . . قد استُعمِلَ في الشِّعْر في غير النداء ؛ كقوله[2] : [من مشطور الرجز]

٣١٤ـ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ

❀ قوله : (يا غُدَرُ) بالغين المُعجَمة ؛ أي : يا غادرُ ؛ وهو الذي ينقضُ العهودَ .

❀ قوله : (في لَجَّةٍ أَمْسِكْ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : أبو النجم العِجْليُّ ، لا الأعشىٰ كما قيل ، وهو مِنْ قصيدةٍ طويلة أوَّلُها[3] :

. . . .

(١) بل يُقتصَرُ على السماع ، ولم يُسمَعْ مِنْ هـٰذا النوع إلا هـٰذه الثلاثةُ التي ذكرها الشارح ، وهي ممنوعةٌ من الصرف للوصفيَّة والعدل عن (فاسق) و(غادر) ، وأمَّا (لُكَعُ) : فعن (أَلْكَعَ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (لَكُعَ يَلْكُعُ لكاعة) ؛ كـ (ظَرُفَ ظَرَافة) ، فهو (أَلْكَعُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٦١) .

(٢) الشطر لأبي النجم العِجْلي ، كما ذكره المُحشِّي ، وهو في « ديوانه » (ص٣٥٥) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٣/ ٦٧٧) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٤٨) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤١٩) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤١٦) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٠٨) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٤٢ـ٤٣) ، و« المساعد » (٢/ ٥٤٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٠٦ـ١٧٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٣٨٩ـ٤٠٤) ، ومثلُ هـٰذا الشاهد : البيتُ السابق تعليقاً في (٤/ ٤٩٦) .

(٣) الأبيات الأُوَل في « ديوانه » :

الحمـــدُ للهِ العَلِـــيِّ الأَجْلَـــلِ =

اَلحمـدُ للهِ الـوَهُـوبِ المُجْـزِلِ

أَعْطـىٰ فلـم يَبْخَـلْ ولـم يُبَخِّـلِ

وأوَّلُ البيتِ المذكور[1] :

تَـدَافُـعَ الشِّيـبِ ولـم تَقَتَّـلِ

وَصَفَ به إبلاً أقبلتْ وقد أثارتْ أيديها الغبارَ ،

❁ قوله : (فلم يَبْخَلْ) بفتح التحتيَّة ، وسكونِ الباء المُوحَّدة ، وفتحِ الخاء المُعجَمة ، وقولُهُ : (ولم يُبَخِّل) بضم التحتيَّة ، وفتحِ الباء المُوحَّدة ، وكسرِ الخاء المُعجَمة المُشدَّدة ؛ أي : ولم يأمرِ الغيرَ بالبخل .

❁ قوله : (تَدَافُعَ الشِّيبِ) بكسر الشين وسكونِ الياء ؛ أي : الشُّيوخِ .

❁ قوله : (ولم تَقَتَّلِ) بفتح المُثنَّاةِ الفوقيَّة والقاف والتاء المُشدَّدة ؛ أي : لم يقتلْ بعضُهُم بعضاً .

❁ قوله : (وَصَفَ به إبلاً أقبلتْ . . .) إلىٰ آخره ، وقال بعضُهُم : (هو حثٌّ لنفسه على الشجاعة وذمٌّ لها على الجُبْن ؛ حيثُ تَدَافَعَ شيبُهُ وكَثُرَ ، والحالُ أنَّهُ لم يقتل أحداً في لَجَّةٍ مَقُولٍ فيها لعِظَمِ الخَطْب : أَمسِكْ فُلاناً عن فُلانٍ ، وعدمُ قتلِهِ فيها عبارةٌ عن عدم النزول فيها ، ويحتملُ : أنْ يكونَ :

= الواهبِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ
أعطـىٰ فلـم يَبْخَـلْ . . . . .

(١) وقع بينهما في « الديوان » :
تَضِـلُّ منـهُ إِبِلـي فـي الهَـوْجَـلِ

وشبَّه تزاحمَها بقومٍ شُيُوخٍ في لَجَّةٍ ـ بفتح اللام ـ والمُرادُ بها : اختلاطُ الأصواتِ في الحرب ؛ فيُقالُ : (أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلان) ؛ أي : احجِزْ بينهما ، وخصَّ الشيوخَ ؛ لأنَّ الشبابَ فيهم التسارعُ إلى القتال .

و(أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ) : مُتعلِّقٌ بمحذوف ؛ أي : لَجَّةٍ مَقُولٍ فيها : أَمسِكْ . . . إلىٰ آخره ، وفيه الشاهدُ .

قال ابنُ مالكٍ : (« فُل » فيه هو الخاصُّ بالنداء ، استعملَهُ مجروراً للضرورة)[1] ، قال ابنُ هشامٍ : (والصوابُ : أَنَّ أصلَهُ : « فُلانٌ » ، وأَنَّهُ حُذِفَ منه الألفُ والنونُ للضرورة)[2] .

« تَقَتَّل » ؛ بمعنىٰ « تُقاتِل ») انتهىٰ ، وهو مبنيٌّ علىٰ قراءة (الشَّيب) بفتح الشين وسكون الياء ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وشَبَّهَ تزاحمَها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : شبَّهها مِنْ حيثُ تزاحمُها بالقوم مِنْ تلك الحيثيَّة .

❀ قوله : (قال ابنُ هشامٍ : والصوابُ . . .) إلىٰ آخره : عُلِمَ ما فيه ممَّا مرَّ[3] .



---

(١) شرح التسهيل (٣/ ٤١٩) ، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣١) .
(٢) أوضح المسالك (٤/ ٤٣) .
(٣) انظر (٤/ ٤٩٣) .

الاستغاثة

٥٩٨ـ إذا ٱستُغِيثَ ٱسمٌ مُنادىً خُفِضَا   باللامِ مفتوحاً كـ(يا لَلْمُرْتَضىٰ)

(الاستغاثةُ)

❀ قوله : (الاستغاثةُ) هي نداءُ مَنْ يُخلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ ، أو يُعِينُ علىٰ مَشَقَّةٍ ، ولا يُنادى المُستغاثُ إلَّا بـ(يا) ، ويجوزُ أنْ يَقترِنَ بـ(أل) ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ لا يُباشِرُهُ ، وإليه أشار الناظمُ بقوله : (كـ« يا لَلْمُرتَضىٰ ») ، وكأنَّهُ أُرِيدَ به عليٌّ رضي الله عنه .

❀ قوله : (كـ« يا لَلْمُرْتَضىٰ ») يا : حرفُ نداء ، واللامُ في (لَلْمُرتَضىٰ) :

[الاستغاثةُ]

❀ قوله : (مَنْ يُخلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ) ؛ أي : يستقلُّ بذلك ، وقولُهُ : (أو يُعِينُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُشارِكُ المستغيثَ أو غيرَهُ في الخلاص مِنَ المَشَقَّة ، فحصلتِ المغايرةُ .

❀ قوله : (لا يُباشِرُهُ) ؛ أي : لفظَ (أل) ؛ لوجود الفَصْل باللام الجارَّة .

حرفُ جرٍّ مفتوحةٌ ؛ لأنَّ المُستغاثَ واقعٌ مَوقِعَ المضمرِ ولامُ الجرِّ تُفتَحُ معه[1] ، و(المُرْتَضَىٰ) : منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرة مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المحلِّ بالحركة المُقدَّرةِ التي جَلَبَها حرفُ الجرِّ ، وإنَّما قُدِّرَتِ الفتحةُ ؛ لأنَّهُ شبيهٌ بالمضاف ؛ لتركُّبه مع اللام ؛ ولهـٰذا بُنِيَ علىٰ ضَمٍّ مُقدَّرٍ في حالة حَذْفِها ؛ نحوُ : (يا زيدًا) ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

واختُلِفَ في مُتعلَّق اللام ؛ فقيل : إنَّها مُتعلِّقةٌ بـ (يا) ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى الفعل ، وقيل : بفعلٍ محذوفٍ ؛ نحوُ : (ألجأُ للمُرْتَضَىٰ) ، وقيل : اللامُ زائدة ، فلا تتعلَّقُ بشيء ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّ هـٰذه اللامَ مُقتطَعةٌ مِنْ (آل)

❁ قوله : (لتركُّبه مع اللام) انظر : لِمَ ركَّبوه مع اللام حتىٰ جَعَلُوهُ مِنَ الشبيه بالمضاف وكان منصوباً ، ولم يُركِّبوه مع الألف حتىٰ جَعَلُوهُ مبنيّاً علىٰ ضمٍّ مُقدَّر ، مع أنَّ الألفَ عِوَضٌ عن اللام ؟

ولعلَّ الفرقَ : هو أنَّ اللامَ عاملةٌ والشبيهَ بالمضاف عاملٌ ، فمدخولُ اللامِ يُشبِهُ المضافَ في مطلق العملِ الصادقِ بالعامليَّة والمَعْمُوليَّة ، بخلاف الألف ؛ فإنَّها لا عملَ لها ، فلم تُركَّبْ مع ما قبلَها .

لـٰكنَّ هـٰذا تكلُّفٌ غيرُ لائق ، وفي « الجاميِّ » : أنَّهُ أُعرِبَ مع اللام ؛ لكونها أضعفتْ شبهَهُ بالحرف ، بخلافه مع الألف[3] .

---

(١) أي : مع المضمر ، فكذا ما وقع موقعه ؛ وهو هنا المستغاث .

(٢) انظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٣٦٤ـ٣٦٥) .

(٣) انظر « الفوائد الضيائية » (١/ ٢٥٠) .

يُقالُ : (يا لَزَيدٍ لِعَمْرٍو) ، فيُجَرُّ المُستغاثُ بلامٍ مفتوحةٍ ، ويُجَرُّ المستغاثُ له بلامٍ مكسورة ، وفُتِحتْ معَ المُستغاثِ ؛ لأنَّ المُناديٰ واقعٌ مَوقِعَ المُضمَر ، واللامُ تُفتَحُ مع المُضمَر ؛ نحوُ : (لَكَ) ، و(لَهُ) .

٥٩٩ـ وٱفْتَحْ معَ المعطوفِ إنْ كرَّرتَ (يا) . . . .

بمعنىٰ (أهل) ؛ فليستْ حرفَ جرٍّ ؛ فأصلُهُ : (يا آلَ المُرْتَضَىٰ) ؛ فحُذِفَتِ الهمزةُ لكثرة الاستعمال ، فيكونُ مجروراً بالمضاف علىٰ هـٰذا الأخير .

❊ قوله : (فيُجَرُّ المُستغاثُ بلامٍ مفتوحةٍ) أَطْلَقَ في هـٰذا كالناظم ، وهوَ مُقيَّدٌ بكونه معَ غير ياء المُتكلِّم ، أمَّا معها : فتُكسَرُ اللامُ ؛ نحوُ : (يا لِي) ، والصحيحُ : أنَّ (يا لِي) حيثُ وَقَعَ مُستغاثٌ له ، والمُستغاثُ به محذوفٌ[1] .

❊ قوله : (وٱفْتَحْ) فعلُ أمرٍ ، ومفعولُهُ : محذوف ؛ أي : افتَحِ اللامَ .

❊ قوله : (معَ المعطوفِ) يجوزُ مع هـٰذا المعطوفِ إثباتُ اللامِ وحذفُها ، وقد اجتمعا في قوله[2] : [من الخفيف]

يـا لَعَطَّـافِنـا ويـا لَـرِيـاحٍ وأبـي الحَشْـرَجِ الفتـى النَّفَّـاحِ

❊ قوله : (يا لَعَطَّافِنا . . .) إلىٰ آخره : (عطَّاف) بتشديد الطاء ،

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٤٦١ـ٤٦٢) ، و« المساعد » (٢/ ٥٢٩ـ٥٣٠) .

(٢) أنشده سيبويه في « الكتاب » (٢/ ٢١٧) دون عزو ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٤١٠) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١١٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٦٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٧٠) ، =

وفي سوىٰ ذلكَ بالكسرِ ٱئْتِيَا . . . .

إذا عُطِفَ على المُستغاث مُستغاثٌ آخَرُ : فإمَّا أنْ تتكرَّرَ معه (يا) ، أو لا .

فإنْ تكرَّرتْ : لَزِمَ الفتحُ ؛ نحوُ : (يا لَزَيدٍ ويا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ) .

وإنْ لم تتكرَّرْ : لَزِمَ الكسرُ ؛ نحوُ : (يا لَزَيدٍ ولِعَمْرٍو لِبَكْرٍ) ، كما يلزمُ كسرُ اللامِ مع المُستغاثِ له ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وفي سوىٰ ذلكَ بالكسرِ ٱئْتِيَا) ؛ أي : وفي سوى المُستغاثِ والمعطوفِ عليه الذي تكرَّرتْ معه

فإنَّهُ أثبتَ اللامَ في قوله : (يا لَرياح) ، وحَذَفَها ممَّا بعدَهُ .

وقد اختلفوا فيما تتعلَّقُ به لامُ المُستغاثِ مِنْ أجله ؛ فقيل : بحرف النداء ، وقيل : بفعلٍ محذوف ؛ أي : أدعوكَ لزيد ، وقيل : بحالٍ محذوفةٍ ؛ أي : مَدْعُوّاً لزيد .

❀ قوله : (في سوىٰ ذلكَ) ؛ أي : التَّكْرارِ المفهومِ مِنْ قوله : (كرَّرتَ) ، والشارحُ ابنُ عقيلٍ جَعَلَ الإشارةَ راجعةً للمُستغاث والمعطوفِ

و(رِيَاح) براءٍ مكسورة فتحتيَّةٍ مُخفَّفة ، و(أبو الحَشْرَج) . . أسماءُ رجالٍ يَرْثِيهم الشاعرُ ، و(النَّفَّاح) : كثيرُ النَّفْحِ ؛ أي : الإعطاءِ ، كما في « القاموس »[1] ، وفيه أيضاً : (نَفَحَ الطِّيبُ : فاح)[2] .

= و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٦٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٤٣ـ١٧٤٤) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ١٥٤ـ١٥٥) .

(١) القاموس المحيط (١/ ٢٥٢) ، واللفظ فيه : (والنفَّاح : النفَّاع المنعم) .

(٢) القاموس المحيط (١/ ٢٥١) .

(يا) . . اكسرِ اللامَ وجوباً ؛ فتُكسَرُ معَ المعطوفِ الذي لم تتكرَّرْ معه (يا) ، ومعَ المُستغاثِ له .

٦٠٠ـ ولامُ ما ٱستُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ . . . .

عليه ، فيُحوِجُ إلىٰ تأويلِ (ذلك) بـ (المذكور) ؛ لصحَّة الإفرادِ في الإشارة ، بخلاف الأوَّلِ ؛ فإنَّهُ لا تكلُّفَ فيه ولا احتياجَ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (ولامُ . . .) إلىٰ آخره : (لام) : مبتدأٌ ، وجملةُ (عاقَبَتْ أَلِفْ) : خبرٌ ، و(أَلِفْ) : مفعولُ (عاقَبَتْ) ، ووقف عليها بالسكون علىٰ

❁ قوله : (فإنَّهُ لا تكلُّفَ فيه . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا أنَّهُ حينئذٍ يشملُ المُستغاثَ الأوَّل[1] . . فيدفعُهُ : أنَّهُ خارجٌ بقرينةِ قولِهِ : (إذا استُغيث اسمٌ . . .) إلىٰ آخره .

نعم ؛ يَرِدُ : أنَّهُ يُفِيدُ بمفهومه[2] عدمَ الكسر في المُستغاث له عندَ التَّكْرار ، وليس كذلك ؛ فالأَوْلىٰ : ما صَنَعَهُ الشارحُ المُفِيدُ اختصاصَ الكسرِ بالمعطوف بلا (يا) وبالمُستغاث له ، كُرِّرتْ (يا) أم لا ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (و« أَلِفْ » : مفعولُ « عاقَبَتْ » . . .) إلىٰ آخره : يُرجِّحُ هـٰذا : أنَّ الأصلَ عدمُ الحذف ، ويُرجِّحُ ما بعدَهُ : أنَّ اللامَ أصلٌ أو كالأصل ؛

---

(١) في (ك) : (وفيه) بدل (وأما) ، وهو متلائم مع الفرق الآتي .

(٢) في (ك) : (فيناقض قوله : « باللام مفتوحاً » ، مع أنه يفيد) بدل (فيدفعه . . . بمفهومه) ، والمخالفة فيها ظاهرة .

. . . . ومِثْلُـهُ اسـمٌ ذو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

تُحذَفُ لامُ المُستغاثِ ، ويُؤتىٰ بألفٍ في آخره عِوَضاً عنها ؛ نحوُ : (يا زيدَا لِعَمْرٍو) ، . . . .

لغة ربيعةَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ (ألف) فاعلَ (عاقبتْ) ؛ أي : عاقَبَتْها ألفٌ ـ أي : ناوبَتْها ـ مِنَ العُقْبة ؛ وهي النَّوْبة ؛ فالألفُ تجيءُ نوبةً واللامُ أخرىٰ .

❁ قوله : (ومِثْلُهُ اسمٌ. . .) إلىٰ آخره : (مِثْلُهُ) : خبرٌ مُقدَّم ، والضميرُ فيه : يعودُ إلى المُستغاث ، و(ذو) بمعنىٰ صاحبٍ : نعتٌ لـ(اسمٌ) ، وهو الذي سوَّغ الابتداءَ به ، كما قاله المُعرِبُ[1] ، وجملةُ (أُلِفْ) : نعتٌ لـ(تَعَجُّبٍ) .

❁ قوله : (نحوُ : يا زيدَا) يا : حرفُ نداء ، و(زيدا) : مُنادىً مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ على الدال مَنَعَ مِنْ ظهوره اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبة ، وقد صرَّح الشاطِبيُّ في (النُّدْبة) : بأنَّ ما يلحقُهُ الألفُ يُقدَّرُ فيه الضمُّ ، وعلىٰ قياسه فالضمُّ هنا مُقدَّرٌ ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ وياسينُ[2] .

لكَثْرة استعمالِها ، فينبغي إسنادُ المعاقبةِ إلى الألف وإن كانتْ مِنَ الجانبَينِ .

❁ قوله : (مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ. . .) إلىٰ آخره ؛ فيجوزُ في تابعه

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٢٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٩) ، حاشية ياسين على الألفية (٢/ ١٢٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٣٧٨) .

ومثلُ المُستغاثِ : المتُعجَّبُ منه ؛ نحوُ : (يا لَلدَّاهية !!) ، . . . .

فما نُقِلَ عن بعضهم ؛ مِنْ أَنَّهُ مبنيٌّ على الفتح ، وأنَّ توابعَهُ لا تُرفَعُ . . لا وجه له ، كما أفاده بعضُ شيوخِنا المُحققِّينَ[1] .

❀ قوله : (يا لَلدَّاهية !! . . .) إلىٰ آخره : المعنىٰ : تعالَ أيُّها الجنسُ ؛ فقد جاء وقتُكَ لِيَرىٰ عظمتَكَ ؛ تعجُّباً مِنَ الكَثْرة[2] ، و(الدَّاهية) : هي المصيبةُ ، أعاذنا اللهُ منها بفضله وكرمه .

الوجهانِ : الرفعُ إتباعاً لهٰذا الضمِّ المُقدَّر ، والنصبُ على المحلِّ ، كما يجوزانِ فيه عند عدم الألف .

❀ قوله : (فما نُقِلَ عن بعضهم ؛ مِنْ أَنَّهُ مبنيٌّ على الفتح . . .) إلىٰ آخره : قد علَّل ذلك البعضُ كونَ بنائِهِ على الفتح دون الضمِّ . . باقتضاء الألفِ فتحَ ما قبلَها ؛ أي : فناسبَ حينئذٍ : أنْ يكونَ البناءُ على الفتح لا علىٰ ضمٍّ مُقدَّر ؛ لِمَا فيه مِنَ التكلُّف ، ويُقوِّيه : أنَّ مِنَ العرب مَنْ يبني المنادى المفردَ على الفتح ؛ لأنَّها حركةٌ تُشاكِلُ حركةَ إعرابِهِ لو أُعرب .

❀ قوله : (وأنَّ توابعَهُ لا تُرفَعُ) لا يُنافي كونَ البدلِ والنسقِ الخالي مِنْ

---

(١) هو الإمام الحَفْنيُّ في « حاشيته على الأشموني » (٢/ق١٢٥) ، والقائل بالبناء على الفتح هو الرَّضِي والجامي ، كما نصَّ علىٰ ذلك الحَفْني ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص١٩) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٥٩) ، و« الفوائد الضيائية » (١/ ٢٥٢) .

(٢) وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ الاستغاثةَ غيرُ باقية ، بل هو مستعملٌ في محض التعجُّب ، ويحتملُ : أنَّها باقيةٌ مع إشراب اللفظ معنى التعجُّب ، لٰكنَّها ليستِ استغاثةً حقيقية ؛ لأنَّهُ ليس مُنادىً حقيقةً ـ كما صرَّح به الرَّضِيُّ ـ بل تنزيلاً . « خضري » (٢/ ٦٦٣) .

و(يا لَلْعجَبِ !!) ؛ فيُجَرُّ بلامٍ مفتوحةٍ كما يُجَرُّ المُستغاثُ ، وتُعاقِبُ اللامُ الألفَ في الاسم المُتعجَّبِ منه ؛ فتقولُ : (يا عَجَبَا لِزَيدٍ !!)[1] .

❁ قوله : (يا عَجَبَا لِزَيدٍ !!) ؛ أي : أدعوكَ لِزيدٍ لِيراكَ . انتهىٰ « شَنَوَاني »[2] .

(أل) [كالمُستقِلِّ][3] ؛ فتارةً يُبنىٰ وتارةً يُنصب .



---

(١) خاتمة : إذا وُقف على المُستغاث والمُتعجَّب منه مع الألف.. جاز إلحاقُها هاءَ السكت . « خضري » (٢/ ٦٦٤) .

(٢) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق١٢٥) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق٣٠) .

(٣) في (ط) : (كالمستقبل) .



(النُّدْبةُ)

* قوله : (النُّدْبةُ) بضمِّ النون ، هي لغةً : البكاءُ على الميِّت وتعديدُ مَحَاسِنِهِ ، وعُرْفاً : نداءُ المُتوجَّعِ منه ، أو المُتفجَّعِ عليه ، وهي مِنْ كلام النساء غالباً ، وتكونُ بياءٍ أو واو ، قال ابنُ يعيشَ : (هي نوعٌ مِنَ النداء ؛ فكلُّ مندوبٍ مُنادىً ، ولا عكسَ) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

ولا يُنافي هٰذا قولُ « التصريح » : (صورةُ المندوبِ صورةُ المُنادى المُخاطَب ، وليس مُنادىً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّكَ لا تريدُ أنْ يُجِيبَكَ ويُقبِلَ عليك ،

[النُّدْبةُ]

* قوله : (أَلَا ترىٰ أنَّكَ لا تريدُ أنْ يُجِيبَكَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو لم يطلبْ إقبالَهُ الإقبالَ الحقيقيَّ ، ولا الإقبالَ المجازيَّ الذي هو الإجابةُ ، بخلاف نحو[2] : [من مجزوء الكامل]

يـا ليـلُ طُـلْ يـا شـوقُ دُمْ　　　إنِّـي علـى الحـالَيـنِ صـابِـرْ

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٣) ، وانظر « شرح المفصل » (١/ ٣٦٠) .

(٢) البيت للبهاء زهير في « ديوانه » (ص١٢٤) .

. . . .

ومِنْ ثَمَّ منعوا في النداء : « يا غُلامَكَ » ؛ لأنَّ خطابَ أحدِ المُسمَّيَينِ يُناقِضُ خطابَ الآخَر ، ولا يُجمَعُ بين خطابَينِ) انتهىٰ[1] .

لأنَّ مُرادَ الأوَّلِ بكونه نوعاً مِنَ النداء ؛ يعني : صورةً ، وقولَهُ : (كلُّ مندوبٍ مُنادىً) ؛ أي : له أحكامُ المُنادىٰ ؛ فلا يُنافي أنَّهُ ليس منادىً حقيقةً .

فإنَّ طلبَ الإقبالِ موجودٌ وإن كان تخييلاً لمكنيَّة ؛ حيثُ شبَّه الليلَ بمَنْ يُطلَبُ إقبالُهُ ؛ بجامع تعلُّق القلبِ بإقبالِ كلٍّ ، أو حيثُ شبَّهه بناءً علىٰ تخيُّل ما يقعُ فيه مِنَ المحاسن صادراً منه بإنسان ؛ بجامعِ أنَّ كلّاً منهما يفعلُ ويتركُ وإنْ كان ذلك بالنسبة إلى المُشبَّه تخيُّليّاً ، وشبَّه الشوقَ بمَنْ يُطلَبُ إقبالُهُ كذلك ، أو شبَّهه بناءً علىٰ تخيُّل ما يحصلُ بسببه مِنَ الأسقام والآلام صادراً منه كذلك .

فقد وُجِدَ باعتبار اللفظ طلبُ إقبالِهِ وإن لم يوجد حقيقةً ، بخلاف المندوب ؛ فإنَّهُ لا طلبَ معه أصلاً ، هـٰذا بناء علىٰ منافاةِ كلامِهِ لِمَا نقله الفارِضيُّ عن ابن يعيشَ .

❁ قوله : (ومِنْ ثَمَّ منعوا في النداء . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وأجازوه في النُّدْبة .

❁ قوله : (يعني : صورةً) لا يخفىٰ ما فيه ، وقولُهُ : (أي : له أحكامُ المُنادىٰ) لا يخفىٰ أنَّ المُرادَ : له أحكامُ المُنادىٰ في الجملة ؛ إذ بعضُ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨١) .

الأحكام لا تثبتُ له ، وحينئذٍ : لا يصحُّ قولُهُ : (ولا عكسَ) ، ولو لم تُعتبَرِ الأحكامُ واعتُبرتِ الصُّورةُ . . لم يصحَّ أيضاً ، كما لا يخفىٰ .

فالوجهُ : أنَّ ابنَ يعيشَ جارٍ علىٰ ما ذَهَبَ إليه بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ المندوبَ مُخاطَبٌ بطَلَبِ الإقبالِ ؛ بناءً علىٰ تصوُّره حيّاً لضِنَّتهم به ، وإن كان يَرِدُ عليه نحوُ : (وا غلامَكَ) ، فتدبَّرْ[1] .

وصرَّح الرَّضِيُّ : بأنَّ المندوبَ مناديً مجازاً ؛ قال : (فإنَّكَ إذا قلتَ : « يا مُحمَّداهْ » فكأنَّكَ تُناديه وتقولُ له : تعالَ ؛ فإنِّي مشتاقٌ إليك ، وإذا قلتَ : « وا حُزْناهْ » كأنَّكَ تُناديه وتقولُ له : احضُرْ حتىٰ يعرفَكَ الناسُ فيَعذِرُوني فيك) انتهىٰ[2] .

وقولُهُ : (فكأنَّكَ تُناديه) ؛ أي : حقيقةً ؛ فلا يُنافي أنَّكَ تُناديه لا حقيقةً ، بل بطريق الكناية الاصطلاحيَّة عن شدَّة التعلُّقِ والمحبَّة بواسطة المَقام ، أو بطريق التخييل لمكنيَّة ؛ فإنَّهُ قد يُتخيَّلُ أنَّ ذلك الشخصَ هو الذي اختار الفراقَ ، وأنَّ له اختيارَ العود ، وأنَّهُ مُتمكِّنٌ منه ، فيُشبَّهُ في النفس بمَنْ يُنادىٰ حقيقةً ، وقد يُشبَّهُ بمَنْ يُنادىٰ ويُطلَبُ إقبالُهُ حقيقةً ؛ بجامع تعلُّقِ القلب بإقبال كلٍّ ، وإن كان تعلُّقُهُ بإقبال المُشبَّه علىٰ سبيل التمنِّي ؛ إذ إقبالُهُ مُحالٌ ، **والغرضُ بعد ذلك** : التَّفَجُّعُ ؛ أي : إظهارُ الفجيعة ؛ أي : الرَّزِيَّةِ والمُصيبةِ .

---

(١) في (ك) بدل قوله : (لا يخفىٰ . . . فتدبَّرْ) : (ولا يصحُّ أنْ يكونَ مُرادُهُ صورةً ، كما هو المُرادُ في العبارة الأولىٰ ؛ لأجلِ أنْ يصحَّ قولُهُ : « ولا عكس » ، تأمَّلْ) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٤٥) .

٦٠١ـ ما للمُنادَى ٱجْعَلْ لمندوبٍ وما نُكِّـرَ لـم يُنـدَبْ ولا مـا أُبهِمَـا

❀ قوله : (ما للمُنادىٰ) ما : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (اجعَلْ) ، و(للمُنادىٰ) بفتح الدال : في موضعِ الصِّلَةِ لـ (ما) .

❀ قوله : (وما نُكِّرَ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، وجملةُ (لم يُندَبْ) : خبرُهُ ، و(ما) في قوله : (ولا ما أُبهِمَا) : معطوفٌ على الضمير في (يُندَب) ، والتقديرُ : (والاسمُ الذي نُكِّرَ لم يُندَبْ ، ولا الاسمُ الذي أُبهِمَ) .

وقولُهُ : (وإذا قلتَ : « وا حُزْناهْ » كأنَّكَ تُناديه) ؛ أي : حقيقةً ، والواقعُ أنَّكَ تُناديه مجازاً تخييلاً لمكنيَّة ؛ بتشبيهه بمَنْ يُنادىٰ حقيقةً ؛ لتخيُّل أنَّ ما يترتَّبُ عليه مِنَ المضارِّ صادرٌ منه ، أو بتشبيهه بذلك ؛ بجامع تعلُّقِ القلب بإقبال كلٍّ ، والغرضُ بعدَ ذلك : التَّشَكِّي .

ولك في نحوِ : (وا رأساهْ) أنْ تجعلَهُ كنايةً اصطلاحيَّةً عن شدَّة الألمِ ؛ حتىٰ كأنَّهُ أَبطَلَ الانتفاعَ بالعضو وأَذْهَبَ العضو ، والمطلوبُ إقبالُهُ ، فينتقلُ مِنْ طلب إقباله إلىٰ عدم تأتِّي الانتفاع به في الحال ، ومِنْ ذلك بواسطة المَقام إلىٰ شدَّة الألم جدّاً ، والغرضُ بعدَ ذلك : التَّوَجُّعُ والتَّشَكِّي .

فالمندوبُ قد تعلَّق به في اللفظ طلبُ الإقبالِ وإن كان تخييلاً لمكنيَّة أو كان كنايةً اصطلاحيَّة ؛ فليس مطلوباً إقبالُهُ حقيقةً ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (معطوفٌ على الضمير في « يُندَب ») ؛ أي : لوجود الفصلِ بـ (لا) .

٦٠٢ـ ويُندَبُ الموصولُ بالذي ٱشتَهَرْ ‌ ‌ ‌ كـ (بئرَ زمزمٍ) يَلِي . . . .

ومحلُّ امتناعِ نُدْبةِ الذي نُكِّرَ : إذا كان مُتفجَّعاً عليه ، أمَّا إذا كان مُتوجَّعاً منه : فيجوزُ ؛ كما في نحو : (وا مُصِيبتاهْ) ، أفادَهُ بعضُ شيوخِنا[1] .

❃ قوله : (بالذي ٱشتَهَرْ) ؛ أي : به ؛ فالعائدُ محذوفٌ ، وهو شاذٌّ عندَ مَنِ اشترطَ اتِّفاقَ الحرفَينِ في المُتعلَّق ، لـٰكن أجازه الناظمُ مطلقاً مِنْ غير شرطٍ سوىٰ تَكْرارِ الحرف ، نقله عنه الشاطِبيُّ[2] .

❃ قوله : (كبئرَ) منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (حَفَرْ) .

❃ قوله : (منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ « حَفَرْ ») هـٰذا إنَّما يظهرُ في المثال في ذاته ، لا في كلام الناظم ، ثمَّ لعلَّ في كلام المُصنِّف حذفَ الواوِ مع ما عطفتْ ، معَ تقدير مضافٍ بقرينة كلامه ، والتقديرُ : (كبئر زمزم ووا مَنْ حَفَر) ؛ أي : كمجموعِ ذلك .

وأقربُ مِنْ هـٰذا : أنْ يكونَ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : (كجملةِ « بئر زمزم ») ؛ أي : كالجملةِ المشتملةِ علىٰ ذلك ، أو (كموصولِ بئرِ زمزمٍ يلي . . .) إلىٰ آخره .

أو يُقالُ : فيه قلبٌ ، والأصلُ : (كوا مَنْ حَفَرَ يليه بئر زمزم) .

---

(١) انظر « حاشية السيِّد البليدي » (٢/ق٨٣) ، و« حاشية الحفني » (٢/ق١٢٦) ، و« حاشية المدابغي » (٢/ق٣١) ، و« حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٦٦٧) .

(٢) المقاصد الشافية (٥/ ٣٨٤) ، وانظر ما سبق في (٢/ ١٦٢ـ ١٦٥) .

* قوله : (وا مَنْ حَفَرْ. . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ الموصولَ هنا مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ مَنَعَ مِنْ ظهوره اشتغالُ المحلِّ بسكون البناءِ الأصليِّ في محلِّ نصبٍ ، وهٰذا إن لم يُجعَلِ الموصولُ مِنْ قَبيل الشبيه بالمضاف ، وإلا فهو منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرة ، ولحاقُ الألفِ لم يُؤثِّرْ في الموصول شيئاً ؛ لعدم اتِّصال الألفِ به ، وهي إنَّما تُؤثِّرُ في الذي يلحقُهُ ؛ كـ (زمزم) ؛ ولهٰذا فتح .

وهو مُعرَبٌ مُقدَّرُ الجرِّ إن كان مصروفاً ، أو الفتحِ نائبِهِ إن كان ممنوعاً مِنَ الصرف ، ويُقدَّرُ الجرُّ في (المُطَّلب) مِنْ (عبد المُطَّلِباهْ) علىٰ قياسِ ما قاله ابنُ قاسمٍ في (عبد المَلِكاهْ) ، أفاده شيخُنا السيِّد نقلاً عن ياسينَ[1] .

وأصلُ (زَمْزم) : (زَمَّم) ، أُبدِلَتِ الميمُ الثانية زاياً ، قاله في « الفردوس »[2] .

ولك أنْ تقولَ : إنَّ قولَهُ : (كبئر زمزم) مثالٌ لقوله : (بالذي اشتهر) ؛ أي : بالصِّلَة التي اشتهرَ بها ، و(بئر زمزم) صِلَةٌ مِنْ حيثُ إنَّهُ جزؤُها ، وهو محلُّ التعيين .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق٨٣) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ١٨٢) .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ١٨٢) .

المندوبُ : هو المُتفجَّعُ عليه ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، والمُتوجَّعُ منه ؛ نحوُ : (وا ظَهْراهْ) .

ولا يُندَبُ إلا المعرفةُ ؛ فلا تُندَبُ : النكرةُ ؛ فلا يُقالُ : (وا رَجُلاهْ) ، ولا المُبهَمُ كاسم الإشارةِ ؛ نحوُ : (وا هٰذاهْ) ، ولا الموصولُ ، إلا إنْ كان خالياً مِنْ (أل) واشتَهَرَ بالصِّلَة ؛ كقولهم : (وا مَنْ حفَرَ بئرَ زَمْزَماهْ) .

٦٠٣ـ ومُنتهى المندوبِ صِلْهُ بالأَلِفْ ... مَتْلُـوُّهـا إنْ كـانَ مِثْلَهـا حُـذِفْ

❁ قوله : (المُتفجَّعُ عليه) التفجُّعُ : إظهارُ الحزنِ وقِلَّةِ الصبرِ عندَ نزولِ المصيبة . انتهىٰ « ياسين »[1] .

❁ قوله : (كاسم الإشارةِ) ، وكـ (أيٍّ) ؛ فلا يُقالُ : (وا أيُّها) ، وكالمُضمَر ؛ نحوُ : (وا أنتاهْ) .

❁ قوله : (إلا إنْ كان خالياً مِنْ « أل ») ، فإن كان مبدوءاً بها فهو ممنوعٌ اتِّفاقاً ، فلا يُقالُ : (وا الذي حَفَرَ بئرَ زَمْزماهْ) وإنِ اشتَهَرَتْ صِلَتُهُ ؛ إذ لا يُجمَعُ بينَ حرفِ النُّدْبةِ و(أل) .

❁ قوله : (صِلْهُ بالأَلِفْ) ؛ أي : المُسمَّاةِ بـ (ألف النُّدْبة) .

❁ قوله : (مَتْلُوُّها . . .) إلىٰ آخره : (مَتْلُوُّها) : مبتدأٌ ، وخبرُها :

---

(١) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٨١) .

٦٠٤ـ كذاكَ تنوينُ الذي بهِ كَمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها نِلْتَ الأَمَلْ

يلحقُ آخِرَ المُنادى المندوبِ ألفٌ ؛ نحوُ : (وا زيدَا لا تَبْعُدْ) ، ويُحذَفُ

جملةُ (حُذِفْ) ، **وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ ، ويجوزُ جَعْلُ (حُذِفْ) جوابَ** الشرط ، وجملةُ الشرطِ وجوابِهِ خبرَ المبتدأ ؛ فلا حَذْفَ حينئذٍ .

والمعنىٰ : أنَّ مَتْلُوَّ ألفِ النُّدْبةِ ـ أي : الذي قبلَ هـٰذه الألفِ ؛ وهو آخرُ المندوب ـ إن كان مثلَها ـ أي : ألفاً ـ حُذِفَ ؛ إذ لا يُمكِنُ اجتماعُ ألفَينِ ، فالمحذوفُ آخِرُ المندوب ، لا ألفُ النُّدْبة ؛ لأنَّها تَدُلُّ علىٰ معنىً ؛ وهو الدَّلالةُ على النُّدْبة .

❀ **قوله** : (**كذاكَ تنوينُ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : حَذْفُ تنوينِ الاسمِ الذي كَمَلَ به حالَ كونِهِ كائناً مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها . . كذاك .

❀ **قوله** : (**كَمَلْ**) بفتح الميم علىٰ أفصحِ اللُّغات .

❀ **قوله** : (**نِلْتَ الأَمَلْ**) بفتح التاء : جملةٌ دعائيَّةٌ مستأنفةٌ .

❀ **قوله** : (**لا تَبْعُدْ**) **بفتح العين المُهمَلة** : مضارعُ (بَعِدَ) بكسرها ؛ مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ **بمعنىٰ** : **هَلَكَ** ، **أو بضمِّها** : مضارعُ (بَعُدَ) بضمِّها أيضاً ؛ مِنْ البُعْد ضد القُرْب .

❀ **قوله** : (**وهو الدَّلالةُ على النُّدْبة**) **الصوابُ** : حذفُ (الدَّلالة) و(علىٰ) ، **كما هو واضحٌ** .

❀ **قوله** : (**أي : حَذْفُ تنوينِ . . .**) إلىٰ آخره : **المُناسِبُ** : حَذْفُ لفظِ (حَذْفُ) .

ما قبلَها : إنْ كان ألفاً[1] ؛ كقولك : (وا مُوساهْ) ؛ فحُذفت ألفُ (موسىٰ) وأُتي بالألف للدَّلالة على النُّدْبة ، أو كان تنويناً في آخِرِ صِلَةٍ أو غيرها ؛ نحوُ :

❀ قوله : (وا مُوساهْ) لا يَبعُدُ تقديرُ الضمِّ على الألف المحذوفة ، كما ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ[2] ، ونازعَ ياسينُ في ذلك ؛ فقال : (إنَّ التحقيقَ : بناؤُهُ على الفتح على الألف المحذوفةِ لا على السين ؛ لأنَّ آخِرَ الاسمِ إنَّما هو الألف ، والبناءُ كالإعراب مِنْ أحوال الأواخر) انتهىٰ[3] .

قلتُ : ما قاله ابنُ قاسمٍ هو الظاهرُ ؛ لأنَّهُ لا وجهَ لبنائه على الفتح ، فتدبَّرْ[4] .

❀ قوله : (لأنَّ آخِرَ الاسمِ. . .) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ لقوله : (لا على السين) .

---

(١) أي : ليِّنةً ؛ سواءٌ كانت جزءَ كلمةٍ ؛ كالمقصور ، أو كلمةً مُستقلَّة ؛ كالألف المنقلبة عن ياء المُتكلِّم ، وأمَّا الهمزةُ فلا تُحذف ، بل تقعُ بعدَها ألف الندبة ؛ كـ(وا زكرياآهْ) ، وأجاز الكُوفيُّون حذفَها ، فتُحذف الألفُ قبلها أيضاً ؛ لالتقائها مع ألف النُّدْبة . « خضري » (٢/٦٦٦) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٨٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٨٣) .

(٣) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/٦٦٩) ، وزاد في « حاشيته على التصريح » (٢/١٨٣) : (وليس الضمَّ المُقدَّرَ ، كما قال الشِّهابُ القاسميُّ ؛ لأنَّ المندوبَ المختومَ بالألف مبنيٌّ على الفتح كما تقدَّم. . .) ، والشِّهابُ القاسميُّ : هو الإمام الشهير شهاب الدين بن قاسم العبَّادي السابقُ كلامُهُ في صدر هـٰذه القولة .

(٤) وأجاز الكُوفيُّونَ قلبَ ألفه ياءً ؛ فقالوا : (يا مُوسَيَاهْ) . « خضري » (٢/٦٦٦) .

(وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهْ) ، ونحوُ : (وا غُلامَ زيداهْ) .

٦٠٥ـ والشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجانِسَا . . . .

❀ قوله : (وا مَنْ حَفَرَ بئرَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مثالٌ للصِّلَة ، **والأصلُ** : (زمزمٍ) بالتنوين ؛ فحُذِفَ التنوينُ مِنْ آخر الصِّلَة لأجل ألفِ النُّدْبة ، **والأحسنُ** : عدمُ الصرف في (زمزم) باعتبار البُقْعة ؛ فلا يكونُ فيه تنوينٌ ، ولـٰكنَّهُم اعتبروا المكانَ فصَرَفُوهُ ، **والمثالُ الجيِّدُ** : (وا مَنْ ضَرَبَ غلامَ زيداهْ) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

فعلىٰ مَنْعِ صَرْفِ (زمزم) : يكونُ تنوينُهُ مُقدَّراً ، كما في « التصريح »[2] .

❀ قوله : (ونحوُ : « وا غلامَ زيداهْ ») هـٰذا مثالٌ لغير الصِّلَة ، وأصلُهُ : (وا غلامَ زيدٍ) ؛ فحُذِفَ التنوينُ لأجل حرفِ النُّدْبة .

❀ قوله : (والشَّكْلَ حَتْماً . . .) إلىٰ آخره : (الشَّكْل) : بمعنى الحركةِ ؛ مفعولٌ لمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (أَوْلِهِ) ، و(حَتْماً) ؛ أي : لازماً ؛ حالٌ مِنْ هاء (أَوْلِهِ) ، أو مِنَ (الشَّكْل) ، أو نعتٌ لمحذوف ؛ أي : أَوْلِ الشكلَ حرفاً مُجانِساً له إيلاءً لازماً ، وقولُهُ : (أَوْلِهِ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (أَوْلىٰ يُولِي) مبنيٌّ

❀ قوله : (حالٌ مِنْ هاء « أَوْلِهِ ») فيه : أنَّ الحالَ قَيْدٌ في عاملها ، ولا معنىٰ للتقييد .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٣) .

إنْ يَكُـنِ الفتـحُ بـوَهْـمٍ لابِسَـا

إذا كان آخِرُ ما تلحقُهُ ألفُ النُّدْبة فتحةً . . لَحِقَتْهُ ألفُ النُّدْبةِ مِنْ غير تغييرٍ لها ؛ فتقولُ : (وا غلامَ أحمداهْ) ، وإن كان غيرَ ذلك وَجَبَ فتحُهُ ؛ إلا إنْ أَوقَعَ في لَبْسٍ .

فمثالُ ما لا يُوقِعُ في لَبْسٍ : قولُكَ في (غُلام زيد) : (وا غُلامَ زيداهْ) ، وفي (زيد) : (وا زيداهْ) .

ومثالُ ما يُوقِعُ فتحُهُ في لَبْس : (وا غُلامَهُوهْ) ، (وا غُلامَكِيهْ) ، وأصلُهُ : (وا غُلامَكِ) بكسر الكاف ، (وا غُلامَهُ) بضمِّ الهاء ؛ فيجبُ قلبُ

علىٰ حذف الياء ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : مفعولُهُ الأوَّلُ ، و(مُجانِسَا) : مفعولُهُ الثاني .

❀ قوله : (إنْ يَكُن) جوابُ الشرط : محذوفٌ للضرورة ؛ لكونِ الشرطِ مضارعاً ، و(الفتح) : اسمُ (يكن) ، و(لابِسَا) ـ أي : خالطاً ـ : خبرُها ، وقولُهُ : (بوَهْمٍ) بسكون الهاء : مُتعلِّقٌ به ، والباءُ : للسببيَّة .

والوَهْمُ ـ مصدرُ (وَهَمَ) مِنْ باب (وَعَدَ) ـ : ذهابُ ظَنِّ الإنسانِ إلى الشيء وهو يريدُ غيرَهُ ، وأمَّا (وَهِمَ) في الحساب : فهو بكسر الهاء ، والمصدرُ بالفتح ؛ مثلُ : (غَلِطَ يَغلَطُ) وزناً ومعنىً .

❀ قوله : (مفعولُهُ الأوَّلُ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (أَوْلِ) بمعنىٰ (أَعْطِ) ، أمَّا لو كان بمعنىٰ (أَتْبع) ـ كما هو الظاهرُ ـ . . فحقُّهُ العكسُ .

ألفِ النُّدْبة بعدَ الكسرةِ ياءً ، وبعدَ الضمَّةِ واواً ؛ لأنَّكَ لو لم تفعل ذلك وحذفتَ الضمَّةَ والكسرةَ ، وفتحتَ وأتيْتَ بألفِ النُّدْبةِ فقلتَ : (وا غُلامَكاهْ) (وا غُلامَهاهْ) . . لالتبسَ المندوبُ المضافُ إلىٰ ضمير المخاطبةِ بالمندوب المضافِ إلىٰ ضمير المخاطب ، والتبسَ المندوبُ المضافُ إلىٰ ضمير الغائبِ بالمندوب المضافِ إلىٰ ضمير الغائبة .

وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (والشَّكْلَ حَتْماً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إذا شُكِلَ آخرُ المندوبِ بفتحٍ أو ضمٍّ أو كسرٍ . . فأَوْلِهِ مُجانِساً له مِنْ واوٍ أو ياء إن كان الفتحُ مُوقِعاً في لَبْسٍ ؛ نحوُ : (وا غُلامَهُوهْ) ، (وا غُلامَكِيهْ) ، وإن لم يكنِ الفتحُ مُوقِعاً في لَبْسٍ . . فافتَحْ آخِرَهُ وأَوْلِهِ ألفَ النُّدْبة ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، و(وا غُلامَ زيداهْ) .

٦٠٦ـ وواقِفاً زِدْ هاءَ سكتٍ إنْ تُرِدْ وإنْ تَشَأْ فالمَدُّ والها لا تَزِدْ

---

* قوله : (وواقِفاً) هـٰذا حالٌ مِنْ فاعل (زِدْ) ، وهو مُتعدٍّ لاثنَينِ ؛ أوَّلُهُما : (هاءَ) بالمدِّ ، والثاني محذوفٌ .

* قوله : (فالمدُّ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ، و(الها) : مفعولٌ مُقدَّم

---

* قوله : (أوَّلُهُما : « هاءَ » بالمدِّ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ظاهر[1] .

* قوله : (خبرُهُ : محذوفٌ) ؛ أي : فالمدُّ كافٍ ، وإلىٰ هـٰذا يُشِيرُ صنيعُ

---

(١) والمُحشِّي تبع في إعرابه الشيخَ خالداً الأزهري في « التمرين » (ص١٢٤) .

أي : إذا وُقِفَ على المندوبِ لَحِقَهُ بعدَ الألفِ هاءُ السكتِ ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، أو وُقِفَ على الألف ؛ نحوُ : (وا زيدَا) ، ولا تثبتُ الهاءُ في الوصل إلا ضرورةً ؛ كقوله[1] : [من الهزج]

٣١٥ـ أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وعَمْرُو بنَ الزُّبَيْرَاهُ

بقوله : (لا تَزِدْ) ، ويجوزُ نصبُ (المد) على أنَّهُ مفعولٌ لـ (تَزِدْ)[2] ، و(الها) معطوفٌ عليه ، والتقديرُ : (وإن تَشَأْ فلا تَزِدِ المَدَّةَ والهاءَ) .

❋ قوله : (هاءُ السكتِ) تُسمَّىٰ أيضاً : (هاءَ الاستراحة) انتهىٰ « زكريَّا »[3] .

❋ قوله : (أَلَا يا عَمْرُو . . .) إلىٰ آخره : هو من الهَزَج ، و(عمرُو) : مندوبٌ ، و(عَمْراه) : تأكيدٌ له ، . . . .

الشارح ، وفائدةُ الإخبارِ بأنَّ المدَّ كافٍ : دَفْعُ تَوَهُّمِ عدمِ كفايتِهِ ، وأنَّهُ لا بدَّ معه مِنْ شيءٍ آخَرَ غيرِ الهاء .

❋ قوله : (ويجوزُ نصبُ « المد » . . .) إلىٰ آخره : هو أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ فيه دَفْعُ إيهامِ الوجوبِ الحاصلِ مِنْ قوله : (ومُنتهى المندوبِ صِلْهُ بالألف) .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٤١٦) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٤٢٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٥٣٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٤٠٢ـ٤٠٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٤٨ـ١٧٤٩) .

(٢) وضُبط كذلك في (ل) ، وهو بالرفع بناء علىٰ حلِّ ابن الناظم (ص ٤٢٢) ، وقدَّمه في « التمرين » (ص ١٢٤) على النصب .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٢٥) .

٦٠٧ـ وقائلٌ (وا عَبْدِيَا) (وا عَبْدَا) مَنْ في النِّدا اليا ذا سكونٍ أَبْدَىٰ

والشاهدُ فيه : تحريكُ الهاءِ في (عَمْراه) و(الزُّبَيراه) .

❁ قوله : (وقائلٌ . . .) إلىٰ آخره : (قائلٌ) : خبرٌ مقدَّم عن قوله : (مَنْ في النِّدا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذي أَبْدىٰ في النداء الياءَ ساكنةً . . قائلٌ في النُّدْبة : (وا عَبْدِيَا) ، (وا عَبْدَا) .

❁ قوله : (وا عَبْدِيَا) بفتح الياء لألف النُّدْبة ، وقولُهُ : (وا عَبْدَا) بحذف الياء لالتقاء الساكنَينِ ، وهٰذا ونحوُهُ منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ مَنَعَ مِنْ ظهورها الفتحةُ لأجل ألف النُّدْبة ، وليس بمبنيٍّ ؛ لأنَّهُ مُضافٌ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (والشاهدُ فيه : تحريكُ الهاءِ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ مِنْ وجهَينِ :

الأوَّل : أنَّ الشاهدَ فيه ؛ مِنْ حيثُ الإتيانُ بالهاء في مَحَلِّ الوصل ، مع أنَّهُ لا يُؤتىٰ بها إلا في محل الوقف ، لا في التحريك كما قال .

الثاني : أنَّ الشاهدَ إنَّما هو في الشطر الأوَّل فقط ، لا في الثاني أيضاً كما قال ؛ لأنَّ الضَّرْبَ محلُّ وقفٍ ، بخلاف العَرُوضِ .

وما قاله بعضُ الأفاضلِ ؛ مِنْ أنَّهُ لا شاهدَ في الأوَّل أيضاً ؛ لأنَّ العَرُوضَ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٨٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٨٤) .

أي : إذا نُدِبَ المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم علىٰ لغةِ مَنْ سكَّن الياءَ . . قيل فيه : (وا عبدِيَا) بفتح الياء وإلحاقِ ألفِ النُّدْبة ، أو : (يا عبدَا) بحذف الياء وإلحاقِ ألفِ النُّدْبة .

وإذا نُدِبَ علىٰ لغةِ مَنْ يحذفُ الياءَ ويستغني بالكسرة ، أو يَقلِبُ الياءَ ألفاً والكسرةَ فتحةً ويحذفُ الألفَ ويستغني بالفتحةِ ، أو يَقلِبُها ألفاً ويُبقِيها . . قيل : (وا عبدَا) ليس إلَّا .

❀ قوله : (قيل فيه : « وا عبدِيَا » . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّهُ إذا نُدِبَ علىٰ لغةِ مَنْ حَذَفَ الياءَ : فإن كان ما قبلَها مفتوحاً . . أُقِرَّتِ الفتحةُ علىٰ حالها ، وأُتِيَ بألف النُّدْبة ، وإن كان مكسوراً أو مضموماً . . جُعِلَ بدلَ الضمَّةِ والكسرةِ فتحةٌ ، وزِيدَتِ الألفُ .

وعلىٰ لغةِ مَنْ أَبْدَلَ الياءَ ألفاً : حُذِفَتِ الألفُ المُبدَلة ، وزِيدَتْ ألفُ النُّدْبة ، كما يُفعَلُ ذلك بالمقصور .

وعلىٰ لغةِ مَنْ أَثْبتَ الياءَ مفتوحةً : زِيدَتِ الألفُ ، ولم يُحتَجْ إلىٰ عمل ثانٍ ؛ لأنَّ الياءَ مُتهيِّئةٌ بالفتحة لمباشرة الألف .

المُصرَّعةَ بمنزلة الضرب ، فهي محلُّ وقفٍ أيضاً[1] . . مردودٌ بأنَّها ليستْ مُصرَّعةً ؛ إذ التصريعُ في اصطلاحهم : تغييرُ العَرُوضِ بزيادةٍ أو نقصٍ لأجل موافقة الضرب ، مع أنَّ هـٰذه العَرُوضَ لا تغييرَ فيها أصلاً لا بزيادةٍ ولا نقص ، فهي صحيحةٌ ؛ إذ يجبُ صحَّةُ العَرُوضِ في بحر الهَزَج .

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٦٧) .

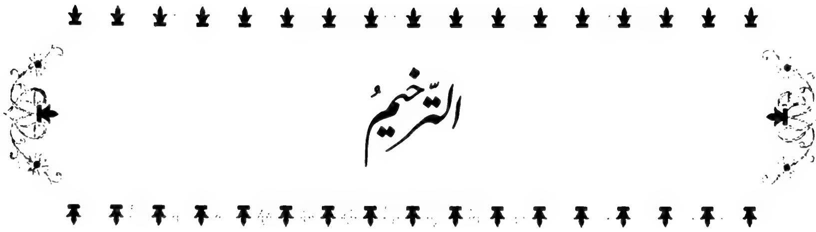
وإذا نُدِبَ علىٰ لغةِ مَنْ يفتحُ الياءَ . . يُقالُ : (وا عبدِيَا) ليس إلَّا .

فالحاصلُ : أنَّهُ إنَّما يجوزُ الوجهانِ ـ أعني : (وا عبدِيَا) (وا عبدَا) ـ علىٰ لغةِ مَنْ سكَّن الياءَ فقط ، كما ذَكَرَ المُصنِّفُ ، واللهُ أعلم .

وعلىٰ لغةِ مَنْ يُثبِتُ الياءَ ساكنةً : جاز حذفُ الياءِ لالتقاء الساكنَينِ ، وإبقاؤُها مفتوحةً . انتهىٰ « تصريح »[1] ، والله أعلم .



(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٣) .



. . . .

(الترخيمُ)

❁ قوله : (الترخيمُ) هو ثلاثةُ أنواعٍ : ترخيمُ النداءِ ، وترخيمُ الضرورةِ ، وهما مذكورانِ في هـٰذا الباب ، وترخيمُ التصغيرِ ، وسيأتي في (باب التصغير)[1] .

فائدة

[في أنَّهُ لا بأسَ بترخيم الاسمِ إذا لم يتأذَّ به صاحبُهُ]

لا بأسَ بترخيم الاسم إذا لم يتأذَّ صاحبُهُ ؛ فقد ثَبَتَ أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم رَخَّمَ أسماءَ جماعةٍ من أصحابه ؛ كـ (أبي هِرٍّ) و(عائش) ، ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ

[الترخيم]

❁ قوله : (وترخيمُ التصغيرِ) هو حذفُ الزوائدِ عندَ التصغير ؛ كقولهم في (أسود) : (سُوَيد) .

❁ قوله : (كـ « أبي هِرٍّ ») هـٰذا ينقضُ قولَ النُّحاة : إنَّهُ يُشترَطُ في الترخيم عدمُ التركيب الإضافيِّ ؛ علىٰ أنَّ هـٰذا ليس ترخيماً ، بل تسميةٌ باسمٍ آخَرَ ،

---

(١) انظر (٥/٣٥٣ـ٣٥٤) .

في « شرح العُباب »[١] .

❁ قوله : (ترخيماً ٱحْذِفْ) يجوزُ أنْ يكونَ (ترخيماً) مفعولاً له ؛ أي :

كما لا يخفىٰ ، وفي بعض النسخ : (كأبي هُرَيرةَ) ، ويُمكِنُ علىٰ هـٰذه النسخة أنْ يُرادَ اسمٌ آخَرُ لأبي هُرَيرةَ لا تركيبَ فيه ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (مفعولاً له) فيه ـ كما قيل ـ : أنَّهُ يلزمُ عليه تعليلُ الشيءِ بنفسه ؛ لأنَّ المعنى : احْذِفْ آخِرَ المنادىٰ لأجل الترخيم الذي هو حذفُ آخِرِ المنادىٰ ، مع أنَّهُ ليس قلبيّاً ، فإن قُدِّرتِ الإرادةُ كان فيه رِكَّةٌ[٢] ، وكذا لو جُعل عِلَّةً للطلب .

وقد يُقالُ : لا يلزمُ تعليلُ الشيء بنفسه ؛ لأنَّ الترخيمَ بالمعنى المقصودِ في هـٰذا الباب ليس هو مُجرَّدَ ما ذكر ، بل هو حذفُ آخِرِ المنادىٰ للتخفيف مِنْ حيثُ هو آخِرُ المنادىٰ ؛ فالتعليلُ مِنْ تعليل العامِّ بالخاصِّ ، ومحطُّ التعليل جهةُ الخصوص ؛ فكأنَّهُ قال : (احذفْ آخِرَ المنادىٰ لأجل الترخيم) ؛ أي : لأجل التخفيف بذلك الحذف مِنْ حيثُ كونُ المحذوف آخِرَ المنادىٰ ، لا لأجل الإعلالِ ، ولا لأجل التخفيفِ بدون تلك الحيثيَّة .

---

(١) الإيعاب (٣/ق٣٢٦) مخطوطة الأزهرية برقم : (٢٢٧٧) ، وترخيم أبي هريرة : رواه البخاري (٢٨٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وترخيم عائشة : رواه البخاري (٣٧٦٨) ، ومسلم (٢٤٤٧/ ٩١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٥٥) .

احْذِفْ لأجل الترخيم ، أو حالاً ؛ أي : احْذِفْ في حال كونِكَ مُرخِّماً ، أو ظرفاً على حذف مضافٍ ؛ أي : احْذِفْ وقتَ الترخيم ، **ويحتملُ** ـ كما قال المُراديُّ ـ : أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً وناصبُهُ (احْذِفْ) ؛ لأنَّهُ يُلاقِيهِ في المعنى ؛ أي : في الجملة[1] ، وإلَّا فالحذفُ أَعَمُّ مِنَ الترخيم .

ثمَّ ظَهَرَ أنَّ المقصودَ بقوله : (ترخيماً احْذِفْ . . .) إلى آخره : الإشارةُ للتعريف ؛ فالحيثيَّةُ ملحوظةٌ فيه ؛ أي : مِنْ حيثُ إنَّهُ آخِرُ المنادى ؛ فكأنَّهُ قال : (احْذِفْ آخِرَ المنادى مِنْ حيثُ إنَّهُ آخِرُ المنادى لأجل الترخيمِ الذي هو حذفُ آخِرِ المنادى مِنْ حيثُ إنَّهُ آخِرُ المنادى ، ولا يكونُ إلا للتخفيف) ؛ فهو تعليلُ الشيءِ بنفسه ، **فافْهَمْ** .

❁ **قوله : (أو حالاً)** ؛ أي : لازمةً ؛ لفهمها مِنَ العامل ؛ وهو (احذف) ، وتقديرُ الإرادةِ لا يمنعُ اللزوم .

❁ **قوله : (أي : احْذِفْ وقتَ الترخيم)** ؛ أي : وقتَ جوازِهِ باجتماع شروطِهِ ؛ ففي الكلام تقديرُ مضافٍ آخَرَ ، فلا يلزمُ تحصيلُ الحاصل .

❁ **قوله : (أي : في الجملة)** ناظرٌ لـ (احْذِفْ) بقَطْعِ النَّظَرِ عن المفعول ؛ أخذاً من التعليل ، وإلا لو نُظِرَ له لكانتِ المُلاقاةُ في المعنى كُلِّيَّةً لا جُمْلِيَّةً .

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١١٢٦) .

الترخيمُ في اللغة : ترقيقُ الصوتِ[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

٣١٦ـ لها بَشَرٌ مِثْلُ الحريرِ ومَنطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

أي : رقيقُ الحَوَاشِي .

وفي الاصطلاح : حَذْفُ أواخِرِ الكَلِمِ في النداء[3] ؛ نحوُ : (يا سُعَا) ، والأصلُ : (يا سُعَادُ) .

❀ قوله : (ترقيقُ الصوتِ) ؛ أي : تسهيلُهُ وتليينُهُ .

❀ قوله : (لها بَشَرٌ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (لها) : راجعٌ لـ (ميَّ) اسمِ محبوبةِ الشاعر ، وقد تقدَّم ذِكْرُها في قوله[4] :

أَلَا يا اَسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلىٰ ولا زالَ مُنهَلّاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ

وبعدَ البيتِ المذكورِ :

. . . .

---

(١) وهي تسميةٌ قديمة ، ومنه : ما رُوي : أنَّهُ قيل لابن عباس رضي الله عنه : إنَّ ابنَ مسعود قرأ : (ونادَوْا يا مالِ) ، فقال : ما أَشْغَلَ أهلَ النارِ عن الترخيم !! انظر « الكشاف » (٤/ ٢٦٤) ، و« تفسير القرطبي » (١٦/ ١١٦ـ١١٧) .

(٢) البيت لذي الرُّمَّة في «ديوانه» (١/ ٥٧٧) ضمن قصيدة طويلة سبق الحديث عنها في (٢/ ٣٧٠ـ ٣٧١)، وهو من شواهد : « شرح المفصل » (١/ ٣٧٤)، و«المقاصد الشافية» (٥/ ٤٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٦٠ـ ١٧٦١) .

(٣) هٰذا أحدُ أنواع الترخيم، وهو المقصودُ هنا، والثاني : ترخيمُ الضرورة، وسيأتي في (٤/ ٥٤٤ـ ٥٤٦) ، والثالث : ترخيمُ التصغير ، وسيأتي في بابه في (٥/ ٣٥٣ـ ٣٥٤) ، والتعريفُ العامُّ لها : حذفُ أواخرِ الكَلِمِ علىٰ وجهٍ مخصوص . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٦٩).

(٤) وفي هٰذا البيت شاهدٌ سبق الحديث عنه في (باب كان) انظر (٢/ ٣٧٠ـ ٣٧١) .

وعينـانِ قـالَ اللهُ كُـونـا فكـانَتَـا   فَعُولانِ بالألْبابِ ما تَفْعَلُ الخمرُ[1]

وأراد بالبَشَر : ظاهرَ الجِلْد ، والشاهدُ : في (رَخِيمُ الحَوَاشِي) ؛ فإنَّهُ بمعنىٰ : لَيِّن نواحي الكلام ؛ فإنَّ الحواشيَ جمعُ (حاشِيَة) ؛ كـ(ناحِيَة) لفظاً ومعنىً ، و(الهُرَاء) بضمِّ الهاء وتخفيفِ الراء المُهمَلة : الكثيرُ مِنَ الكلام بلا معنىً ، و(النَّزْر) بالنون والزاي : القليلُ .

ومُرادُهُ : أنَّ كلامَها ليس كثيراً بلا فائدةٍ ، ولا قليلاً مُخِلّاً ، بل بَيْنَ ذلك ، ويُروىٰ : (ولا هَذْرُ) ؛ أي : كثيرُ الكلام ؛ يُقال : (رجلٌ مِهْذارٌ) ؛ أي :

---

(١) وقولُهُ : (فَعُولانِ) هو خبرُ مبتدأٍ محذوف ؛ أي : هما فعولانِ ، وقولُهُ : (كُونا فكانَتَا) ؛ أي : احدُثا فحَدَثَتَا ؛ فـ(كان) في كليهما تامَّةٌ ، ولهـٰذا البيت قصَّةٌ حكاها ابنُ جنِّي في « الخصائص » (٣/ ٣٠٢) ؛ وهي أنَّ الفرزدقَ حضر مجلسَ ابنِ أبي إسحاقَ ، فقال له : كيف تُنشِدُ هـٰذا البيتَ ؟ فذَكَرَهُ ، فقال الفرزدقُ : كذا أُنشِدُ ؛ أي : كما أنشدتَهُ أنتَ ، فقال ابنُ أبي إسحاقَ : ما كان عليكَ لو قلتَ : (فعولَينِ) ؟! فقال الفرزدقُ : لو شئتُ أنْ أسبحَ لسبحتُ ، ونهض ، فلم يعرفْ أحدٌ في المجلس ما أراد بقوله : (لو شئتُ أنْ أسبحَ لسبحتُ) ؛ أي : لو نَصَبَ لأَخْبَرَ أنَّ الله خلقهما وأمرهما أنْ تفعلا ذلك ، وإنَّما أراد : أنَّهُما تفعلانِ بالألباب ما تفعلُ الخمر ، ثمَّ قال ابنُ جنِّي : (كان) هنا تامَّةٌ غيرُ محتاجةٍ إلى الخبر ؛ فكأنَّهُ قال : وعينانِ قال الله : احدُثا فحَدَثَتَا ، أو اخرُجا إلى الوجود فخَرَجَتَا .

وقولُهُ : (أنْ أسبحَ لسبحتُ) يجوز أنْ يُقرأَ الفعلانِ : إمَّا بتخفيف الباء مِنَ السباحة ؛ أي : لو أردتُ أنْ أخوضَ فيما لا يعني ، وأَسْبَحَ في لُجَّة الحَدْسِ والتخمينِ والجهلِ بلا معرفةٍ . . لفعلتُ ، وإمَّا بتشديدِها مِنَ التسبيح ؛ أي : لو شئتُ أنْ أُسبِّحَ اللهَ تعالىٰ تعجُّباً مِنْ جهلك . . لفعلتُ . انظر « فيض نشر الانشراح » (٢/ ٩٦٢) .

٦٠٩ـ وجَوِّزَنْهُ مطلقاً في كلِّ ما أُنِّثَ بالها والذي قد رُخِّمَا
٦١٠ـ بحَذْفِها وَفِّرْهُ بعدُ واحْظُلَا ترخيمَ ما مِنْ هٰذهِ الها قد خَلَا
٦١١ـ إلَّا الرُّباعيَّ فما فوقُ العَلَمْ دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَمْ

كثيرُ الكلامِ بغير فائدةٍ ؛ فيكونُ بمعنىٰ هُراء .

❀ قوله : (وجَوِّزَنْهُ) ؛ أي : جوِّزِ الترخيمَ ، و(مطلقاً) : حالٌ مِنَ الهاء .

❀ قوله : (وَفِّرْهُ) بتشديد الفاء : أمرٌ مِنْ (وَفَّرَهُ تَوْفيراً) ؛ بمعنىٰ : أَتَمَّهُ وأَكْمَلَهُ ، والمُرادُ : لا تَحذِفْ منه شيئاً بعدَ حذفِ الهاء ولو كان ليِّناً ساكناً مُكمِّلاً أربعةً فصاعداً .

❀ قوله : (واحْظُلَا) بالظاء المُشَالة : أمرٌ مُؤكَّدٌ بالنون الخفيفة ، أُبدِلَتْ ألفاً في الوقف ؛ أي : امْنَعَنْ ترخيمَ . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (إلا الرُّباعيَّ) منصوبٌ على الاستثناء .

❀ قوله : (فما فوقُ) فوقُ : مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لقطعه عن الإضافة ونيَّةِ معنى المضاف إليه ، وهو صِلَةُ (ما) .

❀ قوله : (العَلَمْ) بدلٌ مِنَ (الرُّباعيَّ) ، وقولُهُ : (دونَ إضافةٍ) : في موضع الحال مِنَ (الرُّباعيَّ) ؛ أي : حالَ كونِهِ كائناً دونَ إضافةٍ . . . إلىٰ

❀ قوله : (ولو كان ليِّناً ساكناً مُكمِّلاً . . .) إلىٰ آخره ؛ كـ (يا أَرْطا) في (أَرْطاة) .

لا يخلو المُنادىٰ : مِنْ أنْ يكونَ مُؤنَّثاً بالهاء ، أو لا .

فإنْ كان مُؤنثاً بالهاء : جاز ترخيمُهُ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان عَلَماً ؛ كـ (فاطمةَ) ، أو غيرَ علمٍ ؛ كـ (جارية) ، زائداً علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ كما مُثِّلَ ، أو علىٰ ثلاثة أحرفٍ[1] ؛ كـ (شاة) ؛ فتقولُ : (يا فاطِمُ) ، ويا (جارِيُ) ،

آخره ، و(إسناد) : معطوفٌ علىٰ (إضافة) ، و(مُتَمْ) : اسمُ مفعولٍ مِنْ (أَتْمَمْتُ) ، وهو صفةٌ لـ (إسناد) ، والتقديرُ : (امنَعْ ترخيمَ المُنادى الذي خلا مِنْ هـٰذه الهاءِ ، إلا العَلَمَ الرُّباعيَّ فالذي فوقَهُ حالَ كونِهِ دونَ إضافةٍ ودونَ إسنادٍ مُتَمٍّ)[2] .

❁ قوله : (أي : سواءٌ كان عَلَماً ؛ كـ « فاطمةَ » . . .) إلىٰ آخره : فسَّر الإطلاقَ بذلك تبعاً لابن الناظم[3] ؛ ليُبيِّنَ به أنَّ مُرادَ الناظمِ بالإطلاق : أنَّهُ لا يُشترَطُ في المُؤنَّث بالهاء الشروطُ التي تَخُصُّ الخاليَ منها ، لا أنَّهُ لا يُشترَطُ فيه شيءٌ أصلاً ، وإلا فله كغيره شروطٌ أُخَرُ :

ـ ألَّا يكونَ نكرةً مُبهَمةً ؛ ليخرجَ نحوُ قولِ الأعمىٰ : (يا امرأةً خُذِي بيدي) .

ـ وألَّا يكونَ مضافاً ، ولا شبيهاً به ؛ ليخرجَ نحوُ : (طلحة الخير) ، و(طالعة جبلاً) .

❁ قوله : (الشروطُ التي تَخُصُّ الخاليَ منها) مُرادُهُ بالجمع : ما فوقَ الواحد ؛ لأنَّ المُختصَّ بالخالي شرطانِ فقط : كونُهُ رباعيّاً ، وعَلَماً .

---

(١) أي : أو كان غيرَ علم وكان علىٰ ثلاثة أحرف .

(٢) زاد في (أ) : (انتهى ابن قاسم) .

(٣) شرح ابن الناظم (ص٤٢٤) .

و(يا شا) ، ومنه : قولُهم : (يا شا ادْجُنِي) ؛ أي : يا شاةُ أَقِيمِي ؛ بحذف تاء التأنيث للترخيم ، ولا يُحذَفُ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وجَوِّزَنْهُ . . .) إلىٰ قوله : (بعدُ) .

وأشار بقوله : (واحْظُلَا . . .) إلىٰ آخره : إلى القِسْم الثاني ؛ وهو ما ليس مُؤنَّثاً بالهاء ؛ فذَكَرَ أنَّهُ لا يُرخَّمُ إلَّا بثلاثة شروطٍ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ رُباعيّاً فأكثرَ .

ـ وألَّا يكونَ مُختصّاً بالنداء ؛ ليخرجَ نحوُ : (فُلَة) .

ـ وألَّا يكونَ مندوباً ، ولا مُستغاثاً ؛ ليخرجَ نحوُ : (يا لَعَمْرة) ، ونحوُ : (وا عَمْرتا) ، ونحوُ : (يا لَجَعْفر) ، ونحوُ (وا جَعْفرا) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (يا شا ادْجُنِي) بالجيم المضمومةِ وبالنون ؛ أي : يا شاةُ أَقِيمِي ولا تَسْرَحي ؛ يُقال : (شاةٌ داجنٌ) : إذا أَلِفَتِ البيوتَ واستأنستْ ، قاله ابنُ السِّكِّيت[2] .

وأصلُ (شاة) : (شاهة) ؛ فحُذِفَتِ الهاءُ وعُوِّضَ عنها التاءُ ؛ أي : قُصِدَ التعويض ؛ بدليل جمعِها علىٰ (شِياه) وتصغيرِها علىٰ (شُوَيهة) ، وتُجمَعُ (الشاةُ) : علىٰ (شاء) بالمدِّ أيضاً ؛ فيُقرَأُ قولُهُ : (يا شا ادْجُنِي) بالقصر

❀ قوله : (وتُجمَعُ « الشاةُ » . . .) إلىٰ آخره : تقدَّم له خلافُهُ[3] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٢٧) .

(٢) أورده الجوهري في « الصحاح » (٥/ ٢١١١) .

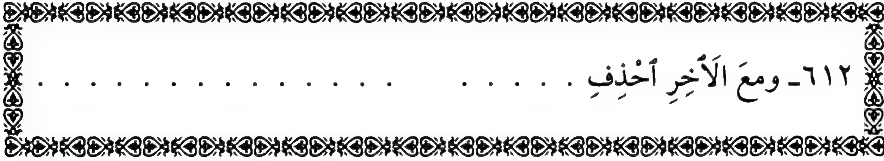
(٣) انظر (٤/ ٣٥٦) .

الثاني : أنْ يكونَ عَلَماً .

الثالث : ألَّا يكونَ مُركَّباً تركيبَ إضافةٍ ولا إسنادٍ ؛ وذلك كـ (عُثْمانَ) و(جعفرٍ) ؛ فتقولُ : يا (عُثْمُ) و(يا جَعْفُ) .

وخَرَجَ : ما كان علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ كـ (زيدٍ) و(عمرو) ، وما كان علىٰ أربعةِ أحرفٍ غيرَ عَلَمٍ ؛ كـ (قائمٍ) و(قاعد) ، وما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ ؛ كـ (عبدِ شمسٍ) ، وما رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ ؛ نحوُ : (شابَ قَرْناها) ؛ فلا يُرخَّمُ شيءٌ مِنْ هـٰذه .

وأمَّا ما رُكِّبَ تركيبَ مَزْجٍ : فيُرخَّمُ بحذف عَجُزِهِ ، وهو مفهومٌ مِنْ كلام المُصنِّفِ ؛ لأنَّهُ لم يُخرِجْهُ ؛ فتقولُ فيمَنِ اسمُهُ (مَعْدِي كَرِبَ) : (يا مَعْدِي) .


٦١٢ـ ومعَ الآخِرِ احْذِفِ . . . .

لا بالمدِّ ؛ لأنَّ الممدودَ جمعٌ لا مفردٌ ، كما عُلِمَ ممَّا ذُكِرَ .

❊ قوله : (ومعَ الآخِرِ) مُتعلِّقٌ بـ (احْذِفِ) ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : احْذِفْ مع حذفِ الآخِرِ الحرفَ الذي تلاه الآخِرُ .

❊ قوله : (لأنَّ الممدودَ جمعٌ لا مفردٌ) ؛ أي : والكلامُ في المفرد ؛ لاشتماله على التاء .

❊ قوله : (وفي الكلام حذفُ مضافٍ) قد يُقالُ : لا حاجةَ إليه ، ويُجعَلُ قولُهُ : (معَ الآخِرِ) حالاً مِنَ (الذي تلا) ؛ أي : مُصاحِباً للآخِرِ في الحذف ، تأمَّلْ .

. . . . الذي تَلَا إنْ زِيدَ لَيْناً ساكِناً مُكمِّلَا

٦١٣ـ أربعةً فصاعداً . . . .

---

* قوله : (الذي تَلَا) فاعلُ (تلا) : ضميرٌ يعودُ إلى (الآخِرِ) ، والعائدُ إلىٰ (الذي) محذوفٌ ؛ أي : الذي تلاه الآخِرُ .

* قوله : (إنْ زِيدَ) جوابُ الشرطِ : محذوفٌ دلَّ عليه المُتقدِّمُ ، و(لَيْناً) : حالٌ مِنَ الضمير في (زِيدَ) ، وهو مُخفَّفُ (لَيِّنٍ) ، و(ساكِناً) : نعتٌ له ، و(مُكمِّلَا) : نعتٌ بعدَ نعت ، و(أربعةً) : مفعولُ (مُكمِّلَا) ، و(صاعداً) : معطوفٌ علىٰ (أربعة)[1] .

* قوله : (ساكِناً) المُحقِّقونَ لا يُطلِقونَ أحرفَ اللينِ علىٰ أحرف العِلَّةِ إلا إذا كانتْ ساكنةً ؛ فقولُهُ : (ساكِناً) وصفٌ كاشفٌ . انتهىٰ « ياسين »[2] .

وقال أبو عبد الله الصغيرُ : (جَعَلَ اللينَ هنا شاملاً للمُتحرِّك ؛ فلذا أَخْرَجَهُ بقوله : « ساكِناً » ، بخلاف قولِهِ في « التكسير » : « ما لم يكُ لَيْناً » ، ويجوزُ فتحُ لامِهِ مُخفَّفاً مِنْ « لين » وكسرُها ؛ أي : ذا لينٍ)[3] .

---

* قوله : (وصفٌ كاشفٌ) الأَوْلىٰ : (لازمٌ) .

---

(١) تَبِعَ في ذلك صاحب « التمرين » (ص١٢٦) ، و« شرح الفارضي » (ق/ ١٣٥) ، وغيرهما ، والمعروفُ : أنَّ (صاعداً) في مثل هٰذا التركيب حالٌ حُذِفَ عاملُها وجوباً ، والتقديرُ : (فذَهَبَ العددُ صاعداً) ، أو : (فاذهبْ بالعدد صاعداً) .

(٢) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٥٤) .

(٣) أورده ابن غاز في « الإتحاف » (٢/ ٢٣١) ، وياسين في « حاشيته على الألفية » (٢/ ١٤٤ـ١٤٥) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٤٢٩) .

. . . . والخُلْفُ في واوٍ ويـاءٍ بِهِمـا فَتْـحٌ قُفِـي

والحاصلُ ـ كما في « شرح العِزِّيّ » ـ : أنَّ حروفَ العِلَّةِ الثلاثةَ تُسمَّىٰ حروفَ مَدٍّ إذا كانتْ ساكنةً وحركةُ ما قبلَها مِنْ جنسها ؛ كـ(قَالَ) ، و(يَقُولُ) ، و(يَبِيعُ) ، وتُسمَّىٰ حروفَ اللِّينِ إذا كانتْ ساكنةً ، سواءٌ كانتْ حركةُ ما قبلَها مِنْ جنسها ، كما تقدَّم ، أم لا ؛ كـ(القَوْل) ، و(البَيْع) .

فعُلِمَ مِنَ هٰذا : أنَّ الألفَ حرفُ مدٍّ ولينٍ دائماً ، وأنَّ كلَّ مَدٍّ لينٌ ، وليسَ كلُّ لينٍ بمَدٍّ ، وأنَّ الواوَ والياءَ إذا كانتا مُتحرِّكتَينِ ؛ كـ(وَعَدَ) و(يَسَرَ) . . ليسَتَا حرفَيْ مَدٍّ ولينٍ ، بل حرفا عِلَّةٍ فقط ، فافْهَمْ[1] .

وهٰذا غيرُ اصطلاحِ القُرَّاء ؛ إذ حروفُ اللينِ عندَهُم واوٌ وياءٌ سُكِّنا وانفتحَ ما قبلَهُما ، وحروفُ المَدِّ هي أحرفُ العِلَّة إذا جانسها ما قبلَها .

❁ قوله : (والخُلْفُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (في واو . . .) إلىٰ آخره ، و(بهما) : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فتحٌ) ، و(قُفِي) : نعتٌ لـ(فتح) .

❁ قولـه : (و« بهمـا » : خبـرٌ مُقـدَّم) الظـاهـرُ : أنَّ (بهمـا) مُتعلِّـقٌ بـ(قُفي) ، والباءَ لتعديته إلى المفعول الأوَّل ، وأنَّ جملةَ (قُفي) خبرٌ عن (فتحٌ) المُسوِّغ لابتدائيَّته التنويعُ ؛ لأنَّهُ نوعٌ غيرُ ما تقدَّم ، والجملةَ مِنَ المبتدأ والخبرِ صفةٌ لـ(واوٍ وياءٍ) ؛ أي : أُتبِعَ بالواو والياءِ فتحٌ ، أي : جُعلا تابعَينِ له مع سكونهما ، والأصلُ : (في واو وياءٍ فتحٌ قَفَياهُ) ؛ أي : تَبِعاهُ ، ثمَّ صار

---

(١) انظر « شرح تصريف العزي » للتفتازاني (ص١٥٢ـ١٥٣) .

أي : يجبُ أنْ يُحذَفَ معَ الآخرِ ما قبلَهُ : إنْ كان زائداً ، ليِّناً ـ أي : حرفَ لِينٍ ـ ساكناً ، رابعاً فصاعداً ؛ وذلك نحوُ : (عُثْمَانَ) ، و(مَنصُورٍ) ، و(مِسْكِينٍ)[1] ؛ فتقولُ : (يا عُثْمُ) ، و(يا مَنْصُ) ، و(يا مِسْكُ) .

فإنْ كان غيرَ زائدٍ ؛ كـ (مُخْتارٍ) ، أو غيرَ لينٍ ؛ كـ (قِمَطْرٍ) ، أو غيرَ ساكنٍ ؛ كـ (قَنَوَّرٍ) ، أو غيرَ رابعٍ ؛ كـ (مَجِيدٍ) . . لم يَجُزْ حذفُهُ ؛ فتقولُ : (يا مُخْتا) ، و(يا قِمَطْ)[2] ، و(يا قَنَوُّ) ، و(يا مَجِي) .

وأمَّا (فِرْعَونُ) ونحوُهُ ـ وهو : ما كان قبلَ واوِهِ فتحةٌ ، أو قبلَ يائِهِ فتحةٌ ؛ كـ (غُرْنَيقٍ) ـ . . ففيه خلافٌ ؛ فمذهبُ الفرَّاءِ والجَرْميِّ : أنَّهما يُعامَلانِ

❀ قوله : (كـ « قَنَوَّرٍ ») بفتح القاف والنونِ والواوِ المُشدَّدةِ بعدَها راءٌ مُهمَلة : الصعبُ اليَبُوسُ مِنْ كلِّ شيء . انتهىٰ « تصريح »[3] ، أو هو الضخمُ الرأسِ .

❀ قوله : (كـ « غُرْنَيقٍ ») بضمِّ الغين المُعجَمةِ وسكونِ الراء وفتحِ النون : طيرٌ مِنْ طيور الماء ، طويلُ العُنُق . انتهىٰ « تصريح »[4] .

❀ قوله : (ففيه خلافٌ) محلُّ الخلافِ : في الواو والياء . . . .

بإدخال الباء علىٰ فاعل (قفا) : (قَفَيْتُهُ بهما) ، ثمَّ صار بالبناء للمجهول : (قُفِي بهما) ، ثمَّ قُدِّمَ قولُهُ : (بهما) .

---

(١) أي : عَلَماً علىٰ شخص .

(٢) أجاز الفرَّاء حذفَ حرفَينِ في (قِمَطْرٍ) ونحوه . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٣٨) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٧) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٧) .

معاملةَ (مِسْكينٍ) و(منصورٍ) ؛ فتقولُ عندَهُما : (يا فِرْعَ) ، و(يا غُرْنُ) ، ومذهبُ غيرِهِما مِنَ النَّحْويِّينَ : عدمُ جوازِ ذلك ؛ فتقولُ عندَهُم : (يا فِرْعَوْ) ، و(يا غُرْنَيْ)[1] .

إذا لم يَدُلَّا علىٰ معنىً ، وإلا فيجوزُ حذفُهُما اتِّفاقاً ؛ نحوُ : (مُصطَفَيْنَ) و(مُصطَفَوْنَ) عَلَمَينِ ، نبَّه عليه ابنُ هشامٍ وغيرُهُ[2] ؛ فيُقالُ في ترخيمه : (مُصطَفَ) .

* قوله : (فتقولُ عندَهُم : « يا فِرْعَوْ »...) إلىٰ آخره : فرعونُ : اسمٌ أعجميٌّ ، قال ابنُ الجَوْزيِّ : والفراعنةُ ثلاثةٌ : فرعونُ الخليلِ ، واسمُهُ : سِنانٌ ، وفرعونُ يوسفَ ، واسمُهُ : الرَّيَّانُ بنُ الوليد ، وفرعونُ موسىٰ ، واسمُهُ : الوليدُ بنُ مُصعَب . انتهىٰ « مصباح »[3] ، وقد نَظَمْتُ ذلك فقلتُ : [من الطويل]

(سِنانُ) اسمُ فِرْعَوْنِ الخليلِ وبعدَهُ	فـ (رَيَّانُ) فرعونٌ ليُوسفَ يا صاحِ
وفرعونُ موسىٰ قُلْ (وليدُ بنُ مُصعَبٍ)	فعِـدَّتُهُـم جـاءتْ ثـلاثـاً بمِصْبـاحِ

---

* قوله : (إذا لم يَدُلَّا علىٰ معنىً) ؛ وهو الجَمْعيَّةُ ، وفيه : أنَّهُ لا دَلالةَ لهما بعد العَلَميَّة ، إلا أنْ يُلاحَظَ الأصلُ .

---

(١) قال المُرادي : (وذَكَرَ الجَرْميُّ أنَّ ما ذهبَ إليه هو مذهبُ الأكثرين) ، وانظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/ ٤٢٢ـ٤٢٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٣٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٤٦) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٦٤ـ٦٥) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٣٥٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٣٩ـ١١٤٠) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٦٤٣) ، وانظر « المجتبىٰ من المجتنىٰ » لابن الجوزي (ص٨٢) .

٦١٤ـ والعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُركَّبٍ وقَلْ ترخيمُ جملةٍ وذا عمرٌو نَقَلْ

تقدَّم أنَّ المُركَّبَ تركيبَ مزجٍ يُرخَّمُ[1] ، وذكَرَ هنا أنَّ ترخيمَهُ يكونُ بحذفِ عَجُزِهِ ؛ فتقولُ في (مَعْدِي كَرِبَ) : (يا مَعْدِي) ، وتقدَّم أيضاً أنَّ المُركَّبَ

قال العلَّامةُ الشَّنَوَانيُّ : (وفرعونُ موسىٰ مِنَ العماليقِ القِبْطِ ، عُمِّرَ نحواً مِنْ أربعِ مئةِ سنةٍ) .

❁ قوله : (وقَلْ ترخيمُ) قلْ : فعلٌ ماضٍ ، و(ترخيم) : فاعلُهُ .

❁ قوله : (وذا عمرٌو . . .) إلىٰ آخره : (ذا) : مبتدأٌ ، والإشارةُ به إلىٰ ترخيم الجملةِ ، و(عمرٌو) : مبتدأٌ ثانٍ ، وجملةُ (نَقَلْ) : خبرُ (عمرو) ، وجملةُ (عمرٌو نَقَلْ) : خبرٌ عن (ذا) ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : وهـٰذا الترخيمُ عمرٌو نَقَلَهُ .

وفيه أيضاً : أنَّ الدَّلالةَ لا دَخْلَ لها في ذلك ، إنَّما المدارُ على التجانس وعدمِهِ ، وفي (مُصطَفَوْنَ) و(مُصطفَيْنَ) التجانسُ حاصلٌ تقديراً ؛ إذ الأصلُ : (مُصطَفَوُونَ) و(مُصطَفَوِينَ) ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (محلُّ الخلاف : في غير جمعِ المقصورِ بالواو والياء ؛ كـ « مُصطفَوْنَ » و« مُصطفَيْنَ » عَلَمَينِ ؛ فإنَّهُ تُحذَفُ منه الواوُ والياء مع النون قولاً واحداً ؛ لوجود الضمِّ والكسر قبلَهُما تقديراً) .

---

(١) انظر (٤/ ٥٣٢) .

تركيبَ إسنادٍ لا يُرخَّم[1] ، وذَكَرَ هنا أَنَّهُ يُرخَّمُ قليلاً ، وأنَّ عَمْراً ـ يعني : سيبويهِ ، وهـٰذا اسمُهُ ، وكنيتُهُ : أبو بِشْرٍ ، و(سيبويهِ) لَقَبُهُ ـ . نَقَلَ ذلك عنهم ، والذي نصَّ عليه سيبويهِ في (باب الترخيم) : أنَّ ذلك لا يجوزُ ، وفَهِمَ المُصنِّفُ عنه مِنْ كلامِهِ في بعض أبوابِ النسبِ جوازَ ذلك ؛ فتقولُ في (تأبَّطَ شرّاً) : (يا تأبَّطَ) .

---

* قوله : (و« سيبويهِ » لَقَبُهُ) هو لفظٌ فارسيٌّ لُقِّبَ به ، و(السِّيب) : التُّفَّاح ، و(ويه) : الرائحةُ ؛ فمعناه : رائحةُ التُّفَّاح ، لـٰكنَّ الإضافةَ في لغة العجم مقلوبةٌ ، قيل : إنَّ أمَّهُ كانتْ تُرقِّصُهُ بذلك في صِغَرِهِ ، وقيل : كان يُشَمُّ منه رائحةُ التُّفَّاح ، وقيل : لُقِّبَ بذلك للطافته ؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِنْ ألطفِ الفواكهِ ، وقيل : لأنَّ خدودَهُ كانتْ كالتُّفَّاح ، وغَلَبَ عليه هـٰذا اللَّقَبُ ، وقد لُقِّبَ به غيرُهُ ؛ كمُحمَّد بن عبد العزيز الأَصْفَهانيِّ[2] .

قال السُّيُوطيُّ في « مزهره » : (مات سيبويهِ بشِيرازَ ـ وقيل : بالبيضاء ـ سنةَ ثمانينَ ومئةٍ وعمرُهُ اثنتانِ وثلاثونَ سنةً ، وقيل : نيِّف على الأربعينَ ، وقيل : ماتَ بالبَصْرة سنةَ إحدىٰ وستِّينَ ، وقيل : سنةَ ثمانٍ وثمانينَ ، وقيل : مات بساوةَ سنةَ أربع وتسعينَ)[3] .

* قوله : (وفَهِمَ المُصنِّفُ عنه مِنْ كلامِهِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : حيثُ قال

. . . .

---

(١) انظر (٤/ ٥٣٢) .

(٢) انظر « المزهر » (٢/ ٤٢٦ـ٤٢٧ ، ٤٥٤) .

(٣) المزهر (٢/ ٤٦٢) ، وسبق بعض هـٰذه الترجمة في (١/ ٣٢٤ـ ٣٢٥) .

٦١٥ـ وإنْ نَوَيتَ بعدَ حذفٍ ما حُذِفْ فالباقيَ ٱستَعْمِلْ بما فيهِ أُلِفْ

في أبواب النسب : (تقولُ في النسب إلىٰ « تأبَّطَ شرّاً » : « تأبَّطيٌّ » ؛ لأنَّ مِنَ العرب مَنْ يقولُ : « يا تأبَّطَ ») انتهىٰ[1] .

وعُلِمَ مِنْ مَنْعِ سيبويهِ ترخيمَهُ في باب الترخيم وجوازِهِ في باب النسب : أنَّ مَنْعَ ترخيمِهِ كثيرٌ ، وجوازَ ترخيمِهِ قليلٌ ؛ ولهـٰذا قال ابنُ الناظمِ : (فعُلِمَ : أنَّ جوازَ ترخيمِهِ علىٰ لغةٍ قليلةٍ)[2] .

❁ **قوله** : (**ما حُذِفْ**) ما : مفعولُ (نَوَيتَ) ؛ أي : إذا نَوَيتَ ثبوتَ المحذوفِ بعدَ حَذْفِهِ للترخيم . . فالباقيَ . . . إلىٰ آخره ، وهـٰذا شاملٌ لِمَا حُذِفَ منه حرفٌ ؛ نحوُ : (يا جعفَ) ، وحرفانِ ؛ نحوُ (يا مَرْوَ) في (مَرْوانَ) ، وكلمةٌ ؛ نحوُ : (يا بَعْلَ) في (بَعْلَبَكَّ) ، وكلمةٌ وحرفٌ ؛ وذلك في (اثني عَشَرَ) عَلَماً ؛ تقولُ : (يا اثنَ) ؛ لأنَّ (عَشَرَ) في موضع النون ، فنزلتْ هي والألفُ منزلةَ الزيادتَينِ في (اثنانِ) عَلَماً ، ولِمَا كان ساكناً ؛ نحوُ : (قِمَطْ) في (قِمَطْرٍ) ، وما كان مضموماً ؛ نحوُ : (يا مَنْصُ) في (منصور) ، ومكسوراً ؛ نحوُ : (يا حارِ) في (يا حارثُ) .

❁ **قوله** : (**فالباقيَ ٱستَعْمِلْ . . .**) إلىٰ آخره : (**الباقيَ**) بالنصب : مفعولُ

. . . .

(١) كتاب سيبويه (٣/ ٣٧٧) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٤٢٦) .

٦١٦ـ واجْعَلْهُ إنْ لم تَنْوِ محذوفاً كما لـو كـانَ بـالآخِـرِ وَضْعـاً تُمِّمَـا

٦١٧ـ فقُلْ على الأوَّلِ في (ثمودَ) (يا ثَمُو) و(يا ثَمِي) على الثاني بيَا

(استعْمِلْ) ، والباءُ في قوله : (بما فيه) : مُتعلِّقٌ بـ (استَعْمِلْ) ، وهي بمعنىٰ (علىٰ) ، وقولُهُ : (أُلِفْ) ؛ أي : قَبْلَ الحذف .

❀ قوله : (إنْ لم تَنْوِ) جوابُ الشرط : محذوفٌ[1] ، وقولُهُ : (محذوفاً) بالنصب : مفعولُ (تَنْوِ) ، وفي بعض النسخ : بالرفع وبناءِ (ينو) للمفعول[2] .

❀ قوله : (كما لو كانَ) قال المَكُوديُّ : (في موضع المفعولِ الثاني لـ « اجْعَلْهُ » ، والظاهرُ : أنَّ « ما » في « كما » زائدةٌ ، و« لو » مصدريَّةٌ ، والتقديرُ : « ككونه مُتمَّماً بالآخِرِ في الوضع ») انتهىٰ « مُعرِب »[3] .

❀ قوله : (بالآخِرِ) ؛ أي : آخِرِه بعدَ الحذف .

❀ قوله : (يا ثَمُو) هو حينئذٍ مبنيٌّ علىٰ ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الحرف المحذوف ، ....

❀ قوله : (مبنيٌّ علىٰ ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ) ؛ أي : ملحوظةٍ ؛ لأنَّهُ لم يُنطَقْ بها ؛ لعدم وجودِ محلِّها ، وإلا فالضمَّةُ تظهرُ على الدال ، تدبَّرْ .

---

(١) وحذفه قياسيٌّ ؛ لكون المضارع منفياً بـ (لم) . انظر (٥/١٠١) .

(٢) وجاء كذلك في (ح ، ل) ، ونُبِّهَ عليه في هامش (و) .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٢٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٢٥٤) .

يجوزُ في المُرخَّمِ لغتانِ : إحداهُما : أنْ يُنوى المحذوفُ منه ، والثانيةُ : أَلَّا يُنوىٰ ، ويُعبَّرُ عن الأُولىٰ : بـ (لغةِ مَنْ ينتظرُ الحرفَ) ، وعن الثانية : بـ (لغةِ مَنْ لا ينتظرُ الحرفَ) .

فإذا رَخَّمْتَ علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ : تركتَ الباقيَ بعدَ الحذفِ علىٰ ما كانَ عليه

وهل يجوزُ في تابعه الرفعُ بناءً علىٰ أنَّ المُرخَّمَ يُتبَعُ ، أو لا ؟ فيه خلافٌ ؛ قال ابنُ قاسمٍ : (وممَّا يَدُلُّ علىٰ جواز نعتِهِ[1] : [من الطويل]

أحارُ بنَ عمرٍو قد وَلِيتَ ولايةً

والمانعُ يجعلُ « ابنَ » بدلاً)[2] .

❊ قوله : (بناءً علىٰ أنَّ المُرخَّمَ يُتبَعُ) لعلَّ الأَوْلىٰ : (يُنعَتُ) ؛ بدليلِ قوله : (والمانعُ يَجعَلُ « ابنَ » بدلاً) .

---

(١) صدر بيت لأنس بن زُنَيم يخاطب به الحارثَ بنَ عمرو الغُدَانيَّ حين ولاه عبيد الله بن زياد سُرَّقَ ، ويُنسب أيضاً لأبي الأسود الدؤلي وغيره ، وعجزه : (فكُنْ جُرَذاً فيما تخونُ وتسرقُ) ، وبعده :

ولا تَحقِرَنْ يا حارِ شيئاً وجدتَهُ فحظُّكَ مِنْ مُلْكِ العراقَينِ سُرَّقُ
وإنَّ جميـعَ النَّـاسِ إمَّـا مُكـذِّبٌ يقـولُ بمـا يهـوىٰ وإمَّـا مُصـدِّقُ
يقـولـونَ أقـوالاً ولا يُحكِمُـونَهـا فإنْ قيلَ يوماً حَقِّقُوا لم يُحقِّقُوا

وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٣٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٨٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٦٩) ، وجاء في غالب المصادر والمراجع : (أحار بن بدر) بدل (أحار بن عمرو) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٧١) ، و« التذكرة الحمدونية » (٣/ ٣١٩) ، و« العقد الفريد » (٢/ ٣٧٤) .

(٢) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ١٤٧) .

مِنْ حركةٍ أو سكونٍ ؛ فتقولُ في (جَعْفَرٍ) : (يا جَعْفَ) ، وفي (حارِثٍ) : يا (حارِ) ، وفي (قِمَطْرٍ)[1] : (يا قِمَطْ) .

وإذا رَخَّمْتَ على لغةِ مَنْ لا ينتظرُ : عاملتَ الآخِرَ بما يُعامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وضعاً ؛ فتَبْنِيهِ على الضمِّ[2] ، وتُعامِلُهُ معامَلةَ الاسمِ التامِّ ؛ فتقولُ : (يا جَعْفُ) ، و(يا حارُ) ، و(يا قِمَطُ) ؛ بضمِّ الفاءِ والراءِ والطاء .

❁ **قوله** : (**وفي « قِمَطْرٍ »**) بكسر القاف وفتحِ الميم مُخفَّفةً وسكونِ الطاء : اسمٌ لِمَا يُصانُ فيه الكتبُ ، يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ؛ قال الشاعر[3] : [من مشطور الرجز]

لا خيـرَ فيمـا حَـوَتِ القِمَطْـرُ

وربَّما أُنِّثَ بالهاء فقيل : (القِمَطْرة) ، **والجمعُ** : (قَمَاطِرُ) انتهىٰ « مصباح »[4] .

---

(١) أي : مقصوداً به العَلَمِيَّة ، وقد منع الكُوفيُّون عدا الفرَّاء ترخيمَ (قِمَطْر) ونحوه ممَّا قبلَ آخره ساكنٌ على لغة مَنْ ينتظر . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤١) .

(٢) أي : الظاهر إن كان صحيحاً ، وإلا قُدِّر فيه كما يُقدَّرُ المضمومُ قبل الحذف ؛ لوجود الضمِّ الأصلي ، ويجوزُ علىٰ هـٰذه اللغة رفعُ تابعه مُراعاةً للفظه ، وكذا على الأوَّل كما استظهره ياسين ؛ لأنَّ الحرفَ المحذوفَ المُقدَّرَ عليه الضمُّ كالثابت ، وقد أجاز الجمهورُ وصفَ المُرخَّم ؛ بدليل قوله : (أحارِ بن عمرو) ، والمانعُ يجعله بدلاً . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٧٤) .

(٣) مشطور رواه أبو بكر الأنباري في « المذكر والمؤنث » (١/ ٤٤٨) عن رجل مجهول ، وقبله : (لا عِلْمَ إلا ما وعاهُ الصدرُ) ، ورواه أيضاً (١/ ٤٤٨) عن الأصمعي بلفظ :

لا خيـرَ فـي علـمٍ حـوى القِمَطْـرُ

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٠٩) ، وقال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٦٧٣) نقلاً عن « القاموس » : (هو الجملُ القويُّ الضخمُ ، والرجلُ القصير) ، ثمَّ أَوْرَدَ ما ذكره المُحَشِّي .

وتقولُ في (ثمودَ) علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ الحرفَ : (يا ثَمُو) بواوٍ ساكنة ، وعلىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ تقولُ : (يا ثَمِي) ؛ فتَقلِبُ الواوَ ياءً والضمَّةَ كسرةً ؛ لأنَّكَ تُعامِلُهُ معاملةَ الاسمِ التامِّ ، ولا يوجدُ اسمٌ معربٌ آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ إلا ويجبُ قَلْبُ الواوِ ياءً والضمَّةِ كسرةً .

٦١٨ـ وٱلْتَزِمِ الأوَّلَ في كـ (مُسلِمَهْ) وجَوِّزِ الوَجْهَينِ في كـ (مَسْلَمَهْ)

إذا رُخِّمَ ما فيه تاءُ التأنيثِ للفرق بينَ المُذكَّر والمُؤنَّث ؛ كـ (مُسلِمَة) . . وَجَبَ ترخيمُهُ علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ الحرفَ ؛ فتقولُ : (يا مُسلِمَ) بفتح الميم ،

❀ قوله : (ولا يوجدُ اسمٌ) ؛ أي : ولا يوجدُ في العربيَّة اسمٌ . . . إلىٰ آخره ؛ فخرجَ : الفعلُ ؛ نحوُ : (يدعو) ، وخرجَ بـ (المعرب) : المبنيُّ ؛ نحوُ : (هو) ، وخرجَ بقوله : (قبلَها ضمَّةٌ) : نحوُ : (دلو) ، والمُرادُ : ضمَّةٌ لازمة ؛ ليخرجَ نحوُ : (هـٰذا أبوكَ) ، وأمَّا أسماءُ البُلْدانِ ؛ نحوُ : (سَنَبُو) و(بَنَهُو) في الإقليم الصَّعِيديِّ . . فالظاهرُ ـ كما في « التصريح » ـ : أنَّها غيرُ عربيَّة[1] .

❀ قوله : (وٱلتزِمِ الأوَّلَ) ؛ أي : الوجهَ الأوَّلَ (في كـ « مُسلِمَهْ ») بضمِّ الميم ، وأمَّا الذي في آخِرِ البيت : فهو بفتحها ؛ وهو اسمُ رجلٍ ، وفي البيت مِنْ أنواع البديع : الجناسُ المُحرَّفُ ، وضابطُهُ : اختلافُ الشكل .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٩) .

ولا يجوزُ ترخيمُهُ علىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ الحرفَ ؛ فلا تقولُ : (يا مُسلِمُ) بضمِّ الميم ؛ لئلَّا يلتبسَ بنداء المُذكَّر .

وأمَّا ما كانتْ فيه التاءُ لا للفرق.. فيُرخَّمُ على اللغتَينِ ؛ فتقولُ في (مَسْلمَةَ) عَلَماً : (يا مَسْلَمُ) بفتح الميم وضمِّها .

٦١٩ـ ولِاَضطِرارٍ رَخَّمُوا دونَ نِدَا ما للنِّدا يَصلُحُ نحوُ (أحمدَا)

❁ قوله : (للفرق. . .) إلىٰ آخره : صفةٌ للتاء ؛ أي : تاءُ التأنيثِ الكائنةُ للفرق. . . إلىٰ آخره .

❁ قوله : (ولِاَضطِرارٍ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا مُتعلِّقٌ بقوله : (رخَّموا) ، و(ما): في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة ، و(دونَ): حالٌ مِنْ (ما)؛ أي : ورخَّموا الاسمَ الذي يَصلُحُ للنداء حالَ كونِهِ دونَ نداءٍ لاضطرار ؛ وذلك نحوُ : (أحمدَ) .

وهٰذا شروعٌ في ترخيم الضرورة ، ولا يمتنعُ الترخيمُ فيها علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ المحذوفَ ـ خلافاً للمُبرِّد ـ كما في قولِ الشاعر[1] : [من البسيط]

❁ قوله : (صفةٌ للتاء) يحتملُ : أنَّهُ متعلِّقٌ بما تعلَّق به الجارُّ والمجرور قبلَهُ الواقعِ صِلَةً .

---

(١) صدر بيت لأوس بن حَبْناء التميمي ، وعجزه : (أو أمتدحْهُ فإنَّ الناسَ قد عَلِمُوا) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٧١ـ٢٧٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٦) ، و« المساعد » (٢/ ٥٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٦٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٧٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٥٩) .

قد سبق أنَّ الترخيمَ حذفُ أواخِرِ الكَلِمِ في النِّداء[1] ، وقد يُحذَفُ للضرورة آخِرُ الكلمةِ في غير النداء ؛ بشرطِ كونِها صالحةً للنداء ؛ كـ (أحمدَ) ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

إنَّ ٱبنَ حارثَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤْيتِهِ

أراد : ابنَ حارثةَ .

ولا يُشترَطُ فيه التعريف ، بل يجيءُ في النكرات ؛ كقوله[3] : [من الخفيف]

ليسَ حيٌّ على المَنُونِ بخَالِ

أي : بخالدِ .

. . . .

---

(١) انظر (٤/ ٥٢٧) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٤٢) ، وبعده بيت ثانٍ فقط ؛ وهو :

إذا البازلُ الكَوْماءُ راحتْ عَشِيَّةً ... تُلاوِذُ مِنْ صوتِ المُبِسِّينَ بالشَّجَرْ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٥٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٢٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٦٨ـ٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٥٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٧٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٥٦ـ١٧٥٧) .

(٣) ورد نحو هـٰذا الصدر لعبيد بن الأبرص في « ديوانه » (ص٩٥) بلفظ : (ليس رسمٌ على الدَّفِينِ ببالي) ، وليس فيه شاهد مسألتنا ، والعجز فيه : (فلِوَىٰ ذروةٍ فجنبَيْ أُثالِ) ، وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٩) ، و« المساعد » (٢/ ٥٦٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٧٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٧٦) .

٣١٧ـ لَنِعْمَ الفتىٰ تَعْشُو إلىٰ ضوءِ نارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرْ

أي : طريفُ بنُ مالكٍ .

❀ قوله : (لَنِعْمَ الفتىٰ . . .) إلىٰ آخره : (تَعْشُو) ؛ أي : تسيرُ في العِشاء ؛ بمعنى الظلام ، و(طَرِيف) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، أو مبتدأٌ خبرُهُ (نِعْمَ الفتىٰ) ، والضميرُ في (ناره) : لـ (الفتىٰ) ، أو لـ (طَرِيف) على الإعراب الثاني ؛ لأنَّهُ مُقدَّمٌ حُكْماً .

والشاهدُ : في (مالٍ) ؛ فإنَّهُ بكسر اللام والتنوينِ مُرخَّمٌ علىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ ، ولو كان على الثانية لم يُنوَّن ، وقيل : الروايةُ : (طَرِيف بن مِلٍّ) بكسر الميم وتشديد اللام ؛ فهو على الأصل ، كما في « الفارِضي »[1] .

و(الخَصَر) بمُعجَمةٍ فمهملةٍ مفتوحتَينِ : شِدَّةُ البرد ، وما وَقَعَ في « شرح الشواهد » ؛ مِنْ أنَّهُ بمهملتَينِ . . فسهوٌ ، كما ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[2] .

. . . .



---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٢٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/٨٣١) ، وقولُهُ : (شرح الشواهد) ؛ أي : الصغرى المُسمَّاة بـ« فرائد القلائد » ، وأمَّا في « شرح الشواهد الكبرى » المُسمَّاةِ بـ « المقاصد النحوية » : فإنَّهُ اعتمدَ ما ذَكَرَهُ المُحشِّي هنا ، والإمامُ العَيْنيُّ ألَّف « الكبرىٰ » أوَّلاً ؛ فلذلك نسبه شيخ الإسلام إلى السهو ، والله تعالىٰ أعلم . انظر « فرائد القلائد » (ق/١٧٣) ، و« المقاصد النحوية » (٤/١٧٥٦) .

الاختصاص

(الاختصاصُ)

❁ قوله : (الاختصاصُ) هو في الأصل : مصدرُ (اختَصَصْتُهُ بكذا) ؛ أي : خَصَصْتُهُ به ، وفي الاصطلاح : تخصيصُ حُكْمٍ عُلِّقَ بضميرٍ بما تأخَّرَ عنه مِنِ اسمٍ ظاهرٍ مُعرَّف ، والباعثُ عليه : فخرٌ ، أو تواضعٌ ، أو زيادةُ بيان .

فالأوَّلُ نحوُ : (عليَّ أيُّها الجَوَادُ يُعتمَدُ)[1] .

والثاني نحوُ : (إنِّي أيُّها العبدُ فقيرٌ إلىٰ عفو الله تعالىٰ) .

والثالثُ نحوُ : (نحنُ العُرْبَ أَقْرى الناسِ للضيف) .

وهو خبرٌ استُعمِلَ بصورة النداء توسُّعاً ، كما استُعمِلَ الخبرُ بصيغة الأمر ؛

[الاختصاصُ]

❁ قوله : (نحوُ : نحنُ العُرْبَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فـ (العُرْبَ) لبيانِ المقصودِ مِنَ الضمير .

❁ قوله : (استُعمِلَ بصورة النداء) ؛ أي : غالباً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ المنصوبَ على الاختصاص المقرونَ بـ (أل) ليس علىٰ صورة النداء .

---

(١) في « التصريح » : (يَعتمِدُ الفقيرُ) .

نحوُ : (أَحْسِنْ بزيد !!) ، والأمرُ بصيغة الخبر ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] . انتهىٰ « تصريح »(١) .

وعبارةُ شيخِ الإسلامِ : (المخصوصُ : اسمٌ ظاهرٌ بعدَ ضميرِ مُتكلِّمٍ يَخُصُّهُ أو يُشارِكُهُ فيه غيرُهُ)(٢) .

❁ قوله : (كـ « أيُّها الفتىٰ » . . .) إلىٰ آخره : (أيُّ) : مبنيّةٌ على

ولك أنْ تقولَ : وجهُ الشَّبَه : أنَّ كلّاً من الاختصاص والنداءِ يوجدُ معه الاسمُ تارةً مبنيّاً على الضم ، وتارةً منصوباً ؛ وعلىٰ هٰذا : لا يُحتاجُ لاعتبار الغَلَبة .

❁ قوله : (يَخُصُّهُ أو يُشارِكُهُ فيه غيرُهُ) ؛ أي : يَخُصُّ ذلك الضميرُ الاسمَ الظاهرَ ؛ نحوُ : (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ) ؛ لأنَّ (أنا) موضوعٌ للمُتكلِّم وحدَهُ ، وهو المرادُ مِنْ (أيُّها الرجلُ) ، أو يُشارِكُ الاسمَ الظاهرَ في ذلك الضميرِ غيرُهُ ؛ نحوُ : (نحنُ العُرْبَ أَسْخىٰ مَنْ بَذَل) ؛ لأنَّ (نحن) موضوعٌ إمَّا للمُتكلِّم وغيرِهِ ، أو للمُتكلِّم المُعظِّمِ نفسَهُ ؛ فـ (العربَ) الذي هو كنايةٌ عن المُتكلِّم وغيرِهِ . . لا يختصُّ بـ (نحن) ؛ إذ يُشارِكُهُ في صحَّة الإرادة مِنَ الضمير المُتكلِّمُ وحدَهُ .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٣٣) .

٦٢١ـ وقد يُرىٰ ذا دونَ (أيٍّ) تِلْوَ (ألْ) كمِثْلِ (نحنُ العُرْبَ أَسْخىٰ مَنْ بَذَلْ)

الضم ، ومحلُّها نصبٌ بـ (أَخُصُّ) محذوفٍ وجوباً ، و(ها) : حرفُ تنبيهٍ عوضٌ عمَّا تستحقُّهُ (أيٌّ) مِنَ الإضافة ، و(الفتىٰ) : نعتٌ لـ (أي) مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الألف ، قال الفارِضيُّ : (معناه : أنْ تأتيَ بـ « أيُّها الفتىٰ » بعدَ قولِكَ : « ارجُوني » ؛ فتقولَ : « ارجُوني أيُّها الفتىٰ » ، وتعني بـ « أيُّها الفتىٰ » نَفْسَكَ) انتهىٰ[1] .

و(ارجُوني) : فعلُ أمرٍ ، والنونُ : للوقاية ، والياءُ : مفعولٌ .

❁ قوله : (وقد يُرىٰ ذا) حاصِلُهُ : أنَّ الاسمَ المخصوصَ ثلاثةُ أنواعٍ :

الأوَّلُ : (أيُّها) ، و(أيَّتُها) ؛ نحوُ : (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ) ، و(اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ لنا أيَّتُها العِصابة) ، و(أيُّها) : مبنيَّةٌ على الضم ، ويلزمُ وصفُها باسمِ جنسٍ مُعرَّفٍ بـ (أل) واجبِ الرفع ؛ علىٰ ما مرَّ في النداء[2] .

الثاني : المُعرَّفُ بـ (أل) ؛ كقولهم : (نحنُ العُرْبَ أَقْرى النَّاسِ للضيف) .

❁ قوله : (العِصابة) بكسر العين : الجماعةُ الذين أمرُهُم واحدٌ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٣٦) .

(٢) انظر (٤/ ٤٧٣) .

الاختصاصُ يُشبِهُ النداءَ لفظاً ، ويُخالِفُهُ مِنْ ثلاثة أوجه :

أحدُها : أنَّهُ لا يُستعمَلُ معه حرفُ نداءٍ .

والثاني : أنَّهُ لا بدَّ أنْ يَسبِقَهُ شيءٌ .

الثالثُ : المُعرَّفُ بالإضافة بـ (أل) ؛ نحوُ : « نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ »[1] .

❁ قوله : (ويُخالِفُهُ مِنْ ثلاثة أوجه) العددُ لا مفهومَ له ؛ فقد يُخالِفُهُ في غير ذلك ؛ فإنَّهُ يُشترَطُ : أنْ يكونَ المُقدَّمُ عليه اسماً بمعناه ، والغالبُ : كونُهُ ضميرَ تكلُّمٍ ، وقد يكونُ ضميرَ خطاب ؛ كقول بعضِهم : (بك اللهَ نرجو الفضلَ) ، ويكونُ منصوباً مع كونه مفرداً معرفةً ؛ كما في المثال المذكور ، وغيرَ ذلك .

❁ قوله : (لا يُستعمَل معه حرفُ نداءٍ) ؛ أي : لا لفظاً ولا تقديراً ، بخلاف المُنادىٰ ؛ فإنَّهُ لا يخلو عن ذلك .

❁ قوله : (أنْ يَسبِقَهُ شيءٌ) فيقعُ في أثناء الكلام ؛ كالواقع بعدَ (نحنُ)

❁ قوله : (المُعرَّفُ بالإضافة بـ « أل ») صوابُهُ : (المُعرَّف بالإضافة للمُعرَّف بـ « أل ») .

❁ قوله : (وغيرَ ذلك) منه : أنَّهُ يقلُّ كونُهُ عَلَماً ، وأنَّ (أيّاً) لا تُوصَفُ هنا باسم الإشارة بخلافها في النداء ، وأنَّ المازنيَّ أجاز نصبَ تابعِ (أيِّ) في النداء ، ولم يَحكُوا هنا خلافاً في رفعه[2] .

---

(١) سيأتي تخريجه في (٤/٥٥١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٧٦) .

والثالثُ : أنْ تُصاحِبَهُ الألفُ واللام .

وذلك كقولك : (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ) ، و(نحنُ العُرْبَ أَسْخى الناسِ) ، وقولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم : « نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ ،

في المثال ، أو بعدَ تمامِهِ ؛ كالواقع بعدَ (أنا) ؛ نحوُ : (أنا أفعلُ كذا. . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (ونحنُ العُرْبَ. . .) إلىٰ آخره : (نحنُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أَسْخىٰ) بمعنىٰ : أَكْرَمُ ، و(بَذَلْ) في كلام الناظم : بذالٍ مُعجَمة ؛ بمعنىٰ : أَعْطىٰ ، و(العُرْبَ) بوزن (قُفْل) : لغةٌ في (العَرَب) بفتحتَينِ ؛ مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً تقديرُهُ : (أَخُصُّ) ، والجملةُ : مُعترِضةٌ بينَ المبتدأِ وخبره .

❁ قوله : (نحنُ معاشرَ الأنبياءِ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا الحديثُ بلفظِ (نحن) ؛ قال الحُفَّاظُ : غيرُ موجودٍ ، وإنَّما الموجودُ في « سنن النَّسائيِّ الكبرىٰ » : « إنَّا معاشرَ الأنبياء. . . » إلىٰ آخره . انتهىٰ « تصريح »[1] .

فقولُهُ : (نحنُ) : مبتدأ ، خبرُهُ : جملةُ (لا نُورَثُ) ، و(معاشرَ) : منصوبٌ على الاختصاص بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : (أَخُصُّ معاشرَ. . .) إلىٰ آخره، وهو جمعُ (مَعْشَر)؛ اسمٌ لجماعة الرجال خاصَّةً ، كما في « المصباح »[2] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٩١) ، سنن النسائي الكبرىٰ (٦٢٧٥) عن السادة عبد الرحمـٰن وسعد وعثمان وطلحة والزبير رضي الله عنهم جميعاً .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٥٦٢) ، وليس فيه تخصيصٌ بالرجال ، ونصَّ على التخصيص=

ما تَرَكْناهُ صدقةٌ) ، وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر ، والتقديرُ : (أَخُصُّ العربَ) ، و(أَخُصُّ معاشرَ الأنبياء) ، والله تعالىٰ أعلم .

❁ قوله : (ما تَرَكْناهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذي تَرَكْناهُ (صدقةٌ) ؛ فـ(ما) : اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ ، خبرُهُ : (صدقةٌ) ، وحَرَّفَهُ الشِّيعةُ ؛ فنَصَبُوا (صدقة) ، وجعلوا (ما) مفعولاً بقوله : (لا نُورَثُ) ؛ استدلالاً علىٰ مُعتقَدِهِمُ الفاسدِ ؛ مِنْ أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم يُورَثُ ؛ إذ التقديرُ حينئذٍ : (لا نُورَثُ الذي تَرَكْناهُ في حال كونِهِ صدقةً) ، ومفهومُهُ : أنَّهُم يُورَثُونَ غيرَهُ ، وهو باطلٌ مُخالِفٌ للرواية والدِّراية ، كما بيَّنه علماءُ الحديث مِنْ أهل السنة .

❁ قوله : (استدلالاً علىٰ مُعتقَدِهِمُ الفاسدِ) ؛ أي : ليتوصَّلوا به إلى القَدْح في إمامة أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه[1] ؛ حيثُ مَنَعَ السيدةَ فاطمةَ مِنْ إرثها مُستدِلّاً بهٰذا الحديث .



= الزَّبيدي في « تاج العروس » (١٣/ ٥٣) نقلاً عن الأزهري .

(١) في (ي) : (في أبي بكر) بدل (في إمامة أبي بكر) .

التحذير والإغراء

(التحذيرُ والإغراءُ)

❀ قوله : (التحذيرُ والإغراءُ) التحذيرُ في الأصل : مصدرُ (حَذَّرَ) بالتشديد ، والمُرادُ : تنبيهُ المُخاطَبِ علىٰ أمرٍ مكروه ليجتنبَهُ ، والإغراءُ ـ

[التحذيرُ والإغراءُ]

❀ قوله : (علىٰ أمرٍ مكروه) ؛ أي : ولو في زَعْم المُحذِّر فقط أو المُخاطَب فقط ، وكذا يُقالُ في قوله : (علىٰ أمر محمود) ، وكان الأنسبُ في المقابلة : التعبيرَ بـ (المكروه) و(المحبوب)، أو بـ (المذموم) و(المحمود).

وكان الأَوْلىٰ : أنْ يُزادَ في كلٍّ مِنَ التعريفَينِ : (علىٰ وجهٍ مخصوص) ؛ ليخرجَ مِنْ تعريف التحذير : نحوُ : (لا تُؤْذِ أخاكَ) ، و(لا تعصِ اللهَ) ، ومِنْ تعريف الإغراءِ : نحوُ : (أَحْسِنْ إلىٰ أخيك) ، و(أَطِعِ اللهَ) .

والظاهرُ : أنَّ تنبيهَ المُخاطَب علىٰ أمرٍ محمود ليجتنبَهُ ؛ كقول الفاسقِ : (إيَّاكَ والصلاةَ) . . مِنَ التحذير ، وتنبيهَهُ علىٰ أمرٍ مذموم ليفعلَهُ ؛ كقول الجبان : (يا قومِ ؛ الفِرَارَ الفِرَارَ) . . مِنَ الإغراء ، وعدمُ ذِكْرِهِما لأنَّهُما لا ينبغي صدورُهُما مِنَ العاقل .

٦٢٢ـ(إيَّاكَ والشرَّ) ونحوَهُ نَصَبْ   مُحــذِّرٌ بمــا ٱستتــارُهُ وَجَــبْ
٦٢٣ـودونَ عطفٍ ذا لـ (إيَّا) ٱنسُبْ وما   ســواهُ سَتْــرُ فعلِــهِ لــن يَلْــزَمَــا

بالمدِّ ـ وهو في الأصل : مصدرُ (أَغْرَيتُ) ، والمُرادُ هنا : تنبيهُ المُخاطَبِ علىٰ أمرٍ محمودٍ ليفعله ، كما سيذكرُهُ الشارح .

❀ قــولــه : (إيَّــاكَ والشــرَّ. . .) إلــىٰ آخــره : (إيَّــاكَ) : مفعــولٌ بـ (نَصَــبْ)[1] ، و(مُحــذِّرٌ) : فــاعــلٌ بــه ، وقــولُــهُ : (بمــا) : مُتعلِّــقٌ بـ (نَصَبْ) ، و(استتارُهُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (وَجَبْ) ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، وأَطْلَقَ الاستتارَ على الحذف مجازاً ، والقرينةُ ظهورُ أنَّ الاستتارَ إنَّما يكونُ في الضمائر ؛ أي : بعاملٍ حُذِفَ وجوباً .

❀ قوله : (ودونَ عطفٍ ذا. . .) إلىٰ آخره : (ذا) : مفعولٌ لقوله : (انسُبْ) ، و(دونَ) : مُتعلِّقٌ بـ (انسُبْ) ، وكذا (لـ « إيَّا ») ، والإشارةُ راجعةٌ إلى النصب .

❀ قوله : (وما سواهُ. . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، و(سواهُ) : صِلَةُ (ما) ، و(سَتْرُ) بفتح السين : مبتدأٌ ثانٍ ، وجملةُ (لن يَلْزَمَا) : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل .

. . . .

(١) الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : (إياكَ والشرَّ) قولٌ قصد لفظه مفعولٌ به مُقدَّم للفعل (نَصَبْ) .

٦٢٤ـ إلَّا مـعَ العطـفِ أوِ التَّكْـرارِ   كـ (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السَّارِي)

التحذيرُ : تنبيهُ المُخاطَبِ على أمرٍ يجبُ الاحترازُ منه .

فـإنْ كـان بـ (إيَّـاكَ) وأخـواتِـهِ ـ وهـو : (إيَّـاكِ) ، و(إيَّـاكُمـا) ، و(إيَّاكُم) ، و(إيَّاكُنَّ) ـ. . . . .

❁ قوله : (كالضَّيْغَمَ . . .) إلى آخره ؛ أي : كقولك : (الضَّيْغَمَ) اسم للأسد ، وهو منصوبٌ بفعلٍ واجبِ الحذف ، و(الضَّيْغَمَ) الثاني : تأكيدٌ للأوَّل ، و(السَّارِي) : اسمُ فاعلٍ مِنْ (سَرَىٰ يَسْرِي) ؛ وهو سيرُ الليلِ خاصَّةً .

قلت : في قوله : (الضَّيْغَمَ . . .) إلى آخره . . إشارةٌ لطيفةٌ لسالك طريقِ الصُّوفيَّة المُنِيفةِ ؛ وذلك أنَّهُ قد شبَّه إبليسَ بالضَّيْغَم بجامع الاجتراءِ والاعتداءِ ، والسَّارِي بمعنى السائرِ في طريق الحقِّ ، والمعنى : احذَرْ رأسَ الغُوَاةِ إبليس ، أيُّها السائرُ في طريق القومِ بلا تلبيس .

❁ قوله : (يجبُ) ؛ أي : يثبتُ الاحترازُ . . . إلى آخره ، قال ابنُ هشامٍ : (ولا حاجةَ إلى قوله « يجبُ الاحتراز . . . » إلى آخره)[1] .

❁ قوله : (فإنْ كان بـ « إيَّاكَ » . . .) إلى آخره : حاصلُهُ : أنَّ التحذيرَ يكونُ بثلاثة أشياءَ : بـ (إيَّاكَ) وأخواتِهِ ، وبما ناب عنها مِنَ الأسماء المضافةِ

. . . .

(١) أورده شيخ الإسلام في « الدرر السنية » (٢/ ٨٣٦) .

وَجَبَ إضمارُ الناصب ؛ سواءٌ وُجِدَ عطفٌ أم لا .

فمثالُهُ مع العطف : (إيَّاكَ والشرَّ) ؛ فـ (إيَّاكَ) : منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ وجوباً ، . . . .

إلىٰ ضمير المُخاطَب ؛ نحوُ : (نَفْسَكَ) ، وبذِكْرِ المُحذَّرِ منه ؛ نحوُ : (الأسدَ) .

فإن ذُكِرَ المُحذَّرُ بلفظِ (إيَّا) . . فالعاملُ محذوفٌ وجوباً ، سواءٌ عطفتَ عليه أم كرَّرتَهُ ، أم لم تَعطِفْ ولم تُكرِّرْ ، **وإن ذُكِرَ بغير لفظِ (إيَّا) أو اقتُصِرَ علىٰ ذِكْرِ المُحذَّرِ منه** . . فإنَّما يجبُ الحذفُ إن كرَّرتَ أو عطفتَ ، وفي غير ذلك يجوزُ الإظهارُ ، وقد ذَكَرَ الشارحُ أمثلةَ ذلك .

❁ **قوله : (وَجَبَ إضمارُ الناصب)** قال الرُّمَّانيُّ : (إنَّما أُضمِرَ الفعلُ ؛ لأنَّ التحذيرَ ممَّا يُخافُ منه وقوعُ المَخُوفِ ، فهو موضعُ إعجالٍ لا يحتملُ تطويلَ الكلامِ ؛ لئلَّا يقعَ المَخُوفُ بالمخاطب قبلَ تمامِ الكلام)[1] .

❁ **قوله : (إيَّاكَ والشرَّ) أصلُهُ : (احذَرْ تَلاقِيَ نَفْسِكَ والشَّرِّ)** ، . . . . .

❁ **قوله : (وبذِكْرِ المُحذَّرِ منه) يشملُ** : نحوَ : (لا تُؤذِ أخاكَ) ، و(لا تعصِ اللهَ) ؛ إذ كلٌّ مِنَ الإيذاء والعِصْيانِ مُحذَّرٌ منه .

نعم ؛ كلامُهُ بعدُ يُفِيدُ : أنَّ المقصودَ ذِكْرُ المُحذَّر منه علىٰ وجهٍ مخصوص ؛ كما مثَّله .

❁ **قوله : (وقد ذَكَرَ الشارحُ أمثلةَ ذلك)** ؛ أي : أمثلةَ المجموع .

❁ **قوله : (أصلُهُ : « احذَرْ تَلاقِيَ نَفْسِكَ والشَّرِّ »)** بعطف (الشر) علىٰ

---

(١) أورده السيوطي في « الأشباه والنظائر » (١/٥٧٦) ، والفارضي في « شرحه =

ثمَّ حُذِفَ الفعلُ برُمَّته[1] ، ثمَّ المضافُ الأوَّلُ ـ وهو (تَلاقِيَ) ـ وأُنيب عنه الثاني ؛ فحَصَلَ : (نَفْسَكَ والشرَّ) ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ الثاني ـ وهو (نَفْس) ـ وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ وهو الكاف ـ مُقامَهُ ؛ فحَصَلَ : (إيَّاكَ والشرَّ) ؛ فـ(إيَّاكَ) : مفعولٌ لمحذوفٍ وجوباً بعدَ (إيَّاكَ) ؛ إذ لو قُدِّرَ قبلَهُ للَزِمَ اتِّصالُهُ ، و(الشرَّ) : معطوفٌ علىٰ (إيَّاكَ) ، وعاملُ المعطوفِ هو العاملُ في المعطوف عليه .

واعتُرِضَ : بأنَّ العطفَ يَقتضِي المُشاركةَ ، وهي فيه مُنتفِيةٌ ؛ لأنَّ (إيَّاكَ) مُحذَّرٌ ـ بالفتح ـ و(الشرَّ) مُحذَّرٌ منه .

وأجاب عنه المُصنِّفُ : بأنَّهُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : احذَرْ تَلاقِيَ . . . إلىٰ آخره[2] .

وأجاب غيرُهُ : بأنَّ الاشتراكَ في المُتعاطفات لا يجبُ أنْ يكونَ مِنْ جميع الوجوه ، بل يجبُ في الإعراب ، وهو حاصلٌ هنا[3] .

واعلَمْ : أنَّ (إيَّاكَ والشرَّ) فيه ضميران : منصوبٌ ؛ وهو (إيَّاكَ) ، ومرفوعٌ ؛ وهو المُستتِرُ في (إيَّاكَ) ؛ لأنَّهُ لمَّا قام مَقامَ الفعلِ تحمَّل الضميرَ ،

(نَفْس) ، ولولا تقديرُ (نفس) لكان معطوفاً على الضمير بدون إعادةِ

= على الألفية » (ق/ ١٣٧) .

(١) أي : مع فاعله .

(٢) شرح التسهيل (٢/ ١٦١) .

(٣) الجواب ـ كما في « الفارضي » (ق/ ١٣٧) ـ لفخر الدين الرازي في « شرح المفصل » .

والتقديرُ : (إيَّاكَ أُحذِّرُ) .

وقد رُوِيَ قولُ الشاعر[1] : [من المتقارب]

فـإيَّـاكَ أنـتَ وعبـدُ المسيـحِ أنْ تَقْـرَبـا قِبْـلَ المسجـدِ

برفع (عبد) عطفاً على الضمير المُستتِرِ ، والفاصلُ موجودٌ ، وبالنصب عطفاً على (إيَّاكَ) ، و(أنتَ) توكيدٌ . انتهى مُلخَّصاً مِنَ « الفارِضيِّ »[2] .

وقيل : أصلُهُ : (اتَّقِ نَفْسَكَ أنْ تدنوَ مِنَ الشرِّ ، والشرَّ أنْ يدنوَ منكَ) ؛ فيكونُ مِنْ عطف المفردات كالذي سَبَقَ ، وقيل : إنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ آخرَ مُضمَرٍ ؛ فهو مِنْ عطف الجُمَل .

قال شيخُ الإسلام : (والحقُّ : جوازُ كلٍّ مِنَ الأمرَينِ)[3] .

❁ قوله : (أُحذِّرُ) بضمِّ الهمزة : فعلٌ مضارعٌ .

الخافضِ ، وليس معطوفاً على (تلاقي) ؛ لأنَّ التلاقيَ لا يكونُ إلا لمُتعدِّد ؛ فعُلِمَ وجهُ تقدير (نفس) وإن كان المعنىٰ مُستغنِياً عنه .

❁ قوله : (بضمِّ الهمزة : فعلٌ مضارعٌ) يقتضِي : أنَّ الشرَّ مُحذَّرٌ أيضاً ؛ لعطفه على الضمير ، ولا يأتي فيه جوابُ المُصنِّف ، إلا أنْ يُبنىٰ علىٰ أنَّ العاملَ في (الشر) مُقدَّرٌ ؛ أي : إيَّاكَ أُحذِّرُ ودَعِ الشرَّ ، كما مشىٰ عليه الشارحُ فيما

---

(١) أنشده يونس لجرير ، كما في « الكتاب » (١/ ٢٧٨) ، وليس في « ديوانه » ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٧٨) ، و« المساعد » (٢/ ٥٧٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٧٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٧) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٣٧) .

ومثالُهُ بدون العطف : (إيَّاكَ أنْ تفعلَ كذا) ؛ أي : إيَّاكَ مِنْ أنْ تفعلَ كذا[1] .

وإن كان بغير (إيَّاكَ) وأخواتِهِ ـ وهو المُرادُ بقوله : (وما سواهُ) ـ . . فلا يجبُ إضمارُ الناصب ، إلا مع العطف[2] ؛

سيأتي ؛ حيثُ قدَّر : (قِ رأسَكَ واحذَرِ السيفَ)[3] ، لكن يكونُ فيه عطفُ

---

(١) واختلف في تقدير العامل حينئذ ؛ فقال الجمهورُ : العاملُ في (إيَّاكَ) : (باعِدْ) محذوفاً ، ويجبُ جرُّ المُحذَّر منه بـ (مِنْ) ؛ لأنَّ (باعِدْ) لا يتعدَّىٰ إلى اثنين بنفسه ؛ كـ (إيَّاكَ مِنَ الشر) ؛ أي : باعدْ نفسَكَ منه ، ولا يجوزُ نصبُ (الشر) بنزع الخافض ؛ لأنَّهُ سماعيٌّ ، وما في قول الشاعر : (فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ . . .) ضرورةٌ ، وجوَّزه الناظمُ بتقدير عامل آخَرَ ؛ كـ (دَعْ) ، وابنُهُ بتقدير عاملٍ يتعدَّىٰ للاثنين ؛ كـ (أُحذِّرُكَ الشرَّ) ، أو (جَنِّبْ نفسَكَ الأسدَ) ، ويجوز عندهما : (من الشر) ، وأمَّا نحو : (إيَّاكَ أنْ تفعلَ كذا) . . فجائزٌ عند الجميع ؛ لصلاحيته لتقدير (مِنْ) ، قال الحفيد : والأوجه : ألَّا يتعيَّنَ تقديرُ (باعِدْ) ولا غيرِهِ ، بل كلُّ فعلٍ يليق بالحال ؛ كـ (دَعْ) ، و(اتَّقِ) ، و(خَلِّ) ، و(نَحِّ) ؛ إذ المُقدَّرُ ليس مُتعبَّداً به . « خضري » (٢/ ٦٧٩) .

(٢) أي : بالواو خاصَّةً ، وتعطف مُحذَّراً علىٰ مُحذَّر ؛ كـ (إيَّاكَ وزيداً أن تفعلَ) ، أو مُحذَّراً منه علىٰ مثله ؛ نحوُ : ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس : ١٣] ؛ أي : اتركوها وسُقْياها فلا تمنعوها عنها ، أو مُحذَّراً منه علىٰ مُحذَّر ؛ كـ (رأسَكَ والسيفَ) ، و(إيَّاك والشَّرَّ) ، وسترُ العامل في الجميع واجبٌ كما شمله إطلاق المصنف ؛ لأنهم جعلوا العطفَ والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ، ويجوز في الأوَّلَينِ دون الثالث كونُ الواو للمعيَّة ، فيُنصَبُ ما بعدَها علىٰ أنه مفعولٌ معه ، ويظهر العامل . « خضري » (٢/ ٦٧٩) .

(٣) انظر (٤/ ٥٦٠) .

كقولك : (ماز ، رأسَكَ والسيفَ) ؛ أي : يا مازنُ ؛ قِ رأسَكَ واحذَرِ السيفَ ، أو التَّكْرارِ ؛ نحوُ : (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ) ؛ أي : احذَرِ الضَّيْغَمَ .

فإن لم يكنْ عطفٌ ولا تَكْرارٌ . . جاز إضمارُ الناصبِ وإظهارُهُ ؛ نحوُ : (الأسدَ) ؛ أي : احذَرِ الأسدَ ، فإن شئتَ أظهرتَ ، وإن شئتَ أضمرتَ .

٦٢٥ـ وشَذَّ (إيَّايَ) و(إيَّاهُ) أَشَذْ وعن سبيلِ القَصْدِ مَنْ قاسَ ٱنْتَبَذْ

❀ قوله : (ماز ، رأسَكَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يا مازنُ ، أصلُهُ : (يا مازنيُّ) نسبةً إلىٰ (بني مازنٍ) ؛ فحذف الياءَ ، ثمَّ سمَّىٰ به ، ثمَّ رَخَّم . انتهىٰ « فارضي »[1] .

❀ قوله : (و« إيَّاهُ » أَشَذْ) مبتدأٌ وخبرٌ ؛ أي : (إيَّاهُ) أَشَذُّ مِنْ (إيَّاي) .

❀ قوله : (مَنْ قاسَ . . .) إلىٰ آخره : (مَنْ) : مبتدأٌ ، و(قاسَ) : صِلَتُهُ ، وجملةُ (ٱنتَبَذْ) : خبرٌ عنه ، وقولُهُ : (عن سبيلِ) : مُتعلِّقٌ به ، و(انتَبَذْ) :

الإنشاءِ على الخبر ؛ فالأنسبُ : قراءةُ (احذر) بصيغة الأمر ، ويكونُ إشارةً للقول الأوَّل ؛ وهو أنَّ أصلَهُ : (احذَرْ تَلاقِيَ نَفْسِكَ والشَّرَّ)[2] .

❀ قوله : (أصلُهُ : « يا مازنيُّ » . . .) إلىٰ آخره : انظر : ما الداعي إلىٰ هٰذا التكلُّفِ ؟!

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٧) .

(٢) انظر (٤/ ٥٥٦ـ ٥٥٧) .

حقُّ التحذيرِ : أنْ يكونَ للمُخاطَبِ ، وشذَّ مجيئُهُ للمُتكلِّم في قوله : (إيَّايَ وأنْ يَحذِفَ أحدُكُمُ الأرنبَ) ، وأَشَذُّ منه : مجيئُهُ للغائب في قوله : (إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ)[1] ، ولا يُقاسُ علىٰ شيءٍ مِنْ ذلك .

مطاوعُ (نَبَذَ) مِنَ النَّبْذ ؛ وهو الطَّرْحُ ، و(السبيل) : الطريقُ ، و(القَصْد) : العدلُ ؛ فكأنَّهُ قال : (ومَنْ قاس فقد خَرَجَ عن طريق العدلِ والصوابِ) .

❋ قوله : (إيَّايَ وأنْ يَحذِفَ أحدُكُمُ الأرنبَ) ؛ أي : نَحِّنِي عن حذف الأرنب ، ونَحُّوا أنفسَكُم عن حذف الأرنب ، هٰذا أصلُهُ[2] ؛ فاكتُفِيَ منه أوَّلاً بذِكْرِ المُحذَّرِ ـ وهو (إيَّاي) ـ وثانياً بذِكْرِ المُحذَّرِ منه ؛ وهو أنْ يحذفَ أحدُكُم الأرنبَ ، والقولُ المذكورُ قولُ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه[3] .

❋ قوله : (في قوله : « إذا بَلَغَ . . . ») إلىٰ آخره ؛ أي : في قول بعض

. . . .

---

(١) سمعه الخليل من أعرابي ، وفيه شذوذات ؛ تحذير الغائب ، وإضافة (إيَّا) إلى الظاهر ، وحذف الفعل مع لام الأمر . انظر « الكتاب » (١/ ٢٧٩) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٤٦) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٣١٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٠) .

(٢) فهما تحذيرانِ حُذِفَ مِنْ كلٍّ منهما نظيرُ ما أثبته في الآخر ، ويُسمَّىٰ هٰذا الصنيعُ في علم البديع : بـ(الاحتباك) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٠) .

(٣) رواه بشاهده ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٤/ ٢٠) ، وبنحوه الحاكم في « المستدرك » (٣/ ٨١) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٢٧٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٥٧) .

٦٢٦ـ وكمُحذَّرٍ بلا (إيَّا) ٱجْعَلَا   مُغْرىً بهِ في كلِّ ما قد فُصِّلَا

الإغراء : هو أمرُ المُخاطَبِ بلزومِ ما يُحمَدُ به ، وهو كالتحذير ؛ في أنَّهُ إنْ وُجِدَ عطفٌ أو تَكْرارٌ وجبَ إضمارُ ناصبِهِ ، وإلا فلا ، ولا يُستعمَلُ فيه (إيَّا) .

العرب ، و(الشَّوَاب) : جمعُ (شابَّة) ، ويُروى : (السَّوْءات) بالسين المُهمَلة جمع (سَوْءة) ، والمعنىٰ : إذا بَلَغَ الرجلُ ستِّينَ سنةً . . فلا يتولَّعْ بشابَّةٍ ، أو لا يفعلْ سوءةً ، والكلامُ جملةٌ واحدةٌ ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[1] .

وفي « حواشي البَيْضاويِّ » أنَّ معناه : أنَّهُ إذا بَلَغَها فعليه أنْ يَقِيَ نَفْسَهُ عن التعرُّض للشَّوَابِّ ، وعليهنَّ أنْ يَقِينَ أنفسَهُنَّ عن التعرُّض له ، وهٰذا كنايةٌ عن الجماع ؛ وذلك لأنَّهُ يزيدُ في الهَرَم . انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (مُغْرىً) مفعولٌ بـ(ٱجْعَلَا) ، و(كمُحذَّرٍ) بفتح الذال : مفعولٌ ثانٍ ، والتقديرُ : (اجعَلْ مُغرىً به كمُحذَّر) ، وقولُهُ : (بلا « إيَّا ») : صفةٌ لـ(مُحذَّر) ، و(في كلِّ) مُتعلِّقٌ بـ(اجْعَلا) .

❀ قوله : (ما يُحمَدُ به) ؛ أي : كمُواصَلة ذي القُرْبىٰ ، أو المحافظةِ علىٰ

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٤) .

(٢) انظر « حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي » (١/ ١١٦) .

فمثالُ ما يجبُ معه إضمارُ الناصبِ : قولُكَ : (أخاكَ أخاكَ) ، وقولُكَ : (أخاكَ والإحسانَ إليه) ؛ أي : الزَمْ أخاكَ[1] .

ومثالُ ما لا يلزمُ معه الإضمارُ : قولُكَ : (أخاكَ) ؛ أي : الزَمْ أخاكَ .

عهدٍ ونحوِهِ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

. . . .



(1) فائدة : ذكر الرَّضِيُّ أنَّ المُحذَّر منه المُكرَّرَ يكونُ ظاهراً ؛ كـ (سيفَكَ سيفَكَ) ، ومضمراً ؛ كـ (إيَّاكَ إيَّاكَ) ، و(إيَّاهُ إيَّاهُ) ، و(إيَّايَ إيَّايَ) ، وفي « الهمع » : أنَّ المُحذَّرَ منه قد يكونُ ضميرَ غائبٍ معطوفاً على المُحذَّر ؛ كقوله : (من الهزج)

فـلا تصحَـبْ أخـا الجهـلِ   وإيَّـاكَ وإيَّـاهُ

فـ (إيَّاهُ) هنا حكمُ (الأسد) في (إيَّاكَ والأسدَ) ؛ فعلىٰ هٰذا : لا يكونُ التحذيرُ بضميري الغَيْبة والتكلُّمِ شاذاً ، إلا إذا جُعِلَ مُحذَّراً لا مُحذَّراً منه . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٨٤) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٠) .

(2) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٧) .



(أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ)

❁ قوله : (أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ) برفع (الأصوات) عطفاً على (أسماءُ) ، وبجرِّها عطفاً على (الأفعالِ) ، والجمهورُ على أنَّ أسماءَ الأفعالِ

[أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ]

❁ قوله : (برفع « الأصوات » عطفاً على « أسماءُ ») ، وهو مُتعيِّنٌ ؛ لأنَّ (عَدَسْ) مثلاً ليس اسماً ، بل ولا كلمةً ؛ لأنَّ غايةَ أمرِهِ : أنَّهُ ثَبَتَ بحُكمِ العادةِ انزجارُ البغل عندَ سماعِهِ وإلقائه إليه ، ولو كان موضوعاً لمعنى (انزجِرْ) أو (أزجُرُكَ) مثلاً . . لكان مِنِ اسم الفعل مُشتمِلاً على ضميرٍ مسند هو إليه ، ولم يقولوا بذلك ، فما يُقالُ : إنَّهُ للزجر ليس معناه أنَّهُ موضوعٌ للزجر ، بل أنَّهُ آلةٌ له ، وكذا (غاق) مثلاً ؛ ليس اسماً ولا كلمةً ؛ لأنَّ غايةَ أمرِهِ : أنَّهُ تمثيلٌ لصوت الغراب ، كما تُمثِّلُ الغرابَ بالنَّقْش على نحوِ حائط .

نعم ؛ الأصواتُ كلُّها أسماءٌ حُكْماً ، فتدبَّرْ[1] .

---

(١) القولة في (ك) : (عيَّنه بعضُهُم ؛ بأنَّ الأصواتَ ليست أسماءً ، بل ولا كلمات ؛ لعدم دلالتها بالوضع على معنىً ؛ إذ الدلالةُ تتوقَّفُ على عِلْمِ المُخاطَب بما وُضعت له ، =

مدلولُها الأفعالُ ؛ فلا موضعَ لها مِنَ الإعراب ، وهو الصحيحُ مِنَ الأقوال[1] .

❀ قوله : (ما نابَ) ما : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (هو اسمُ . . .) إلىٰ آخره ، و(كـ « شَتَّانَ ») : في موضع الحال مِنْ فاعل (نابَ) المُستترِ فيه ،

❀ قوله : (مدلولُها الأفعالُ) ؛ أي : باعتبارِ دَلالةِ الأفعالِ على المعاني ، لا باعتبارِ مُجرَّدِ ألفاظِها ، ثمَّ كان مُقتضىٰ أنَّ هـٰذا يُوجِبُ عدمَ محلِّيَّةِ الإعراب . . أنَّهُ يُوجِبُ عدمَ العمل ، فلعلَّهُم تسمَّحوا في نسبة العملِ علىٰ هـٰذا إلى اسم الفعل .

والتحقيقُ : أنَّ قولَهُم : (اسم فعل مضارع) تسمُّحٌ ؛ كما وضَّحه الجاميُّ[2] ، وإنَّما هو اسمُ فعلٍ ماضٍ ؛ فـ (أفٍّ) بمعنىٰ : توجَّعتُ .

وحينئذٍ : لا محلَّ مِنَ الإعراب لمدلول اسمِ الفعل في صورةٍ ما حتىٰ يُنسَبَ إلى اسم الفعل تسمُّحاً كما نُسِبَ إليه العملُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (و« كشَتَّانَ » : في موضع الحال . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو

= والمُخاطَبُ بها غيرُ عاقل ، وأُجيبَ : بأنَّ الدَّلالةَ كونُ اللفظِ بحيثُ إذا أُطلق فهم منه العالم بوضع معناه ، وهـٰذه كذلك ، ولم يقل أحدٌ : إنَّ الدلالةَ كونُ اللفظ يُخاطَب به العاقل) .

(١) انظر تفصيل الخلاف في هـٰذه المسألة في « المقاصد الشافية » (٥/ ٤٩٥) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ١٩٥) .

(٢) الفوائد الضيائية (٢/ ٧٢) .

. . . . هُوَ ٱسمُ فعلٍ وكذا (أَوَّهْ) و(مَهْ)

٦٢٨ـ وما بمعنى (ٱفْعَلْ) كـ (آمِينَ) كَثُرْ وغيـرُهُ كـ (وَيْ) و(هيهـاتَ) نَـزُرْ

أسماءُ الأفعالِ : ألفاظٌ تقومُ مَقَامَ الأفعالِ في الدَّلالة علىٰ معناها . . . .

و(صَهْ) : معطوفٌ علىٰ (شتَّان) .

❁ **قوله : (هوَ ٱسمُ فعلٍ) أَظْهَرَ في موضع الإضمار ؛** لحكاية اللفظِ المُسمَّىٰ به في اصطلاحهم . انتهىٰ « شيخنا الشهاب المَلَّوي »[1] .

❁ **قوله : (نَزُرْ)** بضمِّ الزاي ؛ بمعنىٰ : قَلَّ ، وهو مِنْ بابِ (ظَرُفَ) ، كما في « المختار »[2] .

❁ **قوله : (في الدَّلالة علىٰ معناها) ظاهِرُهُ : أنَّ اسمَ الفعلِ مدلولُهُ معنى**

تتميمٌ للحدِّ ؛ أي : حالَ كونِهِ كـ (شتَّان) في عدم تأثُّرِهِ بالعوامل ، وكونِهِ غيرَ فَضْلة ؛ فخَرَجَ به : المصدرُ النائبُ عن فعله واسمُ الفاعل ؛ لتأثُّرهما ، والحروفُ النائبةُ عن الفعل ؛ لأنَّها فضلةٌ .

❁ **قوله : (أَظْهَرَ في موضع الإضمار . . .) إلىٰ آخره :** فيه : أنَّهُ حيثُ أراد اللفظَ المذكورَ . . فلا إظهارَ في محلِّ الإضمار ؛ لأنَّهُ لا دلالةَ للفظة (اسم) وحدَها حينئذٍ علىٰ (شيء) ، وكذا لفظةُ (فعل) .

❁ **قوله : (ظاهِرُهُ : أنَّ اسمَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره :** أشار بـ (ظاهره) :

---

(١) حاشية المَلَّوي على المكودي (ص١٥١) .

(٢) مختار الصحاح (ص٢٧٢) .

وفي عملها .

وتكونُ بمعنى الأمر ، وهو الكثيرُ فيها ؛ كـ (مَهْ) بمعنى (اكْفُفْ) ، و(آمينَ) بمعنى (استَجِبْ) .

الفعل ، وتقدَّم أنَّ الصحيحَ أنَّهُ اسمٌ للفظ الفعل[1] .

❀ قوله : (وفي عملها) المُرادُ به : كونُها أبداً عاملةً غيرَ معمولةٍ لعاملٍ يَقتضِي الفاعليَّةَ أو المفعوليَّةَ ؛ فخرجَتِ : المصادرُ ، والصفاتُ ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ، و(أقائمٌ الزيدانِ ؟) ؛ فإنَّ العواملَ تدخلُ عليها .

❀ قوله : (كـ « مَهْ » بمعنى « اكْفُفْ ») صحيحٌ علىٰ ما قيل ؛ أنَّهُ سُمِعَ في (اكْفُفْ) أنَّهُ يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ ، وبه يُرَدُّ قولُ المُراديِّ : (بمعنى « انْكَفِفْ » ، لا بمعنى « اكْفُفْ » ؛ لأنَّهُ مُتعدٍّ و« مه » لا يتعدَّىٰ) .

إلىٰ أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ المعنىٰ : في الدَّلالة علىٰ معناها بواسطة الدَّلالةِ علىٰ لفظها .

❀ قوله : (لعاملٍ يَقتضِي الفاعليَّةَ) ؛ أي : كونَ اللفظِ فاعلاً ولو حُكْماً ؛ كالمبتدأ والخبر ممَّا أُلحِقَ بالفاعل مِنْ بقيَّة العُمَد ؛ فإنَّ الفاعلَ أصلُ المرفوعات عندَ الجمهور ، وقيل : أصلُها المبتدأ[2] .

---

(١) انظر (٤/ ٥٦٤ـ ٥٦٥) .

(٢) وقيل : كلٌّ أصل ، وتظهرُ فائدةُ الخلاف : في نحو : (زيد) جواباً لـ (من قام ؟) ؛ فعلى الأوَّل : يترجَّح كونه فاعلاً لفعل محذوف ، وعلى الثاني : يترجَّح كونه مبتدأً محذوفَ الخبر ، وعلى الثالث : يستوي الوجهان . انظر « همع الهوامع » (١/ ٣٥٩) ، « وحاشية الصبان » (١/ ٣٠٠) .

وتكونُ بمعنى الماضي ؛ كـ (شَتَّانَ) ....

ولو سُلِّمَ ما قاله فلا نُسلِّمُ أنَّهُ يمتنعُ تفسيرُ غيرِ المُتعدِّي بالمُتعدِّي وبالعكس ، كما لا يمتنعُ أنْ يكونَ أحدُ المُترادِفَينِ مُتعدِّياً والآخَرُ بخلافه ، والمُوقِعُ له في ذلك : قولُهُم : (اسمُ الفعلِ يعملُ عَمَلَ فعلِهِ) ، ولعلَّهُم جرَوا فيه على الغالب ، أو أنَّهُ يعملُ عملَ فعلِهِ إنْ ساواه في التعدِّي أو غيرِهِ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (شَتَّانَ) بفتح النون ، وحُكِيَ كسرُها . انتهىٰ « تصريح »[2] .

ومِنْ أدلَّة الأوَّل : أنَّ عاملَ الفاعلِ أَقوىٰ ، ومِنْ أدلَّة الثاني : أنَّ المبتدأَ باقٍ علىٰ ما هو الأصلُ في المسند إليه ؛ وهو التقديمُ .

❀ قوله : (المُترادِفَينِ) لعلَّهُ أرادَ : نحوَ : (جاوزَ) و(مرَّ) ، وفيه نَظَرٌ .

❀ قوله : (ولعلَّهُم جرَوا فيه على الغالب) ، ومِنْ غير الغالب : (آمينَ) بمعنى (استجِبْ) ، وقد يُقالُ : إنَّ (آمينَ) يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى (استجِبْ) بعدَ تنزيلِهِ منزلةَ اللازم[3] ، لا مع اعتبار مفعولِهِ ، وهو اللائقُ عندَ التأمُّل ، فتدبَّرْ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٤٠) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٦١) ، وتبع المُراديَّ في ذلك أيضاً ابنُ هشامٍ في « شرح شذور الذهب » (ص١٥١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٦) ، وفي « الخضري » (٢/ ٦٨١) : (وكان الفرَّاء يكسرها) .

(٣) قوله : (بعدَ تنزيلِهِ) ؛ أي : تنزيلِ (استجبْ) .

بمعنى (افتَرَقَ)[١] ؛ تقولُ : (شَتَّان زيدٌ وعمرٌو) ، و(هيهاتَ) بمعنىٰ (بَعُدَ) ؛ تقولُ : (هيهاتَ العَقِيقُ) ، ومعناه : بَعُدَ .

وبمعنى المضارع ؛ كـ (أَوَّهْ) بمعنىٰ (أتوجَّعُ)[٢] ، و(وَيْ) بمعنىٰ (أَعْجَبُ) ، وكلاهما غيرُ مَقِيسٍ[٣] .

❀ قوله : (العَقِيقُ) اسمٌ للوادي الذي شَقَّهُ السيلُ قديماً ، وهو في بلاد العرب عِدَّةُ مواضعَ ؛ منها : العَقِيقُ الأَعْلىٰ عندَ مدينةِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومنها : العَقِيقُ الأسفلُ ، وهو أسفلُ مِنْ ذلك ، كما في « المصباح »[٤] .

❀ قوله : (بمعنىٰ « أَعْجَبُ ») بفتح الهمزة .

. . . .

(١) كذا أطلقه الجمهور ، وقيَّده الزَّمَخْشَرِيُّ بالافتراق في المعاني والأحوال ؛ فلا يُقالُ : (شتَّانَ الخصمانِ عن مجلس الحُكْم) ، وتطلبُ فاعلاً دالّاً على اثنينِ ؛ كـ (شتَّانَ الزيدانِ) ، وقد تُزاد بعدها (ما) ؛ نحو : (شتَّانَ ما زيدٌ وعمرٌو) ، أو (ما بينَ) ؛ نحوُ : (من الطويل)

فشتَّانَ ما بين اليزيدَينِ في النَّدىٰ . . . .

فـ (اليزيدَينِ) : فاعلٌ مرفوع تقديراً ، و(ما بين) : زائدةٌ . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٩١) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٢) .

(٢) وفيه لغات ؛ منها : ما اشتهر مِنْ قولهم : (آهُ) و(آهْ) بالضمِّ والسكون . « خضري » (٢/ ٦٨١) .

(٣) أي : الماضي والمضارع ، بل لم يُثْبِتِ ابنُ الحاجب الثانيَ ، وجَعَلَ (أَوَّهْ) و(وَيْ) بمعنىٰ (تَوَجَّعتُ) و(تَعَجَّبتُ) ، وهٰكذا . « خضري » (٢/ ٦٨٢) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٥٧٧) .

وقد سَبَقَ في الأسماء المُلازِمةِ للنداء أنَّهُ ينقاسُ استعمالُ (فَعَالِ) اسمَ فعلٍ مبنيّاً على الكسر. . مِنْ كلِّ فعلٍ ثُلاثيٍّ ؛ فتقولُ : (ضَرَابِ زيداً) ؛ أي : اضْرِبْ ، و(نَزَالِ) ؛ أي : انزِلْ ، و(كَتَابِ) ؛ أي : اكْتُبْ[1] ، ولم يذكرْهُ المُصنِّفُ هنا ؛ استغناءً بذِكْره هناك .

٦٢٩ـ والفعلُ مِنْ أسمائِهِ (عَلَيْكَا) وهٰكذا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠ـ كذا (رُوَيدَ) . . . .

❁ قوله : (والفعلُ مِنْ أسمائِهِ . . .) إلىٰ آخره : (الفعلُ) : مبتدأٌ ، و(مِنْ أسمائه عليكَ) : جملةٌ اسميَّةٌ في موضع الخبر ، و(دُونَكَ) أيضاً : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (هكذا) .

❁ قوله : (كذا « رُوَيدَ ») أصلُهُ : (أَرْوِدْ زيداً إِرْواداً) ؛ بمعنىٰ : أَمهِلْهُ إمهالاً ، ثمَّ صغَّروا الإرْوادَ تصغيرَ الترخيم ؛ فحذفوا الهمزةَ والألفَ الزائدتَينِ ، وأَوْقَعُوا التصغيرَ علىٰ أصوله ؛ فقالوا : (رُوَيداً) ، وأقامُوهُ مُقامَ فعلِهِ ، واستعملوه تارةً مضافاً إلىٰ مفعوله ؛ فقالوا : (رُوَيدَ زيدٍ) ، وتارةً مُنوَّناً ناصباً للمفعول به ؛ فقالوا : (رُوَيداً زيداً) ، ثمَّ إِنَّهُم نَقَلُوهُ وسمَّوا به فعلَهُ ؛

❁ قوله : (مضافاً إلىٰ مفعوله) ، وقد يُضافُ إلى الفاعل ؛ نحوُ : (رُوَيدَ زيدٍ عَمْراً) ، وقولُهُم : (المصدرُ النائبُ عن فعله لا يرفعُ الظاهرَ ، بل فاعلُهُ ضميرٌ مُستترٌ وجوباً دائماً) . . محمولٌ على المُنوَّن ، كما يَدُلُّ عليه تمثيلُهُم .

---

(١) انظر (٤/٤٩٦) .

فقالوا : (رُوَيدَ زيداً) بفتح دال (رويدَ) ونصبِ دالِ (زيداً) ، ذَكَرَهُ في « التوضيح » و« شرحه »[1] .

لكن قال ابنُ قاسمٍ : (الأحسنُ : أنْ يكونَ تصغيرَ « مُرْوِدٍ » ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ يُصغَّرُ ، فأمَّا المصادرُ فلا يجوزُ تصغيرُها قبلَ التسمية)[2] .

❁ قوله : (بَلْهَ) أصلُهُ : مصدرُ فعلٍ مُهمَلٍ مُرادِفٍ لـ (دَعْ) و(اتْرُكْ) ، فقيل فيه : (بَلْهُ زيدٍ) بالإضافة إلىٰ مفعوله ، كما يُقالُ : (تَرْكُ زيدٍ) ، ثمَّ نَقَلُوهُ وسمَّوا به فعلَهُ وقالوا : (بَلْهَ زيداً) بنصب المفعول وبناءِ (بَلْهَ) .

❁ قوله : (ويعملانِ الخفضَ) ؛ أي : والنصبَ إذا نُوِّنا ، والمُرادُ : أنَّهما

❁ قوله : (الأحسنُ : أنْ يكونَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ثمَّ نُقِلَ ، ويَرِدُ عليه : أنَّهُ لو كان تصغيرَ (مُرْوِد). . لم يكنْ مصدراً قبلَ النَّقْل ، والمنقولُ عنهم أنَّهُ مصدرٌ قبله ، إلا أنْ يُقالَ : مقصودُهُ : أنَّ الأحسنَ القولُ بأنَّهُ تصغيرُ (مُرْوِد) مع زيادةِ أنَّ النقلَ قد يكونُ مِن اسم الفاعل .

❁ قوله : (فأمَّا المصادرُ فلا يجوزُ. . .) إلىٰ آخره : كلامُهُم يُفِيدُ الجوازَ .

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٨٦) ، التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٩٢) .

مِنْ أسماء الأفعالِ : ما هو في أصلِهِ ظرفٌ ، وما هو مجرورٌ بحرف ؛ نحوُ : (عليكَ زيداً) ؛ أي : الزَمْهُ ، و(إليكَ) ؛ أي : تَنَحَّ ، و(دُونَكَ زيداً) ؛ أي : خُذْهُ .

يعملانِ ذلك مُعرَبَينِ بالنصب دالَّينِ على الطَّلَب ، لـٰكن لا علىٰ أنَّهُما اسما فعلٍ ، بل علىٰ أنَّ كلّاً منهما بدلٌ مِنَ اللفظ بفعله .

❁ قوله : (عليكَ زيداً) لا يُستعمَلُ اسمُ الفعلِ إلا مع ضميرِ المُخاطَبِ ، وشذَّ : (عليه رجلاً غيري) ؛ أي : لِيَلْزَمْ رجلاً غيري .

وأمَّا قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « معاشرَ الشبابِ ؛ مَنِ ٱستطاعَ منكُمُ الباءةَ فليتزوَّجْ ، ومَنْ لم يستطِعْ فعليهِ بالصومِ »[1] . .

❁ قوله : (لـٰكن لا علىٰ أنَّهُما . . .) إلىٰ آخره : استدراكٌ علىٰ قوله : (دالَّينِ على الطَّلَب) .

❁ قوله رحمه الله : (ما هو في أصلِهِ ظرفٌ ، وما هو مجرورٌ بحرف) الأَوْلىٰ : (وما هو حرفٌ جارٌّ) ؛ لأنَّ اسمَ الفعلِ هو الجارُّ .

وقولُهُ بعدُ : (الدليلُ علىٰ أنَّ ما سُمِّيَ بأسماء الأفعال أسماءٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الدليلُ علىٰ أنَّ الألفاظَ التي أُطلِقَ عليها أسماءُ الأفعال ـ أي : هـٰذا اللفظُ ـ أسماءٌ . . . إلىٰ آخره ، وإنَّما احتاج الشارحُ إلىٰ هـٰذا التكلُّفِ ولم يَقُلِ : (الدليلُ علىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ أسماءٌ) ؛ لأنَّ فيه ركاكةً لفظيَّةً

---

(١) رواه البخاري (١٩٠٥) ، ومسلم (١٤٠٠) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

ومنها : ما يُستعمَلُ مصدراً واسمَ فعلٍ ؛ كـ(رُوَيدَ) ، و(بَلْهَ) .

فإنِ انجرَّ ما بعدَهُما : فهما مصدرانِ ؛ نحوُ : (رُوَيدَ زيدٍ) ؛ أي : إرْوَادَ زيدٍ ؛ أي : إمهالَهُ ، وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر ، و(بَلْهَ زيدٍ) ؛ أي : تَرْكَهُ .

وإنِ انتصبَ ما بعدَهُما : فهما اسما فعلٍ ؛ نحوُ : (رُوَيدَ زيداً) ؛ أي :

فقد حَسَّنَهُ الخِطابُ ، وقال ابنُ عُصْفُورٍ : (إنَّ « عليه » خبرٌ ، و« الصوم » مبتدأ ، والباءَ زائدةٌ) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

فعلىٰ قول ابنِ عُصْفُورٍ : لا يكونُ الحديثُ ممَّا نحن فيه .

قال الفارِضيُّ : (واختُلِفَ في اتِّصاله بضمير المُتكلِّم ، والمشهورُ : المنعُ ، لٰكن سُمِعَ : « إليَّ » بمعنىٰ « تنحَّ »[2] ، و« عليَّ الشيءَ » بمعنىٰ « أَوْلِنيهِ »)[3] .

❁ قوله : (رُوَيدَ زيداً) رُوَيد : بمعنىٰ (أَرْوِدْ) ، وفاعلُهُ : مستترٌ فيه

ومُصادرةً ، كما هو ظاهرٌ للمُتأمِّل ، هٰذا هو معنىٰ ما وُجِدَ بخطِّ المُحشِّي .

❁ قوله : (فقد حَسَّنَهُ الخِطابُ) ؛ أي : في قوله : (يا معشر) ، وقولِهِ : (منكم) .

❁ قوله : (بمعنىٰ « تنحَّ ») صوابُهُ : (بمعنىٰ « أتنحَّىٰ »)[4] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٩) ، وانظر « المقرب » لابن عصفور (١/ ١٣٦) .

(٢) في النسخ : (تنحَّىٰ) ، والمثبت من (هـ) ، وسيُنبِّه المقرر على الصواب .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٩) .

(٤) لأنه جوابٌ لمن قال : (إليك) بمعنىٰ : تنحَّ ، وانظر « اللباب في علل الإعراب والبناء » (١/ ٤٥٦) ، و« شرح المفصل » (٣/ ١١) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٣٨٩١) .

أَمْهِلْ زيداً ، و(بَلْهَ عَمْراً) ؛ أي : اتْرُكْهُ .

٦٣١ـ وما لِمَا تنوبُ عنهُ مِنْ عَمَلْ لها وأَخِّرْ ما لِذِي فيهِ العَمَلْ

وجوباً ؛ لأنَّهُ نائبٌ عن فعلِ أمرٍ ، و(زيداً) : مفعولٌ به .

❁ قوله : (وما لِمَا تنوبُ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ موصولٌ ، صلَتُهُ : (لِمَا) ، و(ما) مِنْ (لِمَا) : موصولٌ أيضاً ، صِلَتُهُ : (تنوبُ) ، و(عنه) : مُتعلِّقٌ بـ(تنوبُ) ، و(مِنْ عَمَلْ) : بيانٌ لـ (ما) الأُولىٰ ، لا مُتعلِّقٌ بـ(تنوبُ) ، كما أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] ، والعائدُ علىٰ (ما) الأُولىٰ : ضميرٌ مُستتِرٌ في الاستقرار الذي هو مُتعلَّقُ اللام مِنْ (لِمَا) ، والعائدُ علىٰ (ما) الثانيةِ : الهاءُ في (عنه) ، وخبرُ المبتدأ : قولُهُ : (لها) .

يعني : أنَّ العملَ الذي استقرَّ للأفعال التي نابتْ عنها هـٰذه الأسماءُ . . مُستقِرٌّ لها ؛ أي : لهـٰذه الأسماءِ ؛ أي : غالباً ، وإلا فـ(آمينَ) لا يعملُ عَمَلَ ما ناب عنه ؛ فإنَّهُ لم يُحفَظْ له مفعولٌ ، وما نابتْ عنه مُتعدٍّ[2] .

❁ قوله : (أي : غالباً) فيه ما تقدَّم[3] .

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ١٦٧) ، وعلَّقه بـ(تنوب) الأشموني في « شرحه » (٢/ ٤٨٩) ، وتبعه الأَسْقاطي في « القول الجميل » (ق/ ١٦٧) ، وانظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٠٣) .

(٢) وهو (استجبْ) ، وكان الأَوْلىٰ والأنسب : أنْ يُذكِّرَ الفعل (نابت) ، ولعله قصد (الكلمة) فأنَّث .

(٣) انظر (٤/ ٥٦٨) .

أي : يثبتُ لأسماء الأفعال مِنَ العمل.. ما يثبتُ لِمَا تنوبُ عنه مِنَ الأفعال ، فإن كان ذلك الفعلُ يَرْفَعُ فقط.. كان اسمُ الفعلِ كذلك ؛ كـ (صَهْ) بمعنى (اسكُتْ) ، و(مَهْ) بمعنى (اكْفُفْ) ، و(هيهاتَ زيدٌ) بمعنىٰ (بَعُدَ زيدٌ) ؛ ففي (صَهْ) و(مَهْ) : ضميرانِ مُستتِرانِ كما في (اسْكُتْ) و(اكْفُفْ) ، و(زيدٌ) : مرفوعٌ بـ (هيهاتَ) كما ارتفعَ بـ (بَعُدَ) .

وإنْ كان ذلك الفعلُ يَرْفَعُ وينصِبُ.. كان اسمُ الفعلِ كذلك ؛ كـ (دَرَاكِ زيداً) ؛ أي : أَدْرِكْهُ ، و(ضَرَابِ عَمْراً) ؛ أي : اضْرِبْهُ ؛ ففي (دَرَاكِ) و(ضَرَابِ) : ضميرانِ مُستتِرانِ ، و(زيداً) و(عَمْراً) : منصوبانِ بهما .

وأشار بقوله : (وأَخِّرْ ما لِذِي فيه العَمَلْ) : إلىٰ أنَّ معمولَ اسمِ الفعلِ يجبُ تأخيرُهُ عنه ؛ فتقولُ : (دَرَاكِ زيداً) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ عليه ؛ فلا تقولُ : (زيداً دَرَاكِ) ، وهٰذا بخلافِ الفعل ؛ إذ يجوزُ : (زيداً أَدرِكْ) .

❊ قوله : (ولا يجوزُ تقديمُهُ) ؛ أي : خلافاً للكُوفيِّينَ ؛ حيثُ أجازوه مُحتجِّينَ بنحو قولِهِ تعالىٰ : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٤] .

وأُجِيبَ : بأنَّ (كتاب الله) مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوف ، و(عليكم) : مُتعلِّقٌ به ، أو بالعامل المحذوفِ ، والتقديرُ : (كَتَبَ اللهُ ذلك كتاباً عليكم) ؛ فحُذِفَ الفعلُ ، وأُضِيفَ المصدرُ إلىٰ فاعله ؛ علىٰ حدِّ : ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٣٨] ، ودلَّ علىٰ ذلك المحذوفِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٣] ؛ لأنَّ التحريمَ يستلزمُ الكتابةَ ،

. . . .

٦٣٢ـ وَٱحْكُمْ بتنكيرِ الذي يُنَوَّنُ   منها وتعريفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الدليلُ علىٰ أنَّ ما سُمِّيَ بأسماء الأفعالِ أسماءٌ : لَحَاقُ التنوينِ لها ؛ فتقولُ

قاله المُوضِّحُ في « شرح القطر »[1] .

❁ قوله : (وَٱحْكُمْ بتنكيرِ الذي . . .) إلىٰ آخره : قال الإمامُ ابنُ غازٍ : (عبارتُهُ مُشعِرةٌ بأنَّ التنوينَ وعدمَهُ سماعيٌّ ؛ إذ لم يَقُلْ مثلاً : « إذا أردتَ التنكيرَ فنوِّنْ ، أو التعريفَ فلا تُنوِّن ») انتهىٰ « شيخنا الشِّهاب المَلَّوي »[2] .

❁ قوله : (لَحَاقُ) بفتح اللام ، كما في « المختار »[3] ؛ أي : وجودُ التنوينِ في بعضها ، وإذا ثَبَتَ النوعُ ثَبَتَ الجنسُ .

وقد يُستشكَلُ صدقُ حدِّ الكلمةِ عليها ؛ لأنَّها ليستْ دالَّةً علىٰ معنىً مفردٍ ؛ لأنَّ المُخاطَبَ بها مَنْ لا يعقلُ ، فهي بمنزلة النَّعيقِ للغنم .

❁ قوله : (وقد يُستشكَلُ صدقُ حدِّ الكلمةِ عليها) ؛ أي : علىٰ أسماء الأصوات ، وبهٰذا تعلمُ : أنَّ محلَّهُ : في الكلام علىٰ أسماء الأصوات ، لا هنا .

---

(١) شرح قطر الندىٰ (ص٢٥٩) ، ووافق الفرَّاءُ البَصْريِّينَ في منع التقديم ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٨٤ـ١٨٥) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٣٧٣ـ٣٧٥) ، و« شرح المفصل » (١/ ٢٨٧) .

(٢) حاشية الملوي على المكودي (ص١٥٢) ، وانظر « إتحاف ذوي الاستحقاق » (٢/ ٢٤٥) .

(٣) مختار الصحاح (ص٢٤٧) .

في (صَهْ) : (صَهٍ) ، وفي (حَيَّهَلْ) : (حَيَّهلاً) ، فيَلحَقُها التنوينُ للدَّلالة على التنكير ؛ فما نُوِّنَ منها كان نكرةً ، وما لم يُنوَّنْ كان معرفةً .

٦٣٣ـ وما بهِ خُوطِبَ ما لا يَعقِلُ . . . .

والجوابُ : أنَّ الدَّلالةَ كونُ اللفظِ بحيثُ إذا أُطلِقَ فَهِمَ منه العالمُ بالوضع معناه ، وهـٰذا كذلك ؛ إذ لم يُقَلْ : إنَّ حقيقةَ الدَّلالةِ كونُ اللفظِ يُخاطَبُ به مَنْ يعقلُ لإفهام معناه حتىٰ يَرِدَ ما ذُكِرَ ، والنَّعِيقُ لا أحرفَ له فلا لفظَ فيه ، نَقَلَهُ في « التصريح » عن « المُوضِّح »[1] .

❁ قوله : (حَيَّهَلْ) هـٰذا اللفظُ يُستعمَلُ علىٰ أَوْجُهٍ ؛ نحوُ : (حَيَّهلِ الثريدَ) ؛ بمعنى : ايتِ الثريدَ ، ونحوُ : (حَيَّهَلْ على الخير) ؛ أي : أَقْبِلْ على الخير ، ونحوُ : (إذا ذُكِرَ الصالحونَ فحيَّهَلْ بعُمَرَ) ؛ أي : أَسْرِعُوا بذِكْرِهِ ، قاله في « التوضيح »[2] .

❁ قوله : (وما بهِ) ما : مبتدأٌ موصولٌ ، صِلَتُهُ : (خُوطِبَ به) ، و(ما)

❁ قوله : (فَهِمَ منه العالمُ بالوضع معناه) وإن لم يكنْ هو المُخاطبَ وكان المُخاطبُ به هو غيرَ مَنْ يعلمُ أبداً .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٠١) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٨٧) ، وقوله : (إذا ذُكر الصالحون . . .) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٢٦٣٨) ، والحاكم في « المستدرك » (٣/ ٩٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٩/ ١٧٩) ، وغيرهم من قول سيدنا عبد الله بن مسعود في حقِّ سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

في قوله : (ما لا يعقلُ) : نائبُ فاعلٍ ، وقولُهُ : (مِنْ مُشبِهِ اْسمِ الفعلِ) : إمَّا حالٌ مِنَ الهاءِ في (به) ، أو بيانٌ للمبتدأ[1] ، وقولُهُ : (يُجعَلُ) : خبرُ المبتدأ ، و(صوتاً) : مفعولٌ ثانٍ لـ(يُجعَلُ) .

❁ قوله : (مِنْ مُشبِهِ اْسمِ الفعلِ) احتَرَزَ به : مِنْ نحوِ قولِ الشاعر[2] : [من البسيط]

يـا دارَ مَيَّـةَ بـالعَلْيـاءِ فـالسَّنَـدِ

فإنَّ هٰذا خطابٌ لِمَا لا يعقلُ ، ولٰكنَّهُ لا يُشبِهُ اسمَ الفعل ؛ لكونه غيرَ مُكتفىً به ؛ ولذلك احتاج إلىٰ قوله :

أَقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَمَدِ

❁ قوله : (ولذا احتاج إلىٰ قوله : أَقْوَتْ. . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ حرفَ النداءِ مع المنادىٰ ليس مُكتفىً به ، وليس كذلك ؛ لأنَّهُ كلامٌ تامٌّ ، والذي

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (٣/ ٣٠٧) : (قوله : « مِنْ مُشبِهِ اسم الفعل » بيانٌ لـ« ما » حالٌ من الضمير المجرور بالباء علىٰ قاعدة « مِنِ » البيانيّة ومجرورِها ؛ مِنْ كونهما في موضع الحال ، وبهٰذا يُعلَمُ اختلالُ قولِ البعض تبعاً للفارِضيِّ : الجارُّ والمجرور بيانٌ لـ« ما » ، أو حالٌ من الضمير في « به » ، فتنبَّهْ) .

(٢) صدر بيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص١٤) ، وهو مطلع مُعلَّقته الشهيرة ، وعجزه سيأتي بعد قليل ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/ ٩٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٩٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٩١ـ ١٧٩٢) .

٦٣٤ـ كذا الذي أَجْدَىٰ حكايةً كـ (قَبْ)   والْزَمْ بِنَا النَّوْعَينِ . . . .

و(**العَلْيـاء**) : مـا ارتفـعَ مِـنَ الأرض ، و(**سَنَـدُ الجبـل**) : ارتفـاعُـهُ ، و(**أَقْوَتْ**) بالقاف ؛ بمعنىٰ : خَلَتْ ، و(**السالِف**) : الماضي ، و(**الأَمَد**) : الدهر .

❁ **قوله** : (**كذا الذي أَجْدَىٰ**) ؛ أي : **أَفْهَم** (**حكايةً**) .

❁ **قوله** : (**كـ « قَبْ »**) بفتح القاف وسكونِ المُوحَّدة : حكايةٌ لوَقْعِ صوتِ السيف على الدَّرَقَة[1] .

❁ **قوله** : (**والْزَمْ بِنَا النَّوعَينِ**) ؛ أي : أسماءِ الأفعال وأسماءِ الأصوات ؛ فإنَّ أسماءَ الأفعال شابَهَتِ الحروفَ التي تعملُ ـ كـ (ليت) ـ في كونها تعملُ ولا يُعمَلُ فيها ، وأسماءَ الأصواتِ لا عاملةٌ ولا معمولةٌ ؛ فأَشْبَهَتِ الحروفَ المُهمَلة ؛ كلام الابتداء .

ويحتملُ أَنْ يُرِيدَ : (نَوْعَيِ الأصواتِ) المذكورَينِ في قوله : (وما به خُوطِبَ . . .) إلىٰ آخره ، قال الأُشْمُونيُّ : (**وهو أَوْلىٰ** ؛ **لأنَّهُ** قد تقدَّم الكلامُ

في كلام بعضِهِم : أنَّ المُحترَزَ عنه هو حرفُ النداء ؛ **لأنَّهُ** لا يُفِيدُ وحدَهُ ، بل لا بدَّ أنْ يُذكَرَ بعدَهُ ما قُصِدَ بالنداء ، بخلافِ اسمِ الصوت ؛ فإنَّهُ مُكتفىً به مِنْ غير أنْ يُذكَرَ شيءٌ بعده ، كما أنَّ اسمَ فعلِ الأمر والمضارعِ كذلك بحسَبِ الظاهرِ وإن كان في الحقيقة مُركَّباً مع فاعله المستتر .

---

(١) **الدَّرَقَة** : التُّرْس إذا كان مِنْ جلد .

. . . . فهْوَ قد وَجَبْ

على أسماء الأفعال في أوَّل الكتاب) انتهى[1] .

وربَّما أُعرِبَ بعضُ أسماءِ الأصواتِ ؛ لوقوعه موقعَ المُتمكِّنِ ؛ كقوله[2] : [من مشطور الرجز]

قد أَقْبلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِراقِها
مُلصِقَةَ السَّرْجِ بخاقِ باقِها

أي : بفَرْجها .

ولا ضميرَ في أسماء الأصوات ؛ لأنَّها مِنْ قَبِيل المفردات ، بخلاف أسماءِ الأفعال ؛ لأنَّها مِنْ قَبِيل المُركَّبات ، أفاده الفارِضيُّ[3] ، لكن قال بعضُهُم : (إنَّ ما كان خطاباً لِمَا لا يعقلُ ؛ نحوُ : « هَلَا » للخيل . . ففيه ضميرٌ) .

❀ قوله : (فهْوَ قد وَجَبَ) ؛ أي : عندَ العرب ، أو دَفَعَ به توهُّمَ أنَّ اللُّزُومَ ليس على بابه . انتهى « شَنَوَاني »[4] .

❀ قوله : (لكن قال بعضُهُم . . .) إلى آخره : لا يخفى أنَّهُ حينئذٍ يكونُ اسمَ فعل .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٤٩٣) .

(٢) أورده الجاحظ في « الحيوان » (٢/ ٢٨١) ، وابن منظور في « لسان العرب » (١٠/ ٩٤) ، وهو من شواهد : « شرح الأشموني » (٢/ ٤٩٤) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٠) .

(٤) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٩٠) ، و« تنوير الحالك » (ق/ ٢٧٢) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق ٦١) .

أسماءُ الأصواتِ : ألفاظٌ استُعمِلَتْ كأسماء الأفعال ؛ في الاكتفاء بها دالَّةً علىٰ خطابِ ما لا يعقلُ ، أو علىٰ حكايةِ صوتٍ مِنَ الأصوات .

فالأوَّلُ : كقولك : (هَلَا) لزَجْرِ الخيل ، و(عَدَسْ) للبغل .

✽ **قوله** : (**دالَّةً علىٰ خطابِ ما لا يعقلُ**) ، **والغَرَضُ منه** : انقيادُ البهائمِ عندَ سماعِ ذلك ؛ لأنَّهُ ثابتٌ بالعادة .

✽ **قوله** : (**هَلَا**) بالتخفيف لزَجْرِ الخيل[1] ، وقد يُزجَرُ بها العاقلُ لتنزيله منزلةَ غيرِهِ ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

أَلَا حَيِّيَا ليلىٰ وقُولا لها هَلَا

انتهىٰ « زكريَّا »[3] .

✽ **قوله** : (و« **عَدَسْ** ») بفتح العين والدالِ المُهمَلتَينِ وبإهمال السين .

✽ **قوله** : (**للبغل**) ؛ أي : لزَجْر البَغْل .

. . . .

(١) قوله : (هَلَا) في « القاموس » : (هَلَا) و(هال) زجرانِ للخيل ؛ أي : اقربي . انتهىٰ ، والكلمتان مُنوَّنتانِ بالقلم في نسخة بخط العلامة أبي العز العجمي المُصحَّحة بخطه ، لكن في « الهمع » : (هَلَا) بوزن (أَلَا) : لزجر الخيل عن البطء . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٠٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١١١) .

(٢) صدر بيت لسيدنا النابغة الجعدي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٣٣) ، وهو ضمن قطعة يهجو بها ليلى الأخيليَّة ، وعجزه : (فقد ركبتْ أمراً أغرَّ مُحجَّلا) ، وهو من شواهد : « المفصل » (ص١٩٥) ، و« المساعد » (٢/ ٦٥٩) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٣٨٥١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٤٣) ، وفيه : (يُستَحثُّ) بدل (يُزجر) .

والثاني : كـ (قَبْ) لوَقْعِ السيفِ ، و(غَاقِ) للغُراب .

وأشار بقوله : (والزَمْ بِنَا النوعَينِ) : إلىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ وأسماءَ الأصواتِ كلُّها مبنيةٌ ، وقد سبق في (باب المعرب والمبني) أنَّ أسماءَ الأفعالِ مبنيَّةٌ لشَبَهِها بالحرف في النِّيابة عن الفعل وعَدَمِ التأثُّرِ ؛ حيثُ قال : (وكنِيابةٍ عن الفعلِ بلا تأثُّرٍ)[1] ، وأمَّا أسماءُ الأصواتِ : فهي مبنيَّةٌ لشَبَهِها بأسماء الأفعال .

❀ قوله : (و« غَاقِ ») بالغين المُعجَمة[2] .

❀ قوله : (للغُراب) ؛ أي : لحكاية صوتِ الغُراب .

❀ قوله : (فهي مبنيَّةٌ لشَبَهِها بأسماء الأفعال) كان الأَوْلىٰ : أنْ يجعلَ عِلَّةَ البناءِ ما تقدَّم ؛ مِنْ أنَّها غيرُ عاملةٍ ولا معمولةٍ ، كما ذَكَرَهُ في « التوضيح » كغيره[3] .

. . . .



(١) انظر (١/ ٣٣٠ ، ٣٣٤ـ ٣٣٥) .

(٢) وكسرِ القاف ، وقد يُنوَّن . انظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ١٢٢) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٩٣ـ٩٤) ، وقد علَّل الشارح في « المساعد » (٢/ ٦٦٣) بما ذكره ابن هشام في « التوضيح » ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٥٢٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١١١) ، وما تقدَّم في (٤/ ٥٧٩) .

نونا التّوكيد

٦٣٥ـ للفعلِ توكيدٌ بنُونَينِ هما　　كنُونَيِ (اذهَبَنَّ) و(اقصِدَنْهُما)

(نُونا التوكيدِ)

❀ قوله : (نُونا التوكيدِ) ؛ أي : الثقيلةُ والخفيفة .

❀ قوله : (هما كنُونَيِ. . .) إلىٰ آخره : (هما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كنُونَيِ) ، وجملةُ (اذهَبَنَّ واقصِدَنْهُما) : مضافٌ إليه ، وجملةُ المبتدأِ والخبرِ : نعتُ (نونَينِ) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ النُّونَينِ أصلانِ عندَ البَصْريِّينَ ؛ لتخالُفِ بعضِ أحكامِهما ؛ كإبدال الخفيفةِ ألفاً في نحو : ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف : ٣٢] ، وحذفِها في نحوِ :

[نُونا التوكيدِ]

❀ قوله : (لتخالُفِ بعضِ أحكامِهما) رُدَّ : بأنَّ ذلك لا يَدُلُّ على الأصالة ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ فرعُ المكسورةِ ولها أحكامٌ تَخُصُّها ؟

❀ قوله : (كإبدال الخفيفةِ ألفاً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكوقوع الشديدةِ بعدَ الألف ، بخلاف الخفيفة .

أي : يلحقُ الفعلَ للتوكيد نونانِ : إحداهُما ثقيلةٌ ؛ كـ (اذهَبَنَّ) ، والأُخرىٰ خفيفةٌ ؛ كـ (اقصِدَنْهُما) ، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

٦٣٦ـ يُؤكِّدانِ (ٱفْعَلْ) و(يَفْعَلْ) . . . .

(لا تُهِينَ الفقيرَ)[١] ، وكلاهما مُمتنِعٌ في الثقيلة ، قاله سيبويهِ[٢] .

والتوكيدُ بالثقيلة أَشَدُّ ؛ لأنَّها كتكرير الفعل ثانياً وثالثاً ، بخلاف الخفيفةِ ؛ فإنَّها كتكرير الفعلِ ثانياً ، ويَدُلُّ لِمَا ذُكِرَ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف : ٣٢] ؛ فإنَّ امرأةَ العَزيزِ كانتْ أَشَدَّ حِرْصاً علىٰ سَجْنِهِ مِنْ كَيْنُونته صاغراً[٣] .

❊ قوله : (يُؤكِّدانِ « ٱفْعَلْ »)[٤] ؛ أي : فعلَ الأمرِ مطلقاً ؛ سواءٌ كان علىٰ وزن (إفْعَلْ)[٥] ؛ كـ (اعْلَمْ) ، أو علىٰ وزن (إفْعِلْ) ؛ . . . .

. . . .

---

(١) بعض بيت سيأتي تخريجه في (٤/ ٦٠٥) .

(٢) أورده في « التصريح » (٢/ ٢٠٣) ، وظاهرُ « الكتاب » (٣/ ٥٠٨) وما بعدها يخالفه ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ الخفيفةَ مُخفَّفَةٌ من الثقيلة . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٣٦ـ٥٤٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٥٩) .

(٣) قاله الخليل ، وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ لا فرقَ . انظر « الكتاب » (٣/ ٥٠٨ـ ٥٠٩) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٥٩) .

(٤) أي : جوازاً أو وجوباً ، كما سيأتي .

(٥) قطعتُ الهمزةَ في الوزن وما بعده، لأنَّ (إفعل) اسم علم موضوع للجنس، والفعلُ إذا=

. . . . آتِيَا

كـ (اضْرِبْ) ، أو على وزن (أُفعُلْ) ؛ كـ (ادْخُلْ) ، **فأَطْلقَ الخاصَّ** ـ وهو (إفْعَلْ) ـ **وأرادَ العامَّ** ؛ وهو فعلُ الأمر سواءٌ كان على وزن (إفْعَلْ) أو لا ، وكذا يُقالُ في قوله : (و« **يفْعَلْ** ») ؛ أي : المضارعَ ؛ سواءٌ كان على وزن (يَفْعَلُ) ؛ كـ (يَعْلَمُ) ، أو على وزن (يَفْعِلُ) ؛ كـ (يَضْرِبُ) ، أو على وزن (يَفْعُلُ) ؛ كـ (يَخْرُجُ) ؛ **فأَطْلقَ الخاصَّ وأرادَ العامَّ أيضاً**(١) .

❁ **قوله** : (آتِيَا) حالٌ مِنْ قوله : (يَفْعَلْ) ، وقولُهُ : (ذا طَلَبٍ) : حالٌ بعدَ حال .

وأُورِدَ عليه : نحوُ قولِكَ للعاطس : (يرحمُكَ اللهُ) ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، ونحوُ ذلك ممَّا وَقَعَ فيه الخبرُ مَوقِعَ الطَّلَبِ ؛ فإنَّهُ يصدُقُ عليه : أنَّهُ يفعلُ آتياً ذا طَلَبٍ ، مع أنَّهُ لا يجوزُ توكيدُهُ ، فلو قال : (« يَفْعَل » المقترنَ بنهيٍ أو ٱستفهامٍ . . .) إلىٰ آخره . .

❁ **قوله** : (وأُورِدَ عليه . . .) إلىٰ آخره : **قد يُدفَعُ** : بأنَّ الطَّلَبَ إذا أُطلِقَ

= نُقل إلى الاسم فإنَّهُ تُقطَعُ همزةُ الوصلِ فيه ؛ كـ (إقرأ) إذا سُمِّي به رجلٌ أو نحوه ، بخلاف ما إذا نُقِلَ من اسم ؛ كـ (اقتدار) و(افتخار) ؛ فإنَّهُ يبقىٰ وصلُ الهمزة . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٧٩) .

(١) وعُلِمَ من قوله : (يُؤَكَّدانِ « افعلْ » و« يفعلْ ») : أنَّهُما لا يُؤَكَّدانِ الفعلَ الماضيَ ، ولا الاسمَ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٨) .

. . . .   ذا طَلَبٍ أو شرطاً أمَّا تالِيَا

٦٣٧ـ أو مُثبَتاً في قَسَمٍ مُستقبَلَا   وقَلَّ بعدَ (ما) و(لم) وبعدَ (لا)

لكان أَوْلىٰ ، ذَكَرَهُ في « النُّكت »(١) .

❀ قوله : (أو شرطاً) معطوفٌ علىٰ قوله : (ذا طَلَبٍ) ، و(تالِيَا) : صفتُهُ ، و(أمَّا) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (تالِيَا) ؛ أي : شرطاً تابعاً (إنِ) الشرطيَّةَ المُؤكَّدةَ بـ (ما) ، واحترَزَ مِنَ الواقعِ شرطاً لغير (إمَّا) ؛ فإنَّ توكيدَهُ قليلٌ .

❀ قوله : (أو مُثبَتاً) معطوفٌ علىٰ (شرطاً) ، و(مُستقبَلَا) : نعتُ (مُثبَتاً) ، و(في قَسَمٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وتوكيدُ هٰذا واجبٌ ، كما قال(٢) :

وليسَ توكيدٌ بنونٍ يُلتزَمْ   في غيرِ فعلٍ مُثبَتٍ بعدَ القَسَمْ

❀ قوله : (وقَلَّ) ؛ أي : التوكيدُ .

❀ قوله : (وبعدَ « لا ») ؛ أي : النافيةِ ، ولم يُقيِّدْ بذلك ؛ لأنَّهُ قد عُلِمَ مِنْ قولِه فيما تقدَّم : (ذا طَلَبٍ) اطِّرادُ التوكيدِ بعدَ الناهيةِ . انتهىٰ « نُكَت »(٣) .

ينصرفُ للحقيقيِّ ، وأمَّا ما أَوْرَدَهُ فهو مجازٌ ؛ مِنِ استعمالِ صيغةِ الخبر في الطَّلَب .

---

(١) نكت السيوطي (ق/١٨٦) ، وعبَّر بالأَوْلى ابنُ الحاجب في « كافيته » (ص٥٦) .

(٢) الكافية الشافية (٣/١٣٩٩) .

(٣) نكت السيوطي (ق/١٨٦) .

٦٣٨ـ وغيرِ (إمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا وآخِرَ المُؤكَّدِ ٱفتَحْ كـ (ٱبْرُزا)

❀ قوله : (وغيرِ) بالجرِّ عطفاً على (لا) ؛ أي : وبعدَ غيرِ (إمَّا) بكسر الهمزة وتشديدِ الميم ، و(مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا) : حالٌ مِنْ (غير) .

❀ قوله : (وآخِرَ المُؤكَّدِ) بالنصب : مفعولٌ لـ (افتَحْ) ؛ أي : افتَحْ آخِرَ المُؤكَّد ؛ لأنَّهُ معربٌ في الأصل ؛ فهو مبنيٌّ على حركةٍ جَبْراً لِمَا فاته ، لٰكنَّ هٰذا التعليلَ قاصرٌ على المضارع .

ثـمَّ إنَّ قـولَـهُ : (وآخِرَ. . .) إلىٰ آخـره. . بيـانٌ لـلأصـل ، وقـولَـهُ : (واْشْكُلْهُ. . .) إلىٰ آخره استثناءٌ مِنْ ذلك الأصلِ ، وقولَهُ : (والمُضمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ إلا الألِفْ) بيانٌ لأصلٍ ثانٍ ، وقولَهُ : (وفي واوٍ ويا. . .) إلىٰ آخره. . بيانٌ لأصلٍ ثالثٍ ، كما في « التوضيح »[1] .

❀ قوله : (لٰكنَّ هٰذا التعليلَ. . .) إلىٰ آخره ، والشاملُ التخلُّصُ .

❀ قوله : (بيانٌ لأصلٍ ثالثٍ ، كما في « التوضيح ») هٰذا خلافُ ما في « التوضيح » ، والذي في « التوضيح » : أنَّ هناك أصلَينِ فقط ؛ استُثنِيَ مِنْ كلٍّ مسألةٌ .

فالأصلُ الأوَّلُ : فتحُ آخِرِ المُؤكَّد ، واستُثنِيَ منه : المتصلُ بالضمير اللَّيِّن ؛ فإنَّهُ يُحرَّكُ بما يُجانِسُهُ ، وهو المُرادُ بقوله : (واشْكُلْهُ. . .) إلىٰ آخره .

---

(١) أوضح المسالك (٤/١٠٩) .

أي : تلحقُ نونا التوكيدِ : فعلَ الأمر ؛ نحوُ : (اضْرِبَنَّ زيداً) ، والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ علىٰ طَلَب ؛ نحوُ : (لِتَضْرِبَنَّ زيداً) ، و(لا تَضْرِبَنَّ زيداً) ، و(هل تَضْرِبَنَّ زيداً ؟)[1] ، أو الواقعَ شرطاً بعدَ (إنِ) المُؤكَّدةِ بـ (ما) ؛ نحوُ : (إمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً أَضْرِبْهُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال : ٥٧][2] ، . . . .

والأصلُ الثاني : هو أنَّ ذلك الضميرَ يُحذَفُ إن كان واواً أو ياءً ، وهو المُرادُ بقوله : (والمضمرَ احذِفَنَّهُ . . .) إلىٰ آخره ، واستُثنِيَ منه : أن يكونَ في آخِرِ الفعل ألفٌ ؛ كـ (يخشىٰ) ؛ فتُحذَفُ هي ويبقىٰ واوُ الضميرِ وياؤُهُ مشكولَينِ بما يُجانِسُهُما ، وهو المُرادُ بقوله : (واحذِفْهُ مِنْ رافع هاتَينِ . . .) إلىٰ آخره .

[ولولا عَزْوُهُ لـ « التوضيح ».. لأَمْكَنَ توجيهُ كلامِهِ ؛ بأنَّ قولَهُ : (والمضمرَ احذِفَنَّهُ . . .) إلىٰ آخره أصلٌ ثانٍ في الصحيح ، وقولَهُ : (وفي واو ويا . . .) إلىٰ آخره أصلٌ ثالث في المُعتلِّ ؛ فكلٌّ منهما أصلٌ في بابه] .

---

(١) أي : الاستفهام بجميع أدواته ، ومثله : التحضيض ، والعَرْض ، والتمنِّي ؛ كـ (هلَّا تضربَنَّ زيداً) ، و(أَلَا تنزلَنَّ عندَنا) ، و(ليتك تُقِيمَنَّ معنا) ، وبقي مِنْ أقسام الطَّلَب : الدعاءُ والترجِّي ، والأوَّلُ داخلٌ في الأمر والنهي ، والثاني لم أَرَ مَنْ ذكره . « خضري » (٢/ ٦٨٨) .

(٢) ومذهب سيبويه : أنَّ التوكيدَ في هـٰذه الحالة قريبٌ من الواجب ، وأَوْجَبَهُ المُبرِّدُ والزجَّاج ، وحَمَلُوا عدمَهُ على الضرورة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٨ـ ٦٨٩) .

أو الواقعَ جوابَ قَسَمٍ مُثبَتاً مستقبلاً[1] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لَتَضْرِبَنَّ زيداً) .

فإنْ لم يكن مُثبَتاً لم يُؤَكَّدْ بالنون[2] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لا تفعلُ كذا) .

وكذا إن كان حالاً[3] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لَيقومُ زيدٌ الآنَ) .

وقلَّ دخولُ النونِ في الفعل المضارعِ الواقعِ بعدَ (ما) الزائدةِ التي لا تصحبُ (إنْ) ؛ نحوُ : (بِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ ها هنا) ، والواقعِ بعدَ (لم) ؛

---

* قوله : (بِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ) هٰذا يُقالُ لمَنْ يُخفِي عنك أمراً أنت بصيرٌ به ؛ أي : إنِّي أراك بعينٍ بصيرةٍ . انتهىٰ « تصريح »[4] ، وذَكَرَ شيخُ الإسلام : أنَّهُ يُقالُ لمَنْ أَمَرَ بشيءٍ ؛ (افعلْ هٰذا كأنِّي أراكَ) حثّاً علىٰ ترك البطء ، فيُعبَّرُ عنه : (بعينٍ ما أَرَيَنَّكَ)[5] .

---

(١) أي : غير مفصول مِنْ لامه ، وحينئذٍ يجبُ التوكيدُ باللام والنونِ معاً عندَ البَصْريِّينَ ، وخُلُوُّهُ مِنْ أحدهما شاذٌّ أو ضرورةٌ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٩) .

(٢) أي : ولا باللام أيضاً ؛ لامتناعها في المنفي . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٩) .

(٣) أي : لا يُؤكَّد بالنون فقط ؛ لاقتضائها الاستقبالَ ، فيتنافيانِ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٩) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٠٥) ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٢٣٦) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ١٠٠) .

(٥) الدرر السنية (٢/ ٨٥١) ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٢٣٦) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ١٠٠) ، و« المستقصىٰ في أمثال العرب » (٢/ ١١) .

كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٣١٨ـ يَحسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا
شيخاً علىٰ كُرْسِيِّهِ مُعمَّمَا

❁ **قوله : (يَحسَبُهُ الجاهلُ . . .)** إلىٰ آخره : هـٰذا البيتُ قاله الشاعرُ يَصِفُ جبلاً عَمَّهُ الخِصْبُ وحَفَّهُ النباتُ .

وتوقَّف بعضُهُم في الاستشهاد للنفي بقوله : (لم يَعْلَمَا) : بأنَّهُ إنْ نُظِرَ للفعل مع حرف النفي . . فهو في الاصطلاح جَحْدٌ لا نفيٌ ، **وأيضاً** : معناه المُضِيُّ ؛ فينبغي ألَّا تلحقَهُ النونُ ، وإنْ نُظِرَ للفعل فقط . . فهو مستقبلٌ ؛ فلُحُوقُها قياسيٌّ .

❁ **قوله : (جَحْدٌ لا نفيٌ) الجَحْدُ** : هو الإنكارُ مع العِلْم ، والنفيُ لا يُشترَطُ معه العِلْم ، وفيه : أنَّا لم ندَّعِ أنَّ (لم) للنفي ، ولو سُلِّمَ فما هنا نفيٌ بهـٰذا المعنىٰ لا جَحْدٌ .

❁ **قوله : (فينبغي ألَّا تلحقَهُ) فيه** : أنَّ الفَرْضَ أنَّهُ خارجٌ عن القياس .

❁ **قوله : (فلُحُوقُها قياسيٌّ) فيه نَظَرٌ** ؛ لأنَّهُ لا ينقاسُ مُطلَقُ مضارعٍ

---

(١) نسب ابنُ السِّيد واللَّخْميُّ هـٰذَينِ الشطرَينِ إلىٰ مُساوِر العَبْسي ، وابن السِّيرافي إلى العجَّاج ، وابن هشام إلىٰ أبي حيَّان الفَقْعَسي ، وقيل غير ذلك ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٥١٦/٣) ، و« شرح الرضي » (٤٨٧/٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (١١٧٦/٣) ، و« أوضح المسالك » (١٠٦/٤) ، و« المساعد » (٦٦٨/٢) ، و« المقاصد الشافية » (٥٤٨/٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١٥٧٠/٤ـ١٥٧١ ، ١٨٠٤ـ١٨٠٥) ، و« خزانة الأدب » (٤٠٩/١١ـ٤٢٠) .

والواقعِ بعدَ (لا) النافيةِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال : ٢٥] ، والواقعِ بعدَ غيرِ (إمَّا) مِنْ أدوات الشرط ؛

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ هنا بالنفي : ما يشملُ الجَحْدَ ، كما أفاده الطَّبَلَاويُّ[1] ؛ إذ الفرقُ بين النَّفْيِ والجَحْدِ اصطلاحيٌّ لا لغويٌّ ، والاستشهادُ جارٍ علىٰ قانون اللغة .

❁ قوله : (﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً . . .﴾) إلىٰ آخره : أكَّد (تُصِيبَنَّ) بعدَ (لا) النافيةِ ؛ تشبيهاً لها بالناهية صورةً ، وجملةُ (لا تُصِيبَنَّ) : خبريَّةٌ في موضع الصفة لـ (فتنةً) ؛ فتكونُ الإصابةُ عامَّةً للظالِمينَ وغيرِهِم ، لا خاصَّةً بالظالِمينَ ؛ لأنَّها قد وُصِفَتْ بأنَّها لا تُصِيبُ الظالِمينَ خاصَّةً ، فكيف تكونُ مع هـٰذا خاصَّةً بهم ؟!

وقيل : إنَّ (لا) ناهيةٌ ، وأُقِيمَ المُسبَّبُ مُقامَ السبب ، والأصلُ : (لا تتعرَّضُوا للفتنة فتُصِيبَكُم) ، ثمَّ عَدَلَ عن النهي عن التعرُّض إلى النهي عن الإصابة ؛ لأنَّ الإصابةَ مُسبَّبَةٌ عن التعرُّض ، وأسندَ المُسبَّبَ إلىٰ فاعله ، فالإصابةُ خاصَّةٌ بالمُتعرِّضِينَ ، وعلىٰ هـٰذا : لا يكونُ التوكيدُ هنا قليلاً بل كثيراً ، ولـٰكنَّ وقوعَ الطَّلَبِ صفةً للنكرة مُمتنِعٌ ؛ فوَجَبَ إضمارُ القولِ ؛ أي :

مُثبَتٍ ، بل بالشروط التي تُؤخَذُ مِنْ كلام المُصنِّف ، فهـٰذا التوقُّفُ في حيِّز السقوط .

❁ قوله : (إلىٰ فاعله) ؛ أي : وهو : الفتنةُ .

---

(١) طالع السعد (ق/ ٢٣٧) .

كقوله[1] : [من الكامل]

٣١٩ـ مَنْ تَثْقَفَنْ منهُم فليسَ بآيِبٍ . . . .

وأشار المُصنِّفُ بقوله : (وآخِرَ المُؤكَّدِ افتَحْ) : إلىٰ أنَّ الفعلَ المُؤكَّدَ

واتَّقوا فتنةً مَقُولاً فيها ذلك . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (مَنْ تَثْقَفَنْ منهُم. . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

أبـداً وقَتْـلُ بنـي قُتيبـةَ شـافِـي

والشاهدُ : في (تَثْقَفَنْ) ؛ حيثُ أُكِّدَ بالنون ، (وتَثْقَفَنْ) : مضارعُ (ثَقِفَ) ؛ كـ(عَلِمَ يَعْلَمُ) ؛ بمعنىٰ : وَجَدَ ، و(الآيِب) : الراجع ، و(بنو قُتيبةَ) : اسمٌ لقبيلة .

---

(١) صدر بيت لبنت مرَّة بن عاهان الحارثي ، وقد ذكر عجزه المُحشِّي ، وهو أحد أبيات ثلاثة قالتها تَرْثي أباها لمَّا قتلته باهلةُ ؛ وهي :

إنَّـا وبـاهلـةَ بـنَ أَعصُـرَ بينَنـا ... داءُ الضـرائـرِ بِغْضـةٌ وتَقَـافـي

مَنْ تَثْقَفَنْ. . . . .

ذهبـتْ قُتيبـةُ فـي اللِّقـاءِ بفـارسٍ ... لا طـائـشٍ رَعِـشٍ ولا وقَّـافِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/٥١٦) ، و« شرح الرضي » (٤/٤٨٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١١٧٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/١٠٧) ، و« المساعد » (٢/٦٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٥٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٠٦) ، و« خزانة الأدب » (١١/٣٩٩ـ٤٠٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٢٠٤ـ٢٠٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/٦٩٠) .

بالنون يُبنىٰ على الفتح إن لم تَلِهِ ألفُ الضمير أو ياؤُهُ أو واوُهُ[1] ؛ نحوُ : (اضرِبَنَّ زيداً) ، و(اقتُلَنَّ عَمْراً) .

٦٣٩ـ واَشْكُلْهُ قبلَ مُضمَرٍ لَيْنٍ بما جانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قد عُلِمَا

٦٤٠ـ والمُضمَرَ احْذِفَنَّهُ إلّا الأَلِفْ . . . .

---

* قوله : (واَشْكُلْهُ) بضمِّ الكاف : أمرٌ مِنْ (شَكَلَهُ) ؛ بمعنىٰ : حَرَّكَهُ ، والضميرُ فيه : عائدٌ إلىٰ (آخِرَ المُؤكَّد) في البيت قبلَهُ .

* قوله : (لَيْنٍ) نعتٌ لـ (مُضمَرٍ) ، وأصلُهُ : (لَيِّن) مُشدَّداً ، فخُفِّفَ كما يُخفَّفُ (هَيِّن) ، ولا يصحُّ ضبطُهُ بكسر اللام ؛ لأنَّ (اللِّين) مصدرٌ لا صفة ، إلا أنْ يكونَ مِنْ باب النعت بالمصدر ؛ فيصحُّ ، وليس بقياس ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ[2] .

* قوله : (بما جانَسَ) مُتعلِّقٌ بـ (اشْكُلْهُ) ، و(مِنْ تَحَرُّكٍ) : بيانٌ لـ (ما) ، وجملةُ (قد عُلِما) : نعتٌ لـ (تَحَرُّكٍ) .

* قوله : (والمُضمَرَ) مفعولٌ لمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (احْذِفَنَّهُ) .

. . . .

---

(١) قوله : (يُبنىٰ على الفتح) ؛ أي : أمراً كان أو مضارعاً ، صحيحاً أو مُعتلّاً ؛ كـ (اغزُوَنَّ) و(ارمِيَنَّ) ، وبُني لتركُّبه معها كـ (خمسةَ عشرَ) ، وحُرِّكَ تخلُّصاً مِنَ السكونَينِ في الأمر والمضارع المجزوم ، وحُمل الباقي عليهما ، وكانت فتحةً للخِفَّة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٩٠) .

(٢) شرح المَكُودي (ص٢٦٣ـ٢٦٤) .

. . . . وإنْ يَكُـنْ فـي آخِـرِ الفعـلِ أَلِـفْ

* قوله : (وإنْ يَكُنْ . . .) إلىٰ آخره : **يحتملُ : أنْ تكونَ تامَّةً** و(أَلِفْ) فاعلَها ، **وهو الأظهرُ** ، كما قاله المُعرِبُ[1] ، **وأنْ تكونَ ناقصةً** و(أَلِفْ) اسمَها وخبرُها في المجرور قبلَهُ ، **وليس في كلامه إيطاءٌ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُعرَّفٌ ، والثانيَ مُنكَّرٌ** .

وحاصلُ معنىٰ هـٰذه الأبياتِ : أنَّ الفعلَ الذي في آخره ألفٌ : إنْ رَفَعَ غيرَ الواوِ والياء ـ يعني : الضميرَ المُستتِرَ ، وألفَ التثنية ، والظاهرَ ـ . . **وَجَبَ جَعْلُ الألف ياءً وفتحُها ، وهـٰذا هو معنىٰ قوله :**

وإنْ يكُـنْ فـي آخِـرِ الفعـلِ أَلِـفْ

فـٱجْعَلْـهُ منـهُ رافعـاً غيـرَ اليـا والـواوِ يـاءً كـ(ٱسْعَيَـنَّ سَعْيَـا)

---

* قوله : (وحاصلُ معنىٰ هـٰذه الأبياتِ . . .) إلىٰ آخره : **توضيحُهُ : أنَّ الصُّوَرَ التي أشار إليها عشرون ؛ حاصلةٌ مِنْ ضرب أربعةِ أحوالِ الفعلِ في خمسة أحوالِ مرفوعِهِ ؛ وذلك لأنَّ الفعلَ المُؤكَّد : إمَّا صحيحُ الآخِرِ ، أو مُعتلُّهُ بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ، ومرفوعَهُ : إمَّا اسمٌ ظاهر ، أو ضميرٌ مستتر ، أو ألفُ اثنَينِ ، أو واوُ جماعة ، أو ياءُ مخاطبة** .

وبيانُ حُكْمِها : أنَّهُ إذا كان الفعلُ صحيحَ الآخِرِ ، وكان رافعاً لاسمٍ ظاهر ؛

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٣٠) .

يعني : إن كان في آخِرِ الفعلِ ألفٌ . . فاجْعَلْ تلك الألفَ مِنَ الفعل التي هي فيه ياءً حالَ كونِ ذلك الفعلِ رافعاً غيرَ الياء والواوِ .

فإنْ رَفَعَ الياءَ أو الواو . . وَجَبَ الحذفُ ، وإليه الإشارةُ بقوله :

وٱحْذِفْهُ مِنْ رافعِ هاتَيْنِ . . . . .

أي : واحْذِفِ الألفَ مِنَ الفعل إذا رَفَعَ الياءَ والواو ، ثمَّ تضمُّ الواوَ وتكسرُ الياءَ ، **وإليه الإشارةُ بقوله :**

كـ (هل يضربَنَّ زيدٌ ؟) ، أو رافعاً لضميرٍ مستتر ؛ كـ (اضربَنَّ يا زيدُ) . . كان الحُكْمُ هو ما ذَكَرَهُ في قوله : (وآخِرَ المُؤكَّد افتحْ) ، وإن كان رافعاً للألف أو للواوِ أو للياء . . كان الحُكْمُ ما ذَكَرَهُ في قوله : (واشْكُلْهُ . . .) إلىٰ قوله : (وإن يكنْ في آخِرِ الفعل ألفْ) ؛ **فهٰذه خمسُ صُوَرِ الصحيح** .

وإن كان مُعتلَّ الآخِرِ : فإن كان بالواو أو الياءِ . . فالحُكْمُ بقاءُ كلٍّ مِنَ الواوِ والياءِ مفتوحاً قبلَ نونِ التوكيد إذا أُسند كلٌّ منهما إلىٰ ظاهرٍ أو ضميرٍ مستتر ، وإن أُسند إلىٰ واوٍ أو ياء . . فالحُكْمُ حذفُ واوِ الضمير وياِئه مع حذف واوِ الفعل وياِئه ، وشَكْلُ ما قبلَ نونِ التوكيد بمُجانِسٍ ، وإن أُسند إلىٰ ألف الاثنَين . . بَقِيَتِ الألفُ مع بقاء كلٍّ من الواو والياء مفتوحتَين .

وهٰذه العَشْرُ صُوَرِ التي في معتلِّ الآخِرِ بالياء والواو . . مأخوذةٌ من مفهوم قولِهِ : (وإن يكن في آخِرِ الفعلِ ألفْ) ، ويُمكِنُ دخولُ هٰذه العَشْرِ صُوَرٍ أيضاً تحتَ قولِهِ : (وآخِرَ المُؤكَّدِ افتحْ) ، وقولِهِ : (واشْكُلْهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ

. . . . وفي واوٍ ويـا شَكْـلٌ مُجـانِـسٌ قُفِـي

نحوُ ٱخْشَيِنْ يا هندُ بالكسرِ ويا قومِ ٱخْشَوُنْ . . . .

بالضمِّ ، ونحوُ : (اسْعَيِنَّ يا هندُ) بالكسر ، و(اسْعَوُنَّ يا عَمْرُون) .

فإن كان الفعلُ في آخره واوٌ أو ياءٌ . . وَجَبَ إبقاؤُها **إنْ رَفَعَ الفعلُ ضميراً مُستتِراً** ؛ نحوُ : (هل تَغْزُوَنَّ يا زيدُ ؟) ، و(اغْزُوَنَّ يا عمرُو) ، و(هل تَرْمِيَنَّ يا زيدُ ؟) ، و(ارْمِيَنَّ يا عمرُو) ، **أو رَفَعَ ألفَ اثنَينِ** ؛ نحوُ : (هل تَغْزُوَانِّ يا زيدانِ ؟) ، و(اغْزُوَانِّ يا عَمْرانِ) ، **أو رَفَعَ الظاهرَ مطلقاً** ؛ نحوُ : (هـل يَغْـزُوَنَّ زيـدٌ ؟) ، و(هـل يَـرْمِيَـنَّ الـزيـدانِ ؟) ، و(هـل يَغْـزُوَنَّ الزيدونَ ؟) .

لا فرق بينَ الصحيحِ وبينَ معتلِّ الآخِرِ بالواو أو الياء ، **غايةُ ما فيه** : أنَّ ياءَ الفعلِ أو واوَهُ تُحذَفُ إذا أُسند إلىٰ واو الضمير أو يائه ، أُكِّد أو لا ؛ **فالحذفُ** لا للتأكيد ، بل هو حاصلٌ قبلَهُ .

وإن كان معتلَّ الآخِرِ بالألف . . فالحُكْمُ هو ما ذَكَرَهُ في قوله : (وإن يكنْ في آخِرِ الفعل ألفْ . . .) إلىٰ آخره ، **وفيه خمسُ صورٍ** ؛ **فتمَّتِ العشرون** .

ثمَّ إنَّهُ قد يكونُ المرفوعُ نونَ النِّسْوة ؛ نحوُ : (لَتَخْشَيْنَانِّ يا هنداتُ) ، فإذا زِدْتَها علىٰ ما سبق معَ ضَرْبِها في أحوالِ الفعلِ أيضاً . . يكونُ المجموعُ أربعاً وعشرين صورةً ، لـٰكن لم يتعرَّضْ لها المُحشِّي في هـٰذا الحاصل ، وحُكْمُها مذكورٌ في قول المُصنِّف : (وألفاً زِدْ قبلَها . . .) إلىٰ آخره ، **فأفادَ** : أنَّ

فعُلِمَ : أنَّهُ لا فرقَ بينَ ما آخرُهُ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ في هـٰذه الأقسام الثلاثة ؛ أعني : الضميرَ المُستترَ ، وألفَ التثنيةِ ، والظاهرَ مطلقاً ؛ نحوُ : (اخْشَيَنَّ يا زيدُ) ، و(اغْزُوَنَّ) ، و(ارْمِيَنَّ) ، و(هل تَخْشَيانِّ) ، و(تَغزُوَانِّ) ، و(تَرْمِيانِّ) ، و(هل يَخْشَيَنَّ زيدٌ) ، أو (الزيدانِ) ، و(هل يَغْزُوَنَّ ـ أو يَرْمِيَنَّ ـ زيدٌ) ، أو (الزيدانِ) .

ويجبُ حذفُ الواوِ والياءِ إذا رَفَعَ الفعلُ واوَ الضمير أو ياءَهُ ؛ فالأوَّلُ نحوُ : (هل تَغْزُنَّ يا زيدونَ ؟) ، و(هل تَرْمُنَّ يا عَمْرُونَ ؟) بالضمِّ فيهما ، فحُذِفَتْ لامُ الفعل ، ثمَّ حُذِفَتْ واوُ الضمير ، كما قال :

والمُضمَرَ ٱحْذِفَنَّهُ. . . . . . .

والثاني نحوُ : (هل تَغْزِنَّ يا هندُ ؟) بالكسر ، و(هل تَرْمِنَّ يا سلمىٰ ؟) كذلك .

فيُعامَلانِ في حذف اللام مُعاملةَ ما آخِرُهُ ألفٌ إذا رَفَعَ واوَ الضمير أو ياءه ؛ كما في (هل تَخْشَوُنَّ يا زيدونَ ؟) ، و(هل تَخْشَيِنَّ يا هندُ ؟) بحذف ألف الفعل ، ولا يُعامَلُ مُعاملتَهُ في بقاء الضمير وتحريكِهِ ، بل يُحذَفُ منهما الواوُ والياء . انتهىٰ « فارِضي » مُلخَّصاً[1] .

الحُكْمَ معها كالحُكْم قبلَها[2] ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ يُزادُ قبلَها ألفٌ ؛ لاقتصاره على الزيادة المذكورة ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤١) .

(٢) في (ك) : (مع الظاهر أو الضمير المستتر أو ألف الاثنين) بدل (قبلها) .

٦٤١ـ فَٱجْعَلْهُ منهُ رافعاً غيرَ اليا	والواوِ ياءً كـ (ٱسْعَيَنَّ سَعْيَا)
٦٤٢ـ وٱحْذِفْهُ مِنْ رافعِ هاتَينِ وفي	واوٍ ويا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي
٦٤٣ـ نحوُ (ٱخْشَيِنْ يا هندُ) بالكسرِ و(يا	قومِ ٱخْشَوُنْ) وٱضْمُمْ وقِسْ مُسوِّيَا

❁ **قوله** : (**فٱجْعَلْهُ**) **الهاءُ** : عائدةٌ إلى (الألف) ، **والهاءُ في** (منه) : عائدةٌ لـ (الفعل) ، و(**رافعاً**) : حالٌ مِنَ الهاء في (منه) ، و(**غيرَ**) : مفعولٌ به مضافٌ إلى (اليا والواوِ)، **وقولُهُ** : (**ياءً**): مفعولٌ ثانٍ لـ(اجْعَلْ)، والتقديرُ : (وإنْ يَكُنْ ألفٌ في آخرِ الفعلِ . . فاجْعَلِ الألفَ مِنَ الفعل ياءً حالَ كونِ الفعلِ رافعاً غيرَ الياءِ والواو) .

❁ **قوله** : (**كٱسْعَيَنَّ**) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الثقيلة ، **والفاعلُ** مُستترٌ فيه .

❁ **قوله** : (**وٱحْذِفْهُ**) ؛ أي : الألفَ .

❁ **قوله** : (**هاتَينِ**) ؛ أي : الواوِ والياء .

❁ **قوله** : (**وفي واوٍ . . .**) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بقوله : (**قُفِي**) ؛ **بمعنىٰ** : تَبِعَ .

❁ **قوله** : (**نحوُ ٱخْشَيِنْ**) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الخفيفةِ مبنيٌّ علىٰ حذف النون ، **والياءُ** : فاعل ، **والنونُ** : للتوكيد ، **وأصلُهُ** : (**اخْشَاي**) ؛ **حُذِفَتِ** الألفُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ **فصار** : (**اخْشَيْ**) ، **فلمَّا أُكِّدَ الفعلُ حَرَّكْنا** الياءَ بالكسر للتخلُّص مِنَ الساكنَينِ ؛ لأنَّها ساكنةٌ ونونَ التوكيدِ ساكنةٌ .

❁ **قوله** : (**ٱخْشَوُنْ**) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الخفيفةِ مبنيٌّ علىٰ حذف

. . . .

الفعلُ المُؤكَّدُ بالنون إنِ اتَّصل به ألفُ اثنَينِ ، أو واوُ جمعٍ ، أو ياءُ مُخاطَبةٍ . . حُرِّكَ ما قبلَ الألفِ بالفتح ، وما قبلَ الواوِ بالضمِّ ، وما قبلَ الياءِ بالكسر ، ويُحذَفُ الضميرُ إنْ كان واواً أو ياءً ، ويبقىٰ إنْ كان ألفاً .

فتقولُ : (يا زيدانِ ؛ هل تَضْرِبانِّ ؟) ، و(يا زيدونَ ؛ هل تَضْرِبُنَّ ؟) ، و(يا هندُ ؛ هل تَضْرِبِنَّ ؟) ، والأصلُ : (هل تَضْرِبانِنَّ) ، و(هل تَضْرِبُونَنَّ) ، و(هل تَضْرِبِينَنَّ) ؛ فحُذفتِ النونُ لتوالي الأمثال ، ثمَّ حُذفتِ الواوُ والياءُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فصار : (هل تَضْرِبُنَّ) ، و(هل تَضْرِبِنَّ) ، ولم تُحذفِ الألفُ لخِفَّتها[1] ؛ فصار : (هل تَضْرِبانِّ) ، وبقيتِ الضمَّةُ دالَّةً على الواو ، والكسرةُ دالةً على الياء .

هٰذا كلُّهُ إذا كان الفعلُ صحيحاً .

فإنْ كان مُعتلّاً : فإمَّا أنْ يكونَ آخرُهُ ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً .

فإنْ كان آخرُهُ واواً أو ياءً : حُذفتْ لأجل واوِ الضمير أو يائِهِ ، وضُمَّ ما بَقِيَ قبلَ واوِ الضمير ، وكُسِرَ ما بَقِيَ قبلَ ياءِ الضمير ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ هل تَغْزُونَ ؟) ، و(هل تَرْمُونَ ؟) ، . . . .

النون ، والواوُ : فاعلٌ ، وأصلُهُ : (اخْشَاو) ؛ حُذفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فصار : (اخْشَوْا) ، فلمَّا أُكِّدَ الفعلُ حَرَّكْنا الواوَ بالضمَّة للمناسبة ، كذا أفاده بعضُ مشايخِنا المُحقِّقينَ[2] .

. . . .

---

(١) ولئلَّا يلتبسَ بفعل الواحد . « أشموني » (٢/ ٥٠١) .

(٢) انظر « حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل » (ق/ ٢٣٦) .

و(يا هندُ ؛ هل تَغْزِينَ ؟) ، و(هل تَرْمِينَ ؟) .

فإذا أَلْحَقْتَهُ نونَ التوكيد . . فعلتَ به ما فعلتَ بالصحيح ؛ فتحذفُ نونَ الرفعِ وواوَ الضمير أو ياءَهُ ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ هل تَغْزُنَّ ؟) ، و(هل تَرْمُنَّ ؟) ، و(يا هندُ ؛ هل تَغْزِنَّ ؟) ، و(هل تَرْمِنَّ ؟) .

❁ قوله : (« يا زيدونَ ؛ هل تَغْزُنَّ ؟ » ، و« هل تَرْمُنَّ ؟ ») أصلُهُ : (تَغْزُوُوْنَ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الواو إلىٰ ما قبلَها لثقلها عليها ، ثمَّ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ أُكِّد ، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لتوالي الأمثال ، ثمَّ الواوُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ لأنَّ قبلَها ما يَدُلُّ عليها .

وأصلُ (تَرْمُنَّ) : (تَرْمِيُونَ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الياء إلىٰ ما قبلَها[1] ، ثمَّ فُعِلَ به مثل ما ذُكِرَ .

وقولُهُ : (يا هندُ ؛ هل تَغْزِنَّ ؟ . . .) إلىٰ آخره ـ بكسر الزاي ـ أصلُهُ : (تَغْزُوِينَ) ؛ حُذِفَتْ كسرةُ الواو ، ثمَّ الواوُ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ كُسِرَتِ الزايُ لأجل الياء ، ثمَّ جِيءَ بالنون ، فالتقىٰ ساكنانِ ، فحُذِفَتِ الياءُ لوجودِ ما يَدُلُّ عليها .

❁ قوله : (نُقِلَتْ حركةُ الواو إلىٰ ما قبلَها) لا معنىٰ لنقلها إلىٰ ما قبلَها معَ تحرُّكِ ما قبلَها بعين هٰذه الحركةِ ؛ فالأَوْلىٰ : (حُذِفتْ حركةُ الواو) .

❁ قوله : (حُذِفَتْ كسرةُ الواو) الأَوْلىٰ : (نُقِلتْ إلىٰ ما قبلَها) ؛ للاستغناء حينئذٍ عن جَلْبِ كسرةٍ جديدة .

---

(١) أي : بعد حذف حركته ؛ وهي الميم المكسورة .

هٰذا إنْ أُسنِدَ إلى الواو والياء .

وإنْ أُسنِدَ إلى الألف : لم يُحذَفْ آخِرُهُ ، وبقيتِ الألفُ ، وشُكِلَ ما قبلَها بحركةٍ تُجانِسُ الألفَ ؛ وهي الفتحةُ ؛ فتقولُ : (هل تَغْزُوَانِّ ؟) ، و(هل تَرْمِيَانِّ ؟) .

وإنْ كان آخِرُ الفعلِ ألفاً : فإنْ رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواوِ والياء ؛ كالألف ، والضميرِ المُستتِرِ . انقلبتِ الألفُ التي في آخر الفعلِ ياءً وفُتِحَتْ ؛ نحوُ : (اسْعَيَانِّ) ، و(هل تَسْعَيَانِّ ؟) ، و(اسْعَيَنَّ يا زيدُ) .

وإنْ رَفَعَ واواً أو ياءً : حُذفتِ الألفُ ، وبقيتِ الفتحةُ التي كانتْ قبلَها ، وضُمَّتِ الواوُ وكُسِرَتِ الياءُ ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ اخشَوُنَّ) ، و(يا هندُ ؛ اخشَيِنَّ) .
هٰذا إنْ لَحِقَتْهُ نونُ التوكيد .

وإنْ لم تلحقْهُ : لم تضمَّ الواوَ ولم تَكسِرِ الياءَ ، بل تُسكِّنُهُما ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ هل تَخْشَوْنَ ؟) ، و(يا هندُ ؛ هل تَخْشَيْنَ ؟) ، و(يا زيدونَ ؛ اخْشَوْا) ، و(يا هندُ ؛ اخْشَيْ) .

وأصلُ (تَرْمِنَّ) : (تَرْمِيينَ) بياءَينِ بعدَ الميمِ ؛ فحُذِفَتْ كسرةُ الياءِ التي هي لامُ الفعل ، ثمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ جِيءَ بالنون ، فحُذِفَتِ الياءُ لالتقاء الساكنَينِ[١] ؛ فصار : (تَرْمِنَّ) ، أفاده الفارِضيُّ مع تصرُّف[٢] .

. . . .

(١) أي : بعد حذف نون الرفع لتوالي الأمثال .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤١ـ١٤٢) .

٦٤٤ـ ولم تَقَعْ خفيفةٌ بعدَ الأَلِفْ   لٰكِنْ شديدةٌ وكَسْرُها أُلِفْ

لا تَقَعُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعدَ الألف[1] ؛ فلا تقولُ : (اضرِبَانْ) بنونٍ مُخفَّفةٍ ، بل يجبُ التشديدُ ؛ فتقولُ : (اضرِبَانِّ) بنونٍ مُشدَّدةٍ مكسورةٍ ، خلافاً ليونسَ ؛ فإنَّهُ أجازَ وقوعَ النونِ الخفيفةِ بعدَ الألف ، ويجبُ عندَهُ كسرُها[2] .

❁ قوله : (ولم تَقَعْ . . .) إلىٰ آخره : شُرُوعٌ فيما تنفردُ به الخفيفةُ عن الثقيلة ، و(خفيفةٌ) بالرفع : فاعلٌ ، و(شديدةٌ) : معطوفٌ عليه بـ(لٰكنْ) ، ويجوزُ النصبُ فيهما على الحال مِنْ فاعل (تقع) العائدِ علىٰ نون التوكيد المعلومِ من السِّياق[3] .

❁ قوله : (مُشدَّدةٍ مكسورةٍ) ؛ أي : لشَبَهِها بنون التثنيةِ في زيادتها

. . . .

---

(1) أي : اسماً كانت ؛ بأنْ أُسنِدَ إليها الفعلُ ، أو حرفاً ؛ بأن أُسند للظاهر علىٰ لغة (أَكَلُوني البراغيثُ) ؛ كـ(يضربانِّ الزيدان) ، أو كانت هي التاليةَ لنون النسوة ؛ كـ(اضربْنَانِّ) . « خضري » (٢/ ٦٩٣) .

(2) وأجاز الكُوفيُّونَ أيضاً وقوعَ الخفيفة بعد الألف . انظر « الكتاب » (٣/ ٥٢٧) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٣٦ـ٥٥٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٨٣ـ١١٨٤) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٦٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٥٦٣ـ٥٦٤) .

(3) والمشهورُ : الرفع فيهما ، وأشار إلىٰ كلتا الروايتين الشيخ خالد في « التمرين » (ص١٣١) ، وغيرُهُ .

٦٤٥ـ وأَلِفاً زِدْ قبلَها مُؤَكِّدَا فعلاً إلىٰ نونِ الإناثِ أُسنِدَا

إذا أُكِّدَ الفعلُ المسندُ إلىٰ نون الإناث بنونِ التوكيد . . وَجَبَ أنْ يُفصَلَ بينَ نونِ الإناث ونونِ التوكيد بألفٍ كراهةَ توالي الأمثالِ ؛ فتقولُ : (اضرِبْنَانِّ) بنونٍ مُشدَّدةٍ مكسورةٍ قبلَها ألفٌ .

٦٤٦ـ واحْذِفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

آخِراً بعدَ ألف[1] .

❀ قوله : (وأَلِفاً زِدْ . . .) إلىٰ آخره : (أَلِفاً) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (زِدْ) ، و(مُؤَكِّدَا) بكسر الكاف : حالٌ مِنْ فاعل (زِدْ) ، و(فعلاً) : مفعولُ (مُؤَكِّدا) ، و(إلىٰ نونِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (أُسنِدَا) .

❀ قوله : (بنونٍ مُشدَّدةٍ مكسورةٍ) ، وفي جواز الخفيفةِ الخلافُ السابقُ[2] ؛ بشرطِ كسرِ النون .

❀ قوله : (واحْذِفْ خفيفةً . . .) إلىٰ آخره : (خفيفةً) : مفعولُ (احْذِفْ) ، و(لساكنٍ) : مُتعلِّقٌ به ، و(رَدِفْ) مثلُ (تَبِعْ) لفظاً ومعنىً :

. . . .

(١) وجهُ الشَّبَهِ للكسر فقط ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفَ (مُشدَّدة) مِنَ القولة ، كما فَعَلَ الخضريُّ في « حاشيته » (٢/ ٦٩٤) .

(٢) انظر (٤/ ٦٠٢) .

٦٤٧ـ وارْدُدْ إذا حذفتَها في الوقفِ ما مِنْ أجلِها في الوصلِ كانَ عُدِمَا
٦٤٨ـ وأَبْـدِلَنْهـا بعـدَ فتـحٍ أَلِفَـا وَقْفاً كما تقولُ في (قِفَنْ) (قِفَا)

إذا وَلِيَ الفعلَ المُؤَكَّدَ بالنون الخفيفةِ ساكنٌ . . وَجَبَ حذفُ النونِ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فتقولُ : (اضرِبَ الرجلَ) بفتح الباء ، **والأصلُ** : (اضْرِبَنْ) ؛ فحُذفتْ نونُ التوكيدِ لمُلاقاة الساكنِ ؛ وهو لامُ التعريف ، . . . .

نعتٌ لـ (ساكنٍ) ، و(بعدَ) : مُتعلِّقٌ بـ (احْذِفْ) ، و(إذا) : مُتعلِّقٌ بـ (احْذِفْ) إن كانتْ خاليةً مِنْ معنى الشرط ، فإنْ كانتْ مُتضمِّنةً معنى الشرطِ . . فناصبُها جوابُها .

❀ **قوله** : (**في الوقفِ**) مُتعلِّقٌ بـ (ارْدُدْ) ، **وقولُهُ** : (**ما**) : اسمٌ موصول في محلِّ نصبٍ على المفعوليّة بـ (ارْدُدْ) ، وجملةُ (**كان عُدِما**) : صلةُ (ما) ، واسمُ (**كان**) : يعودُ إلىٰ (ما) الموصولةِ ، و(**مِنْ أجلِها في الوصل**) : مُتعلِّقان بـ (**عُدِما**) .

❀ **قوله** : (**أَلِفَا**) بكسر اللام : مفعولٌ ثانٍ لـ (**أَبْدِلَنْها**) .

❀ **قوله** : (**وَقْفاً**) مفعولٌ له ؛ أي : لأجل الوقف ، أو مصدرٌ في موضع الحال مِنْ فاعلِ (**أَبْدِلَنْها**) ؛ أي : في حال كونِكَ واقفاً .

. . . .

ومنه : قولُهُ[1] : [من المنسرح]

٣٢٠ـ لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

❁ قوله : (لا تُهِينَ الفقيرَ . . .) إلىٰ آخره : بعدَهُ :

وصِلْ حِبالَ البعيدِ إنْ وَصَلَ الـ حَبْلَ وأَقْصِ القريبَ إنْ قَطَعَهْ

قد يجمعُ المالَ غيرُ آكلِهِ ويأكلُ المالَ غيرُ مَنْ جَمَعَهْ

و(عَلَّكَ) : لغةٌ في (لَعَلَّكَ) ، و(تركعَ) : مِنَ الركوع ؛ وهو الانحناءُ والمَيْلُ ، وأراد به : الانحطاطَ عنِ المرتبة والسقوطَ مِنَ المنزلة .

قال الدَّمَامِينيُّ : (وفي البيت مِنْ جهة العَرُوض : استعمالُ الخَرْم بالراء في « مستفعلن » بعد خَبْنه ؛ وذلك أنَّ هـٰذا البيتَ مِنَ البحر المُسمَّىٰ بالمنسرح ، وأوَّلُ أجزائِهِ : « مستفعلن » ذو الوتد المجموع ، وقولُهُ : « لا تُهِي » علىٰ وزن

❁ قوله : (وفي البيت مِنْ جهة العَرُوض . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ التفعيلةَ الأولىٰ دَخَلَها أوَّلاً الخَبْنُ ؛ فبعدَ أنْ كانت (مُسْتَفْعِلُنْ) صارتْ : (مُتَفْعِلُنْ) مُركَّباً مِنْ وتدَينِ مجموعَينِ ؛ أحدُهُما : (مُتَفْ) ، والثاني : (عِلُنْ) ، ثمَّ دَخَلَهُ الخَرْمُ ؛ وهو حذفُ الحرفِ المبدوءِ به الميزانُ من الأوتاد ، فهو لا يدخلُ إلا البحورَ المُصدَّرَةَ بالأوتاد ؛ ولذلك قُدِّم الخَبْنُ هنا

---

(١) البيت للأَضْبط بن قُرَيعٍ السعدي ، كما في « الشعر والشعراء » (١/ ٣٧١) ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٤٤٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١١١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٠٦) ، و« المساعد » (٢/ ٦٧٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٥٦٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨١٠ـ١٨١١) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٧٩ـ٣٨٤) .

« فَاعِلُنْ » ، فحُذِفَتْ سينُهُ بالخَبْن ، ثمَّ ميمُهُ بالخَرْم ؛ فصار « تَفْعِلُنْ » على وزن « فَاعِلُن » ، ومثلُهُ شاذٌّ عندَهُم ؛ كقوله[1] : [من المنسرح]

قـاتِلُـوا القـومَ يـا خُـزاعَ ولا   يَـأْخُـذْكُـمُ فـي قتـالِهـم فَشَـلُ

وفيه مِنْ جهة العربيَّة : حذفُ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ لالتقاء الساكنَيْنِ) انتهىٰ[2] .

وأصلُ الفعل : (تُهِينُ) بالرفع ، ثمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاء الساكنَيْنِ حينَ دَخَلَ الجازمُ ، ثمَّ لمَّا أُكِّدَ الفعلُ رُدَّتْ ، وفُتِحَتِ النون .

و(الفقير) : مِنَ الفَقْر ؛ وهو الحاجةُ ، قال العلَّامة الطَّبَلَاويُّ في « شرح تصريف العِزِّي » : (وقد رجَّح قومٌ الفقيرَ الصابرَ على الغنيِّ الشاكر ، . . . .

على الخَرْم ؛ لأجلِ أنْ يكونَ مبدوءاً بوتدٍ بعدَ أن كان مبدوءاً بسببٍ خفيف .

وذلك أنَّ (مُسْتَفْعِلُنْ) مُركَّبٌ مِنْ سببَيْنِ خفيفَيْنِ ؛ أوَّلُهُما : (مُسْ) ، وثانيهما : (تَفْ) ، ومِنْ وتدٍ مجموع ؛ وهو : (عِلُنْ) ، فلمَّا دَخَلَهُ الخَبْنُ وقلنا : (مُتَفْعِلُنْ) . . صار مُركَّباً مِنْ وتدَيْنِ مجموعَيْنِ كما تقدَّم بيانُهُ ، وبعدَ ذلك فالخَرْمُ هنا شاذٌّ ؛ لأنَّهُ لا يدخلُ إلا الأوتادَ الأصليَّةَ ، والوتدُ هنا عارضٌ لِمَا علمتَ ، فبعدَ دخولِ الخَبْنِ والخَرْمِ . . صار : (تَفْعِلُنْ) ، فنُقِلَ إلىٰ (فَاعِلُنْ) ؛ لكونه مستعملاً دون (تَفْعِلُنْ) ؛ فعلىٰ هٰذا : يصيرُ (لا تُهِي) علىٰ وزن (فَاعِلُنْ) ، تأمَّلْ .

---

(١) البيت للشَّدَّاخ بن يَعمَرَ الكناني ، كما في « حماسة أبي تمام » (١/ ١٩٠) .

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٤٢١) .

وكذلك تُحذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ في الوقف إذا وقعتْ بعدَ غيرِ فتحةٍ ؛

وظواهرُ السُّنَّةِ تشهدُ له ، لكنَّ الراجحَ عندَنا : تفضيلُ الثاني)[1] .

ثمَّ قال : (وجملةُ : « والدهرُ قد رَفَعَهْ » : حاليَّةٌ مِنْ ضمير « تركعَ » ، وما قيل مِنْ أنَّهُ مِنَ « الفقير ».. غَلَطٌ ؛ لأنَّهُ لا يُلائِمُ المعنى المقصودَ ؛ لأنَّهُ قَصَدَ : أنَّكَ لا تفتخرْ بغِناكَ على الفقير[2] ؛ فقد ينعكسُ حالُكُما ؛ فإنَّ الدهرَ لا يتركُ الفقيرَ على فقره ، ولا الغنيَّ على غِناه ، والدهرُ : مُدَّةُ الدنيا ، وقال ثعلبٌ : الزمانُ) انتهى[3] .

❁ قوله : (بعدَ غيرِ فتحةٍ) قال أبو حيَّانَ : (الذي يظهرُ : أنَّ دخولَها في الوقف خطأٌ ؛ لأنَّها تدخلُ لمعنى التأكيد ، ثمَّ تُحذَفُ ولا يبقى دليلٌ على مقصودها الذي جاءتْ له) انتهى « نُكَت »[4] .

❁ قوله : (قال أبو حيَّانَ : الذي يظهرُ...) إلى آخره : يَرُدُّهُ : أنَّهُ ليس المُرادُ أنَّها تدخلُ وقفاً ثمَّ تُحذَفُ ، بل أنَّهُ إذا وَرَدَ فعلٌ مُؤكَّد بها وصلاً وأُريد الوقفُ عليه.. حُذِفتْ ورُدَّ المحذوفُ لأجلها ، كذا قيل[5] .

---

(١) أفاض الإمام الغزالي في تفصيل هـٰذه المسألة في « إحياء علوم الدين » (٦/ ٢٢٣ـ٢٥٣ ، ٨/ ٤٥ـ٥٩) ، وانظر « مرقاة المفاتيح » (٢/ ٧٦٤ـ٧٦٥) .

(٢) قوله : (لا تفتخرْ) كذا في النسخ ، ووقوعُ جملةِ النهي خبراً مقصورٌ على السماع عند الجمهور ، وجوَّزه ابنُ عصفور . انظر « التذييل والتكميل » (٥/ ٣٢ـ٣٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٩٢) .

(٣) طالع السعد (ق/ ٢٤١ـ٢٤٢) ، وانظر « مجالس ثعلب » (ص٥٨٣) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ١٨٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١٤/ ٣٨٤) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٣٣) .

أي : بعدَ ضمَّةٍ أو كسرة ، ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نونِ التوكيد ؛ فتقولُ في (اضْرِبُنْ يا زيدونَ) إذا وقفتَ على الفعلِ : (اضْرِبُوا) ، وفي (اضْرِبِنْ يا هندُ) : (اضْرِبِي) ؛ فتَحذِفُ نونَ التوكيدِ الخفيفةَ للوقف ، وتَرُدُّ الواوَ التي حُذفتْ لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياءُ .

فإنْ وقعتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ للوقف بعدَ فتحةٍ . . أُبدِلَتِ النونُ في الوقف ألفاً ؛ فتقولُ في (اضْرِبَنْ يا زيدُ) : (اضْرِبَا) .

❀ قوله : (ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نونِ التوكيد) ؛ أي : لزوال عِلَّةِ الحذف .

فإن قلتَ : لِمَ رُدَّ المحذوفُ هنا في الوقف ، ولم يُرَدَّ فيه في نحو : (هـٰذا قاضٍ) مع زوال العِلَّة ؟

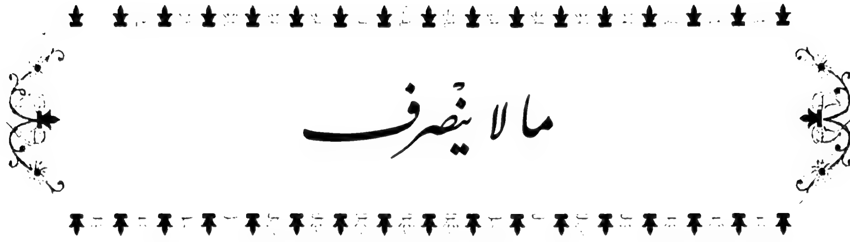
قلت : يُرَدُّ فيه أيضاً وإن كانَ الأكثرُ خلافَهُ ، وعليه : فالفَرْقُ : أنَّ المحذوفَ هنا كلمةٌ ، وثَمَّ جزءُ كلمةٍ ، والاعتناءُ بالكلمة أتمُّ منه بجزئها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

وقد يُقالُ : ليس غرضُهُ بذلك الاعتراضَ علىٰ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ حتىٰ يُرَدَّ بذلك ؛ إنَّما مُرادُهُ بيانُ حُكْمِها عندَ إيراد الفعلِ ، مقصوداً الوقفُ عليه مِنْ أوَّل الأمر .



---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٥٧) .



. . . .

(ما لا ينصرفُ)

❀ قوله : (ما لا ينصرفُ) اعترِضَ : بأنَّ المُناسِبَ زيادةُ (وما ينصرفُ) ، كما قيل : (المُعرَبُ والمبنيُّ) ، و(النكرةُ والمعرفةُ) .

قلت : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ المقصودَ هنا : ما لا ينصرفُ ، دونَ ما ينصرفُ ؛ لذِكْرِهِ في كثيرٍ مِنَ الأبواب السابقة ، بخلاف المُعرَبِ والمبنيِّ ، والنكرةِ والمعرفة ؛ فإنَّهُما معاً قُصِدا بالترجمة ؛ بدليل تمثيلِهِ لهما في المُترجَم .

[ما لا ينصرفُ]

❀ قوله : (لذِكْرِه في كثيرٍ مِنَ الأبواب السابقة) فيه : أنَّ ذِكْرَ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ في الأبواب السابقة . . سِيَّانِ ، ولو قال : (لأنَّهُ لا غَرَضَ هنا يتعلَّقُ به) . . لكان حَسَناً .

❀ قوله : (بدليل تمثيلِهِ لهما) فيه : أنَّهُ لم يُمثِّلْ للنكرة ؛ علىٰ أنَّهُ قد مثَّل هنا لِمَا ينصرفُ بقوله : (كـ « أربعٍ » . . . و« أَجْدلٌ » و« أَخْيلٌ » . . .) إلىٰ آخره ، فهٰذا الدليلُ لا ينهضُ .

٦٤٩ـ اَلصَّـرْفُ تنـويـنٌ أتـىٰ مُبيِّنَـا معنىً بهِ يكونُ الِاسمُ . . . .

واختُلِفَ في اشتقاق المُنصَرِف ؛ فقيل : مِنَ الصِّرْف ؛ بمعنى الخالص ؛ إذ المُنصَرِفُ خالصٌ مِنْ شَبَه الفعلِ والحرف ، أو مِنَ الصَّرِيف ؛ وهو الصوتُ ؛ لأنَّ الصَّرْفَ ـ وهو التنوينُ ـ صوتٌ في الآخِرِ ، أو مِنَ الانصرافِ ؛ وهو الرجوعُ ، وكأنَّ الاسمَ ضربانِ : ضربٌ أَقْبَلَ علىٰ شَبَهِ الفعلِ فمُنِعَ ممَّا مُنِعَ ، وضربٌ انصرفَ عنه ، وقيل غيرُ ذلك(١) .

وذَكَرَهُ المُصنِّفُ عَقِبَ نونَيِ التوكيد ؛ لأنَّ فيه شَبَهَ الفعلِ ؛ فله تَعَلُّقٌ بالفعل ، كما أنَّ لهما تَعَلُّقاً به .

❁ قوله : (اَلصَّرْفُ تنوينٌ) هـٰذا مذهبُ المُحقِّقينَ ، وقيل : الصَّرْفُ : هو الجرُّ والتنوينُ معاً ، قال بعضُهُم : (وهـٰذا الخلافُ ممَّا لا ثمرةَ تحتَهُ)(٢) .

❁ قوله : (بهِ) مُتعلِّقٌ بـ(يكونُ) ؛ بناءً علىٰ جواز التعلُّقِ بالفعل الناقص ، ومَنَعَ ذلك المُبرِّدُ وطائفةٌ ، ومنشأُ الخلافِ : دَلالةُ الأفعالِ الناقصةِ

❁ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) قيل : إنَّهُ مِنَ الصَّرْف الذي هو القَلْبُ . انتهىٰ « تصريح »(٣) .

---

(١) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٤٥٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٠) ، و« المساعد » (٢/ ٦٨٢) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٠٩) .

(٢) قاله أبو حيَّان في « التذييل والتكميل » (٦/ ق١٧٧) مخطوطة كوبريلي .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٠٩) .

أَمْكَنَا . . . .

الاسمُ إنْ أَشْبَهَ الحرفَ سُمِّيَ : مبنيّاً ، . . . .

على الحَدَثِ وعدمِهِ ؛ فالمُثبِتُ مُجيزٌ ، والنافي مانعٌ[١] .

❁ قوله : (أَمْكَنَا) اسمُ تفضيلٍ ؛ مِنْ (مَكُنَ مَكَانةً) : إذا بلغَ الغايةَ في التمكُّن ، لا مِنْ تَمَكَّنَ ، خلافاً لأبي حيَّانَ ومَنْ وافقه ؛ لأنَّ بناءَ اسمِ التفضيل مِنْ غير الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ . . شاذٌّ . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

❁ قوله : (إنْ أَشْبَهَ الحرفَ سُمِّيَ : مبنيّاً) أثَّر شَبَهُ الحرفِ البناءَ ، وأثَّرَ شَبَهُ الفعلِ المنعَ مِنَ الصرف ؛ لأنَّ الحرفَ مُتأصِّلٌ في البناء ؛ إذ لم يخرجْ شيءٌ مِنْ كلماته عنه ، بخلاف الفعلِ ؛ خَرَجَ عنه المضارعُ ، بل قيل : إنَّ إعرابَهُ أصلٌ لا بطريق الحَمْلِ على الاسم ، فأثَّر شَبَهُ الحرفِ الأَقْوىٰ ؛ وهو البناءُ ، بخلاف

❁ قوله : (إذا بلغَ الغايةَ في التمكُّن) ظاهرُهُ : أنَّهُ تفسيرٌ للفعل ، وفيه : أنَّهُ حينئذٍ لا يقبلُ التفاوتَ ، فلا يصحُّ بناءُ أفعلِ التفضيل منه ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ ببلوغ الغاية : ما يشملُ البلوغَ الحقيقيَّ والإضافيَّ ، فيجيءُ التفاوت .

❁ قوله : (لأنَّ الحرفَ مُتأصِّلٌ في البناء) ؛ أي : مُتوغِّلٌ في الأصالة ؛ فلا يُنافي هـٰذا أنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ .

---

(١) انظر (٢/٣٩٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٠) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١٤/٣٩٨) .

وغيرَ مُتمكِّنٍ ، وإن لم يُشبِهِ الحرفَ سُمِّيَ : مُعرَباً ، ومُتمكِّناً .

ثمَّ المُعرَبُ علىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما أَشْبَهَ الفعلَ ، ويُسمَّىٰ : غيرَ منصرفٍ ، ومُتمكِّناً غيرَ أَمْكَنَ .

والثاني : ما لم يُشبِهِ الفعلَ ، ويُسمَّىٰ : منصرفاً ، ومُتمكِّناً أَمْكَنَ .

وعلامةُ المُنصرِفِ : أنْ يُجَرَّ بالكسرة معَ الألفِ واللامِ والإضافةِ ، وبدونهما[1] ، وأنْ يدخلَهُ الصرفُ ؛ وهو التنوينُ الذي لغير مقابلةٍ أو تعويضٍ ، الدالُّ علىٰ معنىً يستحقُّ به الاسمُ أنْ يُسمَّىٰ أَمْكَنَ ؛ وذلك المعنىٰ : هو عدمُ شَبَهِهِ الفعلَ ؛ نحوُ : (مررتُ بغلامٍ) ، و(غلامِ زيدٍ) ، و(الغلامِ) .

شَبَهِهِ بالفعل ، أفاده ابنُ قاسمٍ .

❀ قوله : (وغيرَ مُتمكِّنٍ) للاسم بالنَّظَر إلى الأَمْكنيَّةِ والإمكانِ وعدمِهِما بحسَبِ العقل . . أربعةُ أقسامٍ : مُمكِنٌ أَمْكَنُ ، لا مُمكِنٌ ولا أَمْكَنُ ، مُمكِنٌ غيرُ أَمْكَنَ ، أَمْكَنُ لا مُمكِنٌ ، وبحسَبِ الخارجِ ثلاثةٌ فقط ؛ إذ الرابعُ لا وجودَ له في الخارج ؛ فالأَوَّلُ : المنصرفُ ، والثاني : المبنيُّ ، والثالثُ : ما لا ينصرفُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (وذلكَ المعنىٰ : هو عدمُ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّهُ يلزمُ

❀ قوله : (والإمكانِ) صوابُهُ : (التمكُّن) ، وكذلك قولُهُ بعدُ : (ممكن) في مواضعَ ؛ صوابُهُ : (مُتمكِّن) .

---

(١) هـٰذا محلُّ الافتراقِ بينَهُ وبين غير المصروف ، وما قبله مشتركٌ . « خضري » (٢/ ٦٩٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٥٩) .

عليه الدَّوْرُ ؛ لأنَّ معرفةَ هـٰذا المعنىٰ تتوقَّفُ علىٰ معرفةِ أنَّهُ لم يُشبِهِ الفعلَ فيُمنَعَ مِنَ الصرف لأخذه في تفسيره ، ومعرفةَ ذلك تتوقَّفُ علىٰ معرفة الصرف .

❀ قوله : (لأنَّ معرفةَ هـٰذا المعنىٰ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ قولَهُ[1] : (الدالُّ علىٰ معنىً) مُتوقِّفٌ على الصرف ؛ وذلك لأَخْذ الصرفِ في تفسير المعنى المذكور ؛ لأنَّ المعنىٰ هو عدمُ مُشابهتِهِ للفعل فيُمنَعَ مِنَ الصرف ، والصرفَ مُتوقِّفٌ على المعنىٰ ؛ لأنَّ المعنىٰ مذكورٌ في تعريف الصرف ؛ حيثُ قيل : (الدالُّ علىٰ معنىً) .

فقولُهُ : (لأنَّ معرفةَ هـٰذا المعنىٰ) ؛ أي : المذكورِ في تعريف الصرف بقوله : (الدالُّ علىٰ معنىً) ، وقولُهُ : (لأخذه في تفسيره) ؛ أي : لأخذ عدمِ المُشابهةِ للفعل فيُمنَعَ مِنَ الصرف في تعريف المعنى المذكورِ في تعريف الصرف ، وقولُهُ : (ومعرفةَ ذلك تتوقَّفُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ومعرفةَ عدمِ المُشابهةِ للفعل فيُمنَعَ من الصرف . . مُتوقِّفةٌ علىٰ معرفة الصرف ؛ لأنَّهُ جزءٌ من قولنا : (عدم المشابهة . . .) إلىٰ آخره ، ومعرفةُ الكلِّ مُتوقِّفةٌ علىٰ معرفة الجزء ؛ فجاء الدَّوْرُ .

ويحتملُ : أنَّ مُرادَهُ بقوله : (هـٰذا المعنىٰ) ؛ أي : الصرف المُعرَّف ، وقولِهِ : (لأخذه في تفسيره) ؛ أي : لأخذ عدمِ المُشابهةِ للفعل فيُمنَعَ من الصرف في تعريف الصرف ؛ لأنَّ عدمَ المُشابهةِ المذكورةِ هو عينُ المعنىٰ في

---

(١) أي : قولَ الشارحِ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ بقاؤُهُ علىٰ أصله بعلامةٍ أُخْرىٰ ، . . . .

قولهم : (الدالُّ علىٰ معنىً) ، وقولُهُ : (ومعرفةَ ذلك . . .) إلىٰ آخره . . هو بالمعنى السابق ، والأوَّلُ أقربُ لكلامه .

ثمَّ إنَّ هٰذا الاعتراضَ لا يَرِدُ على الشارح ؛ لأنَّهُ فسَّر المعنىٰ بعدم المُشابهةِ للفعل ، ولم يذكر : (فيُمنَعَ من الصرف) .

نعم ؛ يَرِدُ علىٰ مَنْ قال : (الصرفُ : هو التنوينُ الدالُّ علىٰ كون الاسمِ مُتمكِّناً أَمْكَنَ ؛ بحيثُ لم يُشبِهِ الحرفَ فيُبنىٰ ، ولا الفعلَ فيُمنَعَ من الصرف) ، والجوابُ حينئذٍ : أنَّ المُعتبَرَ في التعريف عدمُ المشابهة للفعل ، وذلك ممكنٌ بدون ملاحظة الانصرافِ وعدمِهِ ، وأمَّا قولُهُ : (فيُمنَعَ من الصرف) . . فبيانٌ لما يترتَّبُ على الشَّبَه ، وهٰذا هو جوابُ المُحشِّي الثاني .

ويُمكِنُ أنَّ مُرادَ المُحشِّي : أنَّ المُعترِضَ على التعريف الذي قاله الشارحُ يقولُ : إنَّ المعنى المذكورَ في التعريف هو عدمُ مُشابهةِ الفعل فيُمنَعَ من الصرف ؛ إذ لا يُعقَلُ المعنىٰ إلا بذلك ، ويكونُ الجوابُ بالمنع .

نعم ؛ لو قرَّر الدَّوْرَ هٰكذا ؛ بأنْ يقولَ : (إنَّ الصرفَ مُتوقِّفٌ على المعنىٰ ـ وهو عدمُ المشابهةِ للفعل ـ وذلك المعنىٰ ـ وهو عدمُ المشابهةِ للفعل ـ مُتوقِّفٌ علىٰ علامته ـ وهو الصرفُ ـ إذ الشيءُ لا يُعرَفُ إلا بعلامته ؛ فجاء الدَّوْرُ) . . لَظَهَرَ كلَّ الظهور ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ بقاؤُهُ علىٰ أصله . . .) إلىٰ آخره :

أو أنَّ المُعتبَرَ في التعريف عَدَمُ مُشابهةِ الفعل ، ويُمكِنُ ذلك بدون مُلاحظةِ الانصرافِ وعدمِهِ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

لعلَّ مُحصَّلَ هـٰذا الجواب : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ المعنى المذكورَ في تعريفه مُتوقِّفٌ على الصرف ؛ لأنَّ المعنىٰ ـ وهو عدمُ المشابهة ـ له علاماتٌ ؛ منها : الصرفُ ، ومنها : كونُهُ ليس فيه عِلَّتانِ أو عِلَّةٌ تقومُ مقامَهُما ، وغيرُ ذلك ، فيُستدَلُّ علىٰ عدم المُشابهةِ بغير العلامة الأولىٰ ؛ فحينئذٍ : لا يتوقَّفُ المعنى المذكورُ على الصرف .

وقولُهُ : (أو أنَّ المُعتبَرَ في التعريف . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ المُعتبَرَ في التعريف عدمُ المُشابهة للفعل ، وهـٰذا يُعقَلُ بدون علامةٍ أصلاً ، فغاير الجوابَ الأوَّل ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الأوَّلَ منظورٌ فيه لعلامةٍ أُخرىٰ ، وهـٰذا لم يُنظَرْ فيه لعلامةٍ أصلاً .

وبهـٰذا اندفع ما يُقالُ : إنَّ الجوابَ الأوَّلَ لا يُناسِبُ هنا ، وإنَّما هو جوابٌ عن المنازعة الآتية في القولة بعدُ ، كما سيأتي توضيحُهُ[2] .

❀ قوله : (ويُمكِنُ ذلك) ؛ أي : عِلْمُ ذلك الذي هو عدمُ مشابهة الفعل ، وقولُهُ : (بدون مُلاحظةِ الانصرافِ) ؛ أي : الذي هو علامةٌ علىٰ عدم المشابهة ، وقولُهُ : (وعدمِهِ) ؛ أي : الذي هو علامةٌ على المشابهة .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٩٣ـ١٩٤) .

(٢) انظر (٤/٦١٦ـ٦١٧) .

واحترَزَ بقوله : (لغير مقابلةٍ) : مِنْ تنوينِ (أَذْرِعاتٍ) ونحوِهِ ؛ فإنَّهُ تنوينُ جمعِ المُؤنَّثِ السالمِ ، وهو يصحبُ غيرَ المنصرفِ ؛ كـ (أَذْرِعاتٍ) ، و(هنداتٍ) علمَ امرأةٍ ، وقد سبق الكلامُ في تسميته تنوينَ المقابلة[1] .

❁ قوله : (واحترَزَ بقوله : « لغير مقابلةٍ »...) إلىٰ آخره : صريحُهُ : أنَّ ما فيه تنوينُ المقابلةِ غيرُ منصرفٍ ، وهو خلافُ ما جَرَىٰ عليه ابنُ هشامٍ ؛ فقد صرَّح بأنَّهُ مُستثنىً مِنَ المنصرف ؛ إذ هو مُنصرِفٌ مع فَقْده تنوينَ الصرف[2] ، لٰكن نازعَ فيه جمعٌ : بأنَّهُ كيف يُسمَّىٰ منصرفاً مع أنَّهُ لم يُوجَدْ

❁ قوله : (بأنَّهُ مُستثنىً مِنَ المنصرف) صوابُهُ : (مِنْ غير المنصرف) ، كذا قيل .

ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ مُرادَهُ : أنَّهُ مُستثنىً مِنْ مفهوم قاعدةِ المنصرف ؛ فإنَّ قاعدةَ المنصرف : هو كلُّ ما فيه تنوينُ الصرف ، ومفهومُهُ : أنَّ ما ليس فيه ذلك ليس منصرفاً ، فيُستثنىٰ منه جمعُ المُؤنَّثِ السالمُ ، كما يُفِيدُ ذلك قولُهُ : (مع فَقْده تنوينَ الصرف) .

وبعدَ هٰذا : فكلامُ ابنِ هشامٍ إنَّما هو في جمع المُؤنَّث السالمِ الذي لم يُسَمَّ به ، أمَّا ما سُمِّيَ به فإنَّهُ غيرُ منصرف ، ولا كلامَ فيه ، وهٰذا هو الذي فَرَضَ الشارحُ كلامَهُ فيه ؛ بدليل قولِهِ : (علمَ امرأة) ؛ فلا مخالفةَ .

❁ قوله : (لٰكن نازعَ فيه جمعٌ...) إلىٰ آخره : أُجِيبَ : باحتمالِ أنَّ

---

(١) انظر (١/٢٦٨) .

(٢) أوضح المسالك (٤/١١٥) .

فيه تنوينُ الصرف[1] .

فإن قلتَ : كان على الشارح إخراجُ تنوينِ التنكير .

قلتُ : لم يَحتَجْ لإخراجه ؛ لأنَّهُ يلحقُ المبنيّاتِ ، والكلامُ فيما يلحقُ المُعرَبَ ، تأمَّلْ .

الصرفَ عندَهُم حالةٌ قائمة بالاسم ؛ هي أمكنيَّتُهُ وبقاؤُهُ علىٰ أصله ، والتنوينُ المذكورُ علامتُهُ ، والعلامةُ لا يجبُ انعكاسُها ؛ لإمكان عِلْمِ بقائِهِ علىٰ أصله بعلامةٍ أُخْرىٰ ؛ فـ (مُسلِماتٌ) باقٍ علىٰ أصله مِنَ الأمكنيَّة ، لٰكن لم يَدُلَّ بتنوينه علىٰ ذلك عند الجمهور ؛ بدليلِ ثبوتِهِ مع العِلَّتَينِ عندَ التسمية به ، بل قُصِدَ به مُجرَّدُ مقابلةِ النونِ في جمع المُذكَّر السالمِ ؛ في الدَّلالة علىٰ تمام الاسم وعدمِ إضافتِهِ .

لٰكنَّ هٰذا الجوابَ بعيدٌ مِنْ كلامهم ، ويلزمُ عليه أنَّ تعريفَهُمُ الصرفَ بأنَّهُ تنوينٌ . . . إلىٰ آخره مِنْ باب التعريف بالعلامة .

❁ قوله : (قلتُ : لم يَحتَجْ لإخراجه) ؛ أي : للتصريح بقيدٍ خاصٍّ به يُخرِجُهُ ؛ بأنْ يقولَ : (لغير مقابلةٍ وتعويضٍ وتنكيرٍ) ، ثمَّ يُصرِّحَ بما خَرَجَ بكلٍّ ، كما خصَّ تنوينَ العِوَضِ والمقابلة بذلك ، وإلا فقولُهُ[2] : (الدالُّ علىٰ معنىً . . .) إلىٰ آخره . . يُخرِجُ الجميعَ ، ولو اقتصر عليه لكان حَسَناً .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٠) ، و« الدرر السنية » (٢/ ٨٦٠) ، و« حاشية الصبان » (٣/ ٣٣٦) .

(٢) أي : قولُ الشارح .

واحتَـرَزَ بقـولـه : (أو تعـويـضٍ) : مِـنْ تنـويـن (جَـوَارٍ) و(غَـوَاشٍ) ونحوِهما ؛ فإنَّهُ عِوَضٌ مِنَ الياء ، والتقديرُ : (جَوَاري) و(غَوَاشي) ، وهو يصحبُ غيرَ المنصرفِ ؛ كهـٰذَينِ المثالَينِ[1] .

وأمَّا غيرُ المنصرفِ[2] : فلا يدخلُ عليه هـٰذا التنوينُ ، ويُجَرُّ بالفتحة إنْ لم يُضَفْ ، أو لم تدخلْ عليه (أل) ؛ نحوُ : (مررتُ بأحمدَ) ، فإنْ أُضِيـفَ ، أو دخلـتْ عليـه (أل) . . جُـرَّ بـالكسـرة ؛ نحـوُ : (مـررتُ بأحمدِكُم) ، و(بالأحمدِ)[3] .

وإنَّما يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف : إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ فرعيَّتانِ . . . .

❁ قوله : (إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ فرعيَّتانِ) ؛ أي : مختلفتانِ ؛ مَرجِعُ إحداهما اللفظُ ، ومرجعُ الأُخْرى المعنىٰ ؛ وذلك لأنَّ في الفعلِ فرعيَّةً على الاسم في اللفظ ؛ وهي اشتقاقُهُ مِنَ المصدر ، وفرعيَّةً في المعنىٰ ؛

❁ قوله : (وهي اشتقاقُهُ) هـٰذا علىٰ قول البَصْريِّينَ ، وأمَّا على القول بأنَّ المصدرَ مُشتقٌّ مِنَ الفعل . . فتكونُ فرعيَّةُ اللفظِ هي تركيبَ لفظِهِ مِنْ مادَّةٍ

---

(١) وقد يصحبُ المنصرف ؛ كـ (كلٍّ) و(بعضٍ) ، فيكونُ للعوض مع الصرف . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٩٧) ، وما سبق في (١/ ٢٧١ـ ٢٧٦) .

(٢) كذا في النسخ ، وهو الصواب ، بخلاف ما ذهب إليه العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ؛ مِنْ أنَّ الصواب : (وأمَّا المنصرف) بحذف (غير) ، ولعلَّ منشأَ الوهم رَبْطُهُ هـٰذا الشرطَ بالمسألة السابقة المحترز عنها .

(٣) الأَوْلىٰ : (بأفضلكم) ، و(بالأفضل) ؛ لأنَّ العَلَمَ لا يُضافُ ولا تدخلُهُ (أل) حتىٰ يُنكَّرَ ، فيكون منصرفاً قبلهما ؛ لزوال إحدى العِلَّتَينِ . « خضري » (٢/ ٦٩٧) .

وهي احتياجُهُ إليه ؛ لأنَّهُ يحتاجُ إلىٰ فاعل ، والفاعلُ لا يكونُ إلا اسماً ، ولا يَكمُلُ شَبَهُ الاسمِ بالفعل بحيثُ يُحمَلُ عليه في الحُكْم . . إلا إذا كانتْ فيه الفرعيَّتانِ كما في الفعل ؛ فنحوُ (أحمدَ) : فيه فرعيَّتانِ مختلفتانِ ؛ مرجعُ إحداهما اللفظُ ؛ وهي وزنُ الفعلِ ، ومرجعُ الأُخرى المعنىٰ ؛ وهي التعريفُ .

وخَرَجَ : ما إذا كانتِ العِلَّتانِ مِنْ جهة اللفظ ؛ كالجمع والتصغيرِ في (أُجَيمالٍ) تصغيرِ (أَجْمالٍ) ؛ فالجمعُ فرعُ الإفراد ، والتصغيرُ فرعُ التكبير ، أو كانتا مِنْ جهة المعنىٰ ؛ كالوصف والتأنيثِ في (حائضٍ) و(طالقٍ) ؛ فيُصرَفانِ .

وهيئةٍ ؛ بسبب تركُّبِ المعنىٰ مِنْ حَدَثٍ وزمن ، وبه يندفعُ ما في « الصبَّان »[1] .

❀ قوله : (وهي احتياجُهُ إليه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : احتياجُ الفعلِ إلى الاسم مِنْ حيثُ إسنادُ معناه ، لا مِنْ حيثُ الطلبُ اللفظيُّ .

❀ قوله : (ولا يَكمُلُ شَبَهُ الاسمِ . . .) إلىٰ آخره : مِنْ تمام التعليل ، والمُرادُ بالحُكْم : منعُ التنوينِ الدالِّ على الأمكنيَّة .

❀ قوله : (كالوصف والتأنيثِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ التأنيثَ عِلَّةٌ لفظيَّة ولو معنوياً ؛ لأنَّهُ بتاءٍ مُقدَّرة ؛ بدليل ظهورِها في التصغير ؛ فتقولُ في (هند) : (هُنَيدة) ، وليس في العِلَل التي وقع المنعُ بها عِلَّةٌ معنويَّة

---

(١) حاشية الصبان (٣/ ٣٣٨) .

مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ ، أو واحدةٌ ....

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ قولَهُم : (فيه عِلَّتانِ . . .) إلىٰ آخره . . مجازٌ ؛ لأنَّ إحدى العِلَّتَينِ غيرُ عِلَّةٍ مُستقِلَّة ، بل هي جزءُ عِلَّةٍ ؛ لأنَّ المنعَ بمجموعهما ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ[1] ، وهـٰذا لا يُنافي قولَ بعضِهِم : إطلاقُ ما ذُكِرَ حقيقةٌ ؛ لاحتمالِ أنَّهُ أراد أنَّها صارتْ حقيقةً عُرْفيَّة .

❊ قوله : (عِلَلٍ تِسْعٍ) المعنويَّةُ منها : العَلَميَّةُ والوصفيَّة ، وباقيها لفظيٌّ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

إلا الوصفيَّةُ والعَلَميَّةُ ، كما ذَكَرَهُ بعدُ .

وقد يُقالُ : مُرادُهُ : كونُ المعنىٰ مُؤنَّثاً .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ المقصودَ : ضبطُ ما سُمِعَ ؛ فقد وُجد في نحو (حائض) عِلَّتانِ ؛ إحداهُما ترجعُ إلى اللفظ ، والأُخرىٰ ترجعُ إلى المعنىٰ ، ولم يُمنَعْ ، وقد صرَّح بعضُهُم بما حاصلُهُ : أنَّهُ لم يظهرْ للنُّحاة وجهُ اعتبارِ هـٰذه العِلَلِ علىٰ هـٰذا الوجه[3] .

وقد عُلِمَ ممَّا ذَكَرْنا : أنَّ المُرادَ بالتأنيث المعنويِّ : كونُ اللفظِ مُقدَّراً فيه التاءُ ، لا كونُ معناه مُؤنَّثاً ؛ إذ هـٰذا ليس فرعاً عن كون المعنىٰ مُذكَّراً ، بل اللفظُ يُوضَعُ للمُؤنَّث كما يُوضَعُ للمُذكَّر .

---

(١) المواهب الرحمانية (١/ق ٣٦) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٥٠٧) .

(٣) في (ك) : (فالمناسب أن يقول : « ولزوم التأنيث ») بدل (وقد يُقال : مراده . . .) إلىٰ آخره .

منها تقومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ ، والعِلَلُ التسعُ يجمعُها قولُهُ[1] : [من البسيط]

عَدْلٌ ووَصْفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجْمـةٌ ثـمَّ جمـعٌ ثـمَّ تـركيـبُ
والنـونُ زائـدةٌ مِـنْ قَبْلِهـا أَلِـفٌ

❀ قوله : (مَقَامَ عِلَّتَينِ) ؛ أي : فرعيَّتَينِ . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (والنونُ زائدةٌ مِنْ قَبْلِها أَلِفٌ) قد أطال شُرَّاحُ « كافيةِ ابنِ الحاجب » الكلامَ علىٰ هـٰذا الشطر اعتراضاً وجواباً ، مع ما في ذلك مِنَ التكلُّف ، والذي يظهرُ : أنَّ (النونُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (زائدةٌ) ، وجملةُ (مِنْ قَبْلِها ألفٌ) : حاليَّةٌ مرتبطة بالضمير مُقيِّدةٌ للجملة الأُولىٰ ، فتُفِيدُ : أنَّ سببَ المَنْعِ مِنَ الصرف هو زيادةُ النونِ مع الألف قبلَها ، وزيادةُ الألفِ معلومةٌ خارجاً ، أو أنَّهُ حُذِفَ وصفُ (أَلِفٌ) ؛ أي : زائدةٌ .

❀ قوله : (والذي يظهرُ . . .) إلىٰ آخره : أظهرُ منه : عطفُ (النونُ) علىٰ (عدلٌ) ، و(زائدةً) حالٌ منها ، وجملةُ (مِنْ قبلها أَلِفٌ) حالٌ ثانية .

❀ قوله : (وزيادةُ الألفِ معلومةٌ . . .) إلىٰ آخره : في « الجاميِّ » : (أنَّهُ لو جُعِلَ « ألفٌ » فاعلاً لقوله : « زائدة » ، والظرفُ مُتعلِّقاً بالزيادة ، وأُريد بزيادة الألف قبلَ النون اشتراكُهُما في وصف الزيادة ، وتقدُّمُ الألفِ عليها في ذلك الوصف . . لفُهِمَ زيادتُهُما جميعاً ؛ وهـٰذا كما إذا قلتَ : « جاءني زيدٌ

---

(1) نقل السيِّد البُلَيدي في « حاشيته على الأشموني » (٢/ق١٢٨) عن « حاشية العصام على الكافية » . . أنَّ هـٰذَينِ البيتين للأنباري ضمن قصيدة ، وذَكَرَ أنَّ قبلَهُما :

موانعُ الصَّرْفِ تسعٌ كيفما وقعتْ ثِنْتانِ منها فما للصرفِ تصويبُ

ووزنُ فِعْلٍ وهـٰذا القولُ تقريبُ

ويجوزُ أنْ تكونَ (النون) مبتدأً ، خبرُها جملةُ قولِهِ : (مِنْ قبلها ألفٌ) ، و(زائدة) : حالٌ مِنَ (النون) علىٰ مذهب مَنْ أجازه[1] ، أو مِنَ الهاء في (قبلها) العائدةِ على (النون) ، وقد قال بعضُ شُرَّاحِ « الكافية » : (إنَّها حالٌ مُؤكِّدةٌ لعاملها المحذوفِ ، علىٰ حدِّ : « أنا حاتِمٌ كريماً » ؛ لأنَّهُ لاشتهاره بهـٰذا الوصفِ تضمَّنتِ الجملةُ معنى الكرمِ والجودِ ، وهنا لمَّا كانتِ النونُ مشهورةً بكونها مَزِيدةً . . تضمَّن قولُنا : « وهي النون » مع الزيادة ، فيكونُ حالاً مُؤكِّداً لمضمون تلك الجملةِ ، وعاملُها محذوفٌ) انتهىٰ[2] .

وهـٰذا تكلُّفٌ ظاهرٌ ، والأقربُ : ما تقدَّم ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (وهـٰذا القولُ تقريبُ) ؛ أي : لا تحقيقٌ ؛ إذ لم يَفصِلِ التأنيثَ المعنويَّ مِنَ اللفظيِّ ، ولا الذي بالألف مِنَ الذي بالتاء ، ونحوَ ذلك ، أو مُرادُهُ : أنَّ ذِكْرَ العِلَلِ التسعِ منظومةً تقريبٌ علىٰ فَهْمِ المُبتدِئِ ، أو لأنَّهُ لم يذكرْ

راكباً مِنْ قبلِهِ أخوه » ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ على اشتراكهما في وصف الركوب ، وتقدُّمِ أخيه عليه في ذلك الوصف) انتهىٰ[3] .

وقولُهُ : (وهـٰذا كما إذا قلتَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مع جَعْلِ قولِكَ : (أخوه) فاعلاً بـ (راكب) ، كما هو ظاهرٌ .

❁ قوله : (مع الزيادة) لعلَّ صوابَهُ : (معنى الزيادة) .

---

(١) وهو سيبويه الذي أجاز مجيء الحال من المبتدأ .

(٢) انظر « شرح الرضي » (١/ ١٠٥) ، و« الفوائد الضيائية » (١/ ٨٤ ـ ٨٥) .

(٣) الفوائد الضيائية (١/ ٨٥) .

وما يقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ منها اثنانِ :

أحدُهُما : أَلفُ التأنيثِ ، مقصورةً كانتْ ؛ كـ (حُبْلىٰ) ، أو ممدودةً ؛

جميعَ الموانع ، وقد جَمَعَها بعضُ الفُضَلاء في قوله[1] : [من الرجز]

لِمُنتهـى الجمـوعِ منـعٌ والأَلِـفْ عَرِّفْ معَ العُجْمةِ تركيبٌ أُلِفْ

تأنيثٌ ٱلحاقٌ وعَرِّفْ أو صِفِ مَـعْ وزنِ عَـدْلٍ وزيـادةٍ تَفِـي

❀ قوله : (أحدُهُما : أَلفُ التأنيثِ) ؛ أي : لأنَّ في المُؤنَّث بها فرعيَّةً في اللفظ ؛ وهي لزومُ الزيادةِ حتىٰ كأنَّها مِنْ أصول الاسمِ ؛ فإنَّهُ لا يصحُّ انفكاكُهُ عنه[2] ، وفرعيَّةً في المعنىٰ ؛ . . . .

❀ قوله : (لِمُنتهى الجموعِ . . .) إلىٰ قوله : (عَرِّفْ) . . إشارةٌ لِمَا يستقلُّ بالمنع ، وقولُهُ : (عَرِّفْ معَ العُجْمةِ . . .) إلىٰ قوله : (وعَرِّفْ أو صِفِ) . . إشارةٌ لِمَا يجتمعُ معَ التعريف خاصَّةً ، وقولُهُ : (وعَرِّفْ أو صِفِ . . .) إلىٰ آخره . . إشارةٌ لما يجتمعُ مع العَلَميَّة تارةً ، والوصفيَّةِ تارةً أُخْرىٰ .

❀ قوله : (وهي لزومُ الزيادةِ) ، وذلك مُتعلِّقٌ باللَّفظِ وإن لم يكن ملفوظاً ؛ كالعُجْمة ؛ فهو عِلَّةٌ لفظيَّةٌ ، كما أنَّها عِلَّةٌ لفظيَّة بلا فرقٍ ؛ فلا يُقالُ فيه : إنَّ هـٰذا لا يَصلُحُ لكونه عِلَّةً لفظيَّةً ؛ فالمُناسِبُ جَعْلُ الزيادةِ نَفْسِها هي العِلَّةَ اللفظيَّةَ .

---

(١) أورد البيتين علي الميهي في « الهدية البدوية » (ق/ ٣٩) .

(٢) أي : انفكاكُ لزومِ الزيادة عن الاسم ، وعبارةُ ابن الناظم (ص٤٥١) : (فإنه لايصحُّ انفكاكُها عنه) .

وهي دَلالتُهُ على التأنيث ، ولا شبهةَ أنَّهُ فرعُ التذكير ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[1] .

وقولُهُ : (وهي دَلالتُهُ على التأنيث) لو قال : (وهي كونُ المعنىٰ مُؤنَّثاً) . . لكان حَسَناً ، وإلا فالدَّلالةُ ممَّا يتعلَّقُ باللفظ علىٰ حدِّ العُجْمة ، ويأتي مثلُ ذلك في قوله الآتي : (بالدَّلالة على الجمعيَّة)[2] ، فتنبَّهْ .

ثمَّ ظَهَرَ : أنَّ العِلَّةَ المعنويَّةَ ما تعلَّقتْ باللفظ مِنْ حيث معناه ، واللفظيَّةَ ما تعلَّقتْ به لا مِنْ حيثُ معناه ، وحينئذٍ : فالدَّلالةُ عِلَّةٌ معنويَّةٌ ، فصحَّ كلامُ المُحشِّي .

لٰكن يَرِدُ علىٰ كلِّ حال : أنَّ العِلَّتَينِ مِنْ جهةٍ واحدة هي الإتيانُ بالألف ، وأنَّ الدَّلالةَ على التأنيث ليس فرعاً ، وكذا كونُ المعنىٰ مُؤنَّثاً ، كما علمتَ فيما تقدَّم لك[3] ، ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ هٰذا يرجعُ إلى اعتبار عِلَّةٍ أُخْرىٰ غيرِ الألف والجمعِ المُتناهي ، مع أنَّ الفَرْضَ خلافُ ذلك .

ومنشأُ ذلك : تكلُّفُ أنَّ العِلَّةَ القائمةَ مَقامَ عِلَّتَينِ يُعتبَرُ فيها جهتانِ ترجعُ إحداهما للَّفظ والأخرىٰ للمعنىٰ ، ولا داعيَ إليه ؛ فإنَّهُ يَكفِي في بيان الحِكْمة مُجرَّدُ بيانِ قوَّة كلٍّ مِنْ هاتَينِ العِلَّتَينِ ؛ فالألفُ بلزومها ، والجمعُ بكونه نهايةَ

---

(١) في (ج ، د ، هـ) : (الرضي) بدل (الفارضي) انظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ١٤٢-١٤٣) ، و« شرح الرضي على الكافية » (١/ ١٠٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٥١) .

(٢) انظر (٤/ ٦٢٥) .

(٣) انظر (٤/ ٦١٩- ٦٢٠) .

كـ (حَمْراءَ) .

والثاني : الجمعُ المُتناهِي ؛ كـ (مساجدَ) ، و(مصابيحَ) .

وسيأتي الكلامُ عليها مُفصَّلاً[1] .

❀ قوله : (كـ « حَمْراءَ ») أصلُهُ عندَ سيبويهِ : (حَمْرىٰ) بالقصر بوزن (سَكْرىٰ) ، فلمَّا قَصَدُوا المدَّ زادوا قبلَها ألفاً أُخْرىٰ ، والجمعُ بينهما مُحالٌ ، وحذفُ إحداهما يُناقِضُ الغَرَضَ المطلوبَ ؛ لأَنَّهُم لو حذفوا الألفَ الأُولىٰ لفاتَ المدُّ ، ولو حذفوا الثانيةَ لفاتتِ الدَّلالةُ على التأنيث ، وقلبُ الأُولىٰ أيضاً مُخِلٌّ بالمدِّ المطلوبِ ، فلم يبقَ إلا قلبُ الثانيةِ همزةً . انتهىٰ « تصريح »[2] .

وقد عرَّفوا ألفَ التأنيثِ الممدودةَ : بأنَّها ألفٌ قبلَها ألفٌ ، فتُقلَبُ هي همزةً ، وإطلاقُ المدِّ عليها إمَّا : باعتبار ما كان ، أو باعتبار مُجاورَتِها الممدودةَ ، تأَمَّلْ .

❀ قوله : (الجمعُ المُتناهِي) ؛ أي : الذي بَلَغَ النهايةَ في الجمع فلا يُجمَعُ مرَّةً أخرىٰ ، وفيه فرعيَّةُ اللفظ ؛ بخروجه عن صِيَغِ الآحادِ العربيَّة ، وفرعيَّةُ المعنىٰ ؛ بالدَّلالة على الجَمْعيَّة ، فاستحقَّ المنعَ مِنَ الصرف .

جمعِ التكسير ، أو بتكرار الجمعيَّة حقيقةً ـ كـ (أساورَ) و(أناعيمَ) ـ أو حُكْماً ؛ لمُوافقته لنحو ذلك في عدد الحروفِ والحركات والسَّكَنات ، أو بكونه لا نظيرَ له في الآحاد العربيَّة ، فتدبَّرْ .

---

(١) قوله : (عليها) ؛ أي : علىٰ جميع هٰذه العِلَل .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢١١) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ٢١٣ـ ٢١٤ ، ٤/ ٢٤٠) .

٦٥٠ـ فـألـفُ التـأنيـثِ مطلقـاً مَنَـعْ صـرفَ الـذي حـواهُ كيفَمـا وَقَـعْ

قد سبقَ أنَّ ألفَ التأنيثِ تقومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ[1] ، وهو المُرادُ هنا ، فيُمنَعُ ما فيه ألفُ التأنيثِ مِنَ الصرف مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كانتِ الألفُ مقصورةً ؛

❁ قوله : (فألفُ التأنيثِ . . .) إلىٰ آخره : (أَلِفُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (مَنَعْ) ، و(مطلقاً) : حال مِنْ فاعل (مَنَع) العائدِ إلى المبتدأ ، و(صَـرْفَ) : مفعـولٌ مضـافٌ إلـى (الـذي) ، وجملـةُ (حـواهُ) : صِلَـةُ (الذي) ، والعائدُ مِنَ الصِّلة إلى الموصول : فاعلُ (حواهُ) المُستتِرُ فيه ، والهاء في (حواهُ) : عائدةٌ علىٰ (ألفُ التأنيثِ) .

❁ قـولـه : (كيفَمـا وَقَـعْ) كيفَمـا : اسـمُ شـرطٍ[2] ، و(وَقَـعْ) : فعـلُ الشرط ، وفاعلُهُ : ضميرٌ عائد إلىٰ (ألف التأنيث) ، وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ؛ أي : كيفما وَقَعَ ألفُ التأنيثِ مَنَعَ الصرفَ .

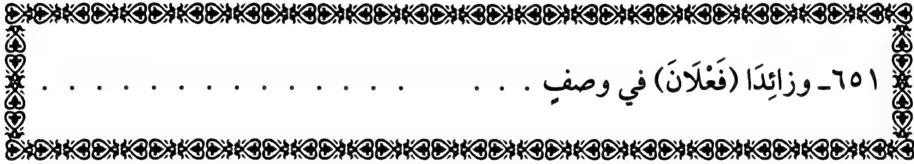
❁ قوله : (وفاعلُهُ : ضميرٌ عائد إلىٰ « ألف التأنيث ») والتعميمُ هنا فيها : مِنْ حيثُ كونُها في اسمٍ ، أو وصفٍ مفرد ، أو جمع مثلاً ، بخلاف قولِهِ : (مطلقاً) ؛ فإنَّ المُرادَ به : التعميمُ فيها مِنْ حيثُ كونُها مقصورةً أو ممدودةً ؛ فلا يُقالُ فيه : إنَّ التعميمَ في الألف عُلِمَ مِنْ قوله : (مطلقاً) ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ الضميرِ عائداً على الاسم الذي حوىٰ ألفَ التأنيث .

---

(١) انظر (٤/٦٢٣) .

(٢) أي : علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/٥٢٩ـ٥٣١) .

كـ (حُبْلـىٰ) ، أو ممـدودةً ؛ كـ (حَمْـراءَ) ، عَلَمـاً كـان مـا هـي فيـه ؛ كـ (زكريَّاءَ) ، أو غيرَ علمٍ ؛ كما مُثِّلَ .


٦٥١ـ وزائِدَا (فَعْلَانَ) في وصفٍ . . . .

❁ قوله : (كـ « زكريَّاءَ ») بالمدِّ : عَلَمُ نبيٍّ ، ويجوزُ فيه القصرُ ، وبهما قُرِئَ في السَّبْع[1] .

❁ قوله : (وزائِدَا) معطوفٌ على الضمير في (مَنَعْ) ، وجازَ لوجود الفصل بالمفعول ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، و(فَعْلَانَ) : مضافٌ إليه مجرورٌ بالفتحة ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ لكونه عَلَماً على الوزن ، ولزيادة الألف والنون ، و(في وصفٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (زائِدَا) ، وجملةُ (سَلِمْ) : نعتٌ لـ (وصف) ، وقولُهُ : (مِنْ أنْ يُرىٰ) : مُتعلِّقٌ بـ (سَلِمْ) ، و(أنْ) : بفتح الهمزة ، و(يُرىٰ) : مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل : مفعولُهُ الأوَّلُ مُستترٌ فيه يعودُ إلىٰ (وصف) ، وجملةُ (خُتِمْ) : في موضع المفعولِ الثاني لـ (يُرىٰ) بناءً علىٰ أنَّها قلبيَّةٌ ، أو في موضع الحالِ مِنْ ضمير (يُرىٰ) بناءً علىٰ أنَّها بَصَريَّةٌ ، وإتيانُ الماضي حالاً وهو خالٍ مِنْ (قد) . . جائزٌ[2] .

. . . .

---

(١) قرأه بالقصر في جميع القرآن : حفصٌ وحمزةُ والكِسَائيُّ وخَلَفٌ ، وقرأ الباقون بالهمز والمدِّ . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٢٢) .

(٢) أي : علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ والأخفش ، وهو اختيارُ الناظم ، ومن الشواهد علىٰ ذلك : =

. . . . سَلِمْ مِـنْ أنْ يُـرىٰ بتـاءِ تـأنيـثٍ خُتِـمْ

أي : يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف للصفة وزيادةِ الألف والنون ؛ بشرطِ :

❀ قوله : (سَلِمْ مِنْ أنْ. . .) إلىٰ آخره : شَرَطَ فيه في « العُمْدة » و« شرحها » شرطاً ثانياً ؛ وهو أصالةُ الوصفيّة[1] ؛ احترازاً ممَّا عَرَضَتْ فيه الوصفيَّةُ ؛ كقولك : (مررتُ برجلٍ صفوانٍ قلبُهُ) ؛ أي : قاسٍ ، فكان الأَوْلىٰ : أنْ يذكرَهُ هنا ، كما في « النُّكَت »[2] .

وقد يُجابُ : بأنَّ قولَهُ : (وأَلْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّهْ) راجعٌ لقوله : (وزائِدَا فَعْلانَ. . .) إلىٰ آخره أيضاً ، فيُفِيدُ هـٰذا الشرطَ ، ولا يُنافي رجوعَهُ إلىٰ هـٰذا ما فرَّعَهُ بقوله : (فالأَدْهمُ القيدُ. . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ تفريعَ بعضِ الأمثلةِ والأوزانِ الخاصَّة . . لا يَقتضِي التخصيصَ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[3] .

❀ قوله : (يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف للصفة وزيادةِ الألف والنون) ؛ أي :

❀ قوله : (ما فرَّعَهُ بقوله. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وتمثيلُهُ بـ (أربع) .

= قولُ الشاعر : (من الطويل)

وإنِّـي لَتَعْـرُونِـي لـذِكْـراكِ هِـزَّةٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٠٥ـ٢٠٩) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٢٨ـ٢٩) .

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٤٠ ، ٨٤٤) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٨٧) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٩٦) .

أَلَّا يكونَ المُؤنَّثُ في ذلك مختوماً بتاء التأنيث[1] ؛ وذلك نحوُ : (سَكْرانَ) ، و(عَطْشانَ) ، و(غَضْبانَ) ؛ فتقولُ : (هـٰذا سَكْرانُ) ، و(رأيتُ سَكْرانَ) ، و(مررتُ بسَكْرانَ) ، فتمنعُهُ مِنَ الصرف للصفة وزيادةِ الألف والنون ، والشرطُ موجودٌ فيه ؛ لأنَّكَ لا تقولُ للمُؤنَّثة : (سَكْرانةٌ) ، وإنَّما تقولُ : (سَكْرَىٰ) ، وكذلك (عَطْشانُ) و(غَضْبانُ) ؛ فتقولُ : (امرأةٌ عَطْشَىٰ) و(غَضْبَىٰ) ، ولا تقولُ : (عَطْشانة) ، ولا : (غَضْبانةٌ) .

لتحقُّقِ الفرعيَّتَينِ فيه ؛ أمَّا فرعيَّةُ المعنىٰ : فلأنَّ فيه الوصفيَّةَ ، وهي فرعٌ عن الجمود ؛ لأنَّ الصفةَ تحتاجُ إلىٰ موصوفٍ يُنسَبُ معناها إليه ، والجامدَ لا يحتاجُ إلىٰ ذلك .

وأمَّا فرعيَّةُ اللفظِ : فلأنَّ فيه الزيادتَينِ المُضارِعتَينِ لألفَيِ التأنيثِ في نحو (حَمْراءَ) ؛ في أنَّهُما في بناءٍ يَخُصُّ المُذكَّرَ ، كما أنَّ ألفَيْ (حَمْراءَ) في بناءٍ يَخُصُّ المُؤنَّثَ .

❀ قوله : (لأنَّكَ لا تقولُ للمُؤنَّثة : « سَكْرانةٌ ») ؛ أي : عندَ غير بني أسدٍ ، أمَّا عندَهُم : فبابُ (سَكْران) مصروفٌ ، كما قال في « الكافية »[2] : [من الرجز]

وبابُ (سَكْرانَ) لدىٰ بني أَسَدْ   مصروفٌ اذْ بالتَّاءِ عنهُمُ اطَّرَدْ

. . . .

---

(١) أي : بأنْ يكونَ مؤنثُهُ علىٰ (فَعْلىٰ) بالفتح والقصر ؛ كما في (سَكْرانَ) ، أو لا مُؤنَّثَ له أصلاً ؛ كـ (لَحْيانَ) لكبير اللِّحْية ، و(رَحْمانَ) ، والأول غير مصروف اتفاقاً ، والثاني على الصحيح ؛ لأنَّا لو فَرَضْنا له مُؤنَّثاً . لكان (فَعْلىٰ) لكثرته أَوْلىٰ به مِنْ (فَعْلانَة) . « خضري » (٢/ ٧٠٠) .

(٢) الكافية الشافية (٣/ ١٤٣٢) .

فإنْ كان المُذكَّرُ علىٰ (فَعْلانَ) ، والمُؤنَّثُ علىٰ (فَعْلانة).. صَرَفْتَ ؛ فتقولُ : (هـٰذا رجلٌ سَيْفَانٌ) ؛ أي : طويلٌ ، و(رأيتُ رجلاً سَيْفاناً) ، و(مررتُ برجلٍ سَيْفانٍ) ؛ فتَصرِفُهُ ؛ لأنَّكَ تقولُ للمُؤنَّثة : (سَيْفَانةٌ) ؛ أي : طويلةٌ .

❀ قوله : (والمُؤنَّثُ علىٰ « فَعْلانةَ ») ، وقد جَمَعَ المُصنِّفُ ما جاء علىٰ (فَعْلانَ) ومُؤنَّثُهُ (فَعْلانةٌ) ؛ فقال[1] : [من الهزج]

أَجِزْ (فَعْلَىٰ) لـ (فَعْلَانا) إذا ٱستَثْنَيْتَ (حَبْلَانَا)
و(دَخْنَاناً) و(سَخْنَاناً) و(سَيْفَاناً) و(صَحْيَانَا)
و(صَوْجَاناً) و(عَلَّاناً) و(قَشْوَاناً) و(مَصَّانَا)
و(مَوْتَاناً) و(نَدْمَاناً) وأَتْبِعْهُنَّ (نَصْرَانَا)

وزاد بعضُهُم لفظتَينِ فقال[2] :

وزِدْ فيهنَّ (خَمْصَاناً) علىٰ لغةٍ و(أَلْيَانَا)

فالحَبْلانُ : الكبيرُ البطنِ ، والدَّخْنانُ : اليومُ المُظلِم ، والسَّخْنان : اليومُ الحارُّ ، والسَّيْفان : الرجلُ الطويل ، والصَّحْيان : اليومُ الذي لا غيمَ فيه ، والصَّوْجان : البعيرُ اليابسُ الظهرِ ، والعَلَّان : الكثيرُ النِّسْيانِ ، والقَشْوان : الرقيقُ الساقَينِ[3] ، والمَصَّان : اللئيم ، والمَوْتان : البَلِيد ، والنَّدْمان :

---

(١) نظم الفرائد (ص ٦٢) ، وأوردها السيوطي في « المزهر » (٢/ ١١٣) ، و« الأشباه والنظائر » (٢/ ٧٢) ، والمُرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩١) ، وناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٨/ ٣٩٧٧) .
(٢) البيت للمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٢) .
(٣) في « القاموس » (٤/ ٣٧١) : (القَشْوان : الدقيقُ الضعيف) .

٦٥٢ـ ووَصْفٌ أَصْلِيٌّ ووزنُ (أَفْعَلَا) . . . .

المُنـادِم ، والنَّصْـران : واحـدُ (النَّصَـارىٰ) ، وخَمْصَـانٌ : بفتـح الخـاء المُعجَمة ، وفي لغةٍ : (خُمْصان) ، و(الأَلْيان) : كبيرُ الأَلْية[١] .

❀ قوله : (ووَصْفٌ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ، . . . .

❀ قوله : (وفي لغةٍ : « خُمْصان ») ؛ أي : بضمِّ الخاء ، ولعلَّ حقَّ العبارة : (لغةٌ في « خُمْصان » بضمِّها) ؛ وهو ضامرُ البطن ، ثمَّ رأيتُ في نسخة : (وفي لغة : « خُمْصان » بضمِّها)[٢] .

---

(١) ونَظَمَها مع شرح معانيها ابن جابر الأندلسي في « شرحه على الألفية » (ق/٣١٨) ، وزاد ألفاظاً أخرىٰ لم يذكرها ابن مالك ؛ فقال : (من الخفيف)

كـلُّ (فَعْـلَانَ) أُنثـاهُ (فَعْلَـىٰ) غيرَ وصفِ النديمِ بـ(النَّدْمانِ)
ولذي البَطْنِ جاء (حَبْلانُ) أيضاً ثـمَّ (دَخْنـانُ) للكثيـرِ الـدُّخـانِ
ثمَّ (سَيْفانُ) للطويلِ و(صَوْجا نٌ) لـذي قـوَّةٍ علـى الحُمْـلانِ
ثمَّ (صَحْيانُ) إنْ حوى اليومُ صَحْواً ثمَّ (سَخْنانُ) وهو سخنُ الزمانِ
ثـمَّ (نَـدْمـانُ) للضعيـفِ فـؤاداً ثـمَّ (عَـلَّانُ) وهْـوَ ذو النِّسْيـانِ
ثـمَّ (قَشْـوانُ) للـذي قـلَّ لحمـاً ثمَّ (نَصْرانُ) جاء في النَّصْرانِي
ثـمَّ (قَصَّـانُ) للئيـمِ وفـي (لَحْـ يانَ) (رَحْمانَ) يُفقَدُ النوعانِ

وأوردها الصبان في « حاشيته » (٣/ ٣٤٢ـ٣٤٣) ، ونَظَمَ بيتاً قبل الأخير ممَّا زاده المراديُّ ؛ فقال :

ولـذي أَلْيـةٍ كبيـرةٍ (أَلْيـا نٌ) و(خَمْصانُ) جاء في الخُمْصانِ

(٢) وهو كذلك في جميع النسخ .

ممنوعَ تأنيثٍ بتا كـ (أَشْهَلا)

أو معطوفٌ علىٰ (زائِدًا) علىٰ وِزانِ ما مرَّ قبلَهُ ، و(اْصْلِيٌّ) بنقل الحركة وإسقاطِ الهمزة : نعتٌ لـ (وصف) ، و(وزنُ) : معطوفٌ علىٰ (وصفٌ) مضافٌ لقوله : (أَفْعَلا) ، وهو مجرورٌ بالفتحة للعَلَميَّة ووزنِ الفعل .

❁ **قوله** : (ممنوعَ) بالنصب : حالٌ مِنْ (أَفْعَلا) ؛ أي : حالَ كونِهِ ممنوعَ تأنيثٍ ، قال ابنُ قاسمٍ : (ويجوزُ جَعْلُهُ حالاً مِنْ « وزن » ، ولا مانعَ مِنْ وصف الوزنِ نَفْسِهِ بالتذكير والتأنيث) .

واعلَمْ : أنَّهُ قد دَخَلَ في كلام الناظم : ما لا مُؤنَّثَ له ؛ كـ (أَكْمَرَ) للعظيم الكَمَرَةِ ، وما مُؤنَّثُهُ (فَعْلاءُ) ؛ كـ (أَشْهَلَ وشَهْلاءَ) ، وما مُؤنَّثُهُ علىٰ (فَعْلىٰ) ؛ كـ (أَفْضلَ وفُضْلىٰ) ، وخَرَجَ عنه : ما مُؤنَّثُهُ بالتاء ؛ فإنَّهُ منصرفٌ ؛ نحوُ (أَرْمَلٍ) بمعنىٰ فقير ؛ فإنَّ مؤنثَهُ (أَرْمَلَةٌ) ، قال المُرَاديُّ : (وأمَّا قولُهُم : « عامٌ أَرْمَلُ » . . فغيرُ مصروف ؛ لأنَّ يعقوبَ حكىٰ فيه « سنةً رَمْلاءَ »)[1] .

❁ **قوله** : (كـ « أَشْهَلا ») ؛ أي : وذلك كـ (أَشْهَلا) ، والشُّهْلةُ في العين : أنْ يَشُوبَ سوادَها زُرْقةٌ . انتهىٰ « زكريَّا »[2] .

❁ **قوله** : (أو معطوفٌ علىٰ « زائِدًا ») الأَوْلىٰ : علىٰ ضمير (مَنَع) ؛

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١١٩٣) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص٣٢٧) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٦٣) .

أي : وتُمنَعُ الصفةُ أيضاً بشرطِ : كونِها أصليّةً ـ أي : غيرَ عارضةٍ ـ إذا انضمَّ إليها كونُها علىٰ وزن (أَفْعَلَ) ، ولم تقبلِ التاءَ ؛ نحوُ : (أَحْمَرَ) ، و(أَخْضَرَ) .

فإنْ قبلتِ التاءَ صَرَفْتَ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ) ؛ أي : فقيرٍ ؛ فتَصرِفُهُ ؛ لأنَّكَ تقولُ للمُؤنَّثة : (أَرْمَلَةٌ) ، بخلاف (أَحْمَرَ) و(أَخْضَرَ) ؛ فإنَّهُما لا يُصرفانِ ؛ إذ يُقالُ للمُؤنَّثة : (حَمْراءُ) و(خَضْراءُ) ، ولا يُقالُ : (أَحْمَرَةٌ) و(أَخْضَرَةٌ) ، فمُنِعا للصفة ووزنِ الفعل .

وإنْ كانتِ الصفةُ عارضةً ـ كـ (أَرْبَعٍ) ؛ فإنَّهُ ليس صفةً في الأصل ، بل اسمُ عددٍ ، ثمَّ استُعمِلَ صفةً في قولهم : (مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ) ـ . . فلا يُؤثِّرُ ذلك في مَنْعِهِ مِنَ الصرف ، وإليه أشار بقوله :

٦٥٣ـ وأَلْغِيَـنَّ عـارضَ الـوصفيَّـهْ . . . .

✽ قوله : (أَرْمَلٍ ؛ أي : فقيرٍ) احترَزَ به : عمَّا تقدَّم عن يعقوبَ ـ وهو المعروفُ بـ (ابن السِّكِّيت) ـ مِنْ قولهم : (سنةٌ رَمْلاءُ) ؛ أي : جَدْباءُ ؛ فإنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف .

✽ قوله : (وأَلْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّهْ) ؛ أي : أَلْغِيَنَّ وصفيَّةَ عارضٍ

لأنَّ العطفَ علىٰ الأوَّل .

---

(١) أي : عند غير الأخفش ؛ لضعف شَبَهِها بلفظ المضارع ؛ لأنَّ التاءَ لا تلحقه . « خضري » (٢/ ٧٠١) .

. . . . كـ (أَرْبَـعٍ) وعـارضَ الإسميَّـهْ

٦٥٤ـ فـ (الأَدْهَمُ) القيدُ لكونِهِ وُضِعْ   في الأصلِ وصفاً انصرافُهُ مُنِعْ

الوصفيَّةِ عن الاعتبار فلا تمنعُ مِنَ الصرف ؛ لعدم الاعتدادِ بالعارض ، وقولُهُ : (كـ « أَرْبَعٍ ») ؛ أي : في نحو قولك : (مررتُ بِنِسْوةٍ أَرْبَعٍ) ، وفيه مع عُرُوضِ الوصفيَّةِ : أَنَّهُ يقبلُ التاءَ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (كـ « أَرْبَعٍ ») قال الإمامُ ابنُ غازٍ : (صوابُهُ : التمثيلُ بـ« أرنبٍ »)[2] ؛ لأنَّ (أَرْبَع) لا يَرِدُ علينا ؛ إذ هو غيرُ مُمتنِعِ الصرف علىٰ أيِّ وجهٍ ؛ أي : لأنَّهُ خَرَجَ بقوله : (ممنوعَ تأنيثٍ بتا) .

❀ قوله : (فـ « الأَدْهَمُ » القيدُ) قال ابنُ قاسمٍ : (« القيدُ » : عطفُ بيانٍ على « الأَدْهَمُ » ، لا بدلٌ ؛ لأنَّ شرطَ البدلِ استقلالُهُ بالحُكْم وطرحُ المُبدَلِ منه ، وذلك غيرُ مُمكِنٍ هنا ؛ إذ لا يصحُّ التمثيلُ لِمَا فيه وزنُ الفعلِ والوصفيَّةُ الأصليَّةُ بـ« القيد » .

❀ قوله : (صوابُهُ . . .) إلىٰ آخره : لا صوابيّةَ ؛ لأنَّ خروجَهُ بشيء لا يُنافي خروجَهُ بآخَرَ .

نعم ؛ التمثيلُ بما ذَكَرَ أَوْلىٰ .

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ١٩٧) .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٢٥٧) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ١٩٤) .

. . . .

اللَّهُمَّ ؛ إلا إنْ مَنَعْنا كونَ المُبدَلِ منه في نيّةِ الطَّرْح ، كما ذَهَبَ إليه بعضُ المُحقِّقينَ ؛ أخذاً مِنْ قوله في « الكشاف » : إنَّ « الجن » في قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام : ١٠٠] بدلٌ مِن « شُركاءَ »[١] ، مع أنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ « شُرَكاء » في نيّةِ الطَّرْح ؛ لأنَّهُ ليس المُرادُ الإخبارَ بأنَّهُم جعلوا لله الجنَّ ، بل شركاءَ مِنَ الجنِّ .

وأُورِدَ علىٰ جَعْله عطفَ بيانٍ : أنَّ « الأَدْهَم » أُرِيدَ منه اللفظُ ؛ أي : فهٰذا اللفظ ؛ لأنَّهُ الذي يُوصَفُ بالوَضْع ويُمنَعُ الصرفَ ، وقولَهُ : « القيد » المُرادُ معناهُ ؛ لأنَّ المعنى : الأَدْهَمُ الذي معناه القيدُ ، فكيف يُبيِّنُ لفظاً أُرِيدَ منه لفظُهُ لا معناه بلفظٍ لم يُرَدْ إلا معناه ؟! والمعنىٰ : فالأَدْهَمُ ـ أي : فهٰذا اللفظُ ـ الذي معناه بحسَبِ الغَلَبةِ القيدُ مِنَ الحديد) انتهىٰ « مُلخَّصاً » .

وحينئذٍ : فالأرجحُ : البدليّةُ .

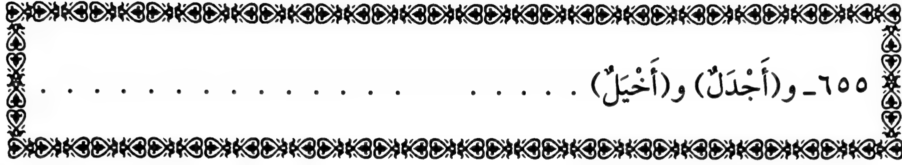
❀ قوله : (اللَّهُمَّ ؛ إلا إنْ مَنَعْنا . . .) إلىٰ آخره ، فيكونُ التمثيلُ بالمُبدَل منه لا بالبدل ، وإنَّما الغَرَضُ منه إفادةُ معنى المُبدَلِ منه ، وهو تكلُّفٌ ، وسيأتي ما في جَعْلِهِ عطفَ بيان[٢] .

فالوجهُ : تقديرُ مضاف ؛ أي : (دالُّ القيدِ) ، وبه يصحُّ جَعْلُهُ عطفَ بيان ؛ فـ (القيدُ) مُرادٌ معناه ، والبيانُ في الحقيقة بالمضاف المحذوفِ ، وهو أوضحُ ؛ لكونه أخصَّ ، فتدبَّرْ .

---

(١) الكشاف (٢/ ٥٢) .

(٢) أي : في كلام المُحشِّي في هٰذه الصفحة .


٦٥٥ـ و(أَجْدَلٌ) و(أَخْيَلٌ) . . . .

❁ قوله : (و« أَجْدَلٌ ») هو الصقرُ ، وفي المَثَل : (بَيضُ القَطَا يَحضُنُهُ الأَجْدَلُ) ؛ يُضرَبُ للشريف يَأْوِي إليه الوَضِيعُ[1] .

وقولُهُ : (و« أَخْيَلٌ ») هو طائرٌ أخضرُ علىٰ جناحه لُمَعٌ تُخالِفُ لونَهُ ، سُمِّيَ به ؛ للخِيلان .

وقيل : هو الشِّقِرَّاقُ[2] ، وهو مشؤومٌ ؛ قالوا : (أَشْأَمُ مِنَ الأَخْيل)[3] ، ومِنْ أمثالهم إذا دَعَوا علىٰ مسافر : (لاقَيْتَ أَخْيلاً)[4] .

وحكىٰ في « القاموس » قولاً ثالثاً ؛ أَنَّهُ الصُّرَدُ ، قال : (والجمعُ : « خِيلٌ » بالكسر) انتهىٰ مُلَخَّصاً مِنْ « مختصر حياة الحيوان » ، ومِنْ خطِّ مؤلِّفِهِ السُّيُوطيِّ نقلتُ[5] .

❁ قوله : (هو الشِّقِرَّاقُ) بفتح الشين وكسرِها ، كما في « القاموس »[6] .

---

(١) انظر « مجمع الأمثال » (١/ ١٠٩) .

(٢) فيه أربع لغات نظمها المصنف في « نظم الفرائد » (ص ٨٦) بقوله : (من الخفيف)

(اَلشِّقِـرَّاقُ) و(الشِّـرِقْـرَاقُ) و(الشِّقْـ ... ـرَاقُ) كلٌّ حتى (الشَّقِرَّاقُ) قِيلَا

(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٥٥٩)، و« مجمع الأمثال » (١/ ٣٨٣)، و« المستقصىٰ » (١/ ١٧٦) .

(٤) انظر « مجمع الأمثال » (٢/ ١٨١) .

(٥) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ١٨ ، ١٦٩) ، و« القاموس المحيط » (٣/ ٣٦١).

(٦) القاموس المحيط (٣/ ٢٤٢) .

. . . . و(أَفْعَىٰ)　　مصـروفـةٌ وقـد يَنَلْـنَ المَنْعَـا

وعبارةُ الجَوْهَريِّ : (أَخْيَلٌ : طائرٌ ذو خِيلانٍ ؛ أي : عليه نُقَطٌ كالخِيلان ، وهو جمعُ « خالٍ » الذي يكونُ في الجسد) انتهىٰ[1] ، ويُجمَعُ أيضاً : علىٰ (أَخايِلَ) .

❀ قوله : (و« أَفْعَىٰ ») هي الأنثىٰ مِنَ الحيَّاتِ ، والذَّكَرُ : (أُفْعُوانٌ) بضمِّ الهمزةِ والعين ، وكُنْيَتُهُ : (أبو يحيىٰ) ؛ لأنَّهُ يعيشُ ألفَ سنةٍ ، وهو الشُّجاع الأسودُ .

وقال الزُّبَيديُّ : (الأَفْعىٰ : حيَّةٌ رَقْشاءُ دقيقةُ العُنُقِ عَريضةُ الرأس ، وربَّما كانتْ ذاتَ قرنَينِ) .

وقال القَزْوينيُّ : (هي حيَّةٌ قصيرةُ الذَّنَب ، مِنْ أَخْبَثِ الحيَّات ، إذا فُقِئَتْ عينُها تعودُ ، ولا تُغمِضُ حَدَقَتَها البتَّةَ ، تختفي في التراب أربعةَ أشهرٍ في البرد ، ثمَّ تخرجُ وقد أَظْلَمَتْ عيناها ، تطلبُ شجرةَ الرَّازِيانجِ[2] ، فتَحُكُّ عينَها به فيرجعُ إليها بَصَرُها) .

وقال غيرُهُ : (إذا قُطِعَ ذَنَبُها عاد ، أو قُلِعَ نابُها طَلَعَ بعدَ ثلاثةِ أيَّام ، أو ذُبِحَتْ بَقِيَتْ تتحرَّكُ ثلاثةَ أيَّام) .

. . . .

(١) الصحاح (٤/١٦٩١ ، ١٦٩٣) .

(٢) الرَّازِيانج : الشَّمَر .

أي : إذا كان استعمالُ الاسم علىٰ وزن (أَفْعَلَ) صفةً ليس بأصلٍ ، وإنَّما هو عارضٌ ؛ كـ (أَرْبَعٍ) . . فأَلْغِهِ ؛ أي : لا تعتدَّ به في مَنْعِ الصرف ، كما لا تعتدُّ بعُرُوضِ الاسميَّةِ فيما هو صفةٌ في الأصل ؛ كـ (أَدْهَمَ) للقيد ؛ فإنَّهُ صفةٌ في الأصل[1] ، ثمَّ استُعمِلَ استعمالَ الأسماء ؛ فيُطلَقُ علىٰ كلِّ قيدٍ : (أَدْهَمُ) ، ومع هـٰذا تمنعُهُ نَظَراً إلى الأصل .

وأشار بقوله : (و« أَجْدَلٌ » . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ هـٰذه الألفاظَ ـ أعني : (أَجْدَلاً) للصقر ، و(أَخْيَلاً) لطائر ، و(أَفْعىً) للحيَّة ـ . . ليستْ بصفاتٍ ، فكان حقُّها أَلَّا تُمنَعَ مِنَ الصرف ، لـٰكن مَنَعَها بعضُهُم ؛ لتخيُّلِ الوصف فيها ؛ فتخيَّلَ في (أَجْدَلٍ) معنى القوَّةِ ، . . . .

ومِنْ أمثالهم : (أَظْلَمُ مِنَ الأَفْعَىٰ)[2] ؛ وذلك لأنَّها لا تَحفِرُ جُحْراً ، وإنَّما تأتي إلىٰ جُحْرٍ احتَفَرَهُ غيرُها فتدخلُ فيه .

وقالوا : مَنْ لَسَعتْهُ الحيَّةُ مِنَ الحَبْل يخافُ . انتهىٰ مِنْ خطِّ السُّيُوطيِّ في « مختصره »[3] .

❁ قوله : (كـ « أَدْهَمَ » للقيد) هو في الأصل : وصفٌ للأَسْوَد منه ، ثمَّ قيل لكلِّ قيدٍ : أَدْهَمُ .

. . . .

---

(١) زاد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (لشيء فيه سوادٌ) ، ولا داعي لها مع كلام المُحشِّي .

(٢) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٣٠) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ٤٤٥) ، و« المستقصىٰ » (١/ ٢٣١) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٦ـ٣١) ، و« تحرير ألفاظ التنبيه » (ص٣٠٠) ، و« عجائب المخلوقات » للقزويني (ص٣٦٢) .

وفي (أَخْيَلٍ) معنى التَّخَيُّلِ ، وفي (أَفْعىً) معنى الخُبْثِ ، فمَنَعَها لوزن الفعلِ والصفةِ المُتخيَّلةِ ، والكثيرُ فيها : الصرفُ ؛ إذ لا وصفيَّةَ فيها مُحقَّقةٌ .

٦٥٦ـ ومَنْعُ عَدْلٍ معَ وصفٍ مُعتَبَرْ في لفظِ (مَثْنىٰ) و(ثُلَاثَ) . . . .

❀ قوله : (معنى التَّخَيُّلِ) عبارةُ غيرِهِ : (معنى التَّلَوُّنِ) ، وهي أَوْلىٰ[1] .

❀ قوله : (فمَنَعَها لوزن الفعلِ والصفةِ) ، والمنعُ في (أَفْعَىٰ) أبعدُ منه في (أَجْدَل) و(أَخْيَل) ؛ لأنَّهما مِنَ الجَدْل ـ وهو الشِّدَّة ـ والخُيُولِ ؛ وهو كثرةُ الخِيلان ، وأمَّا (أَفْعىٰ) : فلا مادَّةَ لها في الاشتقاق ، لٰكنَّ ذِكْرَها يُقارِنُهُ تصوُّرُ إيذائِها ، فأَشْبَهَتِ المُشتقَّ ، وجَرَتْ مَجْراهُ علىٰ هٰذه اللغة .

❀ قوله : (ومَنْعُ عَدْلٍ . . .) إلىٰ آخره : (منعُ) : مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلىٰ فاعله ؛ وهو (عَدْل) ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ وهو (الصَّرْفَ) ، و(مُعتبَرْ) : خبرٌ ، و(في لفظِ) : مُتعلِّقٌ به .

❀ قوله : (في لفظِ « مَثْنىٰ » و« ثُلَاثَ ») العدلُ عن اثنَينِ اثنَينِ ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ . . مُحقَّقٌ .

قال الرَّضِيُّ : (فإنْ قيل : الوصفُ في هٰذا المُكرَّرِ عارضٌ ، كعُرُوضه في نحوِ : « أَرْبَعِ نِسْوة » ، فكيف أثَّر فيه ولم يُؤثِّرْ في « أَرْبَع » ؟

❀ قوله : (فلا مادَّةَ لها في الاشتقاق) ؛ أي : فلا مادَّةَ لها صالحةٌ للاشتقاق منها .

---

(١) عبَّر بالتلوُّن ابنُ هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ١١٩) .

. . . . و(أُخَرْ)

قلت : هٰذا التركيبُ المعدولُ لم يُوضَعْ إلا وصفاً ، ولم يُستعمَلْ إلا معَ اعتبارِ معنى الوصفِ فيه ، ووَضْعُ المعدولِ غيرُ وضعِ المعدولِ عنه) انتهىٰ[١] .

ويُفهَمُ مِنْ قول الناظم : (في لفظ « مَثْنىٰ ») ، وقولِهِ : (وزنُ « مَثْنىٰ » و« ثُلاث ») : أنَّ التصغيرَ يُخِلُّ بالعدل ؛ لأنَّهُ بالتصغير لا يكونُ المُصغَّرُ لفظَ (مَثْنىٰ) و(ثُلاثَ) و(أُخَرَ) ، ولا وزنَ (مَثْنىٰ) و(ثُلاثَ) ، وهو كذلك . انتهى « ابن قاسم »[٢] .

❋ قوله : (و« أُخَرْ ») زاد في « الكافية » و« التسهيل » و« العُمْدة » : (مُقابِلَ « آخَرِينَ »)[٣] ، ولا بُدَّ منه ؛ احترازاً مِنْ (أُخَرٍ) جمع « أُخرىٰ » بمعنىٰ آخِرَة ؛ فإنَّها مصروفةٌ . انتهىٰ « نُكَت »[٤] .

❋ قوله : (مُقابِلَ « آخَرِينَ ») ؛ أي : بفتح الخاء ، ومعنى المقابلة : أنَّ (أُخَرَ) وصفٌ لجمع المُؤنَّث ، كما أنَّ (آخَرِين) الذي هو جمعُ (آخَرَ) بفتح الخاء فيهما . . وصفٌ لجمع المُذكَّر ، وخَرَجَ بذلك : (أُخَرٌ) جمعُ (أُخرىٰ)

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ١١٥) .
(٢) انظر « همع الهوامع » (١/ ١٣٠) .
(٣) الكافية الشافية (٣/ ١٤٣٣) ، تسهيل الفوائد (ص٢٢٢) ، عمدة اللافظ (٢/ ٨٤٠) .
(٤) نكت السيوطي (ق/ ١٨٧) .

٦٥٧ـ ووزنُ (مَثْنىٰ) و(ثُلَاثَ) كَهُمَا   مِــنْ واحــدٍ لأربــعٍ فلْيُعْلَمَــا

❁ قوله : (ووزنُ « مَثْنىٰ ». . .) إلىٰ آخره : (وزنُ) : مبتدأٌ ، وقولُهُ : (كَهُمَا) : في موضع الخبر .

❁ قوله : (مِنْ واحدٍ لأربعٍ) فيه تَكْرارٌ بالنَّظَر لـ (مَثْنىٰ) و(ثُلاثَ) ، فلو قال : (مِنْ واحدٍ وأربعٍ) . . لَسَلِمَ من ذلك . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

بمعنىٰ مُتأخِّرة ؛ مقابلَ (آخِرين) جمعِ (آخِرٍ) بكسر الخاء فيهما ؛ فإنَّهُ مصروفٌ ؛ لعدم عَدْلِهِ ؛ إذ ليس أفعلَ تفضيل ؛ وذلك لأنَّ (آخِر) بالكسر معناه : المُتأخِّرُ مقابلُ الأوَّل ، وكذلك (أُخْرىٰ) مُؤَنَّثُهُ ، و(آخَر) بالفتح معناه : أشدُّ تأخُّراً ، ثمَّ استُعمِلَ بمعنىٰ مُغايِرٍ ؛ فهو أفعلُ تفضيل بحسَب أصله ، وكذلك مُؤَنَّثُهُ .

❁ قوله : (فلو قال : « مِنْ واحدٍ وأربعٍ ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أَنَّهُ حينئذٍ يكونُ قاصراً عن (ثُناءَ) و(مَثْلثَ) ، كما هو ظاهرٌ .

ومُرادُ المُصنِّفِ بقوله : (مِنْ واحد لأربع) بالنسبة لوزن (مَثْنىٰ) . . مِنْ واحدٍ وثلاثٍ وأربع ؛ بقرينةِ أَنَّهُ ليس لنا وزنُ (مَثْنىٰ) مِنِ اثنَينِ ، وبالنسبة لوزن (ثُلاث) . . مِنْ واحدٍ واثنَينِ وأربع ؛ بقرينةِ أَنَّهُ ليس لنا وزنُ (ثُلاث) مِنْ ثَلاث ؛ فلا تَكْرَارَ ، فتدبَّرْ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٦٤ـ٨٦٥) .

ممَّا يَمنَعُ صرفَ الاسمِ : العَدْلُ والصفةُ ؛ وذلك في أسماء العدد المبنيَّةِ علىٰ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) ؛ كـ (ثُلَاثَ) و(مَثْنىٰ) ؛ فـ (ثُلَاثُ) : معدولةٌ عن (ثلاثةٍ ثلاثةٍ) ، و(مَثْنىٰ) : معدولةٌ عن (اثنَينِ اثنَينِ) ؛ فتقولُ : (جاء القومُ ثُلَاثَ) ؛ أي : ثلاثةَ ثلاثةً ، و(مَثْنىٰ) ؛ أي : اثنَينِ اثنَينِ .

❀ قوله : (ممَّا يَمنَعُ صرفَ الاسمِ : العَدْلُ. . .) إلىٰ آخره : العَدْلُ : هو إخراجُ الكلمةِ عن صِيغتها الأصليَّةِ بغير قلبٍ أو تخفيفٍ أو إلحاقٍ أو معنىً زائدٍ ؛ فخَرَجَ نحوُ : (أَيِسَ) ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عن الصِّيغة الأصليَّةِ ـ وهي (يَئِسَ) ـ بالقلب ، وخَرَجَ نحوُ : (فَخْذ) بإسكان الخاء ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عن صيغته الأصليَّةِ ـ وهي (فَخِذ) بكسرها ـ لأجل التخفيفِ ، وخَرَجَ نحوُ : (كَوْثَر) ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عمَّا ذُكِرَ بزيادة الواو فيه لأجل الإلحاقِ ، وخَرَجَ نحوُ : (رُجَيْلٍ) مُصغَّراً ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عن صيغة التكبيرِ بسبب إفادةِ معنىً زائدٍ علىٰ معناه الأصليِّ ؛ وهو التحقيرُ .

واعلَمْ : أنَّ العدلَ علىٰ نوعَينِ :

تحقيقيٌّ ؛ وهو الذي يَدُلُّ عليه دليلٌ غيرُ مَنْعِ الصرف ؛ نحوُ : (ثُلَاثَ) و(مَثْلَثَ) ؛ فقد قام الدليلُ علىٰ أنَّهُما معدولانِ عن (ثلاثة ثلاثة) ؛ وذلك أنَّا وَجَدْنا (ثُلَاثَ) و(ثلاثة ثلاثة) بمعنىً واحد .

وتقديريٌّ ؛ وهو الذي لا يَدُلُّ عليه إلا منعُ الصرف ؛ كـ (عُمَرَ) ؛ إذ لو وَجَدْناهُ مُنصرِفاً لم نحكم قطُّ بعدوله عن (عامر) ، بل كان مثلَ (أُدَدٍ) .

. . . .

وسُمعَ استعمالُ هـٰذَينِ الوزنَينِ ـ أعني : (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) ـ مِنْ (واحدٍ) و(اثنيـنِ) و(ثـلاثـةَ) و(أربعـةَ) ؛ نحـوُ : (أُحـادَ) و(مَـوْحَـدَ) ، و(ثُنَـاءَ) و(مَثْنىٰ) ، و(ثُلاثَ) و(مَثْلَثَ) ، و(رُبَاعَ) و(مَرْبَعَ) ، وسُمِعَ أيضاً في (خمسةَ) و(عشرةَ) ؛ نحوُ : (خُمَاسَ) و(مَخْمَسَ) ، و(عُشَارَ) و(مَعْشَرَ) .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ سُمِعَ أيضاً : في (ستةَ) ، و(سبعةَ) ، و(ثمانيةَ) ، و(تسعةَ) ؛ نحوُ : (سُدَاسَ) و(مَسْدَسَ) ، و(سُبَاعَ ومَسْبَعَ) ، و(ثُمَانَ ومَثْمَنَ) ، و(تُسَاعَ ومَتْسَعَ) .

❋ قوله : (وسُمِعَ أيضاً . . . نحوُ : « خُمَاسَ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مرويٌّ عن بعض العرب ، وأمَّا الألفاظُ الثمانيةُ ـ وهي (أُحاد) و(مَوْحَد) إلىٰ (رُباع) و(مَرْبَع) ـ . . فمُتَّفقٌ عليها[1] .

وقال أبو حيَّانَ : (الصحيحُ : أنَّ البناءَينِ مسموعانِ مِنْ واحدٍ إلىٰ عشرة ، حكى البناءَينِ أبو عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ ، وحكىٰ أبو حاتِمٍ وابنُ السِّكِّيتِ مِنْ « أُحادَ » إلىٰ « عُشارَ » ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ)[2] .

. . . .

(١) قال السيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٩٩) : (واختُلف : هل يُقاسُ عليها « سُدَاس ومَسْدَس » ، و« سُبَاع ومَسْبَع » ، و« ثُمان ومَثْمَن » ، و« تُسَاع ومَتْسَع » ؟ علىٰ ثلاثة مذاهبَ : أحدُها : لا ، وعليه البَصْريُّون ؛ لأنَّ فيه إحداثَ لفظ لم تتكلَّمْ به العربُ ، والثاني : نعم ، وعليه الكُوفيُّونَ والزَّجَّاجُ ؛ لوضوح طريقِ القياس فيه ، والثالثُ : يُقاسُ علىٰ ما سُمِعَ مِنْ « فُعَال » ؛ لكثرته ، دونَ « مَفْعَل » ؛ لقِلَّته) .

(٢) التذييل والتكميل (٦/ق٢٠٩) ، ارتشاف الضَّرَب (٢/ ٨٧٤) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٠٠) .

ومِمَّا يُمنَعُ مِنَ الصرف للعدل والصفةِ : (أُخَرُ) الذي في قولك : (مررتُ بنِسْوةٍ أُخَرَ) ، . . . .

❁ قوله : (الذي في قولك : « مررتُ بنِسْوةٍ أُخَرَ ») ؛ أي : لأنَّها جمعٌ لـ(أُخْرىٰ) ، و(أُخْرىٰ) أنثىٰ (آخَرَ) بالفتح بمعنىٰ مُغايِرٍ ، و(آخَرُ) مِنْ باب اسم التفضيل ، واسمُ التفضيلِ قياسُهُ أنْ يكونَ في حال تجرُّدِهِ مِنْ (أل) والإضافةِ مُفرَداً مُذكَّراً ؛ نحوُ : ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف : ٨] ، ونحوُ : ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . .﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة : ٢٤] ، فكان القياسُ أنْ يُقالَ : (مررتُ بامرأةٍ آخَرَ) ، و(نساءٍ آخَرَ) ، و(برجالٍ آخَرَ) ، و(برجلَينِ آخَرَ) بفتح الهمزةِ الممدودة فيهنَّ ، ولـٰكنَّهُم قالوا : (أُخْرىٰ) ، و(أُخَرَ) بضمِّ الهمزة ، و(آخَرُونَ) ، (وآخَـرَانِ) ؛ قـال تعـالىٰ : ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ﴾ [التوبة : ١٠٢] ، ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة : ١٠٧] .

وإنَّما خصَّ النَّحْويُّونَ (أُخَرَ) بالذِّكْر ؛ لأنَّ في (أُخْرىٰ) ألفَ التأنيث ، وهي أَوْضَحُ مِنَ العدل ، وأمَّا (آخَرُونَ) و(آخَرَانِ) : فمُعرَبانِ بالحروف ،

❁ قوله : (بمعنىٰ مُغايِرٍ) ؛ أي : بحسَب الحالةِ الراهنة ، وإلا فمعناه الأصليُّ : أشدُّ تأخُّراً في معنىً مِنَ المعاني ، ثمَّ نُقِلَ إلىٰ معنىٰ مُغايِرٍ ؛ فقولُهُ : (مِنْ باب اسم التفضيل) ؛ أي : بحسَب أصلِهِ ؛ فلا مُنافاةَ .

❁ قوله : (﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾) الأَوْلىٰ : حذفُ هـٰذه الآية ؛ لأنَّ (أُخْرىٰ) فيها (أل) ، والمُطابقةُ حينئذٍ واجبةٌ .

وهو معدولٌ عن (الأُخَرِ) .

فلا مَدْخَلَ لهما في هـٰذا الباب ، وأمَّا (آخَرُ) بفتح الهمزة : فلا عدلَ فيه ، وإنَّما العدلُ في فروعه ، وإنَّما امتنعَ مِنَ الصرف ؛ للوصف والوزن . انتهىٰ « توضيح » مع بعض « تصريح »[1] .

❁ **قوله** : (**معدولٌ عن « الأُخَرِ »**) قال أبو حيَّانَ : (**جَرَتْ عادةُ النُّحاةِ أنْ** يقولوا في « أُخَر » : إنَّها معدولةٌ عن الألف واللام ؛ يعنونَ أنَّهُ حُكِمَ لها بحُكْمِ ما فيه الألفُ واللامُ مِنْ أفعلِ التفضيل ؛ مِنْ حيث إنَّها تُثنَّىٰ وتُجمَعُ وتُؤنَّثُ كهو ، فكان ينبغي أنْ تُستعمَلَ بالألف واللام كأفعلِ التفضيل الذي هو الأصلُ أو المُشابِهُ ، لـٰكنَّهُم عَدَلُوا عن ذلك واستعملوها بغير الألفِ واللام) ، قال : (وإلا فكيف يُقالُ : « إنَّها معدولةٌ عمَّا فيه الألفُ واللامُ » وهي نكرةٌ ، والذي فيه الألفُ واللامُ مُعرَّفٌ ؟!) ، ذَكَرَهُ الحلبيُّ[2] .

❁ **قوله** : (**عن الألف واللام**) ؛ أي : عن ذي الألفِ واللام .

❁ **قوله** : (**أنْ تُستعمَلَ بالألف واللام**) ؛ أي : معَ اعتبارِ ما يلزمُ ذلك ، كما هو واضحٌ ؛ فلا يُقالُ : كيف ذلك مع وجوبِ المطابقةِ تعريفاً وتنكيراً ؟

❁ **قوله** : (**كأفعلِ التفضيل**) ؛ أي : الذي فيه الألفُ واللام ؛ فلا يُنافي أنَّها أفعلُ تفضيلٍ بحسَب الأصل إلا أنَّهُ مُجرَّدٌ من الألف واللام .

وقولُهُ : (**أو المُشابِهُ**) ؛ أي : لأفعل التفضيل ؛ بناءً علىٰ أنَّها ليستْ أفعلَ

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ١٢٣) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٥) .

(٢) فرائد العقود العلوية (ق/ ١٠٧) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٦/ ق ٢٠٨) .

. . . .

ثمَّ إنَّ قولَ الشارحِ : (معدولٌ عن « الأُخَرِ ») خلافُ التحقيق ، والتحقيقُ ـ كما في « الأُشْمُونيِّ » كغيره ـ[1] : أنَّ المانعَ مِنْ صرف (أُخَرَ) كونُهُ صفةً معدولةً عن (آخَرَ) مُراداً به جمعُ المُؤنَّثِ ؛ لأنَّ حقَّهُ أنْ يُستغنىٰ فيه بـ (أَفْعَلَ)

تفضيل ؛ لعدم الزيادة فيها ؛ لأنَّها الآن بمعنىٰ مُغايِرٍ ، ووجهُ المُشابهةِ : أنَّ معناها قائمٌ باثنَينِ ؛ مُغايِرٍ ومُغايَرٍ ؛ كما أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا بدَّ له مِنْ مُفضَّل ومُفضَّلٍ عليه .

❁ قوله : (والتحقيقُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فـ (أُخَرُ) على الأوَّل معدولٌ عن (الأُخَر) ، وعلىٰ هٰذا عن (آخَرَ) بالإفراد والتذكير .

ووجهُ كونِ هٰذا القولِ هو التحقيقَ : كونُ العدلِ عليه علىٰ ظاهره ومعناه المُتعارَف المُتقدِّم ، ولا يُقالُ : وجهُهُ تطابقُ المعدولِ والمعدولِ عنه تنكيراً ؛ فإنَّ ذلك لا يُحتاجُ إليه مع كون العدلِ على الأوَّل مُؤوَّلاً بما ذكره المُحشِّي ، بل لا يصحُّ مع ذلك[2] .

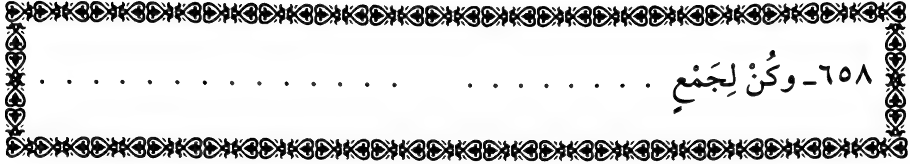
❁ قوله : (مُراداً به جمعُ المُؤنَّثِ) حالٌ مِنْ (آخَرَ) بفتح الهمزة ، وفي هٰذا القيدِ دَفْعٌ لِمَا أُورِدَ ؛ مِنْ أنَّ (آخَرَ) يَصلُحُ للواحد والمُثنَّىٰ والجمع ، و(أُخَرَ) لا يَصلُحُ إلا للجمع ، فكيف يكونُ معدولاً عنه ؟ ووجهُ الدَّفْعِ : أنَّهُ معدولٌ عن (آخَرَ) بمعنى الجماعة لا مطلقاً .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥١٥ـ٥١٦) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٦) .

(٢) في (ك) : (ولعلَّ وجه كون هٰذا القول هو التحقيقَ : تطابقُ المعدول والمعدول عنه تنكيراً) بدل (ووجه كون . . .) إلىٰ آخره .

وتلخَّصَ مِنْ كلام المُصنِّفِ : أنَّ الصفةَ تَمنَعُ مع الألفِ والنونِ الزائدتَينِ ، ومع وزنِ الفعل ، ومع العَدْلِ .



٦٥٨ـ وكُنْ لِجَمْعٍ . . . .

عن (فُعَلَ) ؛ لتجرُّده مِنْ (أل) ، كما يُستغنىٰ بـ (أَكْبَر) عن (كُبَر) في قولهم : (رأيتُها معَ نساءٍ أَكْبَرَ منها) .

❀ قوله : (وكُنْ لِجَمْعٍ . . .) إلىٰ آخره : (كُنْ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (كان) الناقصةِ ، واسمُهُ : مُستتِرٌ فيه ، و(كافِلًا) : خبرٌ ، و(لِجَمْعٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وكذا (بمَنْع) ، و(مُشبِهٍ) : نعتٌ لـ (جَمْعٍ) ، و(مَفَاعِلَ) : مفعولُ (مُشبِهٍ) ، (أو المَفَاعِيلَ) : معطوفٌ عليه ؛ أي : كُنْ كافِلاً بمنعِ الصرفِ لجمعٍ مُشبِهٍ (مَفَاعِلَ) أو (المَفَاعِيلَ) .

قال في « شرح الكافية » : (الجَمْعيَّةُ ليستْ بشرطٍ ، بل كلُّ ما كان علىٰ هـٰذَينِ الوزنَينِ مُنِعَ صرفُهُ وإن فُقِدَتِ الجَمْعيَّةُ ، . . . .

❀ قوله : (الجَمْعيَّةُ ليستْ بشرطٍ . . .) إلىٰ آخره : لـٰكنَّ المُصنِّفَ هنا جرىٰ علىٰ أنَّ الجمعَ المُتناهِيَ ولو بالأصالة هو المانعُ الأصليُّ ، وأنَّ (سراويل) ملحقٌ[1] ، وكلامُهُ هنا في المنع ؛ للعِلَّةِ ، لا في مطلق المنع ،

---

(١) العبارة في (ك) : (أي : فتعبيرُ المُصنِّف بالجمع تمثيلٌ لا تقييد ؛ بدليل قوله : « ولسراويل . . . » إلىٰ آخره ، وإنَّما آثرَ الجمعَ بالتمثيل ؛ لأنَّهُ الغالب في الوزنَينِ) بدل (لـٰكنَّ المصنف . . .) .

. . . .

لـٰكن بشروطٍ : ألَّا يكونَ بعدَ الألف ياءٌ مُشدَّدةٌ لم تُوجَدْ قبلَ الألف ؛ كـ « حَـوَاريٍّ » ، وألَّا تكـونَ الألـفُ عِـوَضـاً مِـنْ إحـدىٰ يـاءَيِ النسـب ؛ كـ « يَمَانٍ » ، وألَّا تكونَ الكسرةُ عارضةً ؛ كـ « تَوَانٍ »)[١] .

وغيرُ الجمع مِنْ نحو (سراويل) غيرُ ممنوعٍ للعِلَّة ، بل لإلحاقه بالجمع لمُشابهته له .

❃ **قوله : (لـٰكن بشروطٍ)** ؛ أي : سبعةٍ ، قد نَظَمَها فيما يأتي[٢] .

❃ **قوله : (ألَّا يكونَ بعدَ الألف ياءٌ . . .)** إلىٰ آخره : صادقٌ بما إذا لم يكن هناك ياءٌ مُشدَّدة أصلاً ؛ كـ (مساجدَ) و(مصابيحَ) ، أو كان هناك ياءٌ مُشدَّدة سبقتْ على الألف في الوجود ، وعَرَضَتِ الألفُ بعدَ ذلك ؛ كـ (كراسيَّ) و(بَخَاتيَّ) جمع (كُرْسِيٍّ) و(بُخْتِيٍّ) .

وخَرَجَ به : ما إذا كانتِ الياءُ عارضةً بعدَ الألف ؛ كـ (ظَفَاريٍّ) نسبة إلىٰ (ظَفَار) بوزن (قَطَام) ؛ مدينة باليمن ، أو مقارنةً للألف في الوجود ؛ بأنْ بُنِيَتِ الكلمةُ عليهما معاً ؛ كـ (حَوَاريٍّ) للناصر ، وسيأتي صحَّةُ اعتبارِ العُرُوضِ بعدَ الألف تقديراً في هـٰذا[٣] .

❃ **قوله : (كـ « يَمَانٍ »)** ؛ فإنَّ أصلَهُ : (يَمَنيٌّ) بتشديد الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً ، وعوَّضوا عنها الألف ؛ فصار : (يَمَاني) ، ثمَّ أُعِلَّ

---

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٤٣ـ١٤٤٤) .

(٢) انظر (٤/ ٦٥٢ـ ٦٥٣) .

(٣) انظر (٤/ ٦٥٤) .

. . . .

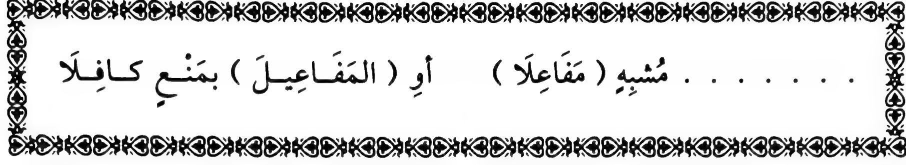
وقال الأُشْمُونيُّ بعدَ كلامٍ طويل : (وقد ظَهَرَ مِنْ هٰذا : أنَّ زِنَةَ « مَفَاعِلَ » أو « مَفَاعِيلَ » ليستْ إلا لجمعٍ أو منقولٍ مِنْ جمع كما سيأتي)[1] ؛ أي : في قوله : (وإنْ به سُمِّيَ . . .) إلىٰ آخره[2] ، ثمَّ قال : (وشذَّ منعُ صرفِ « ثَمَانٍ » تشبيهاً له بـ « جَوَارٍ » ؛ لِمَا فيه مِنْ معنى الجمع ، وأنَّ ألفَهُ غيرُ عِوَضٍ في الحقيقة ؛ قال في [« شرح] الكافية » : وشبَّه « ثمانياً » بـ « جَوَارٍ » مَنْ قال[3] : [من الكامل]

كـ (قاضٍ) ؛ فصار : (يَمَانٍ) ، ومثلُهُ : (ثَمَانٍ) ؛ فإنَّهُ منسوبٌ حقيقةً إلى (الثُّمُن) بالضم ؛ وهو الجزءُ الذي صيَّر السبعةَ ثمانيةً ، كما قاله الجَوْهَريُّ[4] ؛ فأصلُهُ : (ثُمُنيٌّ) ؛ فَتَحُوا أَوَّلَهُ لكثرة التغيير في النسب ، ثمَّ حُذفتْ إحدى الياءَينِ . . . إلىٰ آخرِ ما مرَّ[5] .

❁ قوله : (ليستْ إلا لجمعٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليستْ في كلام العرب إلا لذلك ؛ فلا يُنافي أنَّها تكونُ لمفردٍ أعجميٍّ ؛ كـ (سراويلَ) .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥١٨) .
(٢) انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٥٢٢ـ٥٢٣) .
(٣) صدر بيت لابن ميَّادة في « ديوانه » (ص٩١) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٥٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٠٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٢٨ـ١٨٢٩) .
(٤) الصحاح (٥/ ٢٠٨٨) .
(٥) انظر (٤/ ٦٤٨ـ٦٤٩) .



يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بلَقَاحِها

والمعروفُ فيه : الصرفُ ؛ لِمَا تقدَّم ، وقيل : هما لغتانِ) انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (مُشبِهٍ « مَفَاعِلَا ») ؛ أي : في الهيئة ، كما قيَّده في « التسهيل »[2] ؛ ليدخلَ : ما أوَّلُهُ غيرُ ميمٍ ؛ كـ (دَوَابَّ) ، و(قَنَادِيلَ) .

❁ قوله : (يَحْدُو ثَمَانِيَ . . .) إلىٰ آخره : (الحَدْوُ) : الغناءُ للإبل لحَثِّها على المشي ، و(مُولَعاً) بفتح اللام : حالٌ من الضمير في (يحدو) ؛ مِنْ (أُولِعَ بالشيء) : أُغرِيَ به ، و(اللَّقَاح) بفتح اللام : ماءُ الفَحْل ، وأمَّا بكسرها : فجمعُ (لِقْحة) ؛ وهي الناقةُ التي تُحلَبُ ، وليس مُراداً هنا ، وتمامُهُ :

حتَّىٰ هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإرْتَاجِ

(الزَّيْغَةُ) بفتح الزاي وبالغين المعجمة : المَيْلَة ، و(الإِرْتاج) بالكسر : مِنْ (أَرْتَجَتِ الناقةُ) : إذا أغلقتْ رَحِمَها على الماء[3] ، والمعنىٰ : مِنْ شِدَّةِ طَرَبِهِنَّ مِنَ الحَدْوِ هَمَمْنَ بمَيْلِهِنَّ عن الإرتاج ، كما في « العَيْنِيِّ »[4] .

❁ قوله : (لِمَا تقدَّم) ؛ أي : مِنْ عدم استيفائِهِ للشروط ؛ لأنَّ أَلِفَهُ عِوَضٌ

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥٢٢) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٥٠٨) .
(٢) تسهيل الفوائد (ص٢١٨) .
(٣) أي : ماءِ الفحل .
(٤) فرائد القلائد (ق/ ١٨٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٢٨) .

هـٰذه هي العِلَّةُ الثانيةُ التي تستقلُّ بالمنع ؛ وهي الجمعُ المُتناهي ،

❀ قوله : (الجمعُ المُتناهي) سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُما لا نظيرَ لهما ، فلا يُجمَعانِ مرَّةً أخرىٰ .

قال الفارِضيُّ : (وجُمِعَ « صَوَاحِبُ » علىٰ « صَوَاحِباتٍ » ، و« أَيَامِنُ » علىٰ « أَيَامِينَ » في قولهم : « جَرَتِ الطيرُ أَيَامِينَ » ؛ لكونه نُزِّلَ منزلةَ الآحاد تقديراً ثمَّ جُمِعَ)[1] .

وقد اتَّفقوا علىٰ أنَّ إحدى العِلَّتَينِ هي الجمعُ ، والراجحُ : أنَّ الثانيةَ هي خروجُهُ عن صِيَغِ الآحاد ؛ وهو معنىٰ قولهم : (إنَّ هـٰذه الجَمْعيَّةَ قائمةٌ مَقَامَ عِلَّتَينِ) .

عن إحدىٰ ياءَيِ النسب ؛ فقولُهُ أوَّلاً : (وأنَّ أَلِفَهُ غيرُ عِوَضٍ في الحقيقة) . . غيرُ مُسلَّم .

❀ قوله : (لكونه نُزِّلَ منزلةَ الآحاد . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ المانعَ مِنَ الجمعيَّة كونُ الصِّيغةِ لا نظيرَ لها في الآحاد ، والتنزيلَ منزلةَ الآحاد لا تأثيرَ له في هـٰذا المانع ؛ علىٰ أنَّ الكلامَ في جمع التكسير ، ولا نُسلِّمُ أنَّ (أَيَامِينَ) جمعٌ ؛ إذ يجوزُ أنَّ الياءَ إشباعٌ[2] ، فتدبَّرْ[3] .

❀ قوله : (وهو معنىٰ قولهم : إنَّ هـٰذه الجَمْعيَّةَ . . .) إلىٰ آخره ؛

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٣) ، وفيه : (أيامنين) بدل (أيامين) ، ولعله الصواب ، والمثبت متناسقٌ مع كلام الأنبابي .

(٢) هـٰذا بناء علىٰ أنَّ الكلمةَ (أيامين) ، أمَّا علىٰ أنَّها (أيامنين) ـ كما هو في « شرح الفارضي » والمصادرِ والمراجع ـ . . فلا إشباعَ ولا إشكالَ .

(٣) في (ك) : (وأُجيب أيضاً بالنسبة للأوَّل : بأنَّ المُضِرَّ إنَّما هو جمعُهُ جمعَ تكسير مرَّة أخرىٰ ، وأمَّا جمعُ التصحيح فبمنزلة العدم) بدل (لا يخفىٰ . . .) إلىٰ آخره .

وضابطُهُ : كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِهِ حرفانِ ، أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ ؛ نحوُ : (مساجدَ) و(مصابيحَ) .

❀ **قوله : (كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِهِ حرفانِ . . .)** إلىٰ آخره ، قد ذَكَرَ الأُشْمُونيُّ له شروطاً مُفصَّلةً[1] ، وقد نَظَمْتُها إجمالاً فقلتُ : [من الرجز]

وما أتىٰ مُشابِهاً (مَفَاعِلَا) أوِ (المَفَاعِيلَ) بفتحِ أوَّلَا

ففي هٰذا الجمعِ فرعيَّةُ اللفظ ؛ بخروجه عن صِيَغِ الآحاد العربيَّة ، **وفرعيةُ المعنىٰ** ؛ بالدَّلالة على الجمعيَّة ، كما تقدَّم له[2] .

لٰكن يَرِدُ : أنَّ مِنْ شرط الفرعيَّةِ في المعنىٰ أنْ تكونَ مِنْ غير جهةِ فرعيَّةِ اللفظ ، ليكملَ بذلك الشبهُ بالفعل كما قدَّمه ، وجهةُ العِلَّتَينِ هنا واحدةٌ كما لا يخفىٰ ؛ فالاشتمالُ هنا وإن كان علىٰ فرعيَّةٍ معنويَّة وفرعيَّةٍ لفظيَّة . . لٰكنَّهُ لم يتحقَّقْ له ذلك الشرطُ ؛ **فالوجهُ أنْ يُقالَ كما مرَّ** : إنَّ المدارَ في قيام العِلَّةِ مَقامَ عِلَّتَينِ علىٰ قوَّتها .

نعم ؛ لا يَرِدُ ذلك على القول بأنَّ العِلَّةَ الثانيةَ التي هي فرعيَّةُ اللفظ هي تَكْرارُ الجمع تحقيقاً أو تقديراً ؛ فإنَّهُ عليه يَتِمُّ كونُ العِلَّةِ قائمةً مَقامَ عِلَّتَينِ مرجعُ إحداهما اللفظُ ومرجعُ الأخرى المعنىٰ ، مع اختلاف المنشأ ، لٰكن يُنظَرُ ما وجهُ نسبةِ المنعِ إلىٰ صيغة منتهى الجموعِ ، وأنَّها قامتْ مَقامَ العِلَّتَينِ مع وجود العِلَّتَينِ وصلاحيتِهما لنسبة المنع إليهما علىٰ نسق غيرهما .

❀ **قوله : (بفتحِ أوَّلَا . . .)** إلىٰ آخره : هٰذا هو ضابطُ المُشابهةِ ؛ **فخَرَجَ**

---

(1) شرح الأشموني (٢/ ٥١٧) .
(2) انظر (٤/ ٦٢٥) .

. . . .

وكـونِ ثـالـثٍ لـهُ حقّـاً أَلِـفْ	خَلَتْ عنِ التعويضِ مَعْ كسرٍ أُلِفْ
عنهُ العُرُوضُ مُنتفٍ وهْوَ علىٰ	أَوَّلِ حـرفَيـنِ ثـلاثٍ حصَّـلَا
وأوسـطُ الثـلاثِ سـاكـنٌ خَـلَا	عـنِ انفصالٍ فٱعلَمَنْ ما فُصِّلَا
فصرفَهُ ٱمْنَعْ يا فتىٰ وقُلْ غَفَرْ	ربِّـي لنـاظـمٍ وللقلـبِ جَبَـرْ

بهـٰذا القيـدِ : مضمـومُ الأوَّل ؛ كـ (عُـذَافِـر) بمهملـة فمُعجَمـةٍ : الجَمَـلُ الشديد ، واسمٌ للأسد .

وقولُهُ : (وكونِ ثالثٍ. . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ به : ما إذا لم يكن ثالثُهُ ألفاً ؛ كـ (صَلْصَالٍ) ؛ وهو الطِّينُ ما لم يُجعَلْ خَزَفاً .

وقولُهُ : (خَلَتْ عنِ التعويضِ) خَرَجَ به : نحوُ (يَمَانٍ) ، كما تقدَّم بيانُـهُ[1] ، وقـولُـهُ : (مَعْ كسرٍ) خَـرَجَ بـه : مـا ليس بعدَ ألفِهِ كسرٌ ؛ كـ (تَدَارُك) ، وقولُهُ : (عنهُ العُرُوضُ مُنتفٍ) خَرَجَ به : ما إذا كان الكسرُ عارضاً ؛ كـ (تَدَانٍ) ؛ إذ أصلُهُ الضمُّ ، وكُسِرَ لمناسبة الياء[2] .

❁ قـولـه : (وأوسـطُ الثـلاثِ سـاكـنٌ) خَـرَجَ بـه : مـا إذا تحـرَّك ؛ كـ (طَوَاعيَة) و(كَرَاهيَة) .

وقولُهُ : (خَلَا عنِ انفصالٍ) خَرَجَ به : ما إذا كان الساكنُ منوياً انفصالُهُ معَ ما بعدَهُ ؛ بأنْ يكونَ ياءً مُشدَّدة عَرَضتْ للنسب حقيقةً ـ بأنْ تأخَّر وجودُها عن

---

(١) انظر (٤/٦٤٨) .

(٢) أصل الكلمة : (تَدَانُي) ؛ قُلبت الضمةُ كسرةً لتناسب الياء ، ثم أُعلَّ إعلالَ (قاض) ، وانظر « حاشية الصبان » (٣/٣٥٦) .

الألف ؛ كـ (رَبَاحيٍّ) و(ظَفَاريٍّ) ؛ نسبةً إلىٰ (رَباحٍ) ؛ بلد يُجلَبُ منه الكافورُ ، و(ظَفَار) ؛ مدينة باليمن كما مرَّ[1] ـ أو تقديراً ؛ بأنْ بُنِيَتِ الكلمةُ عليهما معاً ؛ كـ (حَوَاليٍّ) للمُحتال ، و(حَوَارِيٍّ) للناصر ، وإنَّما قدَّروا النسبَ في هـٰذَينِ ؛ لسماعهما مصروفَينِ ، بخلافِ ما إذا وُجدتِ الياءُ المُشدَّدةُ في بِنْية المفرد قبلَ وجودِ الألف ؛ كـ (قُمْرِيٍّ) و(بُخْتِيٍّ) و(كُرْسِيٍّ) ؛ فإنَّ جمعَها ـ وهو (قَمَارِيُّ) و(بَخَاتِيُّ) و(كَرَاسِيُّ) ـ يمنعُ ؛ لعدم عُرُوضِ الياء المُشدَّدة ، فلا تُخِلُّ بالصِّيغة ، كذا يُؤخَذُ مِنْ كلام بعض الأفاضل[2] .

ولا يخفىٰ : أنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ إخراج نحوِ (صَلْصَالٍ) بكون الثالث ألفاً ؛ فإنَّ المقصودَ اعتبارُ القيودِ التي ربَّما تُوُهِّمَ عدمُ اعتبارها ، ومِنَ البيِّن أنَّ (صَلْصالاً) ليس علىٰ أحد الوزنَينِ المذكورَينِ .

ولا يخفىٰ أيضاً : أنَّ هـٰذه الأمورَ المُخرَجةَ مفرداتٌ ، وموضوعَ المسألة الجمعُ ، فهي لم تدخلْ فيه حتىٰ تخرجَ بهـٰذه القيود ؛ **فالحقُّ** : أنَّ هـٰذه الأمورَ إنَّما ينبغي إخراجُها مِنْ قولنا : (مشبِهُ الجمع في تلك القيود ملحَقٌ به في المنع) ؛ ولذلك لم يُخرِجْ بها الأُشْمُونيُّ هنا ، وأفاد كلامُهُ أنَّ الغرضَ منها هنا ضبطُ مشابهة (مفاعلَ) أو (مفاعيلَ) التي يتحقَّقُ بها الخروجُ عن صِيَغ الآحاد ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر (٤/٦٤٨) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٧٠٦) .

ونبَّه بقوله : (مُشبِهٍ « مَفَاعِلَا » أوِ « المَفاعِيلَ ») : علىٰ أنَّهُ إذا كان الجمعُ علىٰ هـٰذا الوزنِ . . مُنِعَ وإن لم يكن في أوَّله ميمٌ ؛ فيدخلُ (ضَوَارِبُ) و(قَنَادِيلُ) في ذلك ، فإنْ تحرَّك الثاني صُرِفَ ؛ نحوُ : (صَيَاقِلَةٍ) .

٦٥٩ـ وذا ٱعتِلالٍ منهُ كـ (الجَوَارِي) رفعـاً وجـرّاً أَجْـرِهِ كـ (سـارِي)

❀ قوله : (صَيَاقِلَةٍ) جمعُ (صَيْقَلٍ) ؛ وهو الذي يَجْلو السيوفَ ، كما في « القاموس »[1] .

❀ قوله : (وذا ٱعتِلالٍ) ذا : بمعنىٰ (صاحب) ؛ منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ (أَجْرِه) ؛ أي : أَجْرِهِ كـ (ساري) في التنوين وحَذْفِ يائِهِ ، وقولُهُ : (منهُ) : حالٌ مِنْ (ذا اعتلالٍ) ، وأمَّا تعلُّقُهُ (باعتلالٍ) . . ففي صحَّته نَظَرٌ ؛ لأنَّ (مِنْ) إمَّا للتبعيض ، أو البيانِ ، أو الابتداءِ ، أو السببيَّةِ ، ولا يصحُّ كونُ الاعتلالِ بعضَهُ ، أو مُبيَّناً به ، أو مبتدأً منه ، أو مُسبَّباً عليه ، فتأمَّل . انتهى « ابن قاسم » .

❀ قوله : (كـ « سارِي ») مُتعلِّقٌ بـ (أَجْرِهِ) ، أو في موضع المفعول المطلق ، والتقديرُ : (أَجْرِهِ إجْراءً كإجْراءِ « سارٍ ») ، أو في موضع الحالِ ، وهو اسمُ فاعلٍ مِنْ (سَرَىٰ) .

. . . .

(١) القاموس المحيط (٤/٢ـ٣) ، ومثله : (أشاعرة) ، و(برابرة) ، و(زنادقة) ، و(عبادلة) .

أي : إذا كان هـٰذا الجمعُ ـ أعني : صيغةَ مُنتهى الجموع ـ مُعتلَّ الآخِرِ . . أَجْرَيْتَهُ في الرفع والجرِّ مُجْرى المنقوصِ ؛ كـ (سارٍ) ؛ فتُنوِّنُهُ وتُقدِّرُ رفعَهُ وجرَّهُ[1] ، ويكونُ التنوينُ عِوَضاً عن الياء المحذوفة ، . . . .

❁ قوله : (ويكونُ التنوينُ عِوَضاً عن الياء المحذوفة) ، وهـٰذا مذهبُ سيبويهِ ، وهو الصحيحُ[2] ؛ قال في « شرح الكافية » : (لمَّا كانَ ياءُ المنقوصِ قد تُحذَفُ تخفيفاً ويُكتفىٰ بالكسرة التي قبلَها ، وكان المنقوصُ الذي لا ينصرفُ أَثْقَلَ . . التَزَمُوا فيه مِنَ الحذفِ ما كان جائزاً في الأَدْنىٰ ثِقَلاً ؛ ليكونَ لزيادة الثِّقَلِ زيادةُ أَثَرٍ ؛ إذ ليس بعدَ الجوازِ إلا اللُّزُومُ) انتهىٰ[3] .

وقيل : إنَّ التنوينَ عِوَضٌ عن حركةِ الياء ؛ فأصلُهُ : (جَوَارِيُ) غيرَ مُنوَّنٍ ، فحُذِفَتِ الحركةُ لاستثقالها على الياء ، وأُتِيَ بدلَها بالتنوين ، ثمَّ حُذِفَ لالتقاء الساكنَينِ ، وقيلَ : تنوينُ صرفٍ ، وهما ضعيفانِ ، كما بُيِّنَ في المُطوَّلات[4] .

❁ قوله : (قال في « شرح الكافية » . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ للسبب في وجوبِ حذفِ الياء حتىٰ يُعوَّضَ عنها التنوينُ .

❁ قوله : (ثمَّ حُذِفَ لالتقاء الساكنَينِ) ضميرُ (حُذِفَ) : عائدٌ إلى (الياء) ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) أي : فتُقدَّرُ فيه الفتحةَ نيابةً عن الكسرة ، وإنَّما لم تظهر كفتحة النصب ؛ لأنَّها بدلٌ ثقيل . « خضري » (٢/ ٧٠٦) .

(٢) انظر ما تقدَّم في (١/ ٢٧٣) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٤) .

(٤) وقد سبق الحديث عن هـٰذه المذاهب الثلاثة في بداية الكتاب (١/ ٢٧٣ـ ٢٧٧) .

وأمَّا في النصب : فتُثبِتُ الياءَ وتُحرِّكُها بالفتح بغير تنوينٍ ؛ فتقولُ : (هٰؤلاءِ جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ، و(مررتُ بجَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ، و(رأيتُ جَوَارِيَ) و(غَوَاشِيَ) ، والأصلُ في الرفع والجرِّ : (جَوَاري) و(غَوَاشي) ؛ فحُذفتِ الياءُ وعُوِّضَ منها التنوينُ .

٦٦٠ـ ولـ (سَرَاوِيلَ) بهٰذا الجمعِ شَبَـهٌ ٱقتَضَـىٰ عمـومَ المَنْـعِ

❀ قوله : (ولـ « سَرَاوِيلَ ») خبرٌ مُقدَّم ، و(بهٰذا) : مُتعلِّقٌ بقوله : (شَبَهٌ) الواقعِ مبتدأً مُؤخَّراً .

فائدة

[في الكلام على (السَّرَاوِيل)]

السَّرَاوِيلُ : مُعرَّبٌ ، وقيل : عربيٌّ ، والأكثرُ : تأنيثُهُ ، وأوَّلُ مَنْ لَبِسَهُ : الخليلُ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ[1] ، واشتراه صلَّى الله عليه وسلَّم كما صحَّ ، ولم يَصِحَّ أنَّهُ لَبِسَهُ ، ووُجِدَ في تركته صلَّى الله عليه وسلَّم ، ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ في « الإيعاب »[2] .

. . . .

(١) رواه وكيع في « تفسيره » ، كما في « الوسائل إلىٰ مسامرة الأوائل » للسيوطي (ص٦٩) .

(٢) الإيعاب (٢/ق١١٨) ، وشراؤه صلَّى الله عليه وسلَّم السراويلَ : رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦٥٩٤) ، والبيهقي في « الشعب » (٥٨٣٠) عن سيدنا =

يعني : أنَّ (سَرَاوِيلَ) لمَّا كانتْ صيغتُهُ كصيغة مُنتهى الجموع . . امتنعَ مِنَ الصرف ؛ لشَبَهِهِ به ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ يجوزُ فيه الصرفُ وتركُهُ[1] ،

❀ قوله : (صيغتُهُ كصيغة مُنتهى الجموع) ؛ أي : وليس بجمعٍ حقيقةً ؛ لأنَّهُ مفردٌ أعجميٌّ جاء علىٰ وزنِ (مَفَاعِيلَ) ، فمُنِعَ مِنَ الصرف ؛ لشَبَهِهِ بالجمع في الصِّيغة المعتبرة .

❀ قوله : (امتنعَ مِنَ الصرف) ؛ أي : لأنَّ بناءَ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ) لا يكونانِ في كلام العرب إلا لجمعٍ أو منقولٍ مِنْ جمع ، فحَقُّ ما وازَنَهُما أنْ يُمنَعَ مِنَ الصرف وإن فُقِدَ منه الجَمْعيَّةُ إذا تمَّ شَبَهُهُ بهما ؛ وذلك بألَّا تكونَ ألفُهُ عِوَضاً عن إحدىٰ ياءَيِ النسبِ ، ولا كسرةُ ما يَلِي ألفَهُ عارضةً ، ولا بعدَ ألفِهِ ياءٌ مُشدَّدةٌ عارضة ، ولم يُوجَدْ ذلك في مفردٍ عربيٍّ ، ولمَّا وُجِدَ في مفردٍ أعجميٍّ ـ وهو (سَرَاوِيلُ) ـ . . لم يكنْ إلا مَنْعُهُ مِنَ الصرف وجهاً واحداً . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

= أبي هريرة رضي الله عنه ، ورجَّح الشاميُّ في « سيرته » (٧/ ٤٨٤ـ٤٨٥) أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لَبِسَ السراويل .

(١) قاله ابن الحاجب في « الكافية » (ص١٣) ، وانظر « شرح الرضي » (١/ ١٥٠ـ١٥٢) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٥٢١) ، وقال المُبرِّد : هو عربيٌّ جمع (سِرْوَالة) ، والسِّرْوالة : قطعة خرقة ، وأنشد عن العرب : (من المتقارب)

عليهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالةٌ ... فليسَ يَرِقُّ لمُستعطِفِ

انظر « المقتضب » (٣/ ٣٤٥ـ٣٤٦) ، و« شرح الكافية » للرضي (١/ ١٥١) .

واختار المُصنِّفُ : أنَّهُ لا ينصرفُ ؛ ولهٰذا قال : (شَبَهٌ ٱقتَضَىٰ عمومَ المَنْعِ) .

٦٦١ـ وإنْ بـهِ سُمِّيَ أو بمـا لَحِـقْ   بـهِ فـالِٱنصِـرافُ منعُـهُ يَحِـقْ

أي : إذا سُمِّيَ بالجمع المُتناهي ، أو بما أُلحِقَ به لكونه علىٰ زِنَتِهِ ؛

❁ قوله : (ولهٰذا قال : « شَبَهٌ ٱقتَضَىٰ عمومَ المَنْعِ ») ؛ أي : عمومَ منعِ الصرفِ في جميع الاستعمال .

❁ قوله : (وإنْ بِهِ) اختار المَكُوديُّ رجوعَ هٰذا الضميرِ لـ (سَرَاوِيلَ) ، وضميرِ (بـه) الثـاني لـلأنـواع السـابقـةِ عليـه ، والتقـديـرُ : (وإنْ سُمِّيَ بـ« سَرَاوِيلَ » أو بما لَحِقَ هو به) ؛ وهي الأنواعُ السابقةُ عليه(١) ، واختار غيرُهُ رجوعَ ضميرِ (به) الأوَّلِ للجمع المُشبِهِ (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ)(٢) .

❁ قوله : (سُمِّيَ) نائبُ الفاعلِ : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه راجعٌ إلى المُسمَّى المدلولِ عليه بالفعل ، والتقديرُ : (وإنْ سُمِّيَ هو) ؛ أي : مُسمّىً بهٰذا الجمع ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ نائبُ الفاعلِ هو المجرورَ ؛ لتقدُّمه .

❁ قوله : (يَحِقْ) بكسر الحاء ؛ بمعنىٰ : يَجِبُ .

❁ قوله : (ولا يصحُّ أنْ يكونَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : المانعُ مِنْ تقديم نائب الفاعل إلباسُهُ بالمبتدأ ، ولا إلباسَ إذا كان النائبُ جارّاً ومجروراً .

---

(١) شرح المكودي (ص٢٧١) .

(٢) عزا هٰذا الاختيارَ الشيخُ خالد إلىٰ جمهور الشارحين . انظر « تمرين الطلاب » (ص١٣٣) .

كـ(شَرَاحِيلَ) . . فإنَّهُ يُمنَعُ مِنَ الصرف للعَلَميَّة وشبهِ العُجْمة[1] ؛ لأنَّ هـٰذا ليس في الآحاد العربيَّةِ ما هو علىٰ زِنَتِهِ ؛ فتقولُ فيمَنِ اسمُهُ (مَساجِدُ) أو (مَصابِيحُ) أو (سَراوِيلُ) : (هـٰذا مَساجِدُ) ، و(رأيتُ مَساجِدَ) ، و(مررتُ بمَساجِدَ) ، وكذلك الباقي .

٦٦٢ـ والعَلَـمَ ٱمْنَـعْ صرفَـهُ مُـركَّبَـا　　　تركيبَ مَزْجٍ نحوُ (مَعْدِي كَرِبَا)

ممَّا يمنعُ صرفَ الاسمِ : العَلَميَّةُ والتركيبُ ؛ نحوُ : (مَعْدِي كَرِبَ) ،

❁ قوله : (كـ« شَرَاحِيلَ ») بالشين المُعجَمة : عَلَمٌ علىٰ جماعةٍ مِنَ المُحدِّثينَ والتابعينَ والصحابة . انتهىٰ « قاموس »[2] .

❁ قوله : (مُركَّبَا) حالٌ مِنَ (العَلَمَ) ، و(تركيبَ) : مفعولٌ مطلق مُبيِّنٌ للنوع ، والعاملُ فيه : (مُركَّبا) مضافٌ إلىٰ (مَزْجٍ) بمعنىٰ خَلْط ؛ وهو كلُّ كلمتَينِ نُزِّلَتْ ثانيتُهُما منزلةَ تاءِ التأنيثِ ممَّا قبلَها .

❁ قوله : (مَعْدِي كَرِبَا) بسكون الياء مِنْ (مَعْدِي) في الأحوال كلِّها ، ومعنىٰ هـٰذا الاسم : عَدَاهُ الفسادُ ، وأَخْرَجَ بهـٰذا التمثيل : ما خُتِمَ بـ(ويه) ؛ فإنَّهُ مبنيٌّ على الأشهر ، ويجوزُ أنْ يكونَ لمُجرَّد التمثيل وكلامُهُ علىٰ عمومه ؛

. . . .

---

(١) وعلىٰ هـٰذا : لو نُكِّر بعدَ التسمية به . . صُرِفَ ؛ لزوال العَلَميَّة ، كما هو مذهب المُبرِّد ، ومذهبُ سيبويهِ : منعُهُ مطلقاً ؛ لشبهه بأصله ، كما منعوا (سراويل) وهو نكرةٌ ؛ لزنة (مفاعيل) . « خضري » (٢/ ٧٠٧) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٣٨٨) ، وانظر « تاج العروس » (٢٩/ ٢٥٥ـ٢٥٦) .

و(بَعْلَبَكَّ) ؛ فتقولُ : (هـٰذا مَعْدِي كَرِبُ) ، و(رأيتُ مَعْدِي كَرِبَ) ، و(مررتُ بمَعْدِي كَرِبَ) ؛ فتجعلُ إعرابَهُ على الجزء الثاني ، وتمنعُهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ والتركيب ، وقد سبق الكلامُ في الأعلام المُركَّبة في (باب العَلَم)[١] .

٦٦٣ـ كذاكَ حاوِي زائِدَيْ (فَعْلَانَا) . . . .

ليدخلَ على لغةِ مَنْ يُعرِبُهُ ، ولا يَرِدُ على لغةِ مَنْ بناه ؛ لأنَّ بابَ الصرف إنَّما وُضِعَ للمُعرَبات .

واحتَرَزَ بقوله : (تركيبَ مَزْجٍ) : عن تركيبَيِ الإضافةِ والإسناد ، وقد تقدَّمَ حكمُهُما في (باب العَلَم)[٢] .

❁ قوله : (كذاكَ حاوِي زائِدَيْ. . .) إلى آخره ؛ أي : سواءٌ كان مفتوحاً ؛ كـ(حَمْدانَ) ، أو مكسوراً ؛ كـ(عِمْرانَ) ، أو مضموماً ؛ كـ(عُثْمانَ) ؛ فإنَّهُ إنَّما اعتُبِرَ أنْ يحويَ زائدَيْ (فَعْلانَ) ، وهـٰذا أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ على وزنِهِ أو لا ، بخلاف قولِهِ فيما سَبَقَ : (وزائِدَا « فَعْلانَ ») ؛ فإنَّهُ

❁ قوله : (ولا يَرِدُ) ؛ أي : على جَعْلِ كلامِهِ عامّاً ؛ فإنَّهُ حينئذٍ شاملٌ لـ(سيبويه) مثلاً ؛ حتى على لغةِ مَنْ بناه ، والجوابُ : أنَّ العمومَ مُرادٌ فيما عدا ذلك ؛ بقرينةِ أنَّ الكلامَ في المُعرَبات ، فهـٰذه القرينةُ تُعيِّنُ أنَّ المُرادَ شُمُولُ ما خُتِمَ بـ(ويهِ) على لغةِ إعرابِهِ .

❁ قوله : (بخلاف قولِهِ فيما سَبَقَ. . .) إلى آخره : هـٰذا تَحَكُّمٌ مَحْضٌ ؛

---

(١) انظر (٢/ ٣٥) .

(٢) انظر (٢/ ٣٤ـ٣٦) .

يُفِيدُ : أنَّ زائِدَيْ غيرِ المفتوحِ لا يُؤثِّرانِ منعَ الصرف ؛ لأنَّ زائدَيْ غيرِهِ لا يَصدُقُ أنَّهُما زائِدَا (فَعْلانَ) ، بخلاف نحوِ (عُثْمانَ) ؛ فإنَّهُ يَصدُقُ عليه أنَّهُ حاوِي زائِدَيْ (فَعْلانَ) ؛ وهما الألفُ والنون . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (كـ « أَصْبَهانَا ») بفتح الهمزةِ وكسرِها ، ويجوزُ أنْ تُقرَأَ بالفاء وبالباء بدلَها[2] : عَلَمُ بلدٍ ، سُمِّيَتْ باسمِ أوَّلِ مَنْ نزَلَها ؛ وهو أَصْبَهانُ بنُ نوحٍ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ[3] .

إذ زائدا نحوِ (عِمْران) ليسا زائدَيْ (فَعْلانَ) بالفتح كما لُفِظَ به ، بل زائدا المكسور ، فما هنا وما سَبَقَ علىٰ حدٍّ سواءٍ .

نعم ؛ الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ العمومَ هنا مأخوذٌ من التمثيل ، أو يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (كذاك حاوي زائدَيْ « فَعْلانا ») ـ بعد قوله : (وزائدا « فعلانَ ») المُشعِرِ باعتبار هيئةِ ما اشتمل علىٰ تلك الزيادة ـ . يُشعِرُ بعدم اعتبارِ تلك الهيئةِ فيما يحوي تلك الزيادةَ ، فتدبَّرْ .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٥٢٥) .

(٢) فتح الهمزة أصحُّ وأكثر وأشهر ، وقالها بالفاء أهل المشرق ، وبالباء أهل المغرب . انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ١٩٩) .

(٣) انظر الكلام حول هـٰذه الكلمة في « تاج العروس » (١٧/ ٤٧٥ـ ٤٨٠) .

أي : كذلك يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف إذا كان علماً وفيه ألفٌ ونونٌ زائدتانِ ؛

❋ قوله : (زائدتانِ) خَرَجَ : غيرُ الزائدتَينِ ؛ نحوُ : (طَحَّانٍ) ، و(تبَّانٍ) بفتح التاء ؛ وهو بائع التِّبْنِ ، وبكسرها : نعتُ تُبَّعِ الحِمْيريِّ ، وبضمِّها : سراويلُ صغيرٌ يسترُ العورةَ فقط مُسمّىً بذلك ؛ فإنَّ الأوَّلَ مِنَ الطَّحْن ، والثانيَ ـ أي : مفتوحَ التاء ـ مِنَ التَّبْنِ ؛ وهو إطعامُ الدابّة التِّبْنَ .

وما احتَمَلَ فيه الزيادةُ وعدمُها بحسَبِ الاشتقاق . . يجوزُ فيه الصرفُ وعدمُهُ ؛ نحوُ : (حَسَّان) ؛ بناءً على أنَّهُ مِنَ (الحسِّ) ، وهو القتلُ ؛ يُقالُ : (حَسَّ البردُ الجَرَادَ) : إذا قَتَلَهُ ، أو مِنَ (الحُسْن) مصدراً .

ونحوُ : (عَفَّان) ؛ مِنَ (العِفَّة) بمعنى الكَفِّ عن المحارم ، أو (العَفَنِ) ؛ وهو البِلىٰ ؛ ومِنْ ثَمَّ لمَّا قال بعضُ الملوكِ لشخصٍ سُمِّيَ عَفَّاناً : أينصرفُ عفَّان أم لا ؟! أجابه : بأنَّهُ إنِ اعتنىٰ به الملكُ لا ينصرف ، وإلَّا انصرف .

ونحوُ : (حَيَّان) ؛ مِنَ (الحياة) ، أو مِنَ (الحَيْن) ؛ وهو الموتُ ؛ ومِنْ ثَمَّ سأل بعضُ الملوكِ الشيخَ أبا حَيَّان عن (حَيَّان) ؛ هل ينصرفُ أو لا ؟ فأجابه بقوله : إنْ أَحْياهُ المَلِكُ لم ينصرفْ ، وإن أماته انصرفَ .

ومحلُّ ما تقدَّم في (حَسَّان) : في غير (حَسَّان) الصحابيِّ المشهور رضي الله عنه ؛ فقد قال الشيخ أبو حَيَّان : (« حسَّانُ » اسمُ الشاعر : مأخوذٌ مِنَ « الحِسِّ » ، يَدُلُّ علىٰ ذلك : منعُ صرفِهِ علىٰ ألسنة الرُّواة وفي شِعْره ؛ أي : ولو كان مِنْ محلِّ الوجهَينِ لسُمِعَ صرفُهُ ولم يُسمَعْ ؛ فلا يُقالُ : مَنْعُ صرفِهِ هو أحدُ الوجهَينِ

. . . .

. . . .

الجائزَينِ ؛ فلا دلالةَ فيه على الزيادة) انتهىٰ .

وهٰذا يُفِيدُ : أنَّ ما فيه الألفُ والنونُ إنْ سُمِعَ منعُ صرفِهِ فقط . . اقتُصِرَ عليه ، ولا يجوزُ لنا صرفُهُ وإن كان الاشتقاقُ يَقتضِي ذلك ، وما سُمِعَ صرفُهُ فقط . . لا يجوزُ لنا منعُ صرفِهِ وإن اقتضى الاشتقاقُ ذلك ؛ نحوُ : (طَحَّانٍ) و(تَبَّانٍ) ، وحينئذٍ : لا يُرجَعُ إلى الاشتقاق إلا فيما لا يُدرىٰ حالُهُ ؛ بأنْ لم يُعلَمْ فيه الصرفُ ولا عدمُهُ . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « الحَلَبيِّ على الأزهريَّة »[١] .

ثمَّ رأيتُ صاحبَ « النُّكَتِ » ذَكَرَ في آخرها ما حاصلُهُ : أنَّ ابنَ مالك ذَكَرَ أنَّ المسموعَ في (حَسَّان) منعُ الصرف لا غيرُ ، وأنَّ الجارَبَرْدِيَّ نازعَهُ في ذلك ؛ فقالَ : (مِنَ الجائز أنْ يكونَ سُمِعَ فيه الصرفُ وعدمُهُ ، وابنُ مالكٍ ومَنْ حذا حَذْوَهُ لم يسمعْ إلا عدمَ الصرف ، فإن شهدوا بأنَّهُ لم يأتِ فيه الصرفُ . . فشهادةُ النفيِ لا تُسمَعُ) انتهىٰ[٢] .

❊ قوله : (وإن كان الاشتقاقُ يَقتضِي ذلك) ؛ أي : الاشتقاقُ المُحتمِلُ ، لا المُتعيِّنُ ، كما يُعلَمُ مِنْ حالِ (حسَّان) الذي كلامُ أبي حيَّانَ فيه .

❊ قوله : (نحوُ : « طَحَّانٍ » و« تَبَّانٍ ») فيه : أنَّ الاشتقاقَ فيما ذكر لا يَقتضِي منعَ الصرف ، بل إنَّما يَقتضِي الصرفَ الموافقَ لما سُمِعَ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ مثالٌ لِمَا انطوىٰ تحتَ الغاية .

---

(١) فرائد العقود العلوية (ق/٩٩ـ١٠٠) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٦/ق١٩٠) .

(٢) نكت السيوطي (ق/٢٤٦ـ٢٤٧) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٤٤) ، و« شرح الشافية » للجاربردي (٢/ ٥٦ـ٥٧) .

كـ (غَطَفَانَ) ، و(أَصْبَهَانَ) بفتح الهمزةِ وكسرِها ؛ فتقولُ : (هٰذا غَطَفانُ) ، و(رأيتُ غَطَفانَ) ، و(مررتُ بغَطَفانَ) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّة وزيادةِ الألف والنون .

٦٦٤ـ كـذا مُـؤنَّـثٌ بهـاءٍ مُطلَقَـا ... وشـرطُ مَنْعِ العارِ كَونُهُ ٱرتَقَىٰ

٦٦٥ـ فوقَ الثَّلاثِ . . . .

❀ قوله : (هٰذا غَطَفانُ) اسمُ قبيلةٍ مِنْ قبائلِ العرب ، سُمِّيتْ باسم أبيها غَطَفانَ بنِ سعدِ بنِ قيسِ بن غَيْلانَ .

❀ قوله : (مُؤنَّثٌ) ؛ أي : عَلَمُ مُؤنَّثٍ ، وجزءُ العَلَمِ المُؤنَّثِ مِثْلُهُ ؛ كـ (أبي هُرَيرةَ)[1] ، و(أبي قُحافةَ) .

❀ قوله : (مُطلَقَا) حالٌ مِنَ الضمير في الخبر .

❀ قوله : (فوقَ) مُتعلِّقٌ بـ (ٱرتَقَىٰ) مضافٌ إلى (الثَّلاثِ) ؛ أي : فوقَ الثلاثِ الأحرفِ ، وحَذَفَ منه التاءَ ؛ لأنَّ الحرفَ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ، وقال الشاطِبيُّ : (في الكلام حذفُ مُضافٍ ؛ أي : فوقَ ذي الثَّلاثِ)[2] .

. . . .

---

(١) وكان الإمام ابن مرزوق الحفيد يقول بصرف (هريرة) ؛ لأنَّ فيه مانعاً واحداً ، وقد طالتِ الأبحاثُ في هٰذه المسألة بين علماء مصر وتلمسان ، وذكرها الإمامُ النَّحْوي أبو عبد الله الراعي في « الأجوبة المرضية » (ص٨٥ـ ٩٠) ، وحرَّر أنَّها ممنوعةٌ من الصرف للعدل والتعريف والتأنيث ، وانظر « نفح الطيب » (٥/ ٤٣٢ـ ٤٣٣) .

(٢) المقاصد الشافية (٥/ ٦٢٧) .

. . . . أو كـ (جُورَ) أو (سَقَرْ)   أو (زيدٍ) ٱسمَ امرأةٍ لا ٱسمَ ذَكَرْ

❀ قوله : (أو كـ « جُورَ ») بضمِّ الجيم : معطوفٌ على (ٱرتَقَىٰ) ؛ أي : أو كونُهُ كـ (جُورَ) في أنَّهُ أعجميٌّ ؛ قال الرَّضِيُّ : (لأنَّ العُجْمةَ وإن لم تكنْ سبباً في الثُّلاثيِّ الساكنِ الوَسَطِ ، لـٰكن مع سقوطها عن السببيّة لا تقصرُ عن تقوية السببَيْنِ حتىٰ يصيرَ الاسمُ بها مُتحتِّمَ المنعِ) انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (أو سَقَرْ) ؛ أي : ممَّا كان ثلاثيّاً مُتحرِّكَ الوَسَط ، قال الرَّضِيُّ : (لقيامِ تحرُّكِ الوَسَطِ مَقامَ الحرفِ الرابعِ القائمِ مَقامَ التاءِ المُقدَّرة)[2] .

ومحلُّ ما ذكرَ في قوله : (كـ « جُورَ » أو « سَقَر ») : إذا سُمِّيَ بهما مُؤنَّثٌ ، بخلافِ ما إذا سُمِّيَ بهما مُذكَّر . انتهى « ابن قاسم » .

❀ قوله : (أو « زيدٍ ») ؛ أي : ممَّا كان ثُلاثيّاً ساكنَ الوَسَط ، وفُهِمَ منه : أنَّ ما كان غيرَ ثُلاثيٍّ ساكنِ الوَسَط ؛ كـ (جَعْفَر) ، والثُّلاثيَّ المُحرَّكَ

❀ قوله : (وفُهِمَ منه . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ غيرَ الثلاثيِّ ـ كـ (جعفرٍ) ـ داخلٌ في قوله : (وشرطُ منعِ العار كونُهُ ارتقىٰ فوقَ الثَّلاث) ؛ إذ العاري صادقٌ بأصليِّ التأنيث وعارضِهِ ، وأنَّ الثلاثيَّ المُحرَّكَ الوَسَطِ ـ نحوُ (حَسَن) ـ داخلٌ في قوله : (أو « سَقَر ») ؛ لأنَّهُ شاملٌ لأصليِّ

---

(١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ١٣٦) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ١٣٤) .

الوَسَطِ ؛ كـ (حَسَن) . . ليس حُكْمُهُ كذلك ، ولعلَّ مُرادَهُ بالمُشابهة لـ (زيد) المُستفادةِ مِنَ العطف ؛ إذ التقديرُ : (أو كـ « زيد » . . .) إلىٰ آخره . . المُشابهةُ في كونه مُذكَّراً لا بقيدِ كونِهِ ثُلاثيّاً ساكنَ الوَسَط ، أو المُشابهةُ بذلك القيدِ ، ويكونُ التقييدُ لبيان محلِّ الخلافِ .

فائدة

[في تفصيل القول في صَرْفِ أسماءِ القبائلِ والبُلْدان]

قال الرَّضِيُّ : (أسماءُ القبائلِ والبُلْدانِ : إنْ كان فيها مع العَلَميَّةِ سببٌ ظاهرٌ . . فلا كلامَ في مَنْعِ صَرْفِها ؛ كـ « باهِلَةَ » و« تَغْلِبَ » و« بغدادَ » و« خُراسانَ » ، وإن لم يكن :

فإنْ وجدتَهُم سَلَكُوا في صَرْفها أو عدمِهِ طريقةً واحدة . . فلا تُخالِفْهُم ؛ كصَرْفِهِم « ثقيفاً » و« مَعَدّاً » و« حُنَيناً » ، وتركِ صَرْفِهِم « سَدُوسَ » و« خِنْدِفَ » و« هَجَرَ » و« عُمَانَ » ؛ فالصرفُ في القبائل : بتأويل الأبِ إن كان اسمَهُ ؛ كـ « ثَقِيف » ، أو الحيِّ ، وفي الأماكن : بتأويل المكانِ والمَوضِعِ ونحوِهِما ، وتركُ الصرفِ في القبائل : بتأويل الأمِّ إن كان في الأصل ؛ كـ « خِنْدِفَ » ، أو القبيلةِ ، وفي الأماكن : بتأويل البُقْعةِ أو البَلْدةِ ونحوِهِما .

التأنيث وعارضِهِ ، إلا أنَّ المُحشِّيَ نَظَرَ لكونِ ما ذكر يتبادرُ في العاري أصليِّ التأنيث ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (سببٌ ظاهرٌ) ؛ أي : كالتاء في (باهلةَ) ، ووزنِ الفعل في (تَغلِبَ) ، والتأنيثِ المعلومِ مِنَ الاستعمال فيما بعدَهُ ، تأمَّلْ .

وإن جوَّزوا صرفَها ؛ كـ « ثمود » و« قريش ».. فجوِّزْهُما على التأويل المذكور .

وإن جَهِلْتَ كيفيَّة استعمالِهم ذلك.. فلك فيها الوجهانِ .

هٰذا ؛ وربَّما جعلوا الأبَ مُؤوَّلاً بالقبيلة فمَنَعُوهُ الصرفَ ؛ نحوُ قوله[1] : [من الكامل]

وهمُ قريشُ الأكرمونَ إذا ٱنْتَمَوْا

ويَصِفُونَهُ بـ« بنت » ؛ نحوُ : « تميمَ بنتِ مُرٍّ » .

وقد يُؤوِّلونَ اسمَ الأمِّ بالحيِّ ، فيَصِفُونَهُ بـ « ابن » ؛ نحوُ : « باهلةَ بنِ أَعْصُرَ » ، و« باهلةُ » اسمُ امرأةٍ .

وقد يُؤنَّثُ ما أُسنِدَ إلى اسم الأب مع صرفه بتأويلِ حَذْفِ مضافٍ مُؤنَّثٍ ؛ نحوُ : « جاءَتْني قريشٌ » مصروفاً ؛ أي : أولادُ قريشٍ ؛ قال تعالىٰ : « كذبتْ

❁ قوله : (وربَّما جعلوا الأبَ) ؛ أي : ما هو اسمٌ له في الأصل ، فتأويلُهُ المذكور هو مُراعاةُ خروجِهِ عن أصله إلى القبيلة ، ومحلُّ القصدِ هنا : هو قولُهُ : (ويَصِفُونه بـ« بنت ».. .) إلىٰ آخره ، وأمَّا مُجرَّدُ المنعِ من الصرف حينئذ.. فقد عُلِمَ ممَّا مرَّ ، فافْهَمْ .

---

(١) صدر بيت للبحتري في « ديوانه » (٣/ ١٤٥٣) ، ولفظ البيت فيه :

وهمُ قريشُ الأَبْطَحِينَ إذا انتمَوا طـابُـوا أصـولاً فيهـمُ وعُـرُوقَـا

وانظر « خزانة الأدب » (١/ ٢٠٢ـ٢٠٤) .

ثَمُودُ المُرسَلِينَ » بصَرْفِ « ثَمُود » علىٰ ما قُرِئَ[1] ؛ فيُعتبَرُ المضافُ المحذوف ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف : ٤] ، ويجوزُ أنْ يكونَ صرفُ مثلِهِ لتأويله بالحيِّ ، وتأنيثُ المسندِ لتأويله بالقبيلة ؛ فهو مُؤوَّلٌ بالمُذكَّر والمُؤنَّثِ باعتبار شيئَينِ ؛ الإسناد والصرف ، ولا منعَ فيه .

وأمَّا نحوُ قولِهِم : « قرأتُ هُوداً » : إن جعلتَهُ اسمَ النبيِّ عليه الصلاةُ والسلامُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : « سورةَ هود » . . صرفتَ ، وإن جعلتَهُ اسمَ السورة . . منعتَ ؛ لأنَّهُ كـ « جُورَ » .

وأمَّا أسماءُ الكَلِمِ المبنيَّةِ في الأصل ؛ نحوُ : « إنَّ » تَنصِبُ وترفعُ ، و« ضَرَبَ » فعلٌ ماضٍ . . فالأكثرُ : الحكايةُ ، وإنْ أعربتَها فلك الصرفُ بتأويل اللفظِ ، وتركُهُ بتأويل الكلمة واللَّفْظة) انتهىٰ[2] .

❋ قوله : (كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ التعبيرَ بـ (هم) و(قائلون) في قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ . . لاعتبار المضاف في : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ ، وإلا لقال : (أو هي قائلةٌ) .

❋ قوله : (منعتَ ؛ لأنَّهُ كـ « جُورَ ») بَنَاهُ على المرجوح ؛ مِنْ أنَّ (هُوداً) أعجميٌّ ، والراجحُ : أنَّهُ عربيٌّ ، وحينئذٍ : فالظاهرُ : أنَّهُ يجوزُ فيه الوجهانِ ؛ كـ (هند) .

---

(١) قرأها بالصرف : ابن وثَّاب وغيره ، وهي قراءة شاذَّة . انظر « تفسير ابن عطية » (٤/ ٢٣٩) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ١٣٩ـ١٤٠) .

٦٦٦ـ وَجْهانِ في العادِمِ تذكيراً سَبَقْ وعُجْمَةً كـ (هندَ) والمنعُ أَحَقْ

تنبيه

[في الكلام على صَرْف (مصر) وعدمِهِ]

نحوُ (مِصْرَ) للبلد المعروفِ . . ممنوعٌ مِنَ الصرف مع أنَّهُ ثُلاثيٌّ ساكنُ الوَسَط ، فيلزمُ أحدُ أمورٍ ثلاثةٍ : كونُهُ منقولاً عن المُذكَّر ، وكونُهُ أعجميّاً ، وكونُهُ جائزَ المنع لا واجبَهُ ، أفاد ذلك كلَّهُ ابنُ قاسم رحمه الله تعالىٰ[1] .

وقال المصريُّ في « شرح الأزهريَّة » : (« مصر » : اسمٌ للبلدة المعروفة . . كـ « هند » ؛ يجوزُ فيه الوجهانِ ، إلا إنْ ثَبَتَ أنَّهُ أعجميٌّ ، أو منقولٌ مِنَ المُذكَّر إلى البُقْعة ؛ فيتعيَّنُ المنعُ) انتهىٰ .

وإنَّما أطلتُ في هٰذا المَقَام ؛ لحسن الكلام .

❁ قوله : (وَجْهانِ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ في مَعرِضِ التقسيم ، و(في العادِمِ) : خبرُهُ ، و(تذكيراً) : معمولٌ لـ (عادِم) ، و(عُجْمةً) : معطوفٌ عليه ، وكان عليه أنْ يَزِيدَ : وتحرُّك الوسط ، إلا أنْ يُقالَ : هو معلومٌ مِنْ قوله : (كـ « هندَ ») .

❁ قوله : (في العادِمِ تذكيراً) تقديرُهُ : (تذكيراً قبلَ عَلَميَّته) ؛ بألَّا يكونَ

❁ قوله : (وكان عليه أنْ يَزِيدَ : وتحرُّك الوسط) ؛ أي : والزيادة

---

(١) أورده تلميذه الطبلاوي السبط في « العقود الجوهرية » (ق/ ٥١) .

ويُمنَعُ صرفُهُ أيضاً : للعلميَّة والتأنيثِ .

فإنْ كانَ العَلَمُ مُؤنَّثاً بالهاء : امتنعَ مِنَ الصرف مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان عَلَماً لمُذكَّر ؛ كـ (طلحةَ) ، أو لمؤنثٍ ؛ كـ (فاطمةَ) ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرفٍ ؛ كما مُثِّلَ ، أم لم يكن كذلك ؛ كـ (ثُبَةَ) و(قُلَةَ) عَلَمَينِ .

وإن كان مُؤنَّثاً بالتعليق[1] ـ أي : بكونه علمَ أنثىٰ ـ . . فإمَّا أنْ يكونَ علىٰ ثلاثة أحرفٍ ، أو علىٰ أزيدَ مِنْ ذلك .

فإن كان علىٰ أزيدَ مِنْ ذلك : امتنعَ مِنَ الصرف ؛ كـ (زينبَ) و(سُعادَ) عَلَمَينِ ؛ فتقولُ : (هـٰذه زينبُ) ، و(رأيتُ زينبَ) ، و(مررتُ بزينبَ) .

وإن كان علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ : فإن كان مُحرَّكَ الوَسَطِ . . مُنِعَ أيضاً ؛ كـ (سَقَرَ) .

وإن كان ساكنَ الوَسَط : فإن كان أعجمياً ؛ كـ (جُورَ) اسمَ بلدٍ ، أو منقولاً مِنْ مُذكَّر إلىٰ مؤنث ؛ كـ (زيدَ) اسمَ امرأةٍ . . مُنِعَ أيضاً .

منقولاً مِنَ المُذكَّر . انتهىٰ « ابن قاسم » .

❀ قوله : (فإن كان علىٰ أزيدَ مِنْ ذلك : امتنعَ مِنَ الصرف) ؛ لأنَّ الحرفَ الرابعَ قائمٌ مَقامَ تاءِ التأنيث . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

على الثلاث .

---

(١) أي : بالوضع علىٰ مؤنث ، مع خُلُوِّه من التاء لفظاً ، وسُمِّيَ مُعلَّقاً ؛ لأنَّهُ عُلِّق علىٰ مُؤنَّث . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٧٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٥) .

فإن لم يكن كذلك ؛ بأن كان ساكنَ الوَسَط وليس أعجمياً ولا منقولاً مِنْ مُذكَّر . . ففيه وجهانِ : المنعُ ، والصرفُ ، والمنعُ أَوْلىٰ ؛ فتقولُ : (هـٰذه هندُ) ، و(رأيتُ هندَ) ، و(مررت بهندَ) .

٦٦٧ـ والعَجَمِيُّ الوَضْعِ والتعريفِ مَعْ زَيْـدٍ علـى الثـلاثِ صـرفُـهُ ٱمتَنَـعْ

ويمنعُ صرفَ الاسمِ أيضاً : العُجْمةُ والتعريف ، وشرطُهُ : أنْ يكونَ عَلَماً في اللِّسان الأعجميِّ ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ(إبراهيمَ)

❀ قوله : (والعَجَمِيُّ. . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ مضافٌ إلى (الوَضْعِ) ، و(صرفُهُ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(ٱمتَنَعْ) : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، و(معْ زَيدٍ) : في موضع الحالِ مِنَ (العَجَميُّ) ، وقال الفارِضيُّ : (حالٌ مِنَ الهاء في « صرفُهُ » ، وفيه : إعمالُ المصدرِ مُؤخَّراً) انتهىٰ[١] .

ويُجابُ عنه : بأنَّهُ يُغتفَرُ في الظرف ما لا يُغتفَرُ في غيره .

و(زَيْد) : مصدرُ (زاد يزيدُ) ؛ بمعنى الزيادة .

❀ قوله : (عَلَماً في اللِّسان الأعجميِّ) المُرادُ بالعَجَميِّ : ما نُقِلَ مِنْ لسان غيرِ العرب ، ولا يختصُّ بلغة الفُرْس .

❀ قـولـه : (فـي مـوضـع الحـالِ مِـنَ « العَجَـمـيُّ ») ؛ أي : علـىٰ رأي سيبويهِ[٢] ، ويصحُّ جَعْلُهُ حالاً مِنَ الضمير في (العجميُّ) ؛ لأنَّهُ منسوبٌ ،

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٥) .

(٢) أي : الذي يُجوِّز مجيء الحال من المبتدأ .

و(إسماعيلَ) ؛ فتقولُ : (هـٰذا إبراهيمُ) ، و(رأيتُ إبراهيمَ) ، و(مررتُ بإبراهيمَ) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّةِ والعُجْمة .

فـإن لـم يكـنِ الأعجمـيُّ عَلَمـاً فـي لسـان العجـم ، بـل فـي لسـان

فائدة

[فيما تُعرَفُ به العُجْمةُ]

تُعرَفُ العُجْمةُ بوجوه ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الطويل]

بنَقْلِ أُولي العِرْفانِ تُعرَفُ عُجْمةٌ كذا بخروجٍ عن موازينَ للعَرَبْ
وبالنُّونِ قبلَ الرا كنَرْجِسٍ اعلَمَنْ وبالزَّاي بعدَ الدالِ فاحذَرْ مِنَ العَطَبْ
وبالجيمِ معْ قافٍ أوِ الصادِ أو يَكُنْ رُباعيّاً او خَمْساً بهِ الذَّلْقُ مُجتَنَبْ

ومثالُ ما وَقَعَ فيه الزايُ بعدَ الدال : (مُهندِزٌ) ، والجيمُ مع الصاد : (صَوْلَجانٌ) ، ومع القاف : (صَنْجَقٌ) ، ويُعرَفُ بغير ذلك ، كما في المُطوَّلات[1] .

وهو في معنى المُشتقِّ ، فيتحمَّلُ الضميرَ .

* قوله : (رُباعيّاً) فيه : أنَّهُ يشملُ (عَسْجداً) ، وهو عربيٌّ[2] .

* قوله : (بهِ الذَّلْقُ) ؛ أي : حروفُ الذَّلاقة ؛ وهي ستةٌ ، يجمعُها : (مُرْ بنَفْل) .

---

(١) انظر « المزهر » (١/٢٦٨-٢٩٤) ، وقد ألَّف الإمام أبو منصور الجواليقي كتاباً مفيداً نافعاً في المُعرَّب .

(٢) وسهَّل ذلك خفَّةُ السين وهشاشتُها . انظر « همع الهوامع » (١/١٢٠) .

العرب[1] ، أو كان نكرةً فيهما ؛ كـ (لِجَامٍ) عَلَماً أو غيرَ عَلَمٍ . صرفتَهُ ؛ فتقولُ : (هٰذا لجامٌ) ، و(رأيتُ لجاماً) ، و(مررتُ بلجامٍ) .

وكذلك تصرفُ ما كان عَلَماً أعجميّاً علىٰ ثلاثة أحرفٍ ، سواءٌ كان مُحرَّكَ الوَسَط ؛ كـ (شَتَرٍ) ، أو ساكنَهُ ؛ كـ (نُوحٍ) ، و(لُوطٍ)[2] .

❀ قوله : (كـ « لِجَامٍ ») اسمٌ لِمَا يُجعَلُ في فم الفَرَس .

❀ قوله : (كـ « شَتَرٍ ») بفتح الشين المُعجَمة والتاءِ المُثنَّاة فوقُ : اسمُ قلعةٍ ببلاد العجم .

❀ قوله : (اسمُ قلعةٍ) كان المُناسِبُ : (اسمُ مكان) ؛ لأنَّهُ إذا كانَ اسمَ

---

(١) أي : سواءٌ استعملتَهُ أوَّلاً في معناه الأصلي ثمَّ نقلتَهُ للعَلَمية ؛ كـ (لِجَامٍ) و(فيروزٍ) مُسمّىً بهما ، وهٰذا مصروفٌ اتفاقاً ، أو جعلتَهُ عَلَماً مِنْ أوَّل الأمر ؛ كـ (بُنْدارَ) بضمِّ المُوحَّدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع ، أو يبيع المعادن ، و(قالونَ) بالرومي اسم جنس للجيد ، ولم تستعملهما العرب كذلك ، بل عَلَمَينِ ابتداءً ، وهٰذا مصروفٌ عندَ غير الشَّلَوبِينِ وابن عصفور . « خضري » (٢/ ٧١٢) ، ورجَّح الشاطبيُّ ما ذهب إليه الشَّلَوبِينُ وابن عصفور . انظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٦٤٢) .

(٢) فائدة : أسماء الأنبياء والملائكة عليهم السلام كلُّها ممنوعةٌ من الصرف ؛ للعَلَمية والعُجْمة ، ويُستثنىٰ من الملائكة أربعة : (رضوانُ) ، و(مالكٌ) ، و(مُنكَرٌ) ، و(نَكِيرٌ) ؛ فهٰذه عربيّةٌ ، لٰكن (رضوان) ممنوعٌ للزيادة ، ومن الأنبياء سبعة : سيدنا (مُحمَّدٌ) صلَّى الله عليه وسلم ، و(شُعَيبٌ) ، و(صالحٌ) ، و(هودٌ) ، و(لوطٌ) ، و(نوحٌ) ، و(شِيثٌ) ؛ فكلُّها مصروفة ؛ لفقد العُجْمة في الأربعة الأُوَل ، وفقدِ شرطها في الباقي ، وفي (عُزَير) وجهانِ قُرِئَ بهما ؛ فصَرْفُهُ : علىٰ أنَّهُ مِنَ التعزير ـ وهو التعظيم ـ وعدمُهُ : علىٰ أنَّهُ أعجميٌّ ، أو أنه حُذف تنوينه للساكنين تشبيهاً له بحرف المد ، وأمَّا إبليسُ : فقيل : منعُهُ للعُجْمة ، وقيل : عربيٌّ مشتقٌّ مِنَ الإبلاس ؛ وهو الإبعاد ، فمنعُهُ حينئذ لشبه العُجْمة ؛ لأنَّ العربَ لم تُسمِّ به أصلاً ، بل خاصٌّ بمَنْ أطلقه الله عليه ؛ فكأنَّهُ دَخِيلٌ في لسانها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١٣) .

٦٦٨ـ كذاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا　　أو غالبٍ كـ (أحمدٍ) و(يَعْلَىٰ)

أي : كذلك يُمنَعُ صرفُ الاسمِ : إذا كان عَلَماً وهو علىٰ وزنٍ يَخُصُّ الفعلَ أو يَغلِبُ فيه .

والمُرادُ بالوزن الذي يَخُصُّ الفعلَ : ما لا يُوجَدُ في غيره إلا نُدُوراً ؛ وذلك كـ (فُعِلَ) و(فَعَّلَ) ؛ فلو سمَّيتَ رجلاً بـ (ضُرِبَ) أو (كَلَّمَ) . . منعتَهُ مِنَ

❀ قوله : (أو غالبٍ) بالجرِّ عطفاً علىٰ (يَخُصُّ) مِنْ بابِ عطفِ الاسم على الفعل ؛ لكون أحدِهما بمعنى الآخَرِ ؛ أي : خاصٍّ بالفعل أو غالبٍ ، أو يَخُصُّ الفعلَ أو يَغلِبُ .

❀ قوله : (و« يَعْلَىٰ ») اسمٌ معطوفٌ علىٰ (أحمد) .

❀ قوله : (والمُرادُ بالوزن . . .) إلىٰ آخره : أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ تعبيرَ المُصنِّفِ

قلعةٍ تعيَّن مَنْعُ صرفِهِ ؛ كـ (سَقَر) ، وقد وَرَدَ منعُ صرفِهِ ، كما يُؤخَذُ مِنْ « كافية ابن الحاجب » وموادِّها[1] ، خلافاً لما يتبادرُ مِنَ الشارح .

❀ قوله : (مِنْ بابِ عطفِ الاسم على الفعل) فيه تَسَمُّحٌ ؛ فإنَّ العطفَ في الحقيقة على الجملة ، كما لا يخفىٰ ، وقولُهُ : (لكون أحدِهما . . .) إلىٰ آخره : مَبْنى الأوَّل : أنَّ الأصلَ في النعت الإفرادُ ، وكأنَّ مبنى الثاني إنكارُ ذلك ، فكان التأويلُ في المُتأخِّر هو اللائقَ .

❀ قوله : (أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ تعبيرَ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ : كتابةَ هٰذا على قول الشارح : (والمُرادُ بما يَغلِبُ فيه . . .) إلىٰ

---

(١) كافية ابن الحاجب (ص١٣) .

الصرف ؛ فتقولُ : (هـٰذا ضُرِبُ) أو (كَلِّمُ) ، و(رأيتُ ضُرِبَ) أو (كَلِّمَ)،

في « التسهيل » بقوله : (أو ما هو به أَوْلىٰ)[1] . . أَجْودُ مِنَ التعبير هنا بـ (الغالب) ؛ ليدخلَ فيه القسمانِ اللذانِ أشار الشارحُ إليهما بقوله : (ما لا يُوجَدُ في غيره إلا نُدُوراً) ، وبقوله : (أو يكونَ فيه زيادةٌ تَدُلُّ . . .) إلىٰ آخره .

وأيضاً : تعبيرُهُ بـ (الغالب) مُعترَضٌ : بأنَّ (فاعَلَ) ـ بالفتح ـ أغلبُ في الفعل نادرٌ في الاسم ؛ كـ (خاتَم) ، مع أنَّهُ لو سُمِّيَ به كان مصروفاً بلا خلافٍ .

واعلَمْ : أنَّهُ يُشترَطُ في الوزن المانعِ للصرف شرطانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ لازماً .

الثاني : ألَّا يخرجَ بالتعبير إلىٰ مثالٍ هو للاسم .

فخَرَجَ بالأوَّل : نحوُ (امرئٍ) ؛ فإنَّهُ لو سُمِّيَ به انصرفَ وإن كان في النصب شبيهاً بالأمر مِنْ (عَلِمَ) ، وفي الجرِّ شبيهاً بالأمر مِنْ (ضَرَبَ) ، وفي الرفع شبيهاً بالأمر مِنْ (خَرَجَ) ؛ لأنَّهُ خالفَ الأفعالَ ؛ لكون عينِهِ لا تلزمُ حركةً واحدةً ، فلم تُعتبَرْ فيه المُوازنةُ .

وخَرَجَ بالثاني : (رُدَّ) و(قِيلَ) ؛ فإنَّ أصلَهُما : (رُدِدَ) و(قُوِلَ) ،

آخره ، كما لا يخفىٰ ، ويقول بدلَ قولِهِ : (« ما لا يُوجَدُ في غيره إلا نُدُوراً ») : (أنْ يكونَ الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً) ، تأمَّلْ .

* قوله : (وأيضاً : تعبيرُهُ بـ« الغالب » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا واردٌ علىٰ عبارة الشارح وعبارةِ « التسهيل » أيضاً ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٢١٨) .

و(مررتُ بضُرِبَ) ، أو (كَلَّمَ) .

والمُرادُ بما يَغلِبُ فيه : أنْ يكونَ الوزنُ يُوجَدُ في الفعل كثيراً ، أو يكونَ فيه زيادةٌ تَدُلُّ علىٰ معنىً في الفعل ولا تَدُلُّ علىٰ معنىً في الاسم .

فالأوَّلُ : كـ (إِثْمِدٍ) و(إِصْبَعٍ) ؛ فإنَّ هاتَينِ الصيغتَينِ تكثُرانِ في الفعل دونَ الاسمِ ؛ كـ (اضْرِبْ) و(اسمَعْ) ، ونحوِهِما[1] ؛ مِنَ الأمر المأخوذِ مِنْ فعلٍ ثُلاثي ، فلو سمَّيتَ رجلاً بـ (إِثْمِد) و(إِصْبَع) . . منعتَهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ ووزنِ الفعل ؛ فتقولُ : (هٰذا إِثْمِدُ) ، و(رأيتُ إِثْمِدَ) ، و(مررتُ بِإِثْمِدَ) .

ولٰكنَّ الإدغامَ والإعلالَ أَخرَجاهما إلىٰ مُشابهة (بُرْد) و(فِيل) ، فلم يُعتبَرْ فيهما الوزنُ الأصليُّ .

❁ قوله : (كـ « إِثْمِدٍ ») بكسر الهمزة والميم وسكونِ المُثلَّثة بينهما وبالدال المُهمَلة : حَجَرُ الكُحْل ، وأمَّا مضمومُ الهمزةِ والميمِ : فاسمُ موضعٍ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (و« إِصْبَعٍ ») بكسر الهمزة وفتحِ المُوحَّدة : واحدةُ (الأَصَابِعِ) ، وفيها عشرُ لغاتٍ حاصلةٌ مِنْ ضرب ثلاثةِ أحوالِ الهمزةِ في ثلاثةِ أحوالِ الباء ،

❁ قوله : (وأمَّا مضمومُ الهمزةِ . . .) إلىٰ آخره : كذا في بعض النسخ ،

---

(١) أي : كـ (أُبْلُم) بوزن (أُنْصُرْ) ؛ وهو ثمر شجر الدَّوم ، وسيأتي شرحه في كلام المُحشِّي في (٥/ ٥٠٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٠) .

والثاني : كـ (أَحْمَدَ) و(يَزِيدَ)[1] ؛ فإنَّ كلاً مِنَ الهمزة والياء يَدُلُّ علىٰ معنىً في الفعل ؛ وهو التكلُّمُ والغَيبةُ ، ولا يَدُلُّ علىٰ معنىً في الاسم ، فهـٰذا الوزنُ غالبٌ في الفعل ؛ بمعنىٰ أَنَّهُ به أَوْلىٰ ؛ فتقولُ : (هـٰذا أحمدُ) و(يزيدُ) ، و(رأيتُ أحمدَ) و(يزيدَ) ، و(مررتُ بأحمدَ) و(يزيدَ) ؛ فيُمنَعُ للعَلَميَّة ووزنِ الفعل .

فإن كان الوزنُ غيرَ مُختصٍّ بالفعل ولا غالبٍ فيه . . لم يُمنَعْ مِنَ الصرف ؛ فتقولُ في رجلٍ اسمُهُ (ضَرَب) : (هـٰذا ضَرَبٌ) ، و(رأيتُ ضَرَباً) ، و(مررتُ بضَرَبٍ) ؛ لأنَّهُ يوجدُ في الاسم ؛ كـ (حَجَر) ، وفي الفعل ؛ كـ (ضَرَب) .

٦٦٩ـ وما يصيرُ عَلَماً مِنْ ذي أَلِفْ زِيـدَتْ لإلحـاقٍ فليـسَ يَنصـرِفْ

والعاشرةُ : (أُصْبُوعٌ) انتهىٰ « تصريح »[2] .

* قوله : (زِيدَتْ لإلحاقٍ) قال الشاطِبيُّ : (والإلحاقُ : أنْ يُجعَلَ الثُّلاثيُّ علىٰ زِنَةِ الرُّباعيِّ ، فيُزادَ فيه حرفٌ) انتهىٰ[3] .

وعبارةُ « القاموس » : (وكـ « أَحْمَدَ » : موضعٌ ، وتُضَمُّ الميم)[4] .

---

(١) قوله : (كأحمد) منقولٌ من المضارع ، أو الماضي المُعدَّىٰ بالهمز ، أو اسمِ التفضيل . « خضري » (٢/ ٧١٣) نقلاً عن ابن قاسم .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٠) ، وقد جمعها الشاعر بقوله : (من البسيط)

وهمــزَ (أنملــةٍ) ثَلِّــثْ وثـالثَــهُ التسع في (إِصْبَعٍ) واْختِمْ بـ (أُصْبُوعِ)

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٨/ ٣٧٩) ، و« تمهيد القواعد » (١٠/ ٤٩٨٤) .

(٤) القاموس المحيط (١/ ٢٧٨) ، وانظر « تاج العروس » (٧/ ٤٦٨) .

. . . .

واعلَمْ : أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ لا تلحقُها التاءُ مطلقاً ، وهي شبيهةٌ بألف التأنيث في أحكامٍ ثلاثةٍ : الزيادةِ ، والزِّنَةِ ، وعدمُ لَحاقِ ياءٍ تحتيَّة ، وتفترقُ ألفُ الإلحاقِ مِنْ ألف التأنيثِ : بأنَّ وزنَها يقبلُ التنوينَ فيُصرَفُ ، وقد قُرِئَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ تَتْرَا ﴾ [المؤمنون : ٤٤] بالمنع والصرف[١] ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ على « الآجُرُّوميَّةِ » ، وبابُ الإلحاقِ سماعيٌّ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[٢] .

❁ قوله : (لا تلحقُها التاءُ مطلقاً) لعلَّ المُرادَ : في كلِّ اسمٍ جُعِلَ معها عَلَماً ، وإلا فهي تلحقُها التاءُ عندَ التنكير ؛ فتقولُ : (أَرْطاة) و(عَلْقاة) .

❁ قوله : (وهي شبيهةٌ بألف التأنيث . . .) إلىٰ آخره : انظُرْ وجهَ اعتبارِهِ الزيادةَ دونَ عدمِ لَحاقِ التاء ، مع كونِ كلٍّ ليس خاصّاً بالمقصورة ، ولعلَّهُ نَظَرَ إلىٰ كون الثاني في حالٍ دونَ حالٍ ، وبهـٰذا تعلمُ ما في قول الشارح : (وشَبَهِ ألفِ الإلحاق . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وعدمُ لَحاقِ ياءٍ تحتيَّة) لعلَّ معناه : أنَّ ما فيه ألفُ الإلحاقِ لا تلحقُهُ ياءٌ تحتيَّةٌ قبلَ وجودِ الألف حتىٰ تكونَ الألفُ بدلاً عن الياء ، بخلاف ألفِ الإلحاقِ الممدودة ؛ فإنَّ ما هي فيه كانتِ الياءُ لاحقةً له ثُمَّ قُلبتْ همزةً ، كما ذكره بعدُ .

---

(١) قرأ بالصرف : ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ، وهي قراءة الشافعي رضي الله عنه . انظر « الدر المصون » (٨/ ٣٤٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٠٤) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق ١٥٧ـ ١٥٨) ، وانظر « المواهب الرحمانية » (١/ق٤٠) .

أي : ويُمنَعُ صرفُ الاسم أيضاً : للعَلَميَّة وألفِ الإلحاقِ المقصورةِ ؛ كـ(عَلْقَىٰ) ، و(أَرْطَىٰ) ؛ فتقولُ فيهما عَلَمَينِ : (هـٰذا عَلْقىٰ) ، و(رأيتُ عَلْقىٰ) ، و(مررتُ بعَلْقىٰ) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ وشَبَهِ ألفِ الإلحاق بألف التأنيث ؛ مِنْ جهةِ أنَّ ما هي فيه ـ والحالةُ هـٰذهِ ؛ أعني : حالَ كونِهِ عَلَماً ـ لا يقبلُ تاءَ التأنيث ؛ فلا تقولُ فيمَنِ اسمُهُ (عَلْقَىٰ) : (عَلْقاة) ، كما لا تقولُ في (حُبْلَىٰ) : (حُبْلاة) .

❀ قوله : (كـ« عَلْقَىٰ ») بوزن (سَكْرَىٰ) : نبتٌ يكونُ واحداً وجمعاً ، قُضْبانُهُ دِقاقٌ عَسِرٌ رَضُّها ، يُتَّخذُ منه المكانسُ ، ويُشرَبُ طَبيخُهُ للاستسقاء ، قاله في « القاموس »[1] ، وقولُهُ : (رَضُّها) ؛ أي : تكسيرُها .

❀ قوله : (و« أَرْطَىٰ ») هو اسمٌ علىٰ وزن (سَكْرَىٰ) أيضاً : اسمُ شجرٍ .

ومثَّل بمثالَينِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُتَّفقٌ عليه ، وفي الثاني خلافٌ ، الأصحُّ : أنَّ ألفَهُ للإلحاق ، وقيل : إنَّهُ علىٰ وزن (أَفْعَلَ) ؛ فمانعُهُ مِنَ الصرف العَلَميَّةُ ووزنُ الفعل .

قال الفارِضيُّ : (ولا يجوزُ أنْ تكونَ ألفُ « أَرْطَىٰ » و« عَلْقَىٰ » للتأنيث ؛ لأنَّهُم قالوا : « أَرْطاةٌ » و« عَلْقاةٌ » ، فلو كانت للتأنيث لاجتمعَ تأنيثانِ في الكلمة)[2] .

❀ قوله : (أعني : حالَ كونِهِ عَلَماً . . .) إلىٰ آخره ؛ فالمنعُ مِنْ تاء التأنيث

❀ قوله : (وقيل : إنَّهُ علىٰ وزن « أَفْعَلَ ») ؛ أي : فالألفُ أصليَّةٌ ،

---

(١) القاموس المحيط (٣/ ٢٥٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٦) .

فإنْ كان ما فيه ألفُ الإلحاقِ غيرَ عَلَم ؛ كـ (عَلْقَىٰ) و(أَرْطَىٰ) قبلَ التسميةِ بهما . . صرفتَهُ ؛ لأنَّها ـ والحالةُ هٰذه ـ لا تُشبِهُ ألفَ التأنيث .

وكذا إنْ كانتْ ألفُ الإلحاقِ ممدودةً ؛ نحوُ : (عِلْباءٍ) ؛ فإنَّكَ تَصرِفُ

خاصٌّ بحالة العَلَميّة ، بخلافِ ما فيه ألفُ التأنيث ؛ فيُمنَعُ مِنَ التاء مطلقاً .

❀ قوله : (وكذا إنْ كانتْ ألفُ الإلحاقِ ممدودةً ؛ نحوُ : « عِلْباءٍ ») هو ملحقٌ بـ (قِرْطاسٍ) ، وإنَّما أثَّرتْ ألفُ الإلحاقِ المقصورةُ دونَ الممدودةِ ؛ لأنَّ المقصورةَ يُوجَدُ فيها ما لا يُوجَدُ في الممدودة ؛ وذلك أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ لم تُبدَلْ مِنْ شيء غيرِها ، وألفُ التأنيثِ التي هي نظيرتُها في القصر كذلك ، وأيضاً : ألفُ التأنيثِ المقصورةُ تقعُ في مثالٍ صالحٍ لنظيرتها ؛ فنظيرُ (عَلْقىً) و(عِزْهىً) ممَّا فيه ألفُ التأنيثِ المقصورةُ[1]: (سَكْرىٰ) و(ذِكْرىٰ) .

وأمَّا ألفُ الإلحاقِ الممدودةُ . . فإنَّها مُبدَلةٌ مِنْ ياءٍ ؛ إذ أصلُها : (عِلْبايٌ) ، والمثالُ الذي تقعُ هي فيه لا يَصلُحُ لنظيرتها ـ أعني : ألفَ التأنيثِ الممدودةَ ـ لأنَّ (عِلْباءً) لا يُوازِنُهُ شيءٌ مِنْ أوزان ألفِ التأنيث الممدودة . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

وهمزتُهُ الأُولىٰ زائدةٌ ، بخلافه على الأوَّل ؛ فإنَّهُ بالعكس ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وأيضاً : ألفُ التأنيثِ المقصورةُ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (وأيضاً : ألفُ الإلحاقِ المقصورةُ) ؛ لمُناسبةِ قولِهِ : (والمثالُ الذي تقعُ هي فيه . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) يُقالُ : (رجلٌ عِزْهىً) : إذا كان عازفاً عن اللهو والنساء .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٦) .

ما هي فيه عَلَماً كان أو نكرةً .

٦٧٠ـ والعَلَمَ ٱمْنَعْ صرفَهُ إنْ عُدِلَا كـ (فُعَلِ) التوكيدِ أو كـ (ثُعَلَا)

٦٧١ـ والعدلُ والتعريفُ مانعاً (سَحَرْ) إذا بـه التَّعْيينُ قصداً يُعتَبَرْ

قوله : (عِلْباءٍ) هي عصبةُ العُنُقِ ، وفيما ذَكَرَهُ الشارحُ كغيره مِنَ التقييد بالألف المقصورة . . إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ كان ينبغي للمُصنِّف التقييدُ بذلك صريحاً أو بالمثال .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ بعضَهُم جَعَلَ حُكْمَ ألفِ التكثيرِ كحُكْم ألفِ الإلحاقِ ؛ في أنَّها تمنعُ مع العَلَميَّة ؛ نحوُ : (قَبَعْثَرىٰ)[1] .

❀ قوله : (والعَلَمَ) مفعولٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (ٱمْنَعْ) .

❀ قوله : (كـ « فُعَلِ ») بضمِّ الفاء وفتحِ العين .

❀ قوله : (أو كـ « ثُعَلَا ») بضمِّ المُثلَّثة وفتحِ العين المُهمَلة : معطوفٌ علىٰ قوله : (كـ « فُعَلِ ») .

❀ قوله : (إذا بهِ التَّعْيينُ) إذا : ظرفٌ لما يُستقبَلُ مِنَ الزمان خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه ، و(التعيينُ) : نائبُ فاعلٍ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكور ، وجوابُ (إذا) : محذوف دلَّ عليه ما قبلَهُ ، والتقديرُ : (إذا يُعتبَرُ التعيينُ

. . . .

(١) القَبَعْثَرىٰ في الأصل : الجملُ الضخم العظيم ، وقيل غير ذلك .

يُمنَعُ صرفُ الاسمِ : للعَلَميَّة أو شِبْهِها ، وللعدل ؛ وذلك في ثلاثةِ مواضعَ :

بـ « سَحَر » حالَ كونِ التعيينِ مقصوداً . . فإنَّ العدلَ والتعريفَ يمنعانِ صرفَ « سَحَر ») .

❁ قوله : (أو شِبْهِها) ؛ أي : لأنَّها معارفُ بنيَّة الإضافةِ إلىٰ ضمير المُؤكَّد ، فشابهتْ بذلك العَلَمَ ؛ لكونه معرفةً مِنْ غير قرينةٍ لفظيَّة ، هٰذا ما مشىٰ عليه في « شرح الكافية » ، وهو ظاهرُ مذهب سيبويهِ ، وقيل : إنَّ مَنْعَ ما ذُكِرَ بالعَلَميَّة ، وهو ظاهرُ كلامِهِ هنا ، وردَّهُ في « شرح الكافية » وأَبْطَلَهُ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

❁ قوله : (وردَّهُ في « شرح الكافية ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : حيثُ قال : (وليس « جُمَعُ » بعَلَم ؛ لأنَّ العَلَمَ إمَّا شَخْصيٌّ أو جنسيٌّ ؛ فيختصُّ ببعض الأشخاصِ أو الأجناسِ ، ولا يَصلُحُ لغيره ، و« جُمَعُ » بخلاف ذلك ؛ فالحُكْمُ بعَلَميَّته باطلٌ) انتهىٰ[2] ؛ أي : بل هو مُشبِهٌ للعَلَم ، كما في الشارح ، لٰكن قيل : إنَّهُ عَلَمُ جنسٍ معنويٌّ للإحاطة والشُّمُول ؛ كـ (سبحانَ) للتسبيح ، وفي ذلك تَوْفِيةٌ بقاعدةِ : أنَّهُ لا يُعتبَرُ في منع الصرف إلا العَلَميَّةُ الحقيقيَّة ، كما أفاده في « التصريح »[3] ، وعلىٰ هٰذا : فالتأكيدُ به علىٰ حذف

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥٣٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٤٧٤ـ١٤٧٥) ، و« الكتاب » (٣/ ٢٢٤) .

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٥) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٢) .

الأوَّلُ : ما كان على (فُعَلَ) مِنْ ألفاظ التوكيدِ ؛ فإنَّهُ يُمنَعُ مِنَ الصرف لشبه العَلَميَّة والعَدْلِ ؛ وذلك نحوُ : (جاء النساءُ جُمَعُ) ، و(رأيتُ النساءَ جُمَعَ) ، و(مررتُ بالنساءِ جُمَعَ) ، **والأصلُ** : (جَمْعَاواتٌ) ؛ لأنَّ مفردَهُ (جَمْعاءُ) ، فعُدِلَ عن (جَمْعاواتٍ) إلىٰ (جُمَع) ، وهو مُعرَّفٌ بالإضافة المُقدَّرةِ ؛ أي : (جُمَعهنَّ) ، فأَشْبَهَ تعريفُهُ تعريفَ العَلَميَّة ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ معرفةٌ وليس في اللفظ ما يُعرِّفُهُ .

❀ قوله : (لأنَّ مفردَهُ « جَمْعاءُ ») ؛ أي : بالمدِّ ؛ كـ (صَحْراءَ وصَحْراوات) .

❀ قوله : (بالإضافة المُقدَّرةِ ؛ أي : جُمَعهنَّ) فحُذِفَ الضميرُ للعِلْم به ، فهو مُعرَّفٌ تقديراً .

فإن قلتَ : لا يُؤثِّرُ في منع الصرف مِنَ المعارف إلا العَلَمُ ، وهـٰذا إنَّما مُنِعَ للعدل والتعريف بالإضافة .

فالجوابُ : أنَّهُ لمَّا حُذِفَ الضميرُ مِنْ نحو (جُمَعَ) للعِلْم به ، واستُغْنِيَ فيه بنيَّةِ الإضافة . . صار كأنَّهُ عَلَمٌ ؛ لكونه معرفةً بغير علامةٍ ملفوظٍ بها . انتهىٰ « فارِضي »(١) .

وهـٰذا هو ما أشار إليه الشارحُ بقوله : (فأَشْبَهَ تعريفُهُ تعريفَ . . .) إلىٰ آخره .

مضاف ؛ أي : (ذو جُمَعَ) ؛ حتىٰ يكونَ عينَ المُؤكَّد .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٦) .

الثـانـي : العَلَـمُ المعـدولُ إلـىٰ (فُعَـلَ) ؛ كـ (عُمَـرَ) ، و(زُفَـرَ) ، و(ثُعَلَ) ، والأصلُ : (عامِرٌ) ، و(زافِرٌ) ، و(ثاعِلٌ) ؛ فمنعُهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ والعدل .

❁ قوله : (العَلَمُ المعدولُ إلىٰ « فُعَلَ » . . .) إلىٰ آخره ، وطريقُ العِلْمِ بعَدْلِ هـٰذا النوعِ : سماعُهُ غيرَ مصروفٍ عارياً مِنْ سائر الموانع .

وإنَّما جُعِلَ هـٰذا النوعُ معدولاً لأمرَينِ :

أحدُهُما : أنَّهُ لو لم يُقدَّرْ عَدْلُهُ لَزِمَ ترتيبُ المنعِ علىٰ علَّةٍ واحدة ؛ إذ ليس فيه مِنَ الموانع غيرُ العَلَميَّة .

والآخَرُ : أنَّ الأعلامَ يَغلِبُ عليها النقلُ ، فجُعِلَ (عُمَرُ) معدولاً عن (عامرٍ) العَلَمِ المنقولِ مِنَ الصفة ، ولم يُجعَلْ مُرتجَلاً ، وكذا باقيها . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

❁ قوله : (و« زُفَرَ ») بوزن (عُمَرَ) : اسمٌ لعالمٍ مشهور[2] .

❁ قوله : (و« ثُعَلَ ») هو أبو حيٍّ مِنْ طيِّئ ، وهو ثُعَلُ بنُ عمرٍو ، قاله الشاطِبيُّ[3] .

. . . .

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥٣٥) ، وقال بعده : (وذَكَرَ بعضُهُم لعدله فائدتَينِ : إحداهُما لفظيَّةٌ ؛ وهي التخفيف ، والأُخرىٰ معنويَّةٌ ؛ وهي تمحيض العَلَميَّة ؛ إذ لو قيل : « عامر » لتُوُهِّم أنَّهُ صفة) .

(٢) هو الإمام المجتهد زُفَرُ بن الهُذَيل العنبريُّ صاحبُ أبي حنيفة (ت ١٥٨هـ) ، وهو قَيَّاسُ الحنفيَّة الذي يُضرَبُ به المثلُ في ذلك ؛ فيُقالُ : (أقيسُ مِنْ زُفَرَ) ، وانظر « سير أعلام النبلاء » (٨/ ٣٨ـ ٤١) .

(٣) المقاصد الشافية (٥/ ٦٥٩) .

الثالثُ : (سَحَرُ) إذا أُرِيدَ مِنْ يومٍ بعينه ؛ نحوُ : (جئتُكَ يومَ الجمعةِ سَحَرَ) ؛ فـ (سَحَر) : ممنوعٌ مِنَ الصرف للعدل . . . .

---

* قوله : (الثالثُ : « سَحَرُ ») بَحَثَ الرَّضِيُّ في (سَحَرَ) : بأنَّ أمرَهُ مُشكِلٌ ، سواءٌ قُلْنا ببنائه أو بترك صرفِهِ ؛ قال : (لأنَّهُ مُخالِفٌ لأخواته مِنْ « صباحاً » و« مساء » و« ضُحىً » مُعيَّنةً ؛ إذ هي معرفةٌ منصرفة ؛ فهو شاذٌّ مِنْ بين أخواته مبنيّاً كان أو غيرَ منصرف) انتهى « ابن قاسم »[1] .

* قوله : (يومَ الجمعةِ سَحَرَ) استُشكِلَ إبدالُ (سَحَرَ) مِنْ (يومَ الجمعةِ) : بأنَّ السَّحَرَ اسمٌ لآخِرِ الليل ، فكيف يكونُ بدلاً مِنَ اليوم الذي هو اسمٌ للنهار ؟

وأُجِيبَ عنه : بأنَّهُ مجازٌ علاقتُهُ المُجاورةُ ، والأحسنُ أنْ يُقالَ : إنَّ اليومَ مُرادٌ به زمنٌ عامٌّ ، كما هو أحدُ إطلاقاتِهِ ، فيصحُّ إبدالُ (سَحَرَ) منه .

لا يُقال : هـٰذا بدلُ بعضٍ ، فأين الضميرُ ؟

لأنَّا نقولُ : ذلك أَكْثريٌّ لا كُلِّيٌّ ، أو إنَّهُ مُقدَّرٌ .

وبهـٰذا يتبيَّنُ لك صحَّةُ قولِ « المغني » : (إنَّ في هـٰذا المثالِ تَعَلُّقَ ظرفَي

---

* قوله : (بَحَثَ الرَّضِيُّ في « سَحَرَ » . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كون التعيينِ في (سَحَرَ) بالوضع ، وفي نحوِ (صباحاً) من قرينة ، فيكونُ (سحرُ) مشتركاً لفظيّاً ، والاستعمالُ قرينةٌ علىٰ ذلك .

* قوله : (وبهـٰذا يتبيَّنُ لك صحَّةُ قولِ « المغني » . . .) إلىٰ آخره : فيه :

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/٢١٨) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٣/٢٢٧) .

وشِبْهِ العَلَمِيَّةِ ؛ وذلك أنَّهُ معدولٌ عن (السَّحَر) ؛ لأنَّهُ معرفةٌ ، والأصلُ في التعريف : أنْ يكونَ بـ (أل) ، . . . .

زمانٍ بعاملٍ واحد ، وهو جائزٌ إذا كان أحدُهُما أعمَّ)[1] .

❁ قوله : (وشِبْهِ العَلَمِيَّةِ) ؛ أي : لأنَّهُ تَعَرَّفَ بغير أداةٍ ظاهرةٍ كالعَلَم ، وهـٰذا يُومِئُ إليه قولُ الناظم : (والتعريفُ) ؛ إذ لم يقل : (والعَلَمِيَّة) .

وقيل : تعريفُهُ بالعَلَمِيَّة ؛ لأنَّهُ جُعِلَ عَلَماً لهـٰذا الوقت ، واعتُرِضَ : بأنَّهُ إذا كان عَلَماً لا يُتصوَّرُ فيه العدلُ عن الألف واللام ؛ لمُنافاة ذلك للعَلَمِيَّة ، فكيف يكونُ مع كونه عَلَماً معدولاً عن ذلك ؟

أنَّ البدلَ علىٰ نيّةِ تَكْرار العامل ، فليس العاملُ واحداً ، إلا أنْ ينظرَ للظاهر ، أو يجريَ على القول الآخر .

❁ قوله : (واعتُرِضَ : بأنَّهُ إذا كان عَلَماً . . .) إلىٰ آخره : إيضاحُهُ : أنَّ المعدولَ يُؤدِّي معنى المعدولِ عنه ، وكيف يُؤدِّي (سَحَر) معنى (السَّحَر) مع كونه عَلَماً ، فيكونَ مُؤدِّياً لتعريف (أل) ولتعريف العَلَمِيَّة ، مع أنَّ تعريفَ العَلَمِيَّةِ لا يُجامِعُ تعريفَ (أل) ؛ بدليلِ عدمِ دخولِ (أل) المُعرِّفةِ على العَلَم باقياً علىٰ علميَّته ، بل إنْ قَبِلَ التنكيرَ نُكِّرَ ثمَّ أُدخِلَتْ عليه (أل) ، وإلا لم يَجُزْ إدخالُها ؟

ولك أنْ تقولَ : هـٰذا وإن قالوا به لـٰكنَّه قابلٌ للمناقشة ؛ إذ جهةُ التعريفِ

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٣٤) .

فعُدِلَ به عن ذلك ، وصار تعريفُهُ مشبِهاً لتعريف العَلَميّة ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ لم يُلفَظْ معه بمُعرِّفٍ .

وأُجِيبَ : بأنَّ العَدْلَ باعتبار الأصلِ ، والعَلَميَّةُ طارئةٌ ؛ لأنَّهُ في الأصل اسمُ جنسٍ ، فاستُعمِلَ في كلِّ سَحَرٍ بعَيْنه ، فتحقَّق العدلُ ، ثمَّ جُعِلَ عَلَماً ؛ فالعدلُ باعتبارِ ما كان قبلَ العَلَميَّة ، كما أفادَهُ الشَّنَوَانيُّ[1] .

❀ قوله : (فعُدِلَ به عن ذلك) ؛ أي : التعريفِ بـ (أل) ؛ بمعنى المُعرَّفِ بـ (أل) .

❀ قوله : (لتعريف العَلَميَّة) ؛ أي : ذي العَلَميَّةِ ، ووجهُ ذلك : أنَّهُ صار مِثْلَ الأعلام في عدم دخولِ مُعرِّف عليها .

مختلفةٌ ؛ فليس فيه تحصيلُ حاصلٍ ، ولا شَبَهُ تواردِ مُؤثِّرَينِ علىٰ أَثَرٍ واحد ، ولا يظهرُ توهُّمُ محذورٍ غيرِهما ، فإن كان المنعُ راجعاً إلى اللفظ ـ أي : إنَّ (أل) المذكورةَ لم يُسمَعْ دخولُها على العَلَم باقياً علىٰ عَلَميَّته ـ . فبعدَ تسليمِ ذلك فليس هنا إدخالُ (أل) على العَلَم ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (فاستُعمِلَ في كلِّ سَحَرٍ بعَيْنه) ؛ أي : بناءً علىٰ وضعٍ آخَرَ ، وإلا أَشْكلَ بما تقدَّم عن الرَّضِيِّ[2] ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٩٩) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٢١٨) ، و« حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني » (٢/ ق١٦٠) .

(٢) انظر (٤/ ٦٨٦) .

٦٧٢ـ وٱبْنِ على الكسرِ (فَعَالِ) عَلَمَا   مُـؤنَّثـاً وهْـوَ نظيـرُ (جُشَمَـا)

❀ قوله : (عَلَمَا مُؤنَّثاً) حالانِ مِنْ (فَعَالِ) بفتح الفاء وكسرِ اللام ، وخَرَجَ بقوله : (عَلَمَا) : (فَعَالِ) اسمَ فعلٍ ؛ كـ(نَزَالِ) ، و(فَعَالِ) صفةً لمُؤنَّث ؛ كـ(فَسَاقِ) ؛ فإنَّهُما مبنيَّانِ ؛ الأوَّلُ : لِمَا تقدَّم في بابه ، والثاني : لشَبَهِهِ به وَزْناً وعدلاً . انتهى « ابن قاسم » .

❀ قوله : (وهْوَ نظيرُ « جُشَمَا » عندَ تميم) ؛ أي : كلِّهم فيما ليس آخرُهُ راءً ، وعندَ أقلِّهم فيما آخرُهُ راءٌ ؛ نحوُ : (ظَفَارِ) اسمَ بلدةٍ ، و(وَبَارِ) اسمَ قبيلةٍ ، وإنِ اقتضىٰ قولُ الشارح : (وإلىٰ هـٰذا الإشارةُ . . .) إلىٰ آخره . . قصورَ النَّظْم علىٰ ما ليس آخرُهُ راءً ، والمُرادُ بـ (جُشَمَ) : ما كان علىٰ (فُعَلَ) مُذكَّراً معدولاً عمَّا وزنُهُ (فاعِل) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (جُشَمَا) بضمِّ الجيم وفتحِ الشين المُعجَمة : معدولٌ عن (جاشمة) ، وجُشَم : اسمُ رجلٍ ؛ يُقالُ : (جَشِمَ الشيءُ) ؛ أي : عَظُمَ ،

❀ قوله : (فإنَّهُما مبنيَّان) ؛ أي : حتىٰ عندَ تميم ؛ فلا يُنافي أنَّ ما نحن فيه مبنيٌّ أيضاً ، وذلك ظاهرٌ .

❀ قوله : (عن « جاشمة ») الأَوْلىٰ : (عن جاشم)[2] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٧٨) .

(٢) انظر « اللمحة البدرية » (٢/ ٧٦٤) ، و« الأشباه والنظائر » (١/ ٥٠) .

فهوَ جَشِمٌ وجُشَامٌ . انتهى « ابن قاسم »(١) .

❁ قوله : (عندَ تميمٍ) المُرادُ به : القبيلةُ ، وهو في الأصل : تميمُ بنُ مُرِّ بنِ أُدِّ بنِ طلحةَ بن الياسِ بن مُضَرَ ، سُمِّيَتْ به القبيلةُ ؛ لأنَّهُ أبوها .

❁ قوله : (مِنْ كلِّ . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ لـ(ما) ، والمُرادُ بقوله : (مِنْ كلِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ممَّا يُمكِنُ فيه التنكيرُ ؛ فهو عامٌّ مخصوصٌ ، أو أُرِيدَ به الخصوصُ ، أو (كل) مستعملةٌ بمعنى الغالب ، كما ذَهَبَ إليه بعضُهُم ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يَرِدُ (فُعَلُ) في التوكيد نقضاً ؛ لأنَّهُ معرفةٌ بنيَّة الإضافة ، فلو نُكِّرتْ لم يصحَّ تبعيَّتُها لِمَا قبلَها ؛ لأنَّها تصيرُ غيرَ المُؤكَّد ، والتأكيدُ يستدعي الاتِّحادَ ، كما أفاده البُهُوتيُّ(٢) .

❁ قوله : (طلحةَ) صوابُهُ : (طابخة) بالطاء المُهمَلة والخاءِ المُعجَمة ؛ وهو لقبُ عامرِ بنِ الياس بن مُضَرَ ، كما في « القاموس » وغيره(٣) .

❁ قوله : (أي : ممَّا يُمكِنُ فيه التنكيرُ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إليه ؛ بجَعْل (مِنْ) في قوله : (مِنْ كلِّ . . .) إلىٰ آخره . . مَشُوبةً بتبعيض .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/٢٠٣) .
(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٦١٩) .
(٣) القاموس المحيط (٣/ ١٣٤) ، وانظر « الصحاح » (١/ ٤٢٧) .

أي : إذا كان عَلَمُ المُؤنَّثِ علىٰ وزن (فَعَالِ) ؛ كـ (حَذَامِ) و(رَقَاشِ) . . فللعرب فيه مذهبانِ :

أحدُهُما ـ وهو مذهبُ أهل الحجاز ـ . . بناؤُهُ على الكسر ؛ فتقولُ : (هـٰذه حَذَامِ) ، و(رأيتُ حَذَامِ) ، و(مررتُ بحَذَامِ) .

والثاني ـ وهو مذهبُ تميم ـ . . إعرابُهُ كإعرابِ ما لا ينصرفُ للعَلَميَّة

❁ قوله : (كـ « حَذَامِ ») اسمُ امرأةٍ ؛ مِنْ (حَذَمَهُ يَحذِمُهُ) ، مِنْ باب (ضَرَبَ) ، سُمِّيتْ بذلك ؛ لأنَّ ضَرَّتَها البَرْشاءَ حَذَمَتْ يدَها بشفرةٍ ، وصبَّتْ عليها حَذَامِ جمراً فبَرِشَتْ ، فسُمِّيتِ البَرْشاءَ ، والبَرَشُ ـ بفتح المُوحَّدة وفي آخره شينٌ مُعجَمة ـ في الأصل : نُكَتٌ صغارٌ في شَعَرِ الفرسِ تُخالِفُ سائرَ لونِهِ ، أُطلِقَ علىٰ بُقَعِ الجسد تشبيهاً بذلك .

❁ قوله : (و« رَقَاشِ ») بوزن (قَطَامِ) : مِنْ أعلام النساء ، كما في « القاموس »[1] .

❁ قوله : (بناؤُهُ على الكسر) ؛ أي : لشَبَهِهِ بـ (نَزَالِ) وزناً وتعريفاً وتأنيثاً . . . .

❁ قوله : (لأنَّ ضَرَّتَها البَرْشاءَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهي بمعنىٰ (مَحْذُومة) .

❁ قوله : (وتأنيثاً) لعلَّهُ بَنَاهُ علىٰ مذهب المُبرِّد ؛ مِنْ أنَّهُ معدولٌ عن مصدرٍ معرفةٍ مُؤنَّث ؛ فـ (نَزَالِ) بمعنى (النَّزْلة) ، و(دَرَاكِ) بمعنى (الدَّرْكة) ، كما تقدَّم[2] ، ولا حاجةَ إلىٰ أنَّهُ اعتُبِرَ تأويلُ (نَزَالِ) بالكلمة .

---

(١) القاموس المحيط (٢/ ٢٧٣) .

(٢) انظر (٤/ ٤٩١) .

والعدلِ[1] ، والأصلُ : (حاذِمةُ) ، و(راقِشةُ) ، فعُدِلَ إلىٰ (حَذَامِ) ، و(رَقَاشِ) ؛ كما عُدِلَ (عُمَرُ) و(جُشَمُ) عن (عامِرٍ) و(جاشِمٍ) ، وإلىٰ هٰذا أشار بقوله : (وهْوَ نظيرُ « جُشَمَا » عندَ تميمِ) .

وأشار بقوله : (واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا) : إلىٰ أنَّ ما كان منعُهُ مِنَ الصرف

وعدلاً على المشهور[2] ، وقيل غيرُ ذلك[3] .

❀ قوله : (حاذِمةُ) أصلُهُ : مِنَ الحَذْمِ ؛ وهو القطعُ . انتهىٰ « دَنَوْشَري »[4] .

---

(١) قوله : (كإعرابِ ما لا ينصرف) ؛ أي : عند كلهم إذا لم يكن في آخره راءٌ ، وأمَّا نحوُ (وَبَارِ) و(ظَفَارِ) . . فأكثرُهُم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز ، وبعضُهُم يمنعه مِنَ الصرف كالأوَّل ، وقوله : (للعَلَميَّة والعدل) هو رأي سيبويه ، وقال المُبرِّد : للعَلَميَّة والتأنيث ، وهو أَقْوىٰ ؛ لتحقُّق التأنيث ، والعدلُ إنما يُقدَّر إذا لم يتحقَّق غيره ، وعلىٰ هٰذا : فهو مرتجلٌ ، وعلى الأوَّل : منقولٌ مِنْ (فاعلةَ) علماً المنقولةِ عن الصفة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١٩) .

(٢) والبناء على الكسر ؛ أي : مطلقاً ؛ سواء كان في آخره راء أو لا ، وخُصَّ بذلك علىٰ أصل التخلُّص من الساكنين ، فلو سُمِّي به مُذكَّرٌ زال مُوجِبُ البناء ؛ لأنه الآن ليس مؤنثاً ولا معدولاً ، فيعرب غيرَ منصرف للعلميَّة والتأنيث الأصليِّ كغيره ، قال سيبويه : ومن العرب مَنْ يصرفه حينئذ ، وانظر ما سيأتي بعد قليل .

واعلم : أنَّ (نزال) معدولٌ عن (انزل) ، وهو معرفةٌ لعدم تنوينه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١٩) .

(٣) قيل : بني (حَذَامِ) ؛ لتضمُّنه معنىٰ هاءِ التأنيث التي في المعدول عنه . « خضري » (٢/ ٧١٩) .

(٤) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/ ١٤٣) .

للعَلَميَّة وعِلَّةٍ أخرىٰ إذا زالتْ عنه العَلَميَّةُ بتنكيره . . صُرِفَ ؛ لزوال إحدى العِلَّتَينِ ، وبقاؤُهُ بعِلَّةٍ واحدةٍ لا يَقتضِي منعَ الصرف ؛ وذلك نحوُ : (مَعْدِي كَـرِبَ) ، و(غَطَفَـانَ) ، و(فـاطمـةَ) ، و(إبـراهيـمَ) ، و(أحمـدَ) ، و(عَلْقَىٰ) ، و(عُمَر) ؛ أعلاماً ؛ فهٰذه ممنوعةٌ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ وشيءٍ آخَرَ ، فإذا نكَّرتَها صرفتَها ؛ لزوالِ أحدِ سببَيْها ؛ وهو العَلَميَّةُ ؛ فتقولُ : (رُبَّ مَعْدِي كَرِبٍ رأيتُ) ، وكذلك الباقي .

وتلخَّص مِنْ كلامه : أنَّ العَلَميَّةَ تمنعُ الصرفَ معَ التركيبِ ، ومع زيادةِ الألف والنون ، ومع التأنيثِ ، ومع العُجْمة ، ومع وزنِ الفعل ، ومع ألفِ الإلحاقِ المقصورة ، ومع العدل .

٦٧٤ـ وما يكونُ منهُ منقوصاً ففي إعـرابِـهِ نَهْـجَ (جَـوَارٍ) يَقْتَفِـي

❀ قوله : (وما يكونُ منهُ منقوصاً . . .) إلىٰ آخره : مُرادُهُ : أنَّ غيرَ الجمعِ مِنَ المنقوص الذي نظيرُهُ مِنَ الصحيح غيرُ مصروفٍ ، والدليلُ علىٰ أنَّ مُرادَهُ ذلك دونَ إرادة العموم : قولُهُ : (نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي) ؛ فإنَّهُ يَقتضِي : أنَّ حُكْمَ (جَوَارٍ) مُتقرِّرٌ ، وأنَّهُ ليس مُراداً بهٰذا الحُكْم ، وإلا لم يتأتَّ التشبيهُ به ، وأيضاً : فقد سبَقَ الكلامُ علىٰ نحو (جَوَارٍ) ؛ فلا حاجةَ إلىٰ إعادة حُكْمِهِ هنا .

❀ قوله : (مُرادُهُ : أنَّ غيرَ الجمعِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ سَقَطَ مِنْ كلامه خبرُ (أنَّ) ؛ وهو لفظُ : (يُعامَلُ معاملةَ « جوارٍ ») ، أو : (غيرُ مصروفٍ) ثانيَ مَرَّةٍ ، كما وُجِدَ ببعض النسخ .

. . . . منهُ منقوصاً ففي   إعـرابـهِ نَهْـجَ (جَـوَارٍ) يقْتَفِـي

كلُّ منقوصٍ كان نظيرُهُ مِنَ الصحيح الآخِرِ ممنوعاً مِنَ الصرف . . يُعامَلُ مُعاملةَ (جَوَارٍ) ؛ في أنَّهُ يُنوَّنُ في الرفع والجرِّ تنوينَ العِوَضِ ، ويُنصَبُ بفتحةٍ مِنْ غير تنوينٍ ؛ وذلك نحوُ (قاضٍ) عَلَمَ امرأةٍ ؛ فإنَّ نظيرَهُ مِنَ الصحيح (ضاربُ) عَلَمَ امرأةٍ ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، فـ (قاضٍ)

ومِنْ هنا عُلِمَ : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ مُرادُ المُصنِّفِ بقوله السابق : (وذا اَعتِلالٍ منه كـ « الجَوَارِي » رفعاً . . .) إلىٰ آخره : أنَّ ذا اعتلالٍ المذكورَ رفعاً وجرّاً معربٌ كما قيل أنَّ ذلك ظاهرُ كلامِهِ ؛ إذ لو كان كذلك فكيف يصحُّ أنْ يحكمَ علىٰ ما لا ينصرفُ بأنَّهُ يتبعُ في إعرابه نَهْجَ ما ينصرفُ ؛ فإنَّ إعرابَ ما لا ينصرفُ مُخالِفٌ لإعرابِ ما ينصرفُ ، فليس نَهْجُهُ كنَهْجه . انتهى « ابن قاسم » .

❀ قوله : (منهُ) ؛ أي : ممَّا لا ينصرفُ ، سواءٌ كان معرفةً أو نكرة .

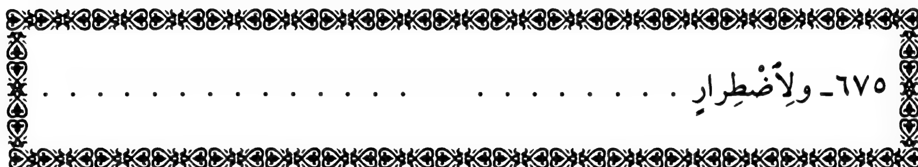
❀ قوله : (معربٌ) صوابُهُ : (منصرفٌ) ؛ أي : أخذاً بظاهرِ قولِهِ : (كَسَارٍ) ، والتحقيقُ : أنَّ التشبيهَ في مُطلَقِ التنوينِ وحذفِ الياء فقط .

❀ قوله : (سواءٌ كان معرفةً أو نكرة) ؛ فالأَوَّلُ : كـ (قاضٍ) علمَ امرأة ، والثاني : كـ (أُعَيْمٍ) تصغيرَ (أعمىٰ) ؛ فإنَّهُ لا ينصرفُ ؛ للوصفيَّة ووزنِ الفعل ؛ كـ (أُدَحْرِجُ)[1] .

---

(١) والتنوين في (أُعَيمٍ) عوضٌ عن الياء المحذوفة . انظر ما سبق تعليقاً في (١/ ٢٧٣) .

كذلك ممنوعٌ مِنَ الصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، وهو مُشبِهٌ لـ (جَوَارٍ) ؛ مِنْ جهةِ أنَّ في آخره ياءً قبلَها كسرةٌ ، فيُعامَلُ مُعاملتَهُ ؛ فتقولُ : (هـٰذه قاضٍ) ، و(مررتُ بقاضٍ) ، و(رأيتُ قاضيَ) ، كما تقولُ : (هـٰؤلاءِ جَوَارٍ) ، و(مررتُ بجَوَارٍ) ، و(رأيتُ جَوَاريَ) .



٦٧٥ـ ولِلاَضْطِرارِ . . . .

❁ قوله : (ولِلاَضْطِرارِ) مُتعلِّقٌ بقوله : (صُرِفْ) ؛ أي : صُرِفَ ذو المنعِ جوازاً في التناسب ، ووجوباً في الاضطرار ؛ ففي عَطْفِهِ التناسبَ على الاضطرار إشكالٌ .

وأجاب الدَّمَامِينيُّ : بأنَّ المُرادَ بالجواز : القَدْرُ المُشترَكُ بينَ الواجبِ وغيرِهِ ؛ وهو الصحَّةُ ؛ فكأنَّهُ قال : يصحُّ الصرفُ للتناسب أو للضرورة ، فتُحمَلُ الصحَّةُ على الجواز بالنسبة للتناسب ، وعلى الوجوب بالنسبة للضرورة[1] .

وحقَّقَ بعضُهُم : أنَّ الجوازَ علىٰ ظاهره ، هكذا قيل ، ولا حاجةَ إليه ؛ إذ الناظمُ لم يُصرِّحْ بصحَّةٍ ولا جوازٍ .

نعم ؛ يُمكِنُ ذلك في كلام الشارح ، فتأمَّلْ .

وإنَّما وَجَبَ في الاضطرار ؛ لأنَّ الضرورةَ تَرُدُّ الشيءَ إلىٰ أصله ، وأصلُ

❁ قوله : (في الاضطرار) كذا بخطِّه ، و« المتنُ » بالواو ولامِ الجر .

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ق٤٣٥) .

الأسماءِ الصرفُ ، وما أَلْطَفَ قولَ ابنِ الوَرْديِّ[١] : [من الرمل]

صَرَفَ الشاعرُ نصفاً زَغَلاً عندَ خبَّازٍ فلمَّا أنْ عُرِفْ
قالَ هٰذا زَغَلٌ قالَ نَعَمْ يَصرِفُ الشاعرُ ما لا يَنصرِفْ

وقولَ ابن حِجَّةَ[٢] : [من الخفيف]

قد مَنَعْتُمْ صَرْفَ الدنانيرِ عنِّي ولكُم في الوَرَىٰ هِباتٌ كثيرهْ
وأنا شاعرٌ وفي شَرْعِ نَظْمِي صَرْفُها واجبٌ لأجلِ الضَّرُورهْ

❁ قوله : (أو تناسُبٍ) أراد بالتناسُب : ما يشملُ : التناسبَ لكلماتٍ منصرفةٍ انضمَّ إليها غيرُ منصرف ؛ نحوُ : ﴿ سَلَٰسِلَا وَأَغْلَٰلًا ﴾ [الإنسان : ٤] [٣] ، والتناسبَ لرؤوس الآي ؛ كـ ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثاني في الآية [الإنسان : ١٦] [٤] ،

❁ قوله : (كـ ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثاني) فيه : أنَّ رأسَ الآيةِ هو الأوَّلُ ،

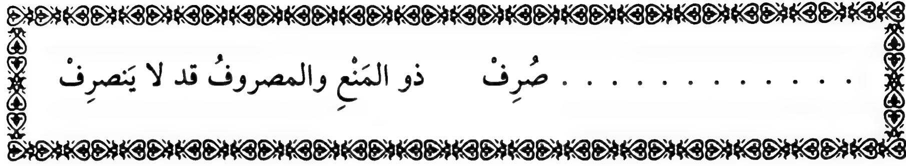
---

(١) ديوان ابن الوردي (ص١٣٧) ، وفيه : (شاعر أخرج) بدل (صرف الشاعر) ، والزَّغَل : الغشُّ .

(٢) خزانة الأدب (٢/٤٧٦) ، وسببُ هٰذَينِ البيتَينِ : أنَّ صاحبَ دواوين الإنشاء محمدَ بنَ البارزيِّ الشافعيَّ أحاله علىٰ شهاب الدين الذهبي بخمسين ديناراً ، فمَطَلَ بها مدَّةً ، فكتب إليه بالبيتَينِ .

(٣) قرأ بالصرف : نافعٌ والكِسائيُّ وهشامٌ وأبو بكر . انظر تفصيل قراءتها في « الدر المصون » (١٠/٥٩٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٦٥) .

(٤) قرأ بالصرف : نافعٌ والكِسائيُّ وأبو بكر . انظر تفصيل قراءتها في « الدر المصون » (١٠/٦٠٨) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٦٥ـ٥٦٦) .


. . . . صُرِفْ ذو المَنْعِ والمصروفُ قد لا يَنصرِفْ

يجوزُ في الضرورة صرفُ ما لا ينصرفُ ؛ وذلك كقوله[1] : [من الطويل]

٣٢١ـ تَبَصَّرْ خَلِيلِي هل تَرَىٰ مِنْ ظَعائِنٍ

وأمَّا الأوَّل : فهو لمناسبة الثاني .

* قوله : (ذو المَنْعِ) نائبُ فاعلِ (صُرِفْ) .

* قوله : (تَبَصَّرَ خَلِيلِي هل . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

. . . . سَوَالِكَ نَقْباً بينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

(تبصَّر) : مِنَ الإبصار ، وقولُهُ : (مِنْ ظَعائِنٍ) هو محلُّ الشاهد ؛ حيثُ

وأمَّا الثاني فلمُشاكلة الأوَّلِ ، لا لرؤوس الآي ، صرَّح به في « التصريح »[2] ، فانقلبتِ العبارةُ على المُحشِّي .

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٤٣) ، وقد وقع هٰذا الصدرُ أيضاً لغيره من الشعراء ، وسيذكر عجزه المُحشِّي ، وهو ضمن قصيدة طويلة بارىٰ بها علقمةَ الفَحْل ، وكان المُحكَّم بينهما امرأة امرئ القيس أم جندب الطائيَّة ، وخبرُهُما مشهورٌ في كتب الأدب ، ومطلع القصيدة :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بي علىٰ أمِّ جُنْدَبِ نُقَضِّ لُبانـاتِ الفؤادِ المُعـذَّبِ

والبيت من شواهد : « تمهيد القواعد » (٨/ ٤٠٨٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٣١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٥٤٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٤٥ـ١٨٤٦) .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٢٧) .

وهو كثيرٌ ، وأَجْمَعَ عليه البَصْريُّونَ والكُوفيُّونَ[1] .

ووَرَدَ أيضاً صرفُهُ للتناسب ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ سَلَٰسِلَا وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان : ٤] ؛ فصُرِفَ (سلاسل) ؛ لمُناسبةِ ما بعدَهُ[2] .

وأمَّا مَنْعُ المنصرفِ مِنَ الصرف للضرورة . . فأجازه قومٌ ، ومنعه آخرونَ ؛ وهم أكثرُ البَصْريِّينَ[3] ،

صَرَفَهُ للضرورة ؛ جمعُ (ظَعِينة) ؛ اسم للمرأة في الهَوْدَج ، و(سَوَالِك) : جمعُ (سالِكَة) ؛ صفةٌ لـ (ظعائن) ، و(نَقْباً) : مفعولُ (سَوَالِكَ) بفتح النون ؛ الطريقُ في الجبل ، و(بين) : ظرفٌ مضافٌ إلىٰ (حَزْمَيْ) بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي ؛ ما غَلُظَ مِنَ الأرض ، و(الشَّعَبْعَب) : اسمُ ماء .

والمعنىٰ : هٰذه الظَّعائِنُ سَلَكْنَ هٰذا الطريقَ بينَ هٰذَينِ الموضعَينِ المُحِيطَينِ بشَعَبْعَبٍ .

وهٰذا كلُّهُ مبنيٌّ علىٰ قراءة نافعٍ مِنَ الإتيان بألفٍ بعدَ الراء في (قواريراً) الأوَّل والثاني .

---

(١) تنبيه : أجاز قومٌ صرفَ الجمعِ المُتناهي اختياراً ، وزَعَمَ آخرون : أنَّ صرفَ ما لا ينصرفُ مطلقاً لغةٌ ، قال الأخفش : وكأنَّها لغةُ الشعراء ؛ لاضطرارهم إليه في الشِّعْر ، فجرىٰ علىٰ ألسنتهم . « خضري » (٢/ ٧٢١) .

(٢) انظر ما سبق تعليقاً في (٤/ ٦٩٦) .

(٣) أجازه الكُوفيُّونَ مطلقاً ، وبعضُ المُتأخِّرينَ في العلم فقط ـ لوجود العِلَّتَينِ فيه ـ دون غيره ، ويُؤيِّدُهُ : أنَّهُ لم يُسمَعْ في غير علم ، وممَّنْ أجازه من البَصْريِّينَ : الأخفشُ والفارسيُّ وابن بَرْهان ، وأجاز قومٌ منعَ صرف المنصرف اختياراً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٠٣ـ٤٢٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٧٢١) .

واستشهدوا لمنعه بقوله[1] : [من الهزج]

٣٢٢ـ وممَّـــنْ وَلَـــدُوا عَـــامِـ ـــرُ ذو الطُّـــولِ وذو العَـــرْضِ

فمُنِعَ (عامرُ) مِنَ الصرف ، وليس فيه سوى العَلَميَّةِ ؛ وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (والمصروفُ قد لا ينصرفْ) .

❀ قوله : (وممَّنْ وَلَدُوا . . .) إلىٰ آخره : قاله الشاعرُ يَرْثي به قومَهُ مِنْ قصيدةٍ مِنَ الهَزَجِ ، ودخلتِ المُعاقبةُ في جميع أجزائه ، ما عدا الأخيرَ ؛ أي : إن أُشبِعتِ الضادُ .

والشاهدُ : في (عامر) ؛ حيثُ مَنَعَهُ مِنَ الصرف مع أنَّهُ اسمٌ مصروفٌ ، وما قبلَهُ : خبرُهُ ، و(ذو الطُّول) و(ذو العَرْض) : كنايةٌ عن عِظَمِ الجسمِ وبَسْطتِهِ .

❀ قوله : (ودخلتِ المُعاقبةُ) ؛ أي : اجتماعُ الكُفُوفِ في جميع التفاعيل ، ما عدا الأخيرَ إن أُشبِعَتِ الضاد ، والكفُّ : حذفُ السابعِ الساكن ، وتفاعيلُ هـٰذا البحرِ (مفاعيلن) أربعَ مرَّات ، فآخِرُ الشطرِ الأوَّلِ ميمُ (عامر) .

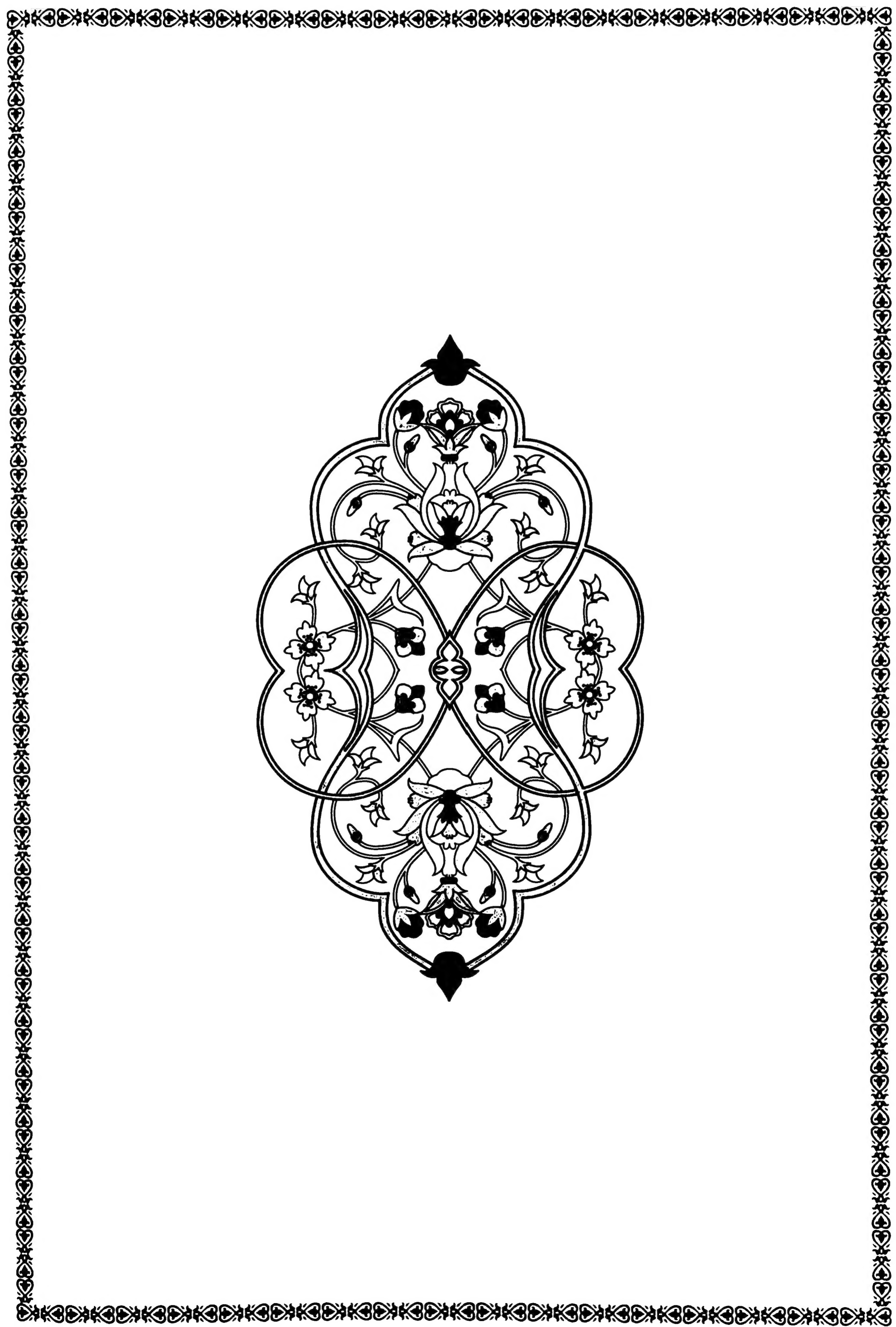


---

(١) البيت لذي الإصبع العَدْواني في « ديوانه » (ص٤٨) ضمن قصيدة يفتخر فيها بقومه ، ويذكر بعض مآثرهم وصفاتهم ، ومطلعها :

عَـــذِيـــرَ الحـــيِّ مِـــنْ عَـــدْوا نَ كـــانـــوا حيَّـــةَ الأرضِ

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٤٧١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٦٩٤) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٤٠٨٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٤٠ـ١٨٤١) .





محتوى الجزء الرّابع



إعمال المصدر ٥

فائدة : في ذكر ما جاء على (تفعال) بكسر التاء سماعاً ٢٩

إعمال اسم الفاعل ٣٤

أبنية المصادر ٧٤

فائدة : في أنه لم يرد عشرة مصادر إلا للفعل (لقي) ١٠٨

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها ١٠٩

الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٢٥

التعجب ١٤٥

(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما ١٧٦

أفعل التفضيل ٢١٤

النعت ٢٥٤

التوكيد ٢٩٦

خاتمة : في بعض أحكام التوكيد ٣٢١

العطف ٣٢٤

عطف النسق ٣٣٧

البدل ٣٩٢

النداء ٤٢٠

فائدة : في الكلام على استعمالات (اللَّهم) ٤٥٩
فصل : في حكم تابع المنادى ٤٦٢
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٤٨١
أسماء لازمت النداء ٤٨٩
الاستغاثة ٥٠٠
الندبة ٥٠٨
الترخيم ٥٢٤
الاختصاص ٥٤٧
التحذير والإغراء ٥٥٣
أسماء الأفعال والأصوات ٥٦٤
نونا التوكيد ٥٨٣
ما لا ينصرف ٦٠٩
فائدة : في الكلام على (السراويل) ٦٥٧
فائدة : في تفصيل القول في صرف أسماء القبائل والبلدان ٦٦٧
تنبيه : في الكلام على صرف (مصر) وعدمه ٦٧٠
فائدة : فيما تعرف به العجمة ٦٧٣

